الخلاف النحوي الكوفي

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ــ ٢٠١٤م

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٦٨١ /٧/٢٠١٣)

٤١٥
الجبالي، حمدي محمود حمد
الخلاف النحوي الكوفي/حمدي محود حمد الجبالي_ عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
(٧٦٦) ص
ر.أ: (٢٦٨١/٧/٢٠١٣).
الواصفات: قواعد اللغة // اللغة العربية /

ردمك ٩٧٨-٩٩٥٧-٧٧-١٧٨-٢ ISBN

دار المأمون للنشر والتوزيع
العبدلي - عمارة جوهرة القدس
تلفاكس: ٤٦٤٥٧٥٧
ص.ب: ٩٢٧٨٠٢ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail : daralmamoun2005@hotmail.com

الخلاف النحوي

الكوفي

الأستاذ الدكتور

حمدي محمود حمد الجبالي

أستاذ في قسم اللغة العربية

جامعة النجاح الوطنية



دار المأمون للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمدِ بنِ عبد الله، الذي أكرمه الله وشرفه بهذا القرآن العظيم، فأنزله باللغة العربية، صَوناً لها وتكريماً، وبعد:

فقد كنت قد قدمت قبل سنوات خلت إلى مجلس كلية الآداب في جامعة اليرموك رسالة بعنوان (في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفاً واستعمالاً واختلافاً) عرضت خلالها لكثير من المسائل النحوية الكوفية. وأردت أن أبقى في دائرة النحو، وما يحف به من صعوبة ومخاطر، فسعيت وراء الكوفيين وخلافاتهم النحوية.

ولا ريب في أنّ ظاهرة الخلاف في النحو العربي من أبرز ما تناول الدرس النحوي قديماً وحديثاً. فقد عرض لها الباحثون على نطاق واسع، وناقشوها، وبسطوا القول فيها، واختلفت مناهجهم في ذلك، وتعددت، فكان نتاج ذلك كله مؤلفات عديدة أسهمت في استكمال بناء نظرية النحو العربي.

ومما يسترعي الانتباه أن كثيراً من هؤلاء الباحثين قصروا دراساتهم، في الغالب، على الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. على أن الأبحاث التي قدمها الباحثون، سواء أكانت في النحو البصري، أم في النحو الكوفي، لم يكن أحدها ليختصّ بالخلاف النحوي الكوفي وحده، ولم تكن تهدف إلى إبراز هذا الخلاف، والكشف عن ظواهره إلاّ إذا كان وراء ذلك مقصد يخدم ما ترمي إليه ككتاب (مدرسة الكوفة) لمهدي المخزومي وكتاب (مدرسة البصرة) لعبد الرحمن السيد، وكتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، وكتاب (أبو زكريا الفراء ومذهبه في دراسة النحو واللغة)، لأحمد مكي الأنصاري وكتاب (المدرسة البغدادية) لمحمود حسني، وكتاب (المدارس النحوية أسطورة وواقع) لإبراهيم السامرائي، وغيرها. لذلك بدت عناية هذه الدراسات بالخلاف النحوي الكوفي عناية سريعة مقتضبة.

فمن هذا الإحساس بانعدام الأبحاث المختصة في درس الخلاف النحوي الكوفي، وحاجة الباحثين والدارسين إلى التعريف بظواهر هذا الخلاف، وتوافر المادة الغزيرة بين يديّ حول هذه الظاهرة، تعززت لدي رغبة في جَلْوها، والكشف عن حقيقتها. فقد وجدت طوال فترة مراجعتي لما كُتب في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين أن ثمة خلافاً نحوياً بين نحاة المذهب الواحد، وأن ثمة إعراضاً ما لدى الدارسين عن الخلاف النحوي الكوفي، وقيمته في تشكيل نظرية النحو العربي، وكأنهم ظَنّوا أن قضايا النحو الكوفيّ قد بُنيت على مخالفة النحو البصري فقط، ثم كانت مراجعتي لأمّات مصادر النحو بعامة، والنحو الكوفي بخاصة مُثبتةً لدي إحساساً مكيناً أن

هناك خلافاً وافتراقاً في آراء الكوفيين وتوجهاتهم، يكاد يوازي -إن لم يزد - خلافاتهم مع النحويين البصريين، وأن هذا الخلاف لا يقتصر على المسائل الفرعية، بل يمتد، أيضاً، ليشمل كثيراً من أصول التقعيد النحوي.

وبناء على ما تقدم، فإن هدفي في هذه الدراسة أن أستقصي الفروق بين نحاة الكوفة، وأن أرصد ظواهر الخلاف النحوي بينهم، رصداً شاملاً جامعاً، وأن أكشف عن مواردها، وأن أردّ كل رأي إلى صاحبه، وأن أمحّص آراءهم، مما نسب إليهم، ولم يكن لهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، على الرغم من تشتت المادة، وقلة المصادر النحوية الكوفية.

وللدراسة أيضاً، في نظري أهمية كبيرة، ولعلها ستلقي كثيراً من الأضواء على مناطق مظلمة من النحو الكوفي. فقد درج العديد من القدماء والمحدثين على التسليم المطلق لما ذكر عن الكوفيين ونحوهم والثقة التامة بما يقال عنهم، وما ينسب إليهم، دون تمحيص، أو تدقيق.

كما تقوم الدراسة، في الوقت نفسه، على فرضية تتلخص في أن دراسة الأصول التي يستند إليها الخلاف بين الكوفيين، ربما تكشف عن أن طبيعة هذا الخلاف، لا تختلف كثيراً عن طبيعة ما كان بينهم، وبين البصريين من خلاف.

ونظراً لإسهام النحويين الكوفيين في تشكيل نظرية النحو جنباً إلى جنب مع جهود النحويين البصريين فقد حظيت أنظارهم النحوية بعناية طيبة قديماً وحديثاً. غير أنني كثيراً ما كنت أندفع وراء المصادر الكوفية، فلا محيص لدفع أوهام النسبة وردها، والتعميم فيها من الوقوف على آراء الكوفيين أنفسهم في كتبهم ومؤلفاتهم، وإن كانت في مجملها ضيقة محدودة. ولكنّ وجود كتاب الفراء (معاني القرآن) وكتاب أبي العباس ثعلب (مجالس ثعلب)، وما طبع من كتب أبي بكر بن الأنباري كـ (المذكر والمؤنث) و (إيضاح الوقف والابتداء) و (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) و (الزاهر في معاني كلمات الناس)، ذلك جميعه خدم البحث، وعرّى كثيراً من زيف الآراء المنسوبة للكوفيين، وهي ليست لهم، أو قل ليست لبعضهم.

كما كان لكتب النحو القديمة، وهي كثيرة يكفيها نظرة عجلى إلى فهرس مصادر البحث، قيمة عظيمة في رصد ظواهر الخلاف بين الكوفيين مستقصاة، منسوبة إلى أصحابها، في غالب الأحيان، فإنها خير شاهد ناطق بمدى الجُهد الذي لقيت في إخراج هذا البحث إخراجاً، أرجو أن ينال الرضا والقُبو ل.

وأما منهجي في البحث فيتمثل فيما يأتي:

أ- تتبعت ظواهر الخلاف النحوي الكوفي عند نحاة الكوفة، لاستقصاء هذه الظواهر، والوقوف عليها.

ب- اقتصرت على المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الكوفيين أنفسهم، ولم

أتعرض لمسائلهم الخلافية مع البصريين، إلا عند اقتضاء الحاجة، ولا أدعي أنني أحطت بالمسائل الكوفية الخلافية، ولكنني حاولت جُهْدي استقصاء ما استطعت.

جـ- اقتصرت في بحثي على استقصاء المسائل النحوية، ولم أعرض لآراء الكوفيين في المستوى اللغوي أو المستوى الصرفي، إلاّ بما يخدم الظاهرة النحوية، لاعتقادي أنها تستحق أن تحظى وحدها ببحث منفرد.

د- قسمت المسائل النحوية الخلافية التي توفرت عليها لهذا البحث إلى شرائح تنبىء كل شريحة عن اتجاه في هذا الخلاف، ومن ذلك تشكلت معظم فصول البحث.

هـ- ذكرت المسألة الخلافية، وما يتصل بها من مسائل جزئية، ثم ذكرت أقوال النحويين في نسبتها، سواء اتفقت هذه الأقوال أم اختلفت.

و- جعلت كتب الكوفيين أنفسهم أهم مصادر البحث التي أستند إلى مادتها في توثيق مسائل الخلاف النحوي بينهم، ودفع أوهام النسبة والتعميم فيها، وعمدت إلى نقل النصوص الكوفية، ما لزم الأمر، لدعم أنظار الكوفيين، ومسائلهم الخلافية.

ز- حرَصت على حشد ما استطعت من مصادر عرضت الظاهرة توثيقاً لها، وطمعاً في الإحاطة بها واستقصائها.

ح- مِلْت في مواطن كثيرة إلى الركون إلى استعمال المصطلح النحوي الكوفي، رغبةً في استكمال صورة النحو الكوفي، مع ذكر ما يقابله من المصطلح النحوي البصري، إن لزم الأمر.

وقد أدت طبيعة البحث إلى أن يكون في ثلاثة أبواب، تسبقها مقدمة، ويتبعها ملخص لأهم نتائج البحث.

أما الباب الأول فقد ضمّ أربعة فصول. بينت في الفصل الأول - وبإيجاز شديد- مسيرة النحو ومكانة الرواد الأولين في هذه المسيرة، فتحدثت عن نشأة النحو العربي، وبدايات تشكل النظر النحوي الكوفي، ونحو الكوفيين وأعلامه.

وخَصَصْت الفصل الثاني للخلاف النحوي . فأحصيت ابتداء ما عرفته من

كتب الخلاف النحوي المطبوع منها والمفقود، ثم تحدثت عن نشأة الخلاف النحوي، وبواكير هذا الخلاف بين النحويين الكوفيين، وبينت أسباب هذا الخلاف والعوامل التي غذّته وعملت على ثرائه.

وعرضت في الفصل الثالث إلى أبرز الملامح الرئيسية لاتجاهات النحويين الكوفيين المتمثلة في اعتماد منهج السماع والقياس.

ووقفت في الفصل الرابع على افتراق الكوفيين واختلافهم في استعمال المصطلح النحوي.

وأما الباب الثاني فجعلته للظواهر الخلافية في الأبواب النحوية وما يتعلق بها، واشتمل هذا الباب على أربعة فصول.

فقد أبرزت في الفصل الأول الخلاف الكوفي في الإعراب والبناء. وكشفت في الفصل الثاني عن مواقف النحويين الكوفيين وأنظارهم المختلفة من فكرة العامل النحوي من خلال بسط المسائل الخلافية التي تتعلق بالعوامل النحوية. وعرضت في الفصل الثالث للخلاف الكوفي في العلة النحوية. وخصصْت الفصل الرابع للخلاف النحوي الكوفي في نظام الجملة العربية وما يتعلق بأجزاء هذا النظام.

وأما الباب الثالث فجعلته في الأدوات النحوية، وقسمته بحسب تآلف هذه الأدوات، وارتباطها بعضها ببعض إلى أربعة فصول.

تحدثت في الفصل الأول عن الخلاف الكوفي في عمل الأدوات، ووقفت في الفصل الثاني على افتراق الكوفيين واختلافهم في معاني الأدوات اعتماداً على منزلة الأداة في تأليف الكلام وتركيبه، وكشفت في الفصل الثالث عن مواقف الكوفيين وأنظارهم المختلفة من زيادة الأدوات، وعرضت في الفصل الرابع لاختلاف الكوفيين في خصائص الأدوات وطبيعتها، من حيث البساطة والتركيب من جهة، وأسماءٌ هي أم أفعال أم حروف من جهة ثانية.

لقد كانت الرحلة مع الكوفيين وخلافاتهم شاقة ومضنية، فيها عانيت الكثير في جمع آرائهم النحوية، وَلَمِّ شتاتها من بطون الكتب، باذلاً ما لدي من جُهد وقدرة للإحاطة بظواهر الخلاف النحوي الكوفي، محاولاً ما أمكنني الحصر والجمع، غير أن هذا العناء يتلاشى عندما يشعر المرء بالوصول إلى غاية المطاف، وتحقيق ما يصبو إليه.

وبعد: فهذا جهدي وعملي في سنوات لم أدخر فيها السعي إلى ما يرقى بهذا البحث ويثريه، ويخدمه، طمعاً أن يكون لبنة في بناء النحو العربي، خدمة للغة التنزيل المبارك. فإن أكن وُفّقتُ، وحققت الغاية فلله الحمدُ، وإن لم يكن، فالكمال لله وحده، فمنه نستمدّ العون، فهو حسبي، ونعم المولى، ونعم النصير.

حمدي محمود الجبالي

الخليل - فلسطين

١ من شوال ١٤١٧ هـ

٩ من آذار ١٩٩٧ م





الباب الأول

الفصل الأول
منزلة النحو الكوفي من نظرية النحو العربي

الفصل الثاني
الخلاف النحوي

الفصل الثالث
الأصول التي دار عليها الخلاف النحوي النقل والقياس

الفصل الرابع
المصطلح النحوي

الفصل الأول

منزلة النحو الكوفي من نظرية النحو العربي

نشأة النحو

بدايات تشكل النحو الكوفي

نحو الكوفيين وأعلامه

نشأة النحو

كانت اللغة العربية، ولا تزال، عزيزة على أصحابها، قريبة من نفوسهم، وقد أكرمهم الله، عز وجل، فأنزل القرآن الكريم بها، فرفع من شأنها، وزادها في نفوس أهلها عزة، وتقديساً، وسخر الله، عز وجل، علماء غُيُراً عليها، أحبوها، فقاموا على رعايتها، وبذلوا في سبيل المحافظة عليها جهوداً كبيرةً ، تستحق منا كل إجلال وإكبار.

ولذلك نشأت الدراسات اللغوية، ونهضت خدمة للقرآن الكريم، ولاسيما بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول أمم كثيرة في الدين الجديد، وانتشار اللحن، وفساد الألسنة.

وقد كان للبصرة سبق واضح في مجال البحوث اللغوية ودراساتها. ولكنّ الذين عرضوا لنشأة النحو، وتطوره، وكيف استوى على سوقه، وأثبتوا وجود المدارس النحوية اختلفوا فيما بينهم على مؤسسيها وروادها.

فيرى جماعة من القدماء[١] والمحدثين[٢] أن واضع النحو والمؤسس الحقيقي للمدرسة البصرية هو أبو الأسود الدؤلي بأمر من الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في بعض الروايات،[٣] أو بأمر من زياد بن أبيه في بعضها الآخر[٤]. وبعض المستشرقين، وعلى رأسهم كارل بروكلمان، ينفي أن يكون أبو الأسود الدؤلي واضع أصول نظرية النحو[٥] وتابعه على ذلك الدكتور إبراهيم مدكور الذي قال: "النحو بين علوم اللغة من أولها ظهوراً، وحديث أبي الأسود الدؤلي خير شاهد على ذلك، وإن كنا لا نسلم بأنه وضع شيئاً في علم النحو[٦]".

وذهب بعض المحدثين العرب إلى أن نصر بن عاصم هو المؤسس

---

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص٢٤، ابن النديم: الفهرست ص٥٩، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٨، الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢١، الأصفهاني: الأغاني ١٠١/١١، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨٩، السيوطي: الفرائد الجديدة ٣٣/١ ، الجاحظ: البرصان والعرجان ص١٢٢.

(٢) الطنطاوي: نشأة النحو ص١٩، حسن عون: اللغة والنحو ص٢٣٥.

(٣) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص٢١.

(٤) المصدر نفسه ص٢٢.

(٥) كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ١٢٣/٢.

(٦) إبراهيم مدكور: المصطلح النحوي - مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - ج٣٢ - سنة ١٩٧٣ م ص١٤

للمدرسة البصرية[٧]وآخرون قالوا إنه عبد الرحمن بن هرمز[٨].
ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الرائد الأول لعلم النحو هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي[٩].
وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الخليل بن أحمد وسيبويه هما اللذان أوجدا علم النحو، واخترعاه اختراعاً[١٠].
ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فلا يصح تجاهل ما قام به أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه من أعمال لغوية. فقد روى القدماء أنه قام بمهمة شكل المصحف، وضبطه. ومن شأن عمل كهذا أن يوجه الانتباه إلى الظواهر الإعرابية، مما يستتبع وضع ملاحظات يسيرة تفسر أحوال الأسماء رفعاً ونصباً وخفضاً تفسيراً بدائياً بسيطاً.
ثم يموت أبو الأسود الدؤلي ويخلف تلاميذ نهضوا من بعده بالدرس اللغوي كعنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثي وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر، إلا أنه لم تصل إلينا أقوال هؤلاء النحوية، ولا نكاد نعلم عنها شيئاً.
ثم جاء بعد هؤلاء، وخلفهم عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، اللذان تقدما بالنحو خطوات فساحاً، فاهتم الأول بالقياس، فأظهره حتى قيل عنه: إنه أول "من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"[١١]، واعتنى الآخر بالسماع، فكان حذراً في الأخذ عن الأعراب، فقد كان يلجأ أحياناً إلى امتحانهم؛ ليعرف أبقيت فصاحتهم سليمة فيهم أم فارقتهم تحت أثر الحضارة[١٢]؟ .
ثم يأتي عيسى بن عمر صاحب (الإكمال) و(الجامع) والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، هؤلاء التلاميذ جميعاً نهضوا بالدراسة اللغوية، وكونوا ما أطلق عليه المدرسة البصرية، التي اكتملت نضجاً على يدي الخليل بن أحمد، شيخ البصريين الذي استخرج من علم النحو ما لم يسبق إليه[١٣]. وأعظم ما في منهجه اهتمامه بالقياس، الذي نوه به القدماء[١٤] حتى قال عنه ابن جنى:

---

(٧) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢٨٥/٢.
(٨) المصدر نفسه ٢٨٥/٢.
(٩) محاضرات في أصول النحو في مؤتمر المجمع اللغوي-الدورة السادسة عشرة ص٢ (نقلاً عن: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٣٥٧).
(١٠) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص٥٨.
(١١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٣١.
(١٢) السيوطي: المزهر ٣٩٩/٢.
(١٣) القفطي: إنباه الرواة ٣٤٣/١.
(١٤) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص٣٠.

إنه كاشف قناع القياس[١٥]. وإلى جانب القياس ميله الواضح إلى تعليل الظواهر اللغوية تعليلاً ذهنياً عميقاً وعنايته بالسماع وتحري الفصاحة[١٦].

ثم يأتي تلميذه سيبويه الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على ما أفاده من علوم أستاذه الخليل التي ضمنها كتابه (الكتاب)[١٧]، أكبر أثر باق في نحو البصريين الأول الذي اشتمل على العناصر الأساسية لنظرية النحو العربي حتى" لم يشذ من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له[١٨]، هذه الأصول التي قام على أمرها من بعده شيوخ البصريين كقطرب والأخفش الأوسط والمازني والمبرد وغيرهم ممن جاء بعدهم، وسار على نهجهم.

بدايات تشكل النظر النحوي الكوفي

لم تنل الكوفة قسطاً وافراً من علم النحو، كما نالته البصرة التي سبقتها في هذه الصناعة بما يقرب من مائة عام[١٩]. فالكوفة كانت في تلك الآونة منشغلة بتدوين الحديث وأخبار العرب، وقراءة القرآن وتفسيره[٢٠]. ولكن رغم ذلك فإن الكوفة بعد هذه الفترة الطويلة وتمرسها في علم الحديث، استطاعت أن تمضي نحو عالم النحو، لتعوض ما فاتها منه . وقد كان للظروف السياسية، وقتذاك، حيث شجعها العباسيون، واحتضنوها، أكبر الأثر في منافسة البصرة حاضنة النحو ومنشئته.

وتختلف الآراء وتتعدد الأقوال في نشأة المذهب الكوفي وتحديد بدايته.

فيكاد يتفق القدماء على أن المذهب الكوفي يبدأ بأبي جعفر الرؤاسي فقد جعله الزبيدي في (طبقاته) رأس المذهب الكوفي، وأستاذ أهل الكوفة في النحو[٢١]، وتابعه في ذلك ابن النديم، وجعله أول من وضع في النحو كتاباً من الكوفيين، وأنه كان أستاذ الكسائي، والفراء، كما يروي ثعلب[٢٢]، إلا صاحب الأغاني الذي ذكر "أن الكسائي هو الذي رسم للكوفيين رسوماً يعملون

---

(١٥) ابن جني: الخصائص ١/٣٦١.

(١٦) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٢٣

(١٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨٩.

(١٨) القفطي: إنباه الرواة ٢/٣٤٦

(١٩) الطنطاوي: نشأة النحو ص١٥.

(٢٠) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٨

(٢١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥.

(٢٢) ابن النديم: الفهرست ص٩٦. وانظر : أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥٠، ياقوت الحموي: معجم الأدباء٥/٣٧٧.

عليها"[٢٣].

وأما المحدثون فقد انقسموا فريقين:

فريق رأى رأي جمهور القدماء ، وتابعهم على أن أبا جعفر الرؤاسي أول من ألف في النحو من الكوفيين وأول من أسس المذهب الكوفي ، وأن تلميذيه الكسائي والفراء هما اللذان نهضا بالمذهب الجديد ، ودعماه، وكانا نظيري سيبويه رأس المذهب البصري(٢٤). وفريق ثانٍ نفى أن يكون أبو جعفر الرؤاسي ممن يوضع في طبقة المؤسسين لهذا المذهب النحوي الناشئ، أو تخرج به أحد من الكوفيين ، ليس هذا فحسب، وإنما يدعون أيضاً أنهم لا يعلمون كوفياً نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي، المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي، والواضع لأسس منهجها(٢٥).

ولكن هذه المزاعم تتلاشى إذا ما علمنا أن الكسائي كان يردد أقوال شيخه الرؤاسي. فمن ذلك ما رواه أبو عمر الزاهد، قال: "أخبرنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي، قال: كان الرؤاسي يكره أن يجمع رمضان، ويقول: بلغني أنه اسم من أسماء الله تعالى[٢٦].

والذي يؤكد أيضاً أن أبا جعفر الرؤاسي رأس المذهب الكوفي أن الفراء، أيضاً، كان يتصل به، ويأخذ العربية عنه، حتى إنه كان ينعته بالأمانة والثقة. وليس بين يدي حجة أوضح وأقوى من كلام الفراء نفسه. ففي (معاني القرآن) ينقل الفراء عن أبي جعفر الرؤاسي، ويروي له في أكثر من موضع مستعملاً ألفاظاً وعباراتٍ تدل بوضوح على تلمذته عليه ، وأخذه العربية عنه، وأنه كان نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. يقول الفراء". . . وقد قرأها رجل من النحويين-أي قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٢٧] وهو أبو جعفر الرؤاسي، وكان رجلاً صالحاً: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ بقطع الألف[٢٨] ويقول: "وزعم الرؤاسي

---

(٢٣) الأصفهاني: الأغاني ١٠٢/١١

(٢٤) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢٨٥/٢، سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص٤١، إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص١٧.

(٢٥) الطنطاوي: نشأة النحو ص٣٣، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٩-٤٠، ٦٨، ٧٨، ٣٥٧، عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٢٠، أحمد فارس: النداء في اللغة والقرآن ص١٧، شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٥٤، سمير نجيب اللبدي: الكسائي القارئ الشهير والنحوي الكبير ص١٦.

(٢٦) البغدادي: خزانة الأدب ٤٨٣/٣.

(٢٧) سورة آل عمران الآية : ١، ٢.

(٢٨) الفراء: معاني القرآن ٩/١.

أنـه سـأل أبـا عمـرو[٢٩] . ويقـول: " وزعـم أبـو جعفـرالرؤاسـي أنـه سـأل أبـا عمـرو[٣٠] "ويقـول: "وحدثني أبـو جعفـر الرؤاسـي قـال: قلـت لأبـي عمـرو بـن العـلاء مـا هـذه الفـاء التـي فـي قولـه: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[٣١]: قـال: جـواب للجزاء. قـال: قلـت: إنهـا ﴿أَن تَأْتِيَهُم﴾ مفتوحـة؟ قـال: فقـال: معـاذ الله إنمـا هـي (إن تـأتيهم)"[٣٢] ويقـول معلقـاً علـى قولـه تعـالى : ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾[٣٣]: "وزعم لي الرؤاسي وكان ثقة مأمونا، أنه سمع واحدها إبالة ، لا ياء فيها"[٣٤].

ومما يؤكد أن أبا جعفر الرؤاسي كان المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي، وأنه كان نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ما ذكره الزبيدي في ترجمة محمد بن قادم شيخ أبي العباس ثعلب، حينما سأل الأول الأخيرَ عن مسألة، فقال ثعلب مجيباً: "قال أبو جعفر فيها كذا، وقال أبو الحسن الكسائي فيها كذا، وقال الفراء فيها كذا، وقال هشام فيها كذا، وقلت كذا. . . "[٣٥] فأنت ترى كيف ذكر ثعلب آراء الشيوخ من الكوفيين في المسألة وجعل على رأسهم أبا جعفر الرؤاسي.

ومما يؤكد ذلك أيضاً، آراؤه النحوية التي نقلت عنه. فهي، وإن كانت قليلة، إلا أنها ذات دلالة في هذا السياق. منها رأيه أن العلة في عدم تنوين ما لا يجرى وخفضه، أن ما لا يجرى كان الحكم عليه أن يخفض بلا تنوين، فيقال: مررت بزينبِ ونـوارِ، غير أنهم كرهوا أن يخفضوه؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم في لغة مَن قال:

مررت بغلامِ يا هذا[٣٦].

ومنها أنه أجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه[٣٧].

---

(٢٩) المصدر نفسه ٢٨٩/٢. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٠٣/٣.

(٣٠) المصدر نفسه ٣٥٦/٢-٣٥٧.

(٣١) سورة محمد الآية ١٨.

(٣٢) الفراء: معاني القرآن ٩/١.

(٣٣) سورة الفيل الآية ٣ .

(٣٤) الفراء: معاني القرآن ٢٩٢/٣. وانظر : ١٨٢/٢، ٣٧١، الأيام والليالي والشهور ص٤٦-٤٥، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٥٩٧.

(٣٥) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٨.

(٣٦) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٤

(٣٧) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٥٣.

ومنها أنه أجاز أن يتعدد المضاف والمضاف إليه واحد مطلقاً نحو : قطع الله يد ورجل فلان وأن الكسائي والفراء وهشاماً تابعوه على ذلك[٣٨].

ومنها أنه أجاز أن يرتفع الفعل المضارع بعد أن وأخواتها وأن يجزم[٣٩].

وذكرت له كتب النحو واللغة كذلك آراء صرفية[٤٠]، كما كانت له اختيارات في القراءة والوقف[٤١]. ولو وصل إلينا شيء من كتبه التي ذكرها أصحاب التراجم له، ككتاب: الفيصل والتصغير ومعاني القرآن والوقف والابتداء[٤٢] لأمكننا إعطاء صورة أوضح عن مكانة أبي جعفر الرؤاسي ومنزلته في النحو الكوفي.

ولعل في هذا كله ما يكفي للاعتراف بأن أبا جعفر الرؤاسي رأس المذهب الكوفي ومن المؤسسين الأولين له فضلاً على كونه أستاذ الكسائي والفراء.

إذن، فبداية المذهب الكوفي كانت على يدي أبي جعفر الرؤاسي. وقد أشار المتقدمون من المعنيين بالدرس اللغوي إلى علم آخر هو معاذ بن مسلم الهراء. وقد عُدّ هو وأبو جعفر الرؤاسي من أصحاب الطبقة الأولى من النحويين الكوفيين[٤٣]. ولعل الكوفة في هذه الفترة كان بها نحاة كوفيون أغفل ذكرهم المعنيون بتاريخ النحو القديم منهم العلاء بن سيابة، ويشهد لذلك ما جاء في كلام الفراء في (معاني القرآن) وهو قوله: "وكان شيخ لنا يقال له العلاء بن سيابة- وهو الذي علم معاذاً الهراء وأصحابه - يقول: لا أنصب بالفاء جواباً للأمر"[٤٤].

ثم جاء بعد هؤلاء الكسائي والفراء أشهر تلاميذ أبي جعفر الرؤاسي، فنهضا بهذا المذهب، وقاما على أمره، وعملا على تمييزه من مذهب البصريين منهجا وأسلوباً في دراسة اللغة والنحو.

وعلى الرغم من تدافع النقول واختلاف الآراء وتعددها في تحديد بدء النحو الكوفي ونشوئه ، كما سبق بيانه، فقد قام على أمره أعلام كوفيون لا يقلون شأناً عن أعلام النحو البصري. وقد ابتدءوا اهتمامهم بصناعة النحو معتمدين على البصريين، فأخذوا عنهم، واتصلوا بهم.

---

(٣٨) بو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٥٩٧

(٣٩) المرادي : الجنى الداني ص٢٢٦-٢٢٧، السيوطي: الهمع ٩١/٤، نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص٧٧.

(٤٠) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٢٢٥، ٤٣٥، ٦٤٠، ٦٤١، ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص٣٦٠

(٤١) أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص١٤٨، ٧٧٥. ٠

(٤٢) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥١

(٤٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥.

(٤٤) الفراء: معاني القرآن ٧٩/٢ ٠

فقد ذكرت من قبلُ فيما نقلته عن الفراء أن أبا جعفر الرؤاسي كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء، ويسأله، ومعنى هذا أنه كان يأخذ العربية عن شيخ بصري هو أبو عمرو بن العلاء وعن غيره كعيسى بن عمر، وهذا ما أكدته أيضاً كتب التراجم(٤٥).

ويذكر الرواة أيضاً أن الكسائي خرج إلى البصرة، ولقي الخليل بن أحمد، وجلس في حلقته، وأنه سأله عن علمه من أين أخذته؟ فقال له: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي، ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ، ولم يكن له همّ غير البصرة والخليل، فوجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب البصري النحوي، فجرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها، وصدره في موضعه(٤٦).

ويذكرون أيضاً أن الكسائي درس كتاب سيبويه على الأخفش البصري(٤٧)، وأن الفراء أخذ النحو عن يونس بن حبيب البصري(٤٨) إلا أن البصريين ينكرون ذلك(٤٩)وهو غير صحيح، وكلام الفراء نفسه يؤكد اتصاله بيونس وأخذه عنه، كقوله في (معاني القرآن): " وأنشدني يونس البصري" (٥٠)، كما أن الفراء وقف على كتاب سيبويه، واطلع عليه، وأنه مات وبعضه تحت وسادته التي كان يجلس عليها(٥١)، وأن هشام بن معاوية الضرير كان يتصل بالأخفش، ويسأله عما يضعه في النحو(٥٢).

وقد اعتمد النحويون الكوفيون على النحو البصري في بناء نحوهم، ودعم مذهبهم الجديد وترسيخه كما اعتمدوا أيضاً على مصدر آخر في بناء أصولهم وأحكامهم النحوية، وهو لغات الإعراب، وهم البدو الأعراب الذين سكنوا البادية بعيداً عن سكان الحضر والأرياف، والذين بقوا يحتفظون بفصاحة التعبير وسلامته. غير أن الرواة تذكر أن الكوفيين قد توسعوا في الأخذ عن القبائل العربية غير تلك التي أخذ عنها النحويون البصريون(٥٣) وهو

---

(٤٥) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥، القفطي: إنباه الرواة ٩٩/٤.

(٤٦) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٥٤/١-١٥٥، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥٩، ياقوت الحموي: معجم الأدباء: ٨٨/٤.

(٤٧) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٢٠ .

(٤٨) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٣٩، السيوطي: المزهر ٤١٠/٢.

(٤٩) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٦١٩/٥، الداودي : طبقات المفسرين ٣٦٦/٢ .

(٥٠) الفراء: معاني القرآن ٣٧/٢.

(٥١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٧١-٧٢، البغدادي: خزانة الأدب ١٧٩/١.

(٥٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٧٣.

(٥٣) انظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٦٠/٣، السيوطي: الاقتراح ص٢٠٢، عبد الجبار علوان النايلة: ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ص ٣٢٧.

ما نلقاه أحياناً عند الفراء في (معاني القرآن)[٥٤].

كما أفاد الكوفيون أيضاً في إقامة نحوهم من الشعر العربي جاهليه وإسلاميه، وبشعر من وثقوا به من الشعراء المعاصرين، كما كان يفعل العلماء البصريون[٥٥].

وأفادوا كذلك من القرآن وقراءاته القرآنية، ولكنهم ضيقوا على أنفسهم في اعتماد هذا المصدر على ما سنفصل الحديث عنه فيما بعد.

وقد وصف المذهب الكوفي بأنه مذهب يعتمد على المسموع من كلام العرب، فـ " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين"[٥٦] وبالبعد ما أمكن عن التأويل والتقدير والخوض في القضايا الفلسفية والمنطقية في تفسير الظواهر اللغوية،[٥٧] ولكن هذه الأحكام إن هي إلا أحكام عامة.

نحو الكوفيين وأعلامه

الواقع أن النحو الكوفي مبعثر في المؤلفات النحوية، إذ لا يضمه كتاب ككتاب سيبويه، الذي شمل النحو البصري، وحواه حتى زمن سيبويه. فما زلنا نجهل كثيراً من الحقائق عن النحو الكوفي. ومعظم ما نعرفه عنه إنما هو مسائل نحوية مشتتة في بطون كتب النحويين المتأخرين، وأغلبهم ممن يميلون إلى البصريين، ويأخذون بأقوالهم. فقد عصفت الأيام بتراثهم النحوي، وضاع هذا التراث، وأفلت من يد الزمن، مع ما ضاع من تراثنا النحوي الزاخر، ولم يصل إلينا منه إلا النزر اليسير، وهو في مجمله ليس خالصاً للبحوث النحوية. فمنه ما يتعلق بالقرآن وتفسيره، ككتاب الفراء العظيم (معاني القرآن)، أو يتناول بحثاً من بحوثه وعلومه، ككتاب (إيضاح الوقف والابتداء) لأبي بكر بن الأنباري، ومنه كتب لغوية أخرى لا تخلو من أنظار نحوية خالصة، (كالمقصور والممدود)، و(المذكر والمؤنث)، و(الأيام والليالي والشهور) للفراء، و(المذكر والمؤنث)، و(الزاهر في معاني كلمات الناس)، و(الأضداد) لأبي بكر بن الأنباري. ومنه ما يشرح شعراً، أو يمزج بين اللغة والنحو، (كشرح ديوان زهير بن أبي سلمى)، و(المجالس) لأبي العباس أحمد ابن يحيى ثعلب، و(شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) لأبي بكر بن

---

(٥٤) انظـــــر: ١٦١/١، ١٨٧، ٣٨٢، ٣٨٥، و١٢٤/٢، ٢٠٠، ٢٤٩، ٣٥٧، و٦٦/٣، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٨٥.

(٥٥) السيوطي: الاقتراح ص٢٠٢.

(٥٦) المصدر نفسه ص٢٠٢ . وانظر: الهمع ١٥٣/١، ١٧٢، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٧٥-٣٧٦.

(٥٧) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٧٩، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٣٥٨-٣٥٩.

الأنباري أيضاً.

ويذكر المتقدمون أن معاذ بن مسلم الهراء أول من صنف من الكوفيين، وأنـه

من أوائل المهتمين بالتصريف غير أن مصنفاته لم تصل إلينا. ونقلت له في هذا البحث أقوالاً في حد الاسم والفعل، ورأيه في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، ورأيه في علة مجيء اللام في خبر إنّ، فهذه الأقوال، وإن كانت قليلة جداً، فهي تكفي للرد على بعض المحدثين الذي زعم أن الكتب النحوية لم ترو له أقوالاً نحوية(٥٨).

ومن أوائل الكتب النحوية الكوفية الضائعة التي كانت قبل الكسائي مختصر أبي جعفر الرؤاسي المسمى (بالفصل) أو (الفيصل)، وقد ذكر الزجاجي أن الكسائي كان يرجع إليه وهو يقرأ على حمزة الزيات فلا يجد فيه حجته(٥٩). ولعل هذا الكتاب كان يحوي تلك المسائل التي أنكرها الكسائي والتي سأله عنها الفراء محاولاً إعناته (٦٠) وقد نقلت له في هذا البحث عدداً من الآراء النحوية كرأيه في علة عدم دخول التنوين والخفض على ما لا يجري، ورأيه في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، ورأيه في ظاهرة تعدد المضاف والمضاف إليه واحد وجواز الجزم والرفع بأنْ وأخواتها. كما ذكرت له كتب النحو واللغة آراء صرفية، وكانت له اختيارات في القراءة والوقف(٦١). وهذه الآراء، وإن كانت عزيزة قليلة، فهي رد على بعض

المحدثين الذي زعم أن المتقدمين لم يشيروا إلى شيء من نحو الرجل(٦٢).

وأما نحو الكسائي فليس لنا منه شيء كثير يتناسب مع الدور الكبير الذي يمثله صاحبه في بناء هذا المذهب والارتقاء به . وإنما نجد من ذلك - كما يتضح فيما بعد- أقوالاً وآراء مبثوثة في كتب القدماء وعلى رأسها (معاني القرآن) للفراء الذي ضم أشتاتاً من آراء الكسائي، يأخذ بها الفراء أحياناً، ويردّها أحياناً أخرى وغيره من الكتب الكوفية وغير الكوفية التي من خلالها نستطيع تعرف آرائه النحوية والتي لولاها لضاعت. كما أنه لم يصل

---

(٥٨) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٧٥.

(٥٩) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٠٣، وانظر ص٢٠٥.

(٦٠) ابن النديم: الفهرست ص٩٦.

(٦١) انظر: أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٢٢٥، ٤٣٥، ٦٤٠، ٦٤١، ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص٣٦٠، السيوطي: الهمع ٢٩٩/٦، أبو جعفر النحاس : القطع والائتناف ص١٤٨، ٧٧٥.

(٦٢) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص٣٢.

إلينا من مؤلفاته التي ذكرها أصحاب الطبقات والتراجم سوى كتاب (ما تلحن فيه العامة). وهو كتاب في اللغة لا في النحو، ضمنه الكسائي ألفاظاً مما ينطق بها العوام مصروفة عن جهتها الفصيحة كأن تكون مفتوحة الأول والعامة تكسرها أو تضمها، أو تكون بالصاد ويلفظونها بالسين أو بالعكس ومسائل أشتاتا تتصل بالتذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتثنية. وأما باقي كتبه فقد ضاعت وعلى رأسها (المختصر)، وهو كما يقول الفراء بمنزلة كتاب (الفيصل) للكوفيين(٦٣). والذي يبدو أنه كان ذا قيمة مهمة تذكر في النحو الكوفي لعناية النحاة به وبخاصة نحاة الأندلس بعد أن أدخله جودي بن عثمان النحوي بلادهم(٦٤).

وأما نحو الفراء فعلى الرغم من ضياع معظم كتبه ولا سيما كتاب الحدود وهو كتاب نحوي صُراح ضمنه الفراء خلاصة نحوه ونحو شيخه الكسائي، وتفرغ له سنتين بأمر من الخليفة المأمون(٦٥)، وجمع فيه كثيراً من أبواب النحو التي تمثل نهج الكوفيين، ولكن لم يبق منه إلا فهرس موضوعاته الذي نقله ابن النديم في الفهرست(٦٦)، على الرغم من ذلك فقد وصل إلينا مجموعة من كتبه التي تكشف لنا عن منهجه في البحث النحوي وعن منهج الكوفيين بشكل عام، لأن الفراء من الأئمة الذين انبنى المذهب الكوفي على آرائهم وأشهرها كما سبق: (معاني القرآن) و(المذكر والمؤنث) و(المقصور والممدود) و(الأيام والليالي والشهور)، إلا أن أعظمها نفعاً في هذا السياق كتاب (معاني القرآن) الذي ضمنه الفراء كثيراً من آرائه النحوية واللغوية. فقد حفل الكتاب بآراء ومناقشات كثيرة تناولت اللغة العربية على مستويات الدرس المختلفة: نحوياً وصرفياً ودلالياً وصوتياً ، كما أن الكتاب سجل حافل للعديد من آراء شيخه الكسائي ولمختلف القراءات القرآنية وتخريجاتها.

وكان للكسائي أصحاب وتلاميذ وللفراء أصحاب وتلاميذ. وأقوال هؤلاء وآراؤهم النحوية المروية قليلة، ولا تعين على رسم صورة واضحة جلية، تكشف عن دورهم في بناء أسس المذهب الكوفي وتشكيله، كما أنها لا يمكن أن تمثل عند أغلبهم وجهة نظر خاصة.

فأصحاب الكسائي وأشهرهم بالإضافة إلى الفراء هشام والقاسم بن معن

---

(٦٣) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٠٥.

(٦٤) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٥٦.

(٦٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٤/١٤٩-١٥٠.

(٦٦) ابن النديم: الفهرست ص١٠٠. وأشير هنا إلى كتاب (الندبة) للفراء وهو من الكتب التي أغفل ذكره أصحاب الطبقات والمترجمون، والمحدثون ومنهم محقق المقصور والمدود، والدكتور أحمد مكي الأنصاري على الرغم من يقظته وحرصه في استقصاء آثار الفراء ومصنفاته. وقد عثرت على اسم هذا الكتاب في نص لثعلب في المجلس السادس والأربعين من كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، الذي دار حول لقاء ثعلب مع محمد بن عبد الله بن طاهر، حيث كان ابن طاهر يسأل ثعلباً عن شعر الراعي، وعن مسائل من كتاب الندبة للفراء. يقول ثعلب: "... فأقبل يسألني عن كتاب الندبة للفراء، وأنا أجيبه، فسألني عن خمس مسائل منه، فتوخيت أن أتيت بلفظ الكتاب، فرفع يده عن الكتابين، وكان على فخذه اليمنى شعر الراعي، وعلى فخذه اليسرى كتاب الندبة، وهو يسألني عن بيت من هذا، ومسألة من هذا" ص٨٠.

واللحياني وعلي بن المبارك الأحمر كانوا يرددون ما كان قاله شيخهم، وندر منهم من كانت له آراء خاصة كهشام بن معاوية الضرير الذي ذكر له الأخفش مسائل
عملها وفروعا فرعها، وأتاه يسأله عنها[٦٧].

وأصحاب الفراء وأشهرهم سلمة بن عاصم وأبو عبد الله الطُّوال ومحمد بن قادم إنما هم غالباً نقلة مذهبه وحملة أقواله، يحفظونها، ويرددونها، والذي يؤكد ذلك أن سلمة بن عاصم قال لثعلب: "أصحابك ليس يحفظون، فقلت: كلا، فلان حافظ، فقال: يُغيّرون الألفاظ ويقولون لي: قال الفراء كذا، وقال كذا، وقد طالت المدة، وأجتهد أن أعرف ذلك فلا أعرفه ولا أدري ما يقولون"[٦٨].

وأما آراؤهم التي تفردوا بها، فهي معدومة في هذا البحث سوى بضعة أقوال لأبي عبد الله الطوال، كأقواله في حد الاسم والفعل، والأداة، ومنعه نعت المنادى المبني، وتجويزه أن يكون تابع أي مصحوباً (بال) التي لِلَمْحِ الصفة، وجواز الإخبار بالذي في نحو: الذي يختصم مع زيد أخواك[٦٩]، وكونَ المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر مرفوعا بالعطف على المكني المستتر في الخبر الأول، ووجوب كسر همزة إن أو فتحها على اختلاف في النقل - إذا وقعت جواب قسم ولم تكن اللام معها[٧٠]، وكرأيه في علة دخول اللام على خبر إن.

وعن أصحاب الفراء أخذ أبو العباس ثعلب ، وكان أبرز تلاميذهم، و" آخر أستاذ كوفي لازم المنهج الذي رسمه الكوفيون لأنفسهم وأول أستاذ تجمع لديه مقدار ضخم من المرويات في اللغة والشعر والأدب"[٧١] وأما أصحابه وتلاميذه فأغلبهم كان يغلب عليه الجانب اللغوي أكثر من الجانب النحوي سوى أبي بكر بن الأنباري الذي كانت له عناية بارزة في النحو إلى جانب عنايته باللغة.

وأيا ما يكن الأمر فأكثر ما روي في كتب النحو من أقوال وآراء وانبنى منه هذا البحث، واستوى على سوقه إنما كان مروياً عن الكسائي والفراء وهشام وثعلب وأبي بكر بن الأنباري إضافة إلى تلك الآراء والأقوال - وهي كثيرة- التي نسبت تارة للكوفيين وتارة أخرى إلى جمهورهم أو أكثرهم أو جماعة منهم أو بعضهم أو نحو ذلك مما لا يعين أسماء بأعيانها.

والكلام على أعلام هذا النحو جميعاً: حياتهم، شيوخهم، تلامذتهم،

---

(٦٧) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٧٣

(٦٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٦٥، وانظر: السيوطي: المزهر ٢/ ٣١٢-٣١٣، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٨٨.

(٦٩) يجعل (مع) معنى الواو

(٧٠) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٩/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢١٩/١.

(٧١) مهدي المخزومي: أعلام في النحو العربي ص٤٨.

أخلاقهم، آثارهم إلخ. . . مما يطول، ويثقل البحث ولا سيما إذا تذكرنا أن عامتهم لم يكونوا نحويين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة بل كانوا لغويين يجمعون إلى اللغة النحو أحياناً، كما أن عدداً منهم قد نوزع في كوفيته كاللحياني، وابن كيسان، وغيرهما، وأن عدداً من المحدثين ممن كتب في النحو الكوفي(٧٢) كانوا قاموا بهذه المهمة، فترجموا لأعلامهم مما يجعل الترجمة لهم هنا من قبيل المعاودة والتكرار؛ لذلك آثرت سردهم واحداً تلو الآخر مع الإحالة على مظان تراجمهم، وأشهرهم:

أبو جعفر الرؤاسي(٧٣)، والعلاء بن سيابة(٧٤)،

ومعاذ بن مسلم الهراء(٧٥)، والقاسم بن معن(٧٦)، وعلي بن حمزة الكسائي(٧٧)، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(٧٨)، وعلي بن المبارك الأحمر(٧٩)، وهشام بن معاوية الضرير(٨٠)، وأبو طالب المكفوف(٨١)، ونصير بن يوسف(٨٢)، اللحياني(٨٣)، سلمة بن عاصم(٨٤)٠أبو عبد الله

---

(٧٢) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٧٤-١٥٩، فارس عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية ص٣٧ وما بعدها.

(٧٣) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥، ابن النديم: الفهرست ص٩٦، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥٤، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٢٩٢/٥، الفيروز آبادي: البلغة ص٤٩، السيوطي: بغية الوعاة ٨٢/١، ٤٩٢، الزركلي: الأعلام ١٥٤/٧، سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص٤١-٤٢.

(٧٤) ورد ذكره في معاني القرآن للفراء: ٧٩/٢.

(٧٥) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥، ابن النديم: الفهرست ص٩٦، ابن خلكان: وفيات الأعيان ٩٩/٢-١٠٠، السيوطي: بغية الوعاة ٢٩٠/٢.

(٧٦) ابن قتيبة: المعارف ص١٠٩، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣/٥، السيوطي: بغية الوعاة ٢٦٣/٢.

(٧٧) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧، ابن النديم: الفهرست ص٩٧، أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٢٠، ابن قتيبة: المعارف ص٢٣٧، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥٨، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٨٧/٤، ابن العماد: شذرات الذهب ٣١٦/٢.

(٧٨) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣١، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٨١، ابن النديم: الفهرست ص٩٨، القفطي: إنباه الرواة ١/٤، ابن خلكان: وفيات الأعيان ٢٠١/٢، أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٣٩، حاجي خليفة: كشف الظنون ص١٠١، الزركلي: الأعلام ١٧٨/٩، السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص٥١، الداودي: طبقات المفسرين ٣٦٦/٢، السيوطي: بغية الوعاة ٣٣٣/٢. وقد حاول بعض الباحثين المحدثين في كتاب له عن الفراء، إخراجه من النحويين الكوفيين، وجعله إمام المذهب البغدادي، مستدلاً بما وجد لدى الفراء من مظاهر أكثر منها النحويون البصريون، كالتقدير والتأويل وعدم القياس على الشاهد الواحد، والقياس، والتهجم على القراءات القرآنية، وغير ذلك مما يظن الباحث إنها خاصة للبصريين. انظر: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٣٥٢، ٣٧٧. وسيكشف البحث أن هذه المظاهر ليست موجودة عند الفراء فحسب، بل إنها موجودة عند غيره.

(٧٩) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٤، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٨٠، القفطي: إنباه الرواة ٣١٧/٢، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣/٤، السيوطي: بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٨٠) ابن النديم: الفهرست ص١٠٤، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٢٩، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٥٩٨/٥، السيوطي: بغية الوعاة ٣٢٨/٢، الصفدي: الغيث المسجم في شرح لامية العجم ٣٢٨/١.

(٨١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٥، السيوطي: بغية الوعاة ١٦/٢.

(٨٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٥، ابن النديم: الفهرست ص٨٩، السيوطي: بغية الوعاة ١٦/٢، وانظر: أبو بكر الأصبهاني: المبسوط في القراءات العشر ص٧٣

(٨٣) ابن النديم: الفهرست ص٧١، السيوطي: بغية الوعاة ١٨٥/٢. وذكر الصبان أن اللحياني من البصريين انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨٨/٣

(٨٤) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٧، ابن النديم: الفهرست ص١٠١، القفطي:

الطُّوال(٨٥)، محمد بن قادم(٨٦)، محمد بن سعدان(٨٧)، ابن السكيت(٨٨)، ثعلب(٨٩) أبو موسى الحامض(٩٠)، هارون بن الحائك(٩١)، أحمد بن محمد المعبد(٩٢)، أبو عمر الزاهد(٩٣)، أبو بكر بن الأنباري(٩٤)،
علي بن محمد الكوفي(٩٥)٠ أبو بكر يعقوب العطار (ابن مقسم)(٩٦)، المفضل بن سلمة(٩٧)، محمد بن العباس اليزيدي(٩٨) ، أبو الحسن علي بن محمد الزبير الأسدي الكوفي(٩٩)، إبراهيم بن حَمَّويه(١٠٠)* .**

إنباه الرواة ٥٦/٢، ابن الجزري: طبقات القراء ٣١١/١، السيوطي: بغية الوعاة ٥٩٦/١.

(٨٥) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٧، ابن النديم: الفهرست ص١٠١، القفطي: إنباه الرواة ٩٢/٢، السيوطي: بغية الوعاة ٥٠/٢.

(٨٦) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٨، القفطي: إنباه الرواة ١٥٦/٣، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣٤٧/٥، الفيروزآبادي: البلغة ص٢٢٧، السيوطي: بغية الوعاة ٢٤٠/١، الزركلي: الأعلام ٩٣/٧، كحالة: معجم المؤلفين ٢٣١/١.

(٨٧) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٩، ابن النديم: الفهرست ص١٠٤، السيوطي: بغية الوعاة ١١١/١ ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٤٣/٥.

(٨٨) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٠٢، ابن النديم: الفهرست ص١٠٧، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٦٤٢/٥، السيوطي: بغية الوعاة ٣٤٩/٢.

(٨٩) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص١٤١ ، ابن النديم: الفهرست ص١١٠، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٧٣، ابن الجزري: طبقات القراء ١٨٤/١، الفيروزآبادي: البلغة ص٣٤، القفطي: إنباه الرواة ١٣٨/١، السيوطي: بغية الوعاة ٣٩٦/١، الزركلي: الأعلام ٢٥٢/١، ياقوت الحموي: معجم الأدباء: ٥٥/٢.

(٩٠) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٢، القفطي: إنباه الرواة ٢١/٣، ١٤١، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٨١، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣٩٧/٣، السيوطي: بغية الوعاة ٦٠١/١.

(٩١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٥١، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٥٧٩/٥، السيوطي: بغية الوعاة ٣١٩/١.

(٩٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣٩٥/١، السيوطي: بغية الوعاة ٣٢١/١.

(٩٣) ابن النديم: الفهرست ص١١٣، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٢٠٦، القفطي: إنباه الرواة ١٧١/٣، ابن خلكان: وفيات الأعيان ٦٣٢/١، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣٦٠/٥، السيوطي: بغية الوعاة ١٦٤/١ ، الفيروزآبادي: البلغة ص٢٣٤، كحالة: معجم المؤلفين ١٣٢/٧، الزركلي: الأعلام ١٣٢/٧.

(٩٤)الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣، ابن النديم: الفهرست ص١١٢، القفطي: إنباه الرواة ٢٠١/٣، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٤١٠/٥، الفيروزآبادي: البلغة ص٢٤٥، ابن خلكان: وفيات الأعيان ٥٠٢/١،

(٩٥) السيوطي: بغية الوعاة ١٩٥/٢.

(٩٦) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٢١٥

(٩٧) السيوطي: بغية الوعاة ٢٩٦/٢.

(٩٨) المصدر نفسه ١٢٤/١.

(٩٩) المصدر نفسه ١٩٥/٢.

(١٠٠) المصدر نفسه ٤١٠/١

الفصل الثاني
الخلاف النحوي

كتبه

نشأته

بواكيره بين الكوفيين

أسبابه

كتب الخلاف النحوي

موضوع الخلاف النحوي من الموضوعات التي شغل بها النحويون منذ زمن بعيد. فقد ألف الكثير منهم في هذا الموضوع. ولا ريب أن هذه المؤلفات كانت استجابة طبيعية لما دار من خلافات بين النحاة، ولتلك العصبية التي وجدت ما يستوعبها من صدور النحاة، بقصد إبراز المذاهب النحوية العامة، أو الفردية بصفات متميزة منفردة.

إلا أن هذه المؤلفات ـ على الرغم من وفرتها- لم تصل إلينا جميعها إلى الآن. وليس بين أيدينا من كتب الخلاف الخاصة سوى أربعة كتب، وفق ما سنفصله بعد قليل، أما الكتب الأخرى فلم تصل إلينا، ولم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها عن علم، فقد تكون قابعة في خزائن مكتبات العالم، ورفوفها، تنتظر من يكشف عنها غبار الزمن، ويظهرها إلى عالم النور.

وفيما يلي أحصي ما أعرفه من هذه المؤلفات المطبوع منها، والمفقود، مرتبة وفق تاريخ وفاة أصحابها.

١- المهذب- أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩ هـ)، ختن أبي العباس ثعلب ذكر في: (طبقات النحويين واللغويين) ص٢١٥. وفيه أن أبا علي الدينوري "قدم مصر وألف كتاباً في النحو سماه (المهذب) وجلب في صدره اختلاف البصريين والكوفيين، وعزا كل مسألة إلى صاحبها، فلم يعتل لواحد منهم، ولا احتج لمقالته، فلما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف، وتقل مذهب البصريين، وعول في ذلك على كتاب الأخفش سعيد". وذكر أيضاً في: (إنباه الرواة) ١/٣٣-٣٤، و(معجم الأدباء) ١/٣١٣، و(البلغة) ص١٨.

٢- اختلاف النحويين- أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ). ذكر في : (الفهرست) ص١١١، و(الوافي بالوفيات) ٨/٢٤٣، و(إنباه الرواة) ١/١٣٨، و(وفيات الأعيان) ١/١٠٤، و(بغية الوعاة) ١/٣٩٧

و(معجم الأدباء)٧٧/٢. وذكر في (كشف الظنون) ٣٣/١ باسم : اختلاف النحاة.

٣- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون - أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ وقيل ٣٢٠ هـ)(١٠١) ذكر في (الفهرست) ص١٢٠. وذكر في (إنباه الرواة) ٥٧/٣ باسم نحو اختلاف البصريين والكوفيين . وذكر في (بغية الوعاة) ١٩/١، و(حاشية على شرح بانت سعاد) ١٠٥/١ باسم: ما اختلف فيه البصريون والكوفيون.

٤- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين - أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ).
ذكر في (طبقات النحويين واللغويين) ص٢٢١، و(إنباه الرواة) ١٠٣/١، و(كشف الظنون) ١٨٠٩/٢، و(معجم الأدباء) ٦٢٠/١، و(حاشية على شرح بانت سعاد) ٤١٧/١. واقتبس منه عبد الله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١ هـ) في (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) ص١٨٧، ١٩٦، واقتبس منه أيضاً أبو حيان في (ارتشاف الضرب) ٥٠٤/٢.

٥- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين - أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧ هـ). ذكر في (الفهرست) ص٩٤، و(إنباه الرواة) ١١٣/٢.

٦- الاختلاف - عبيد الله بن محمد بن جعفر الأزدي، أبو القاسم النحوي (ت٣٤٨هـ). ذكر في (الفهرست) ص١٢٦، و(بغية الوعاة) ١٢٨/٢، و(معجم الأدباء) ٤٥١/٣.

٧- اختلاف العلماء- أبو الحسن علي بن محمد بن الزبير الأسدي الكوفي (ت ٣٤٨ هـ) ذكر في (الفهرست) ص١١٨.

٨- الخلاف بين النحويين - أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ). ذكر في (إنباه الرواة) ٢٩٥/١.

٩- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ). ذكر في (معجم الأدباء) ٥٣٦/١. وذكر في (كشف الظنون) ٣٣/١، و(بغية الوعاة) ٣٥٢/١ باسم اختلاف النحاة.

١٠- الاختلاف أو المختلف - علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني المعروف بـ جامع العلوم (ت ٥٣٥ هـ) ذكره محقق كتاب: (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ص٧٩-٨٠.

---

(١٠١) راجع : أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص١٧٨، السيوطي: بغية الوعاة ١٨/١-١٩. وقد صوب عبد القادر البغدادي في حاشية على شرح بانت سعاد ١٠٥/١ التاريخ الثاني

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ). وهو منشور.

وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني في (من تاريخ النحو) أن لأبي البركات كتاباً أخر في الخلاف اسمه: (الواسط)، ذكره ابن الشجري في (أماليه) ونقل منه في ثلاثة مواضع: ١٢٠/٢، ١٤٨، ١٥٤ [١٠٢].

إلا أن الكتاب الذي ذكره ابن الشجري في (أماليه) (١٤٨/٢، ١٥٤) فقط، واسمه (الواسط) إنما هو لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وقد صرح بذلك ابن الشجري في أماليه في الصفحتين السابقتين، كما ذكر محقق (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) في مقدمته أن الكتاب ليس في مسائل الخلاف[١٠٣].

١٢- مسائل الخلافيات أو مسائل الخلاف-عبد المنعم بن محمد الغرناطي المعروف بـ(ابن الفرس) (ت ٥٩٨ هـ) ذكر في (كشف الظنون) ١٦٦٩/٢. واقتبس منه المرادي في (الجنى الداني) ص٤٢٧، وأبو حيان في (ارتشاف الضرب) ٦٣٨/٢.

١٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء عبد الله ابن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ). وقد نشره عبد الرحمن سليمان العثيمين في بيروت سنة ١٩٨٦م.

وكان محمد خير الحلواني قد نشر لأبي البقاء العكبري كتابا بعنوان (مسائل خلافية في النحو) في دمشق (بلا تاريخ)، إلا أن محقق (التبيين) ذكر أن (مسائل خلافية في النحو) هو فسلة من كتاب (التبيين) المذكور، يمثل المسائل الأولى بنصها، وترتيبها[١٠٤].

وذكرت المصادر أن لأبي البقاء العكبري كتابين آخرين في الخلاف بعنوان (التعليق في الخلاف) ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٩/٢، و (التعليقة في الخلاف) ذكره حاجي خليفة في (كشف الظنون) ٤٢٤/١.

غير أن محقق (التبيين) أزال هذا اللبس فذكر أن هذين العنوانين هما كتاب في الفقه وليس في اللغة[١٠٥].

١٤- رؤوس المسائل في الخلاف - أبو إسحق إبراهيم بن أصبغ (ت٦٢٨هـ) ذكر في (همع الهوامع) ٣٠٥/٥.

---

(١٠٢) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص٩٢.

(١٠٣) ص٨٠.

(١٠٤) ص٧٣.

(١٠٥) ص٧٣.

١٥- نزهة العين في اختلاف المذهبين - ورد ذكر هذا الكتاب في (شرح ديوان المتنبي) المنسوب للعكبري ٢٠٣/١. وقد كان المرحوم مصطفى جواد قد نفى أن يكون شارح الديوان هو العكبري، وذهب إلى أنه لنحوي كوفي، لأنه ينسب نفسه جهرة إلى الكوفيين(١٠٦) وقد دفع محمد خير الحلواني هذا الرأي واستبعد أن يكون شارح الديوان كوفي المذهب(١٠٧)، ورأى محقق (التبيين)(١٠٨) أن شارحه (عفيف الدين علي بن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦ هـ).

١٦- الإسعاف في الخلاف-أبو البقاء جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (ت٦٨١هـ) ذكر في (بغية الوعاة) ١/ ٥٣٢ وذكر في (نشأة النحو وتاريخ النحاة) ص١٣٧، باسم الإسعاف في مسائل الخلاف. وأشار إليه السيوطي في (الأشباه والنظائر) ١٤٠/٢ دون أن يسميه بقوله: "وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف".

١٧- الذهب المذاب في مذاهب النحاة - يوسف الكوراني الكردي (ت ؟ هـ) ذكره البغدادي في (إيضاح المكنون) ٥٤٤/١.

١٨- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) وقد نشره طارق الجنابي في بيروت سنة ١٩٨٧م.

١٩- وسائل الإنصاف في علم الخلاف - محمد بن محمد بن خضر بن شمري ابن أبي العدل (ت ٨٠٨ هـ) ذُكر في (بغية الوعاة) ٢٢٣/١.

٢٠- نهج النحاة فيما اختلف به النحاة - محمد بن على بن أحمد الحريري الحرفوشي (ت ١٠٥٩) ذكره الزركلي في الأعلام ٢٩٣/٦ .

ويضاف إلى ما سبق كتب الخلاف التي وجهت عنايتها لإبراز الخلاف النحوي بين النحاة المعروفين ككتاب (الرد على سيبويه) للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)(١٠٩)، وكتاب (الانتصار) لابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) وقد حققه عبد الحميد السيوري ونال عليه درجة (الماجستير) في جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩م، وكتاب (الانتصار لسيبويه)، لابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ)(١١٠)، ولابن درستويه أيضاً كتاب (الرد على ابن خالويه في الكل والبعض، وكتاب (الرد على أبي مقسم في اختياره)، وكتاب (الرد على الفراء في المعاني)، وكتاب

---

(١٠٦) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٦٩.

(١٠٧) محمد خير الحلواني : الخلاف النحوي ص١٢٨ وما بعدها.

(١٠٨) ص٩٦.

(١٠٩) ابن النديم: الفهرست ص٨٨.

(١١٠) القفطي: إنباه الرواة ١١٣/٢.

(الرد على ابن زيد البلخي في النحو)، وكتاب (الرد على من قال بالزوائد وأن يكون في الكلام حرف زائد)، وكتاب (النصرة لسويد (كذا) على جماعة النحويين) ، وكتاب (الرد على من نقل كتاب العين عن الخليل)، ذكر كل هذه الكتب لابن درستويه ابن النديم في الفهرست(١١١).

ومن ذلك أيضاً (كتاب الخلاف بين سيبويه والمبرد للرماني (ت ٣٨٤ هـ)(١١٢)، وكتاب (الانتصار لثعلب)، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)(١١٣).

ولا يعني كل هذا أن النحويين قصروا عنايتهم بالخلاف على هذه المؤلفات، بل إن كتباً نحوية كثيرة تناولت الخلاف النحوي ضمن البحوث النحوية، فلا تكاد تذكر مسألة نحوية في أي باب من أبواب النحو إلا مشفوعة بالخلافات العديدة التي أثيرت حولها من لدن النحويين، ولعل هذه المصنفات لا تختلف في أهميتها وقيمتها عما ذكر من مؤلفات خاصة في الخلاف.

ولعل أهم هذه الكتب المفقودة فيما يتعلق بالنحو الكوفي كتاب ثعلب، فلو وصل إلينا لعرفنا عن النحو الكوفي أكثر مما نعرفه الآن.

كما كان للمحدثين إسهام كبير في هذا السياق. فقد ألفوا كتباً كثيرة عرضت الخلاف النحوي، منها:

١- المدارس النحوية.
٢- المدارس النحوية أسطورة وواقع.
٣- دروس في المذاهب النحوية.
٤- المذاهب النحوية.
٥- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف.
٦- الخلاف بين النحويين.
٧- المصطلح النحوي.
٨- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها.
٩- الخلاف بين نحاة البصرة.
١٠- مدرسة الكوفة.
١١- في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفاً واستعمالاً واختلافاً.
١٢- قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف.
١٣- دراسة في النحو البصري والكوفي.
١٤- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه.
١٥- مسائل الخلاف المأثورة بين ثعلب والمبرد.
١٦- المسائل الخلافية في أبواب التوابع في النحو العربي.
١٧- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي.
١٨- مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وأبي حيان.
١٩-الخلافات النحوية بين سيبويه وأشهر نحاة البصرة الأخفش والمبرد.

---

(١١١) ابن النديم: الفهرست ص٩٤.

(١١٢) القفطي: إنباه الرواة ٢/٢٩٥.

(١١٣) السيوطي: بغية الوعاة ١/٣٥٢.

٢٠- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج.
٢١- مسائل الخلاف النحوية والتصريفة بين النحاس والفراء.

الخلاف النحوي

نشأته

الخلاف في الرأي شيء طبيعي بين الناس، وأمر واقع بدهي، لا يمكن إنكاره، أو نفيه وعلى الرغم من أن اللغة عنوان بارز على توحيد الأمة، وعامل عريض يساعد على تثبيت هذا التوحيد، وتنميته، وترسيخه إلا أن الاختلاف في بعض قضاياها قديم. فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "ما لسان حمير، وأقاصي اليمن لساننا، ولا عربيتهم عربيتنا"[١١٤]. وليس الترادف في اللغة العربية، وهذا التنوع، والتعدد في القراءات القرآنية سوى ظواهر واضحة بادية من ظواهر هذا الخلاف.

وإن المتتبع لتاريخ النحو يعي تماماً أن هذا العلم إنما انبنى، وقام، واستوى على الخلاف. وليس أمر هذا الخلاف بين العلماء بالأمر الخافي. فثمة إشارات مستفيضة حول خلافات نحوية كانت بين النحويين، وعامة العرب من جهة، أو بين النحويين، والشعراء من جهة ثانية، أو بين النحويين أنفسهم من جهة ثالثة[١١٥].

غير أن هذه الخلافات كانت تتسع، وتضيق. فبينما كانت محصورة ضيقة بين النحويين، وغيرهم، كانت فسيحة ممتدة بين النحويين أنفسهم، تكاد تستوعب مجمل قضايا النحو.

وقد تبلرت في هذه الخلافات الأنظار النحوية في مبتدئها الأول، فشكلت ما يسمى بالمذاهب النحوية، أو المدارس النحوية . وقد كانت البصرة مولد هذا النحو العربي في أوائل عصر بني أمية فهي صاحبة الفضل في ابتكاره، وترقيته، وتنسيقه، بدءاً بأبي الأسود الدؤلي الذي كتب (التعليقة) غير أن ما جاء فيها لم يكن ليزيد على بضعة قوانين في اللسان العربي[١١٦].

ثم ازدهرت دراسات النحو رويداً رويداً، فدخله التعليل، وتعددت أبوابه، وضبطت مسائله حتى ظهر ناضجاً كل النضج عند الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. قال ابن الأثير "وأول من تكلم في النحو أبو الأسود الدؤلي،

---

(١١٤) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٧٤/١.

(١١٥) عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٢٥-١٤٧، أحمد ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص١١٨

(١١٦) محمد بهجة الأثري: الموفي في النحو الكوفي - مجلة المجمع العلمي العراقي- المجلد الثالث - جـ٣ سنة ١٩٥٥م ص٤٤٧

ثم جاء بعده ميمون الأقرن، فزاد عليه، ثم جاء بعده عيسى بن ميمون المهدي، فزاد عليه، ثم جاء بعده عبد الله بن إسحق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، فزاد عليه، ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الأزدي، وتتابع الناس، واختلف البصريون والكوفيون في بعض ذلك[(١١٧)]".

ولعل فيما ورد في كتاب سيبويه، الذي استجمع أصول النحو، وفروعه، وتمثلت فيه عبقرية التأليف عند العرب في أقدم عصورهم، من تباين وجهات النظر بين الشيوخ من البصريين أنفسهم، كيونس، والخليل، وسيبويه، ما يعد البذرة الأولى للخلاف النحوي بين نحاة المذهب الواحد. فكثيراً ما يورد سيبويه أقوالاً ليونس، أو للخليل يخالفها بقوله: ". . . وزعم يونس"[(١١٨)] و ". . . زعم الخليل"[(١١٩)].

وقد اختلف المحدثون في تعيين بداية الخلاف النحوي المذهبي.

فبينما أرجعه بعضهم إلى عهد الخليل بن أحمد، وأبي جعفر الرؤاسي، فذكر أن الخلاف "بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة، وسيبويه في البصرة"[(١٢٠)]، أرجعه آخرون إلى عهد الكسائي، وسيبويه، وأنكروا أن يكون هناك تنافس بين نحاة الكوفة، والبصرة في عهد الخليل، وأبي جعفر الرؤاسي[(١٢١)]، فالكسائي هو الذي "رسم للكوفيين الحدود التي احتذوا أمثلتها في النحو، وخالفوا فيها البصريين[(١٢٢)]"، والذي يعد أول كوفي "خرج على أساليب البصريين، وخالفهم في كثير من آرائهم، وغير كثيراً من أصولهم"[(١٢٣)]، وهو خلاف " لا حدة فيه، ويخو من عصبية مذهبية بالمعنى الذي صار إليه فيما بعد"[(١٢٤)].

وجعل بعض الدارسين المحدثين الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، "إمام الخلاف في النحو والصرف، ومسائلهما[(١٢٥)]"، والمسئول عن تعميق

---

(١١٧) السيوطي: الفرائد الجديدة ٣٣/١.

(١١٨) سيبويه: الكتاب (طبعة هارون) ٢٤٧/٢، ٢٨٠-٢٨١، ٣٠٨، و١٣٥/٣، ١٤٩.

(١١٩) المصدر نفسه ٣٩٩/٢، و١٣٠/٣، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٩، ١٧٤.

(١٢٠) أحمد أمين: ضحى الإسلام ٢٩٤/٢.

(١٢١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٦٦، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٣٠.

(١٢٢) محمد بهجة الأثري: الموفي في النحو الكوفي -مجلة المجمع العلمي العراقي -المجلد الثالث- جـ٣ سنة١٩٥٥م ص٤٤٧

(١٢٣) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٩.

(١٢٤) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٣٠.

(١٢٥) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٠٨

هذا الخلاف، وتوجيهه، بل لقد وجد فيه شوقي ضيف أستاذاً أول لمدرسة الكوفة، فهو الممهد لظهورها فيما بعد "لا، لأن إماميها الكسائي، والفراء تتلمذا له فحسب، بل، أيضاً، لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل"(١٢٦).

ولعل فيما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أهل الكوفة(١٢٧)، أو الكوفيين(١٢٨) ما يعد النواة الأولى للخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي. هذا الخلاف الذي بدأ هادئاً يسيراً، ثم استحال فيما بعد إلى خلاف نحوي بين مذهبين كبيرين، هما المذهب البصري، والمذهب الكوفي، تمثلت ظواهره واضحة فيما ساقته كتب التاريخ النحوي، وطبقات النحاة من تعليقات عن اختلاف منهج البصريين والكوفيين في تناول مسائل اللغة، ومحاكمتها.

وكان التنافس بين البصرة والكوفة شديداً، والخلاف محتدماً من نواح عدة؛ من الناحية السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وساعد على كل ذلك افتراق الأمة، وتباعدها، وحملت النفوس البغض، والحسد، والتعصب، وانعكس ذلك كله في صورة الخلاف العلمي، والمنافسات التي كانت تدور في مجالس الخلفاء، والأمراء، وحلقات الدرس، ومجالسه التي كانت بمثابة حلبات للمنافسة، والمناقشة، والجدل، والدليل يتحكم في ذلك كله اختلاف الأصول، والمصادر، ودرجات المعرفة، والمستويات، ومنافسة الأقاليم، أو سوى ذلك مما يذهب إليه الدارسون المعاصرون(١٢٩).

وقد تجسد الخلاف النحوي في المناظرات ، واللقاءات، والمجالس العلمية بين العلماء. فمنها ما كان بين البصريين أنفسهم، أو بين البصريين والكوفيين، أو بين الكوفيين أنفسهم. وربما يكون من أولى المناظرات في النحو ما جرى بين يونس والكسائي حينما قدم الكسائي البصرة، وجلس إلى يونس في حلقته قبل رحلته إلى البادية، فجرت بينهما مناقشات في مسائل، قالت كتب الرواية إن يونس أقر له بها، وعرف لها قدره(١٣٠).

ولعل من أشهر المناظرات المهمة بين البصريين والكوفيين اللقاء الذي جمع بين الكسائي، وأصحابه مع سيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي

---

(١٢٦) المصدر نفسه ص٩٩.

(١٢٧) سيبويه: الكتاب ٣/٥٤ و٤/٤٧٧.

(١٢٨) المصدر نفسه ٢/٣٩٩ و٤/٤٠٩.

(١٢٩) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص٢١٥ وما بعدها.

(١٣٠) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٠، القفطي : إنباه الرواة ٢/٢٦٥ .

في حضرة الرشيد، وهي المناظرة التي عرفت بالمسألة الزنبورية. ولشهرتها لا حاجة لإعادة القول فيها[١٣١].

وكان بعض هذه الحلقات والمجالس أشبه بالمهاجاة اللاذعة، كما حدث مع ثعلب والمبرد، عندما تبادلا أشعار الهجاء على مسمع من الناس، إذ كانت بينهما منافرات[١٣٢].

غير أن بعضاً من هذه المناظرات واللقاءات كان ذا طابع منهجي يعتمد أسساً منظمة، ويصدر عن رأي واضح، كالمناظرة التي دارت بين ابن كيسان وثعلب حول رافع الاسم (أبوه) في نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه. فرأى ثعلب -مؤكداً مذهب أصحابه الكوفيين - أن صيغة (فاعل) فعل دائم يعمل عمل فعله[١٣٣]. ويمثل هذا الاتجاه أيضاً المناظرة التي حدثت بين المبرد وثعلب في رسم لفظة (الضحى). إذ مذهب ثعلب أنها ترسم بالياء بناء على مذهبه الكوفي في رسم ما شاكلها بالياء إذا كان أوله ضمة، أو كسرة، ورسمه بالواو إذا كان أوله واوا[١٣٤].

بواكير الخلاف بين الكوفيين

إذا نظرت في التراث النحوي وهو مادة البحث علمت أن النحو شيء واحد سواء أدرسه البصريون أم الكوفيون، وأن النحويين لم ينطلقوا من أفكار متضادة، ولم يكن خلافهم في الأصول، وإنما كان في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل. وهذا الخلاف في الفروع هو الذي شكل الجبهتين، وأدى أن يكون لهؤلاء مذهب، أو منهج، ولأولئك مذهب، أو منهج. والذي لا شك فيه أن أياً من الجبهتين البصرية، والكوفية، لم تكن متحدة في النظر في كل مسائل النحو ؛ فكما كان الخلاف النحوي واضحاً بين البصريين والكوفيين، كان كذلك بين بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي.

وربما كان الخلاف بين نحاة الكوفة أثراً من آثار خلاف الشيوخ منهم مع أساتيذهم من البصريين. ولعل هذا ما جعل بعض الباحثين المحدثين يذهب إلى أن إمام الكوفيين الكسائي لم يكن درسه النحوي كوفياً صراحاً، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين. فقد كان يعتمد على العديد من آرائهم، واتجاهاتهم، وكان يوافقهم - وبخاصة الخليل - في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد، وكان لهم فيها آراء جديدة ، تتفق مع ما يتطلبه

---

(١٣١) الزجاجي: مجالس العلماء ص٩.

(١٣٢) السيوطي: بغية الوعاة ٣٩٧/١.

(١٣٣) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٤٤.

(١٣٤) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص١٧٠-١٧١.

منــهجهــم في البحث اللغوي[١٣٥].

وقد عرف القدماء الخلاف بين النحويين الكوفيين، وأشاروا إليه. فقد قال أبو الطيب اللغوي: "وكان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه[١٣٦].

ولعل من بواكير الخلاف بينهم ما ترويه كتب الطبقات، والتراجم من إنكار الكسائي مسائل أبي جعفر الرؤاسي، التي أخذها عنه. فقد نقل عن الفراء قوله: "لما خرج الكسائي إلى بغداد قال لي الرؤاسي: قد خرج الكسائي إلى بغداد ، وأنت أميز منه، فجئت إلى بغداد فرأيت الكسائي، فسألته عن مسائل الرؤاسي، فأجابني بخلاف ما عندي، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا معي، فقال الكسائي: مالك قد أنكرت؟ لعلك من أهل الكوفة؟ فقلت: نعم، فقال: الرؤاسي يقول كذا وكذا، وليس صواباً، فقد سمعت العرب تقول كذا وكذا، حتى أتى على مسائل الرؤاسي فلزمته[١٣٧].

وإن كانت الحكاية تدلّ على ابتداء الخلاف بين أبي جعفرالرؤاسي والكسائي، فإنها تدل من ناحية أخرى على اعتزام الفراء مساءلة الكسائي، وإعناته، وتعمد مخالفته. غير أن الكسائي كان مُتيقظاً إلى ما يرمي إليه الفراء، مما جعله يلومه، ويربأ به عن فعل ذلك. فقد نقل الزجاجي عن الفراء قوله: "كنا بالرقة، وكان الناس قد كثروا على الكسائي، فشغلوا عنا، فعملت له مسائل فيها محال، وفيها صواب، فأقبل يقول، فيصيب، ويغلط، لما شغله من الناس، فلما صار إلى منزله كتب إليّ رقعة، فأعاد إليّ فيها ما سألته عنه، فقال فيها بالصواب كلها، وقال: كنت مشغولاً بمن كان عندي، وقد ظننت أنك أردت ببعض مسائلك أن تتغفلني، وقد قيل:

ولا تبـــغ التغفـــل إن فيـــــه تفـــرُّق ذات بيــــن الأصـــفياء

ولا ينبغي لمثلك أن يفعل معي ذلك. . . قال الفراء: فبلغ مني هذا القول كل مبلغ، وكأني فجرت به منه بحراً[١٣٨].

لقد خالف الفراء شيخه الكسائي في مواضع فوق أن تحصى في هذا البحث. والذي يعنيني في هذه السبيل الكشف عن طبيعة هذا الخلاف من خلال كلام الفراء نفسه في (معاني القرآن) حيث خالف أستاذه في مواضع كثيرة،

---

(١٣٥) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٨.

(١٣٦) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٨. وانظر السيوطي: المزهر ٢/٤١٠.

(١٣٧) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥٠-٥١، ابن النديم: الفهرست ص٩٦، السمعاني: الأنساب ١٠/٤٢١-٤٢٢، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٥/٣٧٧. وقد ورد الخبر في مجالس العلماء على نحو مختلف قليلاً. انظر: الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٠٦.

(١٣٨) الزجاجي: مجالس العلماء ص١٦٢.

كان في بعضها يناقشه باعتدال، واحترام راداً مذاهبه بعبارات تدل على أريحية، وتلطف، بعبارات تتسم بروح التلمذة، التي لا تخرج صاحبها إلى دائرة الإضرار بالناس، والنيل منهم، كأن يقول مثلاً: "ولا يجوز. . . وكان الكسائي يقول ذلك" (١٣٩) "فهذا قوله، وأنا لا أجيزه(١٤٠)، "والرفع صواب. . . وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع(١٤١)، "وكان الكسائي يقول. . . ولا أعرف ذلك(١٤٢) ، " وكان الكسائي يقول. . . وقد ذهب مذهباً إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال"(١٤٣) ، "وهو وجه حسن. قال الفراء: الكسائي يفتح أنه، وأنا أكسر. وإنما قلت حسن؛ لأن الكسائي قرأه(١٤٤).

وكان في بعضها الآخر ينال منه، ويشتد عليه مخطئاً، ويصف آراءه بما لا يصح، مُفارقاً المعهود بين التلميذ، وأستاذه، كأن يقول: "وليس ذلك بشيء(١٤٥) " ولا أراه علم التفسير(١٤٦)، "وهو خطأ، وليس بجائز(١٤٧)، "وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً(١٤٨)، بل إن القدماء نقلوا عنه قوله عن الكسائي: "مات الكسائي، وهو لا يحسن حدّ نعم وبئس، ولا حد أن المفتوحة، ولا حد الحكاية"(١٤٩).

وعلى الرغم من أن القدماء قالوا عن ثعلب إنه "كان يدرس كتب الفراء، وكتب الكسائي درساً، ولم يكن يعلم مذهب البصريين، ولا مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له، وكان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة، والحقيقة في ذلك لم يغرق في النحو"(١٥٠)، إلا أن المطلع على نحو الرجل من

---

(١٣٩) الفراء: معاني القرآن ٥٦/١.
(١٤٠) المصدر نفسه ٥٧/١.
(١٤١) المصدر نفسه ٧٥/١.
(١٤٢) المصدر نفسه ١٤٨/١.
(١٤٣) المصدر نفسه١٥٢/٢.
(١٤٤) المصدر نفسه ٩٣/٣. وانظر: ٢٩/١، ٥٢، ٥٨، ١٦٥، ٢٦٨، ٢٩٦، ٣١١ ، ٣١٢، ٣٢٥، ٣٦٩، ٤١٠ ، ٤٢٢، ٤٦٩، و١٠٠/٢، ١٠١، ١٣٢، ١٥٢، ١٧٣، ٢٣٦، ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٧٧، ٣٩٨، و٩٧/٣، ١٠٧، ٢٨٠.
(١٤٥) المصدر نفسه ٣١٧/١.
(١٤٦) المصدر نفسه ٤١٩/١. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص٣١٤. وينقل عنه الزجاجي في مجالس العلماء ص١٦٢ عكس هذا الخبر: "قال الفراء لم نر مثل الكسائي ولا نرى مثله أبداً، كنا نظن إذا سألناه عن التفسير أنه لا يجيب فيه الجواب الثابت، فإذا سألناه عنه أقبل يرمينا بالشهبان".
(١٤٧) الفراء: معاني القرآن ٤٧١/١.
(١٤٨) المصدر نفسه ٢٩٩/٣.
(١٤٩) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٩٦/٤، السيوطي: بغية الوعاة ١٦٣/٢.
(١٥٠) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٤١، القفطي: إنباه الرواة ١٤٣/١، ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٦٤/٢.

خلال (مجالسه)، وما تشتت من آرائه في كتب ليست له، سيجد أنه لم يكن موافقاً لهما، متابعاً لأقوالهما على كل حال، بل للرجل آراؤه النحوية التي خالفهما معاً، أو خالف أحدهما فيها، أو خالف غيرهما، كما أنه انفرد في بعضها شأنه في هذا شأن أي نحوي كوفي، وافق أصحابه، أو بعضهم، أو خالفهم. ويستدل على ما سبق بما قاله ثعلب نفسه، وقد جلس أستاذه محمد بن قادم بجانبه، ثم سأله عن مسألة فقال ثعلب: "قال أبو جعفر الرؤاسي فيها كذا، وقال أبو الحسن الكسائي فيها كذا، وقال الفراء فيها كذا، وقال هشام فيها كذا، وقلت كذا"[١٥١] .

وإذا ما اختلف الكسائي، والفراء كان ثعلب يميل إلى رأي الفراء غالباً، ويدفع رأي الكسائي، ولعل ذلك أثر من آثار تلمذة ثعلب للفراء في كتبه، إذ كان يحفظها كلها، بحيث لم يبقِ شيئاً من مسائله إلا وعاها، وحفظها[١٥٢] .

([١٥١]) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٤٨.

([١٥٢]) انظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص٦٢، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٥٧.

أسباب الخلاف النحوي

ليس الوقوف على أسباب الخلاف النحوي بالأمر الجديد في هذا البحث. فقد عرض لذلك عدد من الباحثين المحدثين[١٥٣]، واستطاعوا الوقوف على العوامل، والأسباب التي غذت هذا الخلاف، وأغنته، سواء أكان خلافاً بين المذهبين البصري والكوفي، أم بين رجال المذهب الواحد.

ويمكن حصر ذلك في الأسباب الآتية:

(١) مصدر المادة اللغوية:

لقد كانت المادة التي اعتمدها النحاة في ضبط اللغة، ووضع أحكامها سبباً بارزاً من أسباب الاختلاف بين النحاة. وحقيقة ذلك أن النحاة، واللغويين اختلفوا في تحديد المادة اللغوية المعتمدة في بناء العربية، ذلك أن المساحة المكانية التي تكلمت العربية كانت عظيمة الاتساع، إذ ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها، ويتفاوت تأثرها بغيرها من الأمم المجاورة، مما دفع اللغويين، والنحاة إلى إلزامهم أنفسهم بشروط صارمة، يزنون بها اللهجة الفصيحة من غير الفصيحة، فأجازوا اعتماد لهجات "قيس، وتميم، وأسد. . . ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين"[١٥٤] ومنعوا الأخذ عن غيرها من القبائل، "فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام، ولا من مصر، والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد. . . ولا من تغلب، والنمر. . . ولا من بكر. . . ولا من عبد القيس. . . ولا من أزد عمان. . . ولا من أهل اليمن. . . ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف. . . ولا من حاضرة الحجاز[١٥٥]"؛ لمجاورة هذه القبائل أمماً تختلف لغاتها عن العربية، ولتبادل التأثر اللغوي بينها.

ولم يكن جميع النحويين ملتزمين بهذه القيود، فربما خرج بعضهم على ذلك، وأباحوا لأنفسهم اعتماد لهجات قبائل مُنع الأخذ عنها. فالفراء مثلاً نقل

---

(١٥٣) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص٢١٥، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٦١، نهاد الموسى: فيها قولان ص٣٩، الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال الواقع ص٥٦، كمال إبراهيم: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية - مجلة الأستاذ - المجلد١٦-١٩٦٨-١٩٦٩م ص٤٢.

(١٥٤) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٧٤.

(١٥٥) المصدر نفسه ص٥٧٤.

عن بعض قضاعة[١٥٦]، وأهل اليمن[١٥٧]، وبني حنيفة[١٥٨]، وغيرها من القبائل التي منع البصريون الأخذ بلغاتها.

ولا شك أن في اعتماد مادة لغوية مختلف فيها يحمل على الاختلاف في الاستقراء، والاستنتاج، أضف إلى ذلك أن تشتت هذه المادة اللغوية في البوادي، وانتشارها على رقعة واسعة فسيحة يؤدي إلى تشتت أنظار النحاة، واختلافهم. فما يصل إلى يونس بن حبيب مثلاً، قد يختلف عما وصل إلى الأخفش، والفراء، وأمثالهما. وعليه تكون الظواهر اللغوية القليلة الشيوع، والاستعمال سبباً لاختلاف هؤلاء النحويين في النظرة إليها.

(٢) تطور المادة اللغوية:

وإغفال النحويين عن العامل الزماني كان أحد أسباب الخلاف بينهم، وعاملاً رئيسياً من عوامل التشعيب في أحكام اللغة، وقواعدها. فقد لحق كثيراً من ألفاظ اللغة، وظواهرها النحوية ضروب من التغيير في الحقبة التي سبقت استقراء المادة اللغوية، كالتغيير الذي أصاب أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، ونعم وبئس وحبذا، وليس وعسى، وكثيراً مما شاكل هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة، فأصبح للظاهرة الواحدة صورتان: واحدة تمثل الطور القديم، وأخرى تمثل الطور الحادث. وقد حار النحويون في مثل هذه الصيغ، والكلمات، لأنها لا تنسجم وقواعدهم التي أصلوها، فثار بينهم جدل طويل، وخلاف عميق.

(٣) نظام الجملة ومرونة التركيب:

مما يمتاز به نظام الجملة في اللغة العربية الطلاقة، ولهذا كان العربي يرجع إلى طبعه، وحسه الفطري يقدم في الجملة ويؤخر يضمر ويحذف من دون أن يخضع في ذلك لنظام صارم يقيده. وكان ذلك سبباً آخر من أسباب الخلاف بين النحاة جميعاً. ويرجع إلى هذا السبب مسائل خلافية كثيرة تعود إلى التركيب اللغوي كما سنرى.

(٤) طبيعة الدراسة النحوية، واختلاف مناهج النحويين:

ونعني بذلك افتراق سبل النظر التي أخذ بها النحويون، واصطنعوها في تفسير ظواهر اللغة، واستقرائها. فالنحوي كان يجتهد بقدر ما يملك من حس

---

(١٥٦) الفراء: معاني القرآن ٣٨٢/١، و١٢٤/٢، ٢٤٩، و٢٤٣/٣.

(١٥٧) المصدر نفسه ٢٢٩/٣.

(١٥٨) المصدر نفسه ١٦١/١، ١٨٧.

لغوي، ونفاذ ذهني، يؤدي به إلى فهم العبارة، فهماً يختلف عن فهم غيره، فلجأ النحويون إلى استعمال العلة، وسعوا إلى الانتفاع بما بين أيديهم من الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق. فهم لم يكتفوا بوصف ما يرصدونه، والوقوف عند ظاهره، بل مضوا يعللونه تعليلات ويؤولونه تأويلات أبعدتهم في غير موضوع عن روح اللغة، وفهم أساليبها، وتطورها.

ومن الطبيعي أن تتفاوت أنظار هؤلاء، وتختلف معاييرهم وعللهم، وتأويلاتهم، حتى صار أكثر الخلاف بينهم، وأشد جدالهم هو العامل، وما يتصل به من تعليل، فنجم عن ذلك كثرة ما نجده من آراءٍ انفرد بها نحاة مخصوصون، تتمشى مع ما يصل إليه ذهن كل نحوي من اجتهاد، وما يقف عليه من وجوه هيأتها سعة العربية.

(٥) المنافسة بين العلماء:

والمنافسة بين العلماء سبب من أسباب الخلاف النحوي. وقد ظهرت روح المنافسة بين العلماء حينما أحس الكسائي أن سيبويه يريد القدوم إلى بغداد ، لينافسه في منزلته. وقد يتسامح الكسائي في كل شيء غير هذا، ولا ريب أنه سيوصد كل باب أمام سيبويه للنفاذ إلى ما يريد.

وبرزت هذه الروح بشكل واضح لما جاء المبرد إلى بغداد، وفرق عن ثعلب تلامذته في المسجد، مما أثار فيه غضبا، لأنه شاركه في المنزلة العلمية، وفي منافذ الرزق، والحظوة عند الرؤساء، ومن ثم تولدت في نفسه عصبية تتفاوت مظاهرها التعبيرية عنده بتفاوت الحال النفسية التي تنتابه. فهو حيناً يظهر في تعبيره روح ساخر من البصريين[١٥٩] وطوراً يفضل عالماً كوفياً على آخر بصري بأسلوب عصبي ظاهر[١٦٠]، وأحياناً يخطئ البصريين صراحةً[١٦١].

وازدادت هذه المنافسة وضوحاً بين طلاب ثعلب والمبرد، وتمخضت عن ظواهر علمية غير متزنة كثرت فيها تأويلات الشواهد، والجري وراء العل، والاستغراق في بحثها، واصطناع روايات لا حقيقة لها[١٦٢].

---

(١٥٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٤٩، ٢٧٥.

(١٦٠) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٣٣٠/٦.

(١٦١) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٢، ٤٣، ٤٤٥.

(١٦٢) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٧٣.

وإلى جانب هذه المنافسة بين النحويين كانت هناك منافسة بين البصرة والكوفة من نواح عدة[١٦٣]، إلا أن هذه المنافسة كانت ضعيفة الصلة بالخلاف النحوي إذا ما قيست على الأسباب السالفة الذكر. ومما يضعف من شأن هذه المنافسة ، ويقلل من أهميتها في الخلاف أن الخلاف المذهبي لم يبرز بشكل واضح إلا بين طلاب المبرد وثعلب، وهؤلاء لا ينتمي معظمهم إلى البصرة، أو الكوفة، كما أن كثيراً من النحاة المتأخرين كانوا يستعملون في كثير من الأحيان عبارة (أصحابنا)، ويعنون بذلك البصريين أو الكوفيين، وهم من بلد غير البصرة والكوفة. والذي يؤكد هوان هذه العصبية للبلد في نشأة الخلاف وتأريثه أن الكسائي والفراء قضيا حياتهما في بغداد، وأن ثعلباً بغدادي لا كوفي[١٦٤].

---

(١٦٣) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٦٥-٦٦.

(١٦٤) المصدر نفسه ص٧٥.

الفصل الثالث

الأصول التي دار عليها الخلاف النحوي

النقل والقياس

النقل والقياس

يعد النقل والقياس من أهم الملامح الرئيسية وأبرزها التي اعتمد عليها في فرز المذاهب النحوية بعضها من بعض، ولا سيما فرز المذهب النحوي البصري من المذهب النحوي الكوفي، وكأن أنصار هذا الاتجاه ظنوا أن نحاة المذهب الكوفي يجمعهم اتجاه واحد في هذه السبيل، وهو الخلاف على النحاة البصريين ناسين أو متناسين ما بين نحاة المذهب الواحد من رؤى مشتتة وأنظار فردية تكاد تعصف بوحدة هذا الاتجاه أو ذاك.

النقل (السماع)

وفيه نتحدث عن منهج الكوفيين وموقفهم من الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره، وموقفهم من القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف.

كلام العرب

يعد السماع أصلاً مهماً من أصول النحو العربي. فقد وسم المذهب البصري بأنه مذهب لا يلتفت إلى كل مسموع، بل يختار منه ما يتفق مع أصوله، ثم يهمل الباقي بحجج مختلفة مثل القلة، والندرة والضرورة والشذوذ وأنه لا يأخذ إلا عمن يوثق بعربيتهم فصاحة . ووسم المذهب الكوفي بأنه يعتمد السماع وهي سمة "ليست خفية في منهج نحاة الكوفة[١٦٥] الذين أولوها عناية فائقة. فقد ابتدءوا دراساتهم النحوية بما أخذوه عن شيوخهم البصريين، وسمعوه عنهم، ثم توسعوا في ذلك ، فجمعوا النصوص من بيئاتها، فرحل شيخهم الكسائي إلى البادية، وطوف في أرجائها، وسمع الكثير من أعرابها، حتى ليقال إنه أنفد خمس عشرة قنينة حبراً مما نقله من هذه البوادي، عدا ما حفظه، ووعاه[١٦٦]، وأن الفراء كان يلازم ثلاثة فصحاء من الأعراب هم: أبو الجراح العقيلي وأبو ثروان العكلي وأبو فقعس الأسدي[١٦٧]، فتوافرت لديهم مادة كثيرة متنوعة رفدت المسموع، وأغنته اعتمدوها في كثير من الأحيان كأساس أفصح وأدق من اللجوء إلى تعليل الظواهر وتفسيرها.

غير أن منهج البحث والمقياس الذي وضع للأخذ عن العرب لم يكن واحداً عند الكوفيين. فمرة يختلفون في ذلك وأخرى يلتقون. وقبل الشروع في

---

(١٦٥) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٢.

(١٦٦) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٥٩، السيوطي: بغية الوعاة ١٦٣/٢

(١٦٧) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤١٠/٢. الفراء: معاني القرآن ٤/١، ٥٦، و٣٣/٢، ٣٤ ، ٣٩، ٣٢٢ و١٢١/٣.

توضيح ذلك هذا بيان لبعض ما قيل في منهج الكوفيين وموقفهم من السماع.

فـ" سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء"(١٦٨)، لذلك "مما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكوامخ(١٦٩)، والكوفيون "أوسع من البصريين في اتباع كلام شواذ العرب(١٧٠)".

و" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه بخلاف البصريين(١٧١)"أي أنهم اعتبروا القليل والنادر "أصلاً قائماً برأسه، وهو ما يشتهر أن الكوفة أخذت به"(١٧٢).

وكانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويجيزون "للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القاعدة العامة، بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة(١٧٣). "وكانوا يوثقون كل العرب على السواء، ويعدون

كل ما جاء عنهم حجة، فيعتدون بأقوالهم، ويؤسسون عليها نحوهم وقواعدهم"" (١٧٤)، وسمعوا من مناطق أخرى لم يسمع منها البصريون... فهم أكثر احتراما لما ورد عن العرب(١٧٥)".

"واشتهرت مدرسة الكوفة بقياسها على الشاذ"(١٧٦)، وتناولوا هذه الشواذ "على أنها مما يصح القياس عليه تمشياً مع منهجهم في القياس على الشاذ في دراسة النحو، واستطاعوا تفسير ذلك، وتعليله لغوياً(١٧٧)".

وباختصار "وأما مدرسة الكوفة فقد قيل عنها إنها جمعت كل ما وصل إليها، ولم تفرط في شيء منه، ولم تتخذ لنفسها أصولاً تبني عليها، وجعلت من سماعها منهاجاً خاصاً لها، فقبلت الشاذ واللحن والخطأ، وأخذت عمن

---

(١٦٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٦٠/٣.

(١٦٩) السيوطي: الاقتراح ص٢٠٢.

(١٧٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٤/٢

(١٧١) السيوطي: الاقتراح ص٢٠٢، وانظر: الهمع ١٥٣/١، ١٧٢.

(١٧٢) نهاد الموسى: الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع ص٦٣، مجلة الأبحاث عدد خاص: اللغة والحضارة العربيتان، السنة ٣١، ١٩٨٣م.

(١٧٣) نهاد الموسى: الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع ص٦٣، مجلة الأبحاث عدد خاص: اللغة والحضارة العربيتان، السنة ٣١، ١٩٨٣م.

(١٧٤) رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة ص١٠٧.

(١٧٥) عبد الجبار علوان النايلة: ظاهرة تخطئة : النحويين للفصحاء والقراء - مجلة المجمع العلمي العراقي- ج١ المجلد ٣٧ - آذار ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢٧ .

(١٧٦) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص ٩٩ ٠

(١٧٧) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٧٥ .

فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، وجعلت كل شاذ ونادر قاعدة بنفسه، وبالإجمال كثر لديهم التجويز والترخيص(١٧٨). و" المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم".(١٧٩).وإن كانت هذه الأقوال في مجملها تجعل الكوفيين أصحاب سماع يعولون على القليل والنادر والشاذ في بناء قواعدهم، فثمة أقوال أخرى كانت أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الواقع. فالكوفيون لم يكونوا "يقبلون كل مسموع"(١٨٠)، "وليس صحيحاً أن الكوفيين عولوا على كل مسموع... ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ، ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس"(١٨١) " وإذا كان الكوفيون قد اعتمدوا على القليل النادر أحياناً...فقد فعل البصريون هذا أيضا"(١٨٢)، وهو ما أشار إليه أبو حيان حينما قال: إن الكوفيين "هم أوسع من البصريين في اتباع كلام شواذ العرب(١٨٣)" والذي يبدو لي أن ما سبق من آراء في بيان منهج الكوفيين في السماع، إنما هي أحكام عامة.

فالكسائي قد تأثر مدرسة القراء ، تلك المدرسة التي تعوّل كثيراً على الرواية المنقولة، وتقف منها موقفاً غير متشكك، ولذلك لم يتأثر نحوه "بالفلسفة الكلامية ، ولم ينقل عنه أنه اتصل بآراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية"[١٨٤] ، لذلك ترى نحوه ينبع من دنيا السماع ، ويعتمد على أقوال العرب . فحينما تصدى له الفراء مخاصماً لم يكن يعتمد في رده العلة أو القياس، وإنما عدل عن آراء أبي جعفر الرؤاسي النحوية وردها بما سمعه من العرب[١٨٥].وموقفه من سيبويه في المناظرة المشهورة لم يكن له سند غير ما سمعه من أعرابه[١٨٦].

غير أنه لم يكن ينهج نهج الترخص والتوسعة الذي يعتمد القليل، ويجعله أصلاً قائماً برأسه، ولم يكن يعنى بأخبار الآحاد التي صح سندها أو بالشواذ من كلام العرب الذين يثق بفصاحتهم، ولو كانوا من أعراب الحطمة، ولم يكن

---

(١٧٨) أحمد فارس: النداء في القرآن الكريم ص٢٢ ٠
(١٧٩) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص٧٥.
(١٨٠) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٣٤٨.
(١٨١) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي ص٥٧..
(١٨٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .
(١٨٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٤ .
(١٨٤) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ، ص ١١٣
(١٨٥) ابن النديم: الفهرست ، ص ٩٦ .
(١٨٦) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ، ص ١٢٢ .

يقيس على ما جاء من هذه الشواهد، والأمثلة التي تخالف الأصول البصرية، كما قال عنه مهدي المخزومي[(١٨٧)] ومن قبله السيوطي[(١٨٨)]. والدليل على ذلك أنه كان " يعيب قولهم: (فلتفرحوا)[(١٨٩)]؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل[(١٩٠)]" وما عابه الكسائي هنا أخذ به الفراء، وقبله، واستدل له بحديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم: (لتأخذوا مصافكم)[(١٩١)].

ومما يدل على ذلك أيضاً كتابه (ما تلحن فيه العامة) الذي يظهر عنوانه هدفه من هذا العمل، وهو إصلاح لغة العامة والنهوض بها إلى اللغة الفصحى التزاماً بلغة التنزيل في التعبير.

ولا يعني هذا أنه لم يكن يعتمد القليل، أو يأخذ به دائماً بل إنك تجد عنده ذلك شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة كمذهبه في جواز إضافة (حيث) إلى المفرد، أو الجزم بـ(لن).

ثم إن الكسائي كان يخطئ العرب أحياناً، فقد روى عنه الفراء أنه قال:" على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل[(١٩٢)]".

وفي هذا رد على بعض المحدثين الذي عدّ هذه الظاهرة شيئاً مما يختلف فيه منهج الفراء عن منهج الكسائي[(١٩٣)] وللكسائي كلام أوسع من هذا في تخطئة القراءات القرآنية، دللت عليه في موضعه بالتفصيل.

والفراء في السماع يختلف عن أستاذه، ويلتقي به. فهو مثله يعتمد المسموع المروي من كلام العرب، ويعطيه قيمة كبيرة فهو وإن لم يذكر عنه أنه رحل إلى البادية، وسمع من أهلها، لا يفتأ يردد في مؤلفاته عبارات تدل على سماعه الجمّ من العرب، كقوله:" وسمعت بعض بني سليم يقول في كلامه: كما أنني ، ومكانكني، يريد انتظرني في مكانك[(١٩٤)]".وكقوله: "وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون:(قل هو الله أحد الله الصمد) فيحذفون النون من أحد"[(١٩٥)]، غير أنه لا يقيس على الشواذ والنوادر مما

---

(١٨٧) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٤ وما بعدها.

(١٨٨) السيوطي: بغية الوعاة ١٦٣/٢ الهمع ١٠٧/٤.

(١٨٩) سورة يونس الآية ٥٨. وهي قراءة زيد بن ثابت.

(١٩٠) الفراء: معاني القرآن ٤٦٩/١-٤٧٠.

(١٩١) المصدر نفسه ص٤٧٠.

(١٩٢) عبد العزيز مطر: لحن العامة ص٤٧.

(١٩٣) محمود حسني : المدرسة البغدادية ص٩٠.

(١٩٤) الفراء: معاني القرآن ٣٢٣/١.

(١٩٥) المصدر نفسه ٤٣٢/١وانظر:/٤، ١٤، ٥٦١، ٥٨، ٩٠، ١٧٣، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٩٩، ٣٩٩، و٩٩/٢، ١٠٢، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٩، ١٩١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٩٠، ٣٢٢، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٢٢، و١٥/٣، ٧٨، ٨١، ١١٤، ١٢٢، ٢٤٠ ٢٤٣ ، ٢٤٦، ٢٥١ ، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٤ ، ٢٨٢.

يدل على أنه كان ينهج نهج المتشددين في استخراج الأحكام ، وضبطها، وهو اعتبار الأكثر، وهو ما اشتهر عن البصريين. يقول الجواليقي: " فقد أخبرت عن الفراء أنه قال: واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت الرجلان""[١٩٦] ، لذلك تتردد عنده كثيرا عبارات: وهو شاذ[١٩٧] ، ولا يجوز في الشعر لضرورته أو نحو ذلك[١٩٨] بل إن تشدده في قبول الرواية يدفعه أحياناً لرد ما يرويه شيخه الكسائي كقوله:" وزعم الكسائي أنه سمع ما يفعل ذاك إلا خصيصاء قوم ، وأمرهم فيضوضاء بينهم ممدودين ، فسمع في هذين الحرفين المد والقصر ، وأجاز الكسائي المدّ فيه كله على القياس . قال الفراء : ولم أسمع المد في هذا من أحد من العرب فلا أجيزه[١٩٩]"، وما يرويه هو نفسه حتى لو كان المسموع أكثر من مثال ويؤثر على ذلك حفظه وعدم القياس عليه، يقول: " وما كان من ذوات الياء فإن كان أول واحدته مضموماً ضمت أوله في الجماع، وكتبته بالياء مثل مُدية ومُدى... فإن كان أول واحدته مكسوراً جمعته بكسر أوله، وكتبته بالياء مثل حلية وحِلى، ولحية ولحىً، وقد سمعنا لُحىً وحُلىً بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله فتكتبه[٢٠٠].وهو في ذلك يوافق البصريين، ويخالف مذهب الكسائي[٢٠١] .

ولعل في ذلك ما يدفع قول السيوطي: إن الفراء كان يأخذ بالشاذ والقليل[٢٠٢] ، وقول ابن السراج: إن الفراء وأصحابه كثيراً ما كانوا يقيسون على الأشياء الشاذة[٢٠٣] .

كما أن سماع الفراء لم يحط بالشروط التي وضعها البصريون كاملة، ولكنه يحيط بكثير منها أحياناً. فنجد سماعه، في غالب الأحيان، لا يخرج على ما اصطلح عليه أهل العربية قديماً من الأخذ من "قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين" وهو الرأي الذي قال به أبو نصر

---

(١٩٦) الجواليقي: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٥.

(١٩٧) الفراء: معاني القرآن: ٣٨٥/٢، و٣/٨٠، ٨١.

(١٩٨) المصدر نفسه :١٥/١، ٥٧، ١٢٥، ١٦٣، ١٨٠، ٢٥٣، ٣١٥، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٤٢، ٤٢٨، ٤٣٨، و٢٦/٢، ٣٤، ٨١، ٨٥، ٩٣، ١٠٦، ١٢٨، ١٣٠-١٣١، ٣٢١، ٣٨٦ و١٨/٣، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٢، الأيام والليالي والشهور ص٤٣.

(١٩٩)الفراء: المقصور والمدود ص١٥.

(٢٠٠) المصدر نفسه ص٩، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٥٥/٣.

(٢٠١) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٢٦٥-٢٦٦.

(٢٠٢) السيوطي: الهمع ١٠٧/٤.

(٢٠٣) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٥٧/١.

الفارابي، ونقله أبو حيان[٢٠٤] والسيوطي[٢٠٥]، ولكنه ربما كان خرج على ذلك، فسمع ممن منعوا الأخذ عنهم، "فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، ولا من مصر، والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ... ولا من تغلب والنمر... ولا من بكر... ولا من عبد القيس... ولا من أزدعمان... ولا من أهل اليمن... ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف.. ولا من حاضرة الحجاز"(٢٠٦) فخرق هذا الإجماع ، فنقل عن بعض قضاعة(٢٠٧) وأهل اليمن(٢٠٨)وكندة وحضرموت(٢٠٩) وعُمان(٢١٠)وأزدعمان[٢١١]وبني حنيفة[٢١٢].

وكثيراً ما نجده يقول في كتبه: قال بعض العرب، وسمعت العرب، وسمعتهم يقولون، وسمعت أعرابياً من ربيعة، وسمعت أعرابية، وقال بعض نساء العرب، وأنشدني بعض العرب، ومثل هذه العبارات كثير في كتبه[٢١٣]، " وهي أحياناً لا تحدد قبيلة، ولا تشير إلى فصيح وبهذا تكون الرقعة التي ينظر إليها الفراء لاصطياد شواهده واسعة جداً[٢١٤].

وإن كان الفراء قد اتفق مع البصريين على جزء كبير من شروط السماع التي حددها نص الفارابي، فقد وافقهم أيضاً على تخطئة العرب وشاركهم في ذلك، وخالف شيخه الكسائي في هذه المسألة فحينما أراد الفراء أن يستشهد لتأنيث الخمر أنشد قول الشاعر:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان في الألباب ما يفعل الخمر

---

(٢٠٤) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٧٤.

(٢٠٥) السيوطي: الاقتراح ص٥٦.

(٢٠٦) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٧٤.

(٢٠٧) الفراء: معاني القرآن ٣٨٢/١، و١٢٤/٢، ٢٤٩، و٢٤٣/٣.

(٢٠٨) المصدر نفسه ٣٥٧/٢، و٢٢٩/٣.

(٢٠٩) المصدر نفسه ٢٠٠/٢، ٢٨٥ .

(٢١٠) المصدر نفسه : ٣٨٥/١ .

(٢١١) المصدر نفسه : ٣٦٦/٣

(٢١٢) المصدر نفسه : ١٦١/١ ، ١٨٧ .

(٢١٣) المصدر نفسه: ١٤/١، ٥٠، ٥٨، ٩٠، ٢١٧، ٢٩٩، ٣٩٨، ٣٩٩ و١٠٢/٢، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٩٠، ٢٩٧، و ١٥/٣، ٧٨، ٢٤٠ ، ٢٤٣، ٢٤٦، ...، المذكر والمؤنث ص٧، ٩.

(٢١٤) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٣٢٣.

علق على ذلك بقولـه: " هكذا أنشدني بعضهم، فاستفهمته، فرجع إلى التأنيث، فقال: "ما تفعل الخمر، فكأن العربي أخطأ أولاً فذكر، ثم عاد فأنّث" [٢١٥]. وللفراء كلام أوسع من هذا في تخطئة القراءات القرآنية، دللت عليه في موضعه بالتفصيل.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن محمود حسني ذكر أن الفراء خرج على الكسائي في اعتماده شعر المحدثين والاستشهاد به ، ومن هؤلاء الشعراء أبو نواس ومن هم في طبقته، وذكر أن البغداديين فيما بعد أكثروا " من الاستشهاد بشعر المحدثين، فيتفقون مع الفراء في ذلك"[٢١٦]، وهو ما لم أجده في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعت، فجميع شواهده الشعرية في (معاني القرآن) التي عين قائليها، هي لشعراء يحتج بشعرهم، وليس من بينهم أبو نواس ولا من هم في طبقة أبي نواس. فمن هؤلاء الشعراء: امرؤ القيس[٢١٧]، وزهير بن أبي سلمى[٢١٨]، والنابغة الذبياني[٢١٩]، وعبيد بن الأبرص[٢٢٠]، وعنترة بن شداد[٢٢١]، ودريد بن الصمة[٢٢٢]، والحارث بن حلزة[٢٢٣]، والأعشى[٢٢٤]، ولبيد بن ربيعة[٢٢٥]، وعمرو بن معد يكرب[٢٢٦]، والأشهب بن رميلة[٢٢٧]، وأبو زبيد الطائي[٢٢٨]، وعدي بن زيد[٢٢٩]، وحسان بن ثابت[٢٣٠]، وذو الرمة[٢٣١]، ومجنون بني عامر[٢٣٢]، والفرزدق[٢٣٣]،

---

(٢١٥) الفراء: المذكر والمؤنث ص١٨. وانظر: معاني القرآن ٤٥٩/١، و٩٣/٢، ٣٨٥-٣٨٦، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٢٤٤، ٤٥٧، محمود حسني: المدرسة البغدادية ص٩٠، عبد الجبار علوان النايلة: ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ص٣١٠، ٣٢٧.

(٢١٦) محمود حسني: المدرسة البغدادية ص٨٨.

(٢١٧) الفراء: معاني القرآن ٥٣/١، ١٦٢، ١٦٩، ٣٤٦، و٥٠/٢، ٥٤، ١٥٤، ٢١، ٢٢، ٣٦٩، ٣٩٧..

(٢١٨) المصدر نفسه ٢٧/١، و٦/٢، ٢٧، ٢٧١.

(٢١٩) المصدر نفسه : ٩٢/١ ، ٤٠٩/٢ .

(٢٢٠) المصدر نفسه ٣٣٧/٢.

(٢٢١) المصدر نفسه ١٣٠/١، و٤/٢، ٢٦، ١٥٦، ٢٠٣، ٣١٢، و٢٤٠/٣.

(٢٢٢) المصدر نفسه ٣٠٠/٢، و٨٥/٣.

(٢٢٣) المصدر نفسه ٢٨٢/٢.

(٢٢٤) المصدر نفسه ١٧٣/١، و٣٧/٢، ٣٤٧.

(٢٢٥) المصدر نفسه ١٠٨/٢، و٢٢٨/٣.

(٢٢٦) المصدر نفسه ٩٠/٢.

(٢٢٧) المصدر نفسه ٢٥٦/٢.

(٢٢٨) المصدر نفسه ٢١٧/١.

(٢٢٩) المصدر نفسه ٣٧/١، ٢٤٥، و٤٠٩/٢، ٤٢٤، و٣٠/٣.

(٢٣٠) المصدر نفسه ٢١/١، ٢٢، و٣١٥/٢، و٢١٥/٣.

(٢٣١) المصدر نفسه ٢٧١/١، ٤١٥، و٢٨١/٣.

(٢٣٢) المصدر نفسه ٢٩٨/٢.

(٢٣٣) المصدر نفسه ٢٤٥/١، و١١١/٢، ٢٠٤، و٢٧/٣، ٧٧، ٢٤٨.

والكـميت[٢٣٤]، والأخطـل[٢٣٥]،
وأبو الأسود الدؤلي[٢٣٦] والعجاج[٢٣٧]، ورؤبة[٢٣٨]، وجران العود[٢٣٩]، ومرار الأسدي[٢٤٠]، وغيرهم.

وأمـا شواهده غير المنسوبة فهي إما معروفـة لديـه فتراه تـارة يصرح بنسبتها وتـارة أخرى يغفل هذه النسبة. من ذلك شعر للنابغة الذبياني[٢٤١] ومرار الأسدي[٢٤٢]، والأعشى[٢٤٣]، وحسان بن ثابت[٢٤٤]، والفرزدق[٢٤٥]، والكميت[٢٤٦]، وعدي بن زيد[٢٤٧].

وإما مجهولة النسب على عادة الأوائل. وهذا النـوع كثير جداً غير أنـه يعين أحياناً الراوي[٢٤٨] وأحياناً أخرى يجتزئ بتعيين القبيلـة أو بعض أفراد القبيلة[٢٤٩] على تعيين القائل.

وحـين جاء ثعلب أولـى السماع عنايـة بالغة، واعتمد روايـة الشيخين، فهو وإن لـم يكن قد شـافه العرب فـي بواديهـا، إلا أن لديـه ثروة لغويـة ممـا وعته ذاكرته مـما سمعه ممن سمع عن العرب كالكسـائي والفراء وغيرهمـا. غير أنه كالفراء كان متشدداً في قبول الرواية، يعتمد الأكثر في رصد الظواهر

---

(٢٣٤) المصدر نفسه ٢١٧/١، ٢٤٤، ٢٩٧ و١٣١/٢، ٢٨٠.
(٢٣٥) المصدر نفسه ٢٩٠/٢.
(٢٣٦) المصدر نفسه ٢٠٢/٢.
(٢٣٧) المصدر نفسه ١٥٩/٣.
(٢٣٨) المصدر نفسه ١٤٩/٢.
(٢٣٩) المصدر نفسه ٢٠٦/٢.
(٢٤٠) المصدر نفسه ٣٦٣/٢.
(٢٤١) الفراء: معاني القرآن: قارن ٢٨٨/١ مع ٤٨٠/١.
(٢٤٢) المصدر نفسه: قارن ٣٦٣/٢ مع ٤٣٤/١، ٤٤٥ و٧٧/٢.
(٢٤٣) المصدر نفسه: قارن ٣٧/٢ مع ١٨٧/١، و٣٢٨/٢.
(٢٤٤) المصدر نفسه: قارن ٢١/١، ٢٢ مع ٢٤٥/١.
(٢٤٥) المصدر نفسه: قارن ٧٧/٣ مع ٤٣٤/١، و٣٦٣/٢.
(٢٤٦) المصدر نفسه : قارن ٢٩٧/١ مع ٤٢٢/١، و١٣١/٢.
(٢٤٧) المصدر نفسه: قارن ٤٢٤/٢ مع ٧٣/٢.
(٢٤٨) انظـر مـثلاً المصـدر نفسـه ٤/١، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٧٤، ٤٣٥، و٢٣/٢، ٤٢١، ٤٢٣.
(٢٤٩) انظـر مـثلاً المصـدر نفسـه ٤٠/١، ٦٨، ٧٢، ٧٧، و٢١/٢، ٩٢، و١٢٤/٣، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٦٧.ل

وضبطها؛ لذلك كان ينص على أن هذا شاذ(٢٥٠) أو لا يجوز في الكلام بل في الشعر(٢٥١).

ومثله فعل أبو بكر الأنباري فقد اعتمد رواية أساتيذه، وكان ممن دعا إلى ترك الشاذ وعدم الأخذ به في بناء الأحكام(٢٥٢).

وإن برز اختلاف الكوفيين في سماعهم عن العرب، فقد كان أشد بروزاً في موقفهم من القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف.

القراءات القرآنية

من الأصول التي اعتمدها النحويون الكوفيون في الدرس النحوي لبناء أحكامهم القراءات القرآنية.

وقد اتخذ النحاة الكوفيون لغة التنزيل أصلاً ولكنهم ضيقوا في هذا على اختلاف بينهم فلم يأخذوا بقراءات عدة، وهي شيء من اللغة العربية، ولها أصل في لهجات العرب.

وقد وصف عدد من الباحثين المحدثين منهج الكوفيين في القراءات القرآنية بأنه منهج يعتد بالقراءات القرآنية، ويعتمدها مادة في بناء نحو العربية وإقامة أحكامه.

فالكوفيون قبلوا القراءات القرآنية " واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها، فلا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها؛ لأنها صواب عندهم أيضاً(٢٥٣)".

واهتمامهم بالقرآن والقراءات "كان الأساس الذي اتصف به منهجهم النحوي"(٢٥٤).

"وإذا أجلنا النظر في شواهدهم القرآنية وجدناهم يفيدون من القراءات التي خالفت المشهور، لإثبات وجه نحوي يخالف الكثير المألوف(٢٥٥) ".

وتمسك الكوفيون بشواذ القراءات، واستدلوا عليها من كلام العرب(٢٥٦).

والاستشهاد بقراءات كهذه في النحو "يتفق مع منهج الكوفيين في الاحتجاج بالمثال الواحد، والبيت الذي لا يعرف قائله، فإذا كان هذا شأنهم مع

---

(٢٥٠) ثعلب:مجالس ثعلب ص٤٦، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٢٥، ٤٠٣.

(٢٥١) المصدر نفسه ص١٢٦، ٤٢٤-٤٢٥.

(٢٥٢) البغدادي: خزانة الأدب ٩/٣. وانظر: محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٣٢٤، وصلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي ص٥٨.

(٢٥٣) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٤١.

(٢٥٤) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص١٣١ حاشية رقم٢.

(٢٥٥) المصدر نفسه ص١٢٥.

(٢٥٦) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٩.

الشواهد التي قالها العرب، فما بالك بقراءة منسوبة إلى قارئها مشهور بين الناس أمرها متصل بالرسول سندها موافقة للعربية على وجه من وجوهها[٢٥٧] "

" لقد اهتم الكوفيون بالقراءات على اختلافها، سواء أكانت قراءة القراء السبعة أو العشرة أم كانت شاذة، وأخذوا بها، وبنوا قواعدهم على كثير من تلك القراءات[٢٥٨]".

"وأياً ما يكن الأمر، ومهما كانت الأسباب فقد اعتمد الكوفيون القراءات شواهد صحيحة في نحوهم، ونعم ما صنعوا، فإن أي قراءة تثبت صحتها هي خير من أي بيت شعر في الاستشهاد، لأنها تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صحيحاً لاتصالها بلهجات العرب إضافة إلى كونها نثراً لا يخضع للضرورة ولا لقيود الوزن وروايتها أصح بكثير من رواية الشعر[٢٥٩]".

والذي يبدو لي أن هذه الآراء في مجملها اعتمدت على ما أورده أبو البركات الأنباري، منسوباً للكوفيين كافة، في كتاب (الإنصاف) من قراءات قرآنية احتج بها الكوفيون بل إن أحدهم قال: "فها هو ذا ابن الأنباري يسجل لهم في إنصافه ما يقرب من عشرين رأياً في عشرين مسألة بينهم وبين البصريين كانوا يعتمدون فيها على آيات واضحة الحجة وبينة الدليل[٢٦٠]".

غير أن جزءاً كبيراً مما في كتاب (الإنصاف) حول هذه المسألة صورة مشوهة عن المذهب الكوفي. فقد أظهر أبو البركات الأنباري الكوفيين في غير مسألة يعتمدون قراءات قرآنية أنكرها بعضهم[٢٦١]. وبذلك تتضح الصورة المشوهة للمذهب الكوفي عند أبي البركات الأنباري في (الإنصاف) من حيث احتجاجه بالقراءات، فهو أبداً يجعل نحاة الكوفة كلهم في صفّها موثقين لها، ومحتجين بها.

وعلى الرغم من هذه الصورة الإيجابية التي رسمها أبو البركات الأنباري ومن بعد عدد من المحدثين لمنهج الكوفيين في القراءات القرآنية في

---

(٢٥٧) عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص٢٦٢.

(٢٥٨) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٢٨٧.

(٢٥٩) المصدر نفسه ص٢٧٩. وانظر ص٢٨٩-٢٩٥.

(٢٦٠) محمد سمير اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ص١٠٦. وانظر: خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص٦٧

(٢٦١) قارن : أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٠ ص٤٤٧ مع الفراء: معاني القرآن ٣٥٨/١، ومسألة رقم ٦٥ ص٤٦٣ مع معاني القرآن ٢٥٢/١ و٨٦/٢، ومسألة رقم ٧٢ مع رأي الكسائي في معاني القرآن ٤٦٩/١-٤٧٠ وانظر محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٢٤١-٢٤٣.

اعتمادها في بناء نحو العربية، إلا أن هذا لم يكن منهجاً ثابتاً موحداً لديهم.

فالكسائي وإن كان صاحب قراءة وأحد السبعة المشهورين، لم يكن يعتد كما يدعي بعض المحدثين- "كل الاعتداد بما روي من قراءات قرآنية في دراسة العربية[٢٦٢]، ولم يكن يضع القاعدة النحوية وفق القراءة المروية دائماً، كما يدعي بعض آخر[٢٦٣].

فهو لا يرى حرجاً في تخطئة بعض القراءات وردها، وأنها غير جائزة. فقد نقل عنه الفراء أنه كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك . يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٢٦٤] "رفع، ولا يكون نصباً، إنما هي مردودة على ﴿يَقُولُ﴾: فإنما يقول فيكون. وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾[٢٦٥] رفع لا غير . وأما التي في النحل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٢٦٦] فإنها نصب، وكذلك التي في : يس، نصب؛ لأنها مردودة على فعل قد نُصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما. والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: ﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ فقد تم الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله. وإنه لأحب الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق[٢٦٧] ".

وينقل عنه الفراء أيضاً أنه كان "يعيب قولهم: (فلتفرحوا)[٢٦٨]؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل[٢٦٩]" . فما جعله الكسائي هنا عيباً قبله الفراء، واستدل له بحديث الرسول ﷺ، (لتأخذوا مصافكم)[٢٧٠].

---

(٢٦٢) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٤٦.
(٢٦٣) خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص٦٧.
(٢٦٤) سورة البقرة الآية١١٧.
(٢٦٥) سورة الأنعام الآية ٧٣.
(٢٦٦) سورة النحل الآية ٤٠.
(٢٦٧) الفراء معاني القرآن ٧٤/١-٧٥ وانظر ١٠٠/٢.
(٢٦٨) سورة يونس الآية ٥٨. وهي قراءة زيد بن ثابت.
(٢٦٩) الفراء: معاني القرآن ٤٦٩/١-٤٧٠.
(٢٧٠) المصدر نفسه ص٤٧٠.

وينقل عنه الفراء كذلك أنه زعم أنه لا يعرف قراءة (يَزِفُونَ). يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿ فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾[٢٧١]: "وقد قرأ بعض القراء (يزفون)بالتخفيف، كأنه من وزف يزف، وزعم الكسائي أنه لا يعرفها[٢٧٢]، ونقل عنه أيضاً أنه رد قراءة ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾[٢٧٣] (بقوله: "لا أعرف جهة لمّا في التشديد في القراءة" [٢٧٤].

ولاعتداده بضرورة أن تكون القراءة متصلة السند رد بعض القراءات لجهله سندها، وإن كانت جيدة في المعنى. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾[٢٧٥] (: "حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: وقد أخبرني بعض المشيخة أظنه الكسائي أنه بلغه أن بعض القراء قرأ: ﴿ أَمَا۠ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾، وقال لي هذا الشيخ: لو حفظت الأثر فيه لقرأت به، وهو جيد في المعنى[٢٧٦]"، ويصف الكسائي نفسُه بعض قراءة حمزة بالرديئة، ويذكر أنه ترك كثيراً منها لهذا السبب[٢٧٧]

فالكسائي ، كما هو واضح، رد قراءات قبلها وصححها تلميذه الفراء، مما يدل على أنه لم يكن يعتّد بكل ما روي من قراءات قرآنية، وأنه لم يكن يضع الحكم النحوي دائماً وفق المروي من القراءات بل وقف عند بعضها، وأنكرها، وردها[٢٧٨].

وإن كان الكسائي قد رد قراءات قرآنية، لأنها خالفت مذهبه النحوي، فقد كان يختار قراءاته وإن خالفت مذهبه النحوي. يقول ابن الحاجب: " في قوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٢٧٩] قولان: أحدهما أن (وي) كلمة دخلت

---

(٢٧١) سورة الصافات الآية ٩٤.

(٢٧٢) الفراء: معاني القرآن ٣٨٩/٢.

(٢٧٣) سورة يس الآية ٣٢.

(٢٧٤) الفراء: معاني القرآن ٣٧٧/٢، ٢٥٤/٣، وانظر : أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٣٩٣/٣، أبو حيان : البحر المحيط ٤٣٤/٧ .

(٢٧٥) سورة الزخرف الآية ٥٢.

(٢٧٦) الفراء: معاني القرآن ٣٥/٣.

(٢٧٧) ياقوت الحموي : معجم الأدباء:٩١/٤.

(٢٧٨) وانظر: صلاح الدين الزعبلاوي:النحو والنحاة -مجلة مجمع للغة العربية بدمشق -الجزء الرابع- المجلد ٥٤-١٩٧٩م ص٨٥٤. مسالك القول في النقد اللغوي ص٦١

(٢٧٩) سورة القصص الآية: ٨٢.

على (كأن). والآخر أنها ويك دخلت على أنّ. فالأول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين. والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بصري يقف على الكاف من ويك، والكسائي كوفي يقف على الياء من (وي). فهذا يدلك على أن قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو، لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيت في (وي) والله أعلم بالصواب"[٢٨٠].

ثم جاء الفراء، فوجد الطريق أمامه ممهدة في هذه السبيل، ليتوسع في هذا الجانب ولنجد عنده غير ما وجدناه عند شيخه. فإن كان الكسائي وقف عند حروف قليلة فقد بالغ الفراء ، وحمل كثيراً من وجوه القراءات على الخطأ أو القبح أو الضعف.

وقد انقسم الباحثون المحدثون في بيان موقف الفراء من القراءات ثلاثة أقسام، على الرغم من وجود مصدر مهم من مصادره بين أيديهم، يكشف عن موقفه من هذه المسألة، ويوضحه بجلاء.

قسم جعله ينظر إلى القراءات القرآنية نظرة تختلف عن نظرة جمهور الكوفيين، وتلتقي مع نظرة البصريين. فتمسكه بالقياس وحرصه على سلامة قواعده جعلته يتهجم على القراءات المشهورة، ويخطئها، ويردها كما كان يفعل البصريون[٢٨١]، "الذين كانوا يشذذون القراءات التي تخرج على قياسهم[٢٨٢]".

وقسم ثان لم يجد دليلاً على تهجم الفراء على القراءات المشهورة وتخطئتها، "أما تهجمه على القرءات المشهورة، وتخطئة الآيات، فليس ما يؤيد ذلك، بل على العكس"[٢٨٣]، لذا فالفراء "بدأ سلفي النزعة في دراسته القرآنية واللغوية، وانتهى سلفي النزعة فيها أيضاً، وأن في أقواله وآرائه وكتبه أكثر من شاهد على عنايته بالقرآن والقراءات وتحرّجه من مخالفة نصوص الكتاب، وإن تعارضت مع القواعد الموضوعة واتخاذ القراءات مصدراً من مصادر الدرس اللغوي والنحوي عنده وصلابته في الدفاع عن القراءات ، ورد حملات أهل القياس عليها"[٢٨٤]

---

(٢٨٠) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١.

(٢٨١) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٣٨٣، عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص١٨٨.

(٢٨٢) محمود حسني: المدرسة البغدادية ص٨٨.

(٢٨٣) محمد حسين آل ياسين: في المدارس النحوية - مجلة المورد-العراق- العدد الرابع- المجلد الثالث- ١٩٧٤، ص٧٢.

(٢٨٤) مهدي المخزومي : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة - عرض ونقد - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- تشرين الأول-١٩٧٢م -الجزء الرابع- المجلد٤٧، ص٩١٦.

وخلاصة القول في موقف هذا الفريق أن القراءات القرآنية وإن شذّت في نظر نحاة البصرة كان الفراء "يستشهد بها، ويصوبها، ويحتج بها[٢٨٥]"
.

وقسم ثالث وقف موقفاً وسطاً، واعتذر للفراء عن طعنه في بعض القراءات القرآنية، "وينبغي أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو، إنما كانوا يتثبتون، ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب... ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو حروفاً معدودة، لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت[٢٨٦].

وتحرير القول في بيان موقف الفراء من القراءات القرآنية أن الفراء - وإن نصّ في فواتح (معاني القرآن) على أن " الكتاب أعرب، وأقوى في الحجة من الشعر[٢٨٧] - وقف عند وجوه كثيرة من القراءات القرآنية، تزيد على مائة وجه راداً ومنكراً لها، أو مشذذاً، أو مقبحاً، أو مضعفاً، أو مفاضلاً بينها.

فمن القراءات التي أنكرها ، وغلّط أصحابها قوله معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[٢٨٨] (:" ترفع بالنون. قال الفراء: وجاء عن الحسن (الشياطونَ)، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمينَ والمسلمون[٢٨٩] "وقال عنها في موضع آخر ومما "أوهموا فيه قوله: وما تنزلت به الشياطون"[٢٩٠].

ومن ذلك قوله معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسۡـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾[٢٩١]: وقد قرأ بعضهم: (ولا يُسأل حميم حميما) لا يقال لحميم: أين

---

(٢٨٥) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٤٠. وانظر : محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ص٣١.

(٢٨٦) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢٢٣.

(٢٨٧) الفراء: معاني القرآن ١٤/١.

(٢٨٨) سورة الشعراء الآية ٢١٠.

(٢٨٩) الفراء: معاني القرآن ٢٨٥/٢.

(٢٩٠) المصدر نفسه ٧٦/٢.

(٢٩١) سورة المعارج الآية ١٠.

حميمك؟ ولست أشتهي ذلك، لأنه مخالف للتفسير، ولأن القراء مجتمعون على: يسأل"[٢٩٢]

بل إنه كان لا يتحرج من إنكار قراءة شيخه الكسائي، واتهامه بالجهل بالتفسير. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم﴾[٢٩٣] "يريد: من مواريثهم. وكسر الواو أعجب إليّ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة. وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى النصرة، ولا أراه علم التفسير[٢٩٤]".

وقال في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ﴾[٢٩٥]: (" وكان يُقرأ علمتُ ... قال الفراء: والفتح أحب إليّ. وقال بعضهم: قرأها الكسائي بالرفع . فقال: أخالفه أشد الخلاف[٢٩٦]".

ومن القراءات التي شذذها ونعتها بالندرة، قوله معلقاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾" ويقرأ (سُرِّق)، ولا أشتهيها؛ لأنها شاذة[٢٩٧]"، وقوله معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[٢٩٨]": (قرأها العوام بنصب السين. وقرأها نافع المدني بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: عَسيَ في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا لُسْتم: يريدون لستم، ثم يقولون: ليس وليسوا سواء، لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس لها يفعل، فلعله اجترئ عليه كما اجترئ على لستم[٢٩٩]".

---

(٢٩٢) الفراء: معاني القرآن ١٨٤/٣.

(٢٩٣) سورة الأنفال الآية ٧٢.

(٢٩٤) الفراء: معاني القرآن١/ ٤١٨-٤١٩.

(٢٩٥) سورة الإسراء الآية ١٠٢.

(٢٩٦) الفراء: معاني القرآن ١٣٢/٢. وانظر فيما رده من قراءات: ١٩/١، ٢٤، ٢٩، ٤٢، ١٢٥، ١٤٥، ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٦٥، ٣١٤-٣١٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٧٣، ٤١٤، ٤١٩، ٤٥٩، ٤٧٣، و٢٢/٢ ٧٥ ، ٩١، ١١٩ ، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٩، ١٨٣، ٢١٠، ٢١، ٢٢٣، ٢٥٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٣١، ٣٥١، ٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤، ٤٣٨ ، ٤١١، و٤٦/٣، ٧٤، ١١١، ٢٥٩، ٢٦٦.

(٢٩٧) الفراء: معاني القرآن ٥٣/٢.

(٢٩٨) سورة محمد الآية ٢٢.

(٢٩٩) الفراء: معاني القرآن ٦٢/٣. وانظر: ٤١٦/١، و٥٣/٢، ٢٦٤، ٣٨٥، و٨٠/٣، ٩٧، ٢٣٨.

ومن القراءات التي نعتها بالقبح قوله معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [(٣٠٠)]: "(وقرأ الحسن: (فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم) وفيه قبح في العربية؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون : ما قامت إلا جاريتك"[(٣٠١)].

ومن القراءات التي ضعّفها قوله موجهاً قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [(٣٠٢)]: " قرأها حمزة (لا يحسبن) ها هنا. وموضع الذين رفع. وهو قليل أن تعطل (أظن) من الوقوع على أنّ أو على اثنين سوى مرفوعها، وكأنه جعل (معجزين) اسماً، وجعل في الأرض خبراً لهم؛ كما تقول: لا تحسبن الذين كفروا رجالاً في بيتك، وهم يريدون أنفسهم. وهو ضعيف في العربية والوجه أن تقرأ بالتاء لكون الفعل واقعاً على (الذين) وعلى (معجزين)"[(٣٠٣)].

غير أن الفراء كان يتحرج في أحيان كثيرة من رد القراءة أو نعتها بالشذوذ أو القبح أو الضعف، فيلجأ إلى مقارنتها بقراءة أخرى والمفاضلة بينهما مؤثراً استخدام عبارات: أجود وأحسن وأحبّ وأعجب وما شاكل ذلك[(٣٠٤)].

بل إن الفراء تجاوز كل ما سبق فوصف ما نطق به القرآن بالشذوذ. يقول أبو جعفر النحاس موجهاً قوله تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [(٣٠٥)]: "نصب جميعاً على الحال وقرية وقرى عند الفراء شاذ، كان يجب أن يكون جمعه قِراء مثل غلوة وغِلاء. قال أبو جعفر: وأنكر أبو إسحق

---

(٣٠٠) سورة الأحقاف الآية ٢٥.

(٣٠١) الفراء: معاني القرآن ٥٥/٣. وانظر ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٣٠٢) سورة النور الآية ٥٧.

(٣٠٣) الفراء: معاني القرآن ٢٥٩/٢ وانظر ٤٧٣/١.

(٣٠٤) الفراء: معاني القرآن ٤١/١، ٤٩، ٧٥، ٨٨، ١١٢، ١٢٤، ١٤٣، ٢٠٠، ٢٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٧٥، ٤٤١، و٧٨/٢، ٩٥، ١٥٨، ١٦١، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٢٢، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤٠٧، ٤١١. و١٤/٣، ٤٤، ١٤٣، ١٧٢، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٦٩.

(٣٠٥) سورة الحشر الآية ١٤.

هذا، وأن يقال شاذ لما نطق به القرآن[٣٠٦].

ومما ينبغي التذكير به أن هناك مواضع أخرى تعد من الشاذ وردت في القرآن الكريم وفق أصول النحويين والصرفيين نحو: عِين، وأعين، واستحوذ، وغيرها. وأجاز أيضاً في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾[٣٠٧] (أن يحمل على قول الشاعر:

فأصبحن لا يسلنه عن بما به ... أصعَّد في غاوي الهوى أم تصوبا

قائلاً: " فكرر الباء مرتين، فلو قال: لا يسلنه عما به، كان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر، ولو وجهت قول الله تبارك وتعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ إلى هذا الوجه كان صواباً"[٣٠٨]. فكأنه يجيز في القرآن الضرورة.

ولعل في كل ما سبق ما يثبت أن الفراء قد وقف عند حروف كثيرة، وخطأ جزءاً كبيراً منها، وتهجم على قراءات مشهورة ما يكفي لإقناع من رأى أن الفراء كان يقبل ما يشذذه نحاة البصرة، ويحتج به ليقيم أحكامه النحوية عليه.

وأما أبو العباس ثعلب فلم أجد عنده أحكاماً قاطعة على القراءات القرآنية إلا في أحيان قليلة على نحو ما وجدته عند الشيخين الكسائي والفراء. فهو لا يتعرض لها، ولا يناقشها، وكان إذا سئل عن قراءة قرآنية قال: "لا أعرفه"[٣٠٩].

ولكنه في بعض الأحيان كان يصف بعض القراءات السبعية بالشذوذ. جاء في (المجالس): " ﴿فِي عَمَدٖ مُّمَدَّدَةِۭ﴾[٣١٠] هو القياس، وعمد شاذ[٣١١]" . وفي أحيان أخرى كان يرد القراءة، ولا يجوز القراءة بها. جاء في (المجالس): "في قول الله تعالى﴿أَمَّرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾[٣١٢] قال: يقال: أمّرنا من

---

(٣٠٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٩٩/٤.
(٣٠٧) سورة النبأ الآية : ١، ٢.
(٣٠٨) الفراء: معاني القرآن : ٢٢١/٣ .
(٣٠٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٧٠.
(٣١٠) سورة الهمزة الآية٩.
(٣١١) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٢٥، وانظر: ص١٠١.
(٣١٢) سورة الإسراء الآية ١٦.

الإمارة، وآمرنا من الأمر : أكثرنا، وقد سمعوا أيضاً أمرنا خفيف بلا مدّ: أكثرنا. وأمِرْنا: كثُرْنا في أنفسنا، ولا يجوز في القراءة[٣١٣] ".

وهذا الذي لا يجوز في القراءة ، وهو "أَمِرْنا" قرأ به الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة وروي عن ابن عباس[٣١٤]، وذكر أبو حيان أن الفراء أيضاً قد رد هذه القراءة، وأن رد الفراء "لا يلتفت إليه إذ ذكر أنها لغة كفتح الميم، ومعناها كَثُرنا[٣١٥].

بل إن ثعلباً كان يقول لما نطق به القرآن لو قال كذا لكان أشرح، وهو ما لا يجوز. يقول ثعلب معلقاً على قوله تعالى ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ "[٣١٦]:(قال: لو قال لتبتغوا من فضله ولتسكنوا فيه لكان أشرح وكان كل واحد بجنب صاحبه[٣١٧].

وفي إيراد هذه الأمثلة ما يكفي لإقناع أبي حيان ومن تابعه من المحدثين حينما ذكر أن ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وأنه لم يكن يفضل إعراباً على إعراب[٣١٨]، كما في ذلك رد على بعض الباحثين المحدثين الذي زعم أنه لم يعرف عن ثعلب "أنه أنكر قراءة أو خطأ قارئاً[٣١٩]، وتأكيد من ناحية أخرى على اختلاف نظر ثعلب إلى القراءات القرآنية عن نظر من سبقه من الكوفيين كالكسائي والفراء. فبينما بدأ الكسائي بتخطئة القراءات على نحو ضيق، واستنّ ذلك لمن بعده، اتسع هذا المنهج عند الفراء، فحمل كثيراً من القراءات على الخطأ والإنكار، ثم عاد ضيقاً حرجاً من جديد عند ثعلب وتلميذه أبي بكر الأنباري الذي وقف عند حروف قليلة مشذذاً[٣٢٠]، أو مقبحاً[٣٢١].

ومهما يكن من الأمر، فلا يصح إطلاق الأحكام، ووصف منهج الكوفيين

---

(٣١٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٤١.

(٣١٤) أبو حيان: البحر المحيط ٢٠/٦.

(٣١٥) المصدر نفسه ٢٠/٦. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١١٩/٢.

(٣١٦) سورة القصص الآية ٧٣.

(٣١٧) ثعلب: مجالس ثعلب: ص٥٨٩.

(٣١٨) أبو حيان: البحر المحيط ٨٧/٤. وانظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢٣٠، خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص٦٦.

(٣١٩) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٢٧٩.

(٣٢٠) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص١٣٧.

(٣٢١) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٦٩٣/٢.

كافة بأنه منهج قائم على الاعتداد (بالقراءات على اختلافها سواء أكانت قراءة القراء السبعة أو العشرة أم كانت شاذة[(٣٢٢)] (فقد عرفنا من قبل مدى تعلّق الشيوخ منهم بهذا المصدر ومقدار ابتعادهم عنه وعزوفهم عن الأخذ بما ثبت من قراءات القرآن، وبذلك يفترق أئمة الكوفيين في اعتماد أصل من أصول النحو اعتمد عليه في تمييز النحو الكوفي من النحو البصري، ويضاف بذلك عامل مهم من عوامل تفتيت وحدة ما يسمى (بالمدرسة الكوفية).

كما لا يصح تخطئة أية قراءة قرآنية لمخالفتها قياس النحاة، فالقراءة سنة متبعة.

يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة مستنكراً تلحين النحويين الأئمة القراء: "ويؤسفني أن أقول إن كتب النحو، واللغة، والتفسير، وغيرها قد تضمنت نصوصاً في الطعن على الأئمة القراء، الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها، وعولوا عليها[(٣٢٣)]".

أضف إلى هذا أن هذه القراءات شيء من اللغة، ولها أصل في لغات العرب، ولا يصح إهدار ذلك، ففي اعتمادها اتساع في أساليب القول وفنونه وفتح لطرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته.

الحديث النبوي الشريف

قصة الخلاف بين النحويين عامةً في الاستشهاد بالحديث الشريف أصبح أمرها ذائعاً منتشراً. ففضلاً على الكتب والرسائل الجامعية والأبحاث المتفرقة التي كتبت حول هذا الموضوع في العصر الحديث[(٣٢٤)]، كان قد عرضها القدماء، وناقشوها، واهتموا بها منذ زمن ابن الضائع (ت٦٨٦هـ)، وتلميذه أبي حيان (ت٧٤٥هـ).

فابن الضائع يعد أول من أثار مسألة الاحتجاج بالحديث ، وبين سبب سكوت النحويين الأوائل عن الاحتجاج بالحديث الشريف، وعلل ذلك بكونه مروياً بالمعنى[(٣٢٥)].

---

(٣٢٢) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٢٨٧.

(٣٢٣) عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٩-٢٤.

(٣٢٤) من ذلك: محمد ضاري حمادي: الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية - رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتلة-كلية الآداب- جامعة بغداد- نيسان ١٩٧٣م. ومحمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني السنة الثانية- العدد المزدوج٣، ٤-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. وخديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف -منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، دار الرشيد للنشر، وحسن الشاعر : النحاة والحديث الشريف ط١- ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(٣٢٥) ابن الضائع: شرح الجمل جـ٢ ورقة ٧٢، نقلاً عن: حسن الشاعر: النحاة والحديث النبوي الشريف ١/٨٩، وانظر: السيوطي: الاقتراح ص٥٤.

ثم جاء بعده تلميذه أبو حيان، فأخذ يتعقب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي جعله أبو حيان أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجاً بالحديث الشّريف وإكثاراً منه واعتماداً عليه في استنباط قواعد جديدة استدركها على من سبقه من النحاة.

وبين أبو حيان في رده على ابن مالك رأيه في احتجاج الأوائل من أئمة البصريين والكوفيين بالحديث الشريف، وعزا إليهم أنهم تحاموا الحديث، وتركوا الاحتجاج به، يقول: "لقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك... وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى... الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك[٣٢٦]".

فالأئمة من نحاة الكوفية، كما يقول أبو حيان، لم يستدلوا بالحديث النبوي الشريف على إثبات قواعد اللغة والنحو والصرف. ولا ينبغي أن ينساق الباحث وراء هذا الرأي، كما انساق بعض المحدثين[٣٢٧]، إذ يجب قبل البت في هذه المسألة عند الكوفيين الرجوع إلى مصادرهم أنفسهم، للوقوف على حقيقة الأمر.

الكسائي والحديث الشريف

يكاد يجمع المحدثون، ممن وقفت على آرائهم، في موقف الكسائي من الاحتجاج بالحديث الشريف أن الكسائي ذهب إلى عدم الاستشهاد بالحديث على إثبات أصل، أو تصحيح حكم[٣٢٨]، حتى إن بعضهم قد جعل هذا الموقف من الكسائي أثراً من آثار المدرسة البصرية، وموقفاً غريباً يدعو إلى التأمل وخاصة أن الكسائي مقرئ يعتمد كل الاعتماد على الروايات[٣٢٩].

وعلى الرغم من أنه لم يصل إلينا من آثار الكسائي سوى رسالة بعنوان (ما تلحن فيه العامة)، فإن الكسائي قد احتج بحديث شريف على إثبات أصل

---

(٣٢٦) السيوطي : الاقتراح ص٥٢--٥٣، الهمع ٢٤/٢، البغدادي: خزانة الأدب ٥/١.

(٣٢٧) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٥٢.

(٣٢٨) المصدر نفسه ص١١٧، كمال إبراهيم: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة-مجلة الأستاذ-مجلد١٦ ص٤٦،

(٣٢٩) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٧.

صرفي. يقول: "وتقول: هات المحبُرة بفتح الميم، وضم الباء على مثال مَفْعُلة. وكذلك جلست في المشرُفة، وكذلك مررت بالمقْبُرة، وكذلك حلقتُ مَسْرُبتي، والمسرُبة شعر الصدر، ومنه صفة النبي ﷺ، أنه كان دقيق المسْرُبة[٣٣٠] " كما نقل عنه أبو جعفر النحاس أنه احتج بقوله، صلى الله عليه وسلم، "إنها أيام أكل وشرْب"، على كون مصدر (شَرِب) هو الشُّرب.

يقول أبو جعفر عند كلامه على قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ﴾[٣٣١]:

"قال الفراء : الشِّربَ الحظ من الماء. قال أبو جعفر: فأما المصدر فيقال فيه: شَرِبَ شَرْبا، وشُربا، وشِربا. وأكثرها المضمومة؛ لأن المفتوحة، والمكسورة يشتركان مع شيء آخر، فيكون الشِّربُ الحظ من الماء، ويكون الشَّربُ جمع شارب، كما قال:

فقلتُ للشَّربِ في دُرنا وقد ثمِلوا شِيموا وكيف يشيمُ الشاربُ الثَّمِلُ إلا أن أبا عمرو بن العلاء، رحمه الله، والكسائي يختاران الشَّربَ بالفتح، ويحتجان برواية بعض العلماء أن النبيّ، ﷺ، قال[٣٣٢]: إنها أيامُ أكلٍ وشَرْبٍ[٣٣٣]".

وهو ما احتج به الفراء نفسه في (معاني القرآن)[٣٣٤].

وفي هذا ما يدل دلالة واضحة على أن الكسائي لم يكن ممن منع الاحتجاج بالحديث الشريف وإنما كان يحتج به ولا يتحاشاه، ولو وصل إلينا آثاره النحوية المفقودة كلها أو بعض منها فربما وجدناه يحتج بالحديث في مسائل النحو واللغة على نحو واسع.

الفراء والحديث الشريف

في بيان موقف الفراء من الاحتجاج بالحديث انقسم المحدثون فريقين:

فريق أخرجه ممن كان يستدل بالأحاديث النبوية الشريفة، ورأى أن الفراء مضى كالبصريين، والكسائي لا يستشهد بالحديث، وأنه بقي ملتزماً بمنهج مدرسته في هذا الصدد، وأن ما جاء في كتابه (معاني القرآن) "جاء عرضاً، وعفواً بحيث لا يصح التعميم عنده، وأنه يقال إنه كان يستشهد

---

(٣٣٠) الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص١١٤. وانظر في تخريج الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام: غريب الحديث ٢٤/٣، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٣٥٧/٢.

(٣٣١) سورة الشعراء الآية:١٥٥.

(٣٣٢) انظر الحديث في: مالك بن أنس: الموطأ باب٤٤ حديث١٣٥، وابن ماجة: سنن ابن ماجة باب٣٥ حديث ١٧١٩ وأبو داود: سنن أبي داود حديث ٢٨١٣، والدارمي : سنن الدارمي ٥٣/٢. وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٤٥٤/٢.

(٣٣٣) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨٨/٣.

(٣٣٤) الفراء: معاني القرآن ١٢٨/٣.

بـه[٣٣٥]، أو "استشـهد بـه لتوضـيح معنـى، أو لتفسـير لفظـة مـن الألفـاظ القرآنيـة[٣٣٦]، وفريق آخر ألحّ على أن الفراء كان يحتج بالحديث الشريف مخالفاً بذلك مذاهب أهل اللغة في عهده[٣٣٧]، وأن الاحتجاج بالحديث الشريف كان مظهراً قوياً من مظاهر النزعة السلفية عنده، مخالفاً بذلك مسلك علماء اللغة الأولين[٣٣٨].

"وخلاصة القول في مذهب الفراء... اعتماد مصدر عظيم من مصادر اللغة وهو الحديث النبوي الشريف، فقد احتج به ، واعتمده مخالفاً بذلك مذهب البصريين، والكوفيين على السواء[٣٣٩].

ورجعت إلى مؤلفات الفراء فوجدته يحتج بما يزيد على أربعين حديثاً، أورد خمسةً منها شواهد على ظواهر نحوية[٣٤٠]وأربعة شواهد على ظواهر صرفية[٣٤١]، أما الأحاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة، لتوضيح معنى، أو لتفسير لفظة من الألفاظ القرآنية، أو غير ذلك[٣٤٢].فما احتج به على ظواهر نحوية قوله معلقا على قول الشاعر:

ولا تدفنني بالفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

" والخوف في هذا الموضع كالظن لذلك رفع (أذوقها) كما رفعوا (وحسبوا أن لا تكون فتنة[٣٤٣]، (وقد روي عنه ﷺ: (أُمرت بالسواك حتى خفت لأدردن (كما تقول: ظنّ ليذهبن[٣٤٤]". وكقوله: "... وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل: ولقد سمعت

---

(٣٣٥) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢١٥.

(٣٣٦) محمود حسني محمود : المدرسة البغدادية ص٩٠ ٠

(٣٣٧) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٨٤.

(٣٣٨) المصدر نفسه ص٨٨.

(٣٣٩) المصدر نفسه : ص٤٠٩ ، وانظر : ص٢٨٢ ، ٣٩٤، ٥١٣، أحمد علم الدين الجندي : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو اللغة (عرض ونقد) مجلة الأزهر ج٩ ، مجلد ٤٦ ، ص٧٨٠ ، محمد خير الحلواني : أصول النحو العربي ، ص٥٢-٥٣.

(٣٤٠) الفراء: معاني القرآن ١٤٦/١، ٢٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، و١٨٣/٣، المنقوص والممدود ص٤٠.

(٣٤١) الفراء: معاني القرآن: ٥/١، و١٢٨/٣، المنقوص والممدود ص٤٣، ٤٥،

(٣٤٢) الفراء: معاني القرآن: ٣٧/١-٣٨، ٦٢ ، ٦٥، ١١٥، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٢١، ٣٤٤، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٣٠، ٤٤٠ ، ٤٥١ ، و٥٩/٢، ٨٨، ٣٣٦، ٣٤٣، ٤٠٠، و٣/ ٣٩، ٤٣، ٥١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ١٣٨، ١٤٥، ١٥٢، ١٦٥، ٢٨٨، ٢٨٩.

(٣٤٣) سورة المائدة الآية ٧١.

(٣٤٤) الفراء: معاني القرآن ١٤٦/١.

عن النبي، ﷺ، أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافكم) يريد به: خذوا مصافكم"[٣٤٥]

وبذلك يكون الفراء ممن احتج بالحديث الشريف احتجاجاً مقصوداً، لا احتجاجاً جاء عفو الخاطر، كما قال الدكتور شوقي ضيف[٣٤٦].

وإن كانت عناية الكسائي بالحديث قليلة، نظراً لقلة ما وصل إلينا من مؤلفاته النحوية، فقد زادت عناية الفراء به، وأنه كان ممن يحتج بالحديث في مسائل اللغة والنحو والصرف.

ثعلب والحديث الشريف

ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن ثعلباً لم يعتمد الحديث الشريف في النحو واللغة، متبعا في ذلك مذهب الشيخين: الكسائي، والفراء[٣٤٧].

وقد تتبعت (مجالس ثعلب) فوجدت ثعلباً قد أورد ما يقرب من ثلاثين حديثاً نبوياً شريفاً[٣٤٨] استشهد بحديثين اثنين منها على إقامة حكم نحوي. الأول: في كون (بيد) من أدوات الاستثناء[٣٤٩]، والثاني في إلحاق (خفت) بظننت[٣٥٠]، وهو ما استشهد به الفراء في موضعين من (معاني القرآن)[٣٥١]، واستشهد بحديث ثالث على مسألة صرفية[٣٥٢] وأما الأحاديث الأخرى فقد كان بعضها يستشهد به ليخدم ظواهر لغوية متفرقة، وبعضها الآخر كان يسوقه ضمن خبر من الأخبار يرويه، من دون أن يكون له أية علاقة لا بالنحو ولا بالصرف.

ومهما يكن من الأمر فقد اعتنى أبو العباس ثعلب بالحديث، وكان يعتمده أحياناً في قضايا النحو واللغة، وربما كان استشهد بالحديث في مسائل النحو واللغة على نحو واسع في كتبه النحوية المفقودة.

والخلاصة أن الأوائل من نحاة الكوفة قد اعتمدوا الحديث الشريف مصدراً من مصادرهم، إلا أنه لم يبلغ في مصادرهم المرتبة التي حظي بها

---

(٣٤٥) المصدر نفسه ١/٤٧٠.

(٣٤٦) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢١٥.

(٣٤٧) المصدر نفسه ص٢٣٠.

(٣٤٨) ثعلب : مجالس ثعلب: ١١، ٢٠، ٣٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٨، ٢٠١، ٢٢١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٣٧١، ٣٤٠-٣٤٢، ٣٦٢، ٣٦٨، ٤٢٤، ٤٣٥، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٧٣، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٨٣، ٥٩٥.

(٣٤٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص١١.

(٣٥٠) المصدر نفسه ص١٥٣.

(٣٥١) الفراء: معاني القرآن ١/١٤٦، ٢٦٦.

(٣٥٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٠٣.

الشعر والقرآن الكريم، على تفاوت بينهم في الأخذ به. فبينما قلت أمثلته عند الكسائي - نظراً لقلة ما وصل إلينا من مؤلفاته-كثر ذلك عند الفراء وثعلب، وفي ذلك ردّ حاسم على من نسب إلى الكوفيين الأوائل أنهم تحاشوا الحديث، وتركوا الاحتجاج به البتة.

وفي اعتماد الكوفيين الحديث مصدراً من مصادرهم اللغوية والنحوية- وإن كان ذلك قليلاً- نظر سديد فيه إبقاء على جانب مهم من مصادر تقعيد اللغة، لا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهبوا إليه.

وسينكشف لنا عند حديثنا عن ظواهر الخلاف النحوي عند الكوفيين مسائل كثيرة كانت موضع خلاف في الاعتماد على السماع، سنفصل عنها الحديث في مواضعه.

القياس

للقياس قيمة كبيرة عند أئمة النحو، وهم جميعا متفقون على الأخذ به غير منكرين له. قال أبو البركات الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، فإن النحو كله قياس. ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[٣٥٣].

وقد حكي عن الكسائي قوله:

إنما النحو قياس يُتّبع وبه في كل علم ينتفع[٣٥٤].

وكان من أوائل من اهتموا بالقياس، واعتنوا به عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي الذي كان "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو[٣٥٥]" ثم جاء بعده عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس ابن حبيب الذين مهدوا لظهور الخليل بن أحمد وسيبويه، وقد قال أبو البركات الأنباري في الخليل: "وأما الخليل بن أحمد ... سيد أهل الأدب قاطبة في علمه، وزهده، والغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، وتعليله[٣٥٦]".

ومضى البصريون يهتمون بالقياس، ويعنون به، وكان من الخصائص البارزة في دراسة نحوهم؛ لاستحواذه عليهم وعمقه عندهم.

---

(٣٥٣) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة ص٩٥.

(٣٥٤) السيوطي: بغية الوعاة ١٦٤/٢.

(٣٥٥) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٣١.

(٣٥٦) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص٤٥.

وكذلك فعل الكوفيون الذين كانت لهم أصولهم وأقيستهم وعللهم التي لا يمكن إغفالها غير أن " الكوفيين لم يبلغوا منزلة البصريين في القياس والتعليل غالبا[٣٥٧].

وقد تضافرت أحكام عدد من القدماء والمحدثين على أن اقتياس الكوفيين كان مبنياً على القليل النادر واقتياس البصريين على الكثير الغالب[٣٥٨]

والذي يبدو لي أن مثل هذا الحكم عام مطلق لا يصح تعميمه على جميع النحاة، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين. فكثير من البصريين كانوا يقيسون على القليل بدءاً بيونس بن حبيب، بل بدءاً بأبي عمرو بن العلاء[٣٥٩]، ويستمر هكذا حتى المبرد[٣٦٠]. أضف إلى ذلك أن الكوفيين، والبصريين معاً لم يكونوا يقيسون دائماً على الكثير. قال أبو حيان: " مجيء المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه وجمهور البصريين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾[٣٦١]، ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾[٣٦٢]، ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾[٣٦٣].

و﴿دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا﴾[٣٦٤]، وقالت العرب: قتلته صبراً، ولقيته فجأة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحة، وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، ومشياً، وعدواً، وطلع بغتةً، وأعطيته المال نقداً، وأخذت ذلك عنه سماعاً، ووردت الماء التقاطاً، ومع كثرة ما ورد من ذلك ، فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز: جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد بكاءً، وإن اختلفوا في التخريج، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس[٣٦٥].

---

(٣٥٧) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي ص٥٦-٥٧.

(٣٥٨) السيوطي: الهمع ١٥٣/١، إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص١٢، عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص٢١٩.

(٣٥٩) محمد إبراهيم البنا: ابن كيسان النحوي ص٢١٣.

(٣٦٠) محمد عاشور السويح: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص٢٧٠.

(٣٦١) سورة البقرة الآية:٢٦٠.

(٣٦٢) سورة البقرة ، الآية:٢٧٤.

(٣٦٣) سورة الأعراف، الآية:٥٦.

(٣٦٤) سورة نوح، الآية٨.

(٣٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٤٢/٢.

وليس بين أيدينا شيء يذكر عن القياس عند أوائل الكوفيين كأبي جعفرالرؤاسي، ومعاذ الهراء، ويمكن القول إن الكسائي هو الكوفي الأول الذي اهتم بالقياس واعتنى به، حتى إن ما نسب إليه، وهو قوله:

إنما النحو قياس يتّبع وبه في كل أمرٍ ينتفع

ليعد أكبر شاهد على ذلك، بالإضافة إلى أقيسته الكثيرة التي نقلت عنه.

ولكن قياس الكسائي كان امتداداً لما وصل إليه عند شيوخه من البصريين، وأثراً " من آثار المدرسة البصرية[٣٦٦].

إلا أن بعض القدماء طعن في قياس الكسائي، فعبر عن ذلك معاصره أبو محمد يحيى بن المبارك بقوله للكسائي: "يا أبا الحسن: ما هذا الخلاف الذي بلغنا عنك، وعنا أخذت، وفي بلدنا تفقهت في علمك؟ فقال الكسائي: ما مع الناس من النحو إلا فضل ريقي، فقال اليزيدي: أخذتموه حفظاً، فاحتملتموه عطفاً. فجرت بينهما ملاحاة، فقال له اليزيدي:

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول

حتى أتى قوم يقيسونه على لَغى أشياخ قَطْرَبل

إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل[٣٦٧]

وقال ابن درستويه عنه: " كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو[٣٦٨].

كما وصف بعض المحدثين قياس الكسائي بأنه قياس " يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق. فبينما نجد البصريين يكونون أصلاً من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه، إذا توافر فيها علة ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته يقيس عليه، وإن كان هذا الشاهد المسموع مما لا نظير له، ومما يعده شاذاً لا يعتد به[٣٦٩].

وعبر عن ذلك بعضهم بقوله: "والكسائي، كما هو مذهبه الكوفي، يأخذ بالضعيف والشاذ من اللغات ويقيس عليه"[٣٧٠]، وآخر بقوله: إن الكسائي "

---

(٣٦٦) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٦.

(٣٦٧) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف ١/١٥٣-١٥٤، السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/١٦٣.

(٣٦٨) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/١٦٤.

(٣٦٩) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٦.

(٣٧٠) إبراهيم كمال: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية -مجلة الأستاذ- المجلد١٦-١٩٦٨-

اعتمد القياس المطلق على كل ما سمع من كلام العرب غالباً وقليلاً، وأخذ بـه، وعده فصيحاً"[٣٧١].

والـذي يـبـدو لـي أن قياس الكسائي لم يكن يختلف عن قيـاس البصـريين من هذه النـاحية. فالكسائي لم يكن ينهج دائماً نهج التوسعة في اعتماد الشـاهد الذي لا نظير لـه، ويعتد به ويقيس، فقد ألمعت فـي غيـر هذا الموضـع إلـى أنـه كان "يعيب قولهم (فلتفرحوا)"[٣٧٢]؛ لأنـه وجده قليلاً فجعلـه عيباً[٣٧٣]، وإنمـا كـان قياسـه يختلـف عـن قيـاس البصـريين مـن حيـث الكـم، فبينمـا كـان قيـاس البصريين بارزاً عميقاً مستحوذاً عليهم، لم يكن عميقاً عند الكسـائي مسـتحوذاً عليـه، فقد كـان أقرب إلـى الوصـف والأخذ بـه منـه إلـى العمـل بالقيـاس، ولـو وصل إلينا كل كتبه، لأمكننا ذلك إعطاء صورة أوفى وأدق عن مذهبه القياسي ومقدار عنايته به.

وسار الفراء في إثر أستاذه الكسائي فقاس غيـر أنـه توسـع فـي القيـاس، ونشط إليه أكثر مـن أستاذه، وألفى عنـده فسـحة عقليـة تـدعم قولـه، وترضـي نوازعه في الميل إلى أسمى مراتب الدقة وأعلى درجـات الإقنـاع إلـى حـد جعل بعض البـاحثين المحـدثين يـقـول : إن "معظـم العلـل، والأقيسـة فـي المـذهب الكوفي إنما كانت للفراء"[٣٧٤]. بـيـد أن بعضهم - وكان قد أخرج الفراء من دائرة النحـويين الكـوفيين، وجعلـه مؤسـس المدرسـة البغداديـة[٣٧٥]- جعل مذهبـه فـي القيـاس قائمـاً علـى تحقيـق الانسجام بين المنهجين البصري والكوفي[٣٧٦].

وكـان هشـام قياسـاً، ويـدل علـى ذلـك مـا نقلـه عنـه النحويـون مـن قيـاس وتصنيفه كتاب (القياس) كما أشـار أصـحاب التـراجم والطبقـات[٣٧٧]، وإن كـان لم يصل إلينا .

وقد اختلف المحدثون في بيان منهجه في القياس، ومنزلتـه فـي الكـوفيين من ذلك. فبينما جعله بعضهـم سائراً في إثر شيخه الكسائي "يكثر من الاتسـاع

١٩٦٩ ، ص٤٣.

(٣٧١) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٧.

(٣٧٢) سورة يونس، الآية٨٥، وهي قراءة زيد بن ثابت.

(٣٧٣) الفراء: معاني القرآن ٤٦٩/١.

(٣٧٤) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٣٢٤.

(٣٧٥) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٣٦٦.

(٣٧٦) المصدر نفسه ص٢٢٣.

(٣٧٧) أبـو البركـات الأنبـاري: نزهـة الألبـاء ص١٣٠، السيوطي: بغيـة الوعـاة ٣٢٨/٢، الزركلـي: الأعلام ٨٨/٨.

بالقياس[٣٧٨] جعله آخرون "دون الفراء في أقيسته من حيث الكم والكيف جميعاً"[٣٧٩].

وأما أبو العباس ثعلب فمنهجه في هذه السبيل يختلف عن منهج سالفيه من الكوفيين. فقد قل قياسه في مصنافته التي بين أيدينا حتى إنني لم أجد له سوى إشارات معدودة استخدم فيها لفظة القياس بين الفينة والفينة الأخرى في أحكامه النحوية[٣٨٠]، إلى جانب استخدامه لفظة (الشاذ) في وصف العديد من الظواهر النحوية[٣٨١]. ولعل في هذا تأكيداً على أن ثعلباً لم يكن منبتاً من القياس بعيداً عنه كل البعد ودفعاً لما أجمع عليه عدد من القدامى والمحدثين حينما ذكروا أنه لم يكن "مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له"[٣٨٢].

وقد حمد بعض المحدثين هذا الصنيع لثعلب، حينما أهمل القياس، وأقبل على السماع، واعتدّ به، ورأى أنه "من وجهة النظر اللغوية الحديثة أقرب ما يكون إلى الدرس النحوي الحق. فقد عرف حدود الدرس النحوي فوقف عندها، ولم يضره، ولا ضار منهجه طعن البصريين عليه من عدم اعتداده بالقياس وضعف مقدرته بالتعليل، واعتماده السماع والرواية، أساساً قوياً في بناء القواعد النحوية، مما جعل منه دارساً نحوياً أصيلاً"[٣٨٣].

وعلى الرغم من تذبذب منهج الكوفيين في القياس مداً وجزراً، فقد كان هناك مسائل موضع خلاف بينهم في الاعتماد على القياس .

---

(٣٧٨) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٩١.

(٣٧٩) محمد عاشور السويح: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص٢٥٨.

(٣٨٠) ثعلب: الفصيح (تحقيق عاطف مدكور) ص١٧، ٤٧، ٧٥، مجالس ثعلب: ص٥٧٦، شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى ص٥٠.

(٣٨١) ثعلب: مجالس ثعلب: ص٦٤، ٣٠٧، ٣٢٥، ٤٠٣.

(٣٨٢) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٤١، محمد الطنطاوي: نشأة النحو ص١٠٥، ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي ص٤٣٦ ، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٥١، محمد إبراهيم البنا: ابن كيسان النحوي ص٧١.

(٣٨٣) مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد ص٤٨، وانظر: مدرسة الكوفة ص١٥١.

الفصل الرابع

المصطلح النحوي

المصطلح النحوي

يعد استعمال المصطلح أسلوباً متقدماً في فهم المسائل، واستيعابها، ومظهراً من مظاهر الإدراك المنهجي العميق لحقائق العلم، وأصوله. فلا يستقيم منهج علمي إلا إذا ارتكز، وقام على أساس من مصطلحات علمية محكمة تؤدي الحقائق العلمية أداء مستوعباً دقيقاً وقديماً قالوا العلم لغة أحكم وضعها.

والمصطلحات العلمية: ألفاظ يجمع العلماء، وأهل الفن على انتقائها لتدل على شيء محدد في عُرفهم، حداً ينماز به عن سواه، فتنتقل هذه الألفاظ من معانيها المعجمية إلى معان اصطلاحية جديدة، على أساس العلاقة القائمة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

وعلم النحو واحد من تلك العلوم التي تحتاج إلى مصطلحات علمية دقيقة تؤدي عن حقائقه، وتُستحضر بها معانيه بأيسر وسيلة، لتقرب إلى الأذهان، ويسهل فهمها، وتعلمها. يقول الجاحظ: "وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على

تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع ... وكما سمى النحويون الحال، والظرف، وما أشبه ذلك، لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين، وأبناء البلدين علم العروض، والنحو[٣٨٤].

والمصطلحات النحوية المحدودة الدقيقة لم تتكون أول وهلة، بل عُدلت، وشذبت، ونمت، وتطورت، حتى غدت معالم بارزة واضحة دقيقة، مألوفة لدى النحويين جميعاً. وهذه المصطلحات التي اختارها النحاة، وألفوها، واصطلحوا فيما بينهم عليها، لم تكن معهودة لدى الأعراب، أصحاب اللغة. فقد روى الأصمعي أنه قال لأعرابي: أتهمز إسرائيل فقال: إني، إذاً، لرجل سوء. وقال له أيضاً: أفتجر فلسطين؟ قال: " إني إذاً، لقوي[٣٨٥] ".

وإذا لم تجد هذه المصطلحات قبولاً لدى هؤلاء الأعراب، فإنها سارت في الآفاق، وشاعت على ألسنة أرباب الفن، وأهل الصناعة بفضل العناية الفائقة التي واكبت النحو في نشأته، ونموه، واضطلاع النحويين البصريين والكوفيين بهذه المهمة.

وبحكم سبق البصرة الكوفة في الدراسة النحوية، فقد نشأت المصطلحات النحوية البصرية قبل المصطلحات النحوية الكوفية. فعندما نشأ النحو الكوفي، وتميز من النحو البصري، أراد علماؤه أن يميزوا نحوهم من نحو البصريين، فعمدوا إلى أساليب خاصة تكون علامات، وأمارات محددة ومميزة لنحوهم، فكان من أهم هذه العلامات، وأوضحها أن اتخذوا لنحوهم مصطلحات تباين معظم مصطلحات البصريين، وتغايرها تماماً.

ويبدو أن القدماء قد لحظوا مثل هذه المفارقة بين نحاة المصرين في استعمال المصطلح. فقد ذكر أبو الطيب اللغوي أن أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء كان يتعمد مخالفة البصريين في اصطلاحاتهم[٣٨٦]، كما أكد ذلك المحدثون أيضاً. يقول جوتولد فايل: "كثيراً ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو الذين يمثلون هذا العلم، وفي المواضع التي لم تكن فيها الاصطلاحات القديمة استعمل الفراء اصطلاحات جديدة، وصلنا جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين"[٣٨٧].

إذًا، فقد تميّز النحو الكوفي من النحو البصري، وأصبحت له مصطلحات، وألفاظ خاصة به، تختلف قليلاً، أو كثيراً عما نعهده لدى النحويين البصريين.

---

(٣٨٤) الجاحظ: البيان والتبيين ١/١٣٩-١٤٠.

(٣٨٥) ابن عبد ربه: العقد الفريد: ٢/٢٩٩. وانظر نحواً من هذا: ابن جني: الخصائص ٢/٤٦٦.

(٣٨٦) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص١٤١.

(٣٨٧) عبد الحليم النجار: مقدمة الإنصاف، نقلاً عن: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤٣٨.

وقد بلغ هذا الاختلاف حداً اضطر معه علماء النحو من البصريين إلى تفسير عبارات الكوفيين، ومصطلحاتهم إلى ألفاظ، ومصطلحات يفهمها المتعلمون الناشئون الذين أنسوا عبارات البصريين، ومصطلحاتهم، وألفوها، ولم يكن لهم علم، ولا معرفة بالمصطلح النحوي الكوفي. يقول الزجاجي: " وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما في كتبهم، إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد؛ لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا، من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين[٣٨٨] .

إلا أننا، من ناحية أخرى، لا نجد اطراداً لدى الكوفيين أنفسهم في استعمال هذه المصطلحات بأعيانها، فالاضطراب، والتعدد سمتان واضحتان في العديد من مصطلحات الكوفيين. وقد يبدو هذا طبيعياً، إذا تذكرنا أن المتقدمين منهم لم يشهدوا استقراراً نهائيا للمصطلح، فعبروا عن الظواهر النحوية بتعبيرات متعددة، أغلبها من قبيل الوصف، والترادف، وينضاف إلى هذا أن كثيراً من هذه المصطلحات كان أقرب إلى التسمية الخاصة، والنادرة التي لا يلبث النحوي أن يغادرها إلى لفظة أخرى، فلا تكتب لها صفة المصطلح الذي يقوم على التعارف، والتواضع، والاستقراء، كما كان بعضها غريباً، وشديد الخصوصية.

وقد تتبعت ما أمكنني خلاف الكوفيين في المصطلح النحوي معتمداً على مصادرهم الموجودة لدي، وعلى ما ذكرته عنهم الكتب النحوية الأخرى.

وهذا بيان ذلك وَفق موضوعات النحو وأبوابه.

أقسام الكلمة

ابتداء، أشير إلى أن أقسام الكلمة ثلاثة عند البصريين. ففي كتاب سيبويه: "الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل[٣٨٩] . وهي كذلك عند نحاة الكوفة، إلا أن صاحب (شرح التصريح) ذكر أن الفراء زاد في أقسام الكلمة قسماً رابعاً متمثلاً في كلمة (كلا)، ووصفها بأنها ليست باسم، ولا فعل ، ولا حرف، وإنما هي قسم يكون بين الأسماء، والأفعال[٣٩٠] . ويتضح هذا من كلامه في طبقات الزبيدي: "قال أبو العباس: قال الخليل: كلا اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء، والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم، ولا

---

(٣٨٨) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص١٣١.

(٣٨٩) سيبويه: الكتاب (هارون) ١٢/١.

(٣٩٠) الأزهري: شرح التصريح ٢٥/١.

بالفعل"[٣٩١]. وفي هذا مخالفة لقول ابن فارس: "أجمع أهل العلم أن أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف[٣٩٢].

ولعل الفراء يكون بذلك أول من كسر قاعدة حصر أقسام الكلمة في الأقسام الثلاثة المعروفة، التي فرضها المناطقة على النحو العربي، أو فرضها النحاة أنفسهم بتأثير المنطق، والفلسفة، فاقترح لها قسماً رابعاً رأى أنه بين الأسماء، والأفعال. " وهو، وإن لم يكن قد اتفق مع المحدثين في هذا التقسيم الرباعي، إلا أنه التقى معهم في أن أقسام الكلمة أكثر من تلك الثلاثة المعروفة، التي فرضت على النحو العربي[٣٩٣].

واختلفت عبارات الكوفيين أيضاً في حد هذه الأقسام والمقصود منها:

فالاسم عند معاذ الهراء ما لا يدل على زمان[٣٩٤].

وعند الكسائي الاسم ما وصف[٣٩٥]. ونسبة البطليوسي إلى بعض الكوفيين[٣٩٦].

وعند الفراء الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف[٣٩٧].

وعند الطوال "الاسم ما اعتورته المعاني، وانتسبت إليه الأوصاف[٣٩٨].

ولهشام بن معاوية في حد الاسم ثلاثة أقوال: الأول: الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، والثاني أن الاسم ما نودي[٣٩٩]، والثالث: الاسم ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان[٤٠٠].

وقد ردت هذه الأقوال وعورضت كلها، إذ إنها أقوال "لا يصح أن تسمى حدوداً، وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب[٤٠١].

واختلفوا أيضاً في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم.

---

(٣٩١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٣.

(٣٩٢) ابن فارس: الصاحبي ص٨٩.

(٣٩٣) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤٢٣.

(٣٩٤) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١١.

(٣٩٥) ابن فارس: الصاحبي ص٩٠.

(٣٩٦) البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١١ .

(٣٩٧) ابن فارس الصاحبي: ص٩٠. .

(٣٩٨) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١١

(٣٩٩) ابن فارس: الصاحبي ص٩٠

(٤٠٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١١

(٤٠١) المصدر نفسه ص١٤، وابن فارس: الصاحبي ص٩٠-٩٢.

فالفعل عند معاذ[402]، والكسائي[403]، والكسائي والفراء[404]ما دل على زمان.
وقال الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات[405].
وعورض قول الهراء والكسائي والفراء؛ لأنه يدخل تحته ظروف الزمان[406].
وأما حد الأداة فقد ذكر عن أبي عبد الله الطوال أنه قال:" الأداة ما جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل[407]. وهو قول سيبويه، كما مر في فواتح هذا البحث.
وقد حاول الفراء كثيراً رسم حدود عامة للأداة، وتوضيح طبيعتها، غير أنه توسع في مدلول الأداة، وضم إليها أشياء متفرقة.
فقد أطلقه على حروف المعاني كـ أنْ وإنْ، وبل ونعم، ولما، و[408] ...، وأطلقه على أسماء الأفعال[409]، وعلى الكلمة الجامدة التي لا تقبل الاشتقاق[410]، كما استعمل مصطلح الحرف، وجعل معه أشياء مختلفة. فقد أراده في مِنْ، ومَنْ، وما، وأين[411]، وأراده في الاسم عموماً[412]، وفي أفعال القلوب[413]. ولا شك أن تنوع هذه المدلولات يدل على عدم وضوح معنى الأداة أو الحرف في ذهن الفراء.

أعرف الأسماء

وإن اختلف الكوفيون في تحديد الاسم فقد اختلفوا أيضاً في أعرف الأسماء، كما اختلف النقل عنهم في ذلك:
فنقل عن الكوفيين أن أعرفها العلم نحو زيد وعمرو، ثم المكني نحو : أنا وأنت، ثم المبهم نحو: هذا وذاك، ثم ذو الألف واللام نحو: الرجل

---

(٤٠٢) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١١.
(٤٠٣) ابن فارس: الصاحبي ص٩٣.
(٤٠٤) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٢٢
(٤٠٥) المصدر نفسه ص٢٢
(٤٠٦) المصدر نفسه ص٢٢.
(٤٠٧) المصدر نفسه ص٢٩.
(٤٠٨) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٠٧، ٢ ٣٣٢-٣٦٦ و٨٤/٣.
(٤٠٩) المصدر نفسه ٢/٢٣٥-٢٣٦.
(٤١٠) المصدر نفسه ١/١٠، و٣٩٦/٢.
(٤١١) المصدر نفسه ٨٥/١، و١٠/٢، ٢١٧.
(٤١٢) المصدر نفسه ٢٢/١.
(٤١٣) المصدر نفسه ٢٠٧/٢.

والغلام[٤١٤]. ولعل من قال بهذا الرأي نظر إلى أن العلم من حين وضع، لم يرد به سوى مدلول واحد، لا يشاركه فيه ما يماثله من الأعلام، وإن اتفق مشاركه يوضع ثانٍ بخلاف باقي المعارف[٤١٥]، ونقل عنهم أن ذا الألف واللام أعرفها[٤١٦]، ونقل عنهم جميعاً[٤١٧]، وعن الفراء وحده أن المبهم أعرفها[٤١٨]، نظراً إلى أن اسم الإشارة ملازم للتعريف، وليس كذلك العلم.

ونجد ثعلباً ينفي هذا التناقض كله في نقل مذهب النحويين الكوفيين، فيقول: " أنا وأنت لم يختلف الناس في أنها أبدال وأنها أول المعارف، ولكنهم اختلفوا في زيد وهذا[٤١٩] ".

ومذهب البصريين أن النكرة هي الأصل، وأن المعرفة فرع طارئة على النكرة، ومذهب الكوفيين أن من الأسماء ما لزم التعريف كالمكنيات، وأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررت بزيد وزيد آخر، ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف[٤٢٠].

وكما اختلف الكوفيون في أقسام الكلام، وحدود كل قسم، وفي أعرف الأسماء، اختلفوا أيضاً في تسميات بعض هذه الأقسام، والتعبير عنها، وما يتفرع عنها من مفردات. وهذا بيان ذلك.

١- الاسم

المكني

للمكني في اللغة أهمية كبيرة، فهو كثير الاستعمال والدوران فيها، إذ يوفر عنصر الاختصار اللغوي الذي كثيراً ما نسعى إليه في كلامنا.

واللغة العربية تستعمل أنواعا متعددة الوظائف والأقسام من المكنيات. فمنها المتصل، والمنفصل، و المستتر. ونظراً لهذا التعدد، فقد كثرت تسمياتها عند الكوفيين، واختلفت عباراتها عندهم.

أ- العماد- الدعامة:

---

(٤١٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٩/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٨٧/٥، السيوطي: الهمع ١٩١/١، الرضي: شرح الكافية ٣١٢/١.

(٤١٥) الرضي: شرح الكافية ٣١٢/١.

(٤١٦) السلسيلي: شفاء العليل ١٧٢/١.

(٤١٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٠١ ص٧٠٧، ابن عقيل: المساعد ٧٩/١، السيوطي: الهمع ١٩١/١.

(٤١٨) الزجاجي: الجمل ص١٧٨، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢٠٥/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٠/١.

(٤١٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٣٩-٤٤٠.

(٤٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٩/١، السيوطي: الهمع ١٨٩/١.

ما يسمى عند البصريين ضمير فصل، يسميه أكثر النحويين الكوفيين عماداً[٤٢١] كالفراء[٤٢٢] وثعلب[٤٢٣].

ويسمي بعض الكوفيين هذا المكني دعامة؛ لأنه يدعم الكلام أي يقويه ويؤكده[٤٢٤].

وتوحي عبارة أبي حيان في (ارتشاف الضرب) أن أصل تسمية هذا المكني (عماداً) للفراء، ثم تابعه أكثر الكوفيين. قال: " والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء، وأكثر الكوفيين عماداً ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، ويسميه المدنيون صفة[٤٢٥].

وقد تسامحت بعض مصادر النحو فنبست مصطلح العماد إلى الكوفيين[٤٢٦]، على حين انفرد السيوطي. ونسب مصطلح الدعامة أيضاً إلى الكوفيين[٤٢٧].

ولعل الغريب في الأمر أن يشرط صدر الدين الكنغراوي على نفسه في مقدمة تلخيصه نحو الكوفيين أن يستعمل المصطلح الكوفي، ثم تراه يستعمل مصطلح الفصل، أو ضمير الفصل[٤٢٨].

ويبدو أن هاتين التسميتين: العماد، والدعامة لا فرق بينهما من حيث المعنى، فهما تؤديان معنى واحداً ينتهي بنا إلى أن هذا المكني، وظيفته الرئيسية هي توكيد الكلام، ورفع التباس الخبر بالنعت.

ب- المجهول، العماد، الأمر، الشأن، القصة:

هذه ألفاظ عبر بها نحاة الكوفة عما يسميه البصريون ضمير الشأن، والقصة، أو الحديث، على تفاوت بينهم في استعمالها، والأخذ بها.

---

(٤٢١) الزجاج: إعراب القرآن ٥٣٩/١، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٠٧/١، ١٠٨، و٢٠٩/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١١٠/٣، ابن معطي: الفصول ص٢٣٠، ابن الحاجب: شرح الوافية ص٢٨٢. وأشير هنا إلى أن الأستاذ المحقق أحمد راتب النفاخ قد محص أمر كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج، وصحح نسبته إلى أبي الحسين جامع العلوم. انظر مقالته مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٣م.

(٤٢٢) الفراء: معاني القرآن: ١٠٤/١، ٢٤٨، ٤٠٩ و٢/ ١١٣ ، ١٤٥، ٣٥٢، و٣٧/٣.

(٤٢٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٣، ١٣٣.

(٤٢٤) ابن هشام: المغني ص٦٤٥، ابن عقيل: المساعد ١١٩/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٩/١.

(٤٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٩/١. ولعله يعني بالمدنيين النحاة القراء انظر معاني القرآن للفراء ٨١/٢-٨٢، و٣٥٨/١.

(٤٢٦) ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) ١٣٣/١، ١٣٩، ١٦٠، الزجاجي: الجمل ص١٤٢.

(٤٢٧) السيوطي: الإتقان ٢٤٦/١.

(٤٢٨) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٩٦

فبينما تكتفي مصادر النحو غير الكوفية بذكر التسمية الأولى (المجهول)، ونسبتها إلى الكوفيين[٤٢٩]، وهو ما ذكرته مصادرهم[٤٣٠]، وجدت في مصادرهم ألفاظاً أخرى؛ فعلى حين يستعمل الفراء إلى جانب مصطلح المجهول، مصطلح العماد، أيضاً، للدلالة على هذا المكني[٤٣١]، يضيف إليهما ثعلب مصطلحاً آخر، وهو الأمر[٤٣٢]، ويقتنع أبو بكر بن الأنباري من ذلك كله باستعمال مصطلح الأمر، والشأن، والقصة[٤٣٣]، من غير أن يستعمل التسميات الكوفية الأخرى.

ومما يتصل بهذا المكني اختلاف الكوفيين في تسمية المكني في قوله تعالى: "قل هو الله أحد"[٤٣٤]. فقد ذكر ابن هشام في (المغني) أن الكوفي يسميه مجهولاً، والكسائي يسميه عماداً[٤٣٥] والفراء يعد ذلك خطأ من الكسائي؛ لأن العماد لا يكون مستأنفاً به حتى يكون قبله إن، أو بعض أخواتها، أو كان، أو الظن[٤٣٦].

٢- الفعل

قسم البصريون الفعل باعتبار زمانه إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر. وأما الكوفيون، فقد قسموه، أيضاً، إلى أقسام متفقين مع البصريين في القسمين الأولين، ومختلفين معهم في القسم الثالث، فقد جعلوه (الفعل الدائم)، لا فعل الأمر الذي جعلوه مقتطعا من المضارع[٤٣٧]، مع تعدد التسميات التي تدل على هذه الأفعال كافة ، كما جعل الكوفيون من الأفعال ما

---

(٤٢٩) ابن جني: الخصائص ٣٩٧/٢، العكبري: إعراب الحديث النبوي الشريف ص٤١، الزمخشري: المفصل ص١٣٣، ابن هشام: المغني ص٦٣٦، ابن مالك: التسهيل ص٢٨، الشنواني: حاشية الشنواني ١٠٨/١.

(٤٣٠) الفراء: معاني القرآن ١٨٦/١، ٣٦٢-٣٦٣ و٢٧٥/٢، ٣٢٨، ثعلب: مجالس ثعلب ص١٠٢، ٢٣٠-٢٣١، ٢٧٢، ٣٨٦-٣٨٧.

(٤٣١) الفراء: معاني القرآن ٥١/١-٥٢، ٢٥٨ و٢١٢/٢، ٢٢٨، ٢٨٧، و١٨٥/٣، ٢٣٦، ٢٩٩، ثعلب: مجالس ثعلب: ص٣٥٤، ٥٩٣.

(٤٣٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٧٢، ٣٥٤، ٥٩٣، ٦٦١.

(٤٣٣) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١٦٩، ٢٠٥، ٤٧٤، المذكر والمؤنث: ص١٦٨.

(٤٣٤) أول سورة الإخلاص.

(٤٣٥) ابن هشام: المغني ص٦٣٦.

(٤٣٦) الفراء: معاني القرآن ٢٩٩/٣.

(٤٣٧) السلسيلي: شفاء العليل ١٠٢/١-١٠٣، السيوطي: الهمع ١٥/١، ٢٦-٢٧، الأزهري: شرح التصريح ٥٨/١.

ليس منها عند البصريين، كاسم الفاعل والمصدر، وأسماء الأفعال.

ا- الماضي والمستقبل - فَعل ويفعل:

إذا أراد الكوفيون الإشارة إلى الدلالة الزمانية في الفعل عبروا عن ذلك، كالبصريين، بالماضي للدلالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وبالمستقبل للدلالة على وقوع الحدث في زمن الحال، أو الاستقبال، وأما إذا أرادوا الإشارة إلى صيغة الفعل التي يكون عليها، فإنهم يقولون: (فَعَل) إذا كان الفعل ماضياً، و(يفعل) إذا كان الفعل مستقبلاً[(٤٣٨)].

٢- وكان الفراء يعبر أحياناً عن الفعل المضارع إذا أراد الصيغة بقوله: الذي في أوله الياء، أو التاء، أو النون، أو الألف[(٤٣٩)]. وهي، كما تلاحظ، عبارة أقرب إلى الشرح، والتوضيح منها إلى المصطلح الذي أخص سماته، وأبرزها الدقة، والاختصار.

٣- الدائم، الفعل، الاسم، اسم الفاعل، فاعل:

اضطرب الكوفيون، وتعددت عباراتهم، واختلفت تسمياتهم فيما يسميه البصريون (اسم الفاعل).

فبينما تذكر بعض مصادر النحو أن الكوفيين يطلقون على ما يسمى باسم الفاعل، الفعل الدائم، " وفعل الحال يسمى الدائم. الكوفيون يسمون الحال الدائم، إلا أن الدائم عندهم اسم الفاعل دون المضارع، فمعنى الدائم عندهم أنه يصلح للأزمنة الثلاثة[(٤٤٠)]. وجدت في مصادرهم ما ينفي مثل هذا التعميم في النسبة.

فالفراء يسميه تارة دائماً[(٤٤١)]، وقد عد بعض المحدثين أن هذه التسمية من ابتكارات الفراء التي قلده فيها بعض الكوفيين[(٤٤٢)]، وتارة ثانية يطلق

---

(٤٣٨) انظر: الفراء: معاني القرآن: ٨٤/١، ١٣٣، ١٦٥، ١٧٥، ٣١٢، ٣٨٦، ابن السكيت: إصلاح المنطق ص٢١٦، ٢١٧، ٢٢١، ٣٠١، ثعلب: مجالس ثعلب: ص٣٩، ٢٣١، ٢٧٢. . . أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٢، إيضاح الوقف والابتداء ١٥٢/١، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٨.

(٤٣٩) الفراء: معاني القرآن ٢٧٣/١، ٣٨٦، ٤٦٩.

(٤٤٠) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٥٤ وانظر: السهيلي: الروض الأنف ٨١/٢، ابن فارس: الصاحبي ص٢٧٢، الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص٥٣، ٨٦.

(٤٤١) الفراء: معاني القرآن ١٦٥/١.

(٤٤٢) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤١٩.

عليه لفظ (الفعل)[٤٤٣]، وتارة ثالثة يسميه اسماً[٤٤٤]، وأخيراً تراه، في بعض الأحيان ، يختار التعبير بـ (فاعل)[٤٤٥].

ومثل هذه الخلط، والاضطراب نجده عند ثعلب. فقد أطلق عليه (الدائم)[٤٤٦]، والفعل[٤٤٧]، واسم الفاعل[٤٤٨].

٤- المصدر، الفعل، الاسم الصحيح، وليس بالصحيح:

ما يسميه البصريون مصدراً يسميه الفراء وثعلب ـ أحياناً ـ فعلاً[٤٤٩]، وأحياناً أخرى يسميانه مصدراً[٤٥٠]. ولكنني وجدت الفراء يفرق بين ما يسمى مصدراً صريحاً، وبين ما يسمي مصدراً مؤولاً[٤٥١]، فيسمى الأول اسماً صحيحاً، والثاني اسماً ليس بصحيح[٤٥٢].

٥- أفعال، أصوات، أسماء، أداة ليست بمأخوذة من فعل، الخالفة أو الخلفة:

ثمة طائفة من الكلمات في اللغة العربية اختلف النحويون الكوفيون في تسميتها، وهي التي تسمى عند البصريين أسماء أفعال. وما جاء في كتبهم يختلف عما ذكر عنهم، ونسب إليهم، بل إن حديث الفراء عنها ليختلف من موضع لآخر.

وقد استطعت حصر عباراتهم عن هذه الكلمات في خمس تسميات هي:

أ- أفعال حقيقية دالة على الحدث والزمان. يقول أبو حيان: " ... والواحدة كلمة ... وأقسامها: اسم، وفعل، وحرف، وزاد بعضهم: وخالفة، وهي

---

(٤٤٣) الفراء: معاني القرآن: ٣٢/١ ـ ٣٣، ١٤٢، ١٨٥، و٤٣/٢، ٨٠-٨١، ٤٠٣، و ٤/٣، ١٤٦، ٢٠٨.

(٤٤٤) المصدر نفسه ٤٥/١، و٢٥٩/٢، ٢٦٥، ٤٢٠ و١٧٣/٣.

(٤٤٥) المصدر نفسه ٢٠١/١، و١٥/٢، ٥٤و٢٠٨/٣، ٢٧٧، ٢٥٥ .

(٤٤٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٩٧، ٢٧١.

(٤٤٧) المصدر نفسه ص٤٤، ١٢٣، ١٢٤، ٣٠٩، ٣٨٨، ٣٦٤. . .

(٤٤٨) ثعلب: الفصيح (تحقيق عبد المنعم خفاجي) ص٤١، ٨١.

(٤٤٩) الفراء: معاني القرآن ٤٥/١، و ٤٤/٢، ١٢٣، ٢٧٤ ، و ٢٧/٣، ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٠٨.

(٤٥٠) الفراء: معاني القرآن ٢٥٠/٢، ٢٧٤، ثعلب: مجالس ثعلب ص١٤٨، ٣٩٧.

(٤٥١) الفراء: معاني القرآن ٤٤٩/١.

(٤٥٢) المصدر نفسه ١٦٥/١.

التي يسميها البصريون اسم فعل، ويسميها الكوفيون فعلاً[٤٥٣].

ب- أصوات. وهو مصطلح جاء في (معاني القرآن) للفراء[٤٥٤].

جـ- أسماء. وهي تسمية ثانية للفراء أيضاً[٤٥٥].

د- أداة ليست بمأخوذة من فعل. وهي جملة حاول فيها الفراء أن يكشف عن طبيعة هذه الألفاظ الغامضة[٤٥٦].

هـ- الخالفة. وهي من المصطلحات التي أطلقها الفراء على هذه الطائفة من الألفاظ[٤٥٧]. ولعل في ذلك دفعاً لادعاء بعض القدماء[٤٥٨].

والمحدثين[٤٥٩] أن يكون ابن صابر الأندلسي مبتكر هذا المصطلح، وصاحبه الأول.

وأما ثعلب فلم أعثر له على رأي صريح في تسمية هذه الألفاظ. وكل ما في الأمر أنه حشد في (الفصيح) طائفة من أمثلة هذه الكلمات[٤٦٠].

٦- الواقع وغير الواقع، التام والناقص، المكتفي، الوصل[٤٦١]:

من أصناف الفعل ما يسمى عند البصريين بالمتعدي وغير المتعدي[٤٦٢]، ويسميه الكوفيون باسم الواقع وغير الواقع[٤٦٣]، وهو ما أثبتته مصادرهم[٤٦٤]، غير أن ثعلباً قد يستعمل المصطلح البصري فيسمى الفعل الواقع متعدياً[٤٦٥].

ويفرق الفراء بين نوعين من الأفعال الواقعة. فإذا كان الفعل يقع على

---

(٤٥٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب: ١٢/١ وانظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي: البسيط في شرح الجمل ١٦٣/١، ابن عقيل: المساعد ٦٣٩/٢، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٨٠/٢، السيوطي: الهمع ١٢١/٥، الخضري: حاشية الخضري ٨٩/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٩٥/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٨٦٩/٢.

(٤٥٤) الفراء: معاني القرآن ١٢١/٢، وانظر: ابن منظور : لسان العرب ٧/٩.

(٤٥٥) الفراء: معاني القرآن ٣٢٢/١-٣٢٣.

(٤٥٦) المصدر نفسه ٢٣٥/٢.

(٤٥٧) المصدر نفسه ٢٦٠/١.

(٤٥٨) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٨٠/٢، السيوطي: الهمع ٢١/٥، بغية الوعاة ٣١١/١.

(٤٥٩) محمد عبد الله جبر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ص٣٦ وما بعدها.

(٤٦٠) ثعلب: الفصيح (تحقيق عاطف مدكور) ص٢٨٧.

(٤٦١) المصدر نفسه ٢٣٥/٢.

(٤٦٢) سيبويه: الكتاب ٣٣/١-٤٥، المبرد: المقتضب ١٠٤/٢ و١٨٧/٣-١٨٩.

(٤٦٣) ابن منظور: لسان العرب ٤٠٨/٨.

(٤٦٤) الفراء: معاني القرآن ١٦/١، ١٧، ٢١، ٤٠. . . ثعلب : مجالس ثعلب ص٢٧٢، ٥٨٨.

(٤٦٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٢٤، ٤٠٠.

مفعول واحد سماه فعلاً تاماً، لأن معناه يتم بذكره، وأما إذا كان الفعل يقع على أكثر من مفعول مثل ظن وحسب وأخواتهما، فإنه يسميه فعلاً ناقصاً، لأن معناه لا يتم، ويبقى ناقصاً حتى يستوفي مفعوليه[٤٦٦].

وما سماه فعلاً ناقصاً هنا سماه في موضع أخر في (معاني القرآن) فعلاً مكتفياً باسم واحد[٤٦٧]. كما تراه يستعمل مصطلح الوصل بمعنى التعدية[٤٦٨].

وإذا ما أراد أن يعبر عن الفعل الواقع بلا واسطة عبر عنه بقوله: "لأن الفعل يقع عليها بلا صفة فتقول: سألتك نعجة، ولا تقول: سألتك بنعجة[٤٦٩]. وأما صاحب (الموفي) الذي شرط على نفسه أن يستعمل المصطلح الكوفي، فقد استعمل المصطلح المتعدي بدلاً من الواقع[٤٧٠].وهو خلاف المعهود عند الكوفيين.

المرفوعات

من باب المرفوعات عدد من المصطلحات النحوية التي اختلف الكوفيون فيها، منها:

١- ما لم يسم فاعله: هذه عبارة للكوفيين[٤٧١] يطلقونها على ما يسمى بالفعل المبني للمجهول أحياناً[٤٧٢]، وأحياناً أخرى على ما يسمى بنائب الفاعل[٤٧٣]، إلا أن الفراء كان يستعمل مصطلحاً آخر هو المجهول، ويطلقه على ما سماه ما لم يسم فاعله، أي على الفعل المبني للمجهول[٤٧٤].

٢- الفعل: ومن مفردات المرفوعات مصطلح الفعل، وهو مصطلح أطلقه

---

(٤٦٦) الفراء: معاني القرآن ٣٣٣/١-٣٣٤ و٨٣/٢، ١٠٦.

(٤٦٧) المصدر نفسه ٢٧٨/٣.

(٤٦٨) المصدر نفسه ٦٠/١.

(٤٦٩) المصدر نفسه ٤٠٤/٢.

(٤٧٠) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٣٥.

(٤٧١) أبو زرعة: حجة القراءات حواشي ص٢٧٣، شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٥١، حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص٥١.

(٤٧٢) الفراء: معاني القرآن ٢١٠/٢، ٣٣٢.

(٤٧٣) المصدر نفسه ٣٥٧/١. وانظر في هاتين التسميتين: ١٠٢/١، ١١٢، ١١٤، ١٤٦، ٣٠١، و٩٩/٢ و٢١/٣، ٣٠، ٥٣، ٦٣، ثعلب: مجالس ثعلب: ص٢٠٧، ٢٠٨، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٤٨٢، إيضاح الوقف والابتداء ١٠٩/١، ١٥١، ١٥٢، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠.

(٤٧٤) الفراء: معاني القرآن ١٨٤/٣.

الفراء على خبر المبتدأ تارة[٤٧٥]، وتارة أخرى على ما كان أصله خبراً للمبتدأ، ثم دخل عليه ناسخ من النواسخ ككان، وليس، وإن، وظن[٤٧٦].

ومثل هذه التسميات: أعني المجهول، والفعل، مما تفرد بها الفراء، إذ لم أعثر، في حدود ما اطلعت ، عليها في مصادر غيره من الكوفيين، كثعلب .

المنصوبات

في باب المنصوبات اختلف الكوفيون في تسميات بعضها. من ذلك:

١- الاسم الذي في أوله كلام وفي آخر فعل وقع على راجع ذكره:

وهي عبارة كان يستعملها الفراء إذا أراد التعبير عما عرف بباب الاشتغال[٤٧٧].

وهي عبارة، كما لا يخفى، ليست من المصطلح في شيء، بل هي شرح، وتوضيح.

٢- المصدر، الإغراء، الخارج، النصب على نية الخبر، الخلف:

لم تكن عبارة الكوفيين عما يعرف بالمفعول المطلق واحدة. فبالإضافة إلى أنهم يسمونه مصدراً[٤٧٨]، كان يسميه بعضهم، كالفراء، إغراء[٤٧٩]، وخارجاً[٤٨٠]، ونصباً على نية الخبر[٤٨١]، وخلفاً[٤٨٢].

وهذه التسمية الأخيرة وجدتها لدى أبي بكر ابن الأنباري[٤٨٣] أيضاً.

٣- الصفة، المحل، المفعول فيه، الوقت، الغاية، بدل (المحل) :

هذه المصطلحات كلها يطلقها الكوفيون على ما يسمى بظرف الزمان وظرف المكان.

وأقدم إشارة إلى خلاف الكوفيين في التعبير عما يسميه البصريون

---

(٤٧٥) المصدر نفسه ٣٦٢/١.

(٤٧٦) المصدر نفسه ٣٦١/١، ٤٠٩، ٤٧١ و١٧٨/٢ و٢٨/٣.

(٤٧٧) المصدر نفسه ٢٤٠/١، ٣٣٦، و٩٥/٢.

(٤٧٨) المصدر نفسه ٣/١، ٣٩، و١٠٥/٢، ثعلب: مجالس ثعلب ص٢١٦، ٣٩٧، أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص٢٥٧، الزاهر ٣٣٥/١، ٤٧٦، شرح القصائد السبع الطوال ص٢٤، ٢٥، ٢٦٩.

(٤٧٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧٩/٤.

(٤٨٠) الفراء: معاني القرآن ١٥٤/١، ٤٥٧.

(٤٨١) المصدر نفسه ١٥٤/١.

(٤٨٢) التبريزي: شرح المفضليات ٦٠/١.

(٤٨٣) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٧.

بظرف الزمان وظرف المكان وردت في (الأصول) لابن السراج، حيث ذكر أن الكسائي يسمى الظروف صفات، والفراء يسميها محلات[٤٨٤]. إلا أن ما جاء عند تلميذه الزجاجي فيه إشارة إلى أن الكسائي كان توسع في مدلول (الصفات)، ليشمل ما سمي الظروف، وحروف الخفض[٤٨٥]، ثم جاء صاحب (مفاتيح العلوم)، وتسامح في نسبة المصطلح، إذ ذكر أن أهل الكوفة يسمون الظروف المحال[٤٨٦]، ولكن المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) ضيق مفهوم المصطلحين عند الكسائي والفراء، فذكر أن الكسائي يسمي الظرف المبهم، الذي ليست له حدود معلومة تحصره (صفة)، وأن الفراء يسميه (محلاً)[٤٨٧].

ويأتي أبو البركات الأنباري فيخلط في نسبة هذين المصطلحين، إذ جعل مصطلح المحال بمعنى الظروف عاماً عند الكوفيين في (أسرار العربية)[٤٨٨]، في حين كان أكثر دقة في (الإنصاف) حيث ذكر أن الكوفيين يسمون الظرف محلاً، وأن بعضهم يسميه صفة[٤٨٩]، وأما أبو حيان، فيعيدنا مرة أخرى إلى ما كان ذكره صاحب (الأصول)، فيذكر أن "الظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً؛ بل يسميه الفراء، وأصحابه محلاً، والكسائي يسمي الظروف صفات[٤٩٠]".

ألا أن صاحبي (الكواكب الدرية)، و(الموفي في النحو الكوفي) يضيفان إلى مصطلحي الصفة، والمحل مصطلحاً ثالثاً جديداً هو المفعول فيه، فذكر أن ما يسميه البصريون ظرف الزمان، وظرف المكان يسميه الكوفيون مفعولاً فيه، ومحلاً، وصفة[٤٩١].

والغريب في الأمر أن يكون ما عند أبي منصور الأزهري مخالفاً ما سبق بيانه حينما ذكر أن مصطلح المحال للكسائي ، لا للفراء[٤٩٢].

تلك هي صورة المسألة في المصادر النحوية غير الكوفية، وأما صورتها في مصادرهم، ففيها شيء كثير غير ما سبق.

---

(٤٨٤) ابن السراج: الأصول: ٢٠٤/١.

(٤٨٥) الزجاجي: اللامات ص٦٥.

(٤٨٦) الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص٦٥.

(٤٨٧) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٤٨-١٤٩.

(٤٨٨) ص١٧٧.

(٤٨٩) مسألة رقم ٦ ص٥١.

(٤٩٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٥/٢ وانظر: الأزهري: شرح التصريح ٣٣٧/١.

(٤٩١) الأهدل: الكواكب الدرية ١٦/٢، الكنغراوي: الموفي ص٣٥.

(٤٩٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٣٧٣/١٤.

فالذي يبدو أن الكسائي أول من استعمل مصطلح الصفات من الكوفيين، فأطلقه على ما يسمى ظرفاً، يقول أبو بكر بن الأنباري: " والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة، والخليل، وأصحابه من البصريين ظرفاً"(٤٩٣). ويلقف تلميذه الفراء هذا المصطلح (الصفة)، ويتوسع فيه ليشمل الظرف، وحرف الخفض، ومخفوضه(٤٩٤)، ولكنه إذا أراد أن يميز بينهما عمد إلى مصطلح المحل، وأطلقه على الظرف، لحلول الأشياء فيه(٤٩٥)، وإلى مصطلح الصفة، وأطلقها على حرف الخفض، ومخفوضه(٤٩٦)، غير أنه لا يكون على هذا المنهاج دائماً، فتراه يستعمل هذين المصطلحين من دون تحديد، وتمييز(٤٩٧)، ويستعمل مصطلحاً آخر هو الوقت للدلالة على ظرف الزمان(٤٩٨)، أو مصطلح البصريين (الظرف)(٤٩٩).

ولكن ثعلباً يكتفي بمصطلح الصفة مع فارق في التطبيق، فمرة يطلقه على ظرف المكان(٥٠٠)، وأخرى يطلقه على حرف الخفض، ومخفوضه، وبخاصة إذا كان محلاً للاسم(٥٠١)، وإذا ما أراد ظرف الزمان عمد، كالفراء، إلى عبارة الوقت(٥٠٢).

والظاهر أن أبا بكر بن الأنباري ماز كشيخه أبي العباس ثعلب ظرف الزمان من ظرف المكان، فآثر للأول عبارة الوقت(٥٠٣)، وللثاني إما عبارة الصفة(٥٠٤)، وإما عبارة المحل(٥٠٥)، مع أنه في بعض الأحيان كان يطلق مصطلح الصفة على ظرفي الزمان، والمكان(٥٠٦).

---

(٤٩٣) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٦٥/٢.
(٤٩٤) الفراء: معاني القرآن ٣٢٢/١، ٣٤٥، ٣٦٧، ٣٧٥. . .
(٤٩٥) المصدر نفسه ١١٩/١و٢١٨/٣-٢١٩.
(٤٩٦) المصدر نفسه ١١٩/١.
(٤٩٧) المصدر نفسه ٢٨/١، ١١٩، ٣٤٠، ٣٦٢.
(٤٩٨) المصدر نفسه ١٣٨/١.
(٤٩٩) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٣٧٧.
(٥٠٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٦٤، ١٧٥.
(٥٠١) المصدر نفسه ص٤٧١، ٥٥٨.
(٥٠٢) المصدر نفسه ص٤٤، ٢٦٦، ٣٠٨، ٥٢٣.
(٥٠٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٢٢٣، ٣٢٤.
(٥٠٤) المصدر نفسه ص٤٠٥.
(٥٠٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٩٠، ٩٢، ٤٥٨، ٥٠٠، . . .
(٥٠٦) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٤٤٩.

ومما تقدم يُلاحظ أن الكسائي أول من استعمل مصطلح المحل، ثم طوره الفراء، فأطلقه على الظرف، وعلى الخافض ومخفوضه، وأن الفراء أول من استعمل مصطلح الصفة، للدلالة على الظرف حيناً ، والخافض ومخفوضه حيناً آخر، وفي هذا كله ما يدفع ادعاء شوقي ضيف أن ثعلباً هو الذي توسع في اصطلاح الصفة التي كان يطلقها الفراء- كما يقول شوقي ضيف - على الخافض ومخفوضه،

لتشمل عند ثعلب الظرف، والخافض والمخفوض[٥٠٧].

وما قطع عن الإضافة نحو: قبل، وبعد، وأمام، ووراء، وقدام، وأسفل كان يسميه الفراء غاية[٥٠٨]، ويسميه ثعلب صفة[٥٠٩]، على حين استعمل صاحب (الموفي) مصطلح محلات مبنية، وأشار إلى أنها تسمى غايات[٥١٠].

ويدعي أبو حيان أن ما يسميه البصريون "بدل ظرف المكان" ، والذي يعدون من ألفاظه كلمة (بدل) نحو هذا بدل هذا، أي هذا مكان هذا، أن الكوفيين لا يعرفون هذا النوع ولا يذكرونه[٥١١].

وإذا ما كان هذا صحيحاً، كان ذاك مذهب أكثرهم، لا جميعهم. فالفراء تعرض في (معانيه) لمثل هذا، وذكره صراحة، قال: "وإذا جعلت الشيء مكان الشيء فقد أبدلته، كقولك: أبدل لي هذا الدرهم، أي: أعطني مكانه"[٥١٢]. وهذا القول يكاد يتفق مع قول سيبويه: "وزعم يونس أن العرب تقول: إنّ بدلك زيداً، أي مكانك زيداً، والدليل على ذلك قول العرب: هذا بدل هذا، أي هذا مكان هذا"[٥١٣].

٤- التفسير، المترجم، التبيين، التمييز:

يستدل من كلام أبي حيان في (البحر المحيط) أن الفراء هو أول من سمى، من الكوفيين، التمييز تفسيراً؛ "لأن المقدار معلوم والمقدّر به مجمل[٥١٤]، ثم تابعه من جاء بعده من الكوفيين في ذلك[٥١٥].

---

(٥٠٧) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢٢٨.
(٥٠٨) الفراء: معاني القرآن ٣٢٠/٢.
(٥٠٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٦٤.
(٥١٠) الكنغراوي : الموفي ص١٠٦ .
(٥١١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٨/٢.
(٥١٢) الفراء: معاني القرآن ٢٥٩/٢.
(٥١٣) سيبويه: الكتاب (هارون) ١٤٣/٢.
(٥١٤) أبو حيان: البحر المحيط ٥٢٠/٢.
(٥١٥) ثعلب مجالس ثعلب: ص٢٦٥، ٢٧٣، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء

وقد ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني في حواشيه على كتاب (حجة القراءات) أن التفسير في اصطلاح بعض نحاة الكوفة هو الذي نسميه اليوم بالتمييز، وذكر أن بعض الكوفيين يسميه تبييناً، أيضاً[٥١٦].

كما أنني وجدت الفراء ينفرد بمصطلح آخر أطلقه على التفسير هو المترجم[٥١٧]، ولا أعلم في حدود ما قرأت، أن الكوفيين استعملوا مصطلح التمييز، لذا كان وهماً من الكنغراوي أن ظن أنهم يستعملونه[٥١٨]، وهو الذي شرط على نفسه في مقدمة (الموفي) استعمال المصطلحات الكوفية.

٥- الحال، القطع، الخارج، الخروج، الإخراج:

إلى جانب استعمال نحاة الكوفة عبارة البصريين الحال[٥١٩]، يستعملون عبارة أخرى هي القطع[٥٢٠]، ويعنون بها، كما يقول أبو بكر بن الأنباري: " أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام، فإذا قطع منه الألف واللام نصب[٥٢١].

وليس مفهوم القطع واحداً عند الكوفيين. فالكسائي[٥٢٢]، وهشام[٥٢٣] يجيزون النصب على القطع مطلقاً نحو: زيد في الحمام عريانا، وجاء زيد أزرق، والمعنى العريان والأزرق، فلما أسقطت (ال) نصب، قال ابن السراج: "وكان الكسائي يقول: رأيت زيداً ظريفاً، فينصب ظريفاً على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع عنه، وخالفه[٥٢٤].

١١٦/١، ١٣١، ١٣٢، المذكر والمؤنث ص٦٤٣.

(٥١٦) أبو زرعة: حجة القراءات ص٣٦٢ حاشية رقم٦.

(٥١٧) الفراء: معاني القرآن ١٠٤/٢.

(٥١٨) الكنغراوي: الموفي ص٤١.

(٥١٩) الفراء: معاني القرآن ١٤٢/١، و٣/٢، ١٠٤، ٢١٥، . . . ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٢، ١٤٦، ٣٠٩، ٣٥٩، أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٦٧، المذكر والمؤنث ص١٤٣، ١٤٨، ٢٨١، إيضاح الوقف والابتداء ص٧٧، ١٢٥.

(٥٢٠) الفراء: معاني القرآن ١٢/١، ١٩٣، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١١٦/١، ١٣٠.

(٥٢١) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٤٢١، البطليوسي: إصلاح الخلل ص١١٠. وانظر: معاني القرآن ٣٤٨/١.

(٥٢٢) أبو حيان: البحر المحيط ١٢٥/١.

(٥٢٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٢/٢.

(٥٢٤) ابن السراج: الأصول ٢١٥/١-٢١٦.

وأما الفراء ففرّق؛ فإذا كان ما قبل الحال يدل عليها نحو: زيد على الفرس راكباً، فهو المنصوب على القطع، لأنه ينكر الحال المؤكدة، التي يعرف معناها من دونها، وأما إذا لم يعرف معناها من دونها، فهو المنصوب على الحال[٥٢٥].

ويستعمل الفراء عبارات أخرى بدل الحال: كخارج، وخروج، وإخراج[٥٢٦].

٦- الإيجاب، التحقيق، يعرض، الاستثناء المنقطع:

ما سماه متقدمو نحاة البصرة في باب الاستثناء(تحقيقاً)، ومتقدمو نحاة الكوفة (إيجاباً)[٥٢٧] سماه لاحقوهم كأبي بكر بن الأنباري تحقيقاً، كالبصريين[٥٢٨]، وهو المعروف بالاستثناء المفرغ.

وما سماه الفراء[٥٢٩]، وثعلب[٥٣٠] استثناء منقطعاً كان الكسائي قبلهما أطلق عليه عبارة (يعرض). فقد ذكر ثعلب أن الكسائي قال، معلقاً على قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[٥٣١]: " هذا استثناء يعرض". ثم فسره ثعلب، فقال: "ومعنى يعرض: استثناء منقطع[٥٣٢]. وتبدو مجافاة هذه اللفظة لروح المصطلح العلمي واضحة، وهي غريبة حقاً.

التوابع

١- الترجمة، التبيين، التكرير، المردود، البدل:

هذه كلها ألفاظ، كان يطلقها الكوفيون، على تفاوت بينهم، على ما يسميه البصريون بدلاً. فقد ذكر الشيخ خالد الأزهري أن تسمية البدل للبصريين، "واختُلف في تسميته عند الكوفيين. فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه التكرير"[٥٣٣].

---

(٥٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦٢/٢ ، السيوطي: الهمع ٣٩/٤، وانظر الفراء: معاني القرآن ١٢/١.

(٥٢٦) الفراء: معاني القرآن ١٥٤/١، ١٧١، ٣٠١. . .

(٥٢٧) خلف الأحمر: مقدمة في النحو ص٨٠.

(٥٢٨) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٦/١.

(٥٢٩) الفراء: معاني القرآن ٢٩٣/١، ٤٧٩، و٢٥٨/٣، ٢٥٩.

(٥٣٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨، ١٠١.

(٥٣١) سورة النساء الآية ١٤٨.

(٥٣٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٠١.

(٥٣٣) الأزهري: شرح التصريح ١٥٥/٢ وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦١٩/٢، ابن

وقد جاءت التسمية الأولى في مصادرهم[٥٣٤]. غير أن أبا حيان يجعل مصطلح الترجمة عند الكوفيين خاصاً بتابع اسم الإشارة الجامد المعرف بال[٥٣٥]، أو باسم الإشارة إذا وقع تابعاً للعلم نحو: زيد هذا قائم[٥٣٦].

وأما تسمية التبيين فلم أقع عليها، فيما اطلعت عليه من مصادر كوفية، في حين وجدت الفراء، وأبا بكر بن الأنباري يستعملان التسمية الثالثة التكرير[٥٣٧]، مع استعمالهما تسمية رابعة هي المردود[٥٣٨].

وتفرد أبو بكر بن الأنباري باستعمال مصطلح البصريين البدل[٥٣٩]. وفي هذا رد على أبي جعفر النحاس الذي ظن أن الكوفيين لا يستعملون هذه اللفظة البتة[٥٤٠].

وقد اكتفى الكنغراوي من كل هذه التسميات بمصطلح الترجمة[٥٤١].

ومن باب البدل أن الفراء كان يسمى الإبدال من المحل، أو الموضع في نحو: ما أتاني من أحد إلا أبوك إتباعاً على المعنى[٥٤٢]

٢- التكرير، التشديد، الاستيثاق، النعت، التوكيد:

هذه أيضاً ألفاظ كان يطلقها الكوفيون على ما يسميه البصريون توكيداً. فبالإضافة إلى استعمال الفراء، وثعلب، وأبي بكر بن الأنباري مصطلح التكرير، وما اشتق منه[٥٤٣]، كان الفراء يستعمل ألفاظاً أخرى كالتشديد[٥٤٤]، والاستيثاق[٥٤٥]، والإبلاغ[٥٤٦]، ومصطلح البصريين التوكيد[٥٤٧]. وكان هو،

عقيل: المساعد ٤٢٧/٢.

(٥٣٤) الفراء: معاني القرآن ١٦٧/١-١٦٨، و١٥٩/٢، ١٧٨ و١٥٤/٣، ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٠، أبو بكر بن الأنباري المذكر والمؤنث ص٤٤٩، الأضداد ص٢١٢، شرح القصائد السبع الطوال ص٤٤٨.

(٥٣٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩٨/٢.

(٥٣٦) المصدر نفسه ٥٨٢/٢.

(٥٣٧) الفراء: معاني القرآن ٧/١، ٥١، ، ٥٦، ١١٢، ٣٠٧، ٣١٦، و٣٢/٢، ٣٣، ١٤٠، ٩١، و٥/٣، ٢١، ٣١، ٢٧٩. . . ، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٣٦٤، ٣٦٦.

(٥٣٨) الفراء: معاني القرآن: ٨٢/١، ١٧٩، ١٩٢، ٣٥٩، ٤٢٧، و٣٢/٢، ٦٥، ٢٩٥.

(٥٣٩) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٣٦٦.

(٥٤٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/٢-٢٦١.

(٥٤١) الكنغراوي: الموفي ص٦٠.

(٥٤٢) الكنغراوي: الموفي ص٦٠.

(٥٤٣) الفراء: معاني القرآن ٢٤٨/١، و٤٥/٢، ٢١٨، ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٣٢، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٥٤٠/١، و٢٣٥/٢.

(٥٤٤) الفراء: معاني القرآن ١٧٧/١، ١٨٦، و٢٣٥/٢ و١٢٢/٣.

(٥٤٥) المصدر نفسه ٣٧٤/١.

وأبو بكر بن الأنباري يسميانه أحياناً نعتاً[٥٤٨]. ولعل تسمية التوكيد نعتاً، تشيع عند الكوفيين كلهم ، يقول أبو حيان نقلاً عن السماني (ت٦٢٤هـ) : "وقد ينعت المضمر ويسميه الكوفيون نعتاً، ومعناه التوكيد كقولك : جئت أنا"[٥٤٩].

٣- النسق، العطف، التكرير، المردود:

إلى جانب كون استعمال الكوفيين مصطلح النسق، كمصطلح رئيسي[٥٥٠]، وجدت الفراء، وأبا بكر بن الأنباري يستعملان مصطلح البصريين العطف[٥٥١]، كما وجدت الفراء يستعمل عبارات أخرى: كالردّ، والكرّ، ومشتقاتهما[٥٥٢].

ومن باب النسق أن الفراء كان يسمي ما يسميه النحويون عطفاً على التوهم عطفاً على النية[٥٥٣].

٤- النعت، الصفة، الوصف، النعت الموافق، النعت المخالف، نعت الخلف، التوكيد:

بالإضافة إلى كون النعت تعبيراً كوفياً رئيسياً يراد به ما يراد من الوصف، أو الصفة عند البصريين[٥٥٤]، وجدت الفراء[٥٥٥]، وثعلباً[٥٥٦]، وأبا

---

(٥٤٦) المصدر نفسه ٣٣٢/١.

(٥٤٧) المصدر نفسه ٤٥/٢ و٤٠٣/٢.

(٥٤٨) المصدر نفسه ٢٤٣/١، و٧٥/٢، ٢٥٥. . . أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٣٧٦.

(٥٤٩) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٢٢.

(٥٥٠) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٣، و٨٨/٨، الكفوي: الكليات ٢٠٤/٣.

(٥٥١) الفراء: معاني القرآن ٢٤/٢، ٥٨، ٦٧، ١٩٨، ٢٢٨، ٢٩١، ٣٥٥، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤١٣/١.

(٥٥٢) الفراء: معاني القرآن: ٨/١، ١٧، ٣٤، ٧٠، ٧٤، ١٠٧، ٣٠٤، ٣٣٩، ٣٩٦، ٤٠٧.

(٥٥٣) المصدر نفسه ١٣٨/١.

(٥٥٤) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية ص٢٢، السيوطي: الهمع ١١٦/٢، الخضري: حاشية الخضري ٥١/٢، وانظر: الفراء: معاني القرآن: ٧/١، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، . . ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٤، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٢٧٤، ٢٨١، ٤٢٦، ٤١٩.

(٥٥٥) الفراء: معاني القرآن ١٠٥/١، ١٥٤، و٣٤٧/٢، ٤١٩.

(٥٥٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٢.

بكر بن الأنباري[٥٥٧] يستعملون المصطلح البصري الصفة، أو الوصف.
كما أنني وجدت عند الكوفيين مصطلحات أخرى تتصل بباب النعت .
- النعت المخالف. وهو ما كان شبه جملة محلاً، أو خافضاً ومخفوضاً، كقولك: رجل من الكرام عندنا، فشبه الجملة (من الكرام) نعت لـ(رجل). وسمي هذا النعت مخالفاً، لأنه يخالف النعت العادي في الحركة الإعرابية، لكونه شبه جملة، كما أنه ليس المنعوت نفسه في المعنى، كما كان (الكريم) في قولك: عمرو الكريم جاءنا، نفس عمرو[٥٥٨].

- النعت الموافق نحو قولك: زيد العالم جاءنا، فالعالم عين المنعوت (زيد) في المعنى، أي أنه يوافقه، ويطابقه. وهذا النوع من النعوت يفيد معنى في متبوعه غير الشمول، فالعالم في المثال السابق دل على معنى خاص في (زيد)، وهو العلم من دون أن يشمل ذاته كلها[٥٥٩].
- نعت الخلف. ويعني به الكوفيون ما يعني البصريون من قولهم: صفة قامت مقام الموصوف، كقول زهير بن أبي سلمى:

بها العين والآرام يمشين خِلْفَةً ... وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم

فالمنعوت في هذا البيت، وهو (البقرات)، محذوف، قام مقامه نعته (العين). فمثل هذا النوع من النعت يسميه الكوفيون خلفاً، لأنه خلف المنعوت، وقام مقامه في التركيب[٥٦٠].
غير أن أبا حيان ذكر مفهوماً آخر لنعت الخلف عند الكوفيين، وهو الوصف إذا تلاه اسم مرفوع، ولم يكن معتمداً على نفي، أو استفهام، يقول: "وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش من عدم اشتراطهم الاستفهام والنفي، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم[٥٦١]، ويوافقونه في التزام إفراده، وتحرره من ضميره ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضاً جعله نعتَ منويٍّ مطابق للآخر في أفراده، وتثنيته، وجمعه، ولا بد إذ ذاك من مطابقته النعت، ويسمونه خلفاً"[٥٦٢].

---

(٥٥٧) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٤٣، ١٤٥، ١٥٣، . . .
(٥٥٨) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٣١.
(٥٥٩) المصدر نفسه ص٥٥.
(٥٦٠) ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) ٢٢٢/١.
(٥٦١) أي قاعدة الترافع، المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ.
(٥٦٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦-٢٧.

والمصطلح الرابع: التوكيد. وهو مصطلح أطلقه الفراء على النعت إذا كان الغرض منه توكيد المعنى في منعوته، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ (٥٦٣)، فالمنعوت هنا يدل على معنى واضح، ولكن النعت يزيده توضيحا، ويؤكده (٥٦٤). وقد منع ثعلب أن يسمى مثل هذا النعت توكيداً؛ " لأن الاثنين لا يختلفان، فإذا جئت معهما باثنين كان واحداً فقلت: عندي درهمان اثنان، فجاءوا به على الأصل. وقال الأخفش: جاءوا به توكيداً، وليس بشيء (٥٦٥).

الأدوات

وفيما يتعلق بخلاف الكوفيين في المصطلح في الأدوات ما يلي:

١- الصفات، حروف الإضافة، المحال، الخوافض:

هذه الألفاظ يطلقها الكوفيون على ما يسميه البصريون (حروف الجر). فقد ذكرت كثير من مصادر النحو أن الكوفيين يسمون حروف الجر: إما صفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها، وإما حروف إضافة، لأنها تضيف الأفعال إلى الأسماء الداخلة عليها، أي توصلها إليها، وتربطها بها (٥٦٦).

ولكن الزجاجي خص الكسائي من بين الكوفيين بتسميتها صفات (٥٦٧)، وحذا حذوه أبو جعفر النحاس، غير أنه ذكر أن الفراء يسميها محال، قال: " والكسائي يسمي حروف الخفض صفات، والفراء يسميها محال (٥٦٨)"، وتساهل عبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) في نسبة مصطلح الصفات فنسبه إلى الكوفيين، خاصاً الفراء بتسمية المحال (٥٦٩).

---

(٥٦٣) سورة النحل الآية ٥١.

(٥٦٤) الفراء: معاني القرآن ٢٢٨/٢.

(٥٦٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨٤.

(٥٦٦) ابن الخشاب: المرتجل ص٢٥٣، ابن عقيل: المساعد ٢٤٥/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٤، السيوطي: الهمع ١٥٣/٤.

(٥٦٧) الزجاجي: اللامات ص٦٥.

(٥٦٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٦٩/١.

(٥٦٩) عبد اللطيف الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص١٥٩.

لقد سمى الفراء حروف الجر محالّ في بعض المواضع في (معاني القرآن)[٥٧٠]، إلا أنه لم يقتصر على ذلك، وإنما تابع شيخه، فاستعمل مصطلح الصفات[٥٧١]، مما يدل على وهم من خصه بتسمية واحدة هي (المحال). وقد تابع أبو بكر بن الأنباري الفراء، فكان يسمي حرف الجر محلاً في بعض الأحيان[٥٧٢].

وأما عبارة حروف الإضافة، فلم أقف عليها عند الكوفيين أنفسهم، في حدود ما قرأت لهم، إلا شيئاً ذكره الفراء عن (لات) حينما قال: "ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني:

ولات ساعة مندم ولاأحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها[٥٧٣] ... ".

وأما عبارة الخفض والخوافض، فهي عبارة كثيرة الترداد، والدوران عند الكوفيين[٥٧٤].

والغريب أن يصد الكوفيون عن عبارة البصريين حروف الجر، إذ لم أجد كوفياً، فيما أعلم، استعملها أو عبر بها، غير أن ابن خالويه- وهو المعروف بميله إلى الكوفيين- كان قد استعملها أكثر من مرة[٥٧٥].

٢- الصلة، الحشو، الفضل، المعلق الداخل، اللغو والإلغاء، المقحم، الزائد، التوكيد:

هذا ما جمعته من ألفاظ الكوفيين في مقابل زيادة الحرف، أو إلغائه عند البصريين. فقد ذكرت بعض مصادر النحو أن الكوفيين يسمون ما يسميه البصريون زيادة وإلغاء: صلة، وحشواً[٥٧٦] لكنني وجدت في مصادرهم

---

(٥٧٠) الفراء: معاني القرآن ٢٨/١، ٣٦٢.

(٥٧١) المصدر نفسه ٢/١، ٣١، ٣٢، ١٤٨، ١٧٨، ٢١٥، . . .

(٥٧٢) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣١٤/١.

(٥٧٣) الفراء: معاني القرآن ٣٩٧/٢.

(٥٧٤) المصدر نفسه ١٩٦/١، و٣/٢، ٤٥، ٢٢٢، . . . ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٦٧، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٤٥/١٠، ٣٥٠.

(٥٧٥) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٣١، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٢٣.

(٥٧٦) الكفوي: الكليات ٤٠٨/٣، الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٧٢/٣، ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٨/٨، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٠٤/١.
وانظر مصطلح الصلة عند الفراء: معاني القرآن ٨/١، ٢١، ٤٦، ٩٥. . . وعند ثعلب: مجالس ثعلب ص١٠٢، ١٥١، ١٩١، وعند أبي بكر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٣٥٣، إيضاح الوقف والابتداء ١٤٢/١، ١٤٣، ٣٣١. وانظر في مصطلح الحشو عند الفراء: معاني القرآن ٥٨/١، وعند أبي بكر: شرح القصائد السبع الطوال

الموجودة لدي ألفاظاً أخرى هي : الفضل[٥٧٧]، والمعلق[٥٧٨] عند الفراء، والداخل عنده، وعند ثعلب، وعند أبي بكر بن الأنباري[٥٧٩]، واللغو والإلغاء عندهم ثلاثتهم، أيضاً[٥٨٠]، والمقحم عند ثعلب وأبي بكر[٥٨١]، والزائد عندهما أيضاً[٥٨٢]، والتوكيد عند أبي بكر وحده[٥٨٣]. ولعله من المفيد أن أشير إلى الملاحظتين الآتيتين: أما أولاهما، فقد فضل أبو بكر بن الأنباري مصطلح التوكيد، واستعماله على مصطلح (الصلة) الذي رده، ورفضه[٥٨٤] على الرغم من أنه قبله، واستعمله، كما أشرت آنفاً. وأما ثانيتهما، فتتعلق بمصطلح الصلة. فهو وإن كان أشهر ما سبق من مصطلحات، وأكثرها دوراناً، واستعمالاً عند نحاة الكوفة، إلا أنه ، إلى جانب ذلك، يشمل صياغات متباعدة في النحو الكوفي ويستعمل لأكثر من مدلول:

أ- فهو عند الكوفيين يطلق على الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول[٥٨٥].

ب- غير أن الفراء، وأبا بكر بن الأنباري يستعملانه للدلالة على الجملة التي يكون لها محل من الإعراب، والمرتبطة بما قبلها، كالجملة الواقعة نعتاً، أو حالاً[٥٨٦].

جـ- ولكن الفراء، وتابعه أبو بكر، يستعمل مصطلح الصلة لغير ما سبق، فأحياناً يستعمله بمعنى التعليق على نحو قول النحويين: يتعلق " الجار

الجاهليات ص٣٥٣.

(٥٧٧) الفراء: معاني القرآن ٣٠٣/٢-٣٠٤.

(٥٧٨) المصدر نفسه ٣٠٣/٢-٣٠٤.

(٥٧٩) المصدر نفسه ٣٠٠/٢، ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩، ١٠١، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٣٥٣.

(٥٨٠) الفراء: معاني القرآن ٩٥/١، ٩٧، ثعلب: شرح ديوان زهير ص٥٣، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٥٩٦.

(٥٨١) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩، أبوبكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٥٥، ٥٩٦.

(٥٨٢) ثعلب: الفصيح (تحقيق عبد المنعم خفاجي) ص٨٠، أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٩٥، ١٩٦، ٢١٥، ٢٥٣

(٥٨٣) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ص١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣٣.

(٥٨٤) المصدر نفسه ص٣٣١.

(٥٨٥) الزمخشري: المفصل ص١٤٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٥١/٣. وانظر استعماله بهذا المعنى عند الفراء: معاني القرآن ٢١/١، ١٠٥، ١٥٧، ٢٤٤-٢٤٥، وعند ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٢٥، ٥٢٦ وعند أبي بكر: إيضاح الوقف والابتداء ١٣٤/١، ٤٧٦، ٤٩١.

(٥٨٦) الفراء: معاني القرآن ٢١٩/١، و٣٠٧/٢، و١٥٥/٣، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٨٢٧/٢، وانظر : أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٠١/٣، ٣٩١، و٤٢٧/٤.

والمجرور أو الظرف بكذا"[٥٨٧]، وفي هذا رد لقول بعض المحدثين: إن أول من استعمل هذا المصطلح بهذا المدلول هو أبو بكر بن الأنباري[٥٨٨].

وأخيراً فإن هذه التسميات، إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن المصطلح الكوفي مصطلح غير قارّ، ولا ثابت، لا يرى ضيراً، ولا بأساً في هذا التعدد، ما دامت الألفاظ كلها تؤدي معنى واحداً.

٣- الجحد ، النفي:

وسمى الكوفيون ما سماه البصريون نفياً، أو حروف النفي جحداً، أو أدوات الجحد[٥٨٩]. وقد تردد هذا المصطلح كثيراً عندهم[٥٩٠]، غير أن الفراء لم يكن ليلتزم بهذا المصطلح دائماً، فربما استعمل مصطلح البصريين النفي[٥٩١]، وفي هذا رد على بعض الباحثين المحدثين إذ زعم أن الفراء، ومعه ثعلب، لم يستعمل كلمة النفي[٥٩٢].

٤- ألف القطع وألف الأصل:

ومما يتصل بمصطلح الأدوات أن الكوفيين اختلفوا في ألف القطع، وألف الأصل. فأجاز أبو جعفر محمد بن سعدان، وخلف بن هشام البزار أن تسمى ألف القطع في نحو: أفرغ، أدخل، أنعم، أحيا، أحيا، أمات إلخ. . . ألف أصل. ومنع ذلك أبو بكر بن الأنباري، يقول : "وكان أبو جعفر محمد بن سعدان، وغيره يقولون: هؤلاء ألفات أصل. قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأن أصول الأسماء، والأفعال ثلاثة: فاء، وعين، ولام. وكل ما زاد على هؤلاء الثلاثة فهو زائد ليس بأصلي، فإذا قلنا: أفرغ، وأكرم فوزنه من الفعل أفعل، فالألف ليست فاء، ولا عيناً، ولا لاماً، ولا ينبغي أن تسمى أصلية"[٥٩٣] وهو ما أكده صاحب (الأزهية) حينما ذكر أن المشهور عند

([٥٨٧]) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٠٠، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١١، ٣٣، ١٦٤، ٢٣٨، ٤٤٨، ٥٧٩.

([٥٨٨]) محيي الدين توفيق إبراهيم: المصطلح الكوفي ص٤٤.

([٥٨٩]) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٠٩، الدرس النحوي في بغداد ص٣٣، شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٦٧.

([٥٩٠]) الفراء: معاني القرآن ١/٥٢، ١٤٥، ١٦٤، ١٦٦، . . . ابن السكيت: إصلاح المنطق ص٢٦٧، ٣٧٩، ٣٨٥، ثعلب: مجالس ثعلب ص١٠١، ١٣٢، ١٥١، . . . أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦١٨، إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٧، ١١٨، ١٤٢.

([٥٩١]) الفراء: معاني القرآن ٢/٤٣، ٨٤.

([٥٩٢]) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٠٩.

([٥٩٣]) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/١٨١-١٨٢. وانظر: شرح الألفات ص٢٨٥ نقلاً عن حواشي كتاب الحروف للمزني حاشية رقم٣ ص٣٧.

الكوفيين تسميه ألف نحو: (أكل) ألف أصل[٥٩٤].

ولعل ما سبق بيانه من اختلاف الكوفيين في المصطلح النحوي يؤكد لنا ما يأتي:

١- أن الكوفيين- وإن عمدوا في أغلب الأحايين إلى اتخاذ مصطلحات نحوية خاصة، تفارق المصطلحات النحوية البصرية- لم يكونوا مجمعين على الأخذ بهذه المصطلحات، واستعمالها بأعيانها.
٢- أن الاضطراب؛ والتعدد سمتان واضحتان في معظم هذه المصطلحات، مما يدل على أن المصطلح النحوي الكوفي مصطلح غير قار، ولا ثابت، لا يرى بأساً في هذه التعدد.
٣- أن بعضاً من هذه المصطلحات كان غريباً، وشديد الخصوصية، وأقرب إلى التسمية الخاصة، والنادرة التي لا يلبث النحوي أن يغادرها إلى لفظة أخرى، فلا تكتب لها صفة المصطلح الذي يقوم على التعارف، والتواضع، والاستقراء.
٤- أن بعض هذه المصطلحات يشمل صياغات متباعدة، ويستعمل لأكثر من مدلول.

وفي ذلك كله ما يجعلني أقف حائراً أمام هذه الوحدة التي تؤلف بين نحاة المذهب الكوفي، الذي اخترعه النحويون ليقف نداً أمام مذهب آخر. أليس المصطلح النحوي عنواناً بارزاً للوحدة؟ فإن كان للبصريين رأي واحد في المسألة الواحدة، كان للكوفيين عدة آراء، لا تآلف بينها، ولا يربطها رابط، مما يعزز في نفسي أن تكون نظرية النحو تشكلت، واستوت من مجموع أنظار النحويين مختلفين، ومتفقين، لا من وجود مدرستين نحويتين، أو أكثر من ذلك.

---

(٥٩٤) الهروي: الأزهية ص٢٦.



الباب الثاني

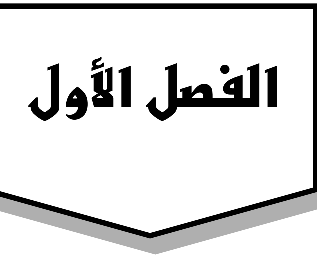
الأبواب النحوية

الفصل الأول
الإعراب والبناء

الفصل الثاني
العوامل

الفصل الثالث
العلة

الفصل الرابع
الجملة العربية نظامها وأجزاؤها



الإعراب والبناء

يطلق الإعراب في عرف النحويين على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات من رفع ونصب وخفض وجزم، والذي يقع لفروق ومعان تحدث في الكلام. ويطلق البناء على لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا يحيد عنه من حركه أو سكون، لا لعامل وقد اختلف الكوفيون في مسائل من هذا الباب هذا بيانها .

علامات الإعراب والبناء

جُعل للإعراب والبناء علامات فمازها البصريون بعضها من بعض، فجعلوا الرفع والنصب والجر والجزم علامات الإعراب، والضم والفتح والكسر والسكون علامات البناء[٥٩٥] وأما الكوفيون فتضاربت النقول عنهم، واختلفت. فبينما يُنسب اليهم خلطُ علامات الإعراب بعلامات البناء، والتسامح في استعمال هذه لتلك، والعكس[٥٩٦] يُفهمُ من عباره السيرافي في (شرح كتاب سيبويه) أن هذا الخلط ليس مذهب الكوفيين جميعا، وانما هو مذهب أكثرهم يقول: " اعلم أن سيبويه لقب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية، وإن كانت في الصورة أربعاً، ليفرق بين المبني الذي لا يزول، وبين المعرب الذي يزول، وإنما أراد بالمخالفه بين تلقيب ما يزول، وما لا يزول إبانة الفرق بينهما . فإن كثيراً من النحويين الكوفيين يخالفونه، ويسمون الضمة اللازمة رفعاً[٥٩٧] .

وكذلك كان يفعل الفراء[٥٩٨] وابن السكيت[٥٩٩]وثعلب[٦٠٠] وأبو بكر بن الأنباري[٦٠١] . ومهما يكن من الأمر، فإن هذا الخلاف خلاف لا يعدو أن يكون شكليا. فما دام في اللغه مجاز، فما المانع أن يطلق على الضم والفتح والكسر والسكون: الرفع والنصب والخفض والجزم مجازاً؟ ولولا ولع النحويين بالعامل، وحرصهم على تطبيقه، لما تمسكوا بمثل هذا الفصل بين علامات الإعراب، وعلامات البناء. يقول ابن يعيش: "أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما، فإذا قال: هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل، يجوز زواله، وحدوث عامل آخر يحدث خلافه عمله، فكان في ذلك فائدة وإيجاز، لأن

---

(٥٩٥) انظر : سيبويه: الكتاب (طبعه هارون) ١/١-١٥ المبرد: المتقضب ٤/١، ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) ٤٧/١.

(٥٩٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٢/١، الرضي: شرح الكافية ٣/٢، الكفوي: الكليات ٣٨٨/٣، ابن منظور: لسان العرب ٣٨١/٧ الأهدل: الكواكب الدرية/١٥.

(٥٩٧) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٦٥/١. وانظر نحواً من هذا الكلام في: ابن يعيش: شرح المفصل ٨٤/٣.

(٥٩٨) الفراء: معاني القرآن ٧٥/١٢/٢، ٨٦، ٨٥، و ٧٠/٣، ٩٥.

(٥٩٩) ابن السكيت: إصلاح المنطق ص٢٩٩، ٣٠٠

(٦٠٠) ثعلب: مجالس ثعلب: ص١٥٨، ٥٧٨، ٥٩٠.

(٦٠١) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٣/١، ٣٥٠.

قولنا مرفوع يكفي عن أن يقال: مضموم ضمه تزول أو ضمة بعامل[٦٠٢].

واختلف الكوفيون كذلك في أنواع الإعراب: فبينما جعل جمهور النحويين أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم، جعلها الكسائي وأكثر الكوفيين ثلاثة هي: الرفع والنصب والخفض وجعلوا الجزم ليس بإعراب، إنما يشبه الإعراب[٦٠٣] وما نسب للكسائي وأكثر الكوفيين نسبه السيوطي للكوفيين[٦٠٤].

---

(٦٠٢) ابن يعيش: شرح المفصل: ٨٤/٣.

(٦٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤١٤/١.

(٦٠٤) السيوطي: الهمع ٦٤/١.

هل الإعراب أصل في الأفعال؟

ينقل جماعة من النحويين عن الكوفيين اختلافهم مع البصريين في الإعراب: هل هو أصل في الأفعال، كما هو أصل في الأسماء؟ ويذكرون أن مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء: فرع في الأفعال، لأن الإعراب جيء به لمعان لا تصح إلا في الأسماء كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني لا تصح في الأفعال، فعلم أن الإعراب في الفعل محمول على إعراب الاسم، وأنّ مذهب الكوفيين عموماً أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، لأن الإعراب في الفعل يفرق أيضاً بين المعاني، فإذا قلت: لا تذهبْ إلى المدرسة وتركب الدراجة، بنصب (تركب) فأنت إنما تنهى عن الجمع بين الفعلين في وقت واحدٍ، وبجزمه يكون نهيك عنهما مطلقاً شاملاً[(٦٠٥)].

ولكن أبا القاسم الزجاجي ينسب هذا المذهب تارة إلى الكوفيين[(٦٠٦)] وأخرى إلى الفراء والكوفيين[(٦٠٧)] مما يدفعني إلى الاعتقاد أن مذهب السابقيين من الكوفيين هو مذهب البصريين، وبذلك تكون المسأله خلافية أيضا بين الكوفيين أنفسهم، وعزّز هذا الاعتقاد نسبة العكبري هذا المذهب إلى بعض الكوفيين، فقطع بذلك الشك باليقين يقول: "المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه. وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً"[(٦٠٨)].

فعل الأمر معرب أو مبني

ظاهر ما ينقله النحويون أن هذه المسألة من مسائل الخلاف الشهيرة بين البصريين والكوفيين. ففعل الأمر مبني عند البصريين معرب مجزوم عند الكوفيين[(٦٠٩)].

---

(٦٠٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٣ ص٥٤٩، أسرار العربية ص٢٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤١٤/١، السلسيلي: شفاء العليل ١١٤/١، الرضي: شرح الكافية/٢٢، ٢٢٧/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٦٠/١، تاج الدين الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٤، السيوطي: همع الهوامع ٤٤/١، ٥٤، الأشباه والنظائر ١٤١/٢، عصام الدين الأسفراييني: شرح الفريد ص١٢٢

(٦٠٦) الزجاحي: الإيضاح في علل النحو ص ٧٨.

(٦٠٧) المصدر نفسه ص٨٠.

(٦٠٨) العكبري: مسائل خلافية في النحو مسألة رقم ٨ ص ٨٤، التبيين مسألة رقم ٨ص ١٥٣.

(٦٠٩) الفراء: معاني القرآن ٤٦٩/١ ـ٤٧٠، ثعلب: مجالس: ثعلب ص٤٥٦، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١٨ وانظر في هذا الخلاف: المبرد: المقتضب٣/٢، ابن السراج: الأصول في النحو ١٧٤/٢، الزجاجي: اللامات ص٩٠-٩١، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٣١٧، الإنصاف مسألة رقم ٧٢، ص٥٢٤، العكبري: مسائل خلافية مسألة رقم ١٥ ص١١٤، ابن الخشاب: المرتجل ص٧٢، الزمخشري: المفصل ص٢٥٧، المالقي: رصف المباني ص٣٠٢، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٢٧، ٥٤،

غير أن ما جاء في (معاني القرآن) للفراء عن الكسائي يخرج الكسائي من إجماع الكوفيين. ففي تفسيره قول الله تعالى ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[٦١٠]، ذكر الفراء أن زيد بن ثابت قرأها (فبذلك فلتفرحوا)، " إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور للمواجهة لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل " ، وذكر أن الكسائي " كان (يعيب قولهم (فلتفرحوا)، أنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل[٦١١].

وبذلك يكون الكسائي مخالفاً الفراء ومن تابعه من الكوفيين، إذ لو كان مذهب الكسائي كمذهب الفراء وغيره من الكوفيين، لما عاب قراءة زيد بن ثابت، ولجعلها أصل الأمر، وهو ما استدل به الكوفيون على إعرابه.

والذي يؤكد هذه المخالفة بين الكسائي والفراء أن الطبري يجعل ذلك مذهباً خاصاً بالفراء وحده. يقول: "فإنّي لا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يستردئ أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها غير الفراء[٦١٢]".

وأيّد ابن هشام في المغني كون الأمر معرباً ومجزوماً ، واستدل لذلك بأن الأمر معنى، فحقّه أن يؤدي بالحرف، وأن الأمر أخو النهي، وقد دل عليه بالحرف فكذلك الأمر هاهنا، وأن العرب قد نطقت بذلك الأصل، كقوله:

لِتَقُمْ أنْتَ يا بنَ خيْرِ قريشٍ كي لِتقضي حوائجَ المسلمينا

وكقراءة جماعة : (فبذلك فلتفرحوا)، وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم)[٦١٣].

حذف الحركة الإعرابية وإثباتها

يذكر السيوطي أن النحويين اختلفوا في جواز حذف حركة الإعراب من الأسماء، والأفعال الصحيحة، وأن ابن مالك أجازه مطلقاً، وحكى أن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، ويذكر أيضا أن جمهور النحويين يمنعونه في سعة الكلام، ويجيزونه في ضرورة الشعر[٦١٤].

ولا أدري لِمَ خصَّ ابنَ مالك في إجازة ذلك مطلقاً، ولِمَ ذكر أن جمهور النحويين يجيزونه في الشعر، ويمنعونه في اختيار الكلام؟ فالرؤاسي ذكر ذلك

---

(٦١٠) سورة يونس الآية: ٥٨.

(٦١١) الفراء: معاني القرآن ٤٦٩/١ - ٤٧٠.

(٦١٢) الطبري: الجامع لأحكام القرآن ٢٦/١١.

(٦١٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص٣٠٠ وانظر: حمدي الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص٣٥ - ٣٨.

(٦١٤) السيوطي: الهمع(طبعة بيروت) ٥٤/١.

عن أبي عمرو بن العلاء[٦١٥]، وأبو حيان ذكر أن الكسائي حكى (أنلزْمكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفاً[٦١٦]، والفراء حمل على ذلك قراءات قرآنية طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال، وفي هذا دلالة على أن هؤلاء كانوا يجيزونه، ليس في ضرورة الشعر فقط، وإنما في سَعة الكلام أيضا يقول الفراء: " وقوله: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾[٦١٧] العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون: أنلزمكْموها. وذلك أن الحركات قد توالت، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها، وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفَّفَ. إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متواليتين. فأمّا الضمتان فقوله ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ﴾[٦١٨]، جزموا النون، لأن قبلها ضمة، فخففت كما قل رُسْل، فأما الكسرتان فمثل قوله: الإبْل إذا خففت[٦١٩].

وأما ثعلب فقد اكتفى بإيراد شاهد شعري من هذا القبيل، وهو:

تــرّاكُ أمكنــةٍ إذا لــم أرضــها   أو يـرتبط بعضَ النفوسِ حِمامُها

وعلق عليه بقوله: "أوجزم (يرتبط) لكثرة الحركات[٦٢٠].

وذهب إبراهيم أنيس في تفسير هذه الظاهرة مذهباً غريباً حين جعلها دليلاً على إنكار الإعراب في اللغة العربية[٦٢١]، ولم يتنبّه إلى أن هذه الظاهرة خاصة عند بني تميم، وأنها تؤدي وظيفة صوتية مهمة في لهجتهم[٦٢٢].

ومما خصّه نقلة المذاهب بنحوي معين، وهو ليس كذلك، حذف الواو والياء الساكنتين في نحو: يدعو ويرمي. فقد ذكر أبو حيان والسيوطي أن الفراء أجاز ذلك في سعة الكلام معللا ذلك بكثرة ما ورد منه في لغة العرب[٦٢٣]. يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[٦٢٤]: " ليس بمردود على (يختم) فيكون مجزوما، وهو مستأنف في موضع رفع، وإن لم تكن فيه واو في الكتاب. ومثله مما حذفت منه الواو، وهو في موضع رفع:

---

(٦١٥) الفراء: معاني القرآن: ٣٧١/٢.

(٦١٦) أبو حيان: البحر المحيط ٢١٧/٥.

(٦١٧) سورة هود الآية ٢٨.

(٦١٨) سورة الأنبياء الآية ١٠٣.

(٦١٩) الفراء: معاني القرآن: ١٢/٢ وانظر ٨٨/١ و ٣٧١/٢.

(٦٢٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٦٨.

(٦٢١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص٢٣٧ - ٢٣٨.

(٦٢٢) انظر: غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص ٢٣٩.

(٦٢٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٦/١، السيوطي: الهمع٢٠٤/٦.

(٦٢٤) سورة الشورى الآية ٢٤.

﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾[٦٢٥]، وقوله[٦٢٦]: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾"[٦٢٧].

وفي الواقع أن هذا ليس مذهب الفراء وحده، وإنما هو منقول أيضا عن الكسائي[٦٢٨]. ومن هذا القبيل حذف الياء إذا كان الاسم معرفاً بأل نحو: القاضي. فقد ذكر أبو حيان أن مثل هذا ضرورة عند سيبويه[٦٢٩] لغة عند الفراء وحده[٦٣٠]، ولكنّ أبا بكر بن الأنباري نقله أيضا عن الكسائي ومحمد بن سعدان[٦٣١] وأخذ به هو نفسه[٦٣٢].

ومنه أيضا جواز إبقاء حرف العلة مع الجازم نحو: لم يخشى ولم تهجو. فقد ذكر السيوطي أن ذلك مختص بالضرورة الشعرية عند جمهور النحويين، وأن بعضهم جوزه في اختيار الكلام، وأنه لغة لبعض العرب[٦٣٣]، وحدد بعضهم هذا (البعض)، فنقله عن الفراء[٦٣٤].

إلاّ أنّ أبا جعفر النحاس نقله عن الكوفيين[٦٣٥]. وظاهر كلام ثعلب[٦٣٦] وأبي بكر بن الأنباري جواز ذلك في الشعر[٦٣٧].

ومما يتصل بالحركة الإعرابية أن الفراء أجاز إظهار الضمة على آخر الفعل المعتل العين واللام، نحو: هو يُحيُّ، وأن الجمهور منعوا ذلك[٦٣٨]. يقول الفراء: " وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يحيا ويعيا، وهو أقل من الإدغام في حيّ، لأن يحيا مسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة، وجواز ذلك أنك إذا نصبتها، كقول الله، تبارك وتعالى:

---

(٦٢٥) سورة الإسراء الآية: ١١

(٦٢٦) سورة العلق الآية: ١٨.

(٦٢٧) الفراء: معاني القرآن ٢٣/٣.

(٦٢٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٩٩/١.

(٦٢٩) سيبويه: الكتاب (طبعة هارون) ١٨٣/٤.

(٦٣٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب: ٤٢٤/١. وانظر: الفراء : معاني القرآن ٢٠١/١، و٤٠٦/٢-٤٠٧.

(٦٣١) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٢٤٣/١-٢٤٤.

(٦٣٢) أبوبكر بن الأنباري: الزاهر ٣٧١/٢.

(٦٣٣) السيوطي: الهمع ١٧٩/١.

(٦٣٤) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٧٨، ابن دريد: أفعل وفعلت ص٧١، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢-٤٧١، أبو زرعة: حجة القرآءات ص٣٦٤. وانظر الفراء: معاني القرآن: ١٦١/١-١٦٢و ١٨٧/٢-١٨٨.

(٦٣٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٩٦/٤-٤٩٧.

(٦٣٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٨.

(٦٣٧) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٩/٢.

(٦٣٨) السيوطي: الهمع ١٨٥/١.

﴿أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[٦٣٩] استقام إدغامها ها هنا، ثمّ تؤلف الكلام، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام، فتقول: هو يُحِيُّ ويميت، أنشدني بعضهم:

وكأنها بينَ النساءِ سبيكةٌ تمْشي بُسدَّةِ بيتِها فَتَعِيُّ[٦٤٠].

ورد أبو حيان هذا المذهب بقوله: "الصحيح أنه لا يقال يُعِيّ، بل إنه يقال: يُعيي، هكذا السماع، وقياس التصريف، لأن المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا تعل"[٦٤١].

إعراب الاسم المنقوص الذي على صيغة منتهى الجموع

يذكر جماعة من النحويين ألاّ خلاف بين النحويين في إعراب الاسم المنقوص الذي آخره ياء، وجاء جمعاً، نحو: جواري وغواشي في حالتي الرفع والنصب، إذ تحذف ياؤه رفعاً، ويلحقه التنوين كقوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍ﴾[٦٤٢]، وتثبت مفتوحة نصباً، وأن الخلاف بينهم يقع في حالة الخفض فقط.

فمذهب الجمهور إلحاقه بالمرفوع، أي: حذف يائه وتنوينه.

ومذهب يونس، وعيسى، وأبي زيد من البصريين، والكسائي من الكوفيين إلحاقه بالمنصوب حملاً للمعتل على الصحيح، أي: إثبات يائه وإظهار الفتحة، كما تظهر في النصب، ومنعه من التنوين في سعة الكلام. ومنه عندهم قول الفرزدق:

فلو كانَ عبدُ اللهِ مولىً هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ موالى مواليا

ومثل هذا عند الجمهور محمول على الضرورة الشعرية[٦٤٣].

ويذكر ابن يعيش، وتابعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري وبعض المحدثين أنّ النحويين لم يختلفوا في إعرابه في حالة الخفض فقط، وإنما اختلفوا كذلك في إعرابه في حالة الرفع وأن مذهب يونس وعيسى وأبي زيد والكسائي إثبات يائه في حالة الرفع ساكنة، فيقولون: هذه جواريْ[٦٤٤].

---

(٦٣٩) سورة القيامة الآية: ٤٠.

(٦٤٠) الفراء: معاني القرآن ٤١٢/١، وانظر ٢١٣/٣.

(٦٤١) السيوطي: الهمع١٨٥/١.

(٦٤٢) سورة الأعراف الآية: ٤١.

(٦٤٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٢٤/١، ٤٤٧، تذكرة النحاة ص٣٠٧، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٤٥٦/١، الرضي: شرح الكافية٥٨/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٣/

(٦٤٤) ابن يعيش: شرح المفصل٦٤/١، الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح ٢٢٨/٢، عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربيةص١٤٦.

إعراب الاسم المقصور

يقف النحاة على الاسم المقصور المنون بالألف مطلقاً نحو: رأيت فتى. واختلف الكوفيون في هذه الألف على مذهبين، واختلف النقل عنهم.

الأول: أنها الألف المبدلة من لام الفعل، لما حذف التنوين عادت مطلقاً. ونسب أبو بكر بن الأنباري ومكي بن أبي طالب هذا القول للكوفيين[٦٤٥]، في حين نسبه غيرهما تارة للكسائي والكوفيين[٦٤٦]، وتارة أخرى للكسائي وحده[٦٤٧].

يقول أبو بكر بن الأنباري موضحاً هذا المذهب : " واعلم أنك إذا وقفت على منصوب مقصور كقيلك: نسأل الله هدى، وأؤمل من الله رضى، وكقوله عز وجل: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾[٦٤٨] كان وقفك على الألف المبدلة من لام الفعل، والألف المبدلة من التنوين أسقطت، اعتماداً على أن الألف الأولى تكفى منها ... والأصل في الاسم: سمعنا فتياً، فصارت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وسقطت الألف الأولى لسكونها وسكون التنوين، فلما وقف على الاسم زال التنوين، فرجعت الألف الأصلية المبدلة من الياء، وسقطت المبدلة من التنوين. هذا قول الكوفيين"[٦٤٩]. واستدل الكسائي ومن وافقه من الكوفيين بأن "أحكام الأصالة ثابتة وحكم الإبدال منتف، فوجب أن يحكم بالأصالة كبقية الأحكام"[٦٥٠].

والثاني أنها بدل من التنوين: وهو منسوب للكسائي[٦٥١] وابن السكيت[٦٥٢] والفراء[٦٥٣]وثعلب[٦٥٤] وأبي بكر بن الأنباري[٦٥٥] والحجة في ذلك أن "العلة في إبدال التنوين ألفاً في النصب فتحة ما قبلها نحو: رأيت زيداً، وتنوين المقصور قبله فتحة، فوجب أن تقلب ألفاً، وهو في المقصور آكد، لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة، والفتحة في الاسم الصحيح غير

---

(٦٤٥) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤١٨/١، السيوطي: الهمع ٢٠٢/٦.
(٦٤٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب٣٩٣/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٢٠٤/٤، الأزهري: شرح التصريح٣٣٩/٢
(٦٤٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥١٢، السيوطي: الهمع٢٠٢/٦.
(٦٤٨) سورة الأنبياء الآية: ٦٠.
(٦٤٩) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧/١-٤١٨.
(٦٥٠) العكبري: التبيين ص١٨٩.
(٦٥١) أبو حيان: النكت الحسان ص١٨٦.
(٦٥٢) ابن السكيت المقصور والممدود ص٤١.
(٦٥٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٣/١، السيوطي: الهمع٢٠١/٦-٢٠٢، عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص٧٢.
(٦٥٤) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥١٢.
(٦٥٥) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء٣٥٨/١-٣٥٩

لازمة"[٦٥٦].

إعراب الأسماء الستة

وفي إعراب الأسماء الستة وما يتعلق بها، اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

١- ما يعرب من هذه الأسماء بالحروف:

المشهور عند جمهور النحويين أن ما يعرب بالواو والألف والياء ستة أسماء هي: أبوك، أخوك، حموك، فوك، ذو مال، هنوك، إذا توافرت فيها عدة شروط نصّ عليها النحويون في مطولات النحو[٦٥٧]. ولكن الفراء جعلها خمسة، وقصر الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، وأنكر أن يكون(هن) مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء، لأنه كما يقول أبو علي الشلوبيني - : "لم يعرفها - أي لغة التمام - على اتساعه في لغات هذه الأسماء[٦٥٨]. لذلك اكتفى بإعرابه بالحركات الظاهرة.

٢- علامة إعرابها:

ذكر بعض النحويين أن في إعراب الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال، اثني عشر مذهباً[٦٥٩]، وجدت ثلاثة منها للكوفيين:

الأول: أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة عليها. فالضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً لها في حال إفرادها، هي علامات إعرابها مع الحروف: الواو والألف والياء في حال الإضافة. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً تارة للكوفيين[٦٦٠] وتارة ثانية للكسائي والفراء[٦٦١] وأخيراً

---

(٦٥٦) العكبري: التبيين ص١٨٩.

(٦٥٧) راجع هذه الشروط في: الأهدل: الكواكب الدرية ٣٧/١-٣٨

(٦٥٨) أبو علي الشلوبيني: التوطئة ص١٢٣-١٢٤، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤١٥/١٠، ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٤٣، شرح اللمحة البدرية ٢٥٢/١، السيوطي: الهمع ١٢٣/١، الأهدل: الكواكب الدرية ٣٨/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٣.

(٦٥٩) السيوطي: الفرائد الجديدة ٨٠/١، الهمع ١٢٣/١-١٢٥.

(٦٦٠) المبرد: المقتضب ١٥٥/٢، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٤٤، الإنصاف مسألة رقم ٢ص١٧، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٥٢/١، الرضي: شرح الكافية ٢٧/١، مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص١٨٦-١٨٧، إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص١٧٧.

(٦٦١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤١٦/١، السلسيلي: شفاء العليل ١٢٢/١، السيوطي: الهمع ١٢٥/١.

للفراء وحده[٦٦٢]. وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري[٦٦٣].

وحجة أصحاب هذا المذهب أن الحركات موجودة قبل الحروف ، وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل ، لذلك كانا جميعاً إعراباً. وأفسد العكبري هذا المذهب ، ورده من ثلاثة أوجه:

أ - أن الإعراب يفرق بين المعاني، والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة لعمل آخر.

ب-وأن الإعراب نتيجة عن عامل، والعامل الواحد لا يصح أن يعمل عملين في موضع واحد.

ج- وأن هذا المذهب يئول إلى أن تكون الكلمة جميعها علامات إعراب في مثل قولك: فوك وذو مال، فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هي الكلمة كلها، فإن كان ذلك إعراباً، فأين المعرب؟[٦٦٤].

وقد ورد مهدي المخزومي هذا المذهب وجعل إعرابها "بالحركات وهو مذهب البصريين -أقرب إلى طبيعة العربية من إجراء الكوفيين لهن في انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل[٦٦٥].

ورده أيضاً إبراهيم السامرائي، لأنه يجمع" بين الحركة والحرف، وليس من ازدواج وحقيقة الصوت واحد، والمسألة تتصل بقصر الصوت وطوله، وقولنا بالحركات مضلل، لأنه فصل هذا الصوت عن حقيقته الطويلة"[٦٦٦].

الثاني: أنها معربة بالحروف فقط، وأن هذه الحروف: الواو، والألف، والياء هي الإعراب نفسه، لإغنائها عن الحركات ونيابتها عنها. وهو مذهب هشام بن معاوية في أحد قوليه[٦٦٧].

والغريب في الأمر أن ينسب الزجاجي هذا المذهب للكوفيين، يقول": وبين العلماء اختلاف في هذه الواو والألف والياء، فيقول الكوفيون هي الإعراب نفسه، ويقول البصريون الحركات اللواتي قبل هذه الحروف هي الإعراب، وهذه إشباع[٦٦٨]. وهذا المذهب أقوى المذاهب، وأسهلها وأبعدها عن التكلف، "لأنه يدرك حقيقة الحركات التي تحولت بالمد إلى حركات طويلة

---

(٦٦٢) العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٠ ص١٩٤، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٤٠/٢ .

(٦٦٣)أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٢٥٠.

(٦٦٤) العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٠ ص٢٠٠.

(٦٦٥) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٩٠

(٦٦٦) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص١٧٨، ١٧٩.

(٦٦٧) أبو حيان ارتشاف الضرب٤١٥/١، ابن عقيل: المساعد ٢٩/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٧٤/١، السيوطي: الفرائد الجديدة ٨٠/١، الهمع ١٢٣/١-١٢٤.

(٦٦٨) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٥٢. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٤٤.

رسمت واواً وألفا وياء[٦٦٩]. وهو ما أخذ به المعربون في العصر الحاضر.

الثالث: " أنها معربة بالعين، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع" . وهو مذهب هشام في قوله الثاني[٦٧٠].

ومما اختلف فيه الكوفيون ـ على اختلاف في النقل عنهم- إلحاق (امرؤ) و (ابنم) بما يعرب من مكانين. فنقل ذلك تارة عن الكوفيين[٦٧١]، وتارة أخرى عن الكسائي والفراء[٦٧٢]، وتارة ثالثة عن الفراء وحده[٦٧٣].

ونقل عن الفراء أيضاً أنه أجاز في (امرؤ) وجهاً آخر هو أن تعرب من الهمزة، وتترك الراء مفتوحة فتقول: "قام امرَؤٌ، وضربت امرَأً، ومررت بامْرَئٍ"[٦٧٤]، وزاد على ذلك أبو بكر بن الأنباري وجهين آخرين، يقول: "وإذا أسقطت العرب الألف من (امرئ) كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، والتعريب من مكان واحد. فإذا أعربوه من مكانين قالوا: قام مُروٌ، وضربت مَراً، ومررت بمَرْئٍ. ومنهم من يقول: قام مَرْؤٌ، وضربت مَرْأً، ومررت بمَرئٍ. وبهذه اللغة نزل القرآن أعني بالتعريب من مكان واحد. قال الله تعالى[٦٧٥]: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾"[٦٧٦] .

٣- قصرها:

أي إلزامها الألف مطلقاً وإعرابها بحركات مقدرات علىالألف تشبيهاً لها بعصاك ورحاك، وما لا يتغير من الأسماء المعتلة.

لقذ ذكر أبو بكر بن الأنباري أن أصحابه الكوفيين يجيزون: هذا أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك[٦٧٧]، وتابعة على ذلك الكنغراوي، وذكر أن القصر جائز عند الكوفيين في: أب، أخ، حم[٦٧٨].

---

(٦٦٩) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص١٧٨. وانظر الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان١/٧٤.

(٦٧٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب١/٤١٦.

(٦٧١) أبو حيان: ارتشاف الضرب١/٤١٥، الأزهري: شرح التصريح٢/٣٦٥.

(٦٧٢) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢١١-٢١٢، الأزهري: تهذيب اللغة١٥/٢٨٧.

(٦٧٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٧٤.

(٦٧٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢١٢، الأزهري: تهذيب اللغة ١٥/٢٨٧، والشيخ محسن آل الشيخ: الفرائد الغوالي على شرح شواهد الأمالي ١/١٧٦-١٧٧ .

(٦٧٥) سورة البقرة الآية: ١٠٢.

(٦٧٦) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢١٣. وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٣ .

(٦٧٧) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٨٨.

(٦٧٨) الكنغراوي: الموفي في النحو ص١٣.

ولكن ما ذكره أبو بكر بن الأنباري، والكنغراوي ليس دقيقاً بحسب المذكور عند غيرهما.

أ- قصر (أخ): منع قصره الفراء[٦٧٩]، وأثبته هشام بن معاوية محتجاً بقولهم في المثل: مكره أخاك لا بطل[٦٨٠].

ب- قصر (أب): حكى ذلك أحمد بن يحيى[٦٨١] وأبو بكر بن الأنباري[٦٨٢].

ج- قصر (حم): حكى ذلك أحمد بن يحي[٦٨٣].

والذي في (معاني القرآن) للفراء جواز كتابة (ذا القربى) و (أبو طالب) على جهة واحده مطلقاً، مع تعريبها في الكلام إذا قرئت، يقول : " (والجار ذا القربى)[٦٨٤]، ولم يقرأ به أحد، وربما كتب على جهة واحدة، وهو في ذلك يقرأ بالوجوه. وبلغني: أن كتاب علي ابن أبي طالب رحمه الله كان مكتوباً: هذا كتاب من علي بن أبو طالب، كتابها: أبو في كل الجهات، وهي تعرب في الكلام إذا قرئت"[٦٨٥].

٤- رد المحذوف مع ياء المتكلم:

إبقاء الواو مع قلبها ياء إذا أضيفت (أب، واخ) الى ياء المتكلم، نحو: هذا أبِيّ وأخيّ. قيل أجاز ذلك الكوفيون[٦٨٦]، وقيل إنه مذهب الفراء وحده. وهو عنده وعند الجمهور ضرورة[٦٨٧].

٥- قلب ياء المتكلم ألفا:

وإن كان الفراء قد اختار ردّ المحذوف من (أب، وأخ) إذا أضيفا الى ياء المتكلم، فقد أجاز ايضاً قلب ياء المتكلم ألفاً " من ذلك قول العرب بأَبَا إنما هي: بأبي، الياء من المتكلم ليست من الأب، فلما كثر بهما الكلام، توهموا

---

(٦٧٩) ابن هشام: تخليص الشواهد ص٦١

(٦٨٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٨٩/١، ابن هشام: تخليص الشواهد ص٦١.

(٦٨١) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٠٠، الأزهري: شرح التصريح٦٥/١.

(٦٨٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٤٣.

(٦٨٣) سورة النساء الآية: ٣٦.

(٦٨٤) الفراء: معاني القرآن ١١٤/٣.

(٦٨٥) الفراء: معاني القرآن ١١٤/٣.

(٦٨٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٧٩/٢، ابن هشام: شرح عمدة الحافظ ص٥١٦، السيوطي: الهمع ٣٠٣/٤.

(٦٨٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٧٦، البغدادي: خزانة الأدب ٢٧٣/٢، الألوسي: الضرائر وما يسوع للشاعر دون النأثر ص٣٠٦.

أنهما حرف واحد، فصيروها ألفاً لتكون على مثال: حبلى وسكرى وما أشبهه من كلام العرب[٦٨٨].

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

وفي باب المثنى وجمع المذكر السالم اختلف الكوفيون، واختلفت نسبة الآراء إليهم، في مسائل في إعرابهما.

١- علامة إعرابها:

اختلف الكوفيون في تعيين علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على خمسة مذاهب:

أ- الحروف في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه. وهذا المذهب منقول عن الكوفيين[٦٨٩]، وعن الفراء[٦٩٠]، وذكر أبو القاسم خلف بن فتح الجودي (ت٤٣٤ هـ) أنه مذهب ثعلب، وأنه مروي عن الكسائي[٦٩١].

ب- ألف المثنى وياؤه - كما يقول ابو القاسم خلف بن فتح الجودي - حرفا إعراب بمنزلة الدال من زيد، وحركة الإعراب مقدرة فيهما. وهو مذهب الكسائي والفراء[٦٩٢].

جـ- انقلاب الألف الى ياء في المثنى هو الإعراب: وهو مذهب الفراء[٦٩٣].

د- الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب في نيّة الحركة. وهو مذهب الفراء[٦٩٤]. وفسّر ابن الحاجب عبارة (في نية الحركة) بأن " الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا[٦٩٥].

والذي يقف على كلام الفراء في (معاني القرآن) يجد أن رأي الفراء في هذه المسألة هو الرأي الأول وما سواه لم يقل

---

(٦٨٨) الفراء: معاني القرآن١/٤.

(٦٨٩) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص١٤١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣ ص٣٣، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ١٢٩/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٤/١ ، الرضي: شرح الكافية٣٠/١، ابن عقيل: المساعد ٤٨/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٨٨/١، السيوطي: الهمع ١٦١/١.

(٦٩٠) ابن جني: سر صناعة الإعراب ٧١٦/٢، أبوالبركات الأنباري: أسرار العربية ص٥٢، العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٢ ص٢٠٤-٢٠٥، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٣٢. الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٢٧٦/١.

(٦٩١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٤/١.

(٦٩٢) المصدر نفسه ٢٦٤/١.

(٦٩٣) ابن جني: الخصائص ٧٣/٣.

(٦٩٤) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١.

(٦٩٥) المصدر نفسه ١١٧/١.

به[٦٩٦].

هـ- الألف في المثنى بدل من ضمتين، والواو في الجمع بدل من ثلاث ضمات. وهو مذهب ثعلب يقول الزجاجي: "وقال ثعلب: الألف في الزيدان بدل من ضمتين، كأنه قال زيد وزيد، ثم جمع بينهما، فقال: زيدان، فالألف بدل من ضمتين والواو في الزيدون بدل من ثلاث ضمات وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس[٦٩٧].

وقد ناقش النحويون هذه الآراء، وردوها كلها[٦٩٨]، وخلص أبو حيان إلى أن " هذا الخلاف الذي في هذه الحروف ليس تحته طائل، ولا يبني عليه حكم"[٦٩٩].

والذي أميل إليه من هذه المذاهب هو المذهب الأول، لأنه أسهل الآراء وأقربها إلى واقع الاستعمال اللغوي، ولاسيما أن هذه الحروف تتغيّر بتغيّر موقع التثنية والجمع من الإعراب، على حسب السياق والوظيفة النحوية التي تدل عليها، فهي، وإن كانت ذات قيم دلالية على التثنية والجمع، فإن التغير الذي يلحقها يحدث فيها بحسب المعنى النحوي من فاعلية ومفعولية، وهو ما يحدث لما يعرب بالحركة. ٢- إلزام جمع المذكر السالم، وما حمل عليه، الياءَ، وإعرابه بالحركة

نسب بعض النحويين إلى الفراء أنه يجيز إلزام جمع المذكر السالم، وما ألحق به الياء، وإعرابه بحركات ظاهرة على النون[٧٠٠]، وذكر الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين أنّ ذلك مذهب الفراء ومن تابعه[٧٠١]، ونسبه بعضهم إلى بعض الكوفيين[٧٠٢] وهو رأي ثعلب أيضاً[٧٠٣].

والذي يقف على كلام الفراء في (معاني القرآن) يدرك أنه لا يرى هذه المعاملة الا مع سنين وأخواته مما حذفت لامه[٧٠٤]، وهذا كلامه عند تفسيره

---

(٦٩٦) الفراء: معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٦٩٧) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص١٤١

(٦٩٨) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ٤١٦/٢، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٥٣، الإنصاف مسألة رقم ٣ص٣٣.

(٦٩٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٥/١.

(٧٠٠) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٨٧/١.

(٧٠١) الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص ١٠-١١.

(٧٠٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٢.

(٧٠٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٧٦.

(٧٠٤) انظر رأي الفراء في سنين وبابه: ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٦٥، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء٣٠٩/١، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٤٥/٢، الأزهري: شرح التصريح ٧٦/١-٧٧، ابن الناظم شرح ألفية ابن مالك ص١٦.

قولــه تعــالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾[705]: "واحـدة العضـين عضـة رفعها عضون، ونصبها وخفضها عضين. ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها، فيقول: عضينُك، ومررت بعضينِك وسنينك ... وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فَنُقِصت لامه، فلما جمعوه بالنون توهموا أنّهُ فُعُول إذ جاءت الواو، وهي واو جماع، فوقعت في موضع الناقص، فتوهموا أنها الواو الأصلية، وأن الحرف على فُعُول، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه"[706]. ثم إن هذا المذهب ليس خاصاً بالفراء ، وإنما هو مذهب الكسائي[707] ومذهب ثعلب وأصحابه[708]، ومذهب أبي بكر بن الأنباري[709].

٣- إلزام المثنى الألف مطلقاً.

ذكر أبو جعفر النحاس ان تلك لغة حكاها الكسائي والفراء عن بني الحارث بن كعب[710]، وذكر ابن هشام والعيني أنها لغة حكاها الكسائي عن بلحارث وزبيد وخثعم[711] في حين ذكر أبو حيان أنّ إلزام المثنى الألف مطلقاً لغة حكاها الفراء من دون تعيين أصحابها[712].

ومما له صلة بهذه المسألة رأي الكسائي والفراء في تخريج قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[713]، ففيها قولان للكسائي ومثلهما للفراء.

فأحد قولي الكسائي أن (إنّ) بمعنى نعم[714]، والقول الثاني[715]، وهو أحد قولي الفراء[716]: هذا على لغة بني الحارث بن كعب، والقول الثاني من قولي الفراء: أنهم زادوا على الألف نوناً في التثنية، وتركوها على حالها في

---

(٧٠٥) سورة الحجر الآية: ٩١ .

(٧٠٦) الفراء: معاني القرآن٢/٩٢-٩٣. وانظر البغدادي: خزانة الأدب ٣/٣١٢.

(٧٠٧) ابن عقيل: المساعد ١/٥٥.

(٧٠٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٤٧-١٤٨، ٢٦٥-٢٦٦.

(٧٠٩) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٠٩-٣١٠.

(٧١٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن٣/٤٥. وانظر: الفراء: معاني القرآن٢/١٨٣-١٨٤.

(٧١١) ابن هشام: تخليص الشواهد ص٥٨، العيني: شرح الشواهد للعيني مع الصبان١/٧٠.

(٧١٢) أبو حيان: النكت الحسان ص١٧٢.

(٧١٣) سورة طه الآية: ٦٣.

(٧١٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣/٤٥.

(٧١٥) المصدر نفسه٣/٤٥.

(٧١٦) الفراء: معاني القرآن ٢/١٨٤، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣/٤٥.

الرفع والنصب والجر، كما فعلوا في الذي، فزادوا نوناً، فقالوا الذين في كل حال[٧١٧].

٤- إعراب ما انتهى بياء ونون، مما يشبه الجمع وليس بجمع، إعراب جمع المذكر السالم:

ذكر الفراء أن الحسن قرأ: (وما تنزلت به الشياطونَ)[٧١٨]، جعله بمنزلة المسلمين والمسلمون، غير أن الفراء ردّ ذلك، ومنعه[٧١٩]. في حين أجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري في أسماء المواضع والبلدان، يقول: "وصفّون وقنسرون وماردون والسّيْلحون مؤنثات ... وللعرب في تعريبهن وجهان:

أحدهما: أن يُشّبه بالجمع، فيقال: أعجبتني صفونَ وماردونَ وقنّسرونَ، ومررت بصفينَ وقنسرينَ وماردينَ، فشبه بالزيدينَ والعمْرينَ.

وثانيهما أن يقال: أعجبتني صفينُ وقنسرينُ وماردينُ، ومررت بصفين وقنسرين وماردين"[٧٢٠].

٥- حركة نون المثنى:

نقل عن الكسائي والفراء أن فتحها مع الياء لغة، وقال الكسائي هي لغة لبني زياد ابن فقعس، وقال الفراء هي لغة لبني أسد[٧٢١]. ونقل بعضهم فتحها عن الفراء وحده[٧٢٢].

وأما ضم هذه النون فتلك لغة حكاها أبو عمرو الشيباني مع الألف، ومنعها مع الياء[٧٢٣].

إعراب كلا وكلتا:

يكاد يتفق النحويون أن الكوفيين والبصريين يختلفون في كلا وكلتا: هل هما مثنيان لفظاً ومعنى، أو مثنيان معنى لا لفظاً؟ وينسبون إلى البصريين القول إنّهما مثنيان معنى لا لفظا، وإلى الكوفيين القول: إن فيها تثنية معنوية ولفظية، وأن أصلهما (كلّ)، فخفف وزيدت عليها ألف التثنية، وزيدت التاء

---

(٧١٧) الفراء: معاني القرآن ١٨٣/٢-١٨٤. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص٤٥٦.

(٧١٨) سورة الشعراء الآية: ٢١٠.

(٧١٩) الفراء: معاني القرآن ٢٨٥/٢. وانظر ٧٦/٢.

(٧٢٠) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٤٧٨، وانظر: الزاهر ١١٦/٢-١١٧، ياقوت الحموي: معجم البلدان٤٠٣/٤.

(٧٢١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٦/١، ابن عقيل: المساعد ٣٩/١.

(٧٢٢) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٧، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية٢٧١/١-٢٧٢، الأزهري: شرح التصريح ٨٧/١.

(٧٢٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٦/١.

في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالالف في (الزيدان) و(العمران)، ولزم حذف نون التثنية منها للزومهما الإضافة[٧٢٤].

ونقل ابن منظور في (لسان العرب) هذا المذهب عن الفراء وحده[٧٢٥].

وكان لأبي حيان الأندلسي نقلان مضطربان عن الكوفيين في هذه المسألة. فقد نقل في (البحر المحيط) أن (كلا) مثنى لفظاً عند الكوفيين، والسهيلي، وأن ألفه للتثنية، وليست أصلاً[٧٢٦]، ونقل عنه محقق (شرح جمل الزجاجي) ما ينافي ذلك، يقول المحقق: "وقال أبو حيان: وما من الكوفيين أحد يقول: كلت واحدة: لكلتا، ولا يدعى أن لكلا وكلتا واحداً منفرداً في النطق مستعملاً[٧٢٧].

وكلام الفراء في (معاني القرآن) يؤيد ما نقله المحقق عن أبي حيان، وينفي ما نسب إلى الكوفيين عامة من أن كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى[٧٢٨].

وقد وجدت أبا بكر بن الأنباري يذهب إلى أن ألف كلا وكلتا " ألف تثنية كألف غلاما وذوا، وواحد كلتا: كلت[٧٢٩]. لكنه عاد فناقض ذلك، ونفى أن تكون ألفهما ألف تثنية، وأن لكلتا واحدة هي (كلت)[٧٣٠].

ومذهب البصريين أن كلا وكلتا يكونان بالالف مطلقاً إذا أضيفا إلى ظاهر، وإذا أضيفتا إلى مكني استحالت ألفهما ياء خفضاً ونصباً، وثبتْ رفعاً، ولا يجيز البصريون سوى هذا[٧٣١]. وهو ما أخذ به أبو بكر بن الأنباري من الكوفيين[٧٣٢].

ولكن بعض النحويين عزا إلى الفراء جواز إثبات الألف مع المكني[٧٣٣]، كما عزا بعضهم إليه وإلى الكسائي جواز إجرائهما مع المظهر مجراهما مع

---

(٧٢٤) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٢٨٧، الإنصاف مسألة رقم ٦٢ ص ٤٣٩، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢٧٥/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٧/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٥٤/١، الرضي: شرح الكافية ٣٢/١، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٣، السيوطي: الهمع ١٣٦/١-١٣٧، البغدادي: خزانة الأدب٦٣/١.

(٧٢٥) ابن منظور: لسان العرب ٢٢٨/١٥.

(٧٢٦) أبو حيان: البحر المحيط ٢٢/٦.

(٧٢٧) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢٧٦/١، حاشية رقم (١).

(٧٢٨) الفراء: معاني القرآن ١٤٢/٢-١٤٣.

(٧٢٩) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء٤٣٦/١.

(٧٣٠) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٧٢-٦٧٥.

(٧٣١) أبو حيان: ارتشاف الضرب٢٥٧/١.

(٧٣٢) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٧٣.

(٧٣٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٧/١، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية٢٧٤/١-٢٧٥.

المكنـي نحـو: رأيـت كلـي أخويـك[٧٣٤]، وأن الفـراء حكاهـا عـن كنانـة، وأن الكسائي حكاها، ولم يعزها[٧٣٥].

وكلام الفراء في (معاني القرآن) ينفي أن يكون قد أجاز إجراء (كلا) مع المظهر مجراها مع المكني مطلقاً. فقد عزا ذلك حقاً إلى بني كنانة، ولكنه استقبح ذلك، قال: "وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع، والنصب، والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة، فأنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة، قليلة مضوا على القياس[٧٣٦].

ولا شك أن هذا ينافي إطلاق أبي حيان حينما قال : "وأجاز الفراء: مررت بالرجلين كلاهما بالألف. والكسائي والفراء أجريا كلا مع المظهر مجراها مع المضمر، ومنع ذلك البصريون في المسألتين[٧٣٧].

إعراب جمع المؤنث السالم

اتفق الكوفيون على أن علامة رفع جمع المؤنث السالم الضمة وعلامة خفضه الكسرة، واختلفوا في علامة نصبه، كما اختلف النقل عنهم.

١- يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، سواء أكان تاماً أم محذوف اللام. ونسب هذا الرأي للكوفيين تارة[٧٣٨]، ولجمهور الكوفيين تارة أخرى[٧٣٩].
٢- يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إذا كان ناقصاً محذوف اللام نحو: سمعت لغاتَهم. ونسب هذا الرأي للكوفيين[٧٤٠] وللكسائي والفراء[٧٤١] ولهشام وحده[٧٤٢]ونقل عن ثعلب أنّه لغة[٧٤٣].

---

(٧٣٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٧/١، ٦٠٩، ابن عقيل: المساعد ٤٢/١.

(٧٣٥) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية٢٧٥/١-٢٧٦ .

(٧٣٦) الفراء: معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٧٣٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٠٩/٢.

(٧٣٨) أبو حيان: النكت الحسان ص٣٦، الرضي: شرح الكافية ١٨٩/٢، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٤٦/١، الأهدل: الكواكب الدرية: ٤٠/١ .

(٧٣٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب٤١٩/١، الأهدل: الكواكب الدرية٣٢/١، الكنغراوي: الموفي ص١١ .

(٧٤٠) السلسيلي: شفاء العليل١٥٠/١ .

(٧٤١) ابن عقيل: المساعد ٥٦/١.

(٧٤٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤١٩/١٠، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية٢٤٧/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٩٣/١، السيوطي: الهمع٦٧/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١١-١٢.

(٧٤٣) ابن عقيل: المساعد٥٦/١، الأزهري: شرح التصريح ٨٠/١.

ووقفت على كلام الفراء في (معاني القرآن)، فوجدته يوجب خفض تاء جمع المؤنث السالم المنصوب في حالتين: الأولى إذا كان تاماً لم ينقص لامه نحو: رأيت الصالحاتِ والأخوات، والحالة الثانية إذا كان ناقصاً فاؤه نحو: رأيت لداتِك، ومنع رأيت لداتك "إلاّ أن يغلط بها الشاعر فإنه ربما شبّه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه[٧٤٤].

وأما إذا كان جمع المؤنث السالم ناقصاً لامه فقد أجاز الفراء حفض تائه، ونصبها في النصب" يتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل[٧٤٥].

وفي كلام ابن جني ما يشير إلى وقوفه مع وجهة النظر التي تجيز فتح تاء الجمع المؤنث المنصوب مطلقاً، يقول: " لأنهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه[٧٤٦].

كما رجحه ابن هشام فيما حذفت لامه في المفرد بقوله : " ويشهد له ظواهر من السماع. قرأ بعضهم : (ويجعلون لله البناتَ)[٧٤٧]، بالفتح"[٧٤٨]. وفي هذه القراءة ردّ على بعض الباحثين المحدثين الذي ردّ نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة بقوله: " ... ولم نجد في القراءات القرآنية جها يؤيد ذلك مما يجعل رأي الكوفيين قائماً على مجرد إجازة لاسند لها[٧٤٩].

ما يجرى وما لا يجرى

وفي باب ما يجرى وما لا يجرى اختلف النحويون الكوفيون، أو انفرد بعضهم في جملة من أحكام هذا الباب ومسائله. هذا بيانها.

١- ترك إجراء ما يجرى:

اختلف نحاة الكوفة في هذه المسألة، على ثلاثة مذاهب:

أ- الجواز مطلقاً في الشعر، وسعة الكلام. وهو مذهب أبي العباس ثعلب وحده[٧٥٠]. ووصف إبراهيم مصطفى هذا المذهب بأنه تحطيم للقاعدة[٧٥١].

ب- المنع مطلقاً. وهو مذهب أبي موسى الحامض[٧٥٢].

---

(٧٤٤) الفراء: معاني القرآن ٩٣/٢و٣٤٧/١ .

(٧٤٥) المصدر نفسه ٩٣/٢ .

(٧٤٦) ابن جني: الخصائص ١١١/١.

(٧٤٧) سورة النحل الآية ٥٧. ولم أتبين موطن هذه القراءة فيما رجعت اليه من كتب القراءات

(٧٤٨) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية٢٤٧/١.

(٧٤٩) زين الدين مهيدات: قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف ص٧٤.

(٧٥٠) أبو حيان : ارتشاف الضرب٤٤٨/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٢٧٦/٣، السلسيلي: شفاء العليل ٩١٠/٢، السيوطي: الهمع: ١٢٠/١، الكنغراوي: الموفي ص١٧، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٨/٢، الألوسي: الضرائر ص١٣٥، محمد سليم عبد الحليم: موارد البصائر ص٣٠٠.

(٧٥١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحوص١٧١.

ج- الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار. ونسب هذا المذهب مرة للكوفيين[٧٥٣] ومرة أخرى لجمهور الكوفيين[٧٥٤]. ويذكر الرضي أن ذلك خاص بالعلمية دون غيرها من علل موانع الإجراء[٧٥٥].

٢- إجراء ما لا يجرى:

ذكر البطليوسي أن إجراء ما لا يجرى في الشعر جائز باتفاق البصريين والكوفيين، من دون ذكر خلافهم في إجراء (أفعل) الذي معه (من)[٧٥٦].

وذكر نحويون غيره اختلافهم أيضاً في إجراء (أفعل من) في الشعر، فأجازه البصريون، ومنعه الكوفيون، لأن (من) تلازمه، وتقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة[٧٥٧].

يقول أبو بكر بن الأنباري معرباً قول زهير بن أبي سلمى:

تبصَّرْ خَليلي هل تَرَى من ظعائنٍ ‎ ‎ ‎ ‎ تحمَّلْنَ بالعلياءِ من فوقِ جُرثمِ

"وأجرى الظعائن لضرورة الشعر. قال الفراء والكسائي: الشعراء تجري في أشعارها كل ما لا يُجرى، إلا افعلَ منك، فإنهم لا يجرونه في وجه من الوجوه، لأن (من) تقوم مقام الاضافة، فلا يجمع بين إضافة وتنوين[٧٥٨].

وفي ذلك ما يدل على الاّ خلاف بين الكسائي والفراء في جواز إجراء ما لا يجري في الشعر، إلا (أفعل من)، الذي لا يجوز إجراؤه في شعر ولا في غيره.

غير أن الرضي ذكر أن الكسائي والأخفش أجازا إجراء ما لا يجرى غير أفعل من مطلقاً في اختيار الكلام، وأن ذلك عندهما لغة قوم، وذكر أن غيرهما

---

(٧٥٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٨/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٧٥/٣، السيوطي: الهمع ١٢١/١، الفرائد الجديدة ١١٤/١، الأزهري : شرح التصريح ٢٢٨/٢ ٠

(٧٥٣) ابن الدهان: الفصول ص١١٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٠ ص٤٩٣، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٨٩-٣٩٠ وأبو حيان: النكت الحسان ص٣١٣، الرضي: شرح الكافية٣٨/١، ابن هشام: شرح عمدة الحافظ ص٨٧٦، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٢٥٤، ابن يعيش: شرح المفصل ٦٨/١، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٢٠/١، البغدادي: خزانة الأدب٧١/١

(٧٥٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب٤٤٨/١، السيوطي: الهمع ١٢١/١، الفرائد الجديدة١١٤/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٨/٢ ، الكنغراوي ، الموفي في النحو الكوفي ١٧-١٨ ٠

(٧٥٥) الرضي: شرح الكافية ٣٨/١، ٥٩.

(٧٥٦) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٨٩.

(٧٥٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢١٨/٣، و٤٤/٤ و٩٧/٥، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٩ ص٤٨٨، أبو حيان: البحر المحيط ٣٢٤/٨، النكت الحسان ص٣٠١، ارتشاف الضرب ٤٤٨/١، السلسيلي: شفاء العليل ٩١٠/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٧٥/٣، السيوطي: همع الهوامع ١١٩/١، الأشباه والنظائر في النحو ٣٣/٢، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٧

(٧٥٨) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٢٤٥ وانظر ص٣٦، ٣٩٨، إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٩/١-٣٧٠.

أنكر ذلك ومنع أن يقال: جاءني أحمدٌ وإبراهيمٌ في سعة الكلام[٧٥٩].

وليس من شك أن عبارة: (وأنكره غيرهما)[٧٦٠]، تجعل الفراء في زمرة المنكرين، إلا أن ما في (معاني القرآن) للفراء خلاف ماأورده الرضي.

فالفـراء يـجيز اختياراً إجراء غير أفعل منـك، لكنـه يشتـرط أن يكـون اسماً معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف، فيمنع الإجراء إما لكثرة التسمية به، وإما لنية النكرة[٧٦١].

وذكر أبو جعفر النحاس مذهب الفراء هذا، ثم قال مؤكداً على موافقة الفراء الكسائيَّ في إجراء ما لا يجرى اختياراً، ولكن بالشرط المذكور فقط: "﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[٧٦٢] لم ينصرف يغوث ويعوقَ لشبههما الفعل المستقبل. وقرأ الأعمش: (ولا يغوثاً ويعوقاً) بالصرف وفي حرف عبد الله فيما روى: (ولا تذرن وَدا ولا سُواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا. قال أبو جعفر: هذا عند الخليل وسيبويه لحن، وهو أيضا مخالف للسواد الأعظم . وزعم الفراء أن ذلك يجوز صرفه لكثرته، أو كأنه نكرة وهذا ما لا يحصل؛ لأنه إذا كثر الشيء صُرف فيه ما لاينصرف .. . وقد زاد الكسائي على هذا ، فقال: العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك"[٧٦٣].

وأما إذا لم يكن أول ما لا يجرى ياء أو تاء أو ألف فمذهب الفراء جواز إجرائه في الشعر فقط، يقول: " وكما قال (سلاسلا) و (قواريرا) بالألف، فأجروا ما لا يجرى، وليس بخطأ، لأن العرب تجري ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة:

فمـا وَجْـد أظـآرٍ ثـلاثٍ روائـمٍ   رأيْـنَ مجـرًّا مـن حُـوَارٍ ومصْـرَعا

فأجرى روائم، وهي مما لا يجري فيما لا أحصيه في أشعارهم"[٧٦٤].

٣- العلة الواحدة تكفي لمنع الإجراء

حكى الفخر الرازي عن أكثر النحويين الكوفيين أن العلة الواحده تكفي لمنع الإجراء[٧٦٥]. ومعنى ذلك أن ما تبقى منهم لا يجيز أن يكون السبب الواحد كافياً لمنع الاجراء. وذكر الرضي والبغدادي أن هذا مذهب الكوفيين، يقول الرضي ". . . وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سبب قوي في باب

---

(٧٥٩) الرضي: شرح الكافية٣٨/٢.
(٧٦٠) المصدر نفسه ٣٨/٢.
(٧٦١) الفراء: معاني القرآن ١٨٩/٣.
(٧٦٢) سورة نوح الآية: ٢٣.
(٧٦٣) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤١/٥-٤٢.
(٧٦٤) الفراء: معاني القرآن ٢١٧/٣-٢١٨. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص٧٣٧-٧٣٨.
(٧٦٥) الأزهري: شرح التصريح ٢٢٨/٢.

منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله:

يفوقان مـــرداسَ في مجمـــــع[٧٦٦]

ولعل ما حكاه الرازي أصح مما ذكره الرضي والبغدادي، فأبو موسى الحامض من الكوفيين يمنع مطلقاً ترك إجراء المجرى، كما سبق أن ذكرت في فواتح هذه المسائل.

٤- إدخال (أل) على ما لا يجرى

ذكر الفراء أن إدخال (أل) على ما لا يجرى لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يجوز في الشعر فقط، يقول: " لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجرى، مثل : يزيد ويعمر إلا في شعر[٧٦٧] ".

٥- العلم المؤنث الثلاثي

يتحتم ترك إجراء العلم المؤنث إذا كان بالتاء نحو: فاطمة وطلحة، أو زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زينب وسعاد، وأما إذا كان ثلاثيا محرك الوسط أو ساكنه فقد اختلف الكوفيون في إجرائه أو ترك إجرائه:

أ- العلم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط نحو: قَدَم ولظى فيه مذهبان:

الأول منع إجرائه إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع، وهو مذهب جمهور النحويين[٧٦٨]. يقول الفراء: " ولظى اسم من أسماء جهنم، فذلك لم يُجرِه[٧٦٩] ".

والمذهب الثاني جواز الوجهين. وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري[٧٧٠].

واختلف النقل في (سَقَر). فبينما ذكر بعض النحويين أنها مما اختلف فيه[٧٧١]، ذكر أبو حيان، وتبعه الأشموني، نقلاً عن كتاب (البسيط)، أنها ممنوعة من الإجراء اتفاقاً، يقول الأشموني : " وما ذكره في (البسيط) من أن (سقر) ممنوع من الصرف اتفاقاً ليس كذلك"[٧٧٢].

---

(٧٦٦) الرضي: شرح الكافية ٥٩/١، البغدادي: خزانة الأدب ٧١/١.

(٧٦٧) الفراء: معاني القرآن ٣٤٢/١. وانظر ٤٠٨/٢.

(٧٦٨) ابن مالك: التسهيل ص٢٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٠/١، السلسيلي: شفاء العليل ٩٠١/٢، الرضي: شرح الكافية ٥٠/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٥٣/٣، السيوطي: الهمع ١٠٩/١، الأزهري: شرح التصريح ٢١٧/٢-٢١٨.

(٧٦٩) الفراء: معاني القرآن ١٨٤/٣ وانظر ١١٠/٣، ٢٩٠.

(٧٧٠) ابن مالك: التسهيل ص٢٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٠/١، السلسيلي: شفاء العليل ٩٠١/٢، الرضي: شرح الكافية ٥٠/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٥٣/٣، السيوطي: الهمع ١٠٩/١، الأزهري: شرح التصريح ٢١٧/٢-٢١٨.

(٧٧١) السلسيلي: شفاء العليل ٩٠١/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢١٧/٢-٢١٨.

(٧٧٢) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٢٥٣/٣، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤/١.

وقول الأشموني : "ليس كذلك" ليس صحيحاً، وإنما الصحيح ما ذكره صاحب (البسيط).

فأبو بكر بن الأنباري حينما تحدث عنها في (الزاهر)، ذكر فيها وجهاً واحداً، وهو منع الإجراء[٧٧٣].

ب- العلم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط نحو: هند، ودعد ، وجُمْل فيه مذهبان أيضا:

الأول: جواز الوجهين ، أي الإجراء وتركه. أما الإجراء فلخفة حركة الوسط، أي السكون، وأما الترك فلاجتماع التأنيث والعلمية، وهو مذهب الجمهور[٧٧٤].

المذهب الثاني: إنْ كان اسم بلد، كـ: (فَيْد) لا يجوز إجراؤه، وما لم يكن اسم بلد، جاز فيه الأمران، وذلك أن اسم المرأة تردده العرب كثيراً وتوقعه على غيرها، وأن اسم البلد لا يتردد كثيراً، ولم يكثر في الكلام لذلك لزمه الثقل وترك الإجراء. وهو مذهب الفراء.

يقول الفراء: " وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعد وهند وجمل. وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء، لأنها تردد، وتكثر به التسمية، فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود"[٧٧٥].

ومذهب الفراء ، فيما كان اسم بلد الذي نسبه إليه كثير من النحويين دون غيره نسبه أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين[٧٧٦].

٦- تسمية المذكر بالمؤنث وتسمية المؤنث بالمذكر

أ- تسمية المذكر بالمؤنث:

يذكر السيوطي أنه اذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من تاء التأنيث منع جمهور النحويين إجراءه، شرط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لفظاً، كعَنَاق وزينب اسمي رجل، أو تقديراً نحو: جَيَل مخفف من جيأل اسم رجل، إذ الحرف المقدر كالملفوظ به، بخلاف الاسم الثلاثي سواء تحرك وسطه، أم

---

(٧٧٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٥٦/٢.

(٧٧٤) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٤٠/١، السيوطي : همع الهوامع ١٠٨/١. وانظر أيضا : أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٤، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٦٧/٤-١٦٨.

(٧٧٥) الفراء: معاني القرآن ٤٢/١-٤٣، وانظر ١١٠/٣، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٤٦٨ أبو حيان: ارتشاف الضرب٤٤٠/١، السيوطي: الهمع ١٠٨/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٦.

(٧٧٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١١٣/٤.

سكن نحو: كتِف، وفَخِذ، وريْح، وشمْس أسماء رجال، ومذهب الفراء منعه مطلقاً[٧٧٧].

غير أني وجدت أبا بكر بن الأنباري يعزو هذا المذهب إلى الفراء وأبي العباس ثعلب، يقول: " فعلى مذهب الفراء وأبي العباس إذا سميت رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف لم تجره، فتقول: قام ريْحُ وفخِذُ، وأكرمتُ ريحَ وفخِذَ، ومررتُ بريحَ وفخِذَ[٧٧٨]. وهو ما تنبه إليه بعضهم حينما نسب منع الإجراء للفراء وثعلب معاً[٧٧٩] ولكن الرضي ذكر أن لا خلاف بين النحويين في وجوب إجرائه لعدم تقدير تاء التأنيث[٧٨٠].

ب- تسمية المذكر ببنت أو أخت :

وإذا سميت ببنت أو أخت مذكراً ترك إجراؤه عند قوم منهم الفراء[٧٨١] وأبو بكر بن الأنباري، يقول أبو بكر: "وإذا سميت رجلاً ببنت وأخت لم تجرهما في المعرفة وأجريتهما في النكرة، وإنما منعتهما الإجراء للعلتين اللتين توجبان الثقل، وهما التعريف والتأنيث"[٧٨٢].

جـ- تسمية المذكر بنعت المؤنث:

إن سميت مذكراً بنعت مؤنث لا حظ فيه للرجال نحو: طالق وحائض وطامث أسماء رجال لم تجره على مذهب الفراء[٧٨٣]، ونسبه السيوطي إلى الكوفيين[٧٨٤]. وفصل أبو بكر بن الأنباري في (طاهر) وذكر أن فيه معنيين، معنى الطهر من الأدناس والذنوب، ومعنى الطهر من الحيض، وقال: " إذا نويت به الطهر من الأدناس والذنوب أجريته اسماً لرجل، ولم تجره اسماً لامرأة. . . وإذا نويت بطاهر للطهر من الحيض لم تجره من قول الفراء أسماً لرجل ولا لامرأة، لأنه بمنزلة حائض وطالق وطامث[٧٨٥]. وتساهل أبو حيان حين عزا المنع على إطلاقه للكوفيين[٧٨٦].

---

(٧٧٧) السيوطي: الهمع ١/١٠٩ ٠

(٧٧٨) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٣٦.

(٧٧٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٤٤٠، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٦-١٧.

(٧٨٠) الرضي: شرح الكافية ١/٥٠ ٠

(٧٨١) أبو حيان: ارتشاف الضرب١/٤٥٧ .

(٧٨٢) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٣٠-١٣١.

(٧٨٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ١٣٤ .

(٧٨٤) السيوطي: الهمع ١/١١٠.

(٧٨٥) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٣٥.

(٧٨٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٤٤٢.

وأما إذا سميت مذكراً بنعت يصلح للمذكر والمؤنث، نحو : ظلوم وقتول وغضوب، ونويت أنك سميته بنعت المذكر أجريته، وإن نويت أنك سميته باسم امرأة اسمها ظلوم أو غضوب جاز ألا تجريه، واختار الفراء إجراءه[٧٨٧]. وعزا أبو حيان هذا المذهب للكوفيين[٧٨٨].

وخلط السيوطي بين النعوت كلها، وعزا المنع للكوفيين يقول: " لو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض، وطامث وظلوم وجريح. فالبصريون: يُصرف ... والكوفيون: يمنع[٧٨٩]

د- تسمية المذكر بـ أسماء:

ذكر أبو حيان أن (أسماء) في مذهب الفراء اسم جمع سمي به، وكثر في تسمية المؤنث حتى عد من أسمائه، فإذا سمي به المذكر امتنع للعلمية والتأنيث، وأما إذا نكر أجري[٧٩٠].

هـ- تسمية المذكر بنعت من باب أفعل فعلاء:

نقل عن الفراء، وأبي بكر بن الأنباري أنه إذا سمي رجل أحمر بـ (أحمر) ترك إجراؤه في معرفة وفي نكرةٍ، وأما إذا سمي به رجل أسود أو أبيض لم يجر في المعرفة وأجري في النكرة [٧٩١].

ز- تسمية المؤنث باسم مذكر:

ذكر أبو حيان أنه إذا سمي المؤنث بمذكر ساكن الوسط نحو: زيد، ونِعْم وبِئْس ترك إجراؤه عند أبي أسحق وأبي عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والمازني من البصريين والفراء من الكوفيين[٧٩٢] لكنّي وجدت أبا بكر بن الأنباري يعزو ذلك إلى الفراء وأبي العباس ثعلب يقول: " وإذا سميت المرأة باسم مذكر على ثلاثة أحرف فقلت : قامتْ زيد فإن النحويين اختلفوا في هذا: فقال: الفراء وأبو العباس والخليل وسيبويه والأخفش والمازني: لا تجريه، فتقول: قامت زيدُ وعمرُو، وأكرمت زيدَ وعمرَو، ومررت بزيدَ وعمرَو[٧٩٣] وذكر الزجاج إجماع النحويين على منع الإجراء إلا عيسى بن عمر[٧٩٤].

---

(٧٨٧) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٣٤.

(٧٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٠/١ -٤٤١.

(٧٨٩) السيوطي: الهمع ١١٠/١، الأشباه والنظائر ١٤٥/٢.

(٧٩٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب٤٤٢/١.

(٧٩١) المصدر نفسه ٤٤٦/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان٢٧٢/٢.

(٧٩٢) أبو حيان ارتشاف الضرب ٤٤٢/١.

(٧٩٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٩.

(٧٩٤) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥١.

ح- تسمية المؤنث بمذكر ناقص:

نسب أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين أنه إذا سميت امرأة بنحو : قاضٍ لم يجر في النصب والخفض، فتقول: رأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ، وهذه قاضيٍ[(٧٩٥)]. أي بإجرائه مجرى الاسم الصحيح، فتثبت ياؤه ساكنةً رفعاً ومفتوحةً خفضاً كما في النصب. ونسب غيره هذا المذهب إلى الكسائي وحده من الكوفيين[(٧٩٦)].

ط- ومن الآراء التي انفرد بها الفراء في باب المجرى وغير المجرى:

أنه إذا سمي رجل بـ (إنسان)[(٧٩٧)]، أو بشمال وجنوب ودبور وحرور[(٧٩٨)]، لم يجر شيء من ذلك، وأنه إذا كنيت امرأة بأم أناس وأم صبيان وأم رجال غلب ألا تجري، ويجوز إجراؤها[(٧٩٩)]، كما منع التسمية بجزء كلمة إن كان ساكناً نحو: التسمية بباء: اضربْ، وأجاز الحكاية إذا سمي بحرف معنى على حرفين فأجاز: قام مذ وهلْ، ورأيت مذْ وهلْ، ومررت بمذْ وهلْ[(٨٠٠)].

٧- العلم المجهول الأصل

إذا سمّت العرب باسم مجهول نحو: سبأ وكبكب أو باسم ليس من عادتهم التسمية به كصعرور فمذهب الفراء منع إجرائه، أجراء له مجرى العلم الأعجمي، والجمهور على خلاف ذلك[(٨٠١)].

والذي في (معاني القرآن) يؤيد ذلك[(٨٠٢)].

٨- العلم الذي على وزن الفعل

اختلف الفراء وعيسى بن عمر مع جمهور النحاة في العلم الذي على وزن الفعل المشترك المنقول من وزن (فَعَل) ، فهما يمنعانه من الإجراء

---

(٧٩٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٦١/٥.

(٧٩٦) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٢٤٥، ابن هشام: أوضح المسالك ١٥٩/٣-١٦٠

(٧٩٧) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٤٨٨/١.

(٧٩٨) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٣٦.

(٧٩٩) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٥٠٠. وانظر: البغدادي: خزانة الأدب ٧٢/١.

(٨٠٠) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٥٦/١ .

(٨٠١) ابن مالك: التسهيل ص٢٢٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٣٩/١٠، السلسيلي: شفاء العليل ٩٠١/٢، السيوطي: الهمع ١٠٦/١-١٠٧.

(٨٠٢) الفراء: معاني القرآن ٢٨٩/٢-٢٩٠.

وغيرهما يجريه[٨٠٣].

وذكر الصبان أن هناك فرقاً بين مذهب الفراء ومذهب عيسى بن عمر، فالفراء يوافق عيسى فيما غلب استعماله فعلاً، ويخالفه فيما غلب استعماله اسما[٨٠٤].

٩- فُعال ومَفعل في العدد

يذكر جماعة من النحويين أن جمهور النحاة يمنعون إجراء وزان فُعال ومفعل من الأعداد مذهوباً بها مذهب الأسماء وأن الفراء وحده يجيز ذلك[٨٠٥]. يقول الفراء: " وربما جعلوا مكان ثُلاث ورُباع مَثلث ومَربع فلا يجرى أيضا؛ كما لم يُجر ثُلاث ورُباع لأنه مصروف، فيه من العلة ما في ثُلاث ورُباع. ومن جعلها نكرة، وذهب بها الى الأسماء أجراها. والعرب تقول : ادخلوا ثُلاثَ ثلاثَ وثلاثاً ثلاثاً، وقال الشاعر:

وإنَّ الغلامَ المستهامَ بذكرِهِ ... قتلنا به من بين مثنى ومَوْحدِ

بأربعةٍ منكم وآخر خامسٍ ... وسادٍ مع الاظلام في رمح معبد

فوجه الكلام ألا تجرى وأن تجعل معرفة؛ لأنها مصروفة والمصروف خلقته أن يترك على هيئته[٨٠٦].

غير أن قصْر مخالفة الجمهور على الفراء وحده ليست صحيحة. فأبو جعفر، وهو الأقدم، ذكر أن الكسائي والفراء كليهما أجازا إجراء فُعال ومفعل في العدد على أنه نكرةٌ[٨٠٧].

ورأي الفراء هذا مبني على تعليله منع إجراء هذه الألفاظ. فهو يرى أن هذه الألفاظ منعت الإجراء للعدل والتعريف بنية (ال)[٨٠٨]، لذا يجوز عنده جعلها نكرة، ويذهب بها مذهب الأسماء.

بناء الأوقات المبهمة وإعرابها

نقل عدد من النحويين عن الكوفيين أنهم يجيزون بناء الأوقات المبهمة

---

(٨٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٢٨/١ .

(٨٠٤) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٠/٣.

(٨٠٥) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ١٨٩/١، ابن مالك: التسهيل ص٢٢٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٣٧/١، الرضي: شرح الكافية ٤١/١، السلسيلي: شفاء العليل ٩٠٦/٢، السيوطي: الأشباه والنظائر ١٤٥/٢.

(٨٠٦) الفراء: معاني القرآن ٢٥٤/١. وانظر المقصور والممدود ص٦٨-٦٩.

(٨٠٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٣٤/١.

(٨٠٨) الفراء: معاني القرآن ٢٥٤/١. وانظر: مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ١٨٩/١، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو ١٤٥/٢، تاج الدين القيسي: الدر اللقيط من البحر المحيط ١٥١/٣. وقد نسب أبو حيان هذا التعليل للكوفيين انظر: النكت الحسان ص١٥٧.

إذا أضيفت إلى فَعل أو يفعل[٨٠٩]، ونقله آخرون عن الكسائي والفراء معاً[٨١٠]، أو عن الفراء وحده[٨١١].

ولكن أبا جعفر النحاس نقل عن الكسائي أن بناء الأوقات إذا أضيفت إلى شيء معرب كالفعل المستقبل إنما يجوز في الشعر على الاضطرار[٨١٢].

وعدت إلى (معاني القرآن) للفراء فوجدته يجيز بناء الأوقات المبهمة على الفتح وإن أضيفت إلى صيغة (يفعل)[٨١٣]، غير أنه ينقل عن شيخه أن العرب تؤثر الإعراب إذا أضافوا الوقت إلى الفعل المستقبل الذي أوله ياء أو تاء أو ألف أو نون كـ: هذا يومُ تفعلُ ذاك وأفعلُ ذاك ونفعلُ ذاك، وأما إذا أضافوا إلى فعل أو إلى يفعل آثروا النصب[٨١٤].

ولعل في هذا تأكيداً على أن الكسائي يجيز هذه المسألة في ضرورة الشعر، كما نقل عنه أبو جعفر النحاس.

وقد وجدت أبا بكر بن الأنباري أيضا يجيز بناء الأوقات المبهمة، وإن أضيفت إلى (يفعل) كالفراء[٨١٥].

بناء الغايات وإعرابها

وأما الغايات فقد أجاز الكسائي أن تعرب نصباً[٨١٦] وخفضاً[٨١٧]، وإن قطعت عن الإضافة نحو: أفوقَ تنام أم أسفل، ولله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ.

وإعرابها خفضاً مع قطعها عن الإضافة منقول عن هشام أيضاً[٨١٨]. كما نقل عنه فتحها وضمها بلا تنوين، وكلاهما إعراب[٨١٩].

وأجاز الفراء أيضا بناءها على الفتح كما تبنى على الضم، وإن قطعت عن الإضافة[٨٢٠]، وأجاز كذلك خفضها بلا تنوين[٨٢١].

---

(٨٠٩) ابن السراج: الأصول في النحو ٢/١١ -١٢، ابن الناظم: شرح ألفيه ابن مالك ص١٥٣، أبو حيان: النكت الحسان ص١٦٠، البحر المحيط ٦٢/٦، أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص١١٥، السيوطي: الهمع٢٣١/٣.

(٨١٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥٣/٢، ١٧٥/٥.

(٨١١) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٤٥/١.

(٨١٢) أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ١٧١/٥.

(٨١٣) الفراء: معاني القرآن ٣٢٦/١-٣٢٧ و ٨٣/٣، ٢٤٥.

(٨١٤) المصدر نفسه ٢٤٥/٣.

(٨١٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٣-٣٤.

(٨١٦) ابن جني : الخصائص ٣٦٥/٢، السيوطي: الهمع ١٩٥/٣ .

(٨١٧) الفراء: معاني القرآن ٣٢٠/٢، ابن جني: الخصائص ٣٦٥/٢.

(٨١٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١٨/٢.

(٨١٩) السيوطي: الهمع ١٩٣/٣.

(٨٢٠) الفارقي : الإفصاح ص ١٦٢ - ١٦٣ .

حركة حروف التهجي إذا لقيتها ألف وصل

وفي باب الإعراب والبناء اختلف الكسائي والفراء في حركة الميم في قوله تعالى:

﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[٨٢٢] على مذهبين:

الأول: مذهب الكسائي. وهو أن حروف الهجاء يُذْهب به إلى ما بعدها نحو: زايْ ياءْ دالُ ادخل، وزايْ ياءْ دالِ اذهب.

والمذهب الثاني: مذهب الفراء وهو أن حركة الهمزة في (الله) ألقيت على الميم، ثم وصله[٨٢٣]. يقول الفراء . " وإنما قرأت القراءُ (المَ الله) في آل عمران، ففتحوا الميم لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوى به الوقوف نوي بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة : ال مَ اللهُ، فتركت العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مستحِقاً للجزم لكسرت، كما في ﴿قِيلَ[٨٢٤] ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَ﴾"[٨٢٥].

وقد تابع أبو بكر بن الأنباري الفراء في رأيه، وأخذ به[٨٢٦].

إعراب العماد (ضمير الفصل)

يرى الكوفيون أن العماد اسم، وأن له موضعاً من الإعراب، ثم اختلفوا في موضعه على ثلاثة مذاهب:

الأول أن موضع هذا الضمير باعتبار ما قبله، لأنه توكيد لما قبله. وقد وجدت هذا المذهب منسوبا على النحو الآتي: للكوفيين[٨٢٧]، وللكسائي[٨٢٨]، وللفراء[٨٢٩]، ولبعض الكوفيين[٨٣٠].

---

(٨٢١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١٧/٢، وانظر: الفراء: معاني القرآن ٣١٩/٢- ٣٢١ .

(٨٢٢) سورة آل عمران الآية: ١.

(٨٢٣) ثعلب ، مجالس ثعلب ، ص ٢٦٦ ، وأبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٣٥٣/١ - ٣٤٥ .

(٨٢٤) سورة يس الآية ٢٧.

(٨٢٥) الفراء: معاني القرآن ٩/١.

(٨٢٦) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٢٦/١.

(٨٢٧) الرضي: شرح الكافية ٢٧/٢، السيوطي: الأشباه والنظائر ١٧٧/١.

(٨٢٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٤/١، النكت الحسان ص٦٠.

(٨٢٩) ابن الشجري: الأمالي الشجرية١٠٧/١-١٠٨، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية٣٨٠/١، مغني اللبيب ص٦٤٥، أبو حيان: البحر المحيط ١٤٨/١، المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص٣٥١، ابن عقيل: المساعد ١٢٢/١-١٢٣، السيوطي: همع الهوامع ٢٣٧/١.

ورد هذا المذهب بأن المكني لا يؤكد به الظاهر فلا يقال: جاءني زيد هو، على أن (هو) لزيد، وبأن اللام الداخلة في خبر إنّ لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: إنّ زيداً لنفسه كريم.

والمذهب الثاني أن موضع ضمير العماد (الفصل) باعتبار ما بعده، لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فينبغي أن يكون حكمه بمثل حكمه وهو منسوب للكسائي[(٨٣١)]، وللفراء[(٨٣٢)] ولبعض الكوفيين[(٨٣٣)].

وردّ هذا المذهب وضعف أيضاً لأنه لم يُعهد اسم يتبع ما بعده في حكمه الإعرابي، ثم إنه كيف يعرب إعراب شيء لم ينطق به بعد؟ وبناء على ما تقدم يكون محله الإعرابي عند أصحاب المذهب الأول رفعا بين المبتدأ والخبر، وبين معمولي كان، ونصبا بين معمولي إنّ، وبين معمولي ظن، وبالعكس عند أصحاب المذهب الثاني.

والمذهب الثالث انفرد بذكره الاسفراييني عن الكوفيين، وهو أن هذا المكني مرفوع المحل بالابتداء وما بعده خبره، والجملة جزء من المبتدأ الأول، وإن دخل على الجملة عامل نصب بقي ما بعد العماد مرفوعاً لكونه خبراً عنه نحو: رأيت زيداً هو المنطلقُ[(٨٣٤)]. وهذا الرأي الذي نسبه الاسفراييني للكوفيين هو للفراء في (معاني القرآن)، إلا أن الفراء لا يعد هذا المكني حينئذ عماداً، وإنما هو اسم رافعه ما بعده على قاعدتهم (الترافع)[(٨٣٥)]، وليس مرفوعاً بالابتداء كما ذكر الاسفراييني.

كما أن الفراء لم يقل البتة إن موضع هذا المكني من الإعراب موضع ما قبله، أو موضع ما بعده، بل إن رأيه فيه هو رأي جمهور البصريين وهو أنه اسم ملغى لا محل له من الإعراب[(٨٣٦)].

فقد قال عند كلامه على قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾[(٨٣٧)]: " في الحق النصب والرفع إن جعلت (هو) اسماً

---

(٨٣٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ ص٧٠٦.

(٨٣١) ابن هشام: المغني ص٦٤٥، أبو حيان: البحر المحيط ١٤٨/١، ابن عقيل: المساعد٢٢/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٠٨/١، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٠٧/١-١٠٨، المرادي: الجني الداني ص٣٥١، السيوطي: الهمع ٢٣٧/١.

(٨٣٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٤/١، النكت الحسان ص٦٠ .

(٨٣٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ ص٧٠٦ .

(٨٣٤) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٦٥-٦٦

(٨٣٥) الفراء: معاني القرآن ٤٠٩/١، و ١١٣/٢ و٣٧/٣ .

(٨٣٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٤/١ .

(٨٣٧) سورة الأنفال ، الآية ٣٢ .

رفعت الحق بـ (هو) وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصب الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتها"[٨٣٨].

فأنت ترى أن العماد عنده صلة، والصلة -لا ريب- تعني عنده الزائد. وبهذا يتبين أن هذا المكني لا محل له من الإعراب عند الفراء.

ولا شك أن اعتبار هذا المكني ليس بذي موضع إعرابي أولى من غيره، لأنه، حينئذ لا يترتب عليه شيء في النطق، فضلاً عن البعد في تقدير الموضع المزعوم.

إعراب أرأيتك

تستعمل أرأيت بمعنى: أخبرني، وحينئذٍ يجوز أن تتصل بها كاف الخطاب. وفي المسألة عندئذ للكوفيين مذهبان:

المذهب الأول وهو أن التاء فاعل والكاف في موضع نصب، والتقدير: أرأيت نفسك. وهو مذهب الكسائي. والمذهب الثاني مذهب الفراء وهو أن التاء حرف خطاب وليست مكنياً، والكاف قامت مقام التاء، وهي في موضع رفع فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه. وقد رُد المذهبان وضعّفا، ورجح عليهما مذهب البصريين وهو أن التاء فاعل، والكاف حرف خطاب، لا محل لها من الإعراب[٨٣٩].

إعراب المفعول به

وفيما يتصل بإعراب المفعول به اختلف الكوفيون في المسائل الآتيه :

١- إعراب ثاني مفعولي باب ظن:

وينتصب ثاني مفعولي باب ظن على الحال وهو منسوب تارة للكوفيين[٨٤٠] وتارة أخرى للفراء[٨٤١]. وقيل إنه ينتصب على التشبيه بالحال لا على الحال وهو منسوب للفراء وأما جمهور النحويين فيرون أنه ينتصب على أنه مفعول به ثان[٨٤٢].

---

(٨٣٨) الفراء: معاني القرآن ٤٠٩/١ .

(٨٣٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢١٦، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٦٦/٢، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٢٠٢، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٢٥١/١-٢٥٢، المرادي: الجنى الداني ص٩٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١٠/١، البحر المحيط ٢٢٥/٤-٢٢٦، ابن هشام: المغني ص٢٤، ابن عقيل: المساعد ١٩٠/١ السلسيلي: شفاء العليل ٢٥٩/١، السيوطي: الهمع ٢٦٦/١، الأهدل. الكواكب الدرية ٦٣/١. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن ٣٣٣/١.

(٨٤٠) الرضي: شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

(٨٤١) السيوطي : الهمع ٢٢٢/٢

(٨٤٢) ابن عقيل : الممساعد ٣٥٢/١، الأزهري : شرح التصريح ٢٤٧/١ .

وردّ قول الفراء بوقوع هذا المفعول معرفة ، ومكنياً ، وجامداً، وبأن الكلام لا يتم معناه من دون المنصوب الثاني.

٢- رفع المنسوق على أول مفعولي ظن:

وفي رفع المنسوق على أول مفعولي ظن اختلف الكسائي والفراء. فأجازه الكسائي ومنعه الفراء. ولكن نقلة هذا المذهب اختلفوا، فبينما نقله جماعه إذا خفي إعراب المفعول الثاني نحو: ظننت زيداً صديقي وعمرو[٨٤٣] صححه جماعة وقيدوا الخلاف فقط إذا كان المسند إليهما لا يتبين فيه الإعراب؛ لكونه فعلا ماضياً، أو مضارعا، أو جملة اسمية نحو: ظننت زيدا وعبد الله قاما، أو يقومان، أو أبوهما قائم[٨٤٤].

٣- إعراب المنصوب المسمى (الاختصاص):

أثبت جمهور النحويين ما يسمى بباب الاختصاص نحو: نحن عند العرب أقرى للضيف، إلا أن ثعلباً نقل عن الفراء أن نحو هذا المنصوب مثل جميعاً، أي أنه حال[٨٤٥]. أما هو ، أي ثعلب ، فينصب عنده هذا على المدح[٨٤٦].

٤- إعراب المنصوب في باب (الاشتغال):

وفي باب الاشتغال رجح الكسائي نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: زيد هنداً يضربها، لأن تقديم الفاعل في المعنى منّبه على مزية العناية، بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم، فكأنه قيل: يضرب زيد هنداً.

ومذهب غير الكسائي ترجيح الرفع، لأن هذا الاسم لا يدل على فعل، ولا يقتضيه، فوجوده كعدمه[٨٤٧].

وأجاز هشام نصب الاسم ورفعه إذا وقع بعد عاطف غير مفصول بأما، مسبوق بفعل عمل النصب في غيره، وكانت الجملة الثاني معطوفة بالواو، والجمهور يجيزون ذلك إذا كانت الجملة معطوفة بالفاء[٨٤٨].

---

(٨٤٣) الرضي: شرح الكافية ٣٥٥/٢، السلسيلي : شفاء العليل ٣٥٥/٢.

(٨٤٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٠/٢، ابن عقيل: السماعد ٣٣٨/١، السيوطي: همع الهوامع ٢٩٣/٥.

(٨٤٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٦٤، ٣٧٤.

(٨٤٦) المصدر نفسة: ص٣٧٤-٣٧٥ .

(٨٤٧) الرضي: شرح الكافية ١٧٥/١، ابن مالك: الستهيل ص٨١، أبو حيان: النكت الحسان ص٦٣، ابن عقيل: المساعد ٤٢٢/١، السيوطي: همع الهوامع ١٥٦/٥، السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٩/١.

(٨٤٨) الأزهري: شرح التصريح ٣٠٣/١-٣٠٤.

وأوج الفراء رفع الاسم إن ولي همزة استفهام فعل من باب ظن نحو : أعبد الله ظننته قائماً؛ لأن من عادة العرب إلغاء ظن، إذا لم يكن فيها الهاء. واختار غيره النصب[٨٤٩].

ومنع بعض الكوفيين نصب الاسم المتلو بـ كان نحو: أزيداً كنت مثله؟[٨٥٠]

ومنع بعضهم أيضاً رفع الاسم في هذا الباب إذا كان عامله المشغول دالاً على طلب نحو: زيداً اضربه، والجمهور يرجح النصب[٨٥١].

إعراب المنادى:

١- حركة المنادى المفرد العلم:

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في المنادى المفرد العلم هل هو معرب أو مبني؟ على مذهبين:

الأول أنه معرب مرفوع بغير تنوين. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى:

أ- الكوفيين[٨٥٢].

ب- الكوفيين سوى الفراء[٨٥٣].

جـ- بعض الكوفيين[٨٥٤].

د- الكسائي ومن أخذ بقوله[٨٥٥].

هـ - الكسائي وحده[٨٥٦].

والثاني أنه مبني على الضم، وهو رأي الفراء والبصريين[٨٥٧].

٢- المنادى المضاف والشبيه بالمضاف إليه:

أجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والشبيه بالمضاف إذا صح دخول (ال) عليهما نحو: يا ضارب الرجل، ويا ضارباً رجلاً، لأن إضافتهما في نية

---

(٨٤٩) ٠السيوطي : الهمع ١٥٤/٥

(٨٥٠) المصدر نفسه ١٥٢/٥.

(٨٥١) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٣٨٩/١.

(٨٥٢) السيوطي: الهمع ٣٨/٣ ٠

(٨٥٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٥ص٣٢٣، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨١ ٠

(٨٥٤) العكبري: التبيين مسألة رقم ٧٨ ص٤٣٨ ٠

(٨٥٥) ابن عقيل : المساعد ٢/ ٥١٣ .

(٨٥٦) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٦/١ ، الرضي : شرح الكافية ١/ ١٣٢ .

(٨٥٧) أبو البركات الأنباري : الإنصاف مسألة رقم ٤٥ ص ٣٢٣ ، أبو حيان : تذكرة النحاة ص ٦٨١ الرضي : ٧٨ ص ٤٤٠ .

الانفصال، وإذا لم يصح دخول (ال) نحو: يا عبد الله، ويا خيراً من زيد، امتنع ضمهما عنده[٨٥٨].

ووصف مذهب ثعلب بالضعف ؛ " لأن الضم للبناء، ومقتضيه في المفرد مفقود في المضاف، لو كانت إضافته مجازيه"(١). ونسب الصبان جواز ذلك أيضا إلى الكسائي[٨٥٩].

وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أجاز الفراء ضم التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم نحو: يا أبتُ[٨٦٠].

٣- نصب المنادى المفرد العلم:

وأجاز الفراء نصب المنادى المفرد في الضرورة الشعرية محتجاً بقول الشاعر[٨٦١]):

فطر خالداً إذ كنتَ تسطيعُ طيرةً ولا تقِعَنْ إلا وقلبك طائر

وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه أيضاً. وأما مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما فرفعه منوناً.

وصحح البغدادي مذهب أبي عمرو والفراء وجعله أقيس "لأن المنادى مفعول، والقياس إذا نون في الضرورة أن يرجع إلى أصله، فإن الضرائر ترجع الأشياء إلى أصولها"[٨٦٢].

٤- إعراب النكرة المقصودة:

ذكر السيوطي أن النكرة الموصوفة بمفرد، أو ظرف، أو فعل يجوز نداؤها باتفاق البصريين والكوفيين[٨٦٣]، إلا أن الكوفيين اختلفوا في إعرابها، واختلف النقل عنهم.

فنقل عن الكسائي جواز بنائها على الضم، ونصبها، وأن الفراء فصل، فأوجب النصب إذا وصفت بفعل وكان العائد مكني غيبة نحو: رجلاً ضرب زيداً أقبل، وأوجب الرفع إذا كان العائد كناية خطاب نحو: يا رجلُ ضربت

---

(٨٥٨) ابن مالك التسهيل ص ١٨٠ ، ابن عقيل : المساعد ٢/ ٤٩٣ ، الرضي : شرح الكافية ١/ ١٣٦، الاشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٣/ ١٤٠ الأزهري : شرح التصريح ١٦٧/٢ ، السيوطي : همع الهوامع ٣٨/٣ ، الفرائد الجديدة ٧١/١ - ٧٢ ، الكنغراوي : الموفى في النحو الكوفي ، ص ٦٥ - ٦٦.

(١) ابن عقيل: المساعد ٤٩٣/٢ .

(٨٥٩) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٨/٣ .

(٨٦٠) الفراء: معاني القرآن ٣٢/٢. وانظر أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٢، ابن عقيل: المساعد ٥٢٢/٢

(٨٦١) الفراء: معاني القرآن ٣٢١/٢ .

(٨٦٢) البغدادي: خزانة الأدب ٢٠٦/١. وانظر ١٣٤/٣ .

(٨٦٣) السيوطي: الهمع ٣٩/٣ .

زيداً[٨٦٤]. ونسب أبو بكر بن السراج مذهب الكسائي إلى الكوفيين سوى الفراء[٨٦٥]. كما نقل عن الكوفيين أنهم يجيزون: يا رجل قام[٨٦٦]، وسبق قبل قليل النقل عن الفراء أنه إذا كان العائد كناية غيبة وجب نصب النكرة.

ونقل جماعة من النحويين مذهب الفراء دون تفصيل، فذكروا عنه قوله: النكرة المقصودة الموصوفة تؤثر العرب نصبها[٨٦٧]. نحو: يا رجلاً عظيماً، وإذا أفردت جاز رفعها ونصبها والرفع أكثر[٨٦٨]. والذي في (معاني القرآن) يوافق النقل الأخير[٨٦٩].

وأما أبو بكر بن الأنباري فذهب إلى أن "كل نكرةٍ موصوفةٍ إذا نوديت نصبت هي ونعتها لأنهما شبيهان بالمضاف[٨٧٠] ".

٥- حركة تابع المنادى المبني على الضم:

مذهب جمهور النحويين وجوب النصب إذا كان تابع المنادى المبني على الضم نعتا أو توكيداً أو بياناً وكان مضافاً مجرداً من (ال) نحو: يا زيد صاحبَ عمرو، ويا تميم كلهم أو كلكم، ويا زيد أبا عبد الله، وما سمع مرفوعاً حمل على الشذوذ، وامتنع الرفع هنا، لكون الإضافة محضةٍ.

ونقل عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال وابن الأنباري جواز الرفع إذا كان التابع نعتاً أو توكيداً[٨٧١]، ونقله بعضهم عن الكسائي والفراء وابن الأنباري إذا كان التابع نعتا[٨٧٢]، وعن الفراء وحده إذا كان التابع توكيداً[٨٧٣]، وعن الكوفيين وأبي بكر بن الأنباري إذا كان التابع نعتاً[٨٧٤]، ونقله آخرون عن أبي بكر بن الأنباري وحده[٨٧٥].

---

(٨٦٤) ابن عقيل: السماعد ٤٩٢/٢، السيوطي: الهمع ٣٩٠/٣ .

(٨٦٥) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٧٧/١ .

(٨٦٦) المصدر نفسه ٣٧٦/١ .

(٨٦٧) السلسيلي: شفاء العليل ٨٠٥/٢، الأشموني : شرح الأشموني مع الصبان ١٣٨/٣، الأزهري: شرح التصريح ١٦٨/٢ .

(٨٦٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٩١/٣-٣٩٢، ابن عقيل: المساعد ٤٩٢/٢، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٢٧٨ .

(٨٦٩) الفراء: معاني القرآن ٣٧٥/٢-٣٧٦ .

(٨٧٠) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٤/٢ .

(٨٧١) الأزهري: شرح التصريح ١٧٤/٢ .

(٨٧٢) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٤٨/٣. وانظر الفراء: معاني القرآن ٣٥٥/٢ .

(٨٧٣) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٤٨/٣، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٦٨ .

(٨٧٤) السيوطي: الهمع ٢٨١/٥، الفرائد الجديدة ٧٧١/٢ .

(٨٧٥) ابن مالك: التسهيل ص١٨٢، الرضي: شرح الكافية ١٣٧/١، السلسيلي: شفاء العليل ٨١١/٢ .

ووصف الرضي هذا المذهب بأنه ليس بعيداً في القياس، لكنه لم يثبت[٨٧٦]. ونسبة هذا المذهب إلى أبي بكر بن الأنباري وحده ليست صحيحة، فقد سبقه إلى ذلك - كما يقول ابن عقيل - الكسائي، والفراء، وأبو عبد الله الطوال[٨٧٧].

ولعل هذا الخلاف مبني على الخلاف في أصل المسألة أعني: هل ينعت المنادى المبني على الضم أو لا؟ يقول ابن عقيل: "وليس المبني للنداء ممنوع النعت خلافاً للأصمعي، وعلته شبهه بالمضمر أو بالأصوات. وقال به قوم من الكوفيين، ومذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين الجواز"[٨٧٨].

ومما يتصل بهذه المسألة أن الفراء أجاز في المنادى العلم الموصوف بـ (ابن) إذا كان مما يقدر فيه الحركة نحو: يا عيسى بن مريم، أجاز تقدير الضمة والفتحة. وذكر

السيوطي أن ابن مالك أوجب تقدير الضمة[٨٧٩].

وإذا كرر المنادى كقوله :

يا تيمَ تيمَ عديّ لا أبا لكم لا يلقينّكم في سوأةٍ عُمَرُ

فقد أجاز الفراء أن يكون المنادى الأول والمكرر مضافين إلى المذكور، وشبهه بقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، فالاسمان(يد) و (رجل)، مضافان إلى (من)، وقال سيبويه: الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأول مضاف إلى متلو الثاني[٨٨٠].

٦- إعراب اثنى عشر:

مذهب البصريين أن المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة يبنى على ما يرفع به لفظا، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في جمع المذكر نحو: يا زيدون، إلا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن نحو: اثنى عشر إذا نودي أعرب نصباً بالياء حملاً على أصله من الإضافة، فيقولون: يا اثنى عشر[٨٨١]ونسب هذا المذهب أيضاً إلى بعض الكوفيين. يقول السيوطي : "وذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثنى

---

(٨٧٦) الرضي: شرح الكافية ١٣٨/١.

(٨٧٧) ابن عقيل: المساعد ٥١٦/٢ .

(٨٧٨) المصدر نفسه٤٩٣/٢.

(٨٧٩) أبو حيان: البحر المحيط ٥٠/٤، السيوطي: الهمع ٥٣/٣، الأزهري: شرح التصريح ١٧٠/٢. وانظر الفراء: معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٨٨٠) ابن هشام: أوضح المسالك ٨٢/٣، السيوطي: همع الهوامع ٥٨/٣، الأزهري: شرح التصريح ١٧١/٢ .

(٨٨١) ابن عقيل: المساعد ٤٨٩/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٣٩/٣.

بالياء حملاً على المضاف"[٨٨٢] من دون أن يسمى هذا (البعض) مما يدل على أن المسألة خلافية بين الكوفيين.

إعراب المستثنى

وفي إعراب المستثنى اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

١- الإتباع في الاستثناء المتصل:

لم يشترط جمهور النحويين في جواز نصب المستثنى المتصل فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة وشرط ذلك الفراء وحده، قال: "فإذا كان مع نكرة لم يقولوا إلا الإتباع لما قبل إلا، فيقولون: ما ذهب أحد إلا أبوك، ولا يقولون: إلا أباك، وذلك لأن الأب كأنه خلف من أحد، أن ذا واحد، وذا واحد فآثروا الإتباع[٨٨٣].

ورد مذهب الفراء بالسماع وهو الصحيح.

٢- نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ:

مذهب جمهور النحويين إذا تفرغ العامل نحو: ما قام إلا زيد، أن يرتفع ما بعد إلا على الفاعلية، لأن العامل لم يشغل بغيره، وأجاز الكسائي وحده النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل[٨٨٤]. ووافقه طائفة على ذلك مستدلين بقول الشاعر:

لم يبــــق إلا المجَــــد والقصـــــائدا غـيرَك يـا بـن الأكـرمين والـدا[٨٨٥].

ونسب هذا المذهب أيضا إلى الفراء[٨٨٦]تارة، وإلى الكوفيين تارة أخرى-[٨٨٧] والصحيح أن الفراء منع ذلك "لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام"[٨٨٨]. وقال أيضاً : " وإذا لم تر قبل إلا أسماً فاعمل ما قبلها فيما بعدها، فنقول: ما قام إلا زيد، رفعت زيداً، لإعمالك (قام) إذ لم تجد قام اسماً

---

(٨٨٢) السيوطي: الهمع ٣٨/٣.

(٨٨٣) الفراء: معاني القرآن ٢٩٨/٢-٢٩٩. وانظر ٢٣٤/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠١/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٦١/١.

(٨٨٤) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٩/٢، ١٥٥.

(٨٨٥) السيوطي: الهمع ٢٥٢/٣، شوقي صيف: المدارس النحوية ص١٨٠-١٨١.

(٨٨٦) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٥٩٨/١، أبو حيان: البحر المحيط ٣٥٠/١، النكت الحسان ص١٠٥، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص١٦٩، الرضي: شرح الكافية ٢٣٦/١-٢٣٧

(٨٨٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١١٣.

(٨٨٨) الفراء: معاني القرآن ٢٨٣/١-٢٨٤.

بعدها، وكذلك ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك(٨٨٩)

وما أجازه الفراء في هذا السياق هو الاستثناء من جملة محذوفةٍ، إذا كان الكلام قبل إلا تاماً كقوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾(٨٩٠) . يقول الفراء: والوجه " الآخر أن تجعل الاستثناء من الذين تركوا في الكلمة، لأن المعنى لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم، ثم استثنى فقال: إلا من ظلم، فإن هذا لا يخاف"(٨٩١) .

الخفض بالمجاورة

ولعله من المناسب أن أشير هنا إلى مسألة الخفض على الجوار، واختلاف الكوفيين في إثباتها والقياس عليها.

ففي نقل عدد من النحويين ما يشعر أن من الكوفيين من لا يثبت هذه المسألة، ولا يقيس عليها. يقول السيوطي: " أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة. . وأنكره السيرافي وابن جني مطلقاً، وقصره الفراء على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جحرةُ ضب حربةٍ بالجر(٨٩٢) .

وطالعت رأي الفراء في هذه المسألة فألفيته من أنصارها المتحمسين لها، مما ينفي أن يكون قد قصرها على السماع كما ذكر السيوطي. ولعل في الشواهد القرآنية والشعرية التي ذكرها الفراء وأدرجها في باب الخفض على الجوار، وفي قوله: ". . . وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه"(٨٩٣) ما يؤكد ذلك ويعزز كون الخفض على الجوار، غير ممتنع من القياس عند الفراء، بله الكوفيين الذي وسعوا دارته لتشمل الأفعال التي يجازي بها حينما نقل عنهم قولهم: إن الجوار عامل الجزم في الجزاء(٨٩٤) وحينما جعل الكسائي الجوار علة لإجراء غير المجرى(٨٩٥) .

إعراب عبارة التعجب

١- تخريج عبارة التعجب: ما أحسن زيداً:

---

(٨٨٩) المصدر نفسه ١/ ١٦٧ ، وانظر ١١١/٣ .

(٨٩٠) سورة النمل الآية ١٠

(٨٩١) الفراء : معاني القرآن ٢٨٧/٢ ، وانظر ، أبو حيان : البحر المحيط ٥٧/٧ .

(٨٩٢) السيوطي : الهمع ٣٠٤/٤ - ٣٠٥ ، وانظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣ ، ابن عقيل : المساعد ٢/ ٤٠٣ ، البغدادي : خزانة الأدب ٢/ ٣٢٤ .

(٨٩٣) الفراء: معاني القرآن ٧٤/٢، وانظر ١٢٣/٣.

(٨٩٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٩/١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٤، أسرار العربية ص٣٣٧-٣٣٨، ابن مالك: التسهيل ص٢٣٧، أبو حيان: تذكرة النحاةص٦١ الشنواني: حاشية الشنواني ٧٢/١، السيوطي: الهمع (طبعة بيروت) ٦١/٢.

(٨٩٥) أبوزرعة: حجة القراءات ص٣٤٥.

ما: قيل: هي موصولة مبتدأ، وما بعدها الصلة، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيدا شيء. وهو منسوب إلى الكوفيين[٨٩٦]، وإلى جماعة منهم[٨٩٧].

وقيل هي استفهامية مبتدأ، خرجت إلى معنى التعجب، وما بعدها خبرها، وهو منسوب إلى الكوفيين[٨٩٨]، وإلى الفراء وحده[٨٩٩]. وهو ما أرجحه ؛ "لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه[٩٠٠]".

وقيل: لا موضع لها من الإعراب، وهو منسوب إلى الكسائي[٩٠١].

أحسن: اختلف النحويون الكوفيون في حركة أحسن على مذهبين:

المذهب ألاول أنها حركة إعراب، كالفتحة في نحو: زيد عندَك، على اعتبار أن (ما) مبتدأ، و (أحسن) اسم خبر المبتدأ، وهو منصوب على الخلاف. ونسب:

أ - إلى الكوفيين[٩٠٢].

ب - إلى الكوفيين سوى الكسائي[٩٠٣].

جـ - إلى الكوفيين سوى الكسائي وهشام[٩٠٤].

والمذهب الثاني أنّها حركة بناء، لتضمنه معنى التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف. ونسب

أ - إلى الكسائي وحده[٩٠٥].

ب- إلى الكسائي وهشام[٩٠٦].

جـ- إلى بعض الكوفيين[٩٠٧].

زيداً: قال الكسائي: هو منصوب بالتعجب[٩٠٨]، وتابعه أبو بكر بن

---

(٨٩٦) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٠٥.

(٨٩٧) المصدر نفسه ص٤٤٠، ابن يعيش: شرح المفصل ١٤٩/٧، ابن عقيل: المساعد ١٤٩/٢.

(٨٩٨) المرادي: الجنى الداني ص٣٣٧، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٧/٣-١٨، الكنغراوي: الموفي ص٨٦.

(٨٩٩) أبو حيان: النكت الحسان ص١٣٦، ابن عقيل: المساعد ١٤٨/٢، الأزهري: شرح التصريح ٨٧/٢، وانظر الفراء: معاني القرآن ١٠٣/١ ، و ٢٣٧/٣.

(٩٠٠) الرضي: شرح الكافية ٣١٠/٢ وانظر: عبد السلام هارون. الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص٩٦.

(٩٠١) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٢٩، ابن عقيل: المساعد ١٤٨/٢، السيوطي: الهمع ٥٦/٥.

(٩٠٢) السيوطي: الهمع ٦٥/٥، الأهدل: الكواكب الدرية ١٤٤/٢ ٠

(٩٠٣) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٨/٣ ٠

(٩٠٤) الأزهري: شرح التصريح ٨٨/٣ ٠

(٩٠٥) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٨/٣ ٠

(٩٠٦) الأزهري: شرح التصريح ٨٧/٢

(٩٠٧) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨/٣ ٠

الأنبـاري[٩٠٩]. وقـال الفـراء ينصـب علـى التشـبيه بـالمفعول[٩١٠]. ونسـبه أبـو حيان للكوفيين[٩١١]. وقيل إنه ينصب مفعولاً به عند غير الفراء[٩١٢].

إعراب المكني المتصل (باسم الفعل)المنقول عن صفة

اخـتـلـف الـكـسـائـي والـفـراء في موضع المكني المتصل بمـا يسمى(باسم الفعل) المنقول عن صفة نحو: عليك، لديك، دونك، عنـدك، وراءك، إليـك الـخ. . . فمذهب الكسائي أن موضعه نصب على المفعولية. ولكنه ردّ بأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً نحو: عليك زيداً، وعليك بمعنـى (خذ)، و (خذ) إنمـا يتعدى لمفعول واحد. ومذهب الفراء أن موضعه رفـع علـى الفاعليـة، وردّ هذا المذهب أيضاً بأن الكاف ليست من كنايات الرفع[٩١٣].

وذكر ابن عقيل أن من الكوفيين من يرى أن الكـاف فـي (رويـدك) ونـحـوه من اسم الفعل في موضع رفع[٩١٤].

والظاهر أن هذه الكاف حرف خطاب كما فـي ذلـك ورويـدك وأخواتـهـا مـن أسماء الإشارة وأسماء الأفعال.

---

(٩٠٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٢٩ .

(٩٠٩) السيوطي: الأشباة والنظائر ١٦٠/٤، ١٦١ .

(٩١٠) السيوطي: الهمع ٥٥/٥ .

(٩١١) أبو حيان: النكت الحسان ص١٣٧ .

(٩١٢) السيوطي: الهمع ٥٥/٥ .

(٩١٣) ابن مالك: الستهيل ص٢١٣، ابن عقيل: المساعد ٦٥٧/٢، الرضي: شرح الكافية ٦٩/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٨٧٦/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٠٢/٣، السيوطي: الهمـع ١٢٥/٥، الأزهـري: شـرح التصـريح ١٩٨/٢. وانظـر رأي الفـراء فـي : معـاني القـرآن ١٣٣/١، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٦٦/٢، أبو حيان: البحر المحيط ١٢٥/٤-١٢٦.

(٩١٤) ابن عقيل: المساعد ٦٥٧/٢.

الفصل الثاني

العـامــل

قبل الشروع في بحث ما يتصل باختلاف النحويين الكوفيين في العوامل النحوية، لابد من إعطاء فكرة وجيزة عن العامل ونظريته في النحو العربي.

يرى بعض الدارسين المحدثين أن فكرة العامل دخلت في النحو العربي، وتسرّبت إليه عن طريق اتصال النحاة بالعلوم الوافدة، ولا سيما علم الكلام، وأن هذه الفكرة ألقت بظلالها على عقول النحاة الذين نقلوها بدورهم، وطبقوها على البحث النحوي في وقت مبكر[٩١٥].

فما من شك في أن قضية الإعراب في اللغة العربية، وصعوبة الأخذ به على غير العرب، هو الذي دفع النحويين إلى اختراع نظرية العامل، وقد بدأ النظر في العامل النحوي من منطلق صحيح واقعي يستهدف ربط الإعراب بقرينه لفظية. ويغلب على الظن أنه كان على هذا النهج لعصر أبي السود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) وخالفيه، إلا أنه راح يدخل في متاهات التقدير، ومآزق التأويل بعد أن جمعت المادة اللغوية، واستقرئت، وعثر على نصوص تخرج على الشيوع والاطراد. " فمنذ القرن الثاني الهجري نجد النحويين يحارون في عوامل بعض الظواهر الإعرابية، لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فراحوا يحللون التراكيب، وتصرفاتها، ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى"[٩١٦].

فالخليل بن أحمد يفيد كثيراً من فكرة العامل، ويأخذ بها[٩١٧]، وكذلك كان يفعل تلميذه سيبويه، فكان يعلل، ويقول بالعامل، ويرى أن إعراب الرفع والنصب والجر نتيجة من نتائج العامل النحوي[٩١٨].

ونجد صداها أيضا عند متقدمي نحاة الكوفة[٩١٩] على نحو مستحكم ناضج كل النضج، مادةً ظلالها على كثير من جوانب النحو عندهم، وعملوا هم والبصريون على إدخال نظرية العامل في متاهات المعيارية، فاختلفوا، واحتدم خلافهم، وتركوا الباب مفتوحاً على مصراعيه، فلما أن هلَّ القرن الرابع الهجري، وجدنا نحاته يفلسفون العامل، ويشتطون في هذه الفلسفة، فيكثر عندهم الركون إلى التأويل، والتقدير في سبيل إسناد الحركة الإعرابية إلى عوامل مؤثرة حقيقية، حتى جاء العالم الفذّ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، فسفّه أحلامهم

---

(٩١٥) محمد عيد: أصول النحو ص٢٤١.
(٩١٦) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص٢٠٢.
(٩١٧) مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد : أعماله ومناهجه ص٢٣٩.
(٩١٨) سيبويه: الكتاب (هارون) ١٣/١.
(٩١٩) الفراء: معاني القرآن ١٩٦/١، ٣١٢/٢، ٣٣٨.

وأقوالهم، وثار على منهجهم، ووقف في وجه الإغراق والإيغال في التقدير والتأويل، ورأى أن العمل من "الرفع والنصب، والجر، والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[٩٢٠]، مما اصطلح على تسميته بالعوامل اللفظية أو العوامل المعنوية.

ويلقى رأي ابن جني قبولاً لدى ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) الذي اتبعه في ثورته على العامل، فراح يدفع ادعاء النحويين أن النصب والجر والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل معنوي، وعامل لفظي[٩٢١]. ويرد على سيبويه ادعاءه أن للألفاظ قوة في إحداث الإعراب[٩٢٢]، كما راح يرد على ابن جني رأيه السالف[٩٢٣]، وينكر أن يكون الإعراب منسوباً إلى ألفاظ بعينها، لأن ذلك في رأيه - باطل عقلاً وشرعاً[٩٢٤]، وخلص إلى أن "هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية[٩٢٥]". وثار ابن مضاء كذلك على أعمال النحاة في التعليل، فراح يزّيفها، وينكر عليهم العلل الثواني، والعلل الثوالث، ويلح على إلغائها[٩٢٦].

ثم جاء المحقق الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، وتابع ابن جني، وابن مضاء في ثورتهم على نظرية العامل، فأنكر أن يكون الإعراب نتيجة من نتائج العوامل النحوية: اللفظية والمعنوية، وأكدّ أن "الموجِد لعلامات المعاني هو المتكلّم"[٩٢٧].

ويأتي المحدثون، فيدعو بعضهم إلى الانصراف عن نظرية العامل في تصنيف أبواب النحو، ويدعو إلى منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، ويتابع ابن جني والرضي في جعل علامات الإعراب من عمل المتكلّم[٩٢٨].

ويقف بعضهم الآخر ضد المحاولات التي استهدفت نظرية العامل، ومنعت التأويل والتقدير محتجاً بأن هناك عوامل لغوية من تطور ودوران في الاستعمال لا تحظر مثل هذه التأويلات والتقديرات التي تبتنى وفق أساس من فقه اللغة

---

(٩٢٠) ابن جني: الخصائص ١٠٩/١.

(٩٢١) ابن مضاء: الرد على النحاة ص٨٥

(٩٢٢) المصدر نفسه ص٨٦.

(٩٢٣) المصدر نفسه ص٨٦-٨٧.

(٩٢٤) المصدر نفسه ص٨٧.

(٩٢٥) المصدر نفسه ص٨٧.

(٩٢٦) المصدر نفسه ص ١٥١.

(٩٢٧) الرضي: شرح الكافية ٢٥/١.

(٩٢٨) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٥٠.

وشعور بالحسّ اللغوي، ومحتجاً بأن كثرة الاستعمال ينحو بالجملة إلى الاختصار الذي لا يخل بالمعنى أو ينحو بها إلى حذف بعض عناصرها التي تغنى عنها القرائن اللفظية، والحالية، فهو لا يمنع التأويل والتقدير على أساس من فهم الأساليب، أو إدراك للقرائن التي يخلفها الاستعمال علامات، ودلائل على الساقط من الجملة، وأما ما يأخذه على النحويين فهو الذي بنوا عليه دراساتهم، وهو أساس قائم على أسس بحتة لا تتفق وروح الدرس اللغوي[٩٢٩] .

ومهما يكن من الأمر، فإن نظرية العامل باقية ما بقي النحو العربي، وأنه من العسير التأثير فيها أو تغييرها، وقد بلغ شغف النحويين بالعامل والعوامل ذروته، فافتنّوا في بحثها وتصنيفها، وغالوا في تقسيمها وتفريعها حتى إنّ أحدهم تلطّف في بحثها، ووضع كتاباً في العوامل سماه (العوامل المائة)، يضمها قسمان رئيسيان: الأول عوامل لفظية، والآخر عوامل معنوية، وكل قسم ينقسم إلى أنواع الخ[٩٣٠] ....

وهكذا تصبح نظرية العامل " على الرغم من بدايتها البسيطة معرضاً للتناقض في دراسة النحو العربي إلى جانب إثارتها الخلاف بين المذهبين حيناً، وبين النحاة عامة حيناً آخر[٩٣١] . وكانت عاملاً مؤثراً في كثير من الأحيان في إبعاد النحو عن الأخذ بالمنهج العلمي الوصفي الواجب اتباعه في الدراسة اللغوية، " فلا تكاد تقرأ باباً من أبواب النحو، إلا وجدته قد بدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو[٩٣٢] . ليس هذا فحسب، بل إنك لتجد اختلافهم هذا مستحكماً أيضاً في كل ما يتصل في هذا الباب أو ذاك من مسائل، وفروع.

لقد أخذ الكوفيون بفكرة العامل، وحرصوا على تطبيقها، وشغلت هذه الفكرة مساحة عريضة في مسائل الخلاف بينهم، تنفي أن يكونوا أقل احتفاء بنظرية العامل من البصريين، كما وصفهم كثير من الباحثين المحدثين[٩٣٣] . فموقفهم من فلسفة العامل لم يكن ليتخلّف عن موقف البصريين كثيراً، فطالما حكموها في قضايا العربية، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل ومناقشة في الآراء. وكان اختلافهم في العوامل المعنوية والعوامل اللفظية: الأفعال والأسماء والأدوات.

---

(٩٢٩) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٦٨.

(٩٣٠) الجرجاني: العوامل المائة، نقلا عن: محمد عيد: أصول النحو ص ٢٤٥ - ٢٤٨.

(٩٣١) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٤٠٣.

(٩٣٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٣٩.

(٩٣٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٢٨، مهدى المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٦٣، عبد الحميد طلب: تاريخ النحو وأصوله ص ٢٨١، حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي ص٤٢.

وسيعالج هذا الموضوع وفقاً لأبواب النحو مستقصى فيه الخلاف ما وجد، مرجئاً الحديث عن عمل الأدوات إلى فصل قادم إلا ما عرض منها في أثناء تناول عوامل أبواب النحو، إذ من الفضول تكراره مرة أخرى.

عوامل إعراب الفعل

رافع الفعل المستقبل

أجمع النحويون الكوفيون على أن الفعل المستقبل مرفوع، ثم اختلفوا في رافعه على أربعة مذاهب:

١- الزوائد التي في أوله (حروف المضارعة)

مذهب الكسائي أن عامل الفعل المستقبل الزوائد الأربع (حروف المضارعة) التي في أوله، فيكون عامله لفظياً. واحتج بأنه كان قبل دخولها عليه مبنياً، وبعدها صار معرباً مرفوعاً، ولا بدّ له من عامل، فإحالته عليها أولى من إحالته على العامل المعنوي الخفي. وممن تابع الكسائي في رأيه من الكوفيين أبو بكر بن الأنباري يقول: "فإن قال قائل: فما الضمة التي في النون في (نستعينُ) فقل: هي علامة الرفع، وذلك أن الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله في قول الكسائي فنستعين مرفوع بالنون التي في أوله، والضمه علامة الرفع[٩٣٤] ويقول: " وأما التاء التي تكون علامة التأنيث في الفعل فهي التي تكون في أول المستقبل دالة على الاستقبال رافعة له. كقولك: تقوم هند، وتقعدُ جُمْل[٩٣٥]".

وناقش القدماء والمحدثون الكسائي في رأيه، وأجمعوا على بطلانه بثلاث حجج:

أ- الزوائد بعض المستقبل ومن تمام معناه، بدليل اختلاف معناه لو حذفت، ولا يجوز أن يعمل جزؤه فيه.

ب- انتصب الفعل المستقبل وانجزم بوجود هذه الزوائد.

جـ- كان ينبغي ألا تدخل على المستقبل عوامل النصب والجزم لامتناع اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد[٩٣٦].

---

(٩٣٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣/١ وانظر : الأضداد ص١٥٣.

(٩٣٥) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٨٥. وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٨/١ و ٨٢٢/٢، الأضداد ص١٢٣. وانظر رأي الكسائي في: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن١٧٣/١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ص٥٥٠، أسرار العربية ص٢٨ -٢٩، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٦٨/٢ -٢٦٩، ابن يعيش: شرح المفصل ١٢/٧، السيوطي: الفرائد الجديدة ٣٢٧/١، الهمع ٢٧٣/٢، الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص١١٤.

(٩٣٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ص٥٥٠، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/٢، الاسفراييني، فاتحة الإعراب ص١٦، الرضي: شرح الكافية ٢٢٤/٢، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٢٩.

٢- التجرد من الناصب والجازم

لم تتفق المصادر النحوية على نسبة هذا الرأي، كما اتفقت على نسبة الرأي الأول للكسائي، وقد وجدته منسوباً فيها على النحو التالي:

أ- الكوفيون[٩٣٧].

ب- أكثر الكوفيين[٩٣٨].

جـ- جماعة من الكوفيين[٩٣٩].

د- بعض الكوفيين[٩٤٠].

هـ- الفراء وأصحابه[٩٤١]، أو الفراء ومن تابعه[٩٤٢].

و- الفراء وغيره من حذاق الكوفيين[٩٤٣].

ز- الفراء[٩٤٤].

ولم يقف الأمر عند اختلاف القدماء في نسبة هذا الرأي حتى جاء المحدثون، فتنازعوا هذه النسبة بينهم أيضاً. فالدكتور أحمد مكي الأنصاري يجعله من أراء الفراء البكر[٩٤٥]، على حين يرى الدكتور شوق ضيف أن أصل المذهب للأخفش وهو "أنه مرفوع لتعرية من العوامل اللفظية ثم جاء الفراء فأخذه، وحرفه بقوله: إنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم[٩٤٦]".

وما يعنينا هنا أن للفراء رأياً مخالفاً لرأي أستاذه الكسائي، وقد أشار إليه في (معاني القرآن) حينما فسر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا

---

(٩٣٧) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١٣١/١، الاسفراييني: شرح الفريد ص١٧٢.

(٩٣٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ص٥٥٠، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٦.

(٩٣٩) السلسيلي: شفاء العليل ٩١٧/٢.

(٩٤٠) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢

(٩٤١) ابن هشام: شرح قطر الندى ص٥٧

(٩٤٢) الكنغراوي: الموفى ص١١٤.

(٩٤٣) السيوطي: الفرائد الجديدة ٣٢٧/١، السيوطي: الهمع ٢٧٣/٢، الأهدل: الكواكب الدرية ٦٨/٢.

(٩٤٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧٣/١، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٦٨/٢، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطى ٣١٤/١، الرضي: شرح الكافية، ٢٣١/٢، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣٨/١.

(٩٤٥) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤١٣.

(٩٤٦) شوقي صنيف: المدارس النحوية ص١٦٩ وانظر ص٩٨.

﴿تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٩٤٧]، يقول: " رفعت تعبدون، لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذفت الناصب رفعت، كما قال الله: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[٩٤٨] قرأ الآية، أي قرأ القراء الآية ـ وكما قال: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[٩٤٩] وفي قراءة عبد الله: (ولا تمنن تستكثر) فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت" [٩٥٠].

وقد وقف النحويون موقفين متعارضين من هذا الرأي: فريق صححه، وجعله أسلم المذاهب من النقص وأحقها بالاطراد[٩٥١]. فاختاره ابن مالك[٩٥٢]، وابن هشام[٩٥٣]، وابن الخباز[٩٥٤]. وفريق ضعفه، لأنه يؤول إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، والأمر بعكسه، ولأنه يجعل عدم العامل عاملاً[٩٥٥].

٣- التعري من العوامل اللفظية مطلقاً. ونسبه في الإفصاح -كما يقول السيوطي- للفراء والأخفش[٩٥٦]. وفي هذا دلالة على أن الفراء، إن كان متابعاً للأخفش فهو متابع له في هذا الرأي لا في الرأي السابق، كما يدعي الدكتور شوقي ضيف.

٤- المضارعة، أي مضارعته للاسم. وهو رأي ثعلب[٩٥٧]، أو رأي قوم من الكوفيين[٩٥٨]. وقد أُفسد هذا الرأي، وأنه ليس بشيء؛ "لأن المضارعة أوجبت

---

(٩٤٧) سورة البقرة الآية ٨٣.

(٩٤٨) سورة الزمر الآية ٦٤

(٩٤٩) سورة المدثر الآية ٦.

(٩٥٠) الفراء: معاني القرآن ٥٣/١. وانظر ٢٠١/٣، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٨٢٢/٢ .

(٩٥١) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص١٠٩، السيوطي: الفرائد الجديدة ٣٢٧/١.

(٩٥٢) ابن مالك : التسهيل ص ٢٢٨ .

(٩٥٣) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٦٨/٢ -٢٦٩.

(٩٥٤) السيوطي : الفرائد الجديدة ٣٢٧/١ .

(٩٥٥) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٢٩، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٣١٤/١، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٢/٧.

(٩٥٦) السيوطي: الهمع ١٦٤/١.

(٩٥٧) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٦٩/٢، الأشموني: شرح الأشموني ٥٤٧/١، السيوطي: الهمع ٢٧٤/٢ .

(٩٥٨) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ٣٤٧/٢.

له جملة الإعراب، لا إعراباً مخصوصاً، وإنما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل[٩٥٩]".

وقد يكون هذا الخلاف مما لا فائدة فيه ولا طائل تحته، وأجدر بالدراسات النحوية الابتعاد عنه، فهو من الدخيل في الدرس اللغوي. وهو في الوقت نفسه يكشف عن اهتمام الكوفيين بالعامل والقول به أكثر من البصريين، فهم لم يكتفوا بالقول بأن الفعل المستقبل معرب، ولكنهم تأولوا الإعراب، وجدّوا في التماس عامل له، مما ينفي أن يكون نحوهم نحواً وصفياً، وأن يكونوا أقرب إلى فهم طبيعة اللغة، ووصف مسائلها وصفاً ظاهرياً من البصريين، وإنْ كان لابد من إعطاء رأي في هذه المسألة فقد يستأنس برأي الفراء، وهو الرأي الذي صححه جماعة من النحويين، وأخذ به المعربون في العصر الحاضر.

ومما يتعلق برافع الفعل المضارع أن الفراء جعل (الخلاف) عامل رفع الفعل المضارع المعطوف على فعل مضارع منصوب في نحو قول الشاعر:

علـى الحكـم المـأتي يومـاً إذا قضـى   قضـــيته أن لا يجـــورَ ويقصـــدُ

يقول السيوطي موجهاً رفع الفعل (يقصدُ): "قال الفراء: هو مرفوع على المخالفة"[٩٦٠] أي أن الفراء لما لم يجد سبباً يعلل به ارتفاع الفعل (يقصد) على الرغم من أنه معطوف على فعل منصوب، قال: إنه مرفوع على المخالفة، مخالفة الفعل الأول في الحركة الإعرابية.

ناصب الفعل المستقبل

ينتصب الفعل المستقبل بعد عدد من أحرف العطف كالواو والفاء وأو بإضمار أن عند البصريين، وأما الكوفيون فرأيهم مختلف في هذه المسألة، على خمسة أقوال:

١- أن الفعل المستقبل منصوب بهذه الأحرف نفسها.

ونسب هذا الرأي:

أ - تارة للكوفيين[٩٦١].

ب- وتارة أخرى للكسائي ومن وافقه من أصحابه الكوفيين، أو بعض الكوفيين[٩٦٢].

---

(٩٥٩) المصدر نفسه ٣٤٧/٢ وانظر : الأزهري: شرح التصريح ٢٢٩/٢.

(٩٦٠) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٣٨/١-٢٣٩.

(٩٦١) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٤٩، المالقي: رصف المباني ص٤٤٣، المرادي: الجنى الداني ص١٥٤.

(٩٦٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢، السلسيلي: شفاء العليل: ٩٢٨/٢، السيوطي : الهمع ١١٧/٤.

وذكر الشيخ ياسين أن المنقول عن الكوفيين أن الواو ناصبة للفعل المستقبل بنفسها أصالة لا أصل له، فليحذر، وإن كثر ناقلوه، وجل متلقوه[٩٦٣].

٢- أن الفعل المستقبل منصوب بالخلاف، أو بالصرف وهما بمعنى واحد ، "فقولهم نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء[٩٦٤].

ولم تكن نسبة عامل الخلاف موحدة في مصادر النحو، بل كانت شتى. فهو منسوب للكوفيين[٩٦٥]، وللفراء ومن وافقه[٩٦٦]، وللفراء[٩٦٧]، ولبعض الكوفيين[٩٦٨].

وأما مصطلح الصرف فقد نسب إلى الكوفيين تارة[٩٦٩]، وإلى البغداديين تارة أخرى[٩٧٠].

والذي يظهر أن الخلاف أمر معنوي ناصب. ويعني عند من قال به أن المعطوف بهذه الأحرف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، والسبب في حصول التحالف بينهما، أنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى النهاية أو الاستثناء[٩٧١].

ولم يرد عامل الخلاف في مصادر الكوفيين، وإنما ذكرت عاملاً آخر هو الصرف، الذي استعمله كثيرا الفراء وأبو بكر بن الأنباري.

ويشرح الفراء معنى الصرف، ويوضحه مراراً في (معانيه)، ويجعله تارة خاصاً بنصب الفعل المستقبل بعد واو المعية " فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا

كانت كذلك، فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تنـــهَ عـــن خلـــقٍ وتـــأتيَ مثلَـــه   عـــارٌ عليـــكَ إذا فعلـــتَ عظـــيمُ

---

(٩٦٣) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/٢٣٨.

(٩٦٤) الرضي: شرح الكافية ١/٢٤١. وانظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٢٧٦.

(٩٦٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١/١٥٨ -١٥٩، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٦ ص٥٥٧، الكنغراوي: الموفي ص١١٧.

(٩٦٦) السلسيلي: شفاء العليل ٢/٩٢٨، أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧، ٤١٦، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٣/٢٩٦.

(٩٦٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/٢١، الرضي: شرح الكافية ٢/٢٤١، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٣٥، أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ص١١٨.

(٩٦٨) المرادي: الجنى الداني ص٧٤، ١٥٧، الأشموني: شرح الأشموني ٣/٣٠٥.

(٩٦٩) ابن السراج: الأصول (طبعة النجف) ١/١٩٧، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٥ ص٥٥٥، أبو حيان: البحر المحيط ١/١٧٩، و٧/٥٢١، ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٣٧٨.

(٩٧٠) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ١/٢٧٦.

(٩٧١) الرضي: شرح الكافية ٢/٢٤١.

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، لذلك سمي صرفاً، إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله[٩٧٢]. ولعل هذا ما جعل المتأخرين ينسبون إلى الكوفيين أنهم يسمون هذه الواو، واو الصرف[٩٧٣].

ويجعل الفراء الصرف تارة أخرى مشتركاً بين الواو وثم والفاء وأو، يقول: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّ في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيها الإتباع لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيها ما أحدث في أوله، ألا ترى أنك تقول: لست لأبي إن لم أقتلك ، أو إنْ لم تسبقني في الأرض، وكذلك يقولون: لا يسعني شيء، ويضيق عنك، ولا تكر (لا) في يضيق، فهذا تفسير الصرف[٩٧٤]. وفي هذا ردّ على الدكتور مهدي المخزومي الذي خص عامل الصرف عند الفراء بالفعل المستقبل الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بجحد أو طلب[٩٧٥].

وقد أثنى ابن جني على عامل (الصرف) وصححه من جهة، وذمه وأفسده من جهة أخرى. " أما الصحيح فقولهم الصرف أي يُنصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهو معنى قولنا أن الثاني يخالف الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتضٍ له، لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني(٩٧٦).

ورأى الدكتور مهدي المخزومي أن الصرف أو الخلاف من التجديد والإصلاح للنحو الذي أفسده البصريون بالقول بنظرية العامل[٩٧٧]، وجعله الدكتور عبد الفتاح الحموز أقل تكلفاً من إضمار أن[٩٧٨]، وأما الدكتور إبراهيم

---

(٩٧٢) الفـراء: معـاني القـرآن١/٣٣-٣٤ وانظـر١/١١٥،٢٢١، ٢٣٥، ٢٩٢، ٤٠٨ و٢/٢٦٣ و٣/٢٤، ٦٤

(٩٧٣) ابن الخشاب: المرتجل ص ٢٠٧، السكاكي: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي) ص٥٢، ابن هشـام: المغنـي ص٤٧٢ الإعـراب فـي قواعـد الإعـراب ص٩٣، الرضـي: شـرح الكافيـة ٢/٢٢٧، السيوطي : الإتقان ١/٢٣٣، أبو حيان: البحر المحيط ٢/١٤٢، و ٧/٥٢ حيث ذكر أبـو حيـان أن الكوفيين يجعلـون واو الصرف ناصبـة بنفسـها، وهو سـهو منـه، فذلك مـذهب الكسائي ومن وافقه ليس غير.

(٩٧٤) الفراء: معاني القرآن ١/٢٣٥-٢٣٦ وانظر في الصرف عند أبي بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٨، ١٣٨، ١٣٩ و٢/٦٦٣، ٦٩١-٦٩٢، ٨٨١-٨٨٢.

(٩٧٥) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص١٣٥، ٢٩٥.

(٩٧٦) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٢٧٦.

(٩٧٧) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص ٢٩٧.

(٩٧٨) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٧٥٥.

السامرائي فعدّه شيئاً لا يختلف عما ينكره المحدثون على البصريين، وأنه ليس هو النحو الوصفي المقبول في عصرنا[(٩٧٩)].

٣- أن الفعل المستقبل ليس منصوباً بهذه الأحرف نفسها، ولا بالخلاف أو الصرف، وإنما لأن هذه الأحرف تدل على شرط فمعنى " هل تزورني فأحدثك: إن تزرني أحدثك، فلما نابت عن الشرط ضارعت كي فلزمت المستقبل، وعملت عمل كي"[(٩٨٠)] وهو مذهب أبي العباس ثعلب.

٤- أن الفعل المستقبل بعد هذه الأحرف لما لم يعطف على ما قبله لم يلحقه الرفع ولا الجزم، لأن ما قبله لا يخلو من أحد هذين الإعرابين، ولما لم يستأنف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم رفع هذا الفعل ولا جزمه، لانتفاء موجبهما لم يبق له سوى النصب. وهو مذهب هشام بن معاوية[(٩٨١)].

٥- أن الظرف عامل نصب الفعل المستقبل بعد واو المعية. يقول أبو حيان في أثناء تفسيره قوله تعالى: (وتدلوا بها إلى الحكام)[(٩٨٢)]: " وحكى ابن عطية أنه قيل (تدلوا) في موضع نصب على الظرف. قال: وهذا مذهب كوفي أن معنى الظرف هو الناصب. والذي ينصب مثل هذا عند سيبويه أن مضمرة. انتهى. ولم يقم دليل قاطع من لسان العرب على أن الظرف ينصب فنقول به[(٩٨٣)].

وما في (معاني القرآن) للفراء أن (تدلوا) منصوب على الصرف لا على الظرف[(٩٨٤)]، كما نقل أبو حيان ولعل كلمة (الظرف) محرفة عن كلمة الصرف.

فهذه مذاهب خمسة للكوفيين في ناصب الفعل المستقبل بعد الواو والفاء وأو. ويبدو لي أن الأول منها هو الظاهر والأقرب إلى النحو الوصفي الذي نسعى إلى تحقيقه في عصرنا.

عمل المصدر[(٩٨٥)]

وفي إعمال المصدر، واسم المصدر خلاف بين النحويين الكوفيين. والمصدر لا يخلو أن يكون مضافاً أو معرفاً بال أو منوناً.

---

(٩٧٩) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص١٧١.

(٩٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢ - ٤٠٨. وانظر السيوطي: الهمع ١٣٠/٤.

(٩٨١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢ - ٤٠٨. السيوطي: الهمع ٤/ ١٣١-١٣٠.

(٩٨٢) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٩٨٣) أبو حيان : البحر المحيط ٥٦/٢.

(٩٨٤) الفراء: معاني القرآن ١١٥/١ .

(٩٨٥) يلحق الكوفيون المصدر واسم الفاعل بالأفعال، وكثيرا ما يسمون، الأول فعلاً والثاني فعلاً دائما، لذلك ألحقتها بعوامل الفعل. وانظر: حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص٣٨-٤٣.

فإن كان المصدر مضافاً عمل باتفاق من البصريين والكوفيين[٩٨٦]، حتى إن الفراء ليرى أعماله مضافاً أحسن من أعماله منوناً[٩٨٧]، وقيل إن بعض الكوفيين لا يعمل المصدر بحال[٩٨٨] مما يجعل المسألة مسألة خلافية بين الكوفيين.

وإن كان المصدر معرفاً فقد نقل عن الكوفيين أنهم لا يجوزون إعماله مطلقاً، ونقل عنهم منع المسألة في المفعول به فقط[٩٨٩]، غير أن ابن عقيل نقل عن ابن إصبع أن الفراء أجاز إعماله في المفعول وغيره، لكن على استقباح نحو: عجبت من الضرب زيد عمراً[٩٩٠].

وأما إن كان المصدر منوناً فنقل إجماع الكوفيين منع إعماله[٩٩١]، كما نقل عن الفراء جواز إعماله في الفاعل[٩٩٢].

ومن يمنع إعمال المصدر من الكوفيين فيما بعده من اسم مرفوع أو منصوب

يلجأ إلى التأويل والتقدير، فيجعل ما بعده معمولاً لفعل مقدر من لفظ المصدر، وحجته في ذلك أن المصدر "إذا نون أو دخلت عليه الألف واللام تحققت له الاسمية، وزال عنه تقدير الفعل، فانقطع عن أن يحدث إعرابا. وكانت قصته قصة زيد وعمرو والرجل والثوب[٩٩٣]. وهو ما أخذ به ثعلب[٩٩٤].

وعلى الرغم من تمسك بعض الكوفيين بظاهر العبارة إلا أن بعضهم الآخر ليؤكد لنا من جديد ولعهم بالتقدير والتأويل والابتعاد عن النحو الوصفي المنشود، فأنت تراهم تركوا ظاهر النص، والتمسوا عاملاً مؤثراً لا وجود له فيما بعد المصدر.

ومما يتعلق بعمل المصدر عمل ما يسمى باسم المصدر، واسم المصدر إن كان ميمياً فكالمصدر في العمل اتفاقاً. وإن لم يكن ميمياً، وكان علماً نحو (يسار)

---

(٩٨٦) ابن عقيل: المساعد ٢٣٤/٢، الأزهري: شرح التصريح ٦٣/٢.

(٩٨٧) ابن عقيل: المساعد ٢٣٦/٢.

(٩٨٨) المصدر نفسه ٢٣٤/٢، أبو حيان: البحر المحيط١/ ١٦٤، الأزهري: شرح التصريح ٦٣/٢.

(٩٨٩) أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٧/٤ و ٢٥٥/٥، ٥١٦-٥١٧.

(٩٩٠) ابن عقيل: المساعد ٢٣٤/٢.

(٩٩١) المصدر نفسه ٢٣٤/٢، أبو حيان: البحر المحيط ١٦٤/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٦٥٠/٢.

(٩٩٢) أبو حيان: البحر المحيط ٣٥٢/٧، ٤٠٧.

(٩٩٣) المصدر نفسه ٦٤/١.

(٩٩٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٠٧ -٢٠٨.

و(فجار) و(برة) فلا يعمل اتفاقاً.

وإن لم يكن علما ولا ميمياً، وكان مأخوذاً من مواد الأحداث، أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثاب به، والعطاء لما يعطى، والدُهن لما يدهن به، والطحن لما يطحن، ونحو ذلك، ففي إعماله مطلقاً خلاف بين الكوفيين.

فالكسائي جوز إعماله إلا في ألفاظ ثلاثة هي: الدُهنُ والخبز والقوت، إذ منع أن يقال: عجبت من دُهنك لحيتك في كل يوم، ومن خبزك اليوم، ومن قوتك عيالك، والفراء أجاز ما منعه شيخة وأجاز غيره، وحكى عن العرب : أعجبني دُهن زيد لحيته. ونقل عن هشام أنه قال : لا تمتنع في القياس[٩٩٥].

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا عمل المصدر مكنياً نحو: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح. فقد نسب إلى الكوفيين أنهم يجيزون ذلك. ويحملون عليه قول زهير بن أبي سلمى:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

فيجعلون كناية المصدر(هو) عاملة في الجار والمجرور (عنها)[٩٩٦] وأما من منع ذلك فقد خرجه على تعليق (عنها) بمحذوف، أي: أعني عنها أو بـ (المرجم) ضرورة[٩٩٧] وهو ما أخذ به الكسائي، حيث ذكر عنه أبو بكر بن الأنباري أنه يجعل (عنها) من صلة المرجم[٩٩٨].

وحجة المانعين أنه لا دلالة في المصدر على الفعل إذا عمل مكنياً، لأن المكني لا يشتق منه، ولكنه عندما يكون مظهراً، يكون نائباً عن (أن وفعله) وفيه مادة الفعل[٩٩٩].

ومن هذا الباب أيضا أن الفراء من الكوفيين أجاز إعمال مصدر ظن في الأمر والاستفهام لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنك زيداً منطلقاً، أي: ظُنَّ ظنك، ومتى ظنُك زيداً منطلقاً؟ أي متى ظننت ظنّك؟ ومنع ذلك الجمهور[١٠٠٠].

---

(٩٩٥) انظر في هذا الخلاف: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٧٩، ابن هشام : أوضح المسالك ٢٤٣/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٤١/٢، السيوطي: الهمع ٧٧/٥ ـ٧٨، الأزهري: شرح التصريح ٢٧٠/١و٦٤/٢.

(٩٩٦) ابن عقيل: المساعد ٢٢٦/٢، أبو حيان: البحر المحيط ١٧٦/٣ و ٤٧/٦، النكت الحسان ص٧٢ ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٦٢، السيوطي: الهمع ٦٥/٥ـ٦٦، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ٩٣/١، ٢٦٦ وفيه أن الرماني تابع الكوفيين.

(٩٩٧) ابن عقيل: المساعد ٢٦٦/٢.

(٩٩٨) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٦٧. يعني بالصلة هنا متعلق الخافض والمخفوض. انظر الخلاف في المصطلح .

(٩٩٩) أبو حيان: النكت الحسان ص٩٢.

(١٠٠٠) ابن عقيل: المساعد ٣٦٧/١، السلسيلي: شفاء العليل ٣٩٩/١.

عمل الفعل الدائم (اسم الفاعل)

لقد وضع أغلب النحويين قيوداً صارمة على عمل الفعل الدائم، عمل الفعل المستقبل، إذا تجرد من (أل) وهي أن يدل على الحال والاستقبال أو الاستمرار، وهي الأزمنة التي يدل عليها الفعل المستقبل، وأن يكون معتمداً على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مبتدأ أو صاحب حال وألا يكون مصغراً وألا يكون موصوفا، تحول الصفة بينه وبين معموله.

أما النحويون الكوفيون، فلم يكونوا سواسية في الأخذ بهذه القيود، والتقيّد بها. فمنهم من ألزم نفسه بها كالبصريين، ومنهم من تحرر منها.

١- عمله إذا كان ماضياً

اختلف الكوفيون في جواز إعمال الفعل الدائم إذا كان بمعنى المضي، وانقسموا فريقين:

فريق أجاز ذلك، ملغياً هذا القيد ومكتفياً بالشبه المعنوي الماثل بينه وبين الفعل، على الرغم من زوال الشبه اللفظي بينهما، محتجاً بنصوص فصيحة، كقوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١٠٠١] ، وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[١٠٠٢] ، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[١٠٠٣] .

ونجد هذا القول منسوباً إما إلى الكسائي وحده " ولو قلت هذا ضاربٌ زيداً أمسِ بالتنوين، والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين، إلا الكسائي فإنه كان يجيزه"[١٠٠٤] ، وإما مقروناً إليه هشام[١٠٠٥] .

وفريق منع ذلك كالبصريين ، واشترط أن يدل الفعل الدائم على الأزمنة التي يدل عليها الفعل المستقبل، لأنه إذا كان بمعنى الماضي لم يكن ثمة توافق بينه وبين الفعل المستقبل في المعنى ولا بينه وبين الفعل الماضي في اللفظ، فأشبه بذلك الأسماء، فتعيّن خفض معموله على الإضافة.

ويمثل هذا المذهب الفراء الذي ردّ مذهب شيخه، واستقبح أن يعمل الفعل

(١٠٠١) سورة الكهف الآية ١٨.

(١٠٠٢) سورة الآنعام الآية ٩٦

(١٠٠٣) سورة البقرة الآية ٧٢.

(١٠٠٤) الزجاجي: الجمل ص٨٤ وانظر: ابن أبي الربيع الاشبيلي: البسيط في شرح الجمل ٩٩٩/٢، ١٠٠٨، ابن مالك: التسهيل ص١٣٧، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٤٨/٢، الرضي: شرح الكافية ٢٧٩/١، و٢٠٠/٢، الكنغراوي: الموفي ص٨٠.

(١٠٠٥) أبو حيان: البحر المحيط ١٨٦/٤، و٢٩٨/٧، ابن هشام: المغني ص٩٠٦، الأسنوي: الكوكب الدري ص٢٤٣ السيوطي: الهمع ٨١/٥، الأشباه والنظائر ١٧٥/١، الأهدل: الكواكب الدرية ١٣٢/٢.

الدائم ماضياً. يقول في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[1006]: "و (بالغٌ أمره). . وللإضافة معنى مضيّ من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فآثر الإضافة فيه. تقول: أخوك أَخَذَ حقه فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقِه، ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعدُ قلتَ: أخوك آخذٌ حقَّه عن قليل، وآخذُ حقِّه عن قليل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة مبغّضاً، لأن معناه ماضٍ فقبح التنوين، لأنه اسم[1007]. ويقول في موضع آخر: " وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة فأما المستقبل فقولك: أنا صائم يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ، قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس. فهذا وجه العمل"[1008].

وإذا ردّ أغلب النحويين القدامى مذهب الكسائي، وأولوا ما احتج به، وأبعدوا في تخريجه من أجل تحقيق المجاراة اللفظية والمعنوية بين الفعل الدائم والفعل المستقبل، قَبِلَه بعضهم، وكان يميل إليه[1009]. كما قبله المحدثون، لأنه تحرر من "القيود التي يعمل بها اسم الفاعل[1010] وهو الظاهر في هذه المسألة، فما في لغة التنزيل من شواهد يعزّزه، ويقويه[1011]، وهو ما أميل إليه، وآخذ به، لأنه يُعدُّ في الحقيقة مذهباً مستحدثاً من آيات قرآنية كريمة، رغم ما وجد من اعتراضات وتأويلات وتخريجات[1012].

٢- عمله غير معتمد على نفي أو استفهام أو صاحب حال أو موصوف أو موصول أو مبتدأ

وقد فارق الفراء مذهب الكوفيين الذين أجازوا أن يعمل الوصف، وإن لم يعتمد على شيء نحو: ضاربٌ زيداً عندنا، وقائم أخوك. يقول ثعلب: " قائم أخوك: قال: الفراء يجيزه، والكسائي لا يقوله إلا مع اسم. يعني إذا اعتمد على صاحب مبتدأ، والفراء يريد: من قائم فأخوك"(١٠١٣). ويقرن بعض ما سبق من

(١٠٠٦) سورة الطلاق الآية٣.

(١٠٠٧) الفراء: معاني القرآن ٤٢٠/٢.

(١٠٠٨) المصدر نفسه٢٠٢/٢، وانظر: الكنغراوي: الموفي ص٨٠.

(١٠٠٩) هو أبو عبد الله بن السمين ت٧٥٦هـ، أبو حيان: تذكرة النحاة ص١١٣

(١٠١٠) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص٣٦.

(١٠١١) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٢٦٨/٢-١٢٦٩.

(١٠١٢) محمد سمير اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ص١٩٩.

(١٠١٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣١٣. وانظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٣٥٣/١، ابن عقيل: المساعد ١٩٤/٢، الرضي: شرح الكافية ٨٧/١ و ٣٧/٢-٣٨، أبو حيان: النكت الحسان ص٩١، السيوطي: الهمع ٦/٢، و ٨١/٥، الأزهري: شرح التصريح ١٥٨/١،

مصادر إلى الكوفيين الأخفشَ. وظاهر ذلك أن مذهبه كمذهبهم. وهو في الواقع ليس كذلك، فثمة فرق بين مذهب الكوفيين ومذهب الأخفش، فالمرفوع بعد هذا الوصف عند الأخفش فاعل به، وعند الكوفيين مرفوع به على قاعدتهم المشهورة (الترافع). ويوافق الكوفيون الأخفشَ في التزام إفراده وتحرره من ضمير، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد، فيطابق، كما يجيزون أيضاً جعله نعتاً منّوياً مطابقاً للآخر في الإفراد والتثنية والجمع، وإذا ذاك لا بدّ من مطابقة النعت، ويطلقون عليه (خلفاً)(١٠١٤).

٣- عمله مصغراً

وبالأخذ بهذا القيد افترق الكوفيون، واختلفوا، واختلف النقل عنهم أيضاً. فعلى حين نقل بعضهم جواز إعمال الفعل الدائم وإن صغر عن الكوفيين[١٠١٥]، استثنى آخرون الفراء[١٠١٦]، غير أن الزجاجي جعل ذلك مذهباً انفرد به الكسائي وخالف إجماع البصريين والكوفيين يقول: " ومما لا يجوز أن يُنعت الأسماء الجارية مجرى الأفعال في عملها . . على إجماع من النحويين البصريين والكوفيين أجمعين إلا الكسائي وحده، فإنه كان يجيز نعتها. . وكذلك يجيز تصغيرها، فيقول: هذا ضويرب زيداً، والنحويون يأبون ذلك كما ذكرت لك[١٠١٧]. وقد أكد ذلك ابن خالويه وهو المعروف بميله إلى الكوفيين[١٠١٨].

والذين منعوا عمل الفعل الدائم مصغراً احتجوا بعدم ورود ذلك عن العرب، وبأن التصغير وهو من خواص الأسماء، يفقد الفعل الدائم شبهه بالفعل المستقبل، بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه ولحمته فأوجبوا الإضافة عند التصغير.

والذين أجازوا ذلك أجازوه بناء على أن المعتبر شَبه لمعنى الفعل، لا للصورة، كما احتج الكسائي بإعمالهم "فعل التعجب مصغراً كما أعملوه مكبراً، فأجمعوا على إعماله قبل التصغير، هذا ضارب زيداً كما تقول: هذا يضرب زيداً[١٠١٩]، وبقول العرب: أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً.

الكنغراوي: الموفي ص٨٠.

(١٠١٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٦-٢٧.

(١٠١٥) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/٥٥٤، أبو حيان: النكت الحسان ص ٩٢.

(١٠١٦) ابن عقيل: المساعد ٢/١٩١، السيوطي: الهمع ٥/٨١، الأهدل: الكواكب الدرية٢/١٣٣.

(١٠١٧) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٦٢.

(١٠١٨) ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص٢٠٢، وانظر: ابن مالك: التسهيل ص١٣٦، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٦٥ السلسيلي: شفاء العليل ٢/٦٢٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/١٩١، الاسفراييني: شرح الفريد ص٣٣٧، الأزهري شرح التصريح ٢/٦٥، ٦٦، الكنغراوي: الموفى ص٨٠.

(١٠١٩) ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص٢٠٢

ولكن النحويين ردوا ذلك، وأنه ليس بحجه، لأنه إنما عمل في الظرف[(١٠٢٠)]، إلا ابن مالك الذي قواه مستدلاً بإعماله محوّلاً للمبالغة، اعتباراً للمعنى دون الصورة، وإلا النحاسَ الذي قاسه على التكسير[(١٠٢١)].

٤- عمله منعوتاً

وإذا نعت الفعل، وكان النعت متأخراً عن معموله نحو: هذا ضارب زيداً مجيد، فلا خلاف بين الكوفيين في إعماله. ولكن اختلافهم يكون إذا نعت، ووقع نعته مقدماً على معمول المفعول به نحو: هذا ضارب مجيد زيداً. وقد تضاربت نقول النحويين عنهم في هذه المسألة على النحو الآتي:

أ - أجازها الكوفيون[(١٠٢٢)].

ب - أجازها الكسائي وباقي الكوفيين، ومنعها الفراء كالبصريين[(١٠٢٣)].

جـ - أجازها بعض الكوفيين[(١٠٢٤)].

د - أجازها الكسائي وحده " إلا الكسائي وحده، فإنه كان يجيز نعتها، لأنها وإن عملت عمل الأفعال فألفاظها ألفاظ الأسماء، فأجاز نعتها، كما يجيز تنوينها وخفضها"[(١٠٢٥)]. ويشهد لمذهب الكسائي قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجّعت ذكرت سليمى في الخليط المزايل

غير أن المانعين الذين صحح مذهبهم ابن هشام[(١٠٢٦)]، تمسكوا بأن نعته يبعده عن شبه الفعل، لذا تجب إضافته عندئذٍ، وأوّلوا البيت السابق بأن (فرخين) معمول لفعل مضمر يفسره (فاقد) والتقدير: فقدت فرخين. وهو كما ترى بعد عن ظاهر النص وجنوح إلى التأويل والتقدير الذي يشوّه النص الفصيح المسموع، "وأثر من آثار استبداد المجاراة اللفظية. . وليس إعمال اسم الفاعل (المنعوت) بالأمر النابي المستكره، لأن منع إعماله ليس قائماً على نبوٍ أو كراهةٍ، وإنما هو قائم على مراعاة المجاراة اللفظية المتوهمة[(١٠٢٧)].

(١٠٢٠) ابن عقيل: المساعد ١٩٢/٢.

(١٠٢١) السيوطي: الهمع ٨١/٥.

(١٠٢٢) أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٨/٥ و ٢٣٢/٦، ٤٤٠، النكت الحسان ص٩٢

(١٠٢٣) ابن عقيل: المساعد ١٩١/٢، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ٢٣١/١.

(١٠٢٤) أبو حيان: البحر المحيط ٤٣٧/٢

(١٠٢٥) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٦٢ وانظر : ابن مالك: التسهيل ص١٣٦، الاسفراييني: شرح الفريد ص٣٣٧.

(١٠٢٦) الأهدل : الكواكب الدرية ١٣٣/٢.

(١٠٢٧) أحمد بن قاسم البغدادي: رسالة في اسم الفاعل (مقدمة المحقق) ص٣٥ .

ومما يتعلق بعمل الفعل الدائم عمله في المكني بعده، نحو : زيد مكرمك، والزيدان مكرماك، والزيدون مكرموك. فقد نسبت بعض مصادر النحو إلى الأخفش من البصريين وهشام من الكوفيين أن المكني في موضع نصب، وأن التنوين في (مكرمك) والنون في (مكرمك) و (مكرموك) حذفا لصون المكني عن الانفصال، لا للإضافة، والضمير في محل نصب، إذ لا دلالة على الخفض[(١٠٢٨)].

غير أن الفراء عرض هذه المسألة في (معانيه)، وكان له فيها رأيان متناقضان. فأجاز - مرة- أن يكون المكني في موضع خفض، كما هو مذهب جمهور النحويين، وأن يكون في موضع نصب، كما هو مذهب الأخفش وهشام. يقول : "فإذا أضافوه إلى مكني قالوا: أنت الضاربُهُ، وأنتما الضارباه، وأنتم الضاربوه. والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد، والاثنين والجمع، ولو نويت بها النصب كان وجهاً. وذلك أن المكني لا يتبين فيه الإعراب، فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال. وكان ينبغي لمن نصب أن يكون : هو الضارب إياه، ولم أسمع ذلك"[(١٠٢٩)].

وبناء على ذلك يكون هشام تابعاً للفراء في هذا الرأي، لا منفرداً به وحده.

وأما رأيه الآخر فمنعه نصب هذا المكني، واختياره الإضافة على النصب، وعده نصب هذا المكني من الشاذ، ومما تغلط فيه الشعراء. يقول موجهاً قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾[(١٠٣٠)]: "وقد قرأ بعض القراء (قال هل أنتم مُطْلِعونِ فأُطْلِعَ) فكسر النون. وهو شاذ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكني عنه. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي، ويقولون للاثنين أنتما ضارباي، وللجميع أنتم ضاربي، ولا يقولوا للاثنين: أنتما ضاربانني ولا للجميع: ضاربونني، وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل مثل: ضربوني، ويضربني، وضربني، وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة. . إنما اختاروا الإضافة في الاسم لأنه يختلط بما قبله، فيصير الحرفان كالحرف الواحد، فلذلك استحبوا الإضافة في المكني، وقالوا: هما ضاربان زيداً،

(١٠٢٨) ابن مالك: التسهيل ص١٣٧، ابن عقيل: المساعد ٢٠١/٢-٢٠٢، الرضي: شرح الكافية ٢٨٣/١، ٢٨٤، السيوطي الهمع ٨٤/٥، الأزهري: شرح التصريح ٦٩/٢، الكنغراوي: الموفي ص٨١.

(١٠٢٩) الفراء: معاني القرآن ٢٢٦/٢.

(١٠٣٠) سورة الصافات الآية ٥٤

وضاربا زيدٍ، لأن (زيداً) في ظهوره لا يختلط بما قبله، لأنه ليس بحرف واحد، والمكني حرف واحد"[١٠٣١].

وقد منع جمهور النحويين أن يكون موضع المكني نصباً، باعتبار المكني بالظاهر، فكما أن الظاهر يخفض إذا حذف منه التنوين، فكذلك المكني[١٠٣٢].

عمل وزن الفاعل المشتق من العدد

واختلف النحويون الكوفيون في إعمال وزن الفاعل، المشتق من العدد، في موافقه نحو: هذا ثاني اثنين وثالثٌ ثلاثةً إلى عاشرٍ عشرةً على مذهبين:

١- المذهب الأول: مذهب الكسائي[١٠٣٣] وثعلب[١٠٣٤] أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني، ويجوز نصبه إياه، فيجوز: ثالثُ ثلاثةٍ وثالثٌ ثلاثةً، كما يجوز في : ضارب زيد جر زيدٍ ونصبه.

وفي سكوت بعض مصادر النحو عن قرن اسم (الكسائي) إلى ثعلب[١٠٣٥] ما يوهم أنه مذهب ثعلب وحده وهو ليس كذلك. فهذا ابن السكيت ينص صراحة على أن الكسائي صاحب هذا المذهب وأول من قال به: يقول: " أجاز الكسائي: عبد الله ثالثٌ ثلاثةً. وهذا خطأ في قول الفراء"[١٠٣٦] وبذلك يكون ثعلب تابعاً لا مبتكراً.

وقد ردّ هذا المذهب "لأنه لا يجوز أن يتأول فيه: عبد الله متممٌ ثلاثةً، لأنه هو أحد الثلاثة، فلا يجوز أن يكون متمماً لنفسه[١٠٣٧]. أي لا يصح إعماله لأنه لا فعل له، إذ لم يقولوا: ثلثت ثلاثةً، بمعنى كنت واحداً منهم، فلما لم يستعمل منه فعل أعطي حكم الأسماء الجامدة التي حكمها أن تضاف لا أن تعمل، وضارع قولُك : ثالثُ ثلاثةٍ قولك: بعض ثلاثة ، ومثل هذا مما لا يعمل البتة. وقد قيل لثعلب : "إذا كنت تجيز هذا ثالثٌ ثلاثةً بالنصب ، فهل تجيز : ثلثت الثلاثة ، بمعنى كنت واحداً منهم ؟ فقال : نعم ذلك جائز على معنى أتممتهم ثلاثة وهذا

(١٠٣١) الفراء: معاني القرآن ٣٨٥/٢ -٣٨٦

(١٠٣٢) انظر: ابن عقيل: المساعد ٢٠٢/٢، السيوطي: الهمع ٨٤/٥.

(١٠٣٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٥٥، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٢٤/٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦٧/١، السيوطي: الهمع ٣١٥/٥-٣١٦، الكنغراوي: الموفي ص٩١.

(١٠٣٤) البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٢٣ ، ابن سيدة : المخصص ١٠٩/١٧ ، أبو حيان: النكت الحسان ص ١٧٠ ، الأزهري : شرح التصريح ٢٧٦/٢ ، الكنغراوي : المتوفي ص ٩١ ، السيوطي: الهمع ٣١٥/٥ - ٣١٦ .

(١٠٣٥) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٢٣، السلسيلي: شفاء العليل٥٧٥/٢.

(١٠٣٦) أبو بكر بن الانباري : المذكر والمؤنث ، ص ٦٥٥ .

(١٠٣٧) المصدر نفسه ، ص ٦٥٥ .

شاذ عمّا عليه الجمهور[1038].

٢- المذهب الثاني: مذهب الفراء[1039] منع إعماله ووجوب إضافته. يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[1040]: يكون مضافاً، ولا يجوز التنوين في (ثالث) فتنصب الثلاثة[1041]. وقد نسب هذا المذهب إلى جمهور الكوفيين سوى ثعلب[1042]، وهو وهم كما سبق بيانه.

عمل صيغ المبالغة

ومما يتعلق بعمل الفعل الدائم عمل صيغ المبالغة.

فتكاد تجمع المصادر النحوية التي عدت إليها لتحرير هذه المسألة على أن الكوفيين يمنعون أن تعمل أمثلة المبالغة، وأن ما بعدها بإضمار فعل[1043]. إلا الزجاجي الذي جعل ذلك مذهباً للفراء خاصة[1044] وهو ما أكده أبو العباس ثعلب في مجالسه، غير أنه ضم إليه الكسائي. يقول: " لا يتعدى فعول ولا مفعال، وأهل البصرة يعدونه، والفراء والكسائي يأبيانه ألا من كلامين[1045]. ويقول في موضع آخر : " أنت ضروب زيداً، يأباه أصحابنا، لأنه لا يتصرف، ومثله مضراب وضراب أيضاً. وأهل البصرة يجيزونه"[1046].

والغريب في الأمر أنْ يذكر ثعلب عن الفراء أنه منع إعمال صيغ المبالغة، وهو المشهور -غالباً- بترديد أقواله وأقوال شيخه الكسائي. فهذا الفراء في (معاني القرآن) ينفي جملة وتفصيلاً ما نسبه اللاحقون إليه وينص صراحة على

(١٠٣٨) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٢٢٤.

(١٠٣٩) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٥٥ .

(١٠٤٠) سورة المائده الآية: ٧٣.

(١٠٤١) الفراء: معاني القرآن ٣١٧/١. وانظر : الأزهري: تهذيب اللغة ٥٩/١٥، ابن منظور: لسان العرب ١٢٢/٣، و ٣٤/٨.

(١٠٤٢) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٢٢٣.

(١٠٤٣) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٦١/١ -٥٦٢، ابن مالك: التسهيل ص١٣٦، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٦٨/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٦٢٤/٢، أبو حيان: النكت الحسان ص٦٢، البحر المحيط ٤٣٤/٥، ابن عقيل: المساعد ١٩٣/٢، السيوطي : الهمع ٨٧/٥، الأشباه والنظائر ٢٤٥/١، الأزهري: شرح التصريح ٦٨/٢.

(١٠٤٤) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٤١.

(١٠٤٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٢٤. ومعنى كلامه : (يأبيانه إلا من كلامين): أي يقدرون عاملاً آخر مناسباً بعد صيغة المبالغة.

(١٠٤٦) المصدر نفسه ص١٩٦.

إعمال صيغ المبالغة فيما بعدها. وهذه عبارته بتمامها عند تفسيره قوله تعالى : ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾[١٠٤٧]: "حُدثْتُ عن الأعمش أنه قال: بلغنا عن علقمة أنه قرأ (لبثين) وهي قراءة أصحاب عبد الله . والناس بعد يقرؤون (لابثين) وهو أجود الوجهين؛ لأن (لابثين) إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت بالألف مثل الطامع، والباخل عن قليل. واللبثُ: البطيءُ، وهو جائر كما يقال: رجل طمع وطامع ولو قلت: هذا طَمِع فيما قِبَلَك كان جائزاً، وقال لبيد:

أو مِسْحَلٌ عَمِلٌ عضادة سَمْحَجٍ   بسراتها نَدَبٌ له وكلوم

فأوقع عَمِل على (العضادة) ولو كانت عاملاً كان أبين في العربية. وكذلك إذا قلت للرجل: ضرّاب وضروب فلا توقعهما على شيء لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فَعَل، وأنشدني بعضهم:

وبالفأس ضَرَّابٌ رؤوس الكرانف[١٠٤٨] ".

فأنت ترى الفراء قد نص على إعمال (عَمِل)، وهو من أبنية المبالغة، في الاسم المنصوب بعده (عضادة)، ولم يذكر أنه منصوب بفعل مضمر، كما توهم الناقلون، غير أنه عاد، وجعل عمل صيغتي (فّعال) و (فعول) فيما بعدهما، ضرورة شعرية، مما يحتاج إليه الشاعر.

وهذا ما تنبه إليه الرضي من قبلُ، حينما أشار إلى أن الفراء منع تقديم منصوب أبنية المبالغة عليها، فقال : "وهذا دليل على العمل لها عنده"[١٠٤٩].

إذاً، فالفراء كالبصريين أجاز أن تعمل أمثلة المبالغة فيما بعدها، وإن فات شبهها اللفظي بالفعل، لِجَبْرِ المبالغة في المعنى ذلك النقصان. وأما حجة من منع إعمالها، فزوال الشبه الصوري الذي به شابه اسم الفاعل الفعل، ولأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها. أي أن هذه الأمثلة فرع على أسماء الفاعلين، وأسماء الفاعلين فرع عن الفعل المستقبل، ولذلك ضعف عملها[١٠٥٠].

ويبدو أخيراً أن مذهب الفراء والبصريين أقوى، لأن السماع جاء بإعمال هذه الأمثلة نظماً ونثراً. وأن مذهب المانعين ضعيف، فلا قياس مع النص، ولا مبرر لرفض السماع، وبالتالي رفض ما يبنى عليه من قواعد وأحكام وتقدير عامل طارئ على النص ليعمل في الظاهر خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن

(١٠٤٧) سورة النبأ الآية ٢٣.

(١٠٤٨) الفراء: معاني القرآن ٢٢٨/٣، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٢٩/٥.

(١٠٤٩) الرضي: شرح الكافية ٢٠٢/٢، وانظر : أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٩٥.

(١٠٥٠) السيوطي: الهمع ٨٧/٥. وانظر: الرضي: شرح الكافية ٢٠٢/٢.

إحالة العمل على الموجود كما يقول النحويون[١٠٥١].

عوامل المرفوعات ـ رافع الفاعل

لنحاة الكوفة أقوال متعددة في عامل الرفع في الفاعل، يحرم قسم كبير منها الفعل من أي عمل، ويجرده من هذه الوظيفة التي طالما أسندها النحويون إليه. وبعض هذه الأقوال معزوّ إلى قائله، وبعضها الآخر غُفْل دون عزْو. وهذا بيانها:

أ - الدخول في الوصف: أي كونه متلبساً بالفعل. وهو أقدم آراء الكوفيين في رافع الفاعل. وهو منسوب إلى شيخهم الكسائي[١٠٥٢].

ب- الفاعلية أو معنى الفاعلية: المشهور في كتب النحو أنَّ خلفاً الأحمر صاحب هذا الرأي يقول صاحب الإنصاف : "وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية[١٠٥٣]. ونسبه العكبري لبعض الكوفيين[١٠٥٤]، وذكر ابن أبي الربيع الإشبيلي أنه مذهب الكوفيين[١٠٥٥].

ولكن الزجاجي انفرد، ونسب إلى الكسائي ومن ذهب مذهبه من الكوفيين ومتأخري البصريين أن معنى الفاعلية يرفع الأسماء التي أسندت إلى غير أفعالها الحقيقية نحو: سقط الحائط، ومات زيد، وما قام زيد. يقول الزجاجي: " واختلف النحويون في رفع الأسماء بهذه الأفعال المستعارة نحو: تحركت النخلة، وسقط الحائط، ومات زيد، وما أشبه ذلك بأيّ شيء ترفع الأسماء ولا أفعال لها في الحقيقة؟. . . . . . قال الكسائي ومن ذهب مذهبه: الأسماء ترفع بعد هذه الأفعال لأنها فاعلة في المعنى، فذهب إلى أن: ما قام زيد، بمنزلة: ترك القيام زيد، وكذلك لم يقم عمرو، كذلك: ضُرب زيد، وشتم عمرو، وما أشبه ذلك لأنه في معنى عجز، ونكل عن الانتصار. فهو فاعل على هذا التقدير. . [١٠٥٦]".

وقد رُدّ هذا المذهب لانعدام معنى الفاعلية فيما مُثّل من قبل. وبأن ذلك يفضي إلى عمل الشيء في نفسه، وذلك أن الاسم لا يكون فاعلاً إلا بنسبة الفعل

(١٠٥١) انظر السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٦/١

(١٠٥٢) الأشموني: شرح الأشموني ٤٣/٢، السيوطي: الهمع ٢٥٣/٢.

(١٠٥٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١ ص٧٩، وانظر هذا الرأي في المصادر الآتية منسوباً إلى خلف فقط، دون ذكر كلمة (من الكوفيين): أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٠/٢، السيوطي: الهمع ٢٥٤/٢، الأشباه والنظائر ٢٣٩/١، الرازي: التفسير الكبير ٥٤/١

(١٠٥٤) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٦ ص٢٦٣.

(١٠٥٥) ابن أبي الربيع الاشبيلي: البسيط في شرح الجمل ٢٦١/١.

(١٠٥٦) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص١٤٣.

إليه[١٠٥٧].

جـ- الإسناد: أي أن الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه، وأن كون الفعل مسنداً إلى الفاعل أدى إلى رفعه. ونجد هذا الرأي تارة منسوباً إلى هشام بن معاوية[١٠٥٨]، وتارة أخرى نجده منسوباً إلى خلف[١٠٥٩].

ورد هذا القول أيضاً، لأن العمل لا ينسب للمعنى، إلا إذا لم يكن هناك لفظ صالح للعمل، وهو هنا موجود، وهو المسند أي الفعل[١٠٦٠].

د- إحداث الفعل: وهو قول بعض الكوفيين[١٠٦١].

ورُد هذا القول كذلك بوجود فاعل في اللغة لم يحدثه الفعل نحو: انقطع الحبل، انكسر القلم، فالحبل والقلم، وما شاكلهما مرفوعان لأن كلاً منهما مسند إليه، ولو لم يفعل الفعل اختياراً، فالفاعلية معنى نحوي لغوي، لا معنى فلسفي معجمي[١٠٦٢].

هـ- الفعل: ونسب هذا القول لبعض الكوفيين[١٠٦٣]. وقيل إنه مذهب الجمهور[١٠٦٤]، على حين أشار بعض المحدثين إلى أنه مذهب البصريين وجمهور الكوفيين[١٠٦٥]، وهو مذهب الفراء يقول : ". . . وإذا لم تر قبل (إلاّ) اسماً فاعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلا زيد، رفعت زيداً لإعمالك قام، إذ لم تجد قام اسما بعدها[١٠٦٦] ".

وأيا ما يكن من الأمر، فإن الكوفيين لم يجردوا الفعل من عمله في الفاعل البتة، فهذا ثعلب يؤكد على ذلك، حتى إنه يجيز أن يعمل الفعل إذا دل على المشاركة في أكثر من معمول واحد الرفع، جاء في المجالس: " وقال أبو العباس: إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما، يقال: خاصم زيد عمرو[١٠٦٧].

(١٠٥٧) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٦ ص٢٦٥، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١ ص٨١، السيوطي: الهمع ٢٥٤/٢.

(١٠٥٨) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣٩/١، الهمع ٢٥٤/٢.

(١٠٥٩) ابن عقيل: المساعد ٣٨٦/١، السلسيلي: شفاء العليل ٤١٢/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب١٨٠/٢ الرضي: شرح الكافية ٧١/١.

(١٠٦٠) نظر: ابن عقيل: المساعد ٣٨٦/١-٣٨٧، السيوطي: الهمع ٢٥٤/٢.

(١٠٦١) السيوطي: الهمع ٢٥٤/٢.

(١٠٦٢) مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص٩١.

(١٠٦٣) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٦ ص٢٦٣.

(١٠٦٤) السيوطي: الهمع ٢٥٤/٢.

(١٠٦٥) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٦٩.

(١٠٦٦) الفراء: معاني القرآن ١٦٧/١ وانظر ٣٥٢/١، و ٢١٠/٢.

(١٠٦٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤١٧.

وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية، ولذلك كان الفراء قد منعه من قبل[(١٠٦٨)].

وقد وقف المحدثون إزاء هذه الأقوال الكوفية في عامل الرفع في الفاعل، ولا سيما تلك التي تهمل الفعل، وتحرمه العمل على طرفي نقيض: فريق أثنى على معظمها، لأنها ترى أن لا شأن للفعل " في رفع الفاعل، لأنّ رافعه متصيد من موقعه في الجملة، ومنزلته في التأليف" ودعا إلى الأخذ بمثل ذلك في " تفسير الظواهر النحوية، ومعاني الإعراب، لتحرير هذه الدراسة من القيود الثقيلة، التي كبلتها بها الفلسفة الكلامية منذ زمن مبكر، باتصال أصحابها بأصحاب الكلام، ومحاولتهم إخضاعها للمنهج الكلامي[(١٠٦٩)]، وفريق عاب ذلك على الكوفيين، ورأى أنه مما لا يمكن قبوله في عصرنا، وأن ما جاء به المخزومي، وإن بدا في ظاهره جديداً، شيء من ثقل وطأه العامل القديم[(١٠٧٠)].

وإن دل هذا الخلاف في الخلاف في رافع الفاعل على شيء، فإنما يدل على سلطان العامل المستحكم والمستديم في مناهج النحويين ومذهبهم، وعلى أن الكوفيين أشد ولعاً، وأكثر حرصاً من البصريين في الأخذ بنظرية العامل، أضف إلى ذلك أنه خلاف لا طائل تحته ولا يجدي كبير نفع في اللغة، ولا يفيدها شيئاً. وإن كان لا بد من تبني رأي في هذه المسألة، فأيسر شيء أن نقول: لا ضير أن يرتفع الفاعل بما سبقه من فعل، فاعلاً كان في الحقيقة نحو: قام عمرو، أم لم يكن نحو: مات زيد، وضُرب بكر، وما قام محمد، فالأسماء لا ترفع بالأفعال لأنها فاعلة في الحقيقة، وإنما تقضي الصناعة النحوية أن يكون الفعل حديثاً عن المحدث عنه، وآلة ترفع ما شُغلت به، فاعلاً كان في الحقيقة أم لم يكن. فالعرب - كما يقول ثعلب: " تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى. فإن كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب. . والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقدمة، وذلك كقولك: مات زيد، فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: مات زيداً، لأن الله هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ، فأردت: سكنتْ حركات زيد[(١٠٧١)]. "ورحم الله أبا الفتح، عثمان بن جني حينما قال مؤكداً كلام الفراء وثعلب : " وعلى كال حال، فإنّ الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه"[(١٠٧٢)].

ومما يتعلق برافع الفاعل اختلاف الكوفيين في لغة ما يسمى (لغة أكلوني

(١٠٦٨) انظر كلامه في توجيه قراءة قوله تعالى: (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) البقرة ٢٢٩، إذ قرأها (يُخاف) : الفراء: معاني القرآن ١٤٥/١-١٤٦.

(١٠٦٩) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٧٨.

(١٠٧٠) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص١٧٥.

(١٠٧١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣١

(١٠٧٢) ابن جني: الخصائص ٤٣٣/٢.

البراغيث). فقد ذهب بعض الكوفيين[١٠٧٣]. ومنهم أبو بكر بن الأنباري في قولٍ له[١٠٧٤] إلى أن الزيادة التي في الفعل حرف لا محل له من الإعراب، دال على التثنية أو الجمع، وأنها ليست اسماً، مستندين إلى ما ورد من ذلك كقول الشاعر:

يلومــونني فــي اشــترائي النخيـــل أهلــــي فكلهـــم ألـــوَمُ

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١٠٧٥]، وقوله : ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[١٠٧٦].

وقد رفض ذلك الفراء وأنكر نحو : قاما أخواك، وقاموا أخوتك على النحو المتقدم، وعدّ هذه الزيادة التي تلحق الأفعال أسماءً فاعلة، وما بعدها على إضمار عامل قال " . . ولما لم يجز : قاما أخواك ولا قاموا قومك لم يجز تثنيتهما ولا جمعهما. فإن قلت : أتجيز تثنيتهما في قول من قال: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قبل أن الفعل واحد، والألف التي فيها كأنها تدل على صاحبي الفعل، والواو في الجمع تدل على أصحاب الفعل، فلما لم يستقم أن يكني عن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبداً، لأن الذي فيه من الزيادة أسماء"[١٠٧٧] وقال في قوله تعالى : ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ﴾[١٠٧٨]: "أرادوا والله أعلم - عموا وصموا، ثم خصّ به الكثير بفعل مضمر"[١٠٧٩]. وهو القول الثاني لأبي بكر بن الأنباري[١٠٨٠].

ولست اتفق مع الفراء فيما ذهب إليه، فهذه اللغة كانت منهجاً في طيء وأزد شنوءة[١٠٨١] ولها نظائر في الشعر والقرآن كما مرّ[١٠٨٢] والذي يشعر أن هذه الزيادة التي في الفعل حرف دال على الفاعل بعده، لا اسمٌ فاعل أن الفراء نفسه ذكر أن من العرب من يجترئ بالضمة عن واو الجماع فيقول "في ضربوا:

(١٠٧٣) الفارقي: الإفصاح ص٣٥٥.

(١٠٧٤) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص ٣٦٥-٣٦٦.

(١٠٧٥) سورة المائدة الآية: ٧١.

(١٠٧٦) سورة الأنبياء الآية: ٣. ومن المناسب أن أشير هنا إلى أن أبا حيان نقل عن ابن عطية في إعراب (الذين) وجوهاً كثيرة، ثلاثة عشراً وجهاً في الرفع، وثلاثة في النصب، وأربعة في الجر. انظر تذكرة النحاة ص٦٩٧.

(١٠٧٧) الفراء: معاني القرآن ٣٦١/١-٣٦٢، وانظر ١٢٠/٢، ١٩٨

(١٠٧٨) سورة المائدة الآية ٧١ .

(١٠٧٩) الفراء : المذكر والمؤنث ص ٣٩ .

(١٠٨٠) أبو بكر بن الانباري : المذكر والمؤنث ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(١٠٨١) ابن هشام : أوضح المسالك ٣٤٥/١ .

(١٠٨٢) نهاد الموسى : فيها قولان ص ٤١ - ٤٢ .

قد ضربُ، وفي قالوا: قد قالُ، وهي في هوازن وعليا قيس[١٠٨٣] وإشارة الفراء إلى هذا الوجه مما يشعر أن العرب اعتبرت الواو حرفاً، فهم يقصرونه إلى الضمة، وعلى هذا فهو علامة، وليس مكنياً.

(١٠٨٣) الفراء : معاني القرآن ٩١/١ . وأشار إلى مثل هذا ثعلب في مجالسه ص ٩٩ . وأبو بكر بن الأنباري في ايضاح الموقف والابتداء ٢٧١/١ .

عوامل المبتدأ والخبر

لم يكن الخلاف في العامل في باب المبتدأ والخبر مقصوراً على النحاة البصريين والكوفيين، وإنّما امتد وبسط سلطانه بين الكوفيين أنفسهم، فتعددت مذاهبهم في هذه المسألة، وتشعّبت تبعاً لأحوال المبتدأ والخبر في تأليف الكلام وتركيبه.

١- الترافع: إذا كان المبتدأ اسماً وخبره اسم، لا (فَعَل) أو (يَفْعَلُ)، فالعامل عند الكسائي، والفراء، كما يقول المحقق الرضي[١٠٨٤]، أو عند الكوفيين كما يقول غيره[١٠٨٥] في كل منها الأخر، لأن كل واحد منهما صار عمدة بصاحبه، ولا ينفك عن الآخر، ويسمون ذلك الترافع.

وقد وجدت الفراء وثعلباً وأبا بكر بن الأنباري يقولون بمبدأ الترافع في مواطن كثيرة في كتبهم[١٠٨٦]. مما ينفي أن يكون هذا مذهب الكسائي، والفراء وحدهما، كما صرح الرضي.

وقد قوى الرضي مذهب الترافع[١٠٨٧] واختاره ابن جني وأبو حيان[١٠٨٨] والسيوطي[١٠٨٩]، ودفعه ورده أبو اسحق الزجاج وغيره، لأن الكوفيين يجعلون كل واحد منهما عاملاً معمولاً في حال واحدة من جهة واحدة، فيؤول القول بالترافع إلى الدور المحال، كما يؤول إلى أن يكون المبتدأ مرفوعاً بشيء يجري على اللسان قبل النطق به[١٠٩٠].

٢- الرفع بعائد الذكر: أشرت قبل قليل إلى مبدأ الترافع، وقلت إن الكوفيين يقولون به إذا ابتدأت باسم بعده اسم ولم يكن بعده (فَعَل) أو (يَفْعلُ).

(١٠٨٤) الرضي: شرح الكافية ١/٢١-٢٢.

(١٠٨٥) ابن جني: الخصائص ١٦٦/١، العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٧ ص٢٢٥، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥ص٤٤، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٢٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٨٤/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٨/٢-٢٩، السيوطي: الهمع ٩/٢، الأشموني: شرح الأشموني ٩٠/١ .

(١٠٨٦) انظر : الفراء : معاني القرآن ١/ ١٢، ١٣، ٤٦، ٥١ و . . و ٥٩/٢، ٧٦، ٧٨. . . و ١٦/٣ ،٦، ١١٢، ١٨ . . . ثعلب : مجالس ثعلب ص ٢٠، ٣٨٩، ٥٥٨، أبو بكر بن الأنباري : الزاهر ١٤٩/١ ، المذكر والمؤنث ص ٢٢٣، ٢٨٤، إيضاح الوقف والابتداء ١٢٢/١ ، ٣٢٥، ٣٢٦ .

(١٠٨٧) الرضي : شرح الكافية ١/ ٢١ .

(١٠٨٨) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٢٩/٢ .

(١٠٨٩) السيوطي : الهمع ٩/٢ .

(١٠٩٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٢٢-١٢٣، أبو البركات الأنباري. الإنصاف مسألة رقم ٥ص٤٤.

وأما إذا كان بعد المبتدأ (فَعلَ) أو (يفعل) فالمبتدأ يرتفع بعائد الذكر هذا حسب مواقعه. هذا هو مذهب الكوفيين(١٠٩١)، وقد وجدت هذا القول عند الفراء(١٠٩٢) وعند أبي بكر بن الأنباري(١٠٩٣)، ولم أجد ذلك عند ثعلب، مما يحملني على جعله مخالفاً للكوفيين في هذه السبيل.

وحقيقة هذا العامل عند الكسائي كما يحكيها الفراء عنه "أنك إذا ابتدأت باسم بعده اسم رفعت كلاُ منهما بصاحبه، أو بعده (فَعَل) أو يَفْعلُ) فيما عاد من ذكره، لا بـ (فعل) أو (يفعلُ) لأنهما مشغولان بما فيهما من نية الكفاية. قال الفراء: قلت له: عبد الله قام أبوه، أتجيز رفع الأول بما عاد عليه من ذكره، والأب بقام ويقوم؟ قال: نعم، أجيز أن يرفع الأول بكل ما يعود من ذكر، وإن كان خفضاً أو نصباً"(١٠٩٤).

وأما حقيقته عند الفراء، فتبدو غامضة، مضطربة. فمرة يجعله الضمير الظاهر(١٠٩٥)، ومرة أخرى يجعله (العائد)، وحينما سئل ما معنى العائد؟ فسره بأنه

معنى لا يظهر ، كما ينقل عنه صاحب (الإنصاف) في مناظرته للجرمي(١٠٩٦). ويشترط الفراء لصحة القول بعائد الذكر أن يكون بعد المبتدأ (فِعْل) وقع على راجع ذكره. يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(١٠٩٧): " ترفع (الطائفة) بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها، وإن شئت رفعتها بقوله (يظنون بالله غير الحق). وإذ رأيت اسماً في أوله كلام وفي أخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب، فمن ذلك قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾(١٠٩٨)، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا

(١٠٩١) ابن جني: الخصائص ٣٢٨/١، أبو البركات: الإنصاف مسألة رقم ٥ ص٤٩، العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٧ ص٢٢٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٩/٢، الرضي: شرح الكافية ٨٧/١، السيوطي : الهمع ٩/٢.

(١٠٩٢) الفراء: معاني القرآن ٢٩٥/١، ٣٠٦ و٢٦/٢، ٥١، ٧٧، ٩٩، ٢٤٤، ٢٥٥ و٩/٣.

(١٠٩٣) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٤٥، ٥٦٦، المذكر والمؤنث ص١٨٦ إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٦/١ و٥٥٦/٢، و ٥٩، ٥٩٧، ٦٢٠.

(١٠٩٤) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٦٦.

(١٠٩٥) الفراء: معاني القرآن ٢٥٥/٢.

(١٠٩٦) أبوالبركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥ص٤٩.

(١٠٩٧) سورة آل عمران الآية ١٥٤.

(١٠٩٨) سورة الذاريات الآية٤٧.

﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾[1099]، يكون رفعاً ونصباً، فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل، ومن رفع جعل الواو للاسم، ورفعه بعائد ذكره[1100] أي أن المبتدأ لا يرفع بما عاد من ذكره إلا إذا كان بعده فعل وقع على راجع ذكره. وهذا ما تؤكده أمثلته وأمثلة أبي بكر بخلاف ما ذكرته بعض مصادر النحو حينما جعلت أحد مذهبي الكوفيين في رافع المبتدأ عائد ذكره من الخبر مطلقاً، لاشتراطهم - أي الكوفيين- الضمير في الخبر الجامد، وهذا ما أشار إليه أبو حيان، بقوله : " وذهب الكوفيون إلى أن كلاً منهما رفع الآخر، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك، وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر أي الذي في الخبر، فان لم يكن ثمَّ ذكر ترافعا، أي رفع كل واحد منهما الآخر[1101].

ويشترط الفراء لصحة القول بالرفع براجع الذكر أن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة جواباً لسؤال، وإلا فلا تصح عنده المسألة. يقول معلقاً على قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾[1102]: "ترفع السورة بإضمار هذه سورة أنزلناها، ولا ترفعها براجع ذكرها، لأن النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها، إلا أن يكون ذلك جوابا، ألا ترى أنك لا تقول: رجل قام[1103]، إنما الكلام أن تقول: قام رجل. وقبح تقديم النكرة قبل خبرها أنها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة، فيقال: رجل يقوم أعجب إليّ من رجل لا يقوم، فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة وحسن في الجواب، لأن القائل يقول من في الدار؟ فتقول: رجل وإن قلت: رجل فيها فلا بأس، لأنه كالمرفوع بالرد لا بالصفة[1104].

ولم يتعرض الكسائي ولا الفراء في (معانيه) ولا غيرهما من الكوفيين لعامل المبتدأ إذا كان بعده جملة اسمية وهو ما أشار إليه أبو حيان[1105].

وقد وصف بعض المحدثين هذا العامل بأنه إبعاد في تقدير العامل في المبتدأ، وأنه تكلف شديد[1106].

(١٠٩٩) سورة الذاريات الآية ٤٨.

(١١٠٠) الفراء: معاني القرآن ١/٢٤٠-٢٤١.

(١١٠١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٨-٢٩.

(١١٠٢) سورة النور الآية: ١ .

(١١٠٣) ذكر البطليوسي أن الفراء يجيز الابتداء بالنكرة نحو: رجل قام، وأن هشاماً رده بقوله : "ليس من كلام العرب أن تكون النكره بعدها فعلها" يريد أن العرب لا تقول: رجل قام، إنما يقولون: قام رجل. انظر: إصلاح الخلل الوقع في الجمل ص٢٦٢ وكلام الفراء السابق ينفي ما نسب إليه.

(١١٠٤) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٤٣-٢٤٤.

(١١٠٥) أبو حيان: تذكرة النحاة ٣٦٦.

٣- الابتداء: وإن كان الكوفيون عامه، قد خالفوا البصريين في رافع المبتدأ، فإن شيخيهما نزعا إلى نحو شيوخهم البصريين، فأخذا بعامل الابتداء، وقالا به. يقول أبو جعفر النحاس في توجيه إعراب قراءة (ثلاث) بالرفع من قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾[١١٠٧]: "والرفع عند الكسائي بالابتداء، والخبر عنده ما بعده، ولم يقل بالعائد، وقال نصاً بالابتداء[١١٠٨]. ويقول الفراء عند كلامه على قوله تعالى : ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا﴾[١١٠٩]: " وقوله: (جهنم يصلونها) منصوبة على تفسير (دار البوار) فرد عليها، ولو رفعت على الائتناف إذا انفصلت من الآية، كان صواباً، فيكون الرفع على وجهين : أحدهما الابتداء، والآخر أن ترفعها بعائد ذكرها"[١١١٠].

٤- الرفع بالضمير الذي في الصفة أو المحل: وإذا كان المبتدأ اسماً ظاهراً مرفوعاً وخبره خافضاً ومخفوضاً نحو (الحمد لله) ففي رافع هذا المبتدأ خلاف بين الكسائي والفراء، فهو عند الكسائي مرفوع بالضمير الذي في الصفة (اللام) جعلها بمنزلة الفعل، وعند الفراء مرفوع بالمحل (اللام) جعلها بمنزلة الاسم لأنها لا تقوم بنفسها[١١١١].

٥- الخلاف: وإذا كان خبر المبتدأ ظرفاً، أو خافضاً ومخفوضاً وتقدم عليهما المبتدأ نحو: زيد خلفك، وبكر في الدار، ففي عامل الخبر خلاف بين نحاة الكوفة على مذهبين.

الأول: أن العامل فيهما الخلاف أو المخالفة. وهو مذهب الكوفيين[١١١٢] أو مذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين إلا ثعلباً، وهو صاحب المذهب الثاني، إذ ذهب فيه أن المحل ينتصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيضمر

(١١٠٦) شوقي صنيف: المدارس النحوية ص١٦٨.

(١١٠٧) سورة النور الآية ٥٨.

(١١٠٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٤٧/٣.

(١١٠٩) سورة إبراهيم الآية ٢٨، ٢٩.

(١١١٠) الفراء: معاني القرآن ٧٧/٢ وانظر ١٩٨/١.

(١١١١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٦٩/١، وانظر: الزجاجي اللامات ص٦٥.

(١١١٢) ابن هشام: المغني ص٥٦٦، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٢٣، ٢٤٦، ابن يعيش: شرح المفصل ٩١/١ الرضي: شرح الكافية ٩٢/١، السلسيلي: شفاء العليل٢٩٢/١، ابن عقيل: المساعد١٣٦/١، السيوطي: الهمع ٢١/٢.

فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل(١١١٣) ورأي ثعلب هذا يشبه إلى حدٍ بعيد رأي الكسائي السالف الذكر(١١١٤).

ولم يرد عامل الخلاف في مصادر الكوفيين الموجودة لدي، في حدود ما أعلم، وهم يعنون به أن خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، أو خافضاً ومخفوضاً أعطي الخبر حركة إعرابية تخالف الرفع الواقع في المبتدأ، لأن الخبر لا يعطى حركة الرفع كالمبتدأ، إلا إذا ساواه في المعنى، فإذا قلت: محمدٌ شجاعٌ. فشجاع في المعنى هو محمد. وعليه كانت حركتهما واحدة هي الرفع، وإذا قلت: محمد خلفك، فخلفك ليس هو المبتدأ في المعنى، لذا ينصب على الخلاف، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر(١١١٥).

وقد أفسد القدماء عامل الخلاف وردّوه بأنه لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ لأنه مخالف للخبر، ونصب كل شيء خالف غيره، وهذا لا سبيل إليه(١١١٦). وصححه بعض المحدثين، لأنه يدل في مجمله على نظرة لغوية واعية، بجعله الحركة الإعرابية تابعة للمعنى وخاضعة له، لا خاضعة للإعراب وتابعه له(١١١٧)، ولأنه يكفينا عناء التأويل والتقدير في التركيب ويخلّصنا من كثير من مجادلات النحويين القدماء التي أثقلت النحو، وجعلته عسيراً على الناشئة المتعلمين(١١١٨).

وقد قال بعض الكوفيين بعامل الخلاف في مسألة: ضربي زيداً قائماً: نقل عن الكوفيين اتفاقهم على أن المصدر (ضربي) مبتدأ، وأن له خبراً على خلافٍ بينهم في تعيين هذا الخبر، واضطراب في النقل عنهم. فالخبر عندهم جميعاً(١١١٩)، أو عند بعضهم(١١٢٠)، ليس هو الحال(قائماً)، وإنما هو محذوف مقدر تقديره: ثابت أو واقع أو كائن أو موجود. ونقل عن الكسائي والفراء وهشام أن الحال نفسها هي الخبر، وليست سادة مسده، ولكن "لما لم يكن عين المبتدأ، لأن القائم هو زيد لا الضرب. فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأن

(١١١٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤/٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة ٢٩ ص٢٤٥، العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٠ ص٣٧٦-٣٧٨.

(١١١٤) الرأي رقم ٤.

(١١١٥) حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص١٠٧.

(١١١٦) العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٠ ص٣٧٦، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٢٣.

(١١١٧) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص١٧٧.

(١١١٨) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٩٧.

(١١١٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٤٠/٢، الرضي: شرح الكافية ١٠٥/١، السيوطي: الهمع ٤٦/٢

(١١٢٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١١٤.

الخلاف عندهم يوجب النصب"(١١٢١).

ومما يتعلق بعامل الخلاف، أيضاً قول بعض الكوفيين إن (أفعل) في أسلوب التعجب في نحو قولك: ما أحسن زيداً، اسم خبر للمبتدأ (ما)، إلا أنه نصب على الخلاف، لأنه مخالف للمبتدأ وليس هو في المعنى، بناء على قولهم: إنّ مخالفة الخبر للمبتدأ تقضي نصب الخبر كما انتصب: زيد عندك، وعمرو خلفك، لأنهما مخالفان للمبتدأ[١١٢٢] ونسب هذا المذهب أيضا للكوفيين[١١٢٣].

وأما الكسائي وهشام فيذهبان إلى أن (أفعل) في التعجب فعلٌ ماض مبنى كغيره من الأفعال الماضية[١١٢٤]. ونسب هذا المذهب أيضا مرة للكسائي وحده[١١٢٥] ومرة أخرى لبعض الكوفيين[١١٢٦].

٦- الرفع بالظرف: وأما إذا تقدم الظرف أو الخافض والمخفوض على اسم مرفوع، معرفة كان أم نكرة، ولم يكن قبلهما ما يعتمدان عليه كجحد أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو: خلفك بكرٌ أو رجلٌ، وفي الدار محمدٌ أو رجل، ففي رافع هذا الاسم خلاف بين نحاة الكوفة، واضطراب في نقل هذا المذهب.

فعلى حين يعزو كثير من مصادر النحو إلى الكوفيين أن الظرف أو الخافض و المخفوض يرفعان ما بعدهما على الفاعلية ، كما يرفع الفاعل فعله، وإن لم يعتمدا على شيء قبلهما[١١٢٧]، يعزو بعضها الآخر إليهم، أيضا، هذا الوجه ووجها آخر هو الرفع على الابتدائية كما هو مذهب البصريين[١١٢٨]، ولعل هذا الوجه الأخير مذهب بعضهم، لا كلهم وأما الكنغراوي فشذّ وجعل (الخلاف) عاملاً فيهما، وعليه فالمسألة عنده كالمسألة السابقة[١١٢٩]، ولعل ذلك سهو منه.

وأما صاحب (الإنصاف) فقد تعارض نقله عن الكوفيين، ففي سادس مسائل (إنصافه) التي تتضمن الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف والخافض

(١١٢١) السيوطي: الهمع ٤٥/٢.

(١١٢٢) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٨/٣، السيوطي: الهمع ٥٦/٥، الأزهري: شرح التصريح ٨٧/٢-٨٨ الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٨٧-٨٨.

(١١٢٣) السيوطي: الهمع ٥٦/٥.

(١١٢٤) الأزهري: شرح التصريح ٨٧/٢-٨٨.

(١١٢٥) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٨/٣.

(١١٢٦) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨/٣.

(١١٢٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسالة رقم ٦ ص٥١، أسرار العربية ص٧١، العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٩ ص٢٣٣-٢٣٤، أبو حيان: البحر المحيط ٤٨٣/٢، ارتشاف الضرب ٤٣/٢، السيوطي : الهمع ٤٥/٢.

(١١٢٨) السيوطي: الهمع ١٣٢/٥.

(١١٢٩) الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص٣٠.

والمخفوض، ذكر أن الكوفيين يرفعون ما بعده، كما يرتفع الاسم بالفعل. ويقدرون في : أمامك زيد: حل أمامك " فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل"، مع نقله في المسألة التاسعة والعشرين حينما نسب هذا المذهب لثعلب وحده. يقول" ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك، وما أشبه ذلك. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب، لأن الأصل في قولك: أمامك زيد: حل أمامك زيد، فحذف الفعل وهو غير مطلوب. واكتفى بالظرف منه، فبقى منصوباً على ما كان عليه الفعل".

وبالرجوع إلى ما بين يدي من مصادر كوفية لاستفتائها في هذه المسألة، وجدت الفراء وثعلباً وأبا بكر بن الأنباري ينصون غير مرة أن الظرف أو الخافض والمخفوض يرفعان ما بعدهما، من دون أن يوضحوا حقيقة هذا الرفع، أو يعللوه يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[(١١٣٠)]: "ورفعت الغشاوة

بـ على[(١١٣١)]. ولعل الخليل بن أحمد أول من قال بهذا العامل (الظرف). فقد ذكر أبو حيان في (تذكرة النحاة)، نقلاً عن كتيّب في النحو لقطرب، اسمه : (جماهير الكلام) أن الخليل بن أحمد كان يرى أن زيداً من قولك: عندك زيد، مرفوع بالظرف[(١١٣٢)]، وأشير أيضا إلى أن الأخفش[(١١٣٣)] وأبا العباس محمد بن يزيد المبرد[(١١٣٤)]، ذهبا مذهب الخليل، وجمهور الكوفيين في هذه المسألة.

٧- الرفع بحروف الهجاء: ومما يتصل بباب العامل في المبتدأ والخبر: اختلاف الكوفيين في العامل في الاسم المرفوع بعد حروف الهجاء، وبخاصة تلك التي تفتتح بها بعض سور القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ﴿١﴾ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾[(١١٣٥)] وما أشبهه.

(١١٣٠) سورة البقرة الآية٧ .

(١١٣١) الفراء: معاني القرآن ١٣/١ وانظر ٤٥٧/١ و٦/٢، ثعلب: مجالس ثعلب ص٧٧، ٣٨٩، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء: ٤٩٥/١، ٤٤٧، و٥٧١/٢، ٦١٩.

(١١٣٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤١٨.

(١١٣٣) العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٩ ص٢٣٣-٢٣٤، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٦/١/، ٩٨، و١٦٤/٢، ١٩٤.

(١١٣٤) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٠٣.

(١١٣٥) سورة الآعراف الآية ١.

فالكسائي يضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها، ويرفع ما بعدها بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو مذهب البصريين، والفراء يفصّل في ذلك، فإذا كانت هذه الأحرف علماً للسورة، وكان بعدها اسم مرفوع، رفعت بما بعدها، ورفع ما بعده بها (الترافع) وإذا لم يكن بعدها ما يرافعها كقوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾(1136)! وما أشبهه أضمر لها ما يرافعها، وأما إذا عُلم المقصود من هذه الحروف، وكان بعدها اسم مرفوع، رفع هذا الاسم بمضمر لا بها، نحو قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾(1137) ، إذ قيل : إنه مفسر لأسماء الله، فقيل: الكاف من كريم، والهاء من هادٍ والعين والياء من عليم، والصاد من صدوق وإلا فهي مرفوعة بما بعدها أي إذا لم تُفسَّر. وقد وضح الفراء مذهبه هذا، وذكر خلافه مع أستاذه في (معانيه) من دون أنْ يرد رأي شيخه، بل على العكس من ذلك فقد قبله، وأخذ به. يقول الفراء في فواتح كلامه عند تفسير سورة الأعراف: " قلت: أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعاً مثل قوله (آلمص كتاب أنزل إليك) ومثل قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾(1138)، وقوله: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾(1139). وأشباه ذلك. بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف؟ قلت: رفعته بحروف الهجاء التي قبله، كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً . وقد قال الكسائي: رفعت (كتاب أنزل إليك) وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو وجه. وكأنه إذا أضمر (هذا) أو (ذلك) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها، لأنها لا تكون إلا ولها موضع.

قال: أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه، مثل قوله: حم عسق ويس، وق، وص، مما يقل أو يكثر ما موضعه إذ لم يكن بعده مرافع؟ قلت: قبله ضمير يرفعه . وقد قيل في (كهيعص): إنه مفسر لأسماء الله، فقيل: الكاف من كريم، والهاء من هاد، والعين والياء من عليم، والصاد من صدوق، فإن يك كذلك (فالذكر) مرفوع بضمير لا بـ (كهيعص) وقد قيل في (طه) إنه: يا رجل فإن يك كذلك فليس يحتاج إلى مرافع لأن المنادى يرفع بالنداء، وكذلك (يس) جاء فيها:

(1136) سورة يس الآية ١، ٢.

(1137) سورة مريم الآية ١ ، ٢.

(1138)أول سورة السجدة.

(1139) أول سورة هود.

يا إنسان، وبعضهم: يا رجل، والتفسير فيها كالتفسير في طه"[1140].

ويقول في موضع آخر مفسراً قوله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾[1141]: "رفعت الكتاب بالهجاء الذي قبله كأنك قلت: حروف الهجاء هذا القرآن، وإن شئت أضمرت له ما يرافعه كأنك قلت: آلر هذا الكتاب[1142].

وأشار إلى هذا الخلاف أبو جعفر النحاس، فبيّن مذهب الكسائي والفراء في ذلك، وذكر أن أبا إسحق الزجاج رد قول الفراء وخطأه من ثلاث جهات " منها أنه لو كان كما قال لوجب أن يكون بعد هذه الحروف أبداً (كتاب)، وقد قال الله عز وجل : ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ومنها أنه لو كان كما قال ما كانت (آلم) في غير موضع، وكذا (حم). ومنها أنه أضمر شيئين، لأنه يحتاج أن يقدر (آلم) بعض حروف كتاب: أنزل إليك، ولا يكون هذا كقولك ا ب ت ث ثمانية وعشرون حرفاً لان هذا اسم للسورة كما تقول: الحمد سبع آيات. والدليل على هذا أنه لا يجوز ط ظ ر ن ثمانية وعشرون حرفاً. قال أبو جعفر: وقد أجاز الفراء هذا"[1143].

٨- الرفع بجواب اليمين: وللفراء في رافع المبتدأ قولان آخران جديدان، وذلك إذا كان المبتدأ اسم معنى كألفاظ القسم، واليمين مثل : لعمري، ولعمرك، وأيمن الله، وقسم صادق لأنت (كذا).

فهو يرى في أحد قوليه أن هذه الألفاظ ونحوها مبتدآت مرفوعات بجواباتها[1144]، أي أن جواب القسم هو الخبر، فلا يحتاج إلى تقدير خر آخر كما هو مذهب غيره، وقد رد الرضي هذا المذهب لأن (العمر) بمعنى البقاء، فهو مقسم به، والجواب مقسم عليه، فكيف يكون ذاك؟[1145].

(١١٤٠) الفراء: معاني القرآن ٣٦٨/١-٣٧٠.

(١١٤١) أول سورة هود.

(١١٤٢) الفراء: معاني القرآن ٣/٢ وانظر : ١٦١/٢.

(١١٤٣) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١١٣/٢ وانظر ٤/٣، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣/١، ابن منظور: لسان العرب ١٢/٩.

(١١٤٤) الفراء: معاني القرآن ٢٤٧/٢، ٤١٢-٤١٣. وانظر رأيه في : ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٣٩، أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٤٩٦/١، ابن منظور: لسان العرب ٦٠١/٤.

(١١٤٥) الرضي: شرح الكافية ٣٣٦/٢.

ويرى في قوله الآخر أن هذه الألفاظ مرتفعة على إضمار قسم ثان. "قال أبـو عبيد سألت الفراء لمَ ارتفع لعمرك، فقال: على إضمار قسم ثان، كأنَّه قال: وعمرك فلعمرك عظيم"[(١١٤٦)].

واكتفى ثعلب في مجالسه بترديد قول الفراء الأول[(١١٤٧)]، على حين كان لأبي بكر رأيان: رأي وافق فيه الفراء، ورأي آخر، وإن كان غامضاً، فأحسبه كرأي الفراء الآخر. يقول شارحاً قول زهير:

لعمــرُك مـــا جــرَّت علـــيهم رمـــاحُهم
دمَ ابـنِ نَهيـك أو قتيـلِ المـثلَّمِ "والعمـر يرتفـع علـى القسم"[(١١٤٨)].

نواسخ المبتدأ والخبر

عمل كان وأخواتها

لقد عرض عدد من المصادر رأي الكوفيين في رافع اسم كان. فنسب بعضها إلى الكوفيين أن كان وأخواتها لا ترفع اسمها، وإنما هو باق على رفعه الذي كان في الابتداء عليه[(١١٤٩)]، ونسب بعضها الآخر إلى الكسائي أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر[(١١٥٠)]، في حين استثنى قسم منها الفراء وجعل مذهبه في عملها كمذهب البصريين، ومخالفاً مذهب أصحابه، فعنده أن كان وأخواتها عملت الرفع في اسمها تشبيهاً بالفاعل[(١١٥١)].

وأما عملها في الخبر فقد اختلفت المصادر النحوية في نقل مذهب الكوفيين فيه. فبينما نقل بعضها اتفاقهم جميعا أنها تنصب الخبر، ولكنهم يختلفون في نفس المنصوب، هل ينتصب على أنه حال حقيقية كما هو مذهب غير الفراء أو على أنه شبيه بالحال كما هو مذهب الفراء؟[(١١٥٢)]، نقل بعضها الآخر أن مذهب الكسائي هنا يختلف عن مذهب الفراء. فمذهب الكسائي أنها ترفع الاسم وتنصب

(١١٤٦) الرضي: شرح الكافية ٣٣٦/٢.

(١١٤٧) الأزهري : تهذيب اللغة ٣٨٢/٢ .

(١١٤٨) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٧٩.

(١١٤٩) ابن عقيل: المساعد ٢٤٨/١، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٣/٢، السيوطي: الهمع ٦٣/٢.

(١١٥٠) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٠.

(١١٥١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٧٢/٢، الأزهري: شـرح التصريـح ١٨٤/١، السيوطي : الهمع ٦٤/٢.

(١١٥٢) الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني ٢٢٦/١.

الخبر إذا كان هو اسمها في المعنى كما هو مذهب البصريين، ومذهب الفراء أنها تعمل الرفع في الاسم المرفوع بعدها، أما المنصوب فلا تقع عليه، ولا ينتصب بها، بل ينتصب لأنه حال(١١٥٣).

واكتفى عدد من مصادر النحو ببيان مذهب الكوفيين في هذا المنصوب هل هو حال أو شبيه بالحال من دون أن يبين ناصبه، إلا أن هذا البيان جاء مضطرباً مختلفاً.

فهو عند الفراء منصوب على أنه حال غير مستغنى عنها(١١٥٤) أو أنه خبر أصل انتصابه على الحال، لكن لما حصلت الفائدة من جهته كان خبراً حالاً، فأتى معرفة في نحو: كان أخوك زيداً تغليبا للخبر(١١٥٥)، وعند غيره من الكوفيين(١١٥٦)، أو عند بعض الكوفيين(١١٥٧)، أو عند الكوفيين(١١٥٨) منتصب على الحال.

وعرض الفراء لعمل كان في مواضع كثيرة في (معاني القرآن) فوجدته دائماً يلح على أنها ترفع وتنصب من دون أن يبين رأيه في المرفوع أو المنصوب يقول: " لأن بنية كان أن يكون لها مرفوع ومنصوب(١١٥٩). ويقول معلقاً على قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾(١١٦٠): " نصبت عجباً بكان، ومرفوعها (أن أوحينا)(١١٦١). ولكنه ناقض في (ليس) فتارة يرى أنها ترفع الاسم(١١٦٢)، وتارة أخرى " لا ينبغي لها أن ترفع الاسم(١١٦٣).

(١١٥٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٢٩-٧٣٠.

(١١٥٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٩٣/١.

(١١٥٥) أبو حيان : البحر المحيط ٧٤/١.

(١١٥٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٧٢/٢، السيوطي: الهمع ٦٤/٢.

(١١٥٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠١/٢.

(١١٥٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١٩ ص ٨٢١، العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٤ ص ٢٩٥، السكاكي: مفتاح العلوم (ضبط وشرح نعيم زرزور) : ص٩٤، الأزهري: شرح التصريح ٩٤/٢.

(١١٥٩) الفراء: معاني القرآن ١٨٦/١.

(١١٦٠) سورة يونس الآية ٢.

(١١٦١) الفراء : معاني القرآن ٤٥٧/١. وانظر ٣/١، ٥٠-٥١، ٢٨١ و٣٢٢/٢، ٣٢٨، ٣٥٨.

(١١٦٢) المصدر نفسه ٥٠/١ -٥١.

(١١٦٣) المصدر نفسه ١٦٥/١.

وأما ثعلب فقد سكت في مجالسه عن ذكر عمل كان، في حين تبع أبو بكر بن الأنباري الكسائي والفراء ورأى أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر[١١٦٤]. وأن الخبر ينتصب على أنه حال وخبر معاً[١١٦٥].

ومهما يكن من الأمر فقد ردّ بعضهم أن يكون منصوب كان وأخواتها حالاً "بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغني عنه، وليس ذلك شأن الحال"[١١٦٦].

وقبله بعضهم الآخر واتكأ عليه في مقترحه الذي يدعو فيه إلى حذف باب كان وأخواتها وإلحاقه بموضوع الحال، وعدهن تامات كباقي الأفعال، وجعل المرفوع بهن فاعلاً والمنصوب حالاً عامله الفعل[١١٦٧]. وهو ما أميل إليه باعتبار أن المنصوب حال مقصودة في إنشاء التركيب لا يصح الاستغناء عنها.

عمل إنّ وأخواتها

المقياس الفصيح السائد عند جمهور النحويين في عمل : إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ نصب المبتدأ ويسمى اسمها، ورفع الخبر ويسمى خبرها، غير أن النحويين الكوفيين ليسوا سواء في النظر إلى هذا المقياس فهم وإن اتفقوا على أنها تنصب اسمها، فقد اختلفوا في خبرها من جهتين: الجهة الأولى رافعه، والجهة الثانية نصبه، وناصبه.

واختلفوا أيضاً في إهمالها البتة، وفي إعمالها إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بها.

١- رافع أخبارها

نقل عن الكوفيين أن (إنّ) وأخواتها لا عمل لهن في أخبارهن، وإنما باق على رفعه[١١٦٨].

(١١٦٤) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٦٥/١، شرح القصائد السبع الطوال ص٣٥، ٧٣.

(١١٦٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٦٢.

(١١٦٦) السيوطي: الهمع ٦٤/٢ وانظر: عبد الجبار القزاز: الدراسات اللغويه في العراق ص١٦٦-١٦٧.

(١١٦٧) شاكر الجودي: مقترحات في تيسير النحو ص٧٤، وانظر عبد الجبار القزاز: الدراسات اللغوية في العراق ص١٦٢-١٦٣.

(١١٦٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٠/١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسالة رقم ٢٢ ص ١٧٦، العكبري: التبيين مسألة رقم ١١ ص٣٣، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٨/١، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٤/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٠٧/١، السيوطي: الهمع ١٥٥/٢.

غير أن عبارة الزجاجي في (مجالسه) توحي بتفرد الكسائي بهذا المذهب حينما قال: "عملت إنّ في الابتداء، وبقي الخبر على حاله، لأن إنّ لا تعمل في الخبر، فخبرها خبر الابتداء، وهذا مذهب الكسائي[(١١٦٩)].

وفي المقابل توحي عبارة العكبري أن هذا مذهب الفراء وحده " ألا ترى أن (لا) تعمل في الاسم، ولا تعمل في الخبر، وكذلك (إنّ) في قول الفراء، فكذلك هاهنا"[(١١٧٠)]. وهو ما أكده الفراء في (المعاني) " وكان نصب إن نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره[(١١٧١)]، ولكن الشاطبي ينقل عن الكوفيين قولاً آخر وهو أن رافع الخبر في باب إنّ وأخواتها هو الابتداء[(١١٧٢)].

وأيا ما يكن الأمر، فحجة من منع أن تعمل هذه الأحرف الرفع في أخبارها عدم جواز نحو: إن قائم زيداً ، فلو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها، وبأنها فرع على الفعل في العمل لذلك كان نصبه نصباً ضعيفاً، وضعفه، كما ذكر الفراء آنفاً، أنه يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر[(١١٧٣)].

وقد قوى السهيلي هذا المذهب آخذاً به ومستدلاً بأنها أضعف من الأفعال في العمل، فلم يجز أن تعمل عملهن[(١١٧٤)] وما في كتاب سيبويه يوهم صحة هذا المذهب، فهو يرى أن خبر (لا) التبرئة مرفوع لكونه خبراً لمبتدأ، وهي واسمها في محل رفع مبتدأ[(١١٧٥)].

ولكن الرضي ردّه ، وصحح مذهب من جعلها عاملة في الاسم والخبر، لاقتضائها لهما على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما مع مشابهة واضحة قوية بالفعل المتعدي[(١١٧٦)].

٢- نصب أخبارها

وأما أن تنصب هذه الأحرف أخبارها مع نصبها الأسماء، فمسألة غير متفق عليها بين نحاة الكوفة من نواح عدة. الناحية الأولى جواز أصل المسألة، والناحية الثانية: ما الحروف التي تنصب الاسم والخبر؟ والناحية الثالثة: إن

(١١٦٩) الزجاجي: مجالس العلماء ص١٠٣.

(١١٧٠) العكبري: التبيين ص٢٣٠.

(١١٧١) الفراء: معاني القرآن ٣١٠/١-٣١١

(١١٧٢) الأزهري: شرح التصريح ٢٢٩/١.

(١١٧٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣١٦.

(١١٧٤) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٣٤٢-٣٤٣ وانظر أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، السيوطي: الهمع ١٥٥/٢.

(١١٧٥) سيبويه: الكتاب (هارون) ٢٧٥/٢. وانظر : الرضي: شرح الكافية ١١١/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٦/٢.

(١١٧٦) الرضي: شرح الكافية ١١٠/١.

انتصب الخبر فما ناصبه؟

الناحية الأولى: ظاهر ما ذكرته المصادر النحوية في تحرير هذه المسألة يدل على أن نحاة الكوفة ليسوا سواء في إجازتها فهي لا تفتأ تذكر أسماء بأعيانها تجيزها كالكسائي والفراء، وبعض أصحاب الفراء، وبعض الكوفيين، إلا شيئاً ذكره المالقي إذ نسب جواز ذلك إلى الكوفيين، وهي نسبة، لاشك فيها كثير من التساهل بدليل ما سبق، وبدليل أن بعضا من هذه المصادر كان يستعمل عبارة: الجمهور لا يجوّز، وما شابهها(١١٧٧). إذاً، فالمسألة جائزة عند بعض الكوفيين، ممتنعة مؤولة عند بعضهم الآخر.

الناحية الثانية: ما الحروف التي تنصب الاسم والخبر معاً؟

لم يكن المجيزون من الكوفيين متفقين على أن جميع هذه الأحرف (إنّ، أنّ، كأن، ليت، لعل، لكنّ) صالحة لأن تنصب ما بعدها من اسم وخبر، كما لم يكن النقل عنهم واحداً وهذا بيان ذلك.

أ- الكسائي:

١- جوز ذلك بعد ليت وكأن ولعل، يقول أبو حيان: "وهذه المسألة فيها خلاف، الجمهور على ما ذكرنا من وجوب الرفع، وذهب الكسائي إلى جواز النصب في ليت وكأن ولعل دون: إنّ وأنّ ولكن"[١١٧٨].

٢- جواز ذلك بعد ليت وحدها[١١٧٩]. ومما يدل على أن الكسائي لم يكن يجيز نصب الخبر بعد كل هذه الأحرف، ما يروى عنه أنه سمع أعرابياً يقول: إنّا قائماً، فأنكره عليه، وظن أنها المشددة، وقعت على (قائم)[١١٨٠]، فهو كما ترى أنكر نصب الخبر مع إنّ المشددة.

ب- الفراء:

١- أجاز ذلك بعد ليت وحدها "وزعم الفراء أن ذلك كله لا يجوز إلا في ليت"[١١٨١].

(١١٧٧) انظر: أبو حيان: النكت الحسان ص٨١، المرادي: الجنى الداني ص٣٩٤، السيوطي: الهمع ١٥٦/٢.

(١١٧٨) أبو حيان: النكت الحسان ص٨١.

(١١٧٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣١/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٨٤/٨.

(١١٨٠) السيوطي: الهمع ١١٦/٢.

(١١٨١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١ وانظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/١-٢١٤، ابن مالك: التسهيل ص٦١، ابن عقيل: المساعد ٣٠٧/١، البغدادي: خزانه الأدب ٢٩٠/٤-٢٩١، الكنغراوي: الموفي ص٤٥.

٢- أجاز ذلك بعد ليت ولعل، نقل ذلك عنه ابن أبي إصبع[١١٨٢]، وذكر السيوطي أنه أجازه في (لعا) لغة في لعل[١١٨٣].
٣- أجاز ذلك بعد ليت ولعل وكأن[١١٨٤].
والذي جاء في (المعاني) كان خاصاً في(ليت) في نحو: ليتك قائماً، وكذلك في حال وقوع ضمير العماد بين ليت وبين اسمها، كقول الشاعر:
ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البديءُ الأول[١١٨٥]

جـ- الفراء وبعض أصحابه: أجازوا ذلك بعد ليت[١١٨٦].
د- أصحاب الفراء[١١٨٧]، أو بعض أصحاب الفراء[١١٨٨] أجازوا ذلك بعد ستة الأحرف.
هـ- بعض الكوفيين: أجازوا ذلك بعدها جميعاً[١١٨٩]
و- بعض أصحاب الفراء: أجاز ذلك بعد لعل[١١٩٠].
ح- الكوفيون: أجازوا ذلك في ليت[١١٩١].
وقد تتبعت ما ذكره النحويون من شواهد على ذلك ما أمكن، فوجدت ذلك مستعملاً في: ليت، وكأن، ولعل، وإنّ، وهو ما قاله أبو حيان: " سمع ذلك في خبر إنّ وكأن ولعل وكثر في خبر ليت[١١٩٢]، من ذلك:
أ - إذ كنت في وادي العقيق راتعا يا ليت أيام الصبا رواجعا[١١٩٣]

ب - ألا ليتني حجراً بواد أقام وليت أمي لم تلدني[١١٩٤]

(١١٨٢) المرادي: الجنى الداني ص٣٩٤.
(١١٨٣) السيوطي: الهمع ٢٠٨/٤.
(١١٨٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣١/٢.
(١١٨٥) الفراء: معاني القرآن ٤١٠/١.
(١١٨٦) ابن هشام: المغني ص٣٧٦.
(١١٨٧) البغدادي : خزانة الادب ٣٩٢/٤ .
(١١٨٨) ابن مالك : التسهيل ص ٦١ ، ابن عقيل : المساعد ٣٠٨/١ ، السلسيلي : شفاء العليل ١/ ٣٥٢ .
(١١٨٩) أبو حيان : النكت الحسان ص ٨١، المرادي : الجنى الداني ص ٣٩٣، الكنغراوي : الموفى ص٤٥.
(١١٩٠) ابن هشام : المغني ص ٣٧٧، الألوسي : الضرائر ص ٢١٥ .
(١١٩١) المالقي : رصف المباني ص ٣٦٦ .
(١١٩٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣١/٢
(١١٩٣) ابن هشام: المغني ص ٣٧٦.

جـ - ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البديءُ الأول[1195]

د- كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا[1196]

هـ - كأن جلودهن مموهات على أبشارها ذهباً زلالا[1197]

و - إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا[1198]

ز - إن العجوز خبةً جزورا تأكل في مَقصَدها قفيزا[1199]

ح - قرأ سعيد بن جبير : (إنّ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)[1200]

ط- ومما ورد في الأثر قوله عليه السلام : " إنّ قعر جهنم لسبعين خريفاً"[1201].

ي - حكى يونس لغة لبعض العرب: لعل أباك منطلقاً[1202].

وذكر أن نصب اسم هذه الأحرف وخبرها لغة رؤبة وقومه[1203]. وقيل إنها لغة قوم من العرب[1204]. وحكي ذلك عن بني تميم[1205].

الناحية الثالثة: إن انتصب الخبر فما ناصبه؟ يتلخص ما ذكر في هذه السبيل في ثلاثة مذاهب:

أ- المذهب الأول أن الكسائي ينصبه على إضمار (كان)، أي يجعل المنصوب خبراً لـ كان المحذوفة؛ لأن الفعل، أي (كان)، يستعمل هاهنا كثيراً، كقوله تعالى:

(١١٩٤) السيوطي : الهمع ١٥٦/٢ .

(١١٩٥) الفراء: معاني القرآن ٤١٠/١

(١١٩٦) البغدادي: خزانه الأدب ٢٩٢/٤.

(١١٩٧) ذو الرمة: ديوان ذي الرمة ١٥١٦/٣.

(١١٩٨) ابن عقيل: المساعد ٣٠٨/١ .

(١١٩٩) ابن عقيل: المساعد ٣٠٨/١ .

(١٢٠٠) سورة الأعراف الآية ٩٤. وانظر: أبو حيان: البحر المحيط ٤٤٤/٤.

(١٢٠١) أبو حيان: النكت الحسان ص٨٢.

(١٢٠٢) البغدادي: خزانة الأدب ٢٩٤/٤.

(١٢٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣١/٢، المرادى: الجنى الداني ص٣٩٤، ابن عقيل: المساعد ٣٠٨/١.

(١٢٠٤) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٣٤٣.

(١٢٠٥) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ص٣٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣١/٢، البغدادي: خزانه الأدب ٢٩٤/٤، نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص٧٢.

﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾[1206]، وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[1207]، وكقول الشاعر:

فليــت غــداً يكــون غــداً وشــهراً وليــت اليــوم أيامــاً طــوالا

فلما كثر في الكلام باصطحاب الفعل، كان الاسم الذي وقعت عليه (ليت)، واحتاج إليها المتكلم، استعملها مضمرة كما استعملها مظهرة، يقول ابن عقيل : " وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف"[1208].

وقد اعترض عليه، وضعف مذهبه لأن (كان) وإنْ ثبت إضمارها في مواضع، إلا أنها لا تضمر مع اسمها ويبقى خبرها، إلا فيما اشتهر استعماله فيه، وذلك أن يتقدمها (إنْ) أو (لو) الشرطيتان فتكون الشهرة دليلاً عليهما[1209]، غير أن تاج الدين الاسفراييني قبله وصححه بقوله: " وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب[1210]".

ب- المذهب الثاني أن الفراء ومن تابعه من الكوفيين ينصبونه على معنى (ليت)، أي إنابتها مناب الفعل (وددت) أو (تمنيت)، لأنها بمعناه، فكأنه قال : وددت زيداً قائماً. يقول الفراء: " ألا ترى أنهم قالوا: ليت أنك قائم كما قالوها: وددت أنك قائم، وقالوا ليتك قائما، كما قالوا: وددتك قائما، فلما شاكل (ليت) وددت من أنهما حرفا تمنٍ، و(إنّ) تدخل معهما، أجروهما في سبيل واحد[1211].

وردّ هذا المذهب أيضاً، لأنه لم يثبت أن (ليت) عاملة النصب في الاسم والخبر، فيحمل عليه ما سمع، ولا يثبت مثل ذلك إلا بثبت[1212]، ولأنه يؤول إلى إعمال معاني الحروف، وهو غير سائغ بالاتفاق، إذ لو صحّ لصح: ما زيد قائماً، بمعنى: نفيت زيداً قائماً، وما يشبهه[1213].

جـ- المذهب الثالث أن الجمهور الذين لا يجيزون نصب الخبر بعد هذه الأحرف تأولوا ما ورد من ذلك على أنه منصوب على الحال، وأن خبر الحرف المشبه بالفعل محذوف. ولعله من المفيد أن أذكر هنا أن تاج الدين الاسفراييني

(١٢٠٦) سورة الحاقة الآية ٢٧.

(١٢٠٧) سورة النساء الآية ٧٣.

(١٢٠٨) ابن عقيل: المساعد ٣٠٨/١ وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٢-٧٣٣.

(١٢٠٩) الرضي: شرح الكافية ٣٤٧/٢.

(١٢١٠) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٦٣.

(١٢١١) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٣.

(١٢١٢) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢١٤/١.

(١٢١٣) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٦٣.

نسب تـعلـيـل الكسائي للفراء، وتعليل الفراء للكسائي، وهو ـ لاشك ـ سهو، وقد تنبّه لذلك المحقق[١٢١٤].

وفي الواقع أنه لا نستطيع تعليل نصب الاسم والخبر بعد هذه الأحرف إلا بكون ذلك أسلوبا لهجيا خاصاً، ولا ينبغي أن نذهب في تأويله تأويلاً فلسفياً منطقياً يؤدي إلى تشويه المسموع الفصيح، ليستجيب النص لما أصّله النحويون وقعدوه.

ولعل هذا الخلاف والجدل يظهر الكوفيين الذين أجازوا أمثال هذه المسموعات بأنهم "أشد رأياً وأصوب منهجاً ذلك أنهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم، وهذا وجه علمي صائب[١٢١٥]".

فما دام هذا الأسلوب أسلوباً عربياً فصيحاً مسموعاً فلا يلتفت لمن أنكره محتجاً بقلة استعماله، وأنه لم يصل منه سوى أمثلة قليلة، لا ترقى أن تكون دليلاً على استعمال واسع.

ويتعلق بعمل إنّ وأخواتها أمور أخرى منها:

١- أن تلغى وتحرم العمل البتة، فلا ترفع ولا تنصب:

أ- وذلك إذا كانت حرف جواب بمعنى (نعم). وهو مذهب الكسائي، وحمل على ذلك قول الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك: فقال ابن الزبير: إنّ، وراكبها[١٢١٦].

ب- وإذ فصل بينها وبين اسمها فاصل. وهو مذهب الكسائي والفراء، فقد حكى عنهما ثعلب أنهما أجازا " إن فيك زيد راغب، وقالا: بطلت (إنّ) لمّا تباعدت"[١٢١٧]. ولكن ابن السراج نقل عنهما خلاف ما نقله أبو العباس ثعلب. نقل عن الكسائي أنها معلقة عن العمل مبطلة، وعن الفراء أنها عاملة، وأن اسمها في المعنى[١٢١٨]، وهو ما ذكره أبو حيان، يقول: "إن في دار الأمير يقوم زيد: فيه ثلاثة أقوال: قال الفراء: يقوم اسم إن لأنه قد حل محل الاسم والتقدير. إن في دار الأمير قائماً زيد. وقال الكسائي: إن مبطلة لا اسم لها، لأن عملها ضعيف، فإذا فصلت بينها وبين اسمها بطلت. وأجاز: إن ليّ غلام[١٢١٩]. .

(١٢١٤) المصدر نفسه ص٦٣.

(١٢١٥) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص١٦٦ وانظر: غالب المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص٢٥٣ -٢٥٤.

(١٢١٦) ابن عقيل: المساعد ٣٢٦/١.

(١٢١٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٦٥.

(١٢١٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٢/١.

(١٢١٩) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٠٢ وانظر: ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، ١٣٨.

وهذا ما لا يجيزه الفراء -أعني إلغاءها في نحو: إن لي غلام- قال: "وقوله ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا﴾ [١٢٢٠] أنّ فيها في موضع نصب لأن: إنّ وليت ولعل إذا ولين صفة نصبت ما بعدها، فأنّ من ذلك[١٢٢١]".

جـ- وينسب إلى الفراء القول إن (إلاّ) في الاستثناء مركبة من (إن) و (لا) فإذا نصبت ما بعدها فبـ (إنّ)، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبـ (لا) و(إنّ) ملغاة لا عمل لها[١٢٢٢].

٢- إعمالها إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بها:

فمذهب الكسائي جواز ذلك في (إنّما)، وحكى عن العرب: إنّما زيداً قائم بالنصب[١٢٢٣] ونقل عنه وعن أكثر الكوفيين قياس إعمال لعلما وكأنما ولكنما على إعمال ليتما[١٢٢٤].

ومذهب الفراء جواز ذلك في ليتما وحدها[١٢٢٥] ونقل عنه الوجوب، لا الجواز فيها، وفي لعلما[١٢٢٦]، وفي هذا ردُ دعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في ليتما ولعلما[١٢٢٧]. ولم يذكر أحد ممن طالعت كلامه شيئا عن مذهب غير الكسائي والفراء من الكوفيين، وقد يعني هذا أن مذهب الباقين هو مذهب جمهور النحويين الذين منعوا إعمال هذه الأحرف لفوات اختصاصها بسبب اتصالها بـ (ما) غير الموصولة، وأن ما بعدها استئناف.

(١٢٢٠) سورة طه الآية١١٨.

(١٢٢١) الفراء: معاني القرآن ٩٤/٢.

(١٢٢٢) الزجاجي: اللامات ص٣٩، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، ٢٥٠/٣، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ص٢٦٠.

(١٢٢٣) المرادي: الجنى الداني ص٣٩٥، أبو حيان: النكت الحسان ص٨٥، ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، السلسيلي: شفاء العلل ٣٦٩/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٥/١، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٢٣٣.

(١٢٢٤) الرضي: شرح الكافية ٣٤٨/٢.

(١٢٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢. ووهم محقق الكتاب حينما أحال إلى مذهب الفراء هذا في معاني القرآن ١٨٦/٢.

(١٢٢٦) أبو حيان: النكت الحسان ص٨٥، السيوطي: الهمع ١٩١/٢، البغدادي: خزانة الأدب ٢٩٨/٤.

(١٢٢٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، النكت الحسان ص٨٥.

ولعل أبا العباس، ثعلبا، وأبا بكر بن الأنباري ممن منعا ذلك، فأبو العباس ثعلب يقول في المجالس: " ما بعد إنما استئناف: إنما زيد قائم[(١٢٢٨)]، والأنباري يقول في (شرح القصائد): "وكأنما حرف واحد لا يغير شيئاً في الإعراب[(١٢٢٩)].

ولعل فيما حكاه الكسائي عن العرب وفيما نقله أبو حيان عن كتاب (التمشية) لعبد العزيز بن زيدان السماني (ت٦٢٤هـ)[(١٢٣٠)] من أن قوما من العرب، وهم بنو ذبيان يعملون هذه الحروف الستة مركبة وبسيطة على نية زيادة (ما)[(١٢٣١)]، وذلك مسموع في شعرهم قال النابغة[(١٢٣٢)]:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد

لعل في ذلك كله ما يبطل ادعاء النحويين أن ذلك غير مسموع فيها، وإنما هو قياس اقتاسه النحويون[(١٢٣٣)]، وما يزيل استغراب ابن الناظم أن حُكي: إنما قائماً زيداً[(١٢٣٤)]. ومما يعزز أن يكون ذلك أسلوبا لهجياً خاصاً ببني ذبيان، وأن في جوازه فضّاً لهذا الجدل، وبعداً عن التأويل الذي يشوه المسموع، ودُنّواً من المنهج العلمي الصائب.

وأشير أخيراً إلى أن الكوفيين يرفعون الأسماء والأخبار بكأنما، ولكنما، ولعلما وليتما، ذكر ذلك أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني في كتابه (مقدمه في النحو)[(١٢٣٥)].

٣- إضمارها وإبقاء عملها: أجاز الكسائي إضمار إنّ وأخواتها، وإبقاء عملها، وذلك بناء على رأيه أن المستثنى منصوب بـ(أنّ) مقدرة بعد إلا. وقد رده ابن عقيل "بأن العرب لا تضمر (أنّ) وأخواتها، ويبقى عملها لضعفها عن العمل[(١٢٣٦)].

٤- ومما يتعلق بهذا الباب أيضا أن تكون لعل حرفاً من حروف الخفض في لغة عقيل، يخفض ما بعده، كقول الشاعر:

(١٢٢٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٠.

(١٢٢٩) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١٧٣.

(١٢٣٠) السيوطي: بغية الوعاة ١٠١/٢

(١٢٣١) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٢٠

(١٢٣٢) وهي أحدى روايتي البيت: البغدادي: خزانة الأدب ٢٩٧/٤. ورواه ابن السكيت في الديوان بالرفع: ديوان النابغة ص١٦.

(١٢٣٣) المرادي: الجنى الداني ص٣٩٥.

(١٢٣٤) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٦٦.

(١٢٣٥) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣١٨.

(١٢٣٦) ابن عقيل: المساعد ٥٥٦/١. وانظر رأيه في ناصب المتستثنى

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت داعيا لعل أبي المغوار منك قريب وقد نقل ذلك عن الكوفيين[١٢٣٧]، كما نقل عن الفراء وحده[١٢٣٨].

ومن أنكر الخفض بلعل تأول المحتج به على أنّ الأصل: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف (قريب) ومكني المجهول[١٢٣٩]. وهو بعيد التأويل ظاهر التكلف، والأول هو الظاهر.

وذكر عن الفراء أيضا أنه حكى الخفض بـ (عل)[١٢٤٠]، وعنه[١٢٤١] وعن أبي بكر ابن الأنباري أنهما حكيا الخفض بـ (لعا)[١٢٤٢]. وكلتاهما لغة في لعل.

عوامل المنصوبات

المقصود بالمنصوبات هنا المفاعيل الخمسة والمنادى والحال والتفسير والمستثنى. وقبل الشروع في مناقشة آراء الكوفيين في عوامل هذه المنصوبات أشير إلى أن بعض مصادر النحو يعزو إلى الكوفيين أنهم لا يسمون من المفعولات الخمسة وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، مفعولاً إلا المفعول به، فهم يزعمون أن الفعل إنما له مفعول واحد هو المفعول به، وغيره من المفاعيل شبيهات بالمفعول لا مفعولات حقيقية[١٢٤٣].

ومما ينبغي الإشارة إليه أيضا أن الرضي جعل ما يأتي من خلاف بين الكوفيين في ناصب المفعول به خلافاً عاماً في المفاعيل والفضلات الأخرى[١٢٤٤]، وهذا مدفوع بما يأتي من آراء لهم في ناصب غير المفعول به، وكان صاحب الموفي أقل خلطاً من الرضي حينما جعل خلاف الكوفيين في ناصب المفعول به، خلافاً يعمّ باقي المفاعيل[١٢٤٥].

عامل المفعول به

(١٢٣٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٨١.

(١٢٣٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٨٠، السيوطي: الهمع ٢٠٧/٤.

(١٢٣٩) السيوطي: الهمع ٢٠٧/٤.

(١٢٤٠) ابن عقيل: المساعد ٣٣٥/١.

(١٢٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٦/٢.

(١٢٤٢) السيوطي: الهمع ٢٠٨/٤ .

(١٢٤٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب٢٠١/٢، السيوطي: همع الهوامع ٨/٣، الأزهري: شرح التصريح ٣٢٣/١.

(١٢٤٤) الرضي: شرح الكافية ٢١/١.

(١٢٤٥) الكنغراوي: الموفي ص٣٢-٣٣.

اختلف الكوفيون في عامل المفعول به، وتعددت أقوالهم، فبلغت ستة، كما اختلفت نقول النحويين عنهم.

١- عامله الفعل أو شبه الفعل. وهو مذهب جمهور الكوفيين[١٢٤٦]، كما هو مذهب جمهور البصريين[١٢٤٧]. بناء على أن الفعل أو شبهه هو المستدعي للمفعول ، وبه يتقومّ المعنى المقتضى للرفع، أي الفاعلية، والمعنى المتقضي للنصب، أي المفعولية، وهو أصح الآراء عند جمهور النحويين، لأن العمل قد صح للفعل، وثبت له، فلا يصح أن يشرك بينه وبين غيره في العمل في المفعول به[١٢٤٨]. وقد وجدت الفراء يذهب هذا المذهب قال في قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ و)(١٢٤٩): "تنصب الله - يعني في الإعراب - بهذا الفعل الظاهر(١٢٥٠).

٢- عامله الفعل والفاعل: وهنا نجد خلطاً واضطراباً عند النحويين الذين نقلوا مذهب الكوفيين، فتارة نسب للكوفيين(١٢٥١) وتارة ثانية نسب لبعضهم (١٢٥٢)وتارة ثالثة نسب للفراء، وحده(١٢٥٣). وعندما عدت إلى (معاني القرآن) وجدت نصاً للفراء يحتمل أن يكون عامله عنده الفعل والفاعل، ويحتمل أن يكون الفعل وحده، فمثاله الذي مثل به، وهو (ضربت) يحتمل الوجهين، يقول مفسراً قوله تعالى : (□ □ □ □)(١٢٥٤): "مَنْ في موضع رفع، كقوله : (ﮨ ﮬ ﮭ ﮮ)(١٢٥٥)، إذا كانت (من) بعد العلم والنظر والدارية، مثل نظرت وعلمت ودريت- كانت في مذهب أي. فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبتها، كقولك: ما أدري من قام، ترفع (من) بقام، وما أدري من

(١٢٤٦) المصدر نفسه ص٣٢.

(١٢٤٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٣١، السيوطي: الهمع ٧/٣.

(١٢٤٨) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٢٧.

(١٢٤٩) سورة الزمر الآية ٦٦.

(١٢٥٠) الفراء: معاني القرآن ٤٢٤/٢.

(١٢٥١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١ ص٧٨، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٦٥.

(١٢٥٢) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٦ ص٢٦٣، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٨/١.

(١٢٥٣) الرضي: شرح الكافية ١٢٨/١، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٢٦-١٢٧، ابن عقيل: المساعد ٤٢٦/١، السيوطي: الهمع ٧/٣، الأزهري: شرح التصريح ٣٠٩/١، الكنغراوي: الموفي ص٣٢-٣٣.

(١٢٥٤) سورة الأنعام الآية ١١٧

(١٢٥٥) سورة الكهف الآية ١٢.

ضربت، تنصبها بضربت[١٢٥٦].

ولكن الغريب هنا أن تجد ابن جني ينسب هذا المذهب - أعني أن عامل المفعول به الفعل والفاعل - إلى هشام بن معاوية[١٢٥٧]، وقد تزول هذه الغرابة، إذا نحن حملنا ذلك على أنه قول ثان لهشام، ومثل هذا كثير عند النحويين.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يصح أن يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، إلاّ أن النحويين ردوه من وجوه:

أ - أنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.

ب- وأنه ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

ج- وأن الفعل والفاعل ليسا كالشيء الواحد من كل الوجوه، فكثيرا ما يفصل المفعول به بين الفعل والفاعل، والمعمول لا يتوسط العامل، ثم إنه كثيراً ما يتقدم المفعول على الفاعل[١٢٥٨].

ولكن الرضي قوى هذا القول وأيده، وجعله أولى المذاهب، وأقربها " إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سبب كونهما فضله، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة[١٢٥٩].

٣- عامله الفاعل: إذا كان الفعل يتعدى لمفعول واحد، فالعامل في المفعول به الفاعل عند بعض الكوفيين[١٢٦٠]، أو عند هشام[١٢٦١]. وإذا كان الفعل مما ينصب مفعولين نحو: ظننت زيداً كريماً، فيرى هشام أن المفعول الأول منصوب بالفاعل، والمفعول الثاني منصوب بالفعل[١٢٦٢].

وحجة هشام أن نصب المفعول به يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلية، وقد ردّ النحويون هذا المذهب، وجعلوه فاسداً وأضعف المذاهب لأن الفاعل لا يقوم بنفسه ولأنه ينوب غير المفعول به مع وجوده[١٢٦٣]، إلاّ الرضي الذي صححه وقواه، ووصفه بأنه "ليس ببعيد، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء

(١٢٥٦) الفراء: معاني القرآن ٣٥٢/١.

(١٢٥٧) ابن جني: الخصائص ١٠٣/١.

(١٢٥٨) انظر: الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٣٠٩/١.

(١٢٥٩) الرضي: شرح الكافية ٢١/١، وانظر ١٢٨/١.

(١٢٦٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١ ص٧٨.

(١٢٦١) ابن عقيل: المساعد ٤٢٦/١، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٢٦، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٣١، السيوطي: الهمع ٧/٣، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٦٥، الكنغراوي: الموفي ص٣٢.

(١٢٦٢) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٦٥، أبوالبركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١ ص٧٩.

(١٢٦٣) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٣٠٩/١.

الأول، بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيره من الكلام فضلة"[١٢٦٤].

٤- عامله معنى المفعولية: أي كونه قد وقع مفعولاً، ووقوعه مفعولاً يقتضي نصبه بعد رفع الفاعل. وهذا قول خلف من الكوفيين كما يقول الرضي[١٢٦٥] وحجة خلف أن معنى المفعولية، صفة ماثلة بذات المفعول به، ولفظ الفعل غير قائم به، وعليه فإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من إسناده إلى غيرها. غير أنهم ردوا هذا المذهب لأنه لو كان الأمر كما زعم خلف لوجب ألا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو: قتل عمرو، لانعدام معنى الفاعلية وبقاء معنى المفعولية، ولوجب كذلك أن ينتصب الاسم في نحو: مات زيد لانعدام معنى المفعولية[١٢٦٦].

ولكن بعض الباحثين المحدثين قبله، وأيده، واختاره، لأن كل ما وقع موقع المفعولية يأخذ من علامات الإعراب الفتحة، وذلك لخروجه من باب الإسناد الذي

تكون علامته الضمة وخروجه من باب الإضافة الذي تكون علامته الكسرة[١٢٦٧].

٥- عامله كونه خارجاً من الوصف: الذي يبدو أن هذا مذهب الكسائي. فقد سبق أن ذكرنا أنه نسب إليه أن الفاعل يرتفع بكونه داخلاً في الوصف، وأما المفعول به فينتصب على هذا المذهب، لكونه خارجاً عنه[١٢٦٨]. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن هذا العامل يعد من عامل (الخلاف) الذي اتكأ عليه الكوفيون، واستغلوه في تفسير كثيرٍ من أبواب النحو[١٢٦٩].

٦- عامله المخالفة: وهذا قول ثان لخلف، كما ينقله أبو حيان عن كتاب (الهوامل والعوامل) لابن فضال بن زيدان يقول : " العامل في المفعول به على رأي سيبويه . . لا المعنى والمخالفة خلافاً للأحمر[١٢٧٠].

(١٢٦٤) الرضي: شرح الكافية ٢١/١. وانظر ١٢٨/١.

(١٢٦٥) الرضي: شرح الكافية ١٢٨/١. وانظر: الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٦٥، السيوطي: الهمع ٧/٣، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١ ص٧٩، الأزهري: شرح التصريح ٣٠٧/١، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٣٩.

(١٢٦٦) انظر: الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٦٧، الشيخ يس: الشيخ يس على شرح التصريح ٣٠٧/١.

(١٢٦٧) مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص٧٠.

(١٢٦٨) السيوطي: الهمع (طبعة بيروت) /١

(١٢٦٩) وانظر: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤١٩.

(١٢٧٠) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٣١.

المتعجب منه

ومما له صلة بناصب المفعول به اختلاف الكوفيين في ناصب المتعجب منه في نحو قولك: ما أحسن زيداً، على ثلاثة أقوال:

١. أن ناصبه التعجب، وهو مذهب الكسائي، كما نقله أبو حيان عن كتاب (المحلى في النحو) لأبي غانم بن حمدان النحوي (ت ٣٣٣ هـ). "وزعم الكسائي أنك إذا قلت: ما أحسن زيداً؛ (ما) لا موضع لها من الإعراب، ويقول: نصبت زيداً بالتعجب[١٢٧١]. وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري، يقول " ما أحسن عبد الله: ما رفعتها بما في (أحسن) ونصبت عبد الله على التعجب[١٢٧٢]. وقد ردّ أبو غانم هذا المذهب ووصفه بأنه "كلام لا يُعقل"[١٢٧٣]، في حين قبله صاحب (المحلى وجوه النصب) وأخذ به[١٢٧٤].

٢. أن ناصبه فعل التعجب (أفعل). وهو مذهب الكسائي أيضاً، بناء على موافقته البصريين في أن (أفعل) في التعجب فعل لا اسم، والمتعجب منه ينتصب مفعولاً به بهذا الفعل. يقول ابن مالك: "ينصب المتعّجب منه مفعولاً، بموازن (أفعل) فعلاً لا اسماً خلافاً للكوفيين غير الكسائي"[١٢٧٥]، وحكي هذا المذهب أيضاً عن هشام ابن معاوية[١٢٧٦].

٣. أن ناصبه (أفعل) فرقاً بين الاستفهام وبين الخبر على حدّ نصب الأب في : زيد كريمٌ الأبَ، أي على التشبيه بالمفعول به، فالأصل فيه: زيد أحسن من غيره، فأتوا بـ (ما) فقالوا: ما أحسن على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيد، وأسندوها إلى مكني (ما) فانتصب زيد للفرق بين الاستفهام والخبر. وهو مذهب الفراء وحده[١٢٧٧] أو الفراء ومن وافقه من الكوفيين[١٢٧٨] أو هو مذهب الكوفيين[١٢٧٩].

(١٢٧١) المصدر نفسه ص ٧٢٩.
(١٢٧٢) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦٠/٤.
(١٢٧٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٢٩
(١٢٧٤) ابن شقير البغدادي: المحلى وجوه النصب ص٢٠.
(١٢٧٥) ابن مالك: التسهيل ص١٣٠ وانظر: ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٢٩/٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٥ ص١٢٦، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٧٢/٢، الكنغراوي: الموفي ص٨٥.
(١٢٧٦) الأزهري: شرح التصريح ٨٧/٢-٨٨.
(١٢٧٧) السيوطي: الهمع ٥٥/٥-٥٦.
(١٢٧٨) ابن عقيل : المساعد ١٤٧/٢.
(١٢٧٩) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٦٥/٢.

إلغاء ظن

ومما يتعلق بعامل المفعول به اختلاف الكوفيين في إلغاء (ظن) وأخواتها إذا وقعت مبتدأة واختلاف النقل عنهم واضطرابه.

فبينما نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين أنهم يجيزون إلغاء العامل المتقدم نحو: ظننت زيد قائم[١٢٨٠]، نقل آخرون اتفاقهم على منع ذلك[١٢٨١].

وعدت إلى ما بين يدي من مصادر كوفية، فألفيت الفراء يمنع المسألة، ولا يجيز إلغاء العامل إذا تقدم مما يدل على أن المسألة خلافية بين الفراء والكوفيين، ويدفع كون الكوفيين جميعاً متفقين على منعها أو جوازها. يقول الفراء "ألا ترى أنهم يقولون: أظنك قائماً، فيعملون الظن إذا بدءوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه"[١٢٨٢].

ومن هذا الباب أيضاً أن ثعلباً من الكوفيين يرى أنه لا يعلق عن العمل من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا يعلق. وقد وجه ذلك بعضهم بأن أداة التعليق في الأصل هي حرف الاستفهام وحرف التوكيد، فأما التوكيد فلا يكون بعد الظن لأنه لا يقتضيه، وأما الاستفهام فتردد والظن تردد فلا يدخل على مثله[١٢٨٣]. وقد رجح بعض المحدثين مذهب التعليق عموماً[١٢٨٤]. وهو ما أميل إليه.

ومما له صلة بالتعليق أن النحويين يذكرون أن للاستفهام صدر الكلام وأنه مما يعلق به أفعال العلم عن العمل، فلا يعمل فيه ما قبله "والعلة في ذلك أن الاستفهام معنى، وما قبله معنى، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني على بعض[١٢٨٥] وهو ما أكده الفراء حينما قال : " ولو جعلت في الكلام استفهاماً بطل الفعل عنه، فقلت: ما أبالي أقائم أنت أم قاعد، ولو ألقيت الاستفهام اتصل الفعل بما قبله فانتصب. والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به"[١٢٨٦] ولكنه عاد فناقض وأجاز أن يعمل فيه ما قبله[١٢٨٧].

(١٢٨٠) ابن عقيل: المساعد ٣٦٤/١، ابن هشام: أوضح المسالك ٣٢٠/١، السلسيلي: شفاء العليل ٣٩٧/١، الأشموني شرح الأشموني مع الصبان ٢٨/٣، السيوطي: الهمع ٢٢٩/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٥٨/١

(١٢٨١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٣ ص٨٧.

(١٢٨٢) الفراء: معاني القرآن ٣٣٨/٢.

(١٢٨٣) السيوطي: الهمع ٢٣٤/٢، فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص١٧٣-١٧٤.

(١٢٨٤) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٤٣٦/١.

(١٢٨٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن١٩٦/٣.

(١٢٨٦) الفراء: معاني القرآن ١٤٢/١. وانظر ٤٦/١-٤٧، ١٣٨-١٣٩.

(١٢٨٧) المصدر نفسه ١٩٧/٢، ٣٧٦ وانظر : أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٦١/٣، ٣٩٢-٣٩٢.

ومما يتعلق بناصب المفعول به ناصب المفعول به الثاني أو الثالث حينما ينوب المفعول الأول عن الفاعل. فمذهب الجمهور أن الباقي نصب بالفعل الذي لم يسم فاعله، ومذهب الفراء وابن كيسان أنه منصوب بفعل مقدر(١٢٨٨) .

ومن هذا الباب أيضاً أن هشاماً ألحق بأخوات (ظن) الفعلين: عرف وأبصر، وأن الجمهور أنكروا ذلك وجعلوا المنصوب الثاني حالاً(١٢٨٩) .

وأن الفراء زاد في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل (خبّر) و (أخبر)، وأن الجمهور منعوا ذلك، وأولوا ما ورد منه على التضمين، أو حذف حرف الخفض أو على الحال(١٢٩٠) .

باب الاشتغال

ومما يتعلق بعامل المفعول به عامل النصب فيما يسمى بباب الاشتغال. والاشتغال أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل (فعل)، قد انشغل في مكني ذلك الاسم، أو بما يلابس مكنيه في المعنى، بحيث لو تفرّغ هذا العامل المتأخر للعمل في الاسم المتقدم لنصبه. فمثال العامل المشغول بالمكني: عمراً ضربته، وعمراً مررت به، ومثال للمشتغل بما يلابس المكني في المعنى عمراً ضربت خادمه.

وقد اختلف نحاة الكوفة في ناصب هذا الاسم، على أربعة مذاهب:

١- مذهب الكسائي أن ناصبه العامل المشغول، أي الفعل الظاهر، والمكني المتصل به ملغى زائد للتأكيد لا أثر لهذا العامل فيه، لأنه في الأصل خلف المفعول به الذي فارق موضعه. فالأصل عنده في قولك: زيداً ضربته: ضربت زيداً، لكن لما قدم (زيداً) قبل الفعل أعيدت الهاء إلى موضعه، يقول الكسائي: " الهاء ملغاة، وزيداً منتصب بضربت الظاهرة. قال: وإنما أعيدت الهاء لأنها خلفت المفعول إذا فارق موضعه، والأصل ضربت زيداً، فلما قدمت (زيداً) قبل الفعل، أعدت الهاء إلى موضعه"(١٢٩١) .

وقد تابع أبو بكر بن الأنباري الكسائيَّ في رأيه. يقول شارحاً قول زهير بن أبي سلمى:

فكــلاً أراهــم أصــبحوا يعقلونـــه صــحيحات ألــفٍ بعــد ألــف مصــتم

(١٢٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٦/١٠، السيوطي: الهمع ٢٦٩/٢-٢٧٠ .

(١٢٨٩) السلسيلي: شفاء العليل ٣٩٧/١، السيوطي: الهمع ٢٢٠/٢.

(١٢٩٠) ابن عقيل: المساعد ٣٨٢/١، السيوطي: الفرائد الجديدة ٣١٠/١، ٣١٢، السيوطي: الهمع ٢٥١/٢.

(١٢٩١) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٠٣. وانظر هذا الرأي في : ابن عقيل: المساعد ٤١٣/١، السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٦/١، ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٢١٥، السيوطي : الهمع ١٥٨/٥

"وموضع كل نصب بأرى، والمعنى: فأرى كلاً أصبحوا يعقلونه، فلما تقدم المفعول عن موضعه أدخلوا هاء في موضعه تَخْلُفه، ويشتغل الفعل بها"[(١٢٩٢)].

وينبغي التنبيه هنا على شيء غير قليل من خلط النحويين واضطرابهم في نسبة هذا الرأي. فصاحب (الإنصاف) جعله مذهباً للكوفيين[(١٢٩٣)] وتلميذه العكبري ذكر أنه مذهب لبعض الكوفيين من دون أن يسمى هذا (البعض)[(١٢٩٤)] وأما الرضي فنسبه إلى الكسائي والفراء[(١٢٩٥)].

وسرى هذا الخلط إلى بعض المحدثين فتابع القدماء من دون أي تمحيص، وجعله مذهب جماعة من الكوفيين[(١٢٩٦)]. وما لا شك فيه أن هذا ليس مذهباً للفراء، لأن الفراء ناقش هذا المذهب ورده من دون أن ينسبه للكسائي، وإنما نسبه لبعض النحويين[(١٢٩٧)].

ووقف القدماء من هذا القول موقفاً سلبياً، فردوه محتجين بأن الفعل العامل قد يكون لازماً فلا يصح تعديه إلى المفعول السابق، وبأن الشاغل قد يكون غير مكني السابق كـ: زيداً ضربت خادمه. . . فلا يستقيم إلغاؤه. فالقدماء كما تلاحظ، اتكئوا في رد هذا المذهب على قضية العامل والمعمول ، ولو أنهم نظروا إليه من جهة أخرى لوجدوه رأيا منبثقاً عن أدراك واع للحقيقة اللغوية التي تجعل هذا الاسم هو المفعول الحقيقي، ولوجدوا أن هذه ألهاء ما هي إلا بيان له وتفسير. فما دام المفعول الحقيقي موجوداً، فليس لكنايته أي فائدة سوى البيان والتوضيح، إذاً، وكما يقول بعضهم: فينبغي ألا يخرج " هذا الموضوع عن باب المفعول به، وليس لهم أن يخترعوا له باباً جديداً"[(١٢٩٨)].

٢- مذهب الفراء: ويبدو أن الفراء أحس في رأي شيخه ضعفاً وخللاً، ولكن ليس من الناحية التي لمحها البصريون، وردوا بسببها مذهبه، وإنما من ناحية إلغائه المكني. فلم يهن عليه أن يلغي عمل الفعل فيه، بل جعل الفعل المذكور عاملاً في الاسم المتقدم وكنايته[(١٢٩٩)] غير عابئ بما شرطه المتكلمون

(١٢٩٢) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٨٠، وانظر: أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص٤٢٤-٤٣٦.

(١٢٩٣) أبو بكر بن الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٢ ص٨٢.

(١٢٩٤) العكبري: التبيين مسالة رقم ٣٧ ص٢٦٦-١٦٧.

(١٢٩٥) الرضي: شرح الكافية ١/١٦٣.

(١٢٩٦) إبراهيم السامرائي: النحو الرعبي نقد وبناء ص٩٣.

(١٢٩٧) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٥٦.

(١٢٩٨) ابراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص٩٣.

(١٢٩٩) الفراء: معاني القرآن ١/٣٧٦، و ٣/٢٢٠ وانظر هذا المذهب في : ابن عقيل: المساعد ١/٤١٣ ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٢١٥، السيوطي: الهمع ٥/١٥٨، الأزهري:

من القول بعدم تأثر معلولين بعلة واحدة، وبما قرره النحويون في باب لزوم الأفعال، وتعديها، فليس مهماً عنده أن يعترض عليه بجعل الفعل اللازم متعديا، والمتعدي لواحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة، وقد وهم بعض المحدثين حينما ظنوا أن هذا مذهب الكسائي أيضاً(١٣٠٠) .

وإن كان أبو بكر بن الأنباري قد أخذ برأي الكسائي السابق فقد كان له قول آخر تابع فيه الفراء على رأيه(١٣٠١) .

٣- مذهب ثانٍ للفراء: فقد نقل أبو حيان في تذكرته عن كتاب (البديع) لعلي بن عيسى الربعي مذهباً آخر للفراء شبيهاً بالمذهب السابق، غير أنه يفــارقه في أن (الهاء) ليست عائدة على الاسم المتقدم، بل كناية عن مصدر الفعل. يقول " وقال الفراء، الهاء كناية عن المصدر، تقول: زيداً ضربت الضربَ، قال: انتصب زيد بما انتصب به الهاء(١٣٠٢) .

٤- مذهب غير الكسائي والفراء أنه منصوب بفعل مقدر من لفظ الفعل الظاهر إن أمكن، أو مقدر من معناه إن لم يمكن، وأن هذا العامل لا يجوز إظهاره لكون المشغول عوضاً عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض. وهو مذهب الجمهور من النحويين(١٣٠٣) .

وبعد هذا العرض لأقوال الكوفيين في ناصب المفعول به نلحظ من جديد حرص الكوفيين واهتمامهم بالعامل، ونلحظ أيضاً حيرتهم في تعليل الحركة الإعرابية. فهم كالبصريين أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فراحوا يحللون تركيب الجملة، ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى مرة وإلى اللفظ مرة أخرى، ونجم من جراء ذلك هذا الكم الكثير من الأنظار الخاصة التي تحاول تفسير العامل في المفعول به، والتي تبتعد في معظمها عن النظرة الموضوعية والمنهج السليم.

وإن استعراض هذه الآراء مرة أخرى ليجعلنا حائرين أمام هذه الوحدة التي تؤلف بين نحاة المذهب الكوفي. فإذا كان للبصريين قول واحد في هذه المسألة، كان للكوفيين جملة منها، لا يربطها أي رابط، مما يعزز أن تكون نظرية النحو العربي قد تشكلت واستوى سوقها من مجموع أنظار النحويين متفقين ومختلفين، لا من وجود مذهبين اثنين مستقلين، مذهب بصري وآخر كوفي.

شرح التصريح ٢٩٧/١.

(١٣٠٠) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص٣٤-٣٥، عبد الستار سعيد: الكسائي ومنهجه فيما تلحن فيه العامة ص٩٤

(١٣٠١) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١٢.

(١٣٠٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٠٣

(١٣٠٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٢١٥، السيوطي: الهمع ١٥٨/٥.

وإن كان لا بدّ من تبني رأي في عامل المفعول به، فليس ببعيد أن يكون معنى المفعولية عامل النصب في المفعول به، لكونها صفة قائمة بالمفعول، وحاصلة به، لذا فمن باب أولى أن يسند إليها عمل النصب في المفعول به، لا أن يسند إلى غيرها، لأنها محط الفائدة في التركيب وتأليف الجملة. وأما ما ذكره بعضهم من وجوب رفع نحو: قُتل عمرو، وبقاء معنى المفعولية، ووجوب نصب نحو: مات زيد لانعدام معنى المفعولية، فهذا محض صناعة. فما دام المعنى واضحاً مفهوماً فلا بأس أن يرتفع ما هو مفعول في المعنى. ورحم الله الفراء حينما قال: " وهذا مما حولت العرب الفعل إليه وليس له، وهو في الأصل لغيره ... فاستخفوا بذلك إذا كان المعنى معروفاً(١٣٠٤).

الإعمال في باب التنازع

ومما يتصل بباب الفاعل والمفعول اختلاف الكوفيين في مسألة العوامل في باب التنازع. وهذه العوامل إما أن تطلب المعمول متفقة، وإما مختلفة.

فإن طلبت هذه العوامل المعمول متفقة، كأن تطلبه فاعلاً نحو: قام وقعد زيد، أو نائب فاعل نحو: خيف وليم زيد، أو مفعولا به نحو: ضربت وشتمت زيداً، ففي مثل هذه المسألة مذهبان للكوفيين:

مذهب الكسائي ومن تبعه جواز إعمال أيهما شئت، واختيار إعمال الأول، كما يذكر أبو حيان[١٣٠٥]، أو إعمال الثاني كما يذكر غيره، ويكون فاعل المفعول الآخر محذوفاً، بناء على مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل[١٣٠٦].

وخالف الفراء شيخه، ورأى أن العاملين عملا معاً في هذا المعمول، ولا حذف عنده في هذه المسألة[١٣٠٧]، ولكنه شرط أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون مكنياً، يقول : "إنّما منعهم من حمل الفعل على التالي إذا كَفَوا، لأن الفعلين ربما ارتفع بهما جميعاً الظاهر، ولا يجوز أن يرتفع بهما المكني، إلا ترى أنك تقول: أقبل وأدبر عبد الله، ولا يجوز أن تقول: أقبل وأدبرت أنت[١٣٠٨].

(١٣٠٤) الفراء: معاني القرآن ١٢/٢.

(١٣٠٥) أبو حيان تذكرة النحاة ص٣٤٣.

(١٣٠٦) الزجاجي: الجمل ص١١٣، أبو علي الفارس: المسائل الحلبيات ص٢٣٨-٢٣٩، العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٤ ص٢٥٢، ابن مضاء: الرد على النحاة ص٩٤-٩٥، ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٥١٥، أبو حيان: النكت الحسان ص٩٤، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٣٧.

(١٣٠٧) انظر: المصادر السابقة والصفحات أنفسها.

(١٣٠٨) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٥٩٧.

ونقل صاحب (الموفى) عن جمهور الكوفيين أن الفاعل فاعل للفعل الأول، وفاعل الفعل الثاني يكنيه وجوباً ثم قال: " وقد عزي إلى الفراء أيضاً"[١٣٠٩].

وتذكر المصادر أن هشام بن معاوية أيد الكسائي في هذه المسألة[١٣١٠]، على الرغم من أن صاحب (الموفى) صرح أنه لا يجّوز غير الكسائي حذف الفاعل[١٣١١].

وعلى الرغم من ورود السماع بالحذف الذي يعزز ما يذهب إليه الكسائي كما في قول الشاعر:

تعفــق بــالأرطى لهــا وأرادهــا   رجــال فبــذت نبلهــم وكليــــب

وقول الآخر:

وكمتــا مــدماة كــأنّ متونــه   جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾[١٣١٢]، وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾[١٣١٣]. فالأفعال: تعفق، وجرى، وتوارت، وعبس، وتولى أفعال لازمة، لا فاعل لها ظاهراً. أقول: على الرغم من ورود ذلك فإن النحويين ردوا مذهبه، ورفضوه إذ يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل، وفي هذا إخلال بمعيار صارم وضعوه، كما ردوا مذهب الفراء لأنه يُخل كذلك بالقاعد النحوية التي تجعل لكل فاعل فعلا لا فعلين. يقول أبو على الفارسي مفاضلاً بين المذهبين: " وهذا الذي أخذ به - أي الفراء- وترك قول الناس إليه أبعد من الأقوال التي تركها. لأنا لا نعلم فاعلا عمل فيه فعلان في موضع واحد. وقول الكسائي أشبه وإلى الصواب أقرب، وإن كان خطأ عندنا، لأن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ، فحذفته من حيث اجتمعا في أن كل واحد منهما محدَّث عنه، وإن كان الفاعل لا يشبه المبتدأ[١٣١٤].

وإن طلبت هذه العوامل المعمول مختلقه، وطلب الأول منها مرفوعاً فاعلاً نحو: ضربني وضربت زيداً، أو مفعولاً لم يُسّم فاعله نحو: أُهين وشتمت بكراً، ففي هذه المسألة كذلك مذهبان. فالكسائي على مذهبه في المسألة السابقة، والفراء يوجب إعمال الأول، ليتخلص من حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي،

(١٣٠٩) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٢٣.

(١٣١٠) ابن هشام: أوضح المسالك ٢/٢٧-٣٠، السيوطي: الهمع ٥/١٤٠-١٤١، الأزهري: شرح التصريح ١/٣٢٠-٣٢١.

(١٣١١) الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص٢٤.

(١٣١٢) سورة ص الآيه ٣٢.

(١٣١٣) أول سورة عبس.

(١٣١٤) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص٢٣٨-٢٣٩.

ومن الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين. ولكنّ ابن مالك ينقل عنه أنه يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول البصريون، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب إبراز الضمير بعد العامل الثاني ومعموله، فيقول مثلاً: ضربني وضربت زيداً هو، وضربني وضربت الزيدين هما[١٣١٥].

وأما إن طلبت هذه العوامل المعمول مختلفة، وطلب الأول منها غير مرفوع نحو: ضربت وضربني زيد، ففي ذلك أيضاً مذهبان للكسائي والفراء، فالكسائي على مذهبه المتقد، والفراء في مثل هذه المسألة يجيز أيهما شئت، ويختار الأول كالكسائي[١٣١٦].

إن مسألة التنازع من المسائل المشكلة في النحو العربي، وفي الأخذ برأي الفراء فضَّ لهذا النزاع والإشكال الذي يحدث تشويشاً في أذهان الناشئة، فهو يغنينا عن التقدير والتأويل. فما الذي يحول دون أن يكون هذا الاسم الظاهر فاعلاً لكلا الفعلين؟ إنه قواعد صارمة، ومعايير ثابتة صاغها النحويون، لا وفق ظاهر اللغة، بل وفق إلحاح مستحكم من نظرية العامل والمعمول، مع أن جعل الاسم الظاهر فاعلاً لكلا الفعلين هو سبيل المعنى، وهو مؤدّاه، الذي يكشف عنه التركيب وتأليف الكلام، وقد دل على مثل هذا غير باحث من المحدثين[١٣١٧]، حتى إن أحدهم ليدعو إلى الأخذ برأي الفراء، لأنه لمح الحقيقة ورد الأمور إلى نصابها[١٣١٨].

عامل المصدر (المفعول المطلق)

واختلف الكوفيون أيضاً في ناصب المفعول المطلق المعنوي، وهو الذي يوافق عامله في معناه، ويخالفه في لفظه نحو: قمت وقوفاً، وقعدت القرفصاء، ورجعت القهقري، وما أشبه ذلك. فقد ذكر الرضي أن عامله عند بعض الكوفيين فعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقرفص القرفصاء، وتقهقر القهقري[١٣١٩]، غير أن صاحب (الكواكب الدرية) ذكر أن هذا مذهب الكوفيين، وليس مذهب بعضهم[١٣٢٠].

(١٣١٥) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٤٤-٣٤٥.

(١٣١٦) المصدر نفسه ص٣٤٥.

(١٣١٧) أحمد عبد استار: نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي ص٤٤.

(١٣١٨) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص٩٦.

(١٣١٩) الرضي: شرح الكافية١/١١٥.

(١٣٢٠) الأهدل: الكواكب الدرية ٢/١٤. وانظر: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص٢٠٤. ويذكر صاحب إحياء النحو أن النحويين اختلفوا في عامل النصب في المفعول المطلق على ثلاثة عشر قولاً: انظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٤٠.

عامل المفعول لأجله

ينقل النحويون عن الكوفيين أن المفعول لأجله نتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الخفض، وأنّهم يجعلونه مفعولاً مطلقاً من قبيل المصدر المعنوي، وأن ناصبه عندهم هو الفعل المتقدم عليه، لأنه ملاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق. فإذا قلت: ضربت زيداً تقويماً، فكأنك قلت: قوّمت زيداً تقويماً ويذكرون كذلك أن النحويين الكوفيين لا يفردون هذا الباب، ولا يترجمونه(١٣٢١).

ويجعل أبو حيان هذا مذهب الكوفيين، وينقل عن الفراء مذهباً آخر، وهو أن الفراء يجعل المفعول لأجله منصوبا على نية الشرط والجزاء، " وقال الفراء في قولك: لأعطينَّك خوفاً وفرقاً، ولأكفَّنَّ عنك حذر زيد، كل واحد منهما منصوبٌ على نية الشرط والجزاء، وما ينفكُ من حُسْن (من) معه، وإن كان يقال: لأكفّنّ من حذر زيد، ولأعطينك من الخوف والفرق، وليس النصب بإسقاط (من) غير أن دخولها يوضح المقصود، ويبين معنى النصب انتهى"(١٣٢٢).

وهذا ما ذهب إليه أبو بكر بن الأنباري عندما شرح قول طرفه:

وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت ... مخافة ملويّ من القِد محصدِ

قال: " والمخافة منصوبة على نية الجزاء، والمعنى من مخافة ملوي، فلما أسقطت الخافض نصبت ما بعده على الجزاء، وهو قولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً، أي من أجل الخوف والفرق(١٣٢٣).

وقد عرض الفراء في (معانيه) هذه المسألة في أكثر من موضع، وناقشها، ولكن ما جاء جاء مختلفاً مضطرباً.

فمرةً ينتصب " على غير وقوعٍ من الفعل عليه. . فنصبه على التفسير ليس بالفعل. . وليس نصبه على طرحٍ من(١٣٢٤).

ومرة أخرى يجعل ناصبه الفعل وينصُّ صراحة على ذلك ". . . . وهي بمنزلة قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾(١٣٢٥)، و(من) تحسن فيها، ثم تلقى، فتكون في موضع نصب، كما قال، عز وجل: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ

(١٣٢١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٢١/٢، السيوطي: الهمع ١٣٣/٣.

(١٣٢٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٢١/٢.

(١٣٢٣) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١٨٠.

(١٣٢٤) الفراء: معاني القرآن ١٧/١.

(١٣٢٥) آخر سورة النساء

﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾[1326]، ألا ترى أن (من) تحسن في الحذر، فإذا ألقيت انتصب بالفعل، لا بإلقاء (من) كقول الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه   وأعرض عن ذات اللئيم تكرماً[1327]

ومرة ثالثة يكون نصبه "على التفسير ليس بالفعل"[1328].

ومهما يكن من الأمر، فالفراء كالبصريين يترجم هذا الباب، ويجعل ناصبه أحياناً الفعل، غير أنه يختلف معهم في تقدير حرف الخفض، فهم يقدرون هنا (اللام)[1329]، ويقدر هو حرفاً آخر هو (من)[1330].

ومن ناحية أخرى يتفق الفراء مع أصحابه الكوفيين في أن نصبه ليس على طرح الخافض، لكنه يختلف معهم في عده مفعولاً مطلقاً من قبيل المصدر المعنوي. وهذا ما توحي به عبارة ابن هشام حينما ذكر أن من الكوفيين من يجعله في باب المفعول المطلق[1331].

عامل المفعول معه

واختلف الكوفيون في عامل المفعول معه، وتعددت أقوالهم على أربعة مذاهب:

١- عامله الفعل وشبهه، وهو مذهب جمهور الكوفيين، كما هو مذهب جمهور البصريين[1332]، أي أن الأصل في نحو قولك: استوى الماء والخشبة: أي مع الخشبة، ثم أقيمت الواو مقام (مع) توسعاً في الكلام، فقوي الفعل بالواو، ووقع على الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة في نحو قولك: أذهبت زيداً.

٢- عامله الظرفية: وهو مذهب معظم الكوفيين والأخفش[1333]. ويرى أصحاب هذا المذهب أن الظرفية عامل النصب في المفعول معه، وأن الواو

(١٣٢٦) سورة البقرة الآية ١٩.

(١٣٢٧) الفراء: معاني القرآن ٥/٢.

(١٣٢٨) المصدر نفسه ١٧/١.

(١٣٢٩) السيوطي: الهمع ١٢٣/٣، الأزهري: شرح التصريح ٣٣٧/١.

(١٣٣٠) الفراء: معاني القرآن، ١٧/١، ٥٦ و ٥٢/٢. وانظر: أبو جعفر النحاس. إعراب القرآن ٣٢٣/١.

(١٣٣١) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية١٦٠/٢.

(١٣٣٢) ابن هشام شرح اللمحة البدرية ١٥٧/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٤٣/١.

(١٣٣٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١٤٤/١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٠ص٤٨، ابن هشام شرح اللمحة البدرية ١٥٧/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب٢٨٦/٢، السيوطي: همع الهوامع ٢٣٩/٣.

هي التي هيأت له الظرفية، ومعنى الظرفية هنا أنك إذا قلت: قمت وزيداً، وسرت والنيل، كانت الواو واقعة موقع الظرف (مع)، فكأنك قلت: قمت مع زيد، وسرت مع النيل، فلما حذفت (مع) وكانت من قبل منتصبة على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ولم يكن إثبات الإعراب في الواو، لأنها حرف لا يحتمل النصب، كان إعراب (مع) الواقعة الواو موقعها، فيما بعد الواو، وهو زيد والنيل، فانتصبا بعدها على معنى انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها.

ونظّر أصحاب هذا المذهب مذهبهم بمسألة الوصف بـ(إلا)، فكما كان يرتفع ما بعد (إلا) الواقعة موقع (غير) بارتفاع غير نحو قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1334]، ينتصب ما بعد الواو الواقعة موقع (مع)، بانتصاب (مع).

وقد ردّ هذا المذهب، لأنه لو كان الأمر كما زعمه أصحاب هذا القول لجاز النصب في نحو: كل رجل وضيعته مطرداً، وليس كذلك[1335]. وقد رأيت نحوياً كوفياً هو أبو بكر بن الأنباري ينسب هذا الرأي إلى محمد بن يزيد المبرد، مما يعزز أن يكون هذا العامل قد قال به نحويون بصريون كالأخفش والمبرد، لا الكوفيون. يقول: "وقال محمد بن يزيد:

تبكي عليك نجوم الليل والقمـــرا

فرفع النجوم ونصب القمر على : مع القمر، فلما حلّت الواو محل (مع) نصب ما بعدها، كما تقول: لو ترك عبد الله والأسد لأكلك[1336]".

٣- عامله الخلاف: ولاذ بعض الكوفيين مرة أخرى بعامل الخلاف لتفسير نصب المفعول معه، غير أننا نجد خلطاً واضطراباً في نسبة هذا العامل : فقد نسب مرة للكوفيين[1337]ومرة ثانيه لبعضهم[1338]ومرة ثالثه لأكثرهم[1339]، وأخيراً نسب للفراء ومن وافقه[1340] كالجرمي[1341].

(١٣٣٤) سورة الأنبياء الآية٢٢.

(١٣٣٥) الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٦/٢.

(١٣٣٦) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٤٥٩.

(١٣٣٧) أبوالبركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٠ ص٢٤٨، أسرار العربية ص١٨٢-١٨٣، العكبري: التبيين مسألة رقم ٦١ ص٣٧٩، ابن عقيل: المساعد ٥٤/١، المرادي: الجنى الداني ص١٥٥، ١٧٦، ١٨٧، أبو حيان:

(١٣٣٨) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٥٨/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب٢٨٦/٢.

(١٣٣٩) السيوطي: الهمع ٢٣٩/٣، الأزهري: شرح التصريح ٣٣٤/١.

(١٣٤٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٢٤٦.

ومعنى أن ينتصب المفعول معه على الخلاف، أن الثاني مخالف للأول، فإذا قلت: استوى الماء والخشبة، وسرت والشاطئ، فإنك تجد نفسك مضطراً إلى نصب لفظ (الخشبة) و (الشاطئ) لا إلى رفعهما، عطفاً على الماء، والمكني في سرت، على الرغم من كون الواو عاطفة، ذلك، لأنك لو رفعتهما لفسد المعنى، ولما صح التركيب، فما بعد الواو لا يصح أن يجري على ما قبله، إذ لا يحسن تكرير الفعل فتقول: استوى الماء واستوت الخشبة، وسرت وسار الشاطئ، فالخشبة لم تكن معوجة فتستوي، والشاطئ لا يصح منه السير، لذا يلجأ المتكلم إلى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في علامة الإعراب، ليستقيم المعنى. فيكون بذلك الخلاف عامل النصب في المفعول معه.

ولم يُقبل هذا التفسير، ورد هذا العامل لكونه معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة، وإنما ثبت الرفع بها كالتجرد والابتداء والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي، ما لم يضطر إلى العامل المعنوي، ولكونه لو كان هو الناصب للمفعول معه لنصب كذلك في نحو: يقوم عمرو لا زيداً، وما قام زيد بل عمراً، وما قام زيد لكن عمراً، فالخلاف هنا متحقق، وهو لا يقال بالنصب اتفاقاً[١٣٤٢].

٤- عامله الصرف: وإن كان الصرف والخلاف بمعنى واحد كما دلَّلْت على ذلك في موضع سبق، فقد جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه. ولا أدري لم سكتت مصادر النحو عن ذكر هذا المصطلح كعامل في المفعول معه، مع أن الفراء ذكره صراحة في (المعاني) ولم يذكر (الخلاف) البتة. يقول: " فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثه ولا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف. . . ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب، وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تركت والأسدَ لأكلك، ولو خُليت ورأيَك لضَلَلت. لما لم يحسن في الثاني أن تقول: لو تركت وترك رأيُك لضللت، تهيّبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله[١٣٤٣]. ومثل هذا، لا ريب، من المفعول معه عند البصريين[١٣٤٤].

عامل المنادى

وللكوفيين في عامل المنادى قولان:

(١٣٤١) المصدر نفسه ص٢٤٧.

(١٣٤٢) وانظر: الرضي: شرح الكافية ١/١٩٥، الأزهري: شرح التصريح ١/٣٤٤.

(١٣٤٣) الفراء: معاني القرآن١/٣٣ ـ ٣٤، وانظر ٢/٧١.

(١٣٤٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٢.

١- إنه مرفوع أو منصوب بلا عامل. وهو مذهب الكسائي[١٣٤٥]، أو مذهب الكوفيين[١٣٤٦].

٢- النداء: وهو مذهب الفراء. لقد نفى الفراء أن يكون المنادى منصوباً بالفعل. يقول: " الذي يدل على أن المنادى ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع منه"[١٣٤٧]. ونفى أيضاً أن يكون منصوباً بالأداة "ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة. .. والذي يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه، ولا يجوز أن تقول: يا زيد راكباً"[١٣٤٨].

وإذا لم تكن الأداة ولا الفعل عاملين في المنادى عند الفراء، فما العامل فيه عنده إذاً؟ إنه النداء، ليس شيئاً سواه. فإذا كان المنادى منصوباً كان ناصبه النداء، وإذا كان مرفوعاً كان رافعه النداء. يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[١٣٤٩]: " ... و(الطير) منصوبة على جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود منا فضلاً، وسخرنا له الطير فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماء، تريد: وسقيته ماء. فيجوز ذلك. والوجه الآخر بالنداء[١٣٥٠]".

ويقول مرة أخرى: " وقد قيل في (طه)[١٣٥١] إنه يا رجل، فإن يك كذلك، فليس يحتاج إلى مرافع، لأن المنادى يرفع بالنداء[١٣٥٢].

وقد أخذ السهيلي بمذهب الفراء واختار أن يكون المنادى منصوباً بالنداء لا بالأداة. يقول" والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى. . والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره. . . ويدلك على أن حرف النداء ليس عاملاً وجود العمل في الاسم دونه نحو: صاحَبَ زيد، أقبل، و﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾[١٣٥٣] " [١٣٥٤].

([١٣٤٥]) الرضي: شرح الكافية١/١٣٢.

([١٣٤٦]) أبو البركات الأنباري: الإنصاف رقم ٤٥ ص٣٢٣، الكنغراوي: الموفي ص٦٤.

([١٣٤٧]) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٦٤.

([١٣٤٨]) المصدر نفسه ص٦٨١، وانظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٦.

([١٣٤٩]) سورة سبأ الآية ١٠.

([١٣٥٠]) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٥٥، وانظر: ١/٣٩٣ و ٢/١١٦.

([١٣٥١]) أول سورة طه.

([١٣٥٢]) الفراء: معاني القرآن ١/٣٧٠.

([١٣٥٣]) سورة يوسف الآيه ٢٩.

وفي الأخذ بمذهب الفراء إبقاء جملة النداء على حالها، جملة تأثيرية انفعالية إذ لو جعل عامل المنادى فعلاً حلت محله أداة النداء، لاستحالت هذه الجملة من أسلوب تأثري انفعالي إلى أسلوب خبري منطقي. ومعنى هذا أن الفراء زاد في الكلام الإنشائي جملة النداء وهو ما أشار إليه أبو حيان حينما قال: " وقد قسم النحاة الكلام إلى أقسام هي منحصرة فيما ذكرناه من الخبر والإنشاء. . . وأما غير الخبر فذهب أبو الحسن إلى أنه استخبار وتمنٍ وطلب وهو أمر أو نهي. . . وزاد الفراء وابن كيسان الدعاء وهو النداء"[(١٣٥٥)].

عامل التفسير (التمييز):

واختلف الكوفيون في ناصب التفسير:

فإذا كان تفسيراً لمقدار نحو قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[(١٣٥٦)]. وقوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[(١٣٥٧)]، فإنّه ينتصب عند الكسائي على إضمار (من)، أي: من ذهب ومن صيام، فلما سقط الخافض انتصب التفسير على نزعه[(١٣٥٨)]. وهو أحد قولي الفراء: ". . . . ؛فـ(من) في هذا الموضع إذا أسقطت نصبت ما بعدها، كما قال: (أو عدل ذلك صياماً)، وكما قال: (ملء الأرض ذهباً)[(١٣٥٩)] وناصبه في قوله الآخر خروجه من المقدار المذكور قبله. يقول معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾: "نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهماً ولك خيرها كبشاً. ومثله قوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله، مثل: ملء الأرض، أو عدل ذلك. . "[(١٣٦٠)].

وأما إذا كان التفسير تفسير نسبة فناصبه ما في الجملة من فعل أو شبهه

(١٣٥٤) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٧٧.

(١٣٥٥) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤١٢/١.

(١٣٥٦) سورة آل عمران الآية ٩١.

(١٣٥٧) سورة المائدة الآية ٩٥.

(١٣٥٨) أبو حيان: البحر المحيط ٥٢٠/٢.

(١٣٥٩) الفراء: معاني القرآن ٢٥٧/٢.

(١٣٦٠) المصدر نفسه ٢٢٥/١-٢٢٦.

عند الكسائي[١٣٦١] وعند ثعلب[١٣٦٢] وعند أكثر الكوفيين[١٣٦٣].

وأما الفراء فذهب إلى أن ناصبه الحديث والمحدث عنه. يقول أبو حيان : " وقال ابن عصفور: فأما قوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[١٣٦٤] ، وسفه نفسه وأمثالهما. فالفراء يقول: ينتصب لتحويل الفعل عنه في الأصل، والأصل بطرت معيشتها، وسفهت نفسه، والناصب له الحديث والمحدث عنه[١٣٦٥]، وهو ما جاء عن الفراء. يقول معلقاً على قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾: "ونصبك المعيشة من جهة قوله : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١٣٦٦]، المعنى، والله أعلم، أبطرتها معيشتُها، كما تقول: أبطرك مالُك وبطرته، وأسفهك رأيُك فسفهته. فذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها في الأصل، فحول إلى ما أضيف إليه. وكأن نصبه كنصب قوله : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[١٣٦٧]، ألا ترى أن الطيب كان للنفس، فلما حولته إلى صاحب النفس، خرجت النفس منصوبة لتُفسر معنى الطيب، وكذلك: ضقنا به ذرعاً إنما كان المعنى: ضاق به ذرعُنا[١٣٦٨]. وفي (الموفي) أن عامل التفسير المبهمُ قبله، يقول : "التميز: وعامله المبهم ولا يتقدم عليه. . " [١٣٦٩].

عامل المستثنى

واختلف النحويون الكوفيون في ناصب المستثنى، وتعددت مذاهبهم في تحديده على النحو الآتي:

(١٣٦١) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ٤٧٥، الرضي: شرح الكافية ٢٢٣/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٤/٢، السيوطي: الفرائد الجديدة ٤٥٥/١٥.

(١٣٦٢) القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٣٨٨.

(١٣٦٣) السيوطي: الهمع ٧١/٤.

(١٣٦٤) سورة القصص الآية ٥٨.

(١٣٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٤/٢. وانظر أيضا : تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص١٤٢.

(١٣٦٦) سورة البقرة الآية ١٣٠

(١٣٦٧) سورة النساء الآية ٤.

(١٣٦٨) الفراء: معاني القرآن ٣٠٨/٢.

(١٣٦٩) الكنغراوي: الموفي في النحو ص٤١-٤٢.

١- العامل فيه (أنّ) مقدرة بعد (إلا)، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، كان تأويله: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم، فأُضمرت (أن) وحذف خبرها. وحكي هذا المذهب عن الكسائي(١٣٧٠)، وانفرد المالقي فحكاه عن بعض الكوفيين من دون أن يذكر الكسائي(١٣٧١).

وقد أفسد الفراء رأي شيخه ورده بأن قال : "لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل، لكان مع (لا) في قولك: قام زيدٌ لا عمرو، كذلك"(١٣٧٢). ورُدَّ كذلك بأن (أن) حرف، والحروف لا تضمر ويبقى عملها، لأن عملها بحكم الشبه للفعل، فزادها ذلك ضعفاً، كما أن حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلام العرب، ولأنه كان يلزم منه أن يكون المستثنى منصوباً أبداً.

٢- وقال الكسائي إنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتفسير(١٣٧٣).

٣- الخلاف: ويلجأ بعض الكوفيين مرة أخرى إلى الخلاف لتفسير ناصب المستثنى، لأن المستثنى موجب له الحكم بعد نفيه عن الأول، أي أنّه مخالف له، ولهذا كان نصبه وسيلة لإبراز هذا المعنى، معنى مخالفة المستثني المستثنى منه في المعنى والحكم. ونسب هذا الرأي إلى الكسائي أيضا(١٣٧٤). وقد وجدت الفراء في (معاني القرآن) يتّبع الكسائي في هذا الرأي، ويرى أن العامل في المستثنى معنوي لا لفظي. وهو مخالفته الأول. يقول موجهاً إعراب (منْ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾(١٣٧٥): " و(من) في موضع نصب، لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم(١٣٧٦)".

ولعل أبا الحسن علي بن فضال المجاشعي (ب ٤٧٩هـ) جانب الصواب حينما ظن أن تشبيه المستثنى بالمفعول عند الكسائي، يعني خروجه من الوصف، فجعلهما عاملاً واحداً نسبه للكسائي. يقول : "وحُكي عن الكسائي أنه

(١٣٧٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ص٢٦١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٥٦/١، المرادي: الجنى الداني ص٥١٦، السلسيلي: شفاء العليل ٤٩٩/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٧/٢، الرضي: شرح الكافية ٢٢٦/١، المجاشعي : شرح عيون الإعراب ص١٧٧، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢١٣، السيوطي: الهمع ٢٥٣/٣، الأزهري: شرح التصريح ٣٤٩/١.

(١٣٧١) المالقي: رصف المباني ص١٧٦.

(١٣٧٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٧/٢.

(١٣٧٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ص٢٦١، العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٦ ص٤٠٠، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢١٣.

(١٣٧٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٠/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥١٧، السيوطي: الهمع ٢٥٣/٣، الأزهري: شرح التصريح ٣٤٩/١.

(١٣٧٥) سورة هود الآية ٤٣.

(١٣٧٦) الفراء: معاني القرآن ١٥/٢ وانظر ٢٧٣/٣.

كان يشبه المستثنى بالمفعول، أي خروجه من الوصف وذلك هو الناصب له[(١٣٧٧)].

وما من شك في أن الخروج من الوصف هو الخلاف نفسه كما يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾[(١٣٧٨)]. "ولعلهم توهموا أن ما بعد إلا يخالف ما قبلها، فإن كان ما قبل إلا فاعلاً، كان الذي بعدها خارجاً من الفعل الذي ذُكر ... "[(١٣٧٩)].

وفي قول الكسائي والفراء بعامل الخلاف في باب المستثنى ردٌ على بعض الباحثين المحدثين الذين زعموا أن القول بعامل الخلاف في باب الاستثناء بـ (إلا) فات الكوفيين ولم يقولوا به[(١٣٨٠)]. ويبدو أن سيبويه هو صاحب هذا الرأي، وأن الكسائي والفراء قد تلقياه منه[(١٣٨١)].

٤- وقال الفراء: إن (إلا) مركبة من (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف ثم حذفت نون (إنّ) الثانية، وأدغمت النون الأولى في لام (لا). فإذا انتصب الاسم بعد (إلا) فبـ (إنّ) وإذا تبع ما قبلها في الإعراب فبـ (لا) العاطفة[(١٣٨٢)].

وبالعودة إلى كلام الفراء نفسه في (معاني القرآن) وجدته حقاً، يقول بتركيب (إلا) ولكن ليس على الوجه الذي نسبه النحويون إليه. فهي عنده مركبة من (إنْ) التي تكون جحداً، و(لا). يقول : " ونرى أن قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حدّ الجحد إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً"[(١٣٨٣)]. وبذلك ينتفي أصل

(١٣٧٧) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٧٧.

(١٣٧٨) سورة البقرة الآية ١٥٠.

(١٣٧٩) الفراء: معاني القرآن ٨٩/١.

(١٣٨٠) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٢٥، ٢٩٧.

(١٣٨١) انظر: سيبويه: الكتاب (بولاق) ٣٦٣/١، محمد خير الحلواني: المختار من أبواب النحو ص٣٣٧ .

(١٣٨٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٥٠/٣، مكي: مشكل إعراب القرآن ٥٥١/٢، الزجاجي: اللامات ص٣٨، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٢٠١-٢٠٢، الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ص٢٦٠ البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤١/٢ العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٦ ص٤٠٠، ابن عقيل: المساعد ٥٥٧/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٦/٢، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٧٧، المرادي: الجنى الداني ص٥١٧، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢١٣، الرضي: شرح الكافية ٢٢٦/١ السلسيلي: شفاء العليل ٤٩٩/١، الأزهري: شرح التصريح ٣٤٩/١، السيوطي: الهمع ٢٥٣/٣، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١٢٩، أبو حيان: النكت الحسان ص٢٩٠.

(١٣٨٣) الفراء: معاني القرآن ٣٧٧/٢.

المسألة التي نسبت إليه. فهو لم يقل بتركيب إلا من (إنْ) و (لا) ثم خففت (إنْ) وأدغمت مع (لا)، وبالتالي لم يقل إن المستثنى منصوب بإن التي ركبت مع (لا)، وإنما قال : إنها مركبة من (إنْ) التي تكون جحداً، و(إنْ) هذه لم يقل أحد من النحويين أنها تنصب المستثنى، ثم إن الفراء نصّ صراحة، وغير مرة، على عامل النصب في المستثنى، فقد أشرنا قبل قليل إلى قوله بعامل الخلاف في باب المستثني.

٥- الاستثناء: ونضيف هنا فننبه إلى عامل آخر جعله الفراء ناصباً المستثنى، وهو الاستثناء. يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١٣٨٤]:" أي كلّ آلهة لكم فلا أعبدها إلا ربّ العالمين فإني أعبده، ونصبه بالاستثناء، كأنه قال : هم عدو غير معبود إلا رّب العالمين، فإني أعبده[١٣٨٥].

إذاً، فلم يقل الفراء البتة إن المستثنى مصوب بـ(إنّ)، مركب منها، بعد تخفيفها ومن (لا) وبهذا يندفع ما نسبه النحويون إليه، وتندفع ردودهم التي صاغوها لإفساد ما نسبوه إليه.

ولعل أصل المشكلة يرجع إلى المبرد، فقد روي عنه تلميذه ابن السراج أن البغداديين يذهبون إلى أن "إلا في الاستثناء إنما هي إنّ و(لا)، ولكنهم خففوا إنّ لكثرة الاستعمال، ويقولون: إذا قلنا: ما جاءني من أحد إلا زيد، فإنما رفعنا زيداً بـ (لا)، وإذا نصبنا فبـ (إن)، ونحن في ذلك مخيرون في هذا لأنه قد اجتمع عاملان (إن ولا) فنحن نعمل أيهما شئنا[١٣٨٦].

ثم جاء أبو جعفر النحاس، فأخذ ما في (الأصول) ونسبه إلى الفراء[١٣٨٧]، ومن بعده صاحب (الإنصاف) و (التبيين) حتى غدا ذلك مذهباً خاصاً بالفراء، قيل فيه: إنه هو المشهور من مذهب الكوفيين، وهو ليس كذلك.

٦- وآخر مذاهب الكوفيين في عامل النصب في المستثنى، أن يكون منصوباً بـ (إلا) نيابة عن استثنى، فإذا قلت: أتاني القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: أتاني القوم استثنى زيداً. وهو مذهب طائفة من الكوفيين[١٣٨٨].

وقد ردّ ابن يعيش هذا المذهب وضعفه " لأنك تقول: أتاني القوم غير زيد، فتنصب غيراً، ولا يجوز أن تقدر: استثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى، وليس قبل

(١٣٨٤) سورة الشعراء الآية ٧٧.

(١٣٨٥) الفراء: معاني القرآن ٢٨١/٢، وانظر: ٣٦٣/٢.

(١٣٨٦) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٠٠/١-٣٠١.

(١٣٨٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٥٠/٣.

(١٣٨٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ص٢٦٠، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٦/٢، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢١٣.

غير حرف تقيمه مقام الناصب، ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز[(١٣٨٩)].

ولعل في نقل رأي أبي حيان في هذا الخلاف ما يكشف عن قيمته. فهذا الخلاف وأمثاله "لا يجدي كبير فائدة ... وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي[(١٣٩٠)].

أضف إلى ذلك أن أقرب هذه الآراء إلى النظرة الموضوعية، والمنهج السليم، وألصقها بالتركيب أن يكون عامل النصب في المستثنى الاستثناء، كما قال الفراء.

ومما يتعلق بالعامل في باب الاستثناء، عمل ما بعد إلا فيما قبلها، وعمل ما قبلها فيما بعدها.

فالكسائي والفراء وهشام وأبو بكر بن الأنباري منعوا جميعاً أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها. يقول أبو بكر بن الأنباري معلقاً على قول عمر بن كلثوم:

ومنا قبله الساعي كليبٌ   فأي المجد إلا قد ولينا

"... وقال هشام بن معاوية: أنشد الكسائي هذا البيت برفع (أي) بما عاد من الهاء المضمرة، أراد : فأي المجد إلا قد وليناه. قال: وإنما أضمر الهاء لما لم يصل إلى النصب أي بولينا، وشبهه بقولهم: ما عبد الله إلا أضربُ، معناه: ما عبد الله إلا أضربه، ونصب عبد الله خطأ . ولا يجيز الفراء: ما عبد الله إلا أضرب . ونصب عبد الله خطأ في قول جماعة من النحويين، لأن (إلا) لا ينصب ما بعدها ما قبلها، وقال هشام: روى بيت عمرو أبو عمرو والأصمعي بالنصب: فأيَ المجد إلا قد ولينا بنصب أي. ولم يعرف هشام لروايتهما مذهباً. قال أبو بكر: والصواب عندي رواية الكسائي لأن (إلا) أداة مانعة تمنع ما بعدها من نصب ما قبلها"[(١٣٩١)].

وأما عمل ما قبلها فيما بعدها إذا لم يكن مستثنى نحو: ما قام إلا القوم زيداً، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له نحو: ما مررت بأحد إلا زيداً خير من عمرو، فمسألة مختلف فيها فقد أجازها الكسائي وأبو بكر بن الأبناري على خلاف بينهما في التفاصيل، ومنعها الفراء.

فالكسائي أجاز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها مطلقاً من دون أن يقدر له عاملاً يعمل فيه رفعاً أو نصباً أو خفضاً محتجاً بقول الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامها

(١٣٨٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٦/٢.

(١٣٩٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٠/٢.

(١٣٩١) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٤٠٧ .

وقول الآخر:

ومــا كــفّ إلا ماجــدٌ ضــير بــائسٍ أمانيــه منــه أتيحــت بــلا مَــنّ

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾[١٣٩٢]. **فأجاز في البيت الأول أن يكون (كلامها) فاعلاً للفعل (زاد)، وفي البيت الثاني أن يكون (ضيرَ) مفعولاً به للفعل (كفّ)، وفي الآيتين الكريمتين أن يكون قوله (بالبينات) صلة لقوله (أرسلنا)[١٣٩٣].**

ووافق أبو بكر بن الأنباري الكسائي في المرفوع فقط[١٣٩٤]، وسها بعض الباحثين المحدثين وظن أن أبا بكر بن الأنباري وافق الكسائي في هذه المسألة في المنصوب والمجرور أيضا[١٣٩٥].

ووافقهما الأخفش، قيل في الظرف[١٣٩٦]. نحو: ما حسن إلا زيد عندك، وقيل وفي الحال نحو: ما جاء إلا زيد راكباً[١٣٩٧]، وقيل: فيهما وفي الخافض أيضاً[١٣٩٨]. واختار ذلك أيضاً أبو حيان[١٣٩٩].

وأما المانعون، وفيهم الفراء، فيقدرون لما سبق عاملاً من جنس ما قبله. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ .....﴾**الآية: "وقوله :**﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا ......﴾ **ثم قال:** ﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ **بعد (إلا)، وصلة ما قبل إلا لا تتأخر بعد إلا، وذلك جائز على كلامين. أي على تقدير عامل آخر بعد إلا- فمن ذلك أن تقول: ما ضرب زيداً إلا أخوك، وما مرّ بزيد إلا أخوك. فإذا قلت: ما ضرب إلا أخوك زيداً، أو ما مرّ إلا أخوك بزيد، فإنه على كلامين. تريد: ما مرّ إلا أخوك ثم تقول: مرّ بزيد ومثله قول الأعشى:**

(١٣٩٢) سورة النحل الآيتان ٤٣، ٤٤.

(١٣٩٣) ابن مالك: التسهيل ص١٠٥، السلسيلي: شفاء العليل ٥١٠/١، ابن عقيل: المساعد ٥٨٣/١-٥٨٤، الرضي: شرح الكافية ٧٥/١، السيوطي : الهمع ٢٧٧/٣.

(١٣٩٤) انظر المصادر السابة نفسها .

(١٣٩٥) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٥٥٧/١-٥٥٨.

(١٣٩٦) أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٧/٤.

(١٣٩٧) المصدر نفسه ٤/٣.

(١٣٩٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١٧/٢، السيوطي: الهمع ٢٧٧/٣، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٢/٢.

(١٣٩٩) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٢/٢.

ولـيس مجـيراً إن أتـى الحـي خـائف   ولا قـــائلاً إلا هـــو المُعيَّبـــا

فلو كان على كلمة واحدة كان خطأ، لأن المعيب من صلة القائل، فأخره ونوي كلامين فجاز ذلك. وقال الآخر:

نبّئـــتهم عـــذبوا بالنـــار جـــارتهم   وهـــل يعـــذب إلا اللهُ بالنـــار

ورأيت الكسائي يجعل (إلا) مع الجحد والاستفهام بمنزلة (غير) فينصب ما أشبه هذا على كلمة واحدة، واحتج بقول الشاعر:

فلــم يــدر إلا اللهُ مــا هيجــت لنــا   أَهلَّـــةُ أنـــاءِ الـــديارِ وشـــامُها

ولا حجة له في ذلك، لأن ما في موضع أي[١٤٠٠]، فلها فعل مضمر على كلامين[١٤٠١]،

ويبدو أن قول الكسائي ومن وافقه هو الظاهر؛ لأن السماع يشهد له، ولأن عدم التقدير أولى وهو الأصل.

واختلف الكسائي والفراء في جواز إعمال (من) الزائدة فيما بعد (إلا) نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ فاضل. فقد أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء، ووصف مذهب شيخه بأنه ليس بشيء. يقول معلقاً على قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١٤٠٢]: " لا يكون قوله ﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إلا رفعاً، لأن المعنى: ليس إله إلا إله واحد،

فرددت ما بعد (إلا) إلى المعنى، ألا ترى أن (من) إذا فقدت من أول الكلام رفعت. وقد قال بعض الشعراء:

مــا مــن حَــويّ بــين بــدرٍ وصــاحة   ولا شُـــعْبةٍ إلا شِـــباعٌ نســـورها

فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلا، وأنزل (إلا) مع الجحود بمنزلة غير وليس ذلك بشيء"[١٤٠٣]؛ لأن مذهبه - أي الفراء - منع زيادة (من) في الإيجاب[١٤٠٤].

ولعل الغريب في الأمر أن نجد بعض النحويين ينسب مذهب الكسائي هذا إلى الكوفيين من دون أن يستثني الفراء. يقول الرضي: " وقد أجاز الكوفيون

(١٤٠٠) يريد أن (ما) استفهامية، وليست موصوله، فهي ليست معمولة للفعل السابق، لأن الاستفهام له الصدر.

(١٤٠١) الفراء: معاني القرآن ١٠٠/٢-١٠١، وانظر : ١٧٢/٢

(١٤٠٢) سورة المائدة الآية ٧٣.

(١٤٠٣) الفراء: معاني القرآن ٣١٧/١.

(١٤٠٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٣/٢.

إعمال من والباء المذكورتين أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد إلا إذا كان منكراً نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا رجل فاضل[١٤٠٥].

ومما له صلة بعوامل الأسماء المنصوبة اختلاف وجهتي نظر الكسائي والفراء في ناصب (خيراً) من قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[١٤٠٦]، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ ﴾[١٤٠٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرًا لِّأَنفُسِكُمۡ ﴾[١٤٠٨].

فيرى الكسائي أن العامل فيه (كان) مضمرة مع اسمها والتقدير: آمنوا يكن الإيمان خيراً لكم، وانتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وأنفقوا يكن الإنفاق خيراً لكم[١٤٠٩]. وهو كذلك، مذهب أبي عبيدة، معمر بن المثنى[١٤١٠].

وأجاز الكسائي هذا التقدير في الخبر أيضاً. "وزعم أنه سمع: لتقولن خيراً لك، ولآتين البيت خيراً لي، وزعم أن النصب لخروجه من الكلام قال: والعرب تقوله بعد الكلام التام، فإن كان مطلوباً لغيره رفعوه نحو: انته خيرٌ لك"[١٤١١].

ولم يرتض البصريون رأي الكسائي؛ "لأنّ كان لا تحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بدّ منه"[١٤١٢].

ولم يَرْضه، كذلك، الفراء؛ "لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسناً، وأنت تضمر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: انصُرنا أخانا، وأنت تريد : تكن أخانا"[١٤١٣]، لذلك

(١٤٠٥) الرضي: شرح الكافية ٢٣٨/١ وانظر : ابن عقيل: المساعد ٥٦٢/١، السيوطي: همع الهوامع ٢٥٥/٣.

(١٤٠٦) سورة النساء الآية ١٧٠.

(١٤٠٧) سورة النساء الآية ١٧١.

(١٤٠٨) سورة التغابن الآية ١٦.

(١٤٠٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٠٧، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٤٣/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٩/٢، البحر المحيط ٤٠٠/٣، ابن هشام: المغني ص٨٢٨، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١-٣٠٩ السيوطي: الأشباه والنظائر ٧٨/٤.

(١٤١٠) أبو عبيده: مجاز القرآن ١، ١٤٣.

(١٤١١) وانظر: الرضي: شرح الكافية ١٩٥/١، الأزهري: شرح التصريح ٣٤٤/١.

(١٤١٢) العكبري: إملاء ما من به الرحمن ٢٠٤/١. وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر ٧٨/٤.

(١٤١٣) الفراء: معاني االقرآن ٢٩٦/١، وانظر: الرضي: شرح الكافية ١٢٩/١.

يرى أن (خيراً) "منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر ... وليس نصبه على إضمار يكن[1414].

وصرح عدد من النحويين عن الفراء بأن انتصابه بالأمر على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: آمنوا إيماناً خيراً لكم، وانتهوا انتهاء خيراً لكم، وأنفقوا إنفاقاً خيراً لكم[1415].

والغريب في الأمر أن ينسب مكي بن أبي طالب هذا المذهب إلى الفراء مرة[1416]، ومرة أخرى يضم إليه الكسائي. يقول: " وقال الفراء والكسائي: هو نعت لمصدر محذوف"[1417]. وينسب إلى بعض الكوفيين مذهباً آخر، وهو أنها نصب على الحال[1418].

وضُعف مذهب الفراء، أيضاً، وأنه ليس فيه زيادة على ما دل عليه الفعل السابق، لأن انتهوا يدل على الانتهاء ، وهكذا، فيفيد الفعل ما يفيده مصدره[1419].

وأما ثعلب فقد اكتفى فقط بترديد قولي الكسائي والفراء[1420].

وإن كان كلٌّ من الكسائي والفراء قد جنح إلى التأويل والتقدير، "فان تحليل الكسائي لا يأباه المعنى، بل لا يصطدم معه[1421].

عامل الاسم في باب الحكاية

الحكاية اصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع على هيئته أو إيراد صفته، وأداتاه (مَنْ) و(أيّ)[1422]. فإذا استثبتّ عن (زيدٌ) من نحو قولك: قام زيد : مَنْ زيدٌ؟ وعن (زيداً) من قولك: ضربت زيداً: مَنْ زيداً؟ وعن (زيدٍ) من قولك: مررت بزيدٍ: من

(١٤١٤) الفراء: معاني االقرآن ٢٩٥/١-٢٩٦.

(١٤١٥) انظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٠٧، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٤٣/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٩/٢، البحر المحيط ٤٠٠/٣، النهر الماد ٤٠١/١، ابن هشام: المغني ص٨٢٨، ابن يعيش: شرح المفصل ٢٨/٢، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١-٣٠٩، ابن عقيل: المساعد ٤٤١/١.

(١٤١٦) مكي: مشكل إعراب القرآن ٢١٤/١.

(١٤١٧) المصدر نفسه ٣٧٩/٢.

(١٤١٨) المصدر نفسه ٢١٤/١، ٣٧٩.

(١٤١٩) ابن الشجري: الآمالي الشجرية ٣٤٣/١.

(١٤٢٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٠٧.

(١٤٢١) عبد الستار أحمد سعيد: الكسائي ومنهجه فيما تلحن فيه العامة ص٩٤.

(١٤٢٢) عبد الغني الدقر: معجم النحو ١٧٦-١٧٧.

زيدٍ؟ هذا في لغة الحجازيين[١٤٢٣] أي أنهم يحكون الاسم على حسب إعرابه في كلام المخبر.

وقد اختلف الكوفيون في عامل (من) أو (أي).

فمذهب كثير منهم[١٤٢٤]، أو بعضهم[١٤٢٥]، أن (من) محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، وأن الكلام المستثبت به جملتان وحركات الاسم المستثبت عنه حركات إعراب، وهو بدل من (مَنْ)، ويجوز عندهم أن يقدر العامل مقدما ومؤخراً، فيقدر: قام من، أو من قام.

غير أن أبا حيان، وتبعه الشيخ خالد الأزهري، نصّ على أن القول بأن عامل (من) في باب الحكاية فعل مضمر هو قول الكوفيين، لا قول أكثرهم[١٤٢٦]. فإن كان الأمر كذلك، فلا خلاف حينئذٍ بينهم في هذه المسألة، وإلا فمذهب الباقيين منهم هو مذهب الجمهور من النحويين، وهو أن (من) مبتدأ وزيد خبره، كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة[١٤٢٧]. وبناء على قاعدتهم (الترافع) يكون كل منهما عاملاً في الآخر.

(١٤٢٣) أبو حيان: النكت الحسان ص١٦١.

(١٤٢٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٢٣/١.

(١٤٢٥) السيوطي: الهمع ٣٢٤/٥.

(١٤٢٦) أبو حيان: النكت الحسان ص١٦١، ارتشاف الضرب ٣١٩/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٨٣/٢.

(١٤٢٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٢٣/١.



الخلاف الكوفي في العلة

يغلب على الظن أن العلة النحوية لم تنشأ لضرورة، ولم تكن مقصودة لذاتها. ولكن طغيان الفلسفة والمنطق وعلم الكلام إبانّ استنباط قواعد اللغة العربية، وضبطها، ووضع أحكامها لعب دوراً بارزاً في نشأتها، وتسربها إلى مناهج النحويين، ودراساتهم.

وقد التمس العلة نحويون كثيرون كعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وتوسع فيها أبو عثمان المازني، والزجاجي الذي أفردها بتأليف (الإيضاح في علل النحو)، وبالغ في ذلك إلى حدٍ بعيد أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وعلي بن عيسى الرماني، وأبو البركات الأنباري، وغيرهم كثيرون، حتى غدت العلة بحثاً قائماً برأسه، ألّفت فيه الكتب والبحوث[١٤٢٨].

ولم يكن الخوض في العلة والتماسها في ظواهر اللغة وأساليبها مما انفرد به البصريون، فنحاة الكوفة كالبصريين لهم عللهم وأقيستهم ولم تكن نظرتهم إلى ظواهر اللغة وصفيةً بحتة تقف عند المسموع، ولا تتجاوزه، بل تجدهم يبحثون وراءها عن العلة، ويدفعهم ذلك إلى اتخاذ القياس، والإفادة من المنطق ومصطلحاته[١٤٢٩].

وإن كان نحاة الكوفة قد خاضوا في العلة، والتمسوها فيما عرض لهم من ظواهر اللغة، فإن عنايتهم بها، واعتمادهم عليها لم يكن بارزاً في مناهجهم على حد سواء.

فأبو جعفر الرؤاسي لم تصل إلينا كتبه، ولكنّ مما لا شك فيه أنه كان يلتمس العلة، وأنه لم يكن يلتزم النظرة الوصفية لما يعرض له من ظواهر اللغة، فقد تراه أحيانا يبحث وراءها عن العلة، فما لا يجري لم يدخله تنوين ولا خفض لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم في لغة من قال: مررت بغلام يا هذا[١٤٣٠]. ولكنه كان لا ينشط لها كغيره من نحاة الكوفة.

والكسائي، وإن كان تأثر منهج مدرسة القراء التي تؤثر السماع[١٤٣١]، فقد كان أيضاً من ذوي التعليل، بل كثُر ذلك عنده وبرز واضحاً جلياً، وكان الفراء يلجأ إليه ويسأله عن مسائل في ذلك. يقول الفراء : " سألت الكسائي

(١٤٢٨) فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي ص١٤٩.

(١٤٢٩) عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص٣٦٩، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص١١١-١١٢.

(١٤٣٠) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٤.

(١٤٣١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١١٢

عن كسر "أمس" فقال : أخذ من قولهم: أمسِ عندنا يا رجل. قال الفراء: ولو كان من هذا ما دخل عليه الألف والكلام[(١٤٣٢)].

وعلله، كما يرى بعض المحدثين، علل ظاهرة لا يتمحّلها، ولا يتكلّفها، كما كان يفعل غيره من الكوفيين[(١٤٣٣)]، ويستدلون على ذلك بقوله المشهور لما سُئل عن (أي) وأحوال إعرابها وبنائها: " أي هكذا خُلقت[(١٤٣٤)].

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: **"إن جواب الكسائي هذا حسن، وهو شيء يومئ إلى أن اللغة تجري على ألسنة الناس، فتأخذ صفاتها التي تعرف بها فلم يتأمل الكسائي ورود "أي" المبنية، بل خصّها بالسماع المشهور[(١٤٣٥)]. وشبيه بهذا قوله حينما سُئل عن (حتى) "لم صارت تنصب الأفعال المستقبلة؟ فقال: هكذا خلقت[(١٤٣٦)]. ولهذا عدّه بعض المحدثين ممثل المذهب الوصفي الكوفي[(١٤٣٧)].**

وإن كان وصف بعض المحدثين علل الكسائي بالظهور والابتعاد عن التمحل والتكلف فقد تندّ عنه أحياناً بعض العلل تبلغ منزلة فلسفية تخضع الظاهرة المعللة لموازين العقل والمنطق. والدليل على ذلك قوله - معللاً سكون علامة التأنيث في آخر الفعل الماضي -: "عندما سكّنوا التاء في قعدتْ وقامتْ، وفي آخر كل فعل ماض، لأنه لم يبق لها شيء من الحركات، وذلك أن الضمة لتاء المتكلم، كقولك: قمتُ وقعدتُ، وجلستُ، والفتحة لتاء المخاطب، كقولك: قمتَ، وقعدتَ، وجلستَ والكسرة لتاء المخاطبة كقولك: قمتِ وقعدتِ وجلستِ، فلما فُرِّقت هذه الحركات وكرهوا أن يفتحوها فتلتبس بتاء المخاطب، وأن يضموها فتلتبس بتاء المتكلم، وأن يكسروها فتلتبس بتاء المخاطبة[(١٤٣٨)]".

وتتخذ العلة عند الفرّاء مساراً آخر" فهو لا يزال يقلب المسألة على

(١٤٣٢) المزني: الحروف ص٦٤. ناقش الباحث أكثر من عشرين مسالة خلافية في العلة في أربع عشرة منها كان الكسائي معللاً

(١٤٣٣) إبراهيم كمال: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية، مجلة الأستاذ، المجلد ١٤ ص١٦.

(١٤٣٤) انظر في هذه المقولة: ابن جني: الخصائص ٢٩٢/٣، ابن السراج: الأصول في النحو ٣٢٦/٢، الزجاجي: مجالس العلماء ص١٨٦، الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٢٧، السيوطي: الهمع ٢٩٢/١.

(١٤٣٥) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص١٧٢.

(١٤٣٦) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧

(١٤٣٧) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٤٠٥.

(١٤٣٨) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٨٥.

وجوهها المختلفة ويعلل كل وجه منها"[1439]، ولكنه على الرغم من ذلك "لم يخرج عن نطاق الاستعمال ولم يفترض وجوهاً ليس لها نظير في اللغات والقراءات[1440]". وكان يلتمس العلل والأسباب شأنه شأن البصريين في ذلك مخالفاً مذهب الكوفيين ممثلاً في منهج الكسائي ذلك الذي يقول: أي هكذا خلقت، فلا يحاول لها تفسيراً ولا تعليلاً.

أما الفراء فيلتمس العلل لما ورد من كلام العرب على نحو فلسفي[1441]"، "وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح[1442]".

والعلل الكوفية في جانب كبير منها "إنما كانت للفرّاء، فمنزلته في نحو الكوفيين منزلة المعلم والموجه، وعلى الرغم أنه لم يلق الخليل بن أحمد وأنّ أساتذته الثلاثة: الرؤاسي والكسائي ويونس لم يكونوا ينشطون للقياس وللعلة، فإنه ضرب بسهم وافر في هذا الاتجاه ويرجع ذلك لسببين أولهما اعتزاله أو صلته بالمعتزلة، وأهل الفلسفة الكلامية، وثانيهما اطلاعه على كتاب سيبويه، وما فيه من علل وأقيسة، قالها الخليل خاصة[1443].

ذلك بعض ما قاله المحدثون عن العلة عند الفرّاء. ولعله، في مجمله، حقّ وما سيعرض له من علل خالف فيها الكوفيين كفيل أن يكشف عما سبق، ويوضحه بجلاء، كما أنه يدل دلالة كافية على اهتمامه بالعلة النحوية، كالخليل بن أحمد وسيبويه، فهو كما يقول الدكتور مهدي المخزومي أشبه النحويين بالخليل بن أحمد "حذْقاً وسعة اطلاع واستفادة من الثقافات الأجنبية التي عرفت في البيئات الدراسية[1444]".

وعلى الرغم من قلة آراء هشام بن معاوية النحوية، إذا ما قورنت بآراء الكسائي والفراء، فقد كان يلتمس العلل والأسباب شأنه شأن الكسائي و الفراء، ولو وصلت إلينا كتبه النحوية التي ذكر أنه صنفها ككتاب (مختصر النحو)، و(الحدود)، و(القياس)[1445] لاستطعنا الكشف عن هذا الجانب عنده،

(١٤٣٩) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٣٧.

(١٤٤٠) المصدر نفسه ص١٣٨.

(١٤٤١) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٢٤٣.

(١٤٤٢) خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه ص١٥٨.

(١٤٤٣) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٣٢٤-٣٢٥.

(١٤٤٤) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٢٦.

(١٤٤٥) السيوطي: بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

وعلى الرغم من ذلك فقد نقلت عنه كتب النحو بعض العلل[١٤٤٦] التي يبدو فيها الفكر الفلسفي، كقوله، معللاً، بناء قبلُ وبعدُ على الضم: " إنما ضمّوا كراهة أن يكسروا فيشبه المضاف إلى المتكلم، وكرهوا أن يفتحوا فيشبه الاسم الذي لا يجري، الذي يُنصب في موضع الخفض، فضمّوا إذ لم يبق إلاّ الضم[١٤٤٧] .

وعلى الرغم من أن ابن قادم كان من ذوي التعليل، قال عنه ثعلب: " وكان ابن قادم حسن النظر في العلل[١٤٤٨]"، إلا أنه لم يصل إلينا شيء من تعليلاته، ولا من مؤلفاته التي يمكن أن تعين على جلاء هذا الجانب وتوضيحه عنده.

ومهما يكن من الأمر فإن العلة النحوية عند نحاة الكوفة بعد الفراء تقف عند المرحلة التي بلغتها عنده، ويبقى من جاء بعده كثعلب وتلامذته وأشهرهم أبو بكر بن الأنباري، محاكين الشيوخ قبلهم في كثير من آرائهم النحوية، إلا أننا نجد حيناً بعض العلل التي تندّ عنهم تبلغ منزلة فلسفية تخضع الظاهرة النحوية لميزان العقل والمنطق[١٤٤٩] . يقول أبو بكر بن الأنباري: " وقال أبو العباس: إنما سووا بين تثنية (أنا) وجمعه، وفرّقوا بين تثنية (أنت) وجمعه؛ لأن (أنا) اسم للمخبر عن نفسه، والمخبر عن نفسه لا يشاركه في فعله اسم يكون لفظه مثل لفظه، كما يشارك المخاطب اسم يكون لفظه مثل لفظه ألا ترى أنك تقول لرجلين تخاطبهما: أنت قمت، وأنت قمت فإذا ضممت أنت إلى أنت كان أنتما، ولا يجوز للمتكلم إذا أخبر عن نفسه وعن غيره أن يقول: أنا قمت وأنا قمت بل يقول: أنا قمت وزيدٌ قام؛ فلما كان الاسم الذي يضمه المتكلم إلى اسمه يخالف لفظه اختُلق له في التثنية والجمع اسم على غير بناء الواحد[١٤٥٠]".

ولعل هذا يدفع عنه قول من قال: "ولم يكن معنيّاً بالقياس أو مستخرجاً للعلل[١٤٥١]، ويؤكد أنه كان من أهل النظر. يقول الزجاجي: " وقال جماعة من البصريين وجماعة من أهل النظر منهم المبرد وثعلب لم تجزم الأسماء. .

(١٤٤٦) ناقش الباحث أكثر من عشرين مسألة خلافية في العلة، في ست منها كان هشام معللاً.

(١٤٤٧) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٣٦١/٢.

(١٤٤٨) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٣٧ وانظر: ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣٤٧/٥.

(١٤٤٩) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٣٢٦-٣٢٧.

(١٤٥٠) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٨٤.

(١٤٥١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٥١.

". [1452]

وليس من السهل الوقوف على اختلاف الكوفيين في العلة، لأن أحداً منهم لم يفردها بالتأليف والبحث، وإنما عرض حديثهم عنها فيما وصل إلينا من مؤلفات بعضهم العامة، وهي قليلة في مجملها.

فالكسائي الذي يشكل نحوه جانباً عظيماً في هذا البحث لم يبق من مؤلفاته إلاّ رسالة صغيرة في (لحن العامة)، وقد ضاعت باقي مؤلفاته التي كان من الممكن أن يبرز فيها هذا الجانب واضحاً، ولا نستطيع التعرف على ذلك إلا من خلال الكتب النحوية التي نقلت هذه الآراء وحالت دون ضياعها.

وإن كان وصل إلينا بعض كبت الفراء وأشهرها (معاني القرآن) إلا أنه ليس من الممكن أن يتخذ كل ما ورد من علل من قبيل العلل التي انفرد بها من دون الكوفيين؛ لتكون عللاً خلافية، لأن علل الآخرين ولا سيما علل الكسائي وهشام لم نقف عليها كلها لنقوم بعملية الموازنة والمقارنة، لإبراز جانب الخلاف في ذلك.

لذلك لن يكون من شأن هذا البحث إلا أن يعرض ما نُصّ على أنّ فيه خلافاً كوفياً.

علة ثقل الفعل وخفّة الاسم

اتفق أبو العباس ثعلب مع الشيوخ من الكوفيين: الكسائي والفراء وهشام بن معاوية الضرير في أن الاسم أخف من الفعل، غير أنه اختلف معهم في علة ذلك.

فعلة ذلك عندهم كون الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، أما العلة عند ثعلب، فلأن " الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي منها[1453]. وقد يكون تعليل الكسائي ومن تابعه أبرع من تعليل ثعلب، لأن من الأسماء ما يتصّرف كالمشتقات، أضف إلى ذلك أن منطق الأشياء أن يكون التصرف أخف، ولذلك تصرَّفَ وتحرَّكَ في صور عديدة[1454].

علة امتناع الأسماء من الجزم

وإن اتفق أبو العباس ثعلب مع الكوفيين في أن الاسم أخف من الفعل، والفعل أثقل من الاسم، إلا أنه اختلف معهم في علة امتناع الاسم من

(١٤٥٢) الزجاجي: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص١٣٢.

(١٤٥٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص١٠١.

(١٤٥٤) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢٢٩.

الجزم.

فالعلة عند الفراء وأكثر الكوفيين أن الأفعال لم تخفض لثقلها، وأن الأسماء لم تجزم لخفتها، فالجزم أخف من الخفض، لأنه حذف، والحذف تخفيف، لذا أعطى ما هو أخف وهو الجزم للفعل، وامتنع منه الاسم إذ أعطي ما هو أثقل وهو الخفض ليعتدل الكلام.

وأما أبو العباس ثعلب فاعتل لذلك بغير ما اعتل به الفراء ومن تابعه، إذ ذهب إلى أن الأسماء لم تُجزم "لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي، أو للنهي أو الجزاء، أو الأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك[١٤٥٥]".

علة دخول التنوين على الاسم

واختلف النحاة الكوفيون في علة دخول التنوين على الاسم فكانت لهم ثلاث علل:

١- أنه دخل ليفرق بين الاسم وبين الفعل. ونسبه أبو حيان للكسائي والفراء[١٤٥٦]، ونسبه غيره إلى الفراء[١٤٥٧]، ونسبه الزجاجي في موضع آخر إلى الكسائي والفراء وأصحابهما[١٤٥٨].

وضعّف هذا التعليل، ولم يقبل؛ لأن الفرق بينهما واضح جليّ في معنى كل منهما، فالاسم يدل على معنى واحد، والفعل يدل على معنيين، ولاختصاص كل منهما بعلامات فارقة بينهما كالسين وسوف وقد والتصرف وغير ذلك من علامات الفعل، والألف واللام ونحوهما من علامات الاسم، ولأن الاسم الذي لا يجري، لا تنوين فيه، وهو مباين للفعل[١٤٥٩].

٢- أنه دخل فرقا بين المجرى وغير المجرى، ونسب هذا التعليل أيضاً للفراء[١٤٦٠].

(١٤٥٥) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص١٠٦. وانظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص١٣٢.

(١٤٥٦) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٣١١/١.

(١٤٥٧) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص٩٧، السيوطي: الهمع ٤٠٥/٤، عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص٢٥.

(١٤٥٨) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص٥٠.

(١٤٥٩) العكبري: التبيين مسألة رقم ١٤ ص٧٤، مسائل خلافية في النحو مسألة رقم ١٤، ص١١٣.

(١٤٦٠) العكبري: مسائل خلافية في النحو مسألة رقم ١٤، ص١١٠، التبيين: مسألة رقم ١٤ ص١٧٣.

وقد صححه العكبري من جهة المعنى إن أُريد به قول البصريين إنه دخل لبيان خفة الاسم وثقل الفعل، وأبطله إن حمل على ظاهر اللفظ، إذ يكون من قبيل تعليل الشيء بنفسه "لأنه يصير إلى قولك: التنوين يفرق بين ما يُنون وبين ما لا ينون، وذا تعليل الشيء بنفسه[١٤٦١]".

٣- أنه دخل ليفرق بين المضاف والمضاف إليه، ومن ثمَّ حذف في الإضافة وهو مذهب بعض الكوفيين[١٤٦٢].

(١٤٦١) العكبري: مسائل خلافية في النحو مسألة رقم ١٤، ص١١١.

(١٤٦٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص٩٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١١/١.

وأبطل العكبري هذا التعليل من وجهين:

أحدهما أن الاسم المفرد مطلق يصح السكوت عليه والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده.

وثانيهما أن الاسم الذي لا يجري قد يضاف، وإضافته غير لازمة، فيكون مفرداً وإن لم يُنون، فلو كان الاسم المفرد لا يُفرقُ بينه وبين المضاف إلا بالتنوين، وجب ألا يستعمل المفرد إلا مجرى[١٤٦٣].

ولكن السهيلي رجحه وأخذ به، لأن الأسماء إذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام[١٤٦٤] وهو ما أميل إليه.

علة عدم دخول التنوين والخفض على ما لا يجرى

واختلف الكوفيون في علة عدم تنوين ما لايجرى وخفضه، على قولين:

أحدهما: أن ما لا يجرى كان الحكم عليه أن يخفض بلا تنوين، فيقال: مررت بزينبِ ونوارِ، غير أنهم كرهوا أن يخفضوه، لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم في لغة من قَال: مررت بغلامِ يا هذا.

واختلف النحويون في نقل هذا القول. فبينما نقله أبو بكر بن الأنباري عن أبي جعفر الرؤاسي والفراء[١٤٦٥]، نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء وحده[١٤٦٦].

والقول الثاني: أن ما لا يجرى لم يدخله خفض ولا تنوين، "لأن إعرابه مشبّه بإعراب المستقبل، فمنعوه التنوين كما منعوا المستقبل". وهو قول أبي بكر بن الأنباري[١٤٦٧].

وهذا ما ذهب إليه البصريون أيضا[١٤٦٨].

ومما يتعلق بالعلة في باب المجرى وغير المجرى اختلاف الفراء وأبي بكر بن الأنباري في علة إجراء نحو: هنْد وجمْل ونحو هذا مما كان علماً مؤنثاً ثلاثيا ساكن الوسط.

(١٤٦٣) العكبري : التبيين: مسألة رقم ١٤ ص١٧٥، مسائل خلافية في النحو مسألة رقم ١٤ ص١١٣.

(١٤٦٤) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٨٧.

(١٤٦٥) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٤.

(١٤٦٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/١.

(١٤٦٧) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٣.

(١٤٦٨) المصدر نفسه ص١٢٤ وانظر: المبرد: المقتضب ١٧١/٣، ٣٠٩، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/١.

فالعلة في ذلك عند الفراء خفتها بسكون أواسطها[١٤٦٩] وعند أبي بكر بن الأنباري أجريت "إذ كانت على ثلاثة أحرف، وقد سمت العرب بها فأكثرت، وشببت بها الشعراء حتى صارت عندهم بمنزلة المدح لمن وقع عليه هذا الاسم، فخفت، وأجريت لهذا المعنى[١٤٧٠].

كما اختلف الكسائي والفراء في علة ترك إجراء (أشياء).

فذهب الكسائي إلى أنها جمع شيء كبيت وأبيات، ووزنها أفعال، وترك إجراؤها على توهم أنها أشبهت حمراء، لأن العرب تقول في الجمع أشياوات كما تقول حمراوات. ورد الفراء مذهب شيخه وذهب إلى " أن أشياء جمعت علىأفعلاء كما جمع ليّن وأليناء، فحذفت من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون : أشيئاء، فحذفت الهمزة لكثرتها. . . فلو منعتْ أشياءُ الجري لجمعهم إياها أشياوات، لم أجر أسماء، ولا أبناء لأنهما جمعتا أسماوات وأبناوات[١٤٧١].

وذكر ابن جني أن الفراء ذهب المذهب السابق في أصل بُراء ثم قال: " ومذهبه هذا يوجب ترك صرف بُراء لأنها عنده همزة التأنيث[١٤٧٢] يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (إنا بُرآء منكم)[١٤٧٣] " إن تركت الهمز من بُرآء أشرت إليها بصدرك فقلت: بُراء. وقال الفراء: مدة، وأشار إلى الهمز، وليس يضبط إلا بالسمع، ولم يجرها ومن العرب من يقول: إنا بِراءٌ منكم فيجري[١٤٧٤].

واختلف الفراء مع جمهور النحويين في علة ترك إجراء (سحَر). فهو يتفق معهم أن (سحر) في قوله تعالى (نجيناهم بسحر)[١٤٧٥] يجرى لأنه نكرة، ولكنه يخالفهم كما يقول أبو جعفر النحاس ـ فيه إذًا أسقطت منه الباء. فعنده أن العرب إذا ألقت من (سحر) الباء لم يجروه نحو: فعلتُ هذا سحرَ يا

(١٤٦٩) الفراء: معاني القرآن ١١٠/٣ ٠

(١٤٧٠) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٢٨.

(١٤٧١) الفراء: معاني القرآن ٣٢١/١. وانظر خلاف الكسائي والفراء في المصادر الآتية: ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٠/١-٢١ ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٦/١، ٥٦٨، السلسيلي: شفاء العليل ١١١/٣، السيوطي: الأشباه والنظائر ٥٠/٣.

(١٤٧٢) ابن جني: المحتسب ٣١٩/٢

(١٤٧٣) سورة الممتحنة الآية ٤.

(١٤٧٤) الفراء: معاني القرآن ١٤٩/٣-١٥٠.

(١٤٧٥) سورة القمر الآية ٣٤.

هذا، وعند غيره أن سحر إذا كان نكرة أجري، وإذا كان معرفة لم يجر، ودخول الباء وخروجها واحد[1476].

علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم

واختلف الكوفيون في علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم فكانت لهم علل ثلاث:

١- أنها فارقة بين المثنى المرفوع وبين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، أي بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد، فإذا قلت: رأيت زيداً، فإن صورته تشبه صورة المثنى في حال الرفع إذا لم تلحق النون ثم حمل المثنى المنصوب، والمخفوض على المرفوع في لحاق النون، وكذلك حمل الجمع على التثنية في هذه السبيل. ونسب هذا التعليل إلى الفراء[1477]، ونسبه أبو البركات الأنباري إلى بعض الكوفيين[1478]، وتبعه علىذلك بعض المحدثين[1479].

وذكر أبو حيان أن الفراء كان يذهب أيضاً إلى أن هذه النون نفس التنوين، لا نون غيرها[1480].

وضُعّف هذا المذهب بثبوت النون مع أداة التعريف (أل)، ولا تثبت الألف في المنصوب مع أداة التعريف، وبثبوت النون مع الياء، ولا لبس عندئذ[1481].

٢- أنها عوض من تنونين في التثنية، ومن تنوينات في الجمع، فقولك: زيدان: النون عوض من التنوين في : زيدٌ، وزيد. وقولك: زيدون، النون فيه عوض من التنوينات في : زيدٌ، وزيد، وزيد. . . وهذا مذهب أحمد بن يحيى ثعلب[1482].

(١٤٧٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٩٦/٤. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١٠٩/٣، الأزهري: تهذيب اللغة ٢٩٣/٤.

(١٤٧٧) العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٤ ص٢١١، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢٦٥/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب. ٢٦٥/١، الرضي: شرح الكافية ٣١/١، السيوطي : الهمع ١٦٤/١.

(١٤٧٨) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٥٤.

(١٤٧٩) عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص١١٧.

(١٤٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٥/١.

(١٤٨١) العكبري: التبيين مسألة رقم ٢٤ ص١١٤، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١٥٣/١.

(١٤٨٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١٥٣/١، ابن عقيل: المساعد ٤٧/١، الأهدل: الكواكب الدرية ٣٤/١.

وقد رد ابن عصفور هذا الرأي "لأنه لا يجوز أن يُعوض من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلامهم"[١٤٨٣].

٣- أنها تنوين حركت للساكنين، فقويت بالحركة. ونسب الرضي هذا التعليل لبعض الكوفيين، واختاره "إنْ أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة"[١٤٨٤].

ولعل هذا الخلاف مما " ليس تحته طائل ولا يُبني عليه حكم[١٤٨٥].

علة كسر نون المثنى وفتح نون الجمع

واختلف الكوفيون أيضا في علة كسر نون المثنى، وفتحها في الجميع، على قولين:

١- أنـها كسرت في المثنى كما كسرت في مثل: دراك. وهو قول الكسائي[١٤٨٦]، أما علة فتحها في الجميع، فلم أجد -في حدود ما قرأت- أحداً ذكر عن الكسائي شيئاً في ذلك.

٢- أنها كسرت في المثنى لأن الألف في نية الحركة، وفتحت في الجميع لأن الواو والياء ليستا في نية الحركة وهو مذهب الفراء[١٤٨٧]. ويرى الفراء أن ما كان من الحروف في نية الحركة أو متحركاً فإن الساكن الذي يتبعه إذا ما حُرك، حُرّك بالكسر كقولك : "دِمنة لم تكلّم" فاللام متحركة قد كسرت الساكن بعدها، وكذلك الألف في نية الحركة وقد حرك الساكن بعدها وما لم يكن في نية الحركة، فإن الساكن يُفتح بعدها كقولك أيْنَ وكيْفَ وما شاكل ذلك. وقد رد السيرافي هذا الرأي وأفسده لأنا "نقول أمْسِ والميم ليست في نية الحركة، و (جيرِ) وليست الياء في نية الحركة، ونقول : حيْثُ وليست الياء في نية الحركة" ثم قال : " وليت شعري ما الذي فصَل بين التثنية والجمع حتى صار آخر أحدهما في نية حركة، وآخر الآخر في نية سكون، ولا يعلم الغيب إلا الله" [١٤٨٨]. أضف إلى ذلك أنه إن كان ما ذهب إليه الفراء صحيحاً فلِمَ لم تُفتح نون المثنى في حالتي النصب والخفض وقبلهما ياء ساكنة نحو: رجُلَيْن وفرسَيْن، وهو في اللفظ كأيْنَ وكيف؟[١٤٨٩]

(١٤٨٣) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/١٥٤.

(١٤٨٤) الرضي: شرح الكافية ١/٣١.

(١٤٨٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٢٦٥.

(١٤٨٦) السلسيلي: شفاء العليل ١/١٣٦.

(١٤٨٧) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١/٢٣٤، السيوطي: الفرائد الجديدة ١/٨٨.

(١٤٨٨) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١/٢٣٤.

(١٤٨٩) المصدر نفسه ١/٢٣٥

وعدتُ إلى (معاني القرآن) فوجدت الفراء يذكر أن نون المثنى كسرت لأن قبلها ألفاً، وفتحت في الجميع لأن قبلها ياءً وواواً، من دون أن يفلسف الظاهرة كما فعل السيرافي في نقل مذهبه. يقول: " فخفضوا النون من رجلان، لأن قبلها ألفاً، ونصبوا النون في المسلمينَ والمسلمون لأن قبلها ياءً وواواً"[1490].

أما ثعلب، فلم أجد في(مجالسه) تعليلاً لذلك، وإنما وجدته يعلل كسر نون ما أُلحق بالجمع إذا كسرت، يقول تعليقاً على قول الشاعر:

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزتُ رأسَ الأربعينِ

كسر نون "الأربعين" لأن العدد ليس له واحد فجاء به على الأصل[1491].

علة بناء نحن وعلة كونه للاثنين والجميع بلفظ واحد

واختلف النحويون الكوفيون في علة بناء (نحن) على الضم.

١- أنه بني على الضم لتضمنه معنى التثنية والجمع، لذلك أعطي أقوى الحركات وهو مذهب الفراء[1492]. وتابعه في هذا التعليل أبو بكر بن الأنباري، يقول " وكذلك قالوا: نحنُ قمنا، فجعلوا النون في نحن مضمومة في كل حال، لأن (نحن) تضمن معنى التثنية، وذلك أنك تقول: نحنُ قمنا، مخبراً عنك وعن آخر قام معك، وتقول نحنُ قمنا، مخبراً عنك وعن جمع، قاموا معك، فلما تضمن معنيين أُعطي الضمة"[1493] وهو تعليل ثعلب كما نقله السيوطي[1494].
٢- أنه بني على الضم؛ لأنه "مثل حيثُ تحتاج إلى شيئين بعدها"، وهو قول أبي العباس ثعلب، كما ذكر أبو جعفر النحاس[1495].
٣- أن الأصل فيه (نَحُنْ) بضم الحاء وسكون النون، قلبت حركة الحاء على النون وأُسكنت الحاء. وهو قول هشام بن معاوية الضرير[1496].

وقد تبدو هذه التعليلات بعيده ، وأيسر من ذلك أن يُقال، إنه وُضع هكذا[1497].

(١٤٩٠) الفراء: معاني القرآن ١٠/١.
(١٤٩١) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٧٦.
(١٤٩٢) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٣٦١/٢، السيوطي: الهمع ٢٠٨/١.
(١٤٩٣) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٢٠٠/١.
(١٤٩٤) السيوطي: الهمع ٢٠٨/١.
(١٤٩٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨٩/١.
(١٤٩٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨٩/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٣/١، السيوطي: الهمع ٢٠٩/١.

واختلفوا أيضاً في الاعتلال لهذا المكني لِمَ كان للاثنين والجميع بلفظ واحد؟

١- فقال هشام بن معاوية ومن تابعه : "جعل جمعه وتثنيته على خلاف لفظه كما قالوا في رجل وجمعه قوم وامرأة وفي جمعها نسوة، وبعير وفي جمعه إبل، فلما كان جائزاً أن يأتي الجمع على غير لفظ المفرد ألحقوا نحن به [(١٤٩٨)]".

٢- وقال ثعلب: " إنما سووا بين تثنية (أنا) وجمعه، وفرّقوا بين تثنية (أنت) وجمعه؛لأن (أنا) للمخبر عن نفسه، والمخبر عن نفسه لا يشاركه في فعله اسم يكون لفظه مثل لفظه، كما يشارك المخاطب اسم يكون لفظه مثل لفظه، ألا ترى أنك تقول لرجلين تخاطبهما: أنت قمت وأنت قمت، فإذا ضممت (أنت) إلى (أنت) كان (أنتما) ولا يجوز للمتكلم إذا أخبر عن نفسه وعن غيره أن يقول: أنا قمت وأنا قمت، بل يقول: أنا قمت وزيدٌ قام، فلما كان الاسم الذي يضمه المتكلم إلى اسمه يخالف لفظه اخْتُلِق له في التثنية والجمع اسم على غير بناء الواحد"[(١٤٩٩)].

علة زيادة الألف بعد واو الجماعة

ويتعلق بباب العلة المتصلة بالمكني اختلاف الكوفيين في علة زيادة الألف بعد واو الجماعة، واضطراب النقل عنهم في ذلك.

١- أنها زيدت لتكون فرقاً بين الواو الساكنة، والواو المتحركة وهو مذهب الكسائي(١٥٠٠). وربما يعني بقوله (الواو الساكنة) واو الجمع، و(بالواو المتحركة) واو النسق في مثل: كفروا وردوا، استئناساً بما ذكره ابن الدهان قال: " ألف الوصل يزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل: كفروا وردوا، فلو لم يدخلوا الألف بعد الواو واتصلت بكلمة أخرى، لظن القاري أنها: كفر ووردوا، فتجيء بالألف لهذا الفرق" ونسب هذا القول لجماعة من الكوفيين(١٥٠١).

٢- أنها زيدت للفرق بين واو الجمع، والواو التي هي لام الفعل الساكنة. وهو قول بعض الكوفيين[(١٥٠٢)].

٣- أنها زيدت لتكون فرقاً بين المكني المنصوب نحو: ظلموهم، وبين

(١٤٩٧) وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٣/١.

(١٤٩٨) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٨٣-١٨٤.

(١٤٩٩) المصدر نفسه ص١٨٤.

(١٥٠٠) ابن خالويه: الألفات ص١٣٥-١٣٦.

(١٥٠١) ابن الدهان: باب الهجاء ص٥.

(١٥٠٢) المصدر نفسه ص٦.

المكني المؤكّد. وهو قول أبي العباس ثعلب. قال" إذ قلت: ظلموهم، وكانت (هم) اسماً منصوباً لم تكتب ألفاً، لأنها اتصلت بالفعل كاتصال الهاء في: ظلمه، وإذا كانت توكيداً لما في (ظلموا) كتبت (ظلموا) بالألف لأنك إنما جئت بـ (هم) توكيداً"[١٥٠٣].

وربما يكون ابن خالويه قصد إلى ذلك حينما نسب إلى ثعلب القول إنها زيدت "لتكون فرقاً بين ما يليها من اسم ظاهر وبين ما يليها من اسم مكني"[١٥٠٤].

وما نقله النحويون هنا عن ثعلب نقله السيوطي عن الكسائي "وقال الكسائي دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى[١٥٠٥]: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[١٥٠٦].

علة الإتيان بمكني العماد (الفصل)

وإن اختلف الكوفيون في تسمية هذا المكني[١٥٠٧] فقد اختلفوا أيضا في علة تسميته عماداً ووظيفته في التركيب.

فقيل لأن به يتبيّن أن الثاني ليس بنعت وإنما هو خبر. يقول الفراء: " أدخلوا (هو) فرقاً، لأن الاسم إذا أدخلت على خبره الألف واللام أوهمك أنه نعت، وأن السامع ينتظر الخبر، فأرادوا أن يقطعوا التوهم، وكان يزعم أن أصل هذا جواب، ألا ترى أن القائل يقول: زيد فاضل، فيقول الراد: محمد هو الفاضل"[١٥٠٨].

وقيل لأنه يحفظ ما بعده ويصونه حتى لا يسقط من الخبرية مثلما يحفظ عمادُ البيت السقف أن يسقط [١٥٠٩].

وقيل لأنه معتمد عليه في تقدير المراد ومزيد البيان[١٥١٠].

وقيل إنما سمي عماداً لغرض معنوي وهو تأكيد الكلام وتقويته[١٥١١].

وهذه العلل منقولة عن الكوفيين دون عزوها لأحد.

(١٥٠٣) المصدر نفسه ص٥ وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤١٨/٢ و ١١٧/٤.
(١٥٠٤) ابن خالويه: الألفات ص١٣٥-١٣٦.
(١٥٠٥) سورة المطففين الآية ٣.
(١٥٠٦) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٣٥/٢.
(١٥٠٧) انظر الخلاف في المصطلح .
(١٥٠٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣١. وانظر: ابن عقيل: المساعد ١١٩/١.
(١٥٠٩) الرضي: شرح الكافية ٢٤/٢.
(١٥١٠) السلسيلي : شفاء العليل ٢٠٧/١.
(١٥١١)ابن هشام: المغني ص٦٤٥، السيوطي: الهمع ٣٦/١، الأهدل: الكواكب الدرية ١٢٥/١.

علة تذكير مكني المجهول

اختلف الكسائي والفراء في علة تذكير المكني المجهول وتأنيثه: فقال الكسائي إذا ذُكرت الهاء فهي كناية عن الأمر والشأن، وإذا أنثت فهي كناية عن القصة.

وقال الفراء: العرب تدخل الهاء مع (أن) دلاله على الفعل بعدها، فإذا قالوا: إنه قام عمرو، دلّوا بالهاء على أن الفعل بعدها مذكر وإذا قالوا: إنها قامت هند دلوا على أن الفعل بعدها لمؤنث[١٥١٢].

علة بناء المنادى المفرد العلم ونصب المنادى المضاف

اختلف الكوفيون في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم. وانبنى خلافهم هذا على خلاف آخر بينهم: هل هذا المنادى معرب أو مبني؟ فكان لهم تعليلان:

١- يرى الكسائي[١٥١٣]، ومن أخذ بقوله[١٥١٤]، أو بعض الكوفيين إلا الفرّاء[١٥١٥]، أو الكوفيون إلا الفراء[١٥١٦]، أو الكوفيون كلهم[١٥١٧] أن المنادى معرب مرفوع بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع بعامل صريح فرق، وأما المضاف فنصب حملاً له على أكثر الكلام، لأن أكثر كلام العرب منصوب، للفرق بينه وبين المفرد.

وقد رد أبو البركات الأنباري هذا التعليل بقوله: **" هذا باطل فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب، وذلك الاسم الذي لا ينصرف"[١٥١٨]، كما ضعّفه ابن الحاجب[١٥١٩].**

وينقل ابن الدهان عن الكسائي علة أخرى علل بها عدم تنوين المنادى، وهي ضَعْف العامل، فالمنادى مُعرب "أعربوه بإعراب ما عري من العوامل،

(١٥١٢) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٦٨-١٦٩. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٣٦١/١-٣٦٣.

(١٥١٣) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٦/١، أبو حيان: النكت الحسان ص١٥٨، الرضي: شرح الكافية ١٣٢/١.

(١٥١٤) العكبري : التبيين مسألة رقم ٧٨ ص٤٣٨ .

(١٥١٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٥ ص٣٢٣، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨١.

(١٥١٦) السيوطي : الهمع ٣٨/٣ .

(١٥١٧) ابن عقيل : المساعد ٥١٣/٢.

(١٥١٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسالة رقم ٤٥ص٣٢٣.

(١٥١٩) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٦/١.

وهو المبتدأ، ولم يتمكن عامله فحذف التنوين منه"[١٥٢٠]، مما دفع أحد الباحثين المحدثين أن يشك في نسبة التعليل الأول للكوفيين، لكنه عاد وتراجع عن شكه بقوله: "أما العلة التي ساقها أبو البركات في (إنصافه)، فربما تكون لكوفي آخر، وذلك لا يقوم حجة على شيوخهم"[١٥٢١]. وليس ببعيد أن يكون التعليل الأول للكسائي وهو القائل: "النصب مغيض النحو كلّما صرف شيء من جهته نصب"[١٥٢٢].

٢- ويرى الفراء رأي البصريين أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم، لكنه اختلف معهم في تعليله[١٥٢٣].

فالعلة عنده أن أصل نحو: يا زيدُ: يا زيداه، كالندبة، فلّما كثر في كلامهم استغنوا بـ(يا) في أوله عن الألف في آخره، ولما حذفوا الألف بنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ(قبلُ) و(بعدً)[١٥٢٤].

وأما المنادى المضاف فوجب أن يكون مفتوحاً، لأن المضاف إليه حل محل ألف الندبة التي يكون ما قبلها مفتوحاً أبداً. وبناء على ذلك فحركته عنده ليست نصباً[١٥٢٥].

وقد اعترض الرضي على الفراء بقوله: " ولا أدري ما يقول في نصب المضارع. والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوباً"[١٥٢٦].

وأما شوقي ضيف فجعله بعداً واضحاً في التقدير[١٥٢٧].

ولا أراه كذلك، بل هو تعليل متجه، فمنهج النحويين في التقدير ينبني في كثير من الأحيان على استقراء روح اللغة، وعلى وعيهم أن التركيب اللغوي حيث يكثر استعماله يصيبه من التغيير ما لا يصيب غيره إيثاراً للخفة، فسيبويه مثل لذلك بـ (لاه أبوك) فأصله لله أبوك، ولكنهم حذفوا الجار واللام

(١٥٢٠) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص١٦٨.

(١٥٢١) المصدر نفسه ص١٦٨.

(١٥٢٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣١٢/٢.

(١٥٢٣) انظر تعليل البصريين في: أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨١.

(١٥٢٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٥ ص٣٢٣، العكبري: التبيين مسألة رقم ٧٨ص٤٤، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٦/١، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨٠، الرضي: شرح الكافية ١٣٢/١-١٣٣.

(١٥٢٥) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٨١.

(١٥٢٦) الرضي: شرح الكافية ١٣٣/١.

(١٥٢٧) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٧١.

تخفيفاً على اللسان[١٥٢٨] وهو ما عرف فيما بعد بقانون الاقتصاد اللغوي، لأن استعمال العبارة كثيراً ما يجعل معناها مفهوماً واضحاً، ولذلك لا يرى المتكلم بأساً ولا حرجاً أن يقتصد في لفظها. قال ابن يعيش : "الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها"[١٥٢٩].

علة بناء الغايات على الضم

واختلف الكوفيون في علة بناء الغايات على الضم نحو: قبلُ، بعدُ، قدامُ، وراءُ، وكانت لهم في ذلك علتان:

إحداهما أن هذه الألفاظ بنيت على الضم لتضمنها معنيين في أنفسها، أي: معنى الفعل الذي تقوم مقامه، ومعنى المحذوف بعدها، وهو المضاف إليه، فقويت وأعطيت الضمة وهي أقوى الحركات وأثقلها.

وهو قول الفراء. يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[١٥٣٠]**: "القراءة بالرفع بغير تنوين، لأنهما في المعنى يُراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وَسَموهما بالرفع، وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه، وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر:**

إن تأتِ من تحتُ أجئها مـن عَـلُ

ومثل قول الشاعر:

إذا أنــا لم أومــن عليــك ولم يكــن لقـــــاؤك إلا مـــــــن وراءُ وراءُ

ترفع إذا جعلته غاية، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه"[١٥٣١].

وإلى مثل هذا التعليل ذهب ثعلب[١٥٣٢]. إلا أن ابن كيسان يحكي عنه أنها لم تفتح؛ لأن الفتح كان لها قبل دخول العامل عليها نحو: أتيتك قبل زيدٍ وبعد

(١٥٢٨) سيبويه: الكتاب (هارون) ٣/٣٩٨.

(١٥٢٩) السيوطي: الأشباه والنظائر ١/٢٦٧. وانظر في اتكاء الفراء على كثرة الاستعمال: معاني القرآن ١/٢.

(١٥٣٠) سورة الروم الآية ٤.

(١٥٣١) الفراء: معاني القرآن ٢/٣١٩-٣٢٠. وانظر: أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٢/٣٦١، مكي: مشكل إعراب القرآن ٢/٥٥٩، الأزهري: تهذيب اللغة ٢/٢٤٤، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥/٢٥٨.

(١٥٣٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٦٤، ١٠٣.

زيدٍ، ولم تخفض لأنها من الخفض عُدلت[١٥٣٣]، يريد أن الظروف كما تنصب تخفض نحو: جئتُ من قبلِك، ومن بعدِك.

والعلة الأخرى أنها لم يجز أن تكسر فتشبه المضاف إلى المتكلم، ولم تفتح لئلا تشبه الاسم الذي لا يجري، الذي ينصب في حالة الخفض، ضُمّت إذا لم يبق إلا الضم. وهو قول هشام بن معاوية[١٥٣٤]. إلا أن مكيّاً ذكر علّة أخرى لعدم فتحها وهي أنها لم تفتح لئلا تشبه حالها في الإضافة، وأضاف أنها لم تسكن، لأن ما قبل آخرها ساكن[١٥٣٥].

علة بناء حيث

وفي المحالّ، أيضاً، اختلف الكوفيون في علة بناء (حيثُ) على الضم، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها في الأصل (حَوْثُ)، فلما عُدِل عن الواو، إلى الياء، جعلت ضمة الثاء خلفاً من الواو. وهو قول الكسائي[١٥٣٦]، وقول هشام أيضاً[١٥٣٧].

القول الثاني: أنها بنيت على الضم لما كانت مستحقة للإضافة، تشبيهاً لها بـ(قبل) و(بعد) في انقطاعها عن الإضافة. وهو قول الفراء. يقول ثعلب: (فإنما ضموها على مذهب الفراء، لأنها تدل على محذوف مثل قبلُ وبعدُ)[١٥٣٨].

القول الثالث: أنها ضمت لتضمنها معنى محلّين، فإذا قلت: زيدٌ حيثُ عمروٌ، كان معناه: زيدٌ في مكان فيه عمرو، فلما دلّت على معنى محلّين أُعطيت الضمة، وهي أثقل الحركات. وهو قول الفراء أيضاً[١٥٣٩]. وتابعه في ذلك ثعلب[١٥٤٠]، وأبو بكر ابن الأنباري أيضاً[١٥٤١].

(١٥٣٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٢٧.

(١٥٣٤) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٣٦١/٢.

(١٥٣٥) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٥٥٩/٢-٥٦٠ وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٥٨/٥.

(١٥٣٦) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٧٧.

(١٥٣٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٥٨.

(١٥٣٨) المصدر نفسه ص٥٥٨.

(١٥٣٩) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٢٧٧.

(١٥٤٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٥٨، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨٩/١.

(١٥٤١) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١٩٩/١-٢٠٠.

علة بناء الفعل الماضي على الفتح

تنقل مصادر النحو عن الفراء وحده أنه كان يرى أن الفعل الماضي بُني آخره على الفتح حملا على الماضي المسند إلى ألف الاثنين نحو ضَرَبا، وأن الفتحة في آخر (ضَربَا) اجتلبت لأجل ألف الاثنين، وهي غير الفتحة التي تدل على آخر نحو: ضَربَ. وتنقل عن البصريين أن الفتحة في آخر (ضَرَبا) هي فتحة الماضي الأصلية.

ولعل عبارة (شرح عيون الإعراب) توحي أن الفراء وحده من الكوفيين يخالف البصريين في هذه المسألة، وأن غيره كان يذهب مذهب البصريين. جاء فيه: ". . وأيضا فإن الذي يخالفنا في هذه المسألة، وهو الفراء، قد حمل الأصل على الفرع. . . "[١٥٤٢].

وقد ردّ مذهب الفراء، لأنه "حملُ فعل الواحد الذي هو الأصل على فعل الاثنين الفرع"[١٥٤٣] والقياس العكس.

وهذا الرد لا يلزم الفراء، لأن الخليل بن أحمد كان يجوز حمل الأصل على الفرع، من دون أن يعيب ذلك أصحابه[١٥٤٤].

علة عدم تنوين اسم لا التبرئة

اتفق الكوفيون على أن حركة اسم لا التبرئة إذا كان نكرة مفرداً نحو لا رجل في الدار، حركة إعراب لا بناء[١٥٤٥]، غير أن الكسائي والفراء اختلفا في علة عدم تنوينه.

فقال الكسائي: **لما كان سبيل النكرة أن يتقدمها خبرها نحو: قام رجل، لئلا يوهمك الخبر أنه صلة للنكرة، ولما لزمت لا التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره، وما لا يكون خبره إلا بعده، فيغيّروه من الرفع إلى النصب لهذه العلة، ونصبوه بغير تنوين، لأنه نصب ناقص مُغيّر كما فعلوا في المنادى حينما خالفوا به نصب المنادى المضاف فرفعوه بغير تنوين، ولم يخفضوه فيشبه ما أضيف إليه.**

وقال الفراء: **" إنما أخرجت (لا) من معنى (غير) إلى معنى ليس، ولم تظهر ليس، و(لا) إذا كانت في معنى غير عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك:**

(١٥٤٢) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٧١.

(١٥٤٣) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٣٠٨/١-٣٠٩.

(١٥٤٤) ابن منظور : لسان العرب ٧١/١٥.

(١٥٤٥) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٢٢/٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٣ ص٣٦٦ أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٦٤/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٦/١ .

مررت برجل لا عالم ولا زاهد، و(لا) إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب معنيين" [١٥٤٦].

علة دخول التنوين في بعض أسماء الأفعال

يرى الجمهور أن تنوين بعض صيغ أسماء الأفعال للتنكير. وقال ابن السكيت وتبعه الجوهري: دخول التنوين فيما دخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه نحو: صهٍ صهْ ومهٍ مهْ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني [١٥٤٧].

علة بناء (الآن) على الفتح

واختلف الكوفيون في علة بناء (الآن) على الفتح فكان لهم تعليلان:

أحدهما: أن الآن محكية، وأن " أصلها من قولك آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الآلف واللام، ثم تركتها على مذهب (فَعَلَ)، فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) وهو وجه جيد، كما قالوا: نهى الرسول ﷺ عن قيلَ وقالَ وكثرة السؤال فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان" [١٥٤٨]. وهو قول الفراء. ونسب هذا التعليل أيضا للكسائي والفراء [١٥٤٩]، وللفراء وحده [١٥٥٠]، وللكوفيين [١٥٥١].

وقد رُدّ هذا القول بأنه لو كان شبيهاً بـ(قيلَ وقال) لما امتنع من تأثير العوامل فيه، ولما دخلت عليه أل ؛ " لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكي ولا تدخل عليها الألف واللام " [١٥٥٢].

والقول الثاني: وهو أن يكون حرفاً محلّى بالألف واللام، ترك على فتحه.

وهو قول الفراء. قال: " الآن حرف بُني على الألف واللام لم تخلع منه، وترك على مذهب الصفة، لأنه صفة في المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و (الذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير

(١٥٤٦) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٨١/١ وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧٩/١.

(١٥٤٧) الرضي: شرح الكافية ٦٩/٢.

(١٥٤٨) الفراء: معاني القرآن ٤٦٨/١-٤٦٩.

(١٥٤٩) الزجاجي: اللامات ص٧٦.

(١٥٥٠) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٧٩/١-١٨٠، ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص٢٩٨، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٦١/٢، ابن مالك: التسهيل ص٦٥، ابن عقيل: المساعد ٥١٧/١.

(١٥٥١) أبو بكر بن الأنباري: الإنصاف مسالة رقم ٧١ ص٥٢٠.

(١٥٥٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٨١/١.

مفارقتين "[١٥٥٣]. وتابع أبو بكر ابن الأنباري الفراء وأخذ بهذا التعليل[١٥٥٤].

علة بناء وزن (فعالِ) على الكسر

أهل الحجاز يبنون ما كان على وزن (فعالِ) على الكسر. وقد اختلف الفراء وأبو بكر بن الأنباري في علة ذلك. فالفراء كان يرى أن آخر (فعالِ) إنما كسر، " لأن المجزوم إذا حُرّك حُرّك إلى الخفض"[١٥٥٥]. ومعنى هذا أنه كان يرى الكسر هاهنا نوعاً من التخلص من التقاء الساكنين. وقد أشار إلى ذلك بقوله : "وكسرت الميم من قطامِ وحذامِ والشين من رقاشِ لاجتماع الساكنين"[١٥٥٦] وكان الفراء يرى أن الصيغة كانت ساكنة اللام أصلاً، ثم حُركت للتخلص من التقاء الساكنين.

وكان يرى أن أوائلها فتحت، لأنها في الأصل مصادر، كقولك: قاولت قِوالاً ونازلت نزالا فلما نقلت "المصادر إلى باب الأمر فتح أوائلها ليفرّق بين المصدر والأمر"[١٥٥٧].

وقد جعل أحد الباحثين المحدثين تعليل الفراء ناقصاً، لأن " تحريك الساكن عند التقائه بساكن آخر لا يتخذ هذه الوجهة، فالمتّبع هو تحريك الساكن الأول لا تحريك الثاني، ولأن الساكن الأول في (فَعالِ) حرف علة، فإن افتراض سكون اللام يؤدي إلى تقصير الألف، لا إلى فتحه، كما يحدث في المضارع الأجوف المجزوم، والأمر منه مثل: لم يَخَفْ "[١٥٥٨].

والذي يبدو لي أن تعليل الفراء صحيح. فالعربية أباحت التقاء الساكنين في مثل: الضَّالّين، والطامة، وأضرابهما، ثمّ إن تحريك الساكن الثاني يكون في كون الساكنين في كلمتين لا في كلمة واحدة، نحو: قِ انطلق كما أن لتحريك الساكن الثاني نظائر في العربية، نحو: كيف، وأين، وأضرابهما.

وأما أبو بكر بن الأنباري، فكان له تعليلان: أحدهما يتفق فيه مع الفراء، لكنه يختلف معه في أصل هذه الصيغة، إذ أصلها عنده الأمر، وهو معناها،

(١٥٥٣) الفراء: معاني القرآن ٤٦٧/١. وانظر الأزهري: تهذيب اللغة ٥٤٩/١٥، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص٣٩٨، الزجاجي: اللامات ص٥٦، السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٨٠/١.

(١٥٥٤) ابن منظور: لسان العرب ٤٣/١٣.

(١٥٥٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص١١.

(١٥٥٦) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٠٠.

(١٥٥٧) المصدر نفسه ص٦٠٠ .

(١٥٥٨) محمد عبد الله جبر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص١٧٧-١٧٨.

وكان حكمها، لكنها كسرت " لأن المجزوم إذا حُرّك حُرّك إلىالخفض "[١٥٥٩].

والتعليل الآخر أنها " إنما كسرت لأنها معدولة، اجتمع فيها مع التأنيث العدل عن جهتها، حطّوها منزلة، فألزموها الكسر"[١٥٦٠].

علة بناء أَمسِ على الكسر

وللكوفيين في علة بناء (أمسِ) على الكسر قولان:

أحدهما أنه ألزم الكسر إذا كان معرفة، لا ألف ولا لام فيه، لأن أصله منقول من قولهم: أمسِ عندنا يا رجل، فلما سُميّ به الوقت تُرك على كسره.

واختلف النحويون واضطربوا في نسبة هذا القول.

فبينما نسبه جماعة منهم للكسائي[١٥٦١]، انفرد الرضي بنسبته للفراء[١٥٦٢]. وهو غير صحيح لأن الفراء ردّه. قال: "سألت الكسائي عن كسر أمسِ فقال : أخذ من قولهم: أمسِ عندنا يا رجل. قال الفراء: ولو كان من هذا لما دخل عليه الألف واللام"[١٥٦٣]. وتسامح أبو جعفر النحاس فعزاه للكوفيين كافة[١٥٦٤]. وهو غير صحيح أيضاً.

والقول الثاني: **إنه إنما كسر، لأن السين طَبْعها (خِلْقتها) الكسر. وهو قول الفراء[١٥٦٥]. ويفسر لنا أبو الهيثم معنى قول الفراء بقوله: " السين لا يلفظ إلا من كسر الفم ما بين التثنية إلى الضرس، وكسرت، لأن مخرجها مكسور في قول الفراء"[١٥٦٦].**

(١٥٥٩) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٥٧١. وانظر: المذكر والمؤنث ص٦٠٠.

(١٥٦٠) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٥٧١.

(١٥٦١) المزني: الحروف ص٦٤، الزجاجي: مجالس العلماء ص٩٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤٩/٢، ابن منظور: لسان العرب ٩/٦، السيوطي: الهمع ١٨٨/٣.

(١٥٦٢) الرضي: شرح الكافية ١٢٦/٢-١٢٧.

(١٥٦٣) المزني: الحروف ص٦٤.

(١٥٦٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٣٣/٣.

(١٥٦٥) الزجاجي: مجالس العلماء ص٩٩، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٣٣/٣.

(١٥٦٦) ابن منظور: لسان العرب ٩/٦. وانظر في مخرج السين: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٧٥، محمود السعران علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص١٧٥، محي الدين رمضان: في صوتيات العربية ص١٤٧ ولم أجد من نصّ على أن مخرج السين مكسور.

علة سكون تاء التأنيث

واختلف الكسائي والفراء في علة سكون علامة التأنيث التي تلحق آخر الفعل الماضي نحو : ضَرَبَتْ. على قولين.

١- أنها سكّنت لما لم يبق لها شيء من الحركات، فلما ضُمّت تاء المتكلم نحو: ضَرَبْتُ، وفتحت تاء المخاطب نحو: ضَرَبْتَ، وكسرت تاء المخاطبة نحو ضَرَبْتِ، بقيت هذه التاء بلا علامة، وكان ترك العلامة لها علامة، وهو قول الكسائي(١٥٦٧) وتسامح أبو جعفر النحاس حينما نسبه للكوفيين(١٥٦٨). وهو باطل.

٢- أن هذه التاء سُكنت لكثرة الحركات. وهو قول الفرّاء. قال : "إنما سُكنت لكثرة الحركات، وذلك أنك تقول: قَعَدَتْ، فتجد القاف متحركة، والعين
متحركة والدال متحركة، فكرهوا أن يحرّكوا التاء فيجمعوا بين أربع حركات"(١٥٦٩).

علة كون عشرين إلى التسعين بلفظ واحد للمذكر والمؤنث

ينماز عدد المذكر من عدد المؤنث في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة بالهاء، إذ تثبت في عدد المذكر وتسقط من عدد المؤنث، والعلة في ذلك كما يرى الفراء، أن "العدد مبني على الجمع، فلما كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكر، فيقولون: صبيّ وصِبْية وغلام، وغلمة، ورغيف وأرغفة، وقرد وقِردة، لأن العدد مبني على الجمع ولما كانوا لا يدخلون الهاء في عدد المؤنث فيقولون: ركبة وركب، وقردة وقرد، لم يدخلوها في عدد المؤنث، لأن العدد مبني على الجمع"(١٥٧٠).

وأما ألفاظ العقود، فيستوي فيها المذكر والمؤنث. تقول: عندي عشرون كبشاً، وعشرون نعجةٍ، فلِمَ لمْ يفرقوا بين المذكر والمؤنث في هذه الأعداد، كما فرّقوا في الأعداد التي قبلها؟

يرى الفراء أن العلة في ذلك جهل واحد العدد، أمذكر هو أم مؤنث؟ يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾(١٥٧١): " كيف جُمعت

(١٥٦٧) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٨٥.

(١٥٦٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٠١/١، و٢٨٥/٤.

(١٥٦٩) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٨٥.

(١٥٧٠) المصدر نفسه : ص٦٢٤.

(١٥٧١) سورة المطففين الآية ١٨.

(عليّون) بالنون، وهذا من جمع الرجال، فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناء من واحد واثنين فقالوه في المؤنث، والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا أنثاه ... ونرى أن قول العرب: عشرون وثلاثون، إذ جُعل للنساء وللرجال من العدد الذي يشبه هذا النوع"[١٥٧٢].

وأما أبو بكر بن الأنباري فقد اعتّل لذلك بأن في لفظها ما يكون للمؤنث كـ: ثلاث وأربع بغير هاء، وما يكون للمذكر وهو الواو والنون " فلما اجتمع فيها ما يصلح للمذكر والمؤنث عبّرت عن الجنسين"[١٥٧٣].

علة دخول اللام على أخبار إنّ وأخواتها

اختلف الكوفيون في نوع اللام الداخلة على إنّ وأخواتها والعلة في ذلك:

أ- أنها لام لتوكيد الخبر، وإنّ لتوكيد الاسم. وهو مذهب الكسائي[١٥٧٤]. ورد هذا المذهب لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر.

ب- أنها للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً وبين الكلام الذي يستأنف على وجه الجواب. تقول إن زيداً منطلق بغير لام إذا كنت مستأنفاً، وإن زيداً لقائم إذا كنت مجيباً لكلام قد تقدم. وهو مذهب الفراء[١٥٧٥].

جـ- أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك: إن زيداً منطلق، جواب ما زيد منطلقاً، وإن زيداً لمنطلق جواب: ما زيد بمنطلق، فإنّ بإزاء (ما)، واللام بإزاء الباء. وهو مذهب معاذ بن مسلم الهراء، وثعلب[١٥٧٦]، ونسب أيضاً لثعلب، وقوم من الكوفيين[١٥٧٧]. وقد أيد هذا التعليل المرادي مستنداً إلى علوم البلاغة[١٥٧٨].

د- أنها جواب قسم مقدر، والقسم قبل إنّ محذوف. وهو مذهب هشام، وأبي

(١٥٧٢) الفراء: معاني القرآن ٢٤٧/٣ وانظر: أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٤١-٦٤٣.

(١٥٧٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٤٤.

(١٥٧٤) المرادي: الجني الداني ص١٣٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٣/٢، السيوطي: الهمع ١٧٧/٢.

(١٥٧٥) الزجاجي: اللامات ص٧٢، ٧٦، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٦٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٣/٢.

(١٥٧٦) ابن فارس: الصاحبي ص١٧٥، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٦٨، السيوطي: الهمع ١٧٧/٢.

(١٥٧٧) المرادي: الجنى الداني ص١٣٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٣/٢.

(١٥٧٨) المرادي: الجنى الداني ص١٣٠.

عبد الله الطوال[١٥٧٩]. وحكي هذا المذهب عن الفراء أيضاً[١٥٨٠].

علة دخول اللام على ذلك

اختلف الكسائي والفراء وأبو بكر بن الأنباري في علة دخول اللام على ذلك. فقال الكسائي والفراء: جيء باللام لئلا يتوهم أن ذا مضاف إلى الكاف[١٥٨١]. ولأبي بكر بن الأنباري تعليلان: الأول وافق فيه تعليل الكسائي والفراء[١٥٨٢]. والثاني: إنما جيء بها بدلاً من الهمزة في ذائك، ولذلك كسرت[١٥٨٣].

ولعل خلاف الكوفيين في العلة يبرز أن السماع لم يكن صورة تنفرد في سمات نحوهم، فقد كانوا يعللون ويكثرون من التعليل، ولكن التعليل عند الكسائي وهشام وثعلب وأبي بكر بن الأنباري وغيرهم من الكوفيين كان قليلاً إذا ما قيس بالتعليل عند الفراء، ويكشف من جانب آخر أن الكوفيين لم يكونوا جميعا متبعين منهج شيخهم الكسائي، لا يقدمون على التعليل ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، كما يقول بعض المحدثين[١٥٨٤] ولم تكن عللهم على العموم أقرب إلى واقع اللغة بعيدة عن منطق الفلاسفة والمتكلمين[١٥٨٥] بل كان منها ما يخضع الظاهرة النحوية لموازين العقل والمنطق "ولكنها لا تبلغ من الجموح والشرود ما بلغته في الصورة التي نقلها كتاب الإنصاف"[١٥٨٦].

(١٥٧٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٣/٢، السيوطي: الهمع ١٧٧/٢.

(١٥٨٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٦٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٣/٢.

(١٥٨١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧٨/١. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١٤٩/١.

(١٥٨٢) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٧٣٢.

(١٥٨٣) المصدر نفسه ص٧٣٢ وانظر : أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧٨/١.

(١٥٨٤) عبد الجبار علوان النايلة: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب نحوي من الكوفة ص٣٨٨.

(١٥٨٥) المصدر نفسه ص٣٨٨.

(١٥٨٦) محمد خير الحلواني : الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص ٣٣٣.



الجملة العربية نظامها وأجزاؤها

الجملة العربية نظامها وأجزاؤها

للغة العربية نظام معين، تخضع له في ترتيب كلماتها، ويراعى هذا النظام في بناء الجمل، وإنشاء التراكيب، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه، جنح التركيب إلى الغموض والإبهام.

وأبرز ما يمتاز به نظام الجملة في اللغة العربية أنه نظام مرن طيع، ولعل السبب المباشر وراء ذلك هو أن المعاني الأساسية تؤدى بالإعراب، أو بالصيغ، وإذا ما خلا التركيب من هاتين الوسيلتين، تقوم بهذه الوظيفة رتبة الكلمات في بناء الجملة، فإذا قلت: رأى موسى عيسى، وأكرم صديقي أبي، وما شاكل هذا، عرفت أن الفاعل هو المتقدم وأن المفعول هو المتأخر، لأن الأصل الذي تنبني عليه الجملة الفعلية في اللغة العربية هو: الفعل + الفاعل + المفعول به +...

وفي مخالفة هذا الأصل وسيلة تعبيرية ، فقد تؤخر ما حقه التقديم، وتقدم ما حقه التأخير وقد تتصرف ببناء الجملة من حيث الوصل والفصل، والذكر والحذف، وغير ذلك لتؤدي معاني فرعية مهمة.

ولم يعن النحاة المتقدمون بظاهرة الترتيب عناية واضحة، ولم يفردوها بالتأليف والبحث المنظم، وإنما فرقوا القول فيها إشارات سريعة بين أبواب النحو، ومسائله.

ولا تعني الرتبة عند النحويين ما تعنيه عند البلاغيين. فالبلاغيون درسوا الرتبة تحت عنوان: التقديم والتأخير الذي هو " دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة، والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة، وإذاً، فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى
الأبواب المرتبة بحسبها " [(١٥٨٧)].

ولعل من أُوْلى المحاولات وأبرزها لتفسير نظام الجملة العربية والكشف عن النظام الداخلي في بنائها في القديم هي محاولة عبد القاهر الجرجاني، الذي أَوْلى هذه القضية عناية بارزة، وكتب دراسة جادة في كتابه (دلائل الإعجاز) تحت عنوان النظم [(١٥٨٨)].

وقد كان للنحويين الكوفيين عناية بموضوع الجملة العربية ونظامها،

(١٥٨٧) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧.
(١٥٨٨) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٢٢ - ١٢٨، ٣٥٧.

ومحاولات مبعثرة فيما يتعلق بهذا النظام وما يتصل بأجزائه التي ربطت بينها أعراف اللغة وقواعدها، حاولت ما استطعت جمعها، ولمّ شتاتها، مبرزاً جانب الخلاف فيها بينهم، مرتباً ذلك وفق أبواب النحو وما يتفرع عنها.

العماد (ضمير الفصل)

١- للعماد موقع ثابت في الجملة عند أغلب النحاة، وهو أن يقع بين المبتدأ خبره، أو بين ما أصله كذلك مما دخل عليه عامل ناسخ كـ: كان وليس وظن وإنّ أو إحدى أخواتهن. ولكن الكوفيين اختلفوا في تقديمه مع الخبر على المبتدأ، أو على كان واسمها، أو في توسطه بين كان اسمها، كما اختلف النقل عنهم.

فقد حكى جماعة من النحويين أن الكسائي يجيز أن يتقدم العماد مع الخبر على المبتدأ نحو: هو القائمُ زيد ، وهو أفضلُ من زيد عمرو[١٥٨٩] ويجيز أيضا أن يتقدم مع الخبر على (كان) نحو: أنت القائمَ كنتَ، وهو القائمَ كان زيد، ويقول: " هو بمنزلة قولك كنت القائمَ، والقائمَ كنت "[١٥٩٠]؛ " لأنه يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما "[١٥٩١]. ويشترط الكسائي لتقديمه على (كان) نصب الخبر، أما إذ رفع فمنع تقديمه، " والكسائي أيضا لا يقدم إذا رفع، قال: لأني لا أقدم المضمر قبل المظهر، فإنما أقدمه إذا نصبت ؛ لأنه يصير مع الخبر بمنزلة شيء واحد، فأقدمه مع الخبر إذا نصبت الخبر "[١٥٩٢].

ويحكون عنه، كذلك، أنه يجيز أن يتوسط العماد مع الخبر بين كان اسمها نحو: كان هو القائمَ زيد [١٥٩٣].

غير أن بعض النحويين ينقل عن هشام أنه حكى عن الكسائي أنه لا يجيز ذلك. يقول أبو حيان: " ونقل ابن مالك عن الكسائي جواز ذلك، والنقل عن الكسائي مختلف فيه، فنقل هشام عنه المنع، ونقل الفراء وغيره عنه الجواز " [١٥٩٤].

(١٥٨٩) ابن مالك: التسهيل ص ٢٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٤/١، النكت الحسان ص ٦١، البحير المحيط ٣٤٠/٦، السلسيلي: شفاء العليل ٢٠٨/١، ابن عقيل: المساعد ١٢٢/١، الرضي : شرح الكافية ٢٦/٢ . ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ٣١٦/١ لبعض الكوفيين.

(١٥٩٠) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣١.

(١٥٩١) ابن السراج: الأصول في النحو ١/ ١٢٥ - ١٢٦.

(١٥٩٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣١.

(١٥٩٣) ابن سراج: الأصول في النحو ١: ١٢٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٤.

(١٥٩٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٤/١، ابن عقيل: المساعد ١٢٢/١.

أما مذهب الجمهور[١٥٩٥] ومنهم الفراء[١٥٩٦] وهشام[١٥٩٧] من الكوفيين فقد منعوا ذلك يقول الفراء مانعاً تقديمه على كان أو على اسمها: " كان أصله الرفع كقولك: كان عبد الله هو القائم ، وقال ألا ترى أني لا أقول: هو القائم كان عبد الله ، ولا كان هو القائم عبد الله ، فإنما أتاه النصب من طريق الرفع "[١٥٩٨].

ويحتج من منع تقديمه بأنه حرف جاء لمعنى لذلك لزم موضعاً واحداً، إذ لو حاز فيه التقديم خرج عن أن يكون فصلا[١٥٩٩]؛ لذلك لا يجوز تقديمه " لأمنهم من التباس الخبر بالصفة إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف "[١٦٠٠].

٢- وقوعه بعد نكرة:

يشترط جمهور النحويين فيما قبل العماد أمرين: أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، وثانيهما كونه معرفة، مثال الشرطين قوله تعالى ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[١٦٠١]. ولكن الفراء وهشاماً ومن تابعهما من الكوفيين أجازوا كونه نكرة[١٦٠٢]. ونسب هذا الرأي أيضاً لقوم من الكوفيين[١٦٠٣] وللكوفيين جميعا[١٦٠٤]. وجعل المجيزون من ذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾[١٦٠٥].

كما أجاز بعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا[١٦٠٦].

٣- وقوع المعرفة بعده:

(١٥٩٥) ابن السراج: الأصول في النحو ١٢٥/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦/٢، ابن عقيل: المساعد ١٢٢/١.

(١٥٩٦) الفراء معاني القرآن ٥١/١، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٤/١، ابن عقيل: المساعد ١٢٢/١.

(١٥٩٧) ابن عقيل: المساعد ١٢٢/١.

(١٥٩٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٧٣١.

(١٥٩٩) المصدر نفسه ص ٧٣١.

(١٦٠٠) السلسيلي: شفاء العليل ٢٠٨/١. وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٢٦/٢.

(١٦٠١) سورة البقرة الآية ٥.

(١٦٠٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٩/١، ابن عقيل: المساعد ١٢٠/١، والفراء: معاني القرآن ١١٣/١.

(١٦٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٣/١، ابن يعيش: شرح المفصل ١١١/٣.

(١٦٠٤) أبو حيان: البحر المحيط ٥٣١/٥.

(١٦٠٥) سورة النحل الآية ٩٢.

(١٦٠٦) السيوطي: الهمع ٢٣٨/١ - ٢٣٩، الأهد ل: الكواكب الدرية ١٢٥/١.

وشرط الخبر الواقع بعد العماد عند الفراء أن يكون معرفة أو قريبا من المعرفة[١٦٠٧]، وإن كان معرفة بغير (أل) وجب الرفع نحو: كان زيد هو أخوك، وأجاز هو أخاك بمعنى هو الأخ لك، لأن (ال) تصلح فيه، ولم يجز ذلك في زيد وعمرو، وأجازه الكسائي[١٦٠٨].

٤- وقوعه في باب (كان):

وإذا كان الخبر الواقع بعد العماد المسبوق بـ (ما) العاملة عمل ليس معرفا بال منع الفراء أن يكون المكني عماداً وأوجب الرفع نحو: ما زيد هو القائمُ، وإن كان في باب ليس فالرفع الوجه عنده نحو: ليس زيد هو القائمُ، وأجاز النصب وهو الوجه عند البصريين[١٦٠٩]. وإن أدخلت على الخبر لام الفرق نحو: إن كان زيد هو لقائم فلا يجوز أن يكون عماداً عند الفراء ، وكذلك إن دخلت على الخبر فاء الجزاء نحو: أما زيد هو فالقائم[١٦١٠] وأما إن تقدم العماد على خبر (ما) واسمها نحو: ما هو بذاهب أحد، أو ولي (أما) فيجوز أن يكود عمادا[١٦١١].

٥- وقوعه بين الخبر والحال:

كما أجاز بعض الكوفيين أن يقع العماد بين الخبر والحال مستدلين بقراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[١٦١٢] بالنصب، وأبى ذلك البصريون[١٦١٣] والكسائي والفراء[١٦١٤] وثعلب[١٦١٥]، لأن الحال لا يدخل عليه العماد، وإنما لأن هذا تقريب، والعماد لا يدخل " مع التقريب من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان "[١٦١٦].

٦- وقوع إلا قبل العماد:

وإن دخلت (إلا) على صيغة العماد نحو: ما كان عمرو إلا هو الجواد، فمذهب الفراء أنه لا يجوز النصب ولا العماد، ويتعين الابتدائية، ومذهب

(١٦٠٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٠/١.
(١٦٠٨) الفراء: معاني القرآن ٤٠٩/١ - ٤١٠ وانظر ٢/ ٣٥٢ - ٣٥٣، ارتشاف الضرب ٤٩/١، أبو جعفر النحاس إعراب القرآن ٣٣٢/٣-٣٣٣.
(١٦٠٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٠/١.
(١٦١٠) المصدر نفسه ٤٩٠/١.
(١٦١١) الفراء: معاني القرآن ٥٢/١.
(١٦١٢) سورة هود الآية ٧٨.
(١٦١٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦/٣.
(١٦١٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص ٣٥٩.
(١٦١٥) المصدر نفسه ص ٤٣.
(١٦١٦) المصدر نفسه ص ٤٣.

الكسائي جواز ذلك[١٦١٧].

٧- ولو وقع قبله (لا) التي للجحد نحو: كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح ، منع أن يكون عماداً وتعين كونه مبتدأ عند الفراء[١٦١٨].

٨- وجوز الكسائي والفراء وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو: ما شأن عمرو هو الجالسَ، وما بال زيد هو القائم، ومررت بعبد الله هو السيدَ بنصب ما بعد العماد في الجميع[١٦١٩]

٩- وإن كان الخبر الواقع بعد العماد مشتقاً رافعاً لسببي المكني مطابقاً للاسم نحو: ظننت زيداً هو القائم أبوه، أو هو القائمة جارتُيه، أجاز الكسائي النصب والعماد، وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريين الذين يوجبون الرفع ويمنعون الفصل[١٦٢٠]. وإن لم يطابق المكني الاسم نحو: كان زيد هي القائمة جاريته، أجاز الكسائي النصب والعماد، ومنع التركيب أصلاً الفراء[١٦٢١].

وإن كان الخبر الواقع بعد العماد مشتقاً، وعطفت بالواو وذكرت المكني بعدها، واختلف الخبران نحو: كان زيد هو القائم وهو الأمير، فلا يجوز عند الفراء إلا الرفع في الأمير وأجاز هشام نصبه. وإن اتفقا نحو: كان زيد هو المقبل وهو المدبر اتفق الفراء وهشام على جواز نصب المقبل والمدبر، وأما إذا كان العطف بـ (لا) وكررت المكني نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد نصبت على قول هشام وإذا كان العطف بـ (لكن) نحو: ما كان زيد هو القائم ولكن هو القاعد، أجاز هشام النصب[١٦٢٢].

المجهول (ضمير الشأن)

١- اختلف الفراء مع الكسائي في مجيء المجهول، أو العماد كما كان يسميه الكوفيون أحياناً، مستأنفا في بداية الجملة غير مسبوق بكان أو الظن أو إنّ أو بعض أخواتها.

فالكسائي أجاز وقوعه مبتدأ غير مسبوق بشيء مما سبق ، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[١٦٢٣]، ومنع ذلك الفراء ؛ لأنه لا

(١٦١٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩١/١، السيوطي: الهمع ٢٤٢/١.
(١٦١٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩١/١، السيوطي: الهمع ٢٤٢/١.
(١٦١٩) السيوطي: الهمع ٢٧٩/١.
(١٦٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٢/١، السيوطي: الهمع ٢٤٢/١.
(١٦٢١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٢/١، السيوطي: الهمع ٢٤٢/١.
(١٦٢٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٢/١، السيوطي: الهمع ٢٤٢/١-٢٤٣.
(١٦٢٣) سورة الإخلاص الآية: ١.

يجيزه إلا إن كان معمولاً لـ كان، أو إنّ، أو ظن أو إحدى أخواتهن. يقول راداً رأي شيخه في توجيه قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: " وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً. قال: (هو) عماد ، مثل قوله (إنه أنا الله)[(١٦٢٤)]، فجعل (أحد) مرفوعا بالله، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنه)، ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله إنّ أو بعض أخواتها، أو كان، أو الظن "[(١٦٢٥)].

٢- تفسيره بالمفرد:

لا يفسر هذا المكني عند البصريين إلا بجملة مصرح بجزأيها، أما الكوفيون فقد اختلفوا، واختلف النقل عنهم. فبينما نسب إليهم جميعاً جواز تفسيره بالمفرد نحو: كان قائماً زيد، وظننته قائماً عمرو، على أن (قائما) خبر عن ذلك المكني، وما بعده مرتفع به[(١٦٢٦)] نسب ذلك للفراء وحده[(١٦٢٧)]، وهو في (معاني القرآن)[(١٦٢٨)] غير أن ابن السراج ينقل عنه منع ذلك كالبصريين، وعن الكسائي الجواز يقول: " وحكي عن الفراء أنه قال: لا أجيز إنه قام، لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين لاسم وخبر، وكان يجيز فيما لم يسم فاعله: إنه ضُرب. وقال: لأن الصلة تدل على آخر والكسائي يجيز: إنه قام "[(١٦٢٩)].

كما أن الخلاف الذي نقله ابن السراج عن السكائي والفراء في جواز: إنه قام، نقل ابن هشام وابن عقيل جوازه عن الكوفيين. يقول ابن هشام: " وأجاز الكوفيون: إنه قام، وإنه ضرب على حذف المرفوع بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه تفسيران: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل "[(١٦٣٠)].

٣- وقوعه في باب كان وإن:

مذهب الجمهور أنه يستكن في باب كان كقول الشاعر:

(١٦٢٤) سورة النمل الآية: ٩.

(١٦٢٥) الفراء: معاني القرآن ٢٩٩/٣. وانظر في مواضع استعمال هذا المنكي عند الفراء ١/ ٣٦١. وانظر في خلاف الكسائي والفراء: ثعلب: مجالس ثعلب ص ٣٥٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٨، ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١٤، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥/ ٣٠٨، السيوطي: الهمع ١/

(١٦٢٦) ابن هشام: المغني ص٦٣٧، أبو حيان: البحر المحيط ٢٩٢/١، ابن عقيل: المساعد ١١٥/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٠٣/١، السيوطي: الهمع ٢٣٣/١.

(١٦٢٧) مكي: مشكل إعراب القرآن ٥٢٦/١، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، ١٧١/٣، ابن يعيش: شرح المفصل ١٠١/٧، الرضي: شرح الكافية ٢٨/٢.

(١٦٢٨) الفراء: معاني القرآن ٢٨٦/١، و ٢٧٥/٢، ٣٢٨.

(١٦٢٩) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٥٨/١.

(١٦٣٠) ابن هشام: المغني ص ٦٣٧، ابن عقيل: المساعد ١١٥/١.

إذا مت كان الناس صنفان شامت   وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ومنع ذلك الفراء[1631].

ومنع الكسائي استتاره في باب (إن) وأخواتها إذا وقع بعدها اسم يصح أن تعمل فيه إنّ كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون). فقد ذهب إلى أن (مِن) زائدة وما بعدها في موضع نصب اسمها، ومنع ذلك غيره، " لأن زيادة (من) مع اسم إن غير معروفة، وأيضاً فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة، إذ يصير: إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، وليس كذلك، إذ غيرهم أشد عذاباً منهم كالكفرة وغيرهم "[1632].

ومما يتعلق بالمكني لزوم نون العماد وحذفها:

تدخل نون العماد مع ياء المتكلم إذا كانت في موضع نصب بفعل ماض أو مضارع أو أمر أو اسم فعل. وقد اختلف الكوفيون في جواز حذفها في المواضع الآتية:

١-تلحق نون العماد إنّ وأنّ وكأن ولكن إذا وقعت ياء المتكلم اسماً لإحدى هذه الأدوات نحو: إنّني وأنّني وكأنّني ولكنّني. وأجاز النحويون حذف هذه النون فيقال: إني وأنّي وكأنّي ولكنّي، غير أنهم اختلفوا في النون المحذوفة.

فمذهب أكثر النحويين البصريين والكوفيين، أن المحذوفة نون العماد، وذهب آخرون إلى أن المحذوفة هي النون الأولى الساكنة، وذهب بعضهم إلى أن المحذوفة هي النون الثانية[1633].

وإذا وقعت ياء المتكلم اسماً لـ (ليت) فمذهب جمهور النحويين وجوب إثباتها، وحذفها شاذ خاص بالضرورة الشعرية. ونقل عن الفراء جواز حذفها وإثباتها في سعة الكلام[1634]، والاختيار عنده إثباتها[1635]. وقد تابع ثعلبٌ الفراءَ فأجاز الوجهين[1636].

٢- نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين جواز إسقاط نون العماد من صيغة التعجب نحو: ما أقربي منك ، وما أجملي ، بناء على مذهبهم أن صيغة

(١٦٣١) السيوطي: الهمع ٢٣٥/١.

(١٦٣٢) ابن عقيل: المساعد ٣١٠/١-٣١١.

(١٦٣٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٠/١.

(١٦٣٤) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص ٣٣١، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١ - ٤٣٦، ابن يعيش: شرح المفصل ٩١/٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧١/١، السيوطي: الهمع ٢٢٤/١، الأزهري: شرح التصريح ١١١/١.

(١٦٣٥) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص ٣٣١.

(١٦٣٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص ١٠٦.

أفعل في التعجب اسم ، ونقلوا عن البصريين منع ذلك، ووجوب إثباتها لكون هذه الصيغة فعل[١٦٣٧].

ونسبة جواز إسقاط هذه النون من صيغة التعجب إلى الكوفيين ليست صحيحة فالكسائي كالبصريين يرى أنها فعل، فينبغي أن يكون مذهبه هنا كمذهب البصريين ثم إن الكوفيين جميعاً لم يقولوا إن صيغة أفعل في التعجب اسم، كما دللت على ذلك في غير هذا الموضع[١٦٣٨].

٣- وإذا دخلت نون العماد على صيغة فاعل نحو قول الشاعر:

وما أدري وظنّي كلّ ظنٍّ ... أمسلمُنِي إلى قومي شَراحِ

فمذهب هشام بن معاوية الضرير أن هذه النون ليست بنون العماد، وإنما هي تنوين، وأجاز: هذا ضاربنك، وضاربني بالتنوين، والكاف والياء في موضع نصب[١٦٣٩].

وجعل ذلك الفراء خطأ؛ لأن هذه النون إنما تكون" في فعل ويفعل مثل: ضربوني، ويضربني وضربني، وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد هل تضربني فيكون ذلك على غير صحة "[١٦٤٠].

٤- ويذكر أبو حيان أن للكوفيين في (قط) و (قد) وجهين: الأول أن يكونا معربين بمعنى حسب وما بعدهما خفض بالإضافة، ولا تلحق بهما نون العماد نحو: قطُ عبد الله درهم، وقدُ عبد الله درهم.

والوجه الثاني أن يكونا اسمي فعل مبنيين، وما بعدهما منصوب نحو: قط زيداً درهم، وقد زيداً درهم، وإذا اتصلت بهما ياء المتكلم لحقتهما النون كسائر أسماء الأفعال، لكون الياء في موضع نصب. ويذكر أبو حيان أن الكسائي حكى: قطْن عبد الله درهم بنصب عبد الله وخفضه على أن تكون النون من نسج الكلمة، وأنه إذا انخفض ما بعد (قطنِ) بني قطن على الفتح لشبهه باسم الفعل. وقال أبو حيان: إن هشاماً قال: " من نصب عبد الله مع النون لزمه أن يقول مع ياء المتكلم: قطنني بنونين، ولم يسمع، فيحتمل أن يكون الأصل: قطنني، فحذفت النون كما حذفت من أنّني " وتابع أبو حيان قائلاً: " وعلى ما حكى الكسائي أجاز هشام أن قطني درهم، وأن قدني درهم

(١٦٣٧) ابن هشام: أوضح المسالك ٧٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٠/١، الرضي: شرح الكافية ٢٣/١، السيوطي: الهمع ٢٢٤/١.

(١٦٣٨) انظر خصائص الأدوات وطبيعتها.

(١٦٣٩) ابن هشام: المغني ص٤٥٠-٤٥١، ٨٤٣-٨٤٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٢/١، ابن عقيل المساعد ٢٠١/٢-٢٠٢، السيوطي: الهمع ٢٢٦/١.

(١٦٤٠)الفراء: معاني القرآن ٣٨٥/٢-٣٨٦. وانظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص١٢٤، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٢٢.

على أن الياء مخفوضها بالإضافة، والنون من نسج الكلمة"(١٦٤١).

٥- وإذا وقعت ياء المتكلم في موضع خفض بـ من وعن وجب إثباتها عند جمهور النحويين، وأجاز حذفها أبو موسى الحامض نحو: مِنيِ، وعَنِي(١٦٤٢).

ومما يتصل بالمكني أيضاً وقوع نون التوكيد بعد ألف الاثنين:

اختلف النقل عن الكوفيين في وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين نحو: قومانْ، اقعدانْ بسكون النون. فقد نقل جوازه عن الكوفيين نحويون كثيرون تبعاً لنقل الزجاجي في الجمل[١٦٤٣]**، وانفرد أبو حيان ، فيما علمت، ونسب جواز ذلك للفراء، وأن الكسائي يمنعه، قال: " ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك "**[١٦٤٤]**.**

ولكن المزني نقل عن الفراء منع دخولها على الظاهر نحو: لا تضربانْ زيداً، لئلا تجمع بين ساكنين وأجاز ذلك إذا دخلت على مكني نحو: لا تضربنه[١٦٤٥]**.**

دخول نون التوكيد على فعل الجزاء وجوابه:

ذكر الفراء[١٦٤٦] **أن العرب لا تكاد تدخل إحدى نوني التوكيد على فعل الجزاء مع الأداة (إنْ) إلا إذا وصلوا (إنْ) بـ (ما) ليفرقوا بيْنَ إمّا في التخيير وبين إما في الجزاء، وجعل من ذلك قوله تعالى:** ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[١٦٤٧] **وهو مذهب ثعلب**[١٦٤٨] **ونسبه النحاس للكوفيين**[١٦٤٩]**.**

وأما دخولها على جواب الجزاء فممتنع عند الفراء إلا في ضرورة الشعر[١٦٥٠] **جائز عند بعض الكوفيين نحو: إن تضربنِ اضربنّك**[١٦٥١]**.**

(١٦٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٢/١.
(١٦٤٢) المصدر نفسه ٤٧١/١.
(١٦٤٣) الزجاجي: الجمل ص٣٥٧-٣٥٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٩/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٣٨/٩، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٩٤ ص٦٥٠، السيوطي: الهمع ٢٠٣/٤، الأزهري: شرح التصريح ٢٠٧/٢.
(١٦٤٤) أبو حيان: البحر المحيط ١٨٨/٥.
(١٦٤٥) المزني: الحروف ص٩١.
(١٦٤٦) الفراء: معاني القرآن ٤١٤/١.
(١٦٤٧) سورة الأنفال الآية ٥٨ وانظر: المزني: الحروف ص ٨٩.
(١٦٤٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص ٥٥٢.
(١٦٤٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٩١/٢.
(١٦٥٠) الفراء: معاني القرآن ١٦٢/١، البغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٥٥٩.
(١٦٥١) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/٢.

الاسم الموصول وصلته

١- رتبة جملة الصلة:

رتبة جملة الصلة من الرتب المحفوظة في التركيب العربي، التي لا يجوز أن تختل في رأي أغلب النحاة. فالمشهور فيها أن يتقدم الموصول على الصلة وما يتعلق بها غير أن لبعض الكوفيين رؤية جديدة في هذا النظام. فينسب بعض النحويين إلى الكوفيين أنهم يجيزون تقديم معمول صلة الموصول إذا كان ظرفا أو خافضاً ومخفوضاً على الموصول؛ فقيده بعضهم مع (أل) الموصولة(١٦٥٢)، وأطلقه بعضهم أي سواء كان الموصول اسمياً أم حرفياً(١٦٥٣)، قول الشاعر:

وعــزّةُ أحلــى النــاس عنــدي مــودة ... وعــــزةُ عـــني المعـــرِضُ المتجـــانبُ

فقدم (عني) على صيغة (فاعل) المتصل به (أل) الموصولة.

غير أن أبا بكر بن الأنباري ينسب ذلك للكسائي وحده، ويردّه. يقول في إعراب قول زهير بن أبي سلمى:

ومــا الحــرب إلا مــا علمــتم وذقــتم ... ومــا هــو عنهــا بالحــديث المــرجم

" المرجم نعت الحديث، و (عنها) حال ، كأنه قال: وما هو عنها لا عن غيرها. ويصلح في قول الكسائي أن تجعل (عنها) من صلة (المرجم) ، ويصلح تقديمها، لأن الحديث خبر، والمرجم نعته، والألف واللام ينوى بهما الطرح في مواضع الإخبار، أجاز الكسائي: ما عبد الله بأخيك فيك الراغب؛ لأن الراغب نعت للأخ، والأخ في هذا الموضع اسم، والألف واللام لا تلغى في مواضع الأسماء "(١٦٥٤).

وأما إن كان معمول الصلة حالا نحو: هذه التي عانقت مجردةً، فقد اتفق الكوفيون على وجوب تأخيرها عن الموصول، واختلفوا في تقديمها على الصلة نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فمنعها هشام، وأجازها ثعلب(١٦٥٥)، ولم يبيّن النقلة مذهب غيرهما من الكوفيين، وإن ذكر بعضهم أن الكسائي(١٦٥٦) والفراء(١٦٥٧) قد أجازا الفصل بين الصلة والموصول بغير الحال.

(١٦٥٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٣/١.

(١٦٥٣) السيوطي: الهمع ٣٠٤/١.

(١٦٥٤) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٦٧.

(١٦٥٥) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٧٢/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص ١٠١.

(١٦٥٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٨١/١.

(١٦٥٧) المصدر نفسه ٣٠٨/٣، و ٣٥٦/٤. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٢١٧/٢، ٣٣٨ و

٢- حذف أركان جملة الصلة:

أ- حذف الموصول: مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته؛لأن الصلة والموصول اسم واحد، ومحال أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخره، وما ظاهره كذلك أُوّل عندهم على تقدير موصوف محذوف، أو حمل على الضرورة الشعرية.

ونقل جماعة من النحويين عن أهل الكوفة أنهم يجيزون حذف الموصولات الاسمية سوى (ال) مطلقاً(١٦٥٨)، ونقله آخرون عن الفراء وحده(١٦٥٩).

ونقل أبو حيان أن الكوفيين متفقون على أن (مْن) تحذف وتضمر على معنى الذي مع حرفي المخفض (مِنْ) و (في) خاصة وأن إضمار (مَنْ) مع (مِنْ) أقوى من إضمارها مع (في) وأن الكوفيين كلهم أحالوا إضمار (مَنْ) مع المحال نحو عندنا يقول ذلك، وما شاكلها(١٦٦٠).

وعدت إلى مصادر الكوفيين، فوجدت الفراء يعرض لهذه المسألة في مواضع كثيرة من (معاني القرآن) ويجيز حذف الموصول الاسمي (مَن) ويشترط لذلك أن تسبق بـ (مِنْ) التبعيضية خاصة من بين الصفات لأن (مِنْ) تنوب عن (مَن) وتؤدي عن المعنى المتروك، وأما إذا سبقت (مَنْ) بـ (في) فشرط ذلك عنده - وإن كان لا يشتهي ذلك - أن تكون (في) بمعنى (مِن)، وأن تضاف إلى جنس المتروك نحو: فينا صالحون وفينا دون ذلك، بمعنى: منا صالحون ومنا دون ذلك. وإن لم تكن في بمعنى (مِن) وغير مضافة إلى جنس المتروك فلا يجوز ذلك نحو: في الدار يقول ذلك، على معنى: في الدار من يقول ذلك(١٦٦١).

لكنه عاد فناقض ما أصله فأجاز حذف الموصول (مَنْ) و (ما) من غير أن يسبقا بـ (مِنْ) أو (في)(١٦٦٢).

وتابع أبو بكر بن الأنباري الفراء فشرط لصحة المسألة ما شرطه من

١٣٢/٣ - ١٣٣.

(١٦٥٨) ابن السراج: الأصول في النحو ١٧٧/٢، أبو زرعة: حجة القراءات ص٢٦١، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥٠٣/١-٥٠٤، ابن هشام: المغني ص ٨١٥، ٨١٨، التبريزي: شرح القصائد العشر ص٣٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٤/١، ابن عقيل: المساعد ١٧٨/١ السيوطي: الهمع ٣٠٥/١-٣٠٤، الأزهري: شرح التصريح ١٤٤/١.

(١٦٥٩) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٧٨٥/٢-٧٨٦، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٥٦/٣، و ١٠٣/٥، أبو حيان: البحر المحيط ٦٢/٣ و ٧/

(١٦٦٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٤/١.

(١٦٦١) الفراء: معاني القرآن ٢٧١/١، ٢٩٤، ٣٨٤ و ٢٦٤/٢، ٣١١.

(١٦٦٢) المصدر نفسه ٢١٨/٣ وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٠٣/٥.

ضرورة أن يسبقا (مَنْ)، أو (ما) بـ (مِن)، أو بـ (في) خاصة، ومنع حذفهما مع غيرهما[١٦٦٣].

وأما ثعلب فقد منع المسألة أصلاً، وأنكر إضمار الاسم الموصول إلا في الضرورة الشعرية يقول: " منهم ضرب زيداً محال، إلا أن يقول: منهم من ضرب زيداً "[١٦٦٤]. وبذلك يتبين ما في نسبة جواز المسألة إلى الكوفيين كافة من تجوّز.

وأيد الرضي جواز المسألة مطلقاً ، وهو ما أميل إليه ، قياساً على حذف بعض حروف الكلمة استناداً إلى ما في لغة القرآن من مواضع محمولة على ذلك[١٦٦٥].

واختلف الفراء وهشام في إضمار (مَنْ) مع إنّ، وكأن، وظن نحو: إنّ منا يقول ذلك، وكان منا يقول ذلك، وظننت منا يقول ذلك ومثله[١٦٦٦]: إنّ فينا يقول ذلك الخ.. فأجاز ذلك الفراء يجعل (مَنْ) المضمرة اسماً للأداة، و (منا) الخبر. ومنع ذلك هشام وأبطله[١٦٦٧].

وإذا قلت: منا يقول ذلك نفسه، وجعلت (نفسه) توكيداً لـ (مَنْ) المضمرة فقد منع ذلك هشام، إلا أنه أجاز أن يقطع منها فتقول: منا يقول ذلك ظريفاً، على أن (ظريفاً) قطع من (مَنْ) المضمرة، ومنع ذلك ثعلب ورده فقال: " إذا قطع من الاسم نعت، وأكد ونسق عليه "[١٦٦٨].

ب- حذف عائد الصلة: إذا كان العائد مرفوعاً فشرط الجمهور لحذفه ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان وخالف الفراء وأجاز حذفه في نحو هذا المثال ، ولكن النحويين ردوه لكونه غير مسموع ، ولأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً[١٦٦٩].

وإذا كان العائد مخفوضاً، فيجوز حذفه إنْ كان منصوباً في المعنى كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[١٦٧٠] أي قاضيه، شرط أن يكون ناصبه - إذا كان وصفا - دالاً على الحال أو الاستقبال. وخالف الكسائي وأجاز حذف العائد

(١٦٦٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٦٦-٦٦٧.
(١٦٦٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٤٥.
(١٦٦٥) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٤٩٥/١.
(١٦٦٦) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٦١.
(١٦٦٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٥/١.
(١٦٦٨) المصدر نفسه ٥٥٥/١.
(١٦٦٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب١ /٥٣٣، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٦٩/١، السيوطي، الهمع ٣١١/١.
(١٦٧٠) سورة طه الآية ٧٢.

وإن كان ناصبه وصفاً دالاً على المضي نحو: جاءني الذي أنا ضاربه أمسِ[١٦٧١].

وإذا لم يكن العائد المخفوض منصوباً في المعنى فقد أجاز الكسائي أيضا حذفه، فينحذف معه المضاف إليه كقول الشاعر:

أعوذ بالله وآياتِه مِن باب مَنْ يُغلق من خارج

أي: يغلق بابه[١٦٧٢].

وإذا انحذف العائد المخفوض بحرف الخفض نحو (فاصدع بما تؤمر)[١٦٧٣]، أي به، فقد اختلف النحويون في كيفية الحذف. فمذهب الجمهور حذف (به) برمته. ومذهب الكسائي أن يحذف بالتدريج، بأن يحذف حرف الخفض أولاً، حتى يتصل المكني بالفعل فيصير العائد منصوباً، ثم يحذف[١٦٧٤].

وما نقل عن الكسائي هنا ليس صحيحا فالكسائي لا يجيز إضمار الصفات (حروف الخفض) مع الصلات وإنما يجيز حذف المكني فقط. قال الفراء: " وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هنا، لأجزت أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه "[١٦٧٥].

ومنع الجمهور حذف العائد في صلة (ال) نحو: الضاربها زيد هند ، فيقال: الضارب زيد هند. واختلف النقل عن الكسائي[١٦٧٦] كما اختلف النحويون في محل هذا المكني، أمنصوب أم مخفوض. فمذهب الأخفش أنه منصوب ومذهب المازني أنه مخفوض، وأجاز الفراء الوجهين[١٦٧٧] وتابعه ثعلب[١٦٧٨].

وإن اتفق الكوفيون على جواز حذف العائد المنصوب نحو (أهذا الذي بعث الله رسولا)[١٦٧٩] أي: بعثه فقد اختلفوا في توكيده والنسق عليه، ومجيء الحال مه متقدمة عليه. فالكسائي أجاز توكيده والنسق عليه، فيقال: جاءني الذي ضربت نفسه، أي ضربته، وجاءني الذي ضربت وعمراً،

(١٦٧١) الأزهري: شرح التصريح ١٤٦/١.

(١٦٧٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٣٦/١، السيوطي: الهمع ٣١٠/١.

(١٦٧٣) سورة الحجر الآية ٩٤.

(١٦٧٤) الرضي: شرح الكافية ٤٣/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٧٤/١ الشيخ يس: حاشية الشيخ يس ١٤٧/١.

(١٦٧٥) الفراء: معاني القرآن ٣٢/١.

(١٦٧٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٣٢/١.

(١٦٧٧) المصدر نفسه ٥٣٣/١، السيوطي: الهمع ٣٠٧/١.

(١٦٧٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٠٩.

(١٦٧٩) سورة الفرقان الآية ٤١.

واختلف النقل عن الفراء[١٦٨٠].

وأجازوا جميعاً مجيء الحال منه متأخرة نحو: هذه التي عانقت مجردة، أي عانقتها، غير أنّهم اختلفوا في مجيئها منه متقدمة نحو: هذه التي مجردة عانقت. فأجازها ثعلب، ومنعها هشام[١٦٨١].

٣- جملة الصلة:

يشترط النحويون شروطاً خاصة في الجملة التي تقع صلة الموصول الاسمي:

فجمهورهم منع الوصل بالجملة الطلبية ؛ لأن المقصود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ولم تزل إبهام الاسم الموصول. وخالف الكسائي فأجاز الوصل بجلمة الأمر، والنهي[١٦٨٢]وقيل وبالجملة المصدرة بـ (ليت)[١٦٨٣].

وجوز هشام الوصل بجملة مصدرة بـ (ليت) و (لعل) و (عسى)[١٦٨٤]، ووهم بعض المحدثين حينما نسب للكسائي انه أجاز الوصل بالجملة المصدرة بـ (لعل) و (عسى)[١٦٨٥]، ولعله تبع الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين حينما قال: " ولا تكون الصلة إلا خبرية خلافاً للكسائي "[١٦٨٦].

ومنع بعض قدماء الكوفيين الوصل بالجملة القسمية ، غير أن الفراء ردّه محتجا بقول الله تعالى[١٦٨٧]: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[١٦٨٨].

وصلة الموصول عند البصريين لا تكون إلا جملة، وأجاز الكوفيون[١٦٨٩] وقيل: الكسائي والفراء[١٦٩٠] وقيل: الفراء وحده[١٦٩١] أن يغني عنها اسم

(١٦٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٣٥/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٧١/١-١٧٢، السيوطي: الهمع ٣١٤/١.
(١٦٨١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٣٥/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٧٢/١، السيوطي: الهمع ٣١٤/١.
(١٦٨٢) ابن عقيل: المساعد ١٣٧/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢١٩/١، السيوطي: الهمع ٢٩٥/١، الأزهري: شرح التصريح ١٤١/١.
(١٦٨٣) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٦٣/١.
(١٦٨٤) أبو حيان : البحر المحيط ٢٥٥/٢ ، ابن عقيل: المساعد ١٣٧/١ ، السيوطي: همع الهوامع : ٢٩٦/١.
(١٦٨٥) أمين علي السيد: في علم النحو ص١٥٢-١٥٣.
(١٦٨٦) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٠١.
(١٦٨٧) سورة النساء الآية ٧٢.
(١٦٨٨) الفراء: معاني القرآن ٢٧٦/١ وانظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٣٤٠/٢، ابن هشام: المغني ص٨٨٨.
(١٦٨٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٢٤/١، السيوطي: الهمع ٢٩٧/١.
(١٦٩٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨/٢.

معرفة، ويكون الاسم صفة للموصول نحو: أكرمت الذي أخاك: أو اسم تفضيلٍ نحو: مررت بالذي

خير منك، أو كلمة (مثل) بناء على أنها محل (أي ظرف).

وأجاز الكسائي الوصل بالوقت والصفة الناقصين نحو: نزلنا المنزل الذي البارحةَ، أي الذي نزلناه البارحة(١٦٩٢) ورده أبو حيان وقصره على ما سمع لكونه خارجاً عن القياس.

وأجاز الفراء في سعة الكلام وصل (ال) بالجملة الاسمية، وحكى أن رجلاً أقبل فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم الها هوذا. ومذهب جمهور النحاة جواز ذلك في ضرورة الشعر(١٦٩٣) وهو ما أخذ به ثعلب(١٦٩٤).

٤- إتباع الاسم الموصول:

نُسب إلى الكوفيين أنه لا يجوز نعت الأسماء الموصولة إلا (الذي)(١٦٩٥) لأن للذي تصرفا ليس لـ (مَنْ) و (ما) الموصولين. ونسب إلى الفراء جواز نعت (من) و(ما)، لكونهما معرفتين، فما داما معرفتين فيجوز نعتهما، كما أجاز توكيدهما فيقال: نظرت إلى ما عندك نفسه، ومررت بمَنْ عندك نفسه(١٦٩٦) وكلام الفراء في (معاني القرآن) ينفي ما نسب إليه. فقد منع نعت (من) لأنها قد تكون غير معرفة، كما منع وقوعها صفة للمعرفة فلم يجز نحو: مررت بأخيك من قام(١٦٩٧).

٥- الإخبار بالذي:

إذا كان الموصول خبراً عن حاضر جاز باتفاق النحويين أن يعود المكني غير غائب مراعاة للحاضر نحو: أنا الذي قمتُ، وجاز أن يكون غائباً مراعاة للموصول نحو: أنا الذي قام.

وخالف الكسائي، أن يعود المكني على الذي غير غائب وإن لم يكن الذي خبراً عن حاضر، فأجاز في الإخبار عن التاء من (قمتَ) الذي قمت أنت. ومذهب الفراء أنه لا يجيز إلا جعل المكني غائباً فيقول: الذي قام أنت، لأن العائد على الموصول إذا لم يكن الموصول خبراً عن مكني حاضر لا يكون إلا

(١٦٩١) ابن عقيل: المساعد ١٦٧/١ وانظر الفراء: معاني القرآن ٣٦٥/١، ثعلب: مجالس ثعلب ص٧٨.

(١٦٩٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٦٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٢٥/١، البغدادي: خزانة الأدب ١١٥/١.

(١٦٩٣) الرضي: شرح الكافية ٣٩/٢.

(١٦٩٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩٠.

(١٦٩٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩٦/٢، البحر المحيط ٢٢٦/٦.

(١٦٩٦) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٤٢/٢، الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٢٦٢-٢٦٣.

(١٦٩٧) الفراء: معاني القرآن ٤٢٧/١-٤٢٨.

غائباً[١٦٩٨].

وأجاز الكسائي الذي أنا قائم أنا، والذي أنت قائم أنت. ومنع ذلك غيره[١٦٩٩].

وإذا أخبرت بالمفعول الثاني من باب (أعطى) قلت: الذي أعطيته زيداً درهم، وجاز: المعطي أنا زيد إياه درهم، ومنع منها ثعلب، والمتفق عليه عند النحويين: المعطيه أنا زيداً درهم[١٧٠٠].

ومنع الفراء نحو: الذي يختصم مع زيد أخواك، لأن الاختصام لا يتم. وأجاز ذلك هشام والطوال وكانا يجعلان (مع) بمعنى الواو. والفراء لم يكن يجيزه إلا وهو جزاء[١٧٠١].

٦- وقوع الذي حرفاً مصدريا:

وأجاز الفراء أن تكون الذي حرفاً مصدرياً، فلا يحتاج إلى عائد، ويسبك منه ومن صلته مصدر، وحمل على ذلك قوله تعالى: (وخضتم كالذي خاضوا)[١٧٠٢] والتقدير: كخوضهم. ومنع ذلك الجمهور وتأولوا ذلك[١٧٠٣]. وقد جعل بعض المحدثين

هذا المذهب من ابتكارات الفراء التي قلده فيها بعض الكوفيين[١٧٠٤]، ولم أجد من نسب هذا المذهب إلى غير الفراء من الكوفيين.

٩- ومما يتصل بالاسم الموصول (ال) الموصولة:

ففي دخولهما على الفعل المستقبل، كما في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قولان لنحاة الكوفة[١٧٠٥]: الأول جواز ذلك اختياراً، وهو مذهب بعض الكوفيين والثاني منعه إلا في الشعر وهو مذهب جمهور النحويين.

(١٦٩٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٣٨/١، النكت الحسان ص١٨٩، السيوطي: الهمع ٢٩٩/١.

(١٦٩٩) أبو حيان: أرتشاف الضرب ٦/٢.

(١٧٠٠) المصدر نفسه ١٠/٢.

(١٧٠١) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٥٧/٢، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٣٠.

(١٧٠٢)سورة التوبة الآية ٦٩.

(١٧٠٣)ابن السراج: الأصول في النحو ٣٤٠/٢، المغني: ابن هشام ص٧٠٩، المرادي: الجنى الداني ص٦٢١، ابن عقيل: المساعد ١٦٦/١-١٦٧، السيوطي: الفرائد الجديدة ١٩٥/١، الهمع ٢٨٥/١، الأشباه والنظائر ١٣٧/١.

(١٧٠٤)أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤١٨.

(١٧٠٥)أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٣١/١، المرادي: الجنى الداني ص٢٠٢-٢٠٣، الأزهري: شرح التصريح ١٤٢/١.

وظاهر نقل ابن خالويه عن الفراء أنّ الفراء لا يقيس ذلك يقول: " ليس في كلام العرب فعل دخل عليه الألف واللام عند سيبويه والفراء إلا قولهم: اليجدع ، واليتقصع، واليتتبع، واليسع اسم نبي عليه السلام ، واليحمد قبيلة "[١٧٠٦].

ولم أجد في (معاني القرآن) كلاماً للفراء على هذه الظاهرة، غير أنه تكلم على اللام التي تزاد في الأعلام التي على وزن الفعل نحو: يزيد، ويسع، ويعمر، وكان يذهب إلى أن الفصيح أن تستعمل من دون اللام، وأجاز إدخالها عليها لإفادة المدح والتعظيم[١٧٠٧] وهو ما أشار إليه بعض النحويين حينما قال: " وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله، وفي الأعلام، ولا يعرفها البصريون "[١٧٠٨]. ولكنّ بعضهم جعل ذلك مذهباً لبعض الكوفيين وليس لهم جميعاً[١٧٠٩].

ونقل أبو زرعة عن الكسائي أنه يستقبح ذلك، وأن الأصمعي ناقشه في ذلك فأسكته جاء في حجة القراءات: " قال الأصمعي: كان الكسائي يقرأ (والليسع) ويقول: لا يكون اليفعل كما لا يكون اليحيى، قال فقلت له: اليرمع واليحمد حيّ من اليمن فسكت "[١٧١٠].

واختلف الكسائي والفراء في دخول (ال) على (مع) فأجازه الكسائي[١٧١١]ومنعه الفراء[١٧١٢].

نواصب الفعل المستقبل:

١- تقديم معمول صلة أن عليها:

اختلف الفراء مع جمهور النحويين في جواز تقديم معمول صلة أنْ عليها نحو: يعجبني العلمَ أن تقرأ، وكقول الشاعر:

هـلا سـألت وخـبر قـوم عنـدهم   وشـفاء غيّـك خـابراً أن تسـألي

فمنعه الجمهور واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه ابن السراج منع ذلك كالجمهور، وأنه يجعل (خابراً) في البيت حالاً من الغيّ، لا معمولاً لصلة أن

(١٧٠٦)ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص٧٠.
(١٧٠٧)الفراء: معاني القرآن ٣٤٢/١، و ٤٠٨/٢، أبو زرعة: حجة القراءات ص٢٥٩
(١٧٠٨) الرضي: شرح الكافية ١٣١/٢.
(١٧٠٩) المرادي: الجنى الداني ص٢٠٠.
(١٧١٠) أبو زرعة: حجة القراءات ص٢٥٩-٢٠٠.
(١٧١١) التبريزي: شرح المفضليات ٩٦٥/٢.
(١٧١٢) الفراء: معاني القرآن ٤٣٦/١.

وهو (تسألي)[١٧١٣]، ونقل أبو حيان عن ابن مالك أن الفراء منع ذلك أيضاً، ولكنه ذكر أنّ ابن كيسان قال: " الكسائي والفراء وهشام وغيرهم من الكوفيين أجازوا بعض هذا في أماكن ، فأجازوا: طعامك أريد أن آكل، وطعامك عسى أن آكل، وكأن أنْ عندهم مجتلبة بأريد وعسى، وكأن الكلام أصله: طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد"[١٧١٤] ونقل عنه آخرون جواز ذلك[١٧١٥] وحجة المانعين أنه لا يتقدم شيء من صلة الموصول الحرفي عليه.

٢- الفصل بين أن ومعمولها:

جمهور النحويين منع أن يفصل بين أن وبين معمولها بشيء[١٧١٦] وأجاز ذلك الكوفيون بالشرط نحو: أردت أن إنْ تزرني أزورَك بالنصب، مع تجويزهم الإلغاء، وجزم أزورك جواباً للشرط[١٧١٧] ومنع ذلك أصحاب الفراء في سعة الكلام[١٧١٨]

٣- الفصل بين لن ومعمولها:

اختلف الكوفيون في جواز الفصل بين لن ومعمولها، فأجازه الكسائي بالقسم، وبمعمول الفعل نحو: لن والله أزورَك، ولن زيداً أكرمَ، ومنعه الفراء بمعمول الفعل وأجازه بالقسم، وزاد على ذلك جواز الفصل بالشرط نحو: لن إنْ تزورني أزورك، وبكلمة (أظن) نحو: لن أظن أزورَك بالنصب[١٧١٩] وذكر أبو حيان أن أصحاب الفراء يمنعون الفصل بين (لن) والفعل في سعة الكلام[١٧٢٠].

٤- تقديم معمول صلة كي:

نقل النحويون عن الكوفيين اختلافهم في صورتين من صور تقديم معمولِ كي أحدها: أن يتقدم على معمول كي فقط كقولك: جئت كي النحو أتعلم ، وأتيتك كي فينا ترغب والثانية: أن يتقدم على كي فقط كقولك: جئت النحو كي أتعلم، وأتيتك فينا كي ترغب.

أما الصورة الأولى، فلم يكن نقل النحويين متفقاً ، بل جاء مختلفاً مضطرباً.

(١٧١٣) ابن السراج: الأصول في النحو ١٨٨/٢. وانظر: البغدادي: خزانة الأدب ٥٦٣/٣.
(١٧١٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٩/٢. وانظر: السيوطي: الهمع ٩٠/٤.
(١٧١٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٦/١، ابن هشام المغني: ص٣٧٤، الرضي: شرح الكافية: ٢٣٥/٢، الدلائي: نتائج التحصيل ص٨٥١، السيوطي: الهمع ٣٠٢/١، البغدادي: خزانة الأدب ٥٦٤/٣.
(١٧١٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٩/٢.
(١٧١٧) المصدر نفسه ٣٨٩/٢، البحر المحيط ١١٨/١، تذكرة النحاة ص٥٦٠، السيوطي: الهمع ٩١/٤.
(١٧١٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٥٨.
(١٧١٩) أبو حيان: المصدر نفسه ص٥٥٨، ارتشاف الضرب ٣٩١/٢-٣٩٢، السيوطي: الهمع ٩٧/٤.
(١٧٢٠) السيوطي: الهمع ٩٧/٤.

فقد نقل عن الكسائي أنّ الفصل يبطل عملها ، وعن الجمهور أنه لا يبطل عملها[١٧٢١] وفي نقل آخر أن النحويين جميعاً متفقون على صحة الفصل مع النصب بـ (ما) الزائدة و (لا) التي للجحد ، كقول الشاعر:

أردت لكيمـــا يعلـــمَ النـــاس أنـــه   ســـراويل قـــيس والوفـــود شـــهود

وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ وأنهم مختلفون إذا وقع الفصل بغير ما ذكر ، عندئذ منع ذلك هشام ومن وافقه من الكوفيين سواء عملت كي أم بطل عملها ، وأجازه الكسائي مع إبطال العمل وتعين الرفع بمعمول الفعل الذي دخلت عليه كي، وبالقسم، وبالشرط الملاصق لها نحو: جئت كي النحَو أتعلمُ، وأزورك كي والله تزورُني، وأزورك كي إنْ تكافئ أكرْمك[١٧٢٢].

وخالف الكسائيّ الفراءُ في مسألة الفصل بالشرط، فذكر ابن مالك في (التسهيل) أن الفراء أجاز الفصل بين كي ومعمولها بالشرط، فتعلق (كي) عن العمل وهو ما أكده الفراء في (معاني القرآن)[١٧٢٣].

وأما الصورة الثانية فقد أجازها الكسائي، ومنعها غيره[١٧٢٤].

٥- الفصل بين حتى ومنصوبها:

دللت في غير هذا الموضع على اختلاف الكوفيين في ناصب الفعل المستقبل بعد حتى[١٧٢٥] وأشير هنا إلى اختلافهم في جواز الفصل بينها وبين الفعل المنصوب. فالكوفيون أجازوا ذلك بأن[١٧٢٦] وهشام وحده أجاز ذلك بالقسم نحو: حتى والله آتيك ، أو بمعمول الفعل مفعولاً نحو: حتى زيداً أضربَ ، أو بحرف الخفض ومخفوضه نحو: اصبر حتى إليك تجتمع الناس[١٧٢٧].

٦- الفصل بين إذن ومعموله[١٧٢٨].

(١٧٢١) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٢٧، ابن مالك: التسهيل ص٢٣٠، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٨١/٣، الموفي ص١١٤.

(١٧٢٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٤/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٩٢٤/٢، السيوطي: الهمع ١٠١/٤-١٠٢، الأشباه والنظائر ٦١/٣، الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني ٢٨١/٣، الشيخ يس: حاشية الشيخ يس ٢٣١/٢-٢٣٢.

(١٧٢٣) الفراء: معاني القرآن ٦٩/١.

(١٧٢٤) ابن مالك: التسهيل ص٢٣٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٦/١، الرضي، شرح الكافية ٢٤٠/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٩٢٤/٢، السيوطي: الهمع ٣٠٢/١، و ١٠٢/٤، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٨١/٣، الدلائي: نتائج التحصيل في شرح التسهيل ص٨٥١.

(١٧٢٥) انظرعمل الأدوات.

(١٧٢٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢.

(١٧٢٧) المصدر نفسه ٤٠٧/٢، السيوطي، الهمع ١١٦/٤.

(١٧٢٨) انظرعمل الأدوات.

الجملة الشرطية

للجملة الشرطية رتبة محفوظة ، في رأي أغلب النحاة ، فالمعهود في ترتيبها أن تكون من أداة الشرط ثم فعله ثم جوابه ولو اختل هذا الترتيب لاختل التركيب بتمامه.

وقد كان لنحاة الكوفة نظر مميّز حول هذه الظاهرة ، إلا أنه نظر لم يكن موحداً عندهم ، بل كان يفترق تارة ، ويتحد أخرى تبعا للجزء المختل في جملة الشرط.

١- تقديم جواب الشرط على فعله:

رتبة فعل الشرط وجوابه من الرتب المحفوظة عند جمهور البصريين فالأصل عندهم أن يلي جوابُ الشرط الأداةَ وفعلَ الشرط(١٧٢٩)، غير أنّ كثيراً من النحويين القدماء والمحدثين نقلوا عن الكوفيين أن تأخير جواب الشرط عن الأداة والفعل ليس لازماً ، لذلك يجوز عندهم تقديم الجواب على أداة الشرط وفعله ؛ لأن الأصل أن يرد الجواب مقدماً على الأداة(١٧٣٠).

ولكن ابن السراج يذكر أن هذا مذهب الفراء وحده ، وأن للكسائي رأياً مخالفاً رأي الفراء جاء في (أصوله): " والفراء يقول: إنّ نية الجزاء على تقديم الفعل نحو: أقوم إن تقم ، وإنْ شرط للفعل. وقال الكسائي: إنْ شرط والجزاء الفعل الثاني"(١٧٣١).

ولم أجد في (معاني القرآن) للفراء ما يؤيد ذهاب الفراء إلى هذا المذهب. لقد عرض في أكثر من موضع لمثل هذا التركيب دون أن يذكر أن المتقدم هو الجواب(١٧٣٢) .بل إن عرضه في بعض الأحيان يفهم منه أن مذهبه في هذه المسألة لا يختلف عن مذهب البصريين. يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ...

(١٧٢٩) ابن السراج: الأصول في النحو ١٨٧/٢.

(١٧٣٠) ابن مالك: التسهيل ص٢٣٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، البحر المحيط: ١٤٦/١، و ١٢٧/٤، و ٣٢٨/٧، الرضي: شرح الكافية ٢٥٧/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٩٦٠/٣، الأشموني: شرح الأشموني ٣٨٤/٣، السيوطي: الهمع ٣٣٣/٤، الأزهري: شرح التصريح ٢٥٣/٢، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٨٧، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص١٢٩، عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٢٧/١، ٦٣٢، فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص١٠٤، الصبان: حاشية الصبان ٣٠٥/٣.

(١٧٣١) ابن السراج: الأصول في النحو ١٨٧/٢.

(١٧٣٢) انظر: الفراء: معاني القرآن ١٣٤/٢، و ٢٧/٣.

﴾[١٧٣٣] " فافعل مضمرة بذلك جاء التفسير ، وذلك معناه. وإنما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق ، إنْ رأيت أن تقوم مَعنا ، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته ؛ كقولك للرجل: إن تقمْ تُصبْ خيراً ، لابّد في هذا من جواب ، لأن معناه لا يُعرف إذا طرح"(١٧٣٤).

وينتقد بعض القدماء جواز تقديم الجواب على أداة الشرط ؛ لأن ذلك " مخالف لمعنى الكلام وما يجب من ترتيبه وللاستعمال ، وذلك أن كل شيء يكون سبباً لشيء أو علة له فينبغى أن تقدم فيه العلة على المعلول ، فإذا قلت: إن تأتني أعطك درهماً ، فالإتيان سبب للعطية ، به يستوجبها ، فينبغي أن يتقدم ، وكذلك إذا قلت: إن تعص الله تدخل النار ، فالعصيان سبب لدخول النار ، فينبغي أن يتقدم"(١٧٣٥).

وكما تلاحظ فإن هذا الانتقاد مبني على أساس فلسفي بعيد عن روح اللغة فالعلة ينبغي أن تتقدم على المعلول ، لذلك دافع بعض المحدثين عن مذهب من أجاز تقديم الجواب على أداة الشرط(١٧٣٦) وهو ما أميل إليه ، لابتعاده عن التكلف ، ووضوح المعنى وخلوه من تلك القيود التي فرضها النحاة على رتبة فعل الشرط وجوابه.

٢- تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط:

واختلف الكسائي والفراء في جواز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط نحو: زيد إنْ يضربْ أضربْه ، وزيداً إنْ تضرب أضرْبه.

فأجاز ذلك الكسائي كائناً ما كان المعمول مرفوعاً أو منصوباً ، أو مخفوضاً. ومنعه الفراء.

ونقل أبو حيان هذا المنع عن الفراء إن كان المعمول منصوباً وجواب الشرط مجزوم ، وأما إذا كان الجواب مرفوعاً فجائز عند الفراء تقديم المنصوب على جوابه ، إما على التقديم والتأخير ، وإما على حذف الفاء ، وقيل عن الفراء جواز ذلك أيضاً إن كان المعمول مجروراً[١٧٣٧].

واختلف ابن السراج وأبو حيان في نقل مذهب غيرهما. فبينما قال ابن

(١٧٣٣) سورة الأنعام الآية ٣٥.
(١٧٣٤) الفراء معاني القرآن ٣٣١/١-٣٣٢.
(١٧٣٥) ابن السراج: الأصول في النحو ١٨٧/٢.
(١٧٣٦) انظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص١٢٩، عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٢٧/١، ٦.
(١٧٣٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٧/٢.

السراج " زيداً إنْ تضرب أضرب.. أجاز الكسائي أن تنصبه بالفعل الأول ، ولم يجزها أحد من النحويين "[١٧٣٨] قال أبو حيان: " ولم يمنعه إلا الفراء وحده "[١٧٣٩] وتساهل السيوطي فنسب منعه للكوفيين[١٧٤٠] وعرض ثعلب في مجالسه هذه القضية فبين خلاف الكسائي والفراء في هذه المسألة في المعمول إذا كان منصوباً والجواب مجزوما ، من دون يكون له رأي. يقول: " زيداً إنْ تضرب أضرب ، إن تنصبه بالثاني لم يختلف فيه ، وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفراء ، لأن الشروط لا يتقدمها صلاتها"[١٧٤١].

ورد أبو حيان تقديم معمول الفعل على الأداة؛ لعدم سماع ذلك عن العرب[١٧٤٢].

٣- تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط:

اختلف النقل عن الكوفيين في جواز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط نحو: زيداً إن قام اضرب ، وزيداً إنْ تضرب أضرب ، بنصب زيداً بالفعل الثاني.

قيل: أجازه الكوفيون[١٧٤٣] وقيل أجازه الكسائي والفراء[١٧٤٤] وقيل أجازه الكسائي وحده[١٧٤٥] وقيل إنه ممنوع باتفاق النحاة ، إذ لا يجوز: خيراً إن تزرنا تصبْ، فإنْ رفعت الفعل (تصب) جاز ذلك[١٧٤٦].

ولعل فيما ينقله أبو العباس ثعلب عن الكسائي والفراء ، وفيما ينقله ابن السراج عن الفراء ما يدل على جواز ذلك عندهما يقول ثعلب: " زيداً إن تضرب أضرب ، إن تنصبه بالثاني لم يختلفا فيه ، وإن كان الأول أجاز

(١٧٣٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٢٣٦.
(١٧٣٩) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٥٣٣.
(١٧٤٠) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.
(١٧٤١)ثعلب: مجالس ثعلب ص٤١٩. وانظر في هذا الخلاف: ابن السراج: الأصول في النحو ٢/١٨٧-١٨٨ أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٦ص٦٢٠، مسألة رقم ٨٧ص٦٢٣، أبو حيان: البحر المحيط ٧/٢٥١، السيوطي: الهمع ٤/٣٣٢، الرضي: شرح الكافية ١/١٦٥، و ٢/٢٥٧ الصبان: حاشية الصبان ٤/١٥، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٢١
(١٧٤٢) السيوطي: الهمع ٤/٣٣٢.
(١٧٤٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٧ ص٦٢٣، ابن مالك: التسهيل ص٢٣٧، الرضي: شرح الكافية ١/١٦٥، و ٢/٢٥٦، السلسيلي: شفاء العليل ٣/٩٦٠، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٢١.
(١٧٤٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤١٩، ابن السراج: الأصول ٢/٢٣٦. الصبان: حاشية الصبان ٤/١٥.
(١٧٤٥) السيوطي: الهمع ٤/٣٣٢.
(١٧٤٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥٥٧.

الكسائي وأبى الفراء"[1747]. ويعلل الفراء إجازته أن ينصب بالفعل الثاني بقوله: " إنما أجزت أن يكون منصوباً بالفعل الثاني ، وإن كان مجزوماً ، لأنه يصلح فيه الرفع ، وأن يكون مقدماً "[1748]، وبذلك يندفع قول من قال إنه ممنوع باتفاق النحاة.

ومهما يكن من الأمر فقد ردّ أبو حيان هذا المذهب لعدم سماع ذلك عن العرب[1749].

٤- تقديم معمول جواب الشرط المنصوب عليه:

يذكر أبو حيان أنه إن كان جواب الشرط مقترنا بالفاء ، فلا يجوز أن يعمل فيما قبله إجماعاً ، فلا يجوز في نحو: إن يقم فاضربْ زيداً ، أن تقول: إن يقم زيداً فاضرب[1750]. ويذكر هو وغيره أنه إن حذفت منه الفاء جاز ذلك عند الكسائي[1751]، ومنعه الفراء[1752]

وتبعاً لهذا الخلاف اختلف الكوفيون في إعراب جواب الشرط. فالكسائي يجيز الجزم إذا تقدم المعمول المنصوب ، والفراء وغيره لا يجيزون ذلك بل يوجبون الرفع في جواب الشرط[1753] ونسب ابن السرج إلى الكسائي جواز جزم جواب الشرط إذا فصل بين الفعلين شبه جملة[1754]، لأنه كلا فصل نحو: إن تأتني إليك أقصدْ ، والحقيقة أنه يجيز الجزم إذا فصل بينهما المعمول المنصوب[1755].

وقد علل أبو البركات الأنباري ذلك بعلة لم يعرفها نحاة الكوفة ، وهي أن جواب الشرط ينجزم بالجوار عندهم ، فإذا فصل بينه وبين فعل الشرط فاصل اختل الجوار ، فارتفع الفعل[1756].

وما جاء في (معاني القرآن) للفراء تعليل آخر وهو أن الجزاء له جواب

(١٧٤٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤١٩.

(١٧٤٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٦/٢.

(١٧٤٩) السيوطي: الهمع ٣٣٢/٤.

(١٧٥٠) أبو حيان: البحر المحيط ٢٥١/٧.

(١٧٥١) المصدر نفسه ٢٥١/٧، وانظر: ٣١/٦، ارتشاف الضرب ٥٥٧/٢، السيوطي الهمع ٣٣٣/٤.

(١٧٥٢) أبو حيان: البحر المحيط ٣١/٦، و ٥٢٢/٧، ابن مالك: التسهيل ص٢٣٧، السلسيلي: شفاء العليل ٣٦٠/٣، السيوطي: الهمع ٣٣٤/٤.

(١٧٥٣) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٦ص٦٢٠، ابن مالك: التسهيل ص٢٣٨، الرضي: شرح الكافية ٢٥٥/٢، ٢٥٦، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص. ١٢١.

(١٧٥٤) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٦/٢.

(١٧٥٥) الفراء: معاني القرآن ٤٢٢/١.

(١٧٥٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٦ص٦٢٠.

بالفاء، فإذا لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم إلا أنه يضمر في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها. وأما الكسائي فقد أجاز الجزم مع تقدم الاسم المنصوب ؛ لأنه لا يمكن إسقاطه ، إذ يعود إليه مكني من جواب الشرط - وهو الذي يسميه الكوفيون براجع الذكر - ولم يجز ذلك مع المرفوع لعودة المكني إليه وتعذر إسقاطه.

وقد كشف عن هذا الخلاف الفراء. يقول: "... فخطأ أن تقول: إن تأتني زيداً تضرب، وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوّز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكرِ الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول، وأجازه في النصب، لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام وليس ذلك كما قال، لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يُلْقَ باسم، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير"(١٧٥٧).

٥- الفصل بين أدوات الشرط وفعل الشرط:

يتفق الفراء مع الكسائي في جواز الفصل بالاسم المرفوع ، أو المنصوب بين الجازم والمجزوم ، ويشترط الفراء أن يكون حرف الجزم " إنْ خاصة دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل ، وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إنْ أخاك ضربتَ ظلمتَ ، والمرفوع مثل قوله(١٧٥٨): ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾"(١٧٥٩).

غير أن الكسائي لم يشترط لذلك كون الجازم (إنْ) خاصة فقد أجاز ذلك بعد (مَن) وأخواته نحو: من زيد يضرب أضربه. ويذكر أبو حيان أن بعض الكوفيين منع ذلك في المرفوع ، وأجازه في المنصوب والمخفوض نحو: من زيداً يضرب أضربه، ومن بزيد يمرر أكرمه. ويذكر أبو حيان أيضاً أن من الكوفيين من لا يجيز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مكني نحو (متى) ، وأما ما يمكن فلا ؛ فلا يجوز تقديم الاسم ، فلا تقول: منْ هو يضرب زيداً أضربه ، ويجوز متى زيد يقم أقم معه(١٧٦٠)؛ لأن المكني (هو) مَنْ.

(١٧٥٧) الفراء: معاني القرآن ٤٢٢/١ - ٤٢٣. وانظر: البغدادي: خزانة الأدب ٦٤٢/٣.

(١٧٥٨) سورة النساء الآية: ١٧٦.

(١٧٥٩) الفراء: معاني القرآن ٤٢٢/١. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥١/٢، ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٦/٢، الرضي: شرح الكافية ٢٥٦/٢.

(١٧٦٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥١/٢-٥٥٢. وانظر: السيوطي: الهمع ٣٢٥/٤-٣٢٦.

ويختلف الكسائي والفراء كذلك في جواز الفصل بين (مَن) وأخواتها وفعل الشرط بعطف وتوكيد ، فأجاز ذلك الكسائي ، ومنعه الفراء(١٧٦١).

وفي باب جزم الفعل المضارع اختلف الفراء وهشام في جواز الفصل بين (لم) و (لما) ومعمولهما، فأجاز الفراء نحو: لم أو لماّ إن تزرني أزرك، بجزم الفعل

بـ(لم) أو (لما) وإنْ فصل بينهما بالشرط. ومنع هذا هشام(١٧٦٢).

٦- حذف عناصر الجملة الشرطية:

اختلف الكوفيون ، أو تفرد بعضهم في حذف بعض عناصر التركيب الجزائي. فالفراء أجاز حذف فعل الشرط والاكتفاء منه بـ (لا) كقولك: من أكرمني أكرمته ، ومن لا لم أكرمه ، على معنى ومن لم يكرمني لم أكرمه ، فاكتفى بـ لا من الفعل(١٧٦٣).

وأجاز الكسائي اختياراً إضمار فعل الشرط مع (مَنْ) وأخواته ، فأجاز نحو: مَن زيداً يضربْ أضربْهُ(١٧٦٤) وأجاز كذلك إضمار (كان) بعد (من) ومنعه الفراء(١٧٦٥) إلا مع الأداة (إنْ)(١٧٦٦).

وأجاز الكوفيون حذف جواب الشرط في الاختيار، وإن كان فعل الشرط مستقبلاً، قياساً على الماضي، فأجازوا نحو: أنت ظالم إن تفعل(١٧٦٧) ومنع المسألة الفراء إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، كالمضارع المقترن بـ (لم)، وإلا في الضرورة الشعرية(١٧٦٨) ولا يخفى ما في قول الفراء من تضييق، لذلك كان قول غيره هو الظاهر " لأن ما في التنزيل من مواضع يمكن أن يعد قياساً "(١٧٦٩).

وذكر أبو جعفر النحاس أن الكسائي أجاز حذف الفاء في جواب النهي وجزم الفعل وهو ما منعه النحويون. يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأۡخُذَكُمۡ﴾(١٧٧٠) "فيأخذكم جواب النهي ولا يجوز حذف الفاء منه والجزم

(١٧٦١) المصدر نفسه ٥٥٢/٢، السيوطي: الهمع ٣٢٦/٤.
(١٧٦٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤٥/٢، السيوطي: الهمع ٣١٥/٤.
(١٧٦٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١/. ٢٥٩
(١٧٦٤) السيوطي: الهمع ٣٢٦/٤.
(١٧٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥١/٢-٥٥٢.
(١٧٦٦) الفراء: معاني القرآن ١٠٤/٢-١٠٥.
(١٧٦٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٨/٢ السيوطي: الهمع ٣٣٤/٤.
(١٧٦٨) الفراء: معاني القرآن ١٣٠/٢-١٣. وانظر: الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٣٠/٤، البغدادي: خزانة الأدب ٢٢٠/٤.
(١٧٦٩) الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٦٥٨/١.
(١٧٧٠) سورة الشعراء الآية ١٥٦.

كما جاز في الأمر ، إلا شيء روي عن الكسائي أنه يجيزه "[(١٧٧١)].

وأجاز الفراء كذلك حذف الفاء الرابطة لجواب الجزاء من الجملة الاسمية الواقعة جوابا لـ (إنْ)[(١٧٧٢)] ومن الجملة الفعلية المصدرة بـ (لا) التي للجحد[(١٧٧٣)] ومن الجملة الاسمية المصدرة بـ إنّ أو المبتدأ وكان جواب الشرط بصيغة المستقبل ، وأما إذا كان الجواب على جهة (فَعَلَ) أو (فعلوا) لم يصلح عنده إضمار الفاء[(١٧٧٤)] وإضمار الفاء في المجازاة لا يجيزه كثير من النحويين إلا في الضرورة الشعرية[(١٧٧٥)].

وإذا تقدمت (هل) على أداة الشرط الذي فعله وفعل جوابه مضارعان نحو: هل إن تزرني أزرك أجاز الفراء في الثاني الجزم والرفع ، وأجاز الكسائي دخول الفاء فتقول: فأزورك. وإن تقدمت ما عليها فأجاز الفراء كذلك في الثاني الجزم والرفع ، ولكنه منع دخول الفاء في الفعل إذا تقدمت ما بخلاف هل[(١٧٧٦)].

٧-تشاكل فعلي الشرط والجزاء:

ومما يتعلق بنظام الجملة في أسلوب الشرط أن النحويين يرون أن الشرط والجزاء إذا كانا فعلين ، فالأحسن أن يكونا مضارعين ، أو أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، أو ماضيين بلم أو بدونها ، وأما أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، فخص ذلك جمهورهم بالضرورة الشعرية ، وأجازه الفراء في الاختيار[(١٧٧٧)].

وفي دخول الشرط على الشرط للنحويين مذهبان ، كما في قوله تعالى:

﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[(١٧٧٨)]: **المذهب الأول أن الشرط الثاني في موضع نصب على الحال ، والثاني: أن الشرط الثاني متقدم في المعنى على المذكور أولاً ، وإن تأخر في اللفظ. وعزا بعضهم مذهباً ثالثاً للفراء وهو أنه " إن كان بينهما ترتيب في العادة ، كالأكل مع الشرب ، قدم المعتاد تقديمه، وإن لم يكن فالمقدم هو الثاني "[(١٧٧٩)].**

(١٧٧١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣/ ٨٩١، وانظر ٢/ ١٨٩.
(١٧٧٢) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٢٠٢.
(١٧٧٣) الفراء: معاني القرآن ١/ ٣٢، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١/ ٤٠٤.
(١٧٧٤) الفراء: معاني القرآن ١/ ٤٧٥ - ٤٧٦.
(١٧٧٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢/٢٦٤.
(١٧٧٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٦.
(١٧٧٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٣، السيوطي: الهمع ٤/ ٣٢٢.
(١٧٧٨) سورة الأحزاب: الآية ٥٠.
(١٧٧٩) الأسنوي: الكوكب الدري ص٤١١-٤١٢.

وإذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدمهما ما يطلب خبراً ، وجب عند جمهور النحويين أن يكون الجواب للسابق منهما وهو القسم " وخالف الفراء في ذلك فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه "[١٧٨٠] في سعة الكلام[١٧٨١]، وهو ما في (معاني القرآن)[١٧٨٢]، إلا أنه عاد فناقض وصرح بأن ما ورد منه في الشعر ضرورة[١٧٨٣]، مما يدل على اضطراب مذهبه في المسألة[١٧٨٤]، وأنه كالبصريين الذي يلجئون إلى التشذيذ ورد الظاهرة إلى الضرورة، مما يدل على أنه لم " ينتهج مهجاً خاصاً به يستلهم فيه روح العربية "[١٧٨٥]، كما وصفه بعض المحدثين.

ونقل ثعلب عن الكسائي أنه لا يجيز العطف على الجزاء إلا بالواو ، وعن الفراء جواز ذلك بثم وبالفاء أيضا[١٧٨٦].

المرفوعات

الفاعل

١- تقديم الفاعل أو نائبه على فعله:

المقياس الفصيح السائد، في هذه المسألة، عند أكثر النحاة القدامى أن يلي الفاعل الفعل لا يتقدمه. وهي مسألة من مسائل النحو الشائكة، إذ يترتب عليها عدة أمور منها: نوع الجملة حينئذ ، اسمية هي أم فعلية ؟ وخلو الفعل من مكني الاسم السابق.

وقد اختلف النقلة في هذه المسألة. هل هي من المسائل الخلافية أو لا ؟

فالزجاجي ذكر أنها ليست من المسائل الخلافية، وأن النحويين مجمعون على عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، وأنه إذا قدم عليه لم يرتفع به على الفاعلية، وإنما يرتفع عند البصريين بالابتداء والفعل خبر عنه يرفع ضميره، ويرتفع عند بعض الكوفيين بالمكني[١٧٨٧] الذي في الفعل ، وعند بعضهم الآخر يرتفع بموضع الفعل ؛ لأنه موضع خبر، وبهذا القول كان يقول

(١٧٨٠) البغدادي: خزانة الأدب ٥٣٥/٤، وانظر: ابن هشام: المغنى ص٣١٢،، أبو حيان: البحر المحيط: ٤٣١/١، ارتشاف الضرب ٤٩٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٢٥/٢، السيوطي: الهمع ٢٥٢/٤.

(١٧٨١) البغدادي: خزانة الأدب ٥٣٥/٤-٥٣٦.

(١٧٨٢) الفراء: معاني القرآن ٦٥/١-٦٧، ٨٤.

(١٧٨٣) المصدر نفسه ١٣٠/٢-١٣١.

(١٧٨٤) البغدادي: خزانة الأدب ٣٥٣/٤-٥٣٦.

(١٧٨٥) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤٧٦.

(١٧٨٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨٢

(١٧٨٧) راجع الرفع بعائد الذكر.

ثعلب[1788].

وإلى مثل ما ذكر الزجاجي ألمح الرضي حينما ذكر أن الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق ممن جميع النحاة[1789].

على حين ذكر كثير من النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين من جهة ، ومن جهة أخرى بين الكوفيين أنفسهم.

أ- فقد نسب إلى الكوفيين انهم يجيزون تقديم الفاعل أو نائبه على فعله في سَعَة الكلام وإلى البصريين منع ذلك[1790]، إلا أن البطليوسي قيد ذلك وذكر أن الكوفيين يجيزون ذلك في الضرورة الشعرية ليس غير[1791].

ب- ونسب هذا المذهب إلى ثعلب وحده يقول أبو جعفر النحاس: "... لأن الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قول جميع النحويين إلا شيئاً حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز: زيد قام بمعنى: قام زيد"[1792]. إلا أن البطليوسي نقل ذلك عن قطرب وأن ثعلباً تابعه على ذلك[1793].

ورجعت إلى ما بين يديّ من مصادر كوفية ، فوجدت الفراء يصرح أكثر من مرة بمنع تقديم الفاعل أو نائبه على فعله ، وأنه لا يصح خلو الفعل من مكنيّ الاسم المتقدم ، ويؤكد على ذلك ، فالفعل " إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم"[1794]. بل إنه يروى قول الزباء - وهو مما استدل به

(١٧٨٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٩٤، ارتشاف الضرب ١٧٩/٢-١٨٠.

(١٧٨٩) الرضي: شرح الكافية ١٦٣/١. وانظر ١٢٨/١-١٢٩ حيث صرح أن الفاعل لا يتقدم على الفعل عند الكوفيين.

وانظر أيضاً برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص١٣٣ حيث ذكر أن تقديم الفاعل في الجملة الفعلية لا يقره النحويون.

(١٧٩٠) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٧٩-٨٤، ابن هشام: أوضح المسالك ٣٣٧/١، ٤٩٧، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٩٤، النكت الحسان ص٥٠-٥١، ارتشاف الضرب ١٧٩/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٨٧/١، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١٥٩/١-١٦٠، السلسيلي: شفاء العليل ٤١٢/١، السيوطي: الهمع ٢٥٤/٢-٢٥٥، و ١٦٠/٥، والأزهري: شرح التصريح ٢٨٧/١، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص٥٥، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص٥٤، الفعل زمانه وأبنيته ص٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٨٧، حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي ص٤١، عبد الفتاح الحموز: التأويل لنحوي في القرآن الكريم ٢٥٤/١، خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها ص٨٣. فارس عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي ص٣٩٢، ٣٩٧.

(١٧٩١) البطليوسي: شرح أدب الكتاب ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

(١٧٩٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٦٤/٣-٣٦٥ وانظر ٧٠/١، و١٦٧/٥.

(١٧٩٣) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص١١٩.

(١٧٩٤) الفراء: معاني القرآن ١٢٨/١.

المجيزون :

مـــا للجمـــالِ مشـــيها وئيـــدا أجنـــدلاً يحملـــن أم حديـــدا

بخفض مشيها على التكريرِ (البدل) من الجمال[1795]. وروايته هذه تخرجه ممن قال بجواز تقديم الفاعل على الفعل.

وأكد ذلك مرة أخرى حينما قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[1796]: " ولو قيل: والعملَ الصالحَ بالنصب على معنى: يرفع الله العمل الصالح ، فيكون المعنى يرفع الله العمل الصالح، ويجوز على هذا المعنى الرفع[1797] كما جاز النصب لمكان الواو في أوله "[1798] وهذا الرأي هو رأي البصريين عينه في توجيه هذه الآية. يقول أبو جعفر النحاس: " والعمل الصالح يرفعه رفع بالابتداء على إضمار فعل ، فأما أن يكون مرفوعاً بمعنى ويرفعه العمل الصالح فخطأ لأن الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قول جميع النحويين إلا شيئاً حكاه لنا على بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز: زيد قام ، بمعنى: قام زيد"[1799].

ولكنه في بعض الأحيان كان يأتي بكلام يحتمل أنه كان ممن يجيز المسألة ، كقوله:" ولكن العرب تقول: زيد فليقم ، وزيداً فليقم ، فمن رفعه قال: أرفعه بالفعل الذي بعده، إذ لم يظهر الذي قبله ، وقد يرفع أيضاً بأن يضمر له مثل الذي بعده ، كأنك قلت: لينظر زيد فليقم "[1800]. وكقوله معلقاً على قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[1801]: " مَن في موضع رفع كقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[1802]، إذا كانت (من) بعد العلم والنظر والدراية - مثل نظرت وعلمت ودريت - كانت في مذهب أيّ. فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به ، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبتها ، كقولك: ما أدري من قام ، ترفع (من) بـ (قام) ، وما أدري من ضربت ، تصبها بـ (ضربت)

(١٧٩٥) المصدر نفسه ٧٣/٢، ٤٢٤

(١٧٩٦) سورة فاطر الآية: ١٠

(١٧٩٧) أي إضمار فعل

(١٧٩٨) الفراء: معاني القرآن ٣٦٧/٢

(١٧٩٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٦٥/٣.

(١٨٠٠) الفراء: معاني القرآن ٤٢٤/٢-٤٢٥، وانظر ١٣٨/١.

(١٨٠١) سورة الأنعام الآية: ١١٧.

(١٨٠٢) سورة الكهف الآية: ١٢.

"[١٨٠٣]. وكقوله مفسّراً قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾[١٨٠٤]: " ما في موضع رفع بما لم يسم فاعله "[١٨٠٥].

وربما يحتمل كل ما سبق أن هذه الأسماء المقدمة مبتدآت يرفعها ما بعدها على قاعدة (الترافع)[١٨٠٦]. وبذلك يكون الفراء ممن منع تقديم الفاعل على فعله البتة ، وهو ما أرجحه.

وينقل أبو حيان نصاً من كتاب (الفرح) لأبي عمرو الشيباني، أحد اللغويين الكوفيين المشهورين، يمنع فيه أبو عمرو تقديم الفاعل على فعله، جاء فيه: " يزيد الفاعل على المفعول بثمانية أشياء: يلي الفعل، ويضمر فيه... ولا يتقدم على الفعل"[١٨٠٧] .

وبذلك يندفع قول من نسب إلى الكوفيين عموماً أنهم يجيزون تقديم الفاعل أو نائبه على فعله، وتبقى المسألة مشكوكاً فيها، مطعونا في صحة نسبتها إلى الكوفيين أو إلى بعضهم إلى أن يَحسِمَ أمرَها نصّ كوفي لا لبس فيه، ولا غموض.

ومهما يكن من الأمر، فقد ردّ المبرد[١٨٠٨] وجماعة من القدماء[١٨٠٩] مذهب من أجاز تقديم الفاعل على فعله من وجوه:

١- أن الفعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو: قام عبد الله وزيد، وأنه لو كان صحيحاً لما صح نحو: زيد قام أبوه، برفع (زيد) بـ (قام) فاعلاً آخر.
٢- وأن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين صدرها هو الفعل ، وعجزها هو الفاعل ، فكما لا يجوز أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز كذلك أن يتقدم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.
٣- وأن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ.
٤- وأنه يؤدي إلى خلو الفعل من المكني الذي عده المانعون فاعلاً.
٥- وبأنك تقول: قام أخواك، ثم تقول: أخواك قاما، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً، إذ لا يقال: أخواك قام.

(١٨٠٣) الفراء: معاني القرآن ٣٥٢/١.
(١٨٠٤) سورة المائدة الآية: ٣.
(١٨٠٥) الفراء: معاني القرآن ٣٠١/١، وانظر: ٣٣٢/٢. أبو على الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٢٦٨.
(١٨٠٦) انظر في (الترافع) العوامل.
(١٨٠٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٠٥.
(١٨٠٨) المبرد: المقتضب ١٢٨/٤. وانظر: أبو علي الفارسي: البغداديات ص٢٦٨.
(١٨٠٩) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ٣٦٥/٣، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١٥٩/١-١٦٠.

٦- وأنه يقال: عبد الله هل قام، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال عند النحويين أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام بما قبله.

كما ردّه بعض المحدثين، كالأستاذ على الجارم الذي صدّ عن هذا المذهب، وعدل عنه إلى قوله: "ولكني أرى أن نحيزة العربي ألا يخلي فعلاً من فاعله سواء أكان هذا الفاعل ظاهراً أم ضميراً بارزاً، أم مستتراً وأن ذوقه العام أن يقدم الفعل على الفاعل ، كنا نراه في الكثير من لغة العرب "[١٨١٠].

وقد انتصر بعض الأصوليين لهذا المذهب، وردوا رأي جمهور النحاة في اسمية الجملة التي تقدم فاعلها[١٨١١].

كما انتصر له وأيده جماعة من المحدثين؛ لقربه من المنهج الوصفي الواقعي، ولاتفاقه والدرسَ اللغوي المعاصر الذي يقوم على وصف ظاهر التركيب للوصول إلى معنى بعينه[١٨١٢]، وخرجوا الضمير المنفصل في نحو: الزيدان قاما " بأنه من قبيل توكيد الاسم الظاهر بالضمير العائد على نحو قاعدة التحليل: ف + فا =فا + ف + ض فيكون في الجملة تحويلان الأول بتقديم الفاعل والثاني بتكراره "[١٨١٣].

٢- تقديم الفاعل على المفعول والعكس إذا حصر أحدهما في الآخر:

يذكر النحاة المتأخرون أن النحويين القدامى مجمعون على أنه يجب تأخير المحصور فيه فاعلاً كان أو مفعولاً بـ (إنّما) خوف الالتباس ، فتقول: إنما ضرب زيد عمراً، إذا أردت الحصر في المفعول، وإنما ضرب عمراً زيد، إذا أردت الحصر في الفاعل[١٨١٤]. إلا أنهم اختلفوا في ذلك إذا كان الحصر مع الأداتين (ما) و (إلاّ) ، على مذهبين[١٨١٥].

(١٨١٠) على الجارم: الجملة الفعلية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٥٣م، المجلد السابع ، ص٣٥٠.

(١٨١١) مصطفى جمال: البحث النحوي عند الأصوليين ص٢٤٩.

(١٨١٢) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص٢٠٤، ٢٠٩، فقه اللغة المقارن ص٥٤، المدارس النحوية أسطورة وواقع ص١٦٥ خليل عمايرة: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر - المجلة العربية للعلوم الإنسانية مجلد ٢ عدد (٨) ص٤٢-٤٣.

(١٨١٣) خليل عمايرة: في التحليل اللغوي ص٢٥٥-٢٥٦.

(١٨١٤) أبو حيان تذكرة النجاة ص ٣٣٣، السيوطي: همع الهوامع ٣٦٠/٢.

(١٨١٥) انظر في هذا الخلاف: ابن مالك: التسهيل ص٧٨-٧٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢، تذكرة النحاة ص٣٣٣-٣٣٤، ابن هشام: أوضح المسالك ٣٦٢/١، ٣٦٧، تخليص الشواهد ص٤٨٥، ابن عقيل: المساعد ٤٠٧/١ ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٨٧، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٥٨/٢، السيوطي: الهمع ٢٦٠/٢، الفرائد الجديدة ص٣٢٩، السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٢/١، الشنقيطي: الدرر اللوامع ١٤٣/١، الكنغرواي:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً، أي يجوز تقديم المحصور فيه بـ (إلاّ) فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأمن اللبس فيه بخلاف إنما ، إذ لا دليل على الحصر في أحدهما بإنما إلا تأخير المحصور فيه. وهو مذهب الكسائي. واستدل الكسائي لمذهبه بقول الشاعر:

تزودتُ من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

وقول الآخر في الحماسة:

ولّما أبى إلا جماحاً فؤادُه ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ

وقول الآخر:

وهل ينبتُ الخطيّ إلا وشيجُه و يُغْرَسُ إلا في منابته النخلُ

وقول الآخر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية أنآء الديار وشامها

وقول الآخر:

ما عاب إلا لئيمُ فِعْلَ ذي كرمٍ ولا هجا قط إلا جبأُ بطلا

وقول الآخر

نبئتهم عذّبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلاّ اللهُ بالنار

والمذهب الثاني: منع تقديم الفاعل المحصور وجواز تقديم المفعول المحصور. وهو مذهب الفراء ودليل الفراء أنه قال: " لا بدّ وأن يتقدم غير المحصور ويتأخر المحصور ليحصل الفرق بينهما "[١٨١٦]، وأوّل ما احتج به الكسائي على جواز تقديم الفاعل المحصور على المفعول نحو:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها

على أن (ما) " مفعول للفعل المقدر ، وليس مفعولاً للفعل المذكور تقديره: درى ما هيجت لنا: أي ما أثارت"[١٨١٧]. وهو إبعاد واضح في التقدير، وتكلف لا ضرورة لارتكابه. ونسب السلسيلي هذا المذهب للكوفيين سوى الكسائي[١٨١٨]، كما خصّه بعض المحدثين بالفراء وحده[١٨١٩].

الموفي في النحو الكوفي ص٢٠.

(١٨١٦) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٣٥.

(١٨١٧) العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان ٥٧/٢.

(١٨١٨) السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٢/١.

(١٨١٩) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ص١١٩.

٣- تقديم الفاعل على المفعول إذا تصل بالفاعل مكني:

واختلف الكوفيون أيضاً في مسألة جواز تقديم الفاعل على المفعول إذا اتصل بالفاعل مكني يعود على المفعول نحو: زان نورُه الشجرَ.

فقد منعها جمهور النحويين لئلا يلزم من تقديم الفاعل هنا عود المكني على المتأخر لفظاً ورتبة، وأجازها أبو عبد الله الطوال(١٨٢٠)، وقيل هشام(١٨٢١) مستدلين بكثرة ورود ذلك في الشعر، ومن ذلك:

١- جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزى سنمار

٢- جزى ربّه عني عدى بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

٣- ولو أن مجداً أخلد الدهر واحدا ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

٤- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ... ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

٥- وما نفعتْ أعمالُه المرءَ راجياَ ... جزاء عليها من سوى من له الأمر

٦- لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا ... وكان لو ساعد المقدور ينتصر

والغريب في الأمر أن يدعى ابن الشجري أن أحداً من النحويين لم يجز المسألة البتة، يقول معلقاً على قول الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزى سنمار

" قوله: جزى بنوه أبا الغيلان: أعاد الهاء إلى المفعول وهي متصلة بالفعل، وكلاهما في رتبته، كقولك: ضرب غلامُه زيداً، ولم يجز ذلك أحد من النحويين، لأن رتبة الضمير التأخير عن مظهره، فإذا قدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، لم يجز أن ينوى به غير رتبته ، واستعماله بالشعر من أقبح الضرورات "(١٨٢٢).

وعرض بعض المحدثين هذه المسألة فمال إلى مذهب الجمهور، وعدل عن مذهب الطوال قائلاً إن: " هذه الشواهد كلها أشعار، والشاعر مضطر أن يسلك من السبيل كل شاق بسبب من إقامة الوزن، ولذلك خلت النصوص

(١٨٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٣/١، ابن هشام: المغني ص٦٣٩، تخليص الشواهد ص٤٨٨-٤٩٠، أوضح المسالك ٣٦٦/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٥٨/٢-٥٩، السيوطي: الهمع ٢٣٠/١، الفرائد الجديدة ١٤٥/١، وابن عقيل: المساعد ١١٢/١-١١٣، الأزهري: شرح التصريح ٢٨٣/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٩، البغدادي: خزانة الأدب ١٣٤/١.

(١٨٢١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢

(١٨٢٢) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٠٢/١. وانظر: السيوطي: الهمع ٢٣٠/١، حيث نقل عن الصفار إجماع النحويين على منع المسألة .

الفصيحة من أمثال هذه العثرات، وكان ينبغي للنحويين أن يأخذوا أمثلتهم من الكلام الفصيح الذي لا تعتريه العثرات، لأن ذلك يعرض للشاعر. وعلى ذلك فإن الشعر لا يمكن أن يكون شواهد لغوية قوية "[١٨٢٣].

وليت شعري ما الذي دفع الباحث إلى اتهام شواهد الشعر بأنها شواهد غير قوية ، إلا حرصه على تطبيق المعيارية والأخذ بها في هذه السبيل ؟ أليس في هذه الشواهد قرائن أخرى تغني عن الرتبة وتعين على توضيح المعنى وإبرازه ، وعليه ، فرأي أبي عبد الله الطوال أولى من غيره ، لأنه أقل تكلفا ، والسماع يعضده.

٤- حذف الفاعل:

مذهب جمهور النحويين أن الفاعل لا يجوز حذفه وحده ، بل يحذف مع رافعه المدلول عليه نحو: زيداً ، لمن قال: مَن أكرمُ ؟ أي أكرمُ زيداً. وخالف الكسائي وأجاز حذف الفاعل مطلقاً. وحمل على ذلك عدداً من الآيات[١٨٢٤] منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[١٨٢٥] **ففاعل تبين عنده محذوف لا يصح إضماره لأن ذلك يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. ومن ذلك أيضاً عنده حذف الفاعل في باب التنازع نحو: ضربني وأكرمت زيداً ، حذراً من الإضمار قبل الذكر ، وفي غير ذلك نحو:** ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾[١٨٢٦] **و** ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ[١٨٢٧] ٱلتَّرَاقِىَ﴾[١٨٢٨]. **ووافق هشام الكسائيّ في جواز حذف الفاعل في باب التنازع[١٨٢٩]. وقد قوى ابن الشجري مذهب الكسائي[١٨٣٠]، ورجحه السهيلي وابن مضاء[١٨٣١]. وعرض الفراء لهذه المسألة في (معاني القرآن) فذكر أن أستاذه أجازها في حين منعها هو**

(١٨٢٣) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص٩٢
(١٨٢٤) انظر: أبو حيان: البحر المحيط ٢/٢٩٥، و ٦/٣٢٥.
(١٨٢٥) سورة البقرة الآية ٢٥٩.
(١٨٢٦) سورة ص الآية ٣٢.
(١٨٢٧) سورة القيامة الآية ٢٦.
(١٨٢٨) انظر رأي الكسائي في: ابن هشام: أوضح المسالك ١/٣٤١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/١٨٢، تذكرة النحاة ص٣٥٦ ابن عقيل: المساعد ١/٣٩٦، الرضي: شرح الكافية ٢/٦، ٥٠، ٧٧، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢/٤٤-٤٥ الأسفراييني: شرح الفريد ص٣٩٤، السيوطي: الهمع ٢/٢٥٥، الإتقان ٢/٨١، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ١/١٢١، ١٢٢، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٨-١٩.
(١٨٢٩) ابن هشام: المفتي ص٧٩٢. .
(١٨٣٠) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١/٢٤٣-٢٤٤ وانظر البغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٥٣.
(١٨٣١) السيوطي: الهمع ٢/٢٥٥.

يقول: " وقال بعض العرب: قلت أبياتاً جاد أبياتاً، فوحد فعل البيوت. وكان الكسائي يقول أضمر[1832] جاد بهن أبياتاً ، وليس ها هنا مضمر إنما هو الفعل وما فيه"[1833] وهو أكده أبو بكر بن الأنباري حينما قال: " والفعل مضطر إلى فاعله "[1834].

والغريب في الأمر أن ينسب أبو حيان في (النكت الحسان) مذهب الكسائي للكوفيين[1835].

ومما يتصل بحذف الفاعل اختلاف الفراء مع الكوفيين في حذف فاعل المصدر المنون. إذ أوجب الفراء ذلك ومنع البتة ذكره مع المصدر؛ لأنه غير مسموع، وقال غيره من الكوفيين لا يحذف الفاعل بل يضمر في المصدر، لأنه كصيغة فاعل.

وَرُد المذهبان لأن الفاعل لا يحذف ولا يضمر، لأن المصدر لا يضمر فيه لكونه بمنزلة اسم الجنس[1836].

٥- ما يصح وقوعه فاعلاً أو مفعولاً لما لم يسم فاعله:

أ- وقوع الجملة:

عزا جماعة من النحويين إلى الكوفيين جميعاً جواز وقوع الجملة فاعلاً ، أو مفعولاً لما لم يسم فاعله مطلقاً محتجين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[1837]. حيث أولوا جملة (ليسجننه) بالسجن بفتح السين على أنه فاعل[1838]. إلا أن جماعة منهم جعلت المسألة خلافية بين الكوفيين فنسبوا إلى هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز ذلك في كل جملة نحو: يعجبني تقوم، وظهر لي أقام زيد أم عمرو، وإلى الفراء وجماعة جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً، وباقترانها بأداة معلقة نحو: ظهر لي أقام زيد، وعلم هل قعد عمرو[1839]. ولكنّ أبا عليّ الفارسي نسب الخلاف

(١٨٣٢) يريد أن الفاعل عنده محذوف وهو (بهن) والباء زائدة والفراء يرى أن الفاعل مكني مستتر في الفعل

(١٨٣٣) الفراء: معاني القرآن ٢٦٨/١وانظر السيوطي: الهمع ٥٣/٥.

(١٨٣٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٩/٢.

(١٨٣٥) أبو حيان: النكت الحسان ص٥١.

(١٨٣٦) ابن عقيل: المساعد ٢٣٢/٢، السيوطي: الهمع ٧٤، ٧٥.

(١٨٣٧) سورة يوسف الآية ٣٥.

(١٨٣٨) أبو حيان: البحر المحيط ٢٨٩/٦، ٣٥١، النهر الماد ٦١/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٦٨/١، الأهدل: الكواكب الدرية ١٢٠/١.

(١٨٣٩) ابن جني: الخصائص ٤٣٣/٢، ابن هشام: المغنى ص٥٢٤-٥٢٥، أبو حيان: ارتشاف

إلى هشام والفراء محكياً عن ثعلب قال: " قال أحمد بن يحيى: يعجبني تقوم كان هشام يقوله، والفراء قال محال، لأنه لا صاحب للإعجاب "[١٨٤٠] ثم صحح مذهب هشام؛ " لأن أنْ قد جاءت محذوفة في نفس الفاعل... وجاء في الابتداء في قولهم: تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه، فقوله (خير) خبر المبتدأ ، وتسمع في موضع رفع بالابتداء "[١٨٤١].

وقد عرض ثعلب للآية السابقة ووجهها بما يفيد منع المسألة قال: " أي ظهر لهم من الرأي " [١٨٤٢].

وقد اعترض ابن هشام مذهب الفراء ومن وافقه بأن أداة التعليق أقرب ما تكون مانعة من أن تكون مجيزة ، إذ كيف تكون معلقة للفعل عما هو منه كالجزء[١٨٤٣]، ولكنه رجع عن اعتراضه ، وصحح المذهب شرط أن يكون التعليق بالاستفهام خاصة ، وأن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى جملة[١٨٤٤].

وإن كان الذوق اللغوي يأبى أن تقع الجملة فاعلاً، ويرى فيه نشوزاً[١٨٤٥] إلا أن المنهج الوصفي الذي يلح عليه البحث اللغوي الحديث يقبل ذلك ويسيغه، لابتعاده عما يفسد التركيب ويجنح به إلى القول بالضمير.

ب ـ وإذا بني الفعل للمفعول فقد اختلف الكوفيون فيما يصح وقوعه مفعولاً لما لم يسم فاعله:

(١) إقامة غير المفعول به مع وجوده:

أجمع كثير من مصادر النحو على أن الكوفيين يجيزون إقامة غير المفعول به من مصدر أو محل (ظرف) أو خافض ومخفوض مقام الفاعل مع وجود المفعول به محتجين بقراءة عاصم ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١٨٤٦] وقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[١٨٤٧] وبقول جرير:

الضرب ١٧٩/٢. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن ١٩٥/٢، ٣٣٣، ٤١٣.

(١٨٤٠) أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ص٥٣٦.

(١٨٤١) المصدر نفسه ص٥٣٦.

(١٨٤٢) ثعلب: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص٣٤.

(١٨٤٣) ابن هشام: المغنى ص٥٢٤.

(١٨٤٤) المصدر نفسه ص٥٥٩.

(١٨٤٥) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص١٣٢-١٣٣.

(١٨٤٦) سورة الأنبياء الآية ٨٨.

(١٨٤٧) سورة الجاثية الآية ١٤.

فلــو ولـــدت قفيـــزة جـــرو كلـــب لســب بــذلك الجــرو الكلابــا[١٨٤٨]

غير أن بعضهم نسبه إلى الكسائي والفراء وحدهما[١٨٤٩] تارة، وتارة أخرى للفراء وحده [١٨٥٠]، وفي ذلك إشعار أن المسألة خلافية بين الكوفيين.

والذي يبدو أن الفراء لا يجيز إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده بدليل تلحينه قراءة عاصم السالفة الذكر ، يقول: " وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - ﴿نُجِّي﴾ بنون واحدة ونصب المؤمنين، كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه " [١٨٥١] وتلحينه قراءة أبي جعفر أيضاً قال: " وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي (ليُجزى قوما) وهو في الظاهر لحن"[١٨٥٢].

(٢) إقامة التفسير:

واختلف الكسائي والفراء في إقامة التفسير مقام مرفوع ما لم يسم فاعله كأن يقال في نحو: امتلأت الدار رجالاً ؛ امتلئ رجال. فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الفراء كالبصريين[١٨٥٣]، ونسب بعضهم جوازه أيضا إلى هشام[١٨٥٤].

(٣) وإذا كان الفعل تاماً غير واقع وبني للمفعول نحو: جلس وقعد، فمذهب أكثر الكوفيين أنه لا يجوز بناؤه للمفعول، وأجاز ذلك الفراء من غير تقدير مرفوع، والكسائي وهشام يقدران فيه مجهولاً من مكني مصدر، أو وقت أو محل، لا يدري أيهما هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع.

وقد خطأ ابن السيد الفراء، لأن الفعل لا يخلو من فاعل[١٨٥٥].

(١٨٤٨) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٥/٢، ابن مالك: التسهيل ص٧٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٤/٤ البحر المحيط ٣٣٥/٦، ابن عقيل: المساعد ٣٩٨/١-٣٩٩، ابن هشام: أوضح المسالك ٣٧٩/١، السلسيلي: شفاء العليل ٤١٨/١، السيوطي: الهمع ٢٦٥/٢-٢٦٦، الأزهري: شرح التصريح ٢٩٠/١، البغدادي: خزانة الأدب ١٦٣/١، الكنغراوي: الموفي ص٢٠.

(١٨٤٩) أبو حيان: النكت الحسان ص٥٤-٥٥.

(١٨٥٠) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٩ص٢٧١، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٢٦/٢.

(١٨٥١) الفراء: معاني القرآن ٢١٠/٢ وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص٤٦٩.

(١٨٥٢) الفراء: معاني القرآن ٤٦/٣ وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٤٤/٤.

(١٨٥٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٤/٢، ابن مالك: التسهيل ص٧٧، الرضي: شرح الكافية ٨٤/١، ابن هشام: تخليص الشواهد ص١٧٥، ابن عقيل: المساعد ٤٠٠/١، السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٠/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٧٠/٢، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٢٠-٢١.

(١٨٥٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٣/٢، النكت الحسان ص٥٤، السيوطي: الهمع ٢٧٠/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٩٠/١.

(١٨٥٥) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٩٦.

(٤) وإذا كان الفعل واقعاً على مفعول به واحد، ولا يصح أن تقع الجملة موقع هذا الواحد نحو: **ضرب زيد عمراً فبنيته للمفعول قلت: ضُرب عمرو ، واختلفوا في مسألتين: الأولى اشتكى زيد عينه، فعن الفراء منع بناء اشتكى للمفعول وأجاز ذلك الكسائي وهشام**[١٨٥٦]**. والمسألة الثانية: مررت برجل كفاك به رجلاً ، فقد أجاز الكسائي: مررت برجل كُفيت به رجلاً، وغلطه الفراء**[١٨٥٧]**.**

(٥) وإذا كان الفعل يقع على أكثر من مفعول به، وكان من باب أعطى مما فيه الأول فاعل في المعنى، اتفق على إقامة الأول فيقال: **كسي زيد جبة، واختلف في إقامة الثاني، فأجازه جمهور النحويين ومنعه الفراء وابن كيسان لأن المفعول الثاني حينئذٍ إذا تحول إلى مرفوع ما لم يسم فاعله ، ليس معمولاً للفعل المذكور، وإنما عامله فعل محذوف تقديره: وقبل أو وأخذ جبة**[١٨٥٨]**.**

وقد عرض الفراء هذه المسألة في (معاني القرآن) واكتفى بأن قال: " كل ما لم تُسم فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحداً ونصبت الآخر كما تقول: أعطى عبد الله المال، ولا تبالِ أكان المنصوب معرفة أو نكرة "[١٨٥٩]**.**

(٦) وإذا كان الفعل من باب اختار مما سقط من المنصوب الثاني حرف الخفض، **فالفراء وحده من الكوفيين أجاز نيابة المنصوب لسقوط الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل، فأجاز أن يقال في نحو: اخترت زيداً الرجال اختير الرجالُ زيداً، برفع الرجال ونصب زيد، وبالعكس، ومنع ذلك الجمهور، وتعيّن عندهم رفع زيد ونصب الرجال**[١٨٦٠]**. وهذا الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المخفوض بالحرف مع وجود المفعول الصريح ، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الخفض**[١٨٦١]**.**

(٧) وأجاز البصريون إقامة الخافض والمخفوض مقام مرفوع ما لم يسم

(١٨٥٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٦/٢٠.

(١٨٥٧) المصدر نفسه ١٨٦/٢.

(١٨٥٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٦/٢، السيوطي: الهمع ١٥٨/٥.

(١٨٥٩) الفراء: معاني القرآن ١١٢/١. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨٤/١.

(١٨٦٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٨/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٩٨/١، السلسيلي: شفاء العليل ٤١٩/١، السيوطي: الهمع ٢٦٤/٢.

(١٨٦١) السيوطي: الهمع ٢٦٤/٢.

فاعله فيما كان فيه حرف الخفض غير زائد نحو: مرّ زيد بعمرو ومنعه الكوفيون إلا فيما حرف الخفض فيه زائد نحو: ما ضُرب من أحد. وإن اتفق على أنه لا يجوز أن يكون الاسم المخفوض في موضع رفع بما لم يسم فاعله إلا أنهم اختلفوا فيما أقيم مقام هذا المرفوع.

فمذهب الكسائي وهشام أنّ المقام مقام مرفوع ما لم يسم فاعله مكني مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل على الفعل من ضمير مصدر أو وقت أو محل، ولم يقم الدليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض ومذهب الفراء أن حرف الخفض وحده هو الذي في موضع رفع في نحو: مُرّ بزيدِ ، بناء على مذهبه أنه في موضع نصب في قولك: مرّ بكر بزيد(١٨٦٢)، ونسب أبو حيان في (النكت الحسان) مذهب الفراء إلى بعض الكوفيين من دون أن يسميه(١٨٦٣)، ووصف الصبان مذهب الفراء بأنه في غاية الغرابة ، إذ الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً(١٨٦٤).

(٨) وإذا كان الوقت، أو المحل مختصاً متصرفاً، جاز أن يقام مقام مرفوع ما لم يسم فاعله تقول: سير عليه يوم الخميس سواء أكان نكرة أم معرفة. وذهب الكسائي والفراء إلى وجوب الرفع مع النكرة نحو: سير بزيد يوم أو ساعة(١٨٦٥) وذهب هشام وجميع الكوفيين إلى أنه لا يجوز إلا الرفع في نحو: سير بزيد فرسخان أو ميلان، ولا يجوز نصب فرسخين أو ميلين على المحل، وأجاز البصريون فيها الرفع والنصب(١٨٦٦).

وفي نحو ضُرب زيد ظهرُه وبطنه أو الظهر أو البطن فقال الفراء لا يجوز فيهما إلا الرفع واختلف النقل عن هشام فحكى النحاس عنه جواز الرفع على البدل والنصب لأنه يشبه المحل ، وحكى عنه أنه أجاز النصب مع الألف واللام ومنعه مع الإضافة(١٨٦٧).

(٩) وإذا كان الفعل ناقصاً من أفعال المقاربة ، فإن الكسائي والفراء أجاز بناء الفعل للمفعول نحو: جُعل يفعل ومنعه غيرهما، والفراء لا يقدر في الفعل شيئاً، والكسائي يقدر فيه مكني المجهول(١٨٦٨). ورد ذلك لأنه لم يرد به

(١٨٦٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٢/٢، البحر المحيط ٢١٣/٢.
(١٨٦٣) أبو حيان: النكت الحسان ص٥٤.
(١٨٦٤) الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني ٦٧/٢.
(١٨٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٠/٢.
(١٨٦٦) المصدر نفسه ١٩٠/٢.
(١٨٦٧) المصدر نفسه ١٩١/٢.
(١٨٦٨) ابن مالك : التسهيل ص ٧٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٤/٢ ، السيوطي : همع

سماع ولا يقتضيه قياس[١٨٦٩].

وإذا كان الفعل ناقصاً متصرفاً نحو كان، فقد نقل جواز بنائه للمفعول عن الكوفيين[١٨٧٠]، وعن الكسائي والفراء وهشام[١٨٧١]، ونقله صاحب البسيط في شرح الجمل عن الفراء وحده[١٨٧٢]. ثم اختلف الكوفيون، فإذا كان خبر كان مفرداً فالكسائي منع قيامه مقام الاسم، وأجازه الفراء فأجاز نحو: كين قائم على أنه قال: " ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس " [١٨٧٣] أي أنه مشبه بالفعل الذي يتعدى لمفعول واحد. ونسب جواز ذلك بعضهم إلى الفراء وحده من دون أن يذكر أن الكسائي أو غيره منعوا ذلك[١٨٧٤]. ولكن أبا حيان نسب جواز ذلك إلى الكوفيين ونقل عن الفراء المنع إلا إن نويت بـ (قائم) أن يكون اسماً بمنزلة زيد ورجل[١٨٧٥].

ورد مذهب المجيز وأفسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه، لا في اللفظ ولا في التقدير[١٨٧٦].

وأما إذا كان خبر كان جملة فوافق الكسائيّ وهشامٌ الفراءَ، ثم اختلفوا، فالكسائي يجيز تغيير بناء الفعل الثاني ولا يجيز تغيير (كان) فيقول في: كان زيد يقوم، كان يُقام، ويقدر في كان مكنياً مجهولاً، ويرد يَفْعل إلى يُفْعل[١٨٧٧] وأما الفراء فيجيز بناء الفعلين معاً ، فيقول: كين يُقام من غير تقدير في الفعل، وأما هشام فأجاز مذهب الكسائي ومذهب الفراء معاً فقال: كين يُقام، وكان يُقام بترك الأول على حاله ، أو بإلزامه ما ألزم الثاني ، ويجعل منهما جميعاً مجهولاً ، وليس واحد من المجاهيل يرجع إلى أصله[١٨٧٨].

وذكر الرضي أن إقامة الجملة مقام اسم كان بعيد لأن الجملة لا تقوم

الهوامع ٢٧١/٢ .

(١٨٦٩) السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٠/١.

(١٨٧٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٤/٢، النكت الحسان ص٥٦، السيوطي: همع الهوامع ٤٠/٦.

(١٨٧١) أبو حيان ارتشاف الضرب ١٨٤/٢.

(١٨٧٢) ابن أبي الربيع الإشبيلي: البسيط في شرح الجمل ٧٧٤/٢.

(١٨٧٣) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٦٢.

(١٨٧٤) ابن مالك: التسهيل ص٧٧، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٣٣٥/١، أبو حيان: النكت الحسان ص٥٤، السيوطي: الهمع ٢٧١/٢، الكنغراوي: الموفي ص٢٠.

(١٨٧٥) أبو حيان: ارتشفاف الضرب ١٨٥/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٤١٩/١.

(١٨٧٦) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٣٥/١.

(١٨٧٧) ما مثل به ابن مالك يوحي أن الكسائي يجيز تغيير بناء الفعلين: التسهيل ص٧٧، وهو ما نص عليه صراحة ابن عقيل في المساعد ٤٠٠/١.

(١٨٧٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٨٥/٢ وانظر: السلسيلي: شفاء العليل ٤٢٠/١، السيوطي: الهمع ٢٧١/٢.

مقام الفاعل إلا إذا كانت محكية أو مؤولة بالمصدر ، ولأن ما حذف من هذا الباب ليس
منوياً ، ولا يحذف اسم كان إلا إذا كان منوياً أو مقدراً[١٨٧٩].

ومما يتعلق بباب ما لم يسم فاعله أن بعض الكوفيين أجاز كسر فاء الفعل المضعف إذا بني للمفعول نحو: شِدّ ، ومِدّ وجمهور النحويين أوجب الضم. والكسر لغة بعض بني ضبة ، وبعض بني تميم ومن جاورهم[١٨٨٠].

٦- مطابقة الفعل للفاعل:

وفي باب مطابقة الفعل للفاعل أجاز بعض الكوفيين تأنيث فعل الفاعل المذكر الحقيقي المؤنث بالتاء ، باعتبار لفظ المؤنث اللفظي عند إسناد الفعل إليه ، فأجازوا أن يقال: قامت طلحة. ورد ذلك الرضي لعدم سماعه مع الاستقراء[١٨٨١].

وانفرد الفراء وأجاز أن يذكر فعل المؤنث إذا لم يكن فيه علامة التأنيث نحو: غاب الشمس[١٨٨٢] وذكر التبريزي أن الفراء يجيز ذلك فقط في الضرورة الشعرية[١٨٨٣] وهو ليس بصحيح كما أسلفت.

ومما اختلف فيه الكسائي والفراء في هذا السياق تذكير فعل الشمس في قوله تعالى: (وجمع الشمسُ والقمر)[١٨٨٤] فمذهب الكسائي أنه لم يقل جمعت وقال جمع لأن المعنى: جمع النوارن، ولما شارك القمر الشمس في الجمع وهو مذكر غلب جانب التذكير في اللفظ. ومذهب الفراء، لأن المعنى أن جمع بينهما في ذهاب النور وذهاب الضوء[١٨٨٥].

ومما يتصل بتذكير الفعل وتأنيثه تأنيث (كان) إذا كان خبرها مؤنثاً وقدم على اسمها المذكر نحو قوله:

فمضى وقدمها وكانت عادة ... منه إذا هي عردت إقدامُها

فقد أجاز ذلك الكسائي في سعة الكلام فيقال: كانت رحمةً المطر البارحة،

(١٨٧٩) الرضي: شرح الكافية ٨٣/١.

(١٨٨٠) ابن عقيل: المساعد ٤٠٤/١ وانظر: أبو حيان: النكت الحسان ص٥٦، الأزهري: شرح التصريح ٢٨٥/١.

(١٨٨١) الرضي: شرح الكافية ١٦٩/٢.

(١٨٨٢) الفراء: معاني القرآن ١٢٦/١-١٢٧.

(١٨٨٣) التبريزي: شرح القصائد العشر ص٣٠١.

(١٨٨٤) سورة القيامة الآية ٩.

(١٨٨٥) الفراء: معاني القرآن ٢٠٩/٣ وانظر ١٢١/١-١٢٧، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٨٠/٥-٨١، الصفدي: الغيث المسجم في شرح لامية العجم ٢٥٥/١.

ومنع غيره ذلك إلا في الضرورة[١٨٨٦] وصحح الفراء مذهب الكسائي ومذهب المعارض إلا أنه قال " وقول الكسائي أشبه بمذهب العرب " [١٨٨٧] وعمم بعضهم مذهب الكسائي، ونسبه للكوفيين[١٨٨٨].

(١٨٨٦) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٥٥١.
(١٨٨٧) المصدر نفسه ص٥٥٢ وانظر المذكر والمؤنث ص٦١٠، ابن الشجري: المالقي الشجرية ١/١٣٠.
(١٨٨٨) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع الشمهورات ص٣٩٣، التبريزي: شرح القصائد العشر ص٢٢٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٥٢-٣٥٣، السلسيلي: شفاء العليل ١/٤١٣.

المبتدأ والخبر

(أ) تقديم المبتدأ والخبر وتأخيرهما:

تتميّز الجملة العربية بالمرانة، فيجوز فيها تأخير ما حقه التقديم، وتقديم ما حقه التأخير لغرض معنوي بلاغي. فالمبتدأ في أصل الوضع يسبق الخبر، هذا هوالأصل العام، إلا أن هذا الأصل يختل أحياناً، فيتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، جوازاً ووجوبا.

وقد اختلف الكوفيون في مسائل من هذا الباب، هذا بيانها:

١- فإذا كان المبتدأ مكنيّ متكلم أو مخاطب وكان خبره اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة مثل: أنت الذي تضرب، وأنا الذي أضرب، وأنت رجل تضرب، وأنا رجل أضرب، وجب عند جمهور النحويين تقديم المتبدأ على الخبر، وأجاز ذلك الكسائي، فأجاز: الذي تضرب أنت، والذي أضرب أنا، ورجل تضرب أنت، ورجل أضرب أنا(١٨٨٩).

٢- وأوجب الجمهور تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مسنداً دون (أما) إلى (أنّ) وصلتها نحو، قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾(١٨٩٠)، ونحو قولك: معلوم أنك فاضل، لئلا تلتبس بـ (إنّ) المكسورة لو أخر الخبر، وأجاز ذلك الفراء، قياساً على المسند إلى (أنْ) الخفيفة كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١٨٩١)، بناء على مذهبه في جواز الابتداء بـ (أنّ)(١٨٩٢).

٣- ومنع جمهور الكوفيين تقديم معمول الخبر على المبتدأ، فإذا قلت: زيد ضرب عمراً، منعوا أن تقول : عمراً زيد ضرب، ومنعوا كذلك نحو: زيداً أجلُه أحرز، وزيداً أجله محرز، " لأنه لا يتقدم المكني على الظاهر(١٨٩٣)، وأجاز ذلك كله هشام متبعاً في ذلك مذهب البصريين لتقدم صاحب المكني المتصل بالمبتدأ، ووافق الكسائيّ البصريين في مسألة اسم الفاعل، وخالف في مسألة الفعل(١٨٩٤) واجتح المجيزون بقول الشاعر:

(١٨٨٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٢/٢.
(١٨٩٠) سورة يس الآية ٤١.
(١٨٩١) سورة البقرة الآية ١٨٤.
(١٨٩٢) أبو حيان: البحر المحيط ٦٥/٥، ارتشاف الضرب ٤٤/٢، السيوطي: الهمع ٣٦/٢، ١٥٩.
(١٨٩٣) انظر: أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١.
(١٨٩٤) انظر في هذا الخلاف: ابن هشام: المغني ص٧٩٥، ابن مالك: التسهيل: ص٤٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٤/١، ابن عقيل: المساعد: ٢٢٤/١، السلسيلي: شفاء العليل

خـــــيراً المبتغيـــــة حــــازوإن لم يُقْـضَ فالسـعُيّ في الرشــاد رشــاد

وعضد أبو علي الفارسي مذهب الكسائي في هذه المسألة " بأن الأصل الإخبار فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل "(١٨٩٥).

وعضده السلسيلي بأن " اسم الفاعل لا يجب تأخيره إذا كان خبراً بخلاف الفعل إذا كان خبراً فإنه يجب تأخيره فتقديمه يؤذن بتقديم عامله "(١٨٩٦).

٤- وإذا كان خبر المبتدأ كلمة (وحده) ، كما هو مذهب هشام فقد نقل عنه بعضهم قولين في جواز تقديمه على المبتدأ: المنع والجواز(١٨٩٧) ونقل بعضهم الآخر المنع فقط(١٨٩٨).

(ب) ما يصح وقوعه خبراً:

مذهب جمهور النحويين أن اسم الزمان كاليوم ونحوه إن وقع خبراً عن لفظي الجمعة أو السبت، ونحوهما كالعيد والأضحى والفطر مما يتضمن عملاً يجوز نصبه ورفعه، لأن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع، وفي العيد معنى العود، وفي الفطر معنى الإفطار، وفي الأضحى معنى التضحية، وأما مع باقي أيام الأسبوع فليس إلا الرفع فتقول: اليوم الأحد، وكذا الباقي، ولا يجوز نصب اليوم خبراً عن باقي أيام الأسبوع لأنها لا تتضمن عملا ، إذ هي بمعنى الأيام، واليوم لا يكون في اليوم.

وأجاز الفراء وهشام الرفع والنصب في (اليوم) مع الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع على معنى (الآن) فإذا قلت: اليومَ الأحدُ، كان تأويله: الآنَ الأحد، والآن أعم من الأحد ، لذا يصح أن يكون وقته هنا(١٨٩٩). وضعف ابن عقيل مذهب الفراء وهشام " لأن الأحد بمنزلة الأول، والاثنين بمنزلة الثاني، والثلاثاء بمنزلة الثالث ، والأربعاء بمنزلة الرابع والخميس بمنزلة الخامس ، فيتعين الرفع لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين "(١٩٠٠).

وإن وقع اسم الزمان خبراً عن مصدر اسم معنى، فإن كان اسم الزمان نكرة فإنه يجوز عند البصريين الرفع والنصب وسواء أكان الحدث مستغرقاً للزمان أو غير مستغرق. وأما الكوفيون فاتفقوا على وجوب رفع اسم الزمان

٢٨٥/١، الرضي: شرح الكافية ٩٩/١، السيوطي: الهمع ٣٧/٢.

(١٨٩٥) السيوطي: الهمع ٣٧/٢.

(١٨٩٦) السلسيلي: شفاء العليل ٢٨٦/١. وانظر: السيوطي: الهمع ٣٧/٢.

(١٨٩٧) أبو حيان: ارشاف الضرب ٦١/٢

(١٨٩٨) السيوطي: الهمع ٢٦/٢.

(١٨٩٩) ابن مالك: التسهيل ص٥٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٦/٢، الرضي: شرح الكافية ٩٦/١، السلسيبلي: شفاء العليل ٢٩٦/١ السيوطي: الهمع ٢٦/٢، الصبان: حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٣/١.

(١٩٠٠) ابن عقيل: المساعد ٢٤٠/١-٢٤١.

إذا كان الحدث مستغرقاً جميع الزمان ويمتنع نصبه، وأما إذا كان الحدث غير مستغرق جميع الزمان نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[١٩٠١] فمذهب هشام وجوب الرفع، ونقل عن الفراء مذهبان: الأول جوازالنصب والرفع كالبصريين، والمذهب الثاني أنه لا يجوز نصب - وبخاصة في الآية - الأشهر، لأن أشهر نكرة غير محصورة[١٩٠٢].

وقد عرض الفراء المسألة في (معاني القرآن) في موضعين، وافق في أحدهما هشاماً فأوجب الرفع[١٩٠٣] ووافقعة البصريين في الموضع الآخر[١٩٠٤]، وبذلك يتضح معنى كلام أبي حيان حينما قال: " وهذا النقل مخالف لما نقلنا نحن عنه، فيمكن أن يكون له القولان قول البصريين وقول هشام "[١٩٠٥].

ومن هذا الباب أن انتصاب نحو: الماء وراءك فرسخاً أو ميلاً أو ميلين عند ثعلب على تقدير: على فرسخ. قال أبو حيان: " ولم يوافقه عليه أحد من الكوفيين"[١٩٠٦].

وإذا أخبرت عن ذات بمصدر لا يلبس أن الخبر فاعل جاز باتفاق الكوفيين

نحو: أكلُك اللحمُ وشربُك السويق، وإن ألبس أن الخبر فاعل نحو: ضربك زيد، وإكرامُك أخوك، فلا يجوز ذلك عند الكوفيين وأجاز هشام وحده: أكثر ما أضربُ زيد؛ لأنه لا يلبس؛ لأن زيداً مضروب لا ضارب[١٩٠٧].

وفي باب الإخبار بالجملة منع أبو بكر بن الأبناري ومن وافقه من الكوفيين أن تقع الجملة الطلبية خبراً لعدم احتمال الصدق والكذب فمنع نحو: زيد اضربه ، وزيد هل جاءك ؟وأجاز ذلك الجمهور. ورد مذهب أبي بكر بالسماع والقياس. أما السماع فيقول الشاعر:

قلبُ من يميل صبْرُه كيف يسلو صالياً نار لوعة وغرام

وأما القياس، فلأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب وما وقع موقعه وهو الجملة

(١٩٠١) سورة البقرة الآية ١٩٧.
(١٩٠٢) أبو حيان: البحر المحيط ٨٤/٢-٨٥، وانظر ارتشاف الضرب ٥٧/٢.
(١٩٠٣) الفراء: معاني القرآن ١١٩/١.
(١٩٠٤) الفراء: معاني القرآن ٢٠٣/٢-٢٠٤.
(١٩٠٥) أبو حيان: البحر المحيط ٨٥/٢.
(١٩٠٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦١/٢.
(١٩٠٧) المصدر نفسه ٥٨/٢.

كذلك[١٩٠٨]. ونسب مذهب المجيز أيضاً تارة لطائفة من الكوفيين[١٩٠٩]، وتارة أخرى لأبي بكر بن الأنباري وحده[١٩١٠].

ومنع أبو العباس ثعلب الإخبار بالجملة القسمية، فلا يقال عنده: زيد لأضربنه، وما ورد من ذلك محمول عنده على تقدير عامل فيها، وحجة ثعلب أن الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب وجواب القسم لا محل له[١٩١١]. وضعف ابن هشام هذا التعليل، وذكر أن المانع عند ثعلب إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً وإما كون جملة القسم إنشائية، والجملة الواقعة خبراً ينبغي أن تحتمل الصدق والكذب[١٩١٢]. ولا حجة لثعلب لكونه مسموعاً[١٩١٣].

ومن المسائل التي اختلف فيها الكوفيون أو تفرد بها بعضهم دون الآخرين أن الكسائي وهشاماً اجازا أن يؤتى بمبتدأ مضاف، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه نحو: راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة، والناقة طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى[١٩١٤].

وأن الكسائي وهشاماً أيضاً أجازا أن يغني عن الخبر وصف مخفوض نحو: كل رجلٍ قائمٍ ، بخفض (قائم) على أنه خبر وموضعه رفع ، وردّ ذلك الفراء وأبطله، وتأول قراءة أبي جعفر ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾[١٩١٥] بالخفض على حذف الخبر، أو على عطف (وكل) على (الساعة) من قوله[١٩١٦]﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾[١٩١٧] ونسب هذا المذهب أيضاً للكسائي

(١٩٠٨) ابن مالك: التسهيل ص٤٨، ابن هشام: المغنى ص٥٣٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٣٠/١، الرضي: شرح الكافية ٩١/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٨٩/١.
(١٩٠٩) ابن هشام: المغني ص٥٦٢.
(١٩١٠) السيوطي: الهمع ١٤/٢.
(١٩١١) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب ص٤٨.
(١٩١٢) ابن هشام: المغني ص٥٣٠. وانظر ابن مالك: التسهيل ص٤٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩/٢، الرضي: شرح الكافية ٩١/١، ابن عقيل: ابن المساعد ١/ ٢٣١، السلسيلي: شفاء العليل ١٨٩/١، السيوطي: الهمع ١٤/٢.
(١٩١٣) انظر الآيات: سورة العنكبوت الآية ٩، ٥٨، ٦٩، سورة النحل الآية ٤١، سورة الحج الآية ٤٨.
(١٩١٤) ابن عقيل: المساعد ٢١٦/١، السيوطي: الهمع ٥٢/٢.
(١٩١٥) سورة القمر الآية ٣.
(١٩١٦) سورة القمر الآية ١.
(١٩١٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٩/٢.

وحده[1918].

وأبطل الفراء: **زيد مع جارتيه قاعدان، وأجازه هشام والكسائي بحمل مع على الواو[1919].**

كما أجاز هشام: **كل رجل وأخوه قائم، وخالفه في ذلك بعض الكوفيين[1920].**

ومما يتصل بهذا الباب وقوع مَنْ الاستفهامية مبتدأ وخبرها نكرة. فقد أجاز جمهور النحويين الاستفهام بمنْ عن نكرة فيقال: من قائم ، وخالفهم الفراء، ومنع ذلك إلا في ضرورة الشعر ، ورأى أن العرب إذا أرادت ذلك فصلت بين (من) وبين النكرة بالمكني (هو) فيقولون: منْ هو قائم ؟[1921]. وردّ ذلك أبو حيان فقال: " وهذا الذي ذهب إليه الفراء ليس بصحيح، بل جاء بغير هو في كتاب الله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾[1922]، فلم يأت بـ (هو) بين (من) و (راق) "[1923].

(جـ) رابط الخبر بالمتبدأ:

وفي رابط الخبر بالمتبدأ اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

١- إذا كان الخبر مفرداً جامداً لا يؤول بمشتق نحو: هذا أخوك فمذهب الكسائي من الكوفين أن فيه مكنياً[1924] وذكر بعضهم أن ذلك مذهب الكوفيين[1925]، وهو مذهب الفراء[1926].

وحجة المجيزين أن الخبر غير المبتدأ، فيحتاج إلى رابط كالجملة، وبأن الجامد في معنى المشتق. فمعنى أخوك: قريبك، وهذا يفتقر إلى مكني، فكذلك

(١٩١٨) السيوطي: الهمع ٢٧/٢.
(١٩١٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨/٢.
(١٩٢٠) المصدر نفسه ٣٨/٢.
(١٩٢١) الفراء: معاني القرآن ٢٦/٢. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٣/١، السيوطي: الهمع ٣١٥/١.
(١٩٢٢) سورة القيامة الآية ٢٧.
(١٩٢٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٤.
(١٩٢٤) ابن جني: المحتسب ٣٢٥/١، ابن مالك: التسهيل ص٤٨ ٠ ٤٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦/٢، الرضي: شرح الكافية ٩٧/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٨٧/١، السيوطي: الهمع ١٠/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٦٠/١.
(١٩٢٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧ص٥٥، أسرار العربية ص٧٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٨٨/١أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦/٢.
(١٩٢٦) الفراء: معاني القرآن ١٢٦/٢.

ما هو في معناه[١٩٢٧]. ورد هذا المذهب بأنه لو تحمل مكنياً لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال: هذا أخوك هو وزيد قياساً على: زيد قائم هو وعمرو، وبأن الخبر هنا اسم محض والاسم المحض لا يتضمن مكنياً.

٢- وإذا كان الخبر محلاً أو خافضاً ومحفوضاً تامين نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، فقد اختلف الفراء وثعلب في تحمله مكنياً. فمذهب الفراء أن الخبر إذا تأخر تحمل مكنياً وإذا تقدم لم يتحمل. ومذهب ثعلب أنه يضمر فيه ما يضمر في الفعل الذي صار نائباً عنه من ذكر الاسم، بناء على أن المحل عنده ينتصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل[١٩٢٨] واحتج الفراء بأنه لو كان فيه مكني إذا تقدم لجاز أن يؤكد ويعطف عليه، ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر[١٩٢٩].

٣- وإذا كان الخبر جملة فقد اختلف الكسائي والفراء في الرابط في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[١٩٣٠] فذهب الفراء[١٩٣١] إلى أن الرابط (هم) مخفوضة محذوفة هي وما أضيفت إليه على التدريج ، وتقديرها بعد يتربصن، والتقدير: يتربصن بعدهم. ومذهب الكسائي أن الأصل: يتربص أزواجهم، ثم جيء بالمكني مكان كلمة (أزواج) لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر المكني، لأن النون لا تضاف لكونها مكنياً، وحصل الربط بالمكني القائم مقام الظاهر المضاف للمكني[١٩٣٢].

٤- وأجاز هشام وحده أن يكون العطف بالواو رابطاً الجملة الواقعة خبراً بالمتبدأ ، فأجاز: زيد قامت هند وأكرمها، وزيد قام وقعدت هند بناء على أن الواو للجمع ، فالجملتان كالجملة. ومنع ذلك الجمهور، واشترطوا أن يكون العطف بالفاء نحو: زيد جاء هند فضربها، ففي ضربها مكني الفاعل عائداً على المبتدأ؛ لأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذا قائم وقاعد، دون: هذا يقوم ويقعد[١٩٣٣].

٥- حذف رابط الخبر بالمبتدأ:

وإذا وقع خبر المبتدأ جملة، ولم تكن هذه الجملة نفس المبتدأ في المعنى

(١٩٢٧) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٠.
(١٩٢٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤/٢.
(١٩٢٩) السيوطي: الهمع ٢٣/٢، و ٢٣/٤.
(١٩٣٠) سورة البقرة الآية ٢٣٤.
(١٩٣١) الفراء: معاني القرآن ١٥٠/١.
(١٩٣٢) ابن هشام: المغنى ص٦٥٢، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١/٢-٥٢.
(١٩٣٣) ابن هشام: المغني ص٦٥١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١/٢، السيوطي: الهمع ٢٠/٢.

فلا بدّ لها من مكني عائد على المبتدأ يربطها به. وفي جواز حذف هذا الرابط خلاف بين الكوفيين.

فإذا كان مكنيا منصوباً بعامل غير متصرف كالتعجب نحو: زيد ما أحسنه، فقد أجاز الكسائي والفراء في أحد قوليه حذفه فيقال: زيد ما أحسن[١٩٣٤]، وإذا كان منصوبا بعامل متصرف نحو: زيد ضربته، فأجاز هشام خذفه في سعة الكلام فيقال: زيد ضربت[١٩٣٥] واختلف النقل عن الكسائي والفراء. فذكر أبو جعفر النحاس عنهما منع ذلك، وذكر أبو حيان أنه نقل عن الفراء جواز حذفه في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام نحو: كم ، وأي، وفي كل اسم لا يتصرف نحو: من وما، ومنع ذلك في نحو: زيد وعمرو، وأضاف أبو حيان أن الفراء ومن[١٩٣٦] وافقه يجيزون حذف هذا الرابط إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو لفظ كل أو كلا أو كلتا نحو: أيّهم ضربت، وكل رجل ضربت، وكلا الرجلين ضربت، وكلتا جاريتك ضربت، وأضاف أبو حيان أيضاً أن الفراء أجاز حذف الرابط في نعم وبئس نحو: نعم الرجل لقيت، بناء على مذهبه في أن (نعم الرجل) مبتدأ[١٩٣٧].

(د) مسألة ضربي زيداً قائماً:

وفي نظام الجملة في هذه المسألة اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

١- إذا كان المبتدأ مصدراً، سدت الحال مسد خبره نحو: ضربي زيداً قائماً، فقد اختلف الكوفيون في جواز تقديم هذه الحال على المصدر، على مذهبين:

أحدهما المنع وعليه الفراء سواء أكانت الحال من مكنيّ نحو: مسرعا قيامك، أم من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيد.

والثاني الجواز إذا كانت الحال من مكني، والمنع إذا كانت من ظاهر، وهو مذهب الكسائي وهشام.

هذا إذا كان المصدر لازماً[١٩٣٨]، وأما إذا كان متعدياً نحو: ملتوتا شربك

(١٩٣٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٢/٢.

(١٩٣٥) المصدر نفسه ٥٣/٢، السيوطي: الهمع ١٦/٢.

(١٩٣٦) هو هشام بن معاوية كما في البحر المحيط ٢١٩/٨.

(١٩٣٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٣/٢. وانظر: الرضي شرح الكافية ٩١/١-٩٢، السيوطي: الهمع ١٦/٢-١٧ البغدادي: خزانة - الأدب ١٧٣/١-١٧٤، ١٧٧. وانظر رأي الفراء في: معاني القرآن ١٣٩/١-١٤٠.

(١٩٣٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦/٢، والسيوطي: الهمع ٤٩/٢.

السويق فقد منع ذلك الكسائي والفراء وهشام[١٩٣٩]كما منع ثلاثتهم توسط هذه الحال بين المصدر وبين معموله نحو: شربك ملتوتاً السويق[١٩٤٠].

واختلف الكوفيون أيضا في تقديم معمول هذه الحال عليها نحو: ضربي زيداً فرساً راكبا. فمنع ذلك الفراء لأن راكباً لم يُردَّ إلى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه، وأجازه الكسائي شرط ألا يفصل بين المعمول والحال فاصل نحو: ضربي زيداً فرساً في الدار راكباً[١٩٤١].

واختلفوا أيضاً في جواز تقديم الحال إذا كانت جملة اسمية مصحوبة بواو الحال، فإذا كان المصدر متعديا نحو: وهو ملتوت شربك السويق لم يجز عند الكسائي والفراء وهشام، وأما إذا كان لازماً نحو: وأنت راكب حُسْنك، فجائز عند الكسائي ممتنع عند الفراء[١٩٤٢].

٢- وقوع الفعل موقع هذه الحال: الأصل في هذه الحال أن تكون مفردة، إلا أن الكوفيين اختلفوا، واختلف النقل عنهم، في جواز وقوعها جملة فعلية، على أقوال:

فقد نقل عن الكسائي المنع[١٩٤٣] والجواز[١٩٤٤] وعن الفراء أيضا المنع[١٩٤٥] والجواز[١٩٤٦]. وفصل بعضهم ونقل عنه المنع في الفعل المضارع المرفوع، والجواز في الفعل المضارع المنصوب، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط، والفعل المضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط[١٩٤٧]. ونقل عن هشام الجواز[١٩٤٨] ومذهب المانعين مردود بالسماع كقول الشاعر:

ورأي عيني الفتى أباكا   يعطي الجزيل فعليك ذاكا

وكقول الآخر:

(١٩٣٩) أبو حيان: ارتشاف الضر ب٣٦/٢.
(١٩٤٠) المصدر نفسه ٣٦/٢، والسيوطي: الهمع ٥٠/٢.
(١٩٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧/٢، والسيوطي: الهمع ٥٠/٢.
(١٩٤٢) أبو حيان ارتشاف الضرب ٣٧/٢.
(١٩٤٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦/٢.
(١٩٤٤) المصدر نفسه ٣٥/٢، ابن عقيل: المساعد ٢١٤/١، السيوطي: الهمع ٤٨/٢.
(١٩٤٥) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٥٠، ابن هشام: تخليص الشواهد ص١١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦/٢، ابن عقيل: المساعد ٢١٣/١، الرضي: شرح الكافية ١٠٥/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٢٠/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٧٨/١، السيوطي: الهمع ٤٨/٢.
(١٩٤٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥/٢.
(١٩٤٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦/٢، السيوطي: الهمع ٤٩/٢.
(١٩٤٨) ابن عقيل: المساعد ٢١٤/١، السيوطي، الهمع ٤٨/٢.

عهـدي بـه في الحـيّ قـد سـربلت   بيضـاء مثـل المهـرةِ الضـامر

٣- وقوع هذه الحال جملة اسمية: ذهب الكسائي إلى جواز ذلك سواء أكانت الجملة مقترنة بواو أو بدونها ، لورود السماع بذلك في قوله:

خير اقترابي من المولى حَليف رضا   وشـرّ بعـديَ عنـه وهـو غضـبان(١٩٤٩)

وذهب الفراء إلى جوازه بالواو والمنع بدونها، وحجته أن الواو رافع المبتدأ لا يجوز حذفه، ولأنه ورد بالواو قال: " من قال: حُسن الزهر والشمسُ طالعة عليهِ، لم يجز: حسن الزهر الشمسُ طالعة عليه لأن الواو رافع لا يحذف "(١٩٥٠).

٤- وقوع أن والفعل بدل المصدر الصريح نحو: أن ضربت زيداً قائماً. فقد أجاز ذلك الكوفيون(١٩٥١)وقيل بعضهم(١٩٥٢)، ومنعه الكسائي والفراء وهشام(١٩٥٣).

٥- الكناية عن هذا المصدر قبل ذكر الحال نحو: ضربي زيداً هو قائماً. فقد أجاز ذلك الكسائي برفع الضرب بالراجع من هو، ويرتفع هو بقائم. ومنعه الفراء(١٩٥٤).

٦- إتباع هذا المصدر نحو: ضربي زيداً الشديدَ قائماً، وشربي السويق كلّه ملتوتاً. فقد أجازه الكسائي ومنعه الفراء إذ لم يرد به سماع، ولغلبة معنى الفعل عليه(١٩٥٥).

٧- وأجاز الكسائي وهشام وأبطل الفراء نحو(١٩٥٦):

أ - عبدالله وعهدي بزيد قديمين.
ب- عبدالله والعهد بزيد قديمين.
جـ- إن عبدالله والعخد بزيد قديمين.
د- عبدالله وإن العهد بزيد قديمين .

وأبطل الفراء ، وأجاز الكسائي إذا كان (حسناً) صفة للياء والكاف(١٩٥٧)

(١٩٤٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦/٢، الرضي: شرح الكافية ١٠٥/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٧٨/١، ابن عقيل: المساعد ١٤/٢، السيوطي: الهمع ٥٠/٢.

(١٩٥٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦/٢وانظر: ابن عقيل: المساعد ٢١٤/١، السيوطي: الهمع ٥٠/٢.

(١٩٥١) السيوطي: الهمع ٤٨/٢.

(١٩٥٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٤/٢، ابن عقيل: المساعد ٢١١/١.

(١٩٥٣) أبو حيان: يبارشاف الضرب ٣٥/٢.

(١٩٥٤) المصدر نفسه ٣٦/٢، السيوطي: الهمع ٥١/٣.

(١٩٥٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧، اب نعقيل: المساعد ٢١٤/١، الرضي: شرح الكافية ١٠٥/١، الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني ٢١٨/١ السيوطي: الهمع ٥١/٢.

(١٩٥٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧/٢، السيوطي: الهمع ٥١/٢.

نحو:
أ - أما ضربيك فإنه حسن.
ب- أما ضربيك فكان حسناً .
جـ-أما ضربيك فظننته حسناً.

كان وأخوتها

للكوفيين في نظام الجملة وأجزائها في باب كان وأخواتها أنظار مختلفة هذا بيانه:

أ- كان:

١- تقديم خبرها عليها وعلى اسمها:

نقل بعضهم عن الكوفيين أنهم منعوا ذلك، فمنعوا نحو: قائماً كان زيد[١٩٥٨] ونقل أبو البركات الأنباري عنهم جواز ذلك[١٩٥٩]، غير أن أبا حيان ذكر أنهم إذا أجازوا ذلك أجازوه على غير الجهة التي يذهب إليها البصريون، فـ (قائماً) عند البصريين خبر مقدم لكان وزيد اسمها، وعند الكوفيين اسمهما ضمير مجهول وقائم الخبر، و (زيد) رفع بقائم.

ولكنّ أبا غانم بن حمدان النحوي، كما ينقل عنه أبو حيان، يوضح حقيقة هذا الخلاف بشكل مغاير لما سبق فيذكر أن الكسائي والفراء منعا ذلك إذا كان خبر (كان) فعلاً مستقبلاً أو فعلاً ماضياً نحو: يقوم كان زيد، وقام كان زيد، لأن فيه عندئذٍ إضماراً من زيد، فلا يقدم المضمر على المظهر، وذكر أبو غانم ألا خلاف بينهما في تقديم الخبر إذا كان مشتقاً " فإن قلت: قائماً كان زيد، أو قائمين كان أخواك، وقياماً كان إخوتك، فليس بينهم فيه اختلاف "[١٩٦٠].

ويذكر أبو حيان أيضاً أن ثمة خلافا بين الكسائي والفراء في تقديم خبر كان في نحو قولك: كنت حسناً وجُهك، فالكسائي يجيز: حسناً وجُهك كنت، والفراء يمنع ذلك، إلا أن يجعل مكان الكاف الهاء فتقول: حسناً وجهه كنت[١٩٦١].

٢- تقديم خبرها على اسمها:

وإن كان ذكر أبو البركات الأنباري أن الكوفيين يجيزون تقديم خبر كان

(١٩٥٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧، السيوطي: الهمع ٥١/٢.
(١٩٥٨) أبو حيان: النكت الحسان ص٧١، السيوطي: الهمع ٨٧/٢.
(١٩٥٩) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ١٥٦/١.
(١٩٦٠) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٠.
(١٩٦١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٩ ص٦٩.

على اسمها نحو: كان قائماً زيد[١٩٦٢]، فقد نقل عنهم أبو حيان منع ذلك، غير أنه ذكر أنهم إنْ أجازوا ذلك ، فالكسائي يجيزه على اعتبار أن اسم كان ضمير مجهول، و(قائماً) خبرها، و(زيد) مرفوع بقائم وقائم لا يثني ولا يجمع. والفراء يجيزه على غير ما أجازه الكسائي ، يجيزه على أن يكون (قائما) خبر كان، و(زيد) مرفوع بـ (كان) و (قائما) الزيدان والزيدون معا، وأنه لا يثنى ولا يجمع لرفعه الظاهر(٦). ويذكر أيضاً أن هشاماً كان يجيز: كان قائماً، على أن تجعل (قائماً) خبراً مقدماً، و(الزيدان) و (الزيدون) اسماً ، وأن ذلك لا يجوز عند البصريين إلا مع تثنية الخبر وجمعه[١٩٦٣].

وما في مصادر الكوفيين أنفسهم ينفي أن يكون الكوفيون منعوا تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه وينفي ما نقله أبو حيان عن الكسائي والفراء من اختلافهما في توجيه: كان قائماً زيداً، ويؤكد أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة هو مذهب البصريين[١٩٦٤].

٣- تقديم معمول خبر كان علهيا أو على اسمها:

إن تقدم معمول الخبر مع الخبر على الاسم، جائز بإجماع من النحويين نحو: كان آكلاً طعامك زيد[١٩٦٥] وإنْ تقدم مع الخبر على الفعل ، أو وحده ، ففي ذلك خلاف بين الكوفيين:

أ- فإن قدمت الخبر وأخرت المعمول نحو: آكلاً كان زيد طعامك، منعه الكوفيون[١٩٦٦] وأجازه الكسائي على إضمار عامل[١٩٦٧].

ب- وإن قدمت المعمول والخبر قبل الفعل وسبق المعمول الخبر نحو: طعامك آكلاً كان زيد، كان صحيحاً من قول الكسائي، خطأ من قول الفراء[١٩٦٨].

جـ- وإن تقدم الخبر ومعموله على الاسم، وولي المعمول الفعل نحو: كان طعامك آكلاً زيد، نقل جواز ذلك عن الكوفيين[١٩٦٩]، وقيل أجاز ذلك

(١٩٦٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٦/١، و ٨٦/٢.

(١٩٦٣)المصدر نفسه ٨٦/٢.

(١٩٦٤) انظر: أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٠٨-٦٠٩، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٤١١-٤١٢، ٥٥١-٥٥٢.

(١٩٦٥) السيوطي: الهمع ٩٣/٢.

(١٩٦٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٢/٢.

(١٩٦٧) السيوطي: الأشباه والنظائر ٥٥/٢.

(١٩٦٨) المصدر نفسه ٥٥/٢، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٢/٢.

(١٩٦٩) ابن هشام: أوضح المسالك ١١٤/١ ابن عقيل: المساعد ٢٧٦/١، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٥٤ السلسيلي: شفاء العليل ٣٢٧/١، السيوطي: الهمع ٩٢/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٨٩/١.

الكسائي، ومنعه الفراء[١٩٧٠].

د- وإن قيل: زيد طعامك آكلاً كان، أو: طعامك آكلاً زيد كان، جاز عند الكسائي، كان خطأ عند الفراء ؛ " لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدماً، من قبل أنه لو أراد رده إلى فعل ويفعل لم يجز عنده، والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال[١٩٧١].

هـ- وإذا قلت: كان كائناً زيد قائماً ، جعل الكسائي في كان ضمير الشأن، و (كائنا) خبر (كان) وزيد اسم (كائن) و (قائما) خبر كائن. وجعل الفراء (كائناً) خبر كان، و(زيد) مرفوعاً بـ (كان) و (كائن) اسم كان، و (قائما) خبر كائن[١٩٧٢].

ب- (ما زال) وأخواتها

اختلف الكوفيون في جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها مما في أوله حرف جحد على حرف الجحد، كقولك: منطلقاً ما زال زيد، على قولين:

الأول: **الجواز، وهو مذهب الكسائي[١٩٧٣]، وقيل سائر الكوفيين إلا الفراء[١٩٧٤].**

والثاني: **المنع وهو مذهب الفراء (٥).**

وحجة الفريق الأول السماع ، والقياس. فمن السماع قول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

فقدم معمول الخبر (خيراً) على (لا)، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في المكان الذي يجوز أن يقع الخبر فيه وأما القياس، فلأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، لأن (زال) فيه معنى الجحد، ولما أدخل عليه (ما) الجاحد على الجحد صار إيجاباً، فصار ما زال بمنزلة كان وكان يجوز تقديم خبره عليه، وأن (ما) عندهم ليس لها صدر الكلام.

واحتج الفراء بأن (ما للجحد وله صدر الكلام، فجرى مجرى حرف

(١٩٧٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٢/٢، السيوطي: الأشباه والنظائر ٥٥/٢.

(١٩٧١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٥٥/٢ - ٥٦.

(١٩٧٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٢/٢.

(١٩٧٣) البطليوسي: إصلاح الخل الواقع في الجمل ص١٣٩، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٠.

(١٩٧٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٧ ص١٥٥، العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٥ ص٣٠٢، ابن مالك: التسهيل ص٥٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٨٧/٢، ابن هشام: أوضح المسالك ١٧٣/١، ابن عقيل، المساعد ٢٦٢٣/١، الرضي: شرح الكافية ٢٩٧/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٣١٥/١، السيوطي: الهمع ٨٩/٢، الاسفراييني: فاتحةالإعراب ص١١٣، الأزهري: شرح التصريح ١٨٩/١، العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان ٢٣٤/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٣٣.

الاستفهام ، فكما لا يجوز: زيداً أضربتَ ؟ فكذلك لا يجوز: منطلقاً ما زال زيد، واحتج بأن هذه الأفعال " نقلت عن معنى الزوال من مكان إلى مكان، والدوام فيه إلى الزمان ، فمنعت التصرف إيذاناً بأنّها ضمت ما ليس لها في أصل وضعها[١٩٧٥].

ومما يتعلق بجملة (ما زال) أيضاً أن الكسائي أجاز أن يكون اسم (ما زال) نكرة شرط أن تكون بلفظ المستقبل نحو: ما يزال أحد يذكرك، وأن هشاماً أجاز ذلك وإن كانت بلفظ الماضي نحو: ما زال أحد يذكرك ومنعها الفراء[١٩٧٦].

جـ- ليس

وفي جوزاز تقديم خبر (ليس) عليها خلاف بين الكوفيين، واضطراب وخلط في النقل عنهم.

فبينما نقل بعضهم أن: " الكسائي والفراء لا يجيزان تقديم خبر ليس عليها"[١٩٧٧]، نقل كثير من النحويين هذا المذهب عن الكوفيين[١٩٧٨] ونقل جماعة منهم عن الفراء وحده أنه خالف أصحابه الكوفيين وأجاز أن يتقدم خبر ليس عليها نحو: منطلقاً ليس زيد، مستدلاً على ذلك بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١٩٧٩]. ووجه الدليل هناك أن (يوم) معمول (مصروفا) الذي هو خبر ليس، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، ومستدلا بأن (ليس) فعل فكما يجوز تقديم منصوبه على مرفوعه ، يجوز تقديم منصوبه عليه ككان وأخواتها[١٩٨٠].

وقد ألمح الفراء إلى شيء من ذلك في (معاني القرآن) فأجاز تقديم خبرها على اسمها من دون أن يشير إلى تقديمه عليها يقول: " وحسن ذلك في ليس أن تقول: ليس بقائم أخوك، لأن ليس فعل يقبل المضمر كقولك: لست

(١٩٧٥) البطليوسي: إصلاح اخلل الواقع في الجمل ص١٣٩. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٠.

(١٩٧٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٩٣/٢.

(١٩٧٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٠.

(١٩٧٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٩٠/١، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٤٠، الإنصاف مسألة رقم ١٨ ص١٦٠، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٥٣، الكبري: التبيين مسألة رقم ٤٧ ص٣١٥، أبو حيان: البحر المحيط ٢٠٦/٥، تذكرة النحاة ص٣١٥، النكت الحسان ص٧١، ابن هشام: رح قطر الندى ص ١٣٣، السلسيلي: شفاء العليل ٣١٥/١، الرضي: شرح الكافية ٢٩٧/٢، الإسفراييني: فاتحة الإعراب ص١١٤.

(١٩٧٩) سورة هود الآية ٨.

(١٩٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٨٧/٢، تذكرة النحاة ص٤٣٩ -٤٤٠، ابن يعيش: شرح المفصل ١١٤/٧، السيوطي: الهمع ٨٨/٢-٨٩، الأزهري: شرح التصريح ١٨٨/١.

ولسنا... "[1981].

وأما المانعون فقد تمسكوا بأشياء:

أحدها: أنه - أي ليس - لفظ ينفي الخبر فلم يجز تقديم منصوبه عليه كـ(ما).

والوجه الثاني: أن ليس قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي من وجوه: أحدها أن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً ، وليس كذلك كان وأخواتها. والثاني ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه إلغاها عن العمل فقال: ليس زيد قائم.."[1982].

وقد اختار أكثر المتأخرين منع تقديم خبر ليس وصححوه " لأن ليس فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه لم يتصرف في عمله "[1983]، ولأن العرب لم تتفوّه " بمثل قائماً لست، ولا قائمين لسنا، ولا خارجينَ لسنا"[1984].

ومن هذا الباب أن الكوفيين ألحقوا بكان وأخواتها اسم الإشارة، وهو المسمى عندهم بالتقريب نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما[1985] وقد ذكر أبو حيان أن الكسائي والفراء اختلفا في جواز تقديم خبر التقريب على اسمه نحو: هذا قائماً زيد، فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الفراء[1986]. وقد ثعلباً أيضاً يمنع المسألة جاء في المجالس: " قال: وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً ، فأراد أن يخبر عن هذا بالإنطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليعْلمَ لِمَن الفعل. قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل كان، إلا أنه لا يقدم في كان، لأنه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء "[1987].

وذكر أبو حيان أن السماع جاء بنظير: هذا قائماً زيد[1988] وفيه دليل على صحة مذهب الكسائي.

د- ما العاملة عمل ليس

(١٩٨١) الفراء: معاني القرآن ٤٣/٢، وانظر ١٦٥/١.

(١٩٨٢) العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٧ ص٣١٥-٣١٦.

(١٩٨٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٨ص١٦٠، وانظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص١٣٣.

(١٩٨٤) أبو حيان: النكت الحسان ص٧١، تذكرة النحاة ص١٥١.

(١٩٨٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٢-٤٤.

(١٩٨٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٧٣/٢.

(١٩٨٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٣.

(١٩٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٢/٢.

ذكرت في بحث العامل اختلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر (ما) على اسمها، مع بقاء عملها، وخلصت إلى أن الفراء كالجمهور منع إعمالها إذا قدم خبرها على اسمها(١٩٨٩).

وأشير هنا إلى أن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم معمول خبرها عليها نحو: طعامَك ما زيد آكلا. فعلى حين ذكر ابن السراج أن الكوفيين يجيزون ذلك(١٩٩٠)، ذكر جماعة من النحويين أن ثعلباً أجازه من وجه وأفسده من وجه آخر " فإن كانت (ما) ردا لخبر كانت بمنزلة (لم) ولا يجوز التقديم كما تقول لمن قال في الخبر: زيد آكل طعامك، فترد عليه نافيا: ما زيد آكلاً طعامك فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول: طعامك ما زيد آكلاً، فإن كان جواباً للقسم إذا قال: والله ما زيد بآكل طعامك، كانت بمنزلة اللآم في جواب القسم، فلا يجوز التقديم "(١٩٩١).

واختلف الكوفيون أيضا في جواز تقديم معمول خبر ما عليها إذا قدم الخبر على الاسم نحو: طعامك ما آكل عبدالله ، فأجازه الكسائي ومنعه ثعلب. جاء في المجالس: "ولا يحال بين الدائم والاسم بـ ما طعامك ما آكل عبدالله. قال: جائز في قول الكسائي"(١٩٩٢).

وإذا قدم الخبر على الاسم اختلف الكوفيون أيضاً في جواز تقديم معمول الخبر عليه نحو: ما طعامك آكل إلا زيد. فقيل أجازه الكوفيون(١٩٩٣) وقيل منعوه إلا ثعلباً(١٩٩٤).

هـ - ومما يتعلق بنظام الجملة في باب كان حذف بعض عناصرها:

١- حذف خبر كان وليس: أجاز ذلك بعض الكوفيين(١٩٩٥) وقيل الكوفيون(١٩٩٦) وحُمل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾(١٩٩٧) على اعتبار أن كان ناقصة و (ذو) اسمها ، وخبرها محذوف تقديره:

(١٩٨٩) انظر عمل الأدوات.

(١٩٩٠) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٥/٢.

(١٩٩١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٠ ص١٧٢. وانظر: العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٩ ص٣٢٧ أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٦/٢.

(١٩٩٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٧١.

(١٩٩٣) السيوطي: الهمع ١١٣/٢.

(١٩٩٤) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٥/٢.

(١٩٩٥) أبو حيان: البحر المحيط ٣٤٠/٢.

(١٩٩٦) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١٨١/١، الأهدل: الكواكب الدرية ١٠٤/١.

(١٩٩٧) سورة البقرة: الاية ٢٨٠.

وإن كان من غرمائكم ذو عسرة أو إن كان ذو عسرة غريماً ، ومنع ذلك الفراء[١٩٩٨].

وذكر السيوطي أن الفراء أجاز حذف خبر ليس خاصة نحو: ليس أحد ، أي: هنا، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس[١٩٩٩].

٢- حذف كان واسمها: أجاز ذلك الكسائي[٢٠٠٠] والفراء[٢٠٠١] ومحمد بن سعدان[٢٠٠٢] وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[٢٠٠٣].

وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها مذهب مشهور للكسائي في (ليت) إذا انتصب الجزءان بعدها وذكر ثعلب في مجالسه أن ذلك مقيس عند الفراء إذا وقع خبراً لإنّ ، قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ﴾[٢٠٠٤]: " عند الفراء أن فيه إضمار (كنتم) وقال: كل ماض عند الفراء يحتاج إلى كان ، هكذا قال وإنما يفعل ذلك إذا كان جزاء أي: إني كفرت بالشيء الذي كنتم أشركتموني به. قال: والدليل لا يكون الشيء ، إنما يكون غيره "[٢٠٠٥]. والمسألة من أصلها فاسدة عند البصريين لاشتراطهم أن يتقدم كان (لو) أو (إنْ) الشرطيتان.

إن وأخواتها

(أ) اختلال تركيب جملة إنّ وأخواتها:

١- منع النحويون تقديم خبر إنّ أو إحدى أخواتها عليها[٢٠٠٦] أو معمول هذا الخبر. واختلفوا في جواز ذلك إذا وقعت إن أو إحدى أخواتها جواباً لـ أمّا كقولك: أما اليومَ فإني ذاهب ، وأما عمراً فليتني ضارب، وأما

(١٩٩٨) الفراء: معاني القرآن ١٨٢/١، ١٨٦، ٢٦٩، و ٣٦٨/٢.
(١٩٩٩) السيوطي: الهمع ٨٥/٢.
(٢٠٠٠) مكي: مشكل إعراب القرآن ٣٤٦/١، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٣٠/٢.
(٢٠٠١) مكي: مشكل إعراب القرآن ٣٤٦/١، أبو حعفر النحاس: إعراب القرآ، ٤، ٢٣١ وانظر: الفراء: معاني القرآن ٤٦٥/١ و ٢١٥/٣-٢١٦.
(٢٠٠٢) أبو حيان: البحر المحيط ١٥٧/٥.
(٢٠٠٣) سورة يونس الآية ٣٧.
(٢٠٠٤) سورة إبراهيم الآية ٢٢.
(٢٠٠٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨٦.
(٢٠٠٦) الفراء: معاني القرآن ٣٣٨/٢.

زيداً فعلي مكرم، فمنع ذلك جمهورهم؛ لأنه لا يفصل بين أما والفاء، وجعلوا المنصوب معمولاً لفعل مضمر، وأجازه الفراء[٢٠٠٧].

٢- وفي جواز توسط معمول خبر إنّ الداخلة عليه اللام بين إنّ واسمها نحو: إنّ بك كفيلين لأخواك خلاف بين الكسائي والفراء، فأجازه الكسائي، ومنعه الفراء[٢٠٠٨].

(ب) حذف اسم إنّ وخبرها

نسب للكوفيين أنهم يجيزون حذف اسم إنّ دون سائر أخواتها[٢٠٠٩]، إلا أنّ السلسيلي نقل عن الكسائي أنه لا يجيز حذف اسم إن أو أحدى أخواتها وإن فهم المعنى[٢٠١٠] ونقل عن الفراء أنه منع حذف اسم إنّ إنْ كان مجهولاً[٢٠١١] نحو: إن أفضلهم لقيت، لأنه لا يكون الاسم الواحد معمولاً لعاملين[٢٠١٢] وأن الكسائي والفراء منعا حذفه أيضاً إذا أدى أن يكون بعد إنّ اسم يصح عملها فيه سواء أكان هذا الاسم معمولاً لفعل متأخر أم مبتدأ قد رفع ظاهراً سد مسد خبره، أم لم يكن، فإن وقع بعد إن فعل تقدم معموله عليه محلاً أو مخفوضاً نحو: إن في الدار قام زيد، وإن عندك جلس عمرو، فقد ذهب الكسائي أن (إنّ) معلقة عن العمل مبطلة، وذهب الفراء إلى أنها عاملة، وأن اسمها في المعنى تقديره: إن في الدار قائماً زيد[٢٠١٣].

وأما حذف الخبر ففيه قولان للكوفيين وقول ثالث للبصريين.

الأول من قولي الكوفيين أنه لا يجوز حذفه إذا كان الاسم معرفة ، ويجوز إذا كان نكرة كقوله:

إنّ محــــــلاً وإنّ مـرتحـــــلا   وإنّ في الســـير إذا مـــا مضـــوا مهـــــــــــــــــــــلا[٢٠١٤]

والثاني أنه يجوز حذفه في المعارف والنكرات، إلا أن شرط جواز الحذف التكرير، وهو قول الفراء منهم، وإنما اشترط التكرير " ليعلم أن أحدهما

(٢٠٠٧) ابن هشام: المغني ص ٨٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢، البحر المحيط ١١٩/١، المرادي الجنى الداني ص ٥٢٧، السيوطي: الهمع ٣٥٩/٤.

(٢٠٠٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٢.

(٢٠٠٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، السيوطي: الهمع ١٦٤/٢.

(٢٠١٠) السلسيلي: شفاء العليل ٣٥٤/١.

(٢٠١١) هو المسمى ضمير الشأن.

(٢٠١٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٤/٢.

(٢٠١٣) المصدر نفسه ١٣٤/٢، ١٣٥.

(٢٠١٤) ثعلب: مجالس ثعلب ١٠٥/١، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص١٤٥.

مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف، وحكى أن أعرابياً قيل له: الذبابة الفأرة، فقال: إنّ الذبابة وإنّ الفأرة، ومعناه إن هذه مخالف لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر"(٢٠١٥).

وأما قول البصريين فجواز ذلك سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، تكررت الأداة أم لا(٢٠١٦) وقد لاحظت أن بعض النحويين يجري هذا الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين من دون أن يجري ذكراً للفراء(٢٠١٧).

والصحيح جواز ذلك لورود السماع به سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، تكررت الأداة أم لا(٢٠١٨).

واما حذف أنّ مع اسمها فذلك شيء أجازه الفراء وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ﴾(٢٠١٩) **قال: " فذلك مسلم لك أنك من أصحاب اليمين، وألقيت أن وهو في معناها، كما تقول: أنت مصدق مسافر عن قليل، إذا كان قد قال: إني مسافر عن قليل "(٢٠٢٠).**

وقد خطأ أبو جعفر النحاس حذف أنّ " لأن ما بعدها داخل في صلتها، وإن كان قائل هذا القول الفراء "(٢٠٢١).

وشبيه بهذا مذهب الكسائي في جواز حذف أنّ مع الخبر في باب الاستثناء، إذ ذهب إلى أن المستثنى منصوب بأنّ محذوفة مع الخبر، وهو ما رده الفراء(٢٠٢٢).

(جـ) ما يصح وقوعه اسماً وخبراً لِـ إنّ أو احدى أخواتها

اتفق النحويون على وقوع أنّ المفتوحة، وما في حيزها اسماً لِـ إنّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر بينها وبين أنّ ، إلا ما جاء في ليت، نحو: إنّ عندي أنّ زيداً فاضل(٢٠٢٣)، واختلفوا إذا لم يفصل بينهما شيء، واختلف

(٢٠١٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٤/١. وانظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٢٥٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، ابن عقيل: المساعد ٣١١/١، السيوطي: الهمع ١٦١/٢.

(٢٠١٦) سيبويه: الكتاب (بولاق) ٢٨٤/١.

(٢٠١٧) ابن جني: الخصائص ٣٧٣/٢، أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص٦٦٧، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١.

(٢٠١٨) انظر: البغدادي: خزانة الأدب ٣٨١/٤-٣٨٥.

(٢٠١٩) سورة الواقعة الآية ٩١.

(٢٠٢٠) الفراء: معاني القرآن ١٣١/٣.

(٢٠٢١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤٧/٤.

(٢٠٢٢) انظر العوامل .

(٢٠٢٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣/١. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١٩٤/٢.

النقل عنهم، نحو: إنّ أنّ زيداً منطلق حق، وإن أنك قائم يعجبني. فأجاز ذلك ، قيل: الفراء وهشام[٢٠٢٤]، وقيل الفراء وحده[٢٠٢٥]، وقيل هشام وحده[٢٠٢٦]، وقيل الكوفيون[٢٠٢٧] على معنى: إن إنطلاق زيد حق، وإن قيامك يعجبني. وإذا حذف خبر إنّ وهو (حق) و (يعجبني) فلا يجوز ذلك عند أحد من النحويين[٢٠٢٨].

وحجة المانعين كراهة اجتماع اللفظين المتشابهين، لأنهما يؤديان عن معنى واحد ، ولأن إنّ إنما تعمل في المبتدأ ، وأنّ لا يبتدأ بها.

وأجاز الكسائي والفراء دخول أنّ على إنما محتجين بقول الشاعر: وخبرتما أنْ إنما بين بيشةٍ ونجرانَ أحوى والمحل خصيب[٢٠٢٩] قال الفراء: " فأدخل أنْ على إنما وهي بمنزلتها "[٢٠٣٠].

(د) الإتباع في باب إن وأخواتها

في توابع أسماء هذه الأدوات إذا نصبت التابع جاز عند النحويين جميعاً أن يكون قبل مجيء الخبر وبعده نحو: إن زيداً وعمراً ذاهبان ، وإن زيداً ذاهب وعمراً، وكذا باقي التوابع.

ولكن إذا كان الإتباع على نحو مخالف لما سبق فثمة خلاف بين الكوفيين في ذلك.

فإذا أتبعت على اسم الأداة بالرفع، فإما أن يكون التابع عطف نسق وإما غيره:

(١) فإن كان غيره من نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل، والناسخ غير (إنّ) أو (لكنّ) فالإتباع بالنصب ليس غيرُ عند الكوفيين والبصريين، وإن كان الناسخ (إن) أو (لكن) فقد اختلف النحويون في ذلك: فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز الرفع[٢٠٣١] ومذهب الكوفيين وبعض البصريين كالجرمي والزجاجي مايلي:

أ- إن كان الإتباع بعد الخبر جاز الرفع باتفاق[٢٠٣٢] ونسب للفراء

(٢٠٢٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٨/٢، المرادي: الجنى الداني ص٤٠٩، البغدادي: الخزانة ٢٩٤/٤.

(٢٠٢٥) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(٢٠٢٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٩/٤-٤٠، السيوطي: الهمع ٢/. ١٥٨.

(٢٠٢٧) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣/١.

(٢٠٢٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٠/٤.

(٢٠٢٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٨/٢، السيوطي: الهمع ١٥٩/٢.

(٢٠٣٠) الفراء: معاني القرآن ٩٣/٢-٩٤، ٢٠٧، ٢١٣.

(٢٠٣١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٥٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

(٢٠٣٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٥٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

وحده[٢٠٣٣] من الكوفيين. وعدت إلى (معاني القرآن) للفراء فوجدته يجيز هو[٢٠٣٤] والكسائي الرفع غير أنه يختلف معه في إعرابه. فالكسائي يجعله تابعاً للاسم المضمر في خبر إنّ، والفراء يجعله تابعاً لاسم إنّ أو على تكرير إنّ[٢٠٣٥]. وهذا الخلاف بين الفراء والكسائي مبني على خلاف آخر: هل يجوز نعت المكني بالظاهر أو لا؟[٢٠٣٦].

ب- وإن كان الإتباع قبل الخبر جاز الرفع على مذهب الكسائي قياساً على ما سمع من قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون[٢٠٣٧]، وجاز عند الفراء بشرط بناء الاسم نحو: إن هذا نفسُه ذاهب[٢٠٣٨] وقيل بشرط خفاء إعرابه[٢٠٣٩] وأما إن كان معرباً فالنصب عنده ليس غير.

واختلف هشام والفراء في الإبدال من اسم إنّ مع حذف الخبر نحو: إن رجلاً أخاك، فأجازه هشام وأبطله الفراء[٢٠٤٠].

(٢) وإن كان التابع عطف نسق، وكان الناسخ ليت، وكأن، ولعل، فمذهب الفراء جواز الرفع مطلقاً على الابتداء نحو: ليت زيداً منطلق وعمرو، وكذا في كأن ولعل، لكونه في الأصل مبتدأ[٢٠٤١] ومذهب غيره المنع لخروجه عن معنى الابتداء، بما أوردت فيه الأدوات من المعاني[٢٠٤٢].

وإن كان الناسخ (إن) فاتفق النحويون على جواز الرفع في المنسوق إذا كان بعد الخبر نحو: إن زيداً قائم وعمرو واختلفوا إذا كان النسق قبل الخبر ؛ فمنعه البصريون مطلقاً لأنه حمل على التأويل ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه[٢٠٤٣]، ولئلا يتوارد عاملان وهما إنّ والابتداء على معمول واحد وهو

(٢٠٣٣) الرضي: شرح الكافية ٣٥٤/٢، السلسيلي: شفاء العيل ٣٧٧/١، ابن عقيل: المساعد ٣٣٨/١، الصبان: حاشية الصبان ٢٨٤/١.

(٢٠٣٤) الفراء: معاني القرآن ٣٦٤/٢.

(٢٠٣٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

(٢٠٣٦) الفراء: معاني القرآن ٤٧١/١..

(٢٠٣٧) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٥٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

(٢٠٣٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٥٧/١، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٥٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

(٢٠٣٩) السيوطي: الهمع ٢٩٢/٢.

(٢٠٤٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٦/٢.

(٢٠٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢، الرضي: شرح الكافية ٣٥٤/٢، السيوطي: الهمع ٢٩٢/٥، الكنغراوي: الموفي ص٤٥.

(٢٠٤٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٠/٢، الرضي: شرح الكافية ٣٥٤/٢، الكنغراوي: الموفي ص٤٥.

(٢٠٤٣) ابن يعيش شرح المفصل ٨/ ٦٨.

الخبر[٢٠٤٤] وأجازه الكوفيون لضعف عمل إنّ بناء على أن الرافع للخبر في هذا الباب ليس إن بل رافعه هو رافع المبتدأ (الترافع)[٢٠٤٥].

ثم اختلفوا بعد ذلك، واضطرب النقل عنهم فأجازه مطلقاً قيل: الكسائي وهشام[٢٠٤٦]، وقيل الكسائي وحده[٢٠٤٧]، وقيل الكوفيون غير الفراء[٢٠٤٨]، وهو مذهب ثعلب[٢٠٤٩]. وأجازه الفراء: قيل بشرط بناء الاسم[٢٠٥٠]، وقيل فيما لا يتبين فيه الاعراب[٢٠٥١]، وقيل بشرط خفاء إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الحركات[٢٠٥٢] فيدخل فيه المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم ، لأنه لا ينكر في الظاهر كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف ، وذلك لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع ليس جارياً على ألسنة العرب، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع. والغريب أن ينسب مذهب الفراء هذا تارة للكسائي[٢٠٥٣]، وأخرى للكوفيين سوى الكسائي[٢٠٥٤]، وأن يذكر العكبري أن شرط ظهور الإعراب وعدمه في المعطوف وليس في المعطوف عليه[٢٠٥٥]وهو سهو منه.

وذكر ابن عصفور أن الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة يجري مذهبه السابق على اسم (لكنّ) أيضا لكونها إنّ في أنها لم تغير معنى الخبر كـ (ليت) ولا صيّرت الجملة تتقدر بمفرد مثل أنّ ، أما غير ذلك من هذه الأدوات وهو: أنّ، وكأن وليت ولعل فلا يجوز فيه إلا العطف على اللفظ ، لأن هذه

(٢٠٤٤) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص ١٥٢، ابن هشام: تخليص الشواهد ص ٤٧٣.

(٢٠٤٥) سبق الخلاف في رافع الخبر .

(٢٠٤٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

(٢٠٤٧) ابن السراج: الأصول ٢٥٦/٢-٢٥٧، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٣ص١٨٥، ابن هشام: تخليص الشواهد ص٤٧٣، ابن يعيش: شرح المفصل ٦٩/٨، ابن مالك: التسهيل ص٦٦، الكنغراوي: الموفي ص٤٥.

(٢٠٤٨) أبو حيان: البحر المحيط ٢٤٨/٧.

(٢٠٤٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٦٢، ٥٣٠.

(٢٠٥٠) أبوحيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢، ابن هشام: تخليص الشواهد ص٤٧٣، السيوطي: الهمع ٥، ٢٩٠

(٢٠٥١) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٦٢، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ١٥٢، السراج: الأصول ٢٥٦/١، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٥١/١ - ٤٥٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٦٩/٨.

(٢٠٥٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢، ابن هشام المغني ص٦١٧، ابن مالك: التسهيل ص٦٦، السيوطي: الهمع ٢٩١/٥، البغدادي: خزانة الأدب ٣٢٤/٤، الكنغراوي: الموفي ص٤٥-٤٦.

(٢٠٥٣) ابن الحاجب: الإضاح في شرح المفصل ١٨١/٢.

(٢٠٥٤) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٩٥٥/٢.

(٢٠٥٥) العكبري: التبيين ص ٣٤١.

الأدوات غيرت معنى الابتداء وحكمه[٢٠٥٦].

إلا أن الكنغراوي ذكر في تلخيصه نحو الكوفيين أن مذهب الكسائي جواز رفع تابع منصوب إنّ وأنّ ولكنّ مقدماً ومؤخراً على الخبر[٢٠٥٧].

وأما فيما يتعلق بمذهب الفراء في غير (إنّ) فقد ذكر ابن عصفور أن مذهبه كمذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم إن ولكن إلا إذا لم يظهر الإعراب في المعطوف عليه كقولك: إنك وعمرو ذاهبان[٢٠٥٨] على حين ذكر غيره أن مذهب الفراء السابق يجري على غير اسم إنّ من أخواتها كقوله:

يـــا ليــــتني وأنـــت يـــا لمــــيس ... في بلـــد لـــيس بـــه أنـــيس[٢٠٥٩]

وناقش الفراء المسألة في (معاني القرآن) وعرض مذهب شيخه ورده[٢٠٦٠]. وصفوة القول في مذهبه جواز الرفع والنصب في الاسم المعطوف على اسم (إنّ) و (أن) بعد تمام الخبر إذا كان له خبر مثله كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾[٢٠٦١] **وجعل جواز النصب في نحو (الساعة) أسهل من الرفع، لأن بعد الساعة خبرها. وإذا لم يكن للمعطوف على اسم إنّ بعد تمام الخبر خبر فقد أوجب الفراء الرفع كقوله تعالى:** ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٢٠٦٢] **وكقولك: إن أخاك قائم وزيد ، ويكون مرفوعاً عطفاً على المكني المستتر في (بريء) و (قائم)[٢٠٦٣].**

غير أنّه عاد فناقض إذ أوجب الرفع كان للمعطوف خبر، أم لم يكن. يقول موجهاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٢٠٦٤]**: " ترفع الله وهو وجه الإعراب ، إذا جاء الاسم بعد إنّ ، وخبر فارفعه كان**

(٢٠٥٦) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥١ - ٤٥٢.

(٢٠٥٧) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٤٥.

(٢٠٥٨) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥١ - ٤٥٢.

(٢٠٥٩) ابن عقيل: المساعد ٣٣٦/١، الأشموني: الأشموني مع الصبان ٢٨٧/١-٢٨٨، السيوطي: الهمع ٢٩٢/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٣٠/١، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٦١/١.

(٢٠٦٠) الفراء: معاني القرآن ٣١١/١.

(٢٠٦١) سورة الجاثية الآية ٣٢.

(٢٠٦٢) سورة التوبة الآية ٣.

(٢٠٦٣) الفراء: معاني القرآن ٣١٠/١وانظر ٤٧/٣.

(٢٠٦٤) سورة الجاثية الآية ١٩.

معه فعل أو لم يكن. فأما الذي لا فعل معه فقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٢٠٦٥] وأما الذي معه فعل فقوله جل وعزّ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ[٢٠٦٦]﴾ "[٢٠٦٧].

وأما إذا عطف على اسم إن قبل مجيء الخبر، فشرط الفراء لجوازه أن يكون المعطوف عليه غير ظاهر الإعراب واستعمل للدلالة على ذلك عبارات من مثل: حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، ومثل: فلما كان إعرابه واحداً ومثل: المكني لا إعراب له، ومثل: المكني لا يتبين فيه الرفع في حال، ومثّل لذلك بـ (الذين) و (ياء المتكلم) مما يعني أنه اشترط لصحة المسألة بناء الاسم لا خفاء إعرابه[٢٠٦٨]، إذ المخفي إعرابه يندرج تحته المقصور والاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وهو ما لم يرد في كلام الفراء في (معاني القرآن).

واتفق الكوفيون على أن الاسم المعطوف بالرفع على اسم إنّ قبل الخبر يرفع على موضع اسم إنّ، وأما الاسم المعطوف بالرفع بعد تمام الخبر، فقد نقل عن الفراء والطوال أنه يرتفع بالعطف على المكني المستتر في الخبر الأول[٢٠٦٩].

ولعل فيما ورد في لغة العرب سواء أكان شعراً أم نثراً ، وفيما ورد في لغة التنزيل ما يجعل المسألة صحيحة منقاسة ، سواء أظهر إعراب الاسم أم خفي ، كقراءة بعضهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[٢٠٧٠] وكقول العرب كما حكى سيبويه " إنك وزيد ذاهبان ، وإنهم أجمعون ذاهبون "[٢٠٧١] وغير ذلك مما مرّ خلال هذا البحث من شواهد شعرية.

(هـ) دخول اللام في خبر إنّ وأخواتها

تدخل اللام في خبر إن باتفاق البصريين والكوفيين ، وفي خبر لكن عند الكوفيين وحدهم[٢٠٧٢]. وقد دللت في غير هذا الموضع على اختلاف الكوفيين

(٢٠٦٥) سوةر التوبة الآية ٣.
(٢٠٦٦) سورة الجاثية الآية ١٩.
(٢٠٦٧) الفراء: معاني القرآن ٤٦/٣.
(٢٠٦٨) المصدر نفسه ٣١٠/١-٣١١.
(٢٠٦٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢ وانظر: الفراء: معاني القرآن ٣١٠/١.
(٢٠٧٠) سورة الأحزاب الآية ٥٦.
(٢٠٧١) سيبويه: الكتاب (بولاق) ٢٩٠/١.
(٢٠٧٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٣٠/١، المالقي: رصف المباني ص٣١٠،

في علة دخول هذا اللام[٢٠٧٣]. وأبرز هنا خلاف الكوفيين في مواضع دخول هذه اللام في خبر إنّ.

١- ففي دخولها على الخبر المؤخر المصدر بفعل ماضٍ من دون (قد) نحو: إنّ زيداً لقام اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم. فقد قيل: منعه الكوفيون[٢٠٧٤] وقيل منعه الكسائي وهشام وأجازه الجمهور[٢٠٧٥] وقيل أجازه هشام وحده[٢٠٧٦] وقيل أجازه الكسائي والفراء[٢٠٧٧] وقيل أجازه الكسائي وهشام على شريطة إضمار (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال[٢٠٧٨] وقيل منعه الفراء محتجاً بأن قولك: إن عبدالله ليصوم، وصائم أنه يديم الصيام، والفعل الماضي منقطع فلم يصلح أن يقع موقع ما يراد به الدوام والاتصال[٢٠٧٩].
٢- وإذا كانت قد مع الفعل فقد أجاز الفراء وحده الجمع بين لامين نحو: إن زيداً للقد قام، ومنع ذلك البصريون[٢٠٨٠].
٣- وإذا كان الخبر المؤخر مصدراً بفعل جامد نحو: إنّ زيداً لنعم الرجل، وإن زيداً لعسى أن يقوم، فقد أجاز ذلك الفراء، لأن الفعل الجامد كاللام، فالفعل نعم سلب الدلالة على الحدث، وعسى يدل على زمان وانتقل إلى الانشاء[٢٠٨١]وقيل وافق الفراءَ أكثرُ الكوفيين[٢٠٨٢] وقيل: أجاز ذلك الكوفيون[٢٠٨٣].
٤- وإذا كان الخبر متأخراً وكان خافضاً ومخفوضاً، وحرف الخفض (حتى) أو (إلى) نحو: إنّ سيرك لحتى أو لإلى الليل، فقد أجاز هشام ذلك

المرادي: الجنى الداني ص١٣٢، ٦١٩. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٤٦٥/١.
(٢٠٧٣) انظر العلة.
(٢٠٧٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٤٨/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٣/١.
(٢٠٧٥) ابن هشام: المغنى ص٣٠١، الكنغراوي: الموفي ص٢٩.
(٢٠٧٦) ابن هشام: أوضح المسالك ٢٤٨/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٣/١، محمد عبد العزيز النجار: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ٢٩٢/١.
(٢٠٧٧) ابن عقيل: المساعد ٣٢١/١.
(٢٠٧٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٨١/١، ٢٨٢.
(٢٠٧٩) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٦٨.
(٢٠٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢، السيوطي: الهمع ١٧٦/٢-١٧٧. وانظر الفراء: معاني القرآن ٦٧/١.
(٢٠٨١) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٦٨، ابن عقيل: المساعد ٣٢١/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٣/١.
(٢٠٨٢) السيوطي: الهمع ١٧٤/٢.
(٢٠٨٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢.

كالبصريين ومنعه الفراء[٢٠٨٤].

٥- وإذا كان الخبر واو مع المغنية عن الخبر نحو: إنّ كل ثوب لو ثمنه، وإن شتمي زيداً لو الناس ينظرون فقد أجاز ذلك الكسائي نظراً إلى سدها مسد الخبر، ومنعه جمهور النحويين، لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه[٢٠٨٥].

٦- وإذا كان الخبر مصدراً بناصب أو جازم نحو: إنّ زيداً لكي يقوم معترض، وإن زيداً لإن لا يغضب يأتيك ، فقد منعه الفراء[٢٠٨٦].

٧- وإذا فصل ظن بين اسم إن وخبرها نحو: إن زيداً لأظن قائم فقد منعه الفراء، قال ابن كيسان " لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وضعت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقيناً ؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك ، لأن إنّ لا تتعلق بخبرك، وهي متجاوزة إلى الخبر "[٢٠٨٧].

٨- وإذا فصل بين اسم إن وخبرها (مذ) وما دخلت عليه نحو: إنّ زيداً لمذ يومان أو يومين سائر أو غائب فقد منع ذلك الفرء وأجازه الكسائي إذا كان الفعل آخذاً للوقت الذي بعده كله نحو: إن زيداً لمذ يومان سائر، لأنه يسير اليومين، ومنع: إن زيداً لمذ يومين غائب[٢٠٨٨].

١١- وأجاز الفراء دخولها على معمول خبر إنّ إذا كان خبرها فعلا ماضياً متصرفاً خالياً من قد نحو: إن زيداً لعمراً ضرب، وحجته أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضياً، فأما المعمول فاسم، ومنع ذلك غيره لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو جاز دخولها على المعمول لزم ترجيح الفرع على الأصل[٢٠٨٩]، وقد رجح الشيخ خالد الأزهري مذهب الفراء[٢٠٩٠].

١٢- وأجاز الكسائي والفراء دخولها على الخبر ومعموله وحكيا عن العرب: إني لبحمد الله لصالحٍ[٢٠٩١] ونسبه السلسيلي إلى الفراء

(٢٠٨٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٤/٢.

(٢٠٨٥) المصدر نفسه ١٣٦/٢، ١٤٦، ابن مالك: التسهيل ص٦٤، السلسيلي: شفاء العليل ٣٦٤/١، ابن عقيل: المساعد ٣٢٢/١، الرضي: شرح الكافية: ٣٥٦/٢، السيوطي: الهمع ١٧٥/٢، أبو حيان: النكت الحسان ص٨٣.

(٢٠٨٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/. ١٤٥

(٢٠٨٧) السيوطي: الهمع ١٧٦/٢ وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٦/٢.

(٢٠٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٦/٢.

(٢٠٨٩) ابن عقيل: المساعد ٣٢١/١-٣٢٢، السيوطي: الهمع ١٧٥/٢.

(٢٠٩٠) الأزهري: شرح التصريح ٢٢٤/١.

(٢٠٩١) ابن عقيل: المساعد ٣٢٤/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٢٣/١.

وحده[٢٠٩٢].

١٣- وأما دخولها على اسم إنّ فجائز إذا فصل بينه وبين إن الخبرُ، كقوله ﷺ: (إنّ من البيان لسحرا). وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشيء، حكى عن العرب خرجت فإذا إنّ لغرابا، ومنعه غيره، وأولوه على حذف الخبر أي: فإذا إنّ بالمكان غراباً[٢٠٩٣]. وهذا ينفي دعوى الزجاج إجماع النحويين وأهل اللغة أنه لا يجوز دخولها على اسم إنّ، وهو بعدها نحو: إن لزيداً قائم[٢٠٩٤].

(و) دخول ما غير الموصولة على إنّ واخواتها

وإذا دخلت (ما) على الحرف المشبه بالفعل، فمذهب الجمهور أنها زائدة

كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الأحرف على الجمل الفعلية. وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة مكني المجهول، لما فيها من التفخيم، وأن الجملة التي بعدها في محل رفع خبر (ما) ، ومفسرة لـ (ما) كالجملة التي بعد مكني المجهول، ورد هذا المذهب بأن (ما) لا تصلح للابتدائية، وبأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ ككناية المجهول[٢٠٩٥].

(ز) ومما يتعلق بليت: انفراد الفراء من الكوفيين فجوز دخول (ليت) على الفعل كقول الشاعر:

فليت دفعت الهمّ عني ساعة ... فبتْنا على ما خيّلتْ ناعِمي بالِ

ومنعه غيره ، وخرجوه على حذف اسمها[٢٠٩٦].

(٢٠٩٢) ا لسلسيلي: شفاء العليل ٣٦٦/١. وانظر الفراء: معاني القرآن ٣٠/٢.

(٢٠٩٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٣/٢-١٤٤.

(٢٠٩٤) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/١.

(٢٠٩٥) ابن هشام: المغني ص٤٠٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، السيوطي: الهمع ١٩١/٢.

(٢٠٩٦) السيوطي: الهمع ١٩٠/٢.

المنصوبات

المفعول به

الأصل في المفعول به أن يقع بعد فعله. وقد أشار إلى هذا الأصل الكوفيون. فـ "خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه "[٢٠٩٧]، و "حقّ المفعول أن يكون بعد الفعل"[٢٠٩٨].

ولكن يجوز أحياناً تقديم المفعول به على فعله، وأحياناً يجب تأخيره. وفي هذا السياق اختلف الكوفيون في مسائل:

١-اختلف ثعلب مع أصحابه الكوفيين في جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه نحو: ما طعامك أكل زيد. فأجاز ذلك ومنعه أصحابه، واحتج بأن (زيد) مرفوع بالفعل، والفعل متصرف والفعل المتصرف يجوز تقديم معموله عليه، فكذلك ههنا، واحتج أصحابه بأن (زيد) ليس فاعلاً للفعل (أكل) وإنما الفاعل محذوف، إذ الأصل ما أكل أحد طعامك إلا زيد، غير أنه اكتفى بالفعل من الفاعل (أحد) فصار بمنزلته، ومعلوم أن الاسم لا يتقدم صلته عليه، ولا يُفصل بينها وبينه، فكذلك الفعل الذي قام مقامه[٢٠٩٩].

٢- وإذا وقع فعل مكني على مفسره الظاهر نحو: زيداً ضَرَبَ. منع البصريون تقديم المفعول به، ولكنّ الكوفيين اختلفوا:

أ- إذا أبرز المكني المستكن فقيل: زيداً ضرب هو. فأجازه الكسائي وحده، والقياس، كما يقول أبو حيان - مَنْعُه؛ لأنه ليس من مواضع انفصال المكني[٢١٠٠].

ب- ولو وقع على مضاف إليه نحو: غلام هند ضربتْ، وثوبي أخويك يلبسان: منع ذلك الفراء وأجازه هشام، واختلف النقل عن وقطع أبو حيان في (البحر المحيط) بجوازه عند الكسائي[٢١٠٢]، وتقديم المفعول به هنا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب كقول الشاعر:

أجـــلَ المــــرءِ يســــتحثّ ولا يــــد   ري إذا يبتغـــي حصـــول الأمـــاني

(٢٠٩٧) الفراء: معاني القرآن ١٥/٣.

(٢٠٩٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩٢.

(٢٠٩٩) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢١ ص١٧٣.

(٢١٠٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٣٨/١.

(٢١٠١) أبو حيان: البحر المحيط ٤٢٦/٢-٤٢٧.

(٢١٠٢) المصدر نفسه: ٣٧٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٣٨/١-٤٣٩.

جـ - ولو وقع على موصول بفعل المسند إلى مفسّر المكني نحو: ما أراد زيد أخذ، فنقل بعضهم عن الكوفيين منع ذلك إن كان زيد مبتدأ وما بعده خبر، وعن الكسائي جواز ذلك شرط أن يكون زيد فاعلاً، وعن الفراء منع ما أجازه الكسائي؛ لأن هذا المعمول فضلة يجوز الاستغناء عنه، وعود المكني على ما اتصل به يخرجه عن ذلك، لأنه يلزم ذكر المعمول ليعود المكني الفاعل على ما اتصل به(٢١٠٣)، ونسب الرضي للكوفيين المنع مطلقاً(٢١٠٤).

٣- واختلف ثعلب مع الفراء في تقديم المفعول به على الفاعل نحو: زيداً ضرب غلامه. فمنع ذلك الفراء(٢١٠٥)، وأجازه ثعلب(٢١٠٦).

٤- ومنع هشام تقديم المفعول من باب أعطى إذا اتصل به مكني يعود على المفعول الأول فقط نحو: أعطيت درهمه زيدا، أو على العامل كذلك نحو: درهمه أعطيت زيداً(٢١٠٧).

٥- ولو قدم المفعول الثاني متصلاً به مكني المفعول الأول على الفعل نحو: ثوبه أعطيت زيداً جاز ذلك عند الفراء وثعلب، ومنعه هشام ، هذا نقل أبي جعفر النحاس، وقال ابن عصفور: هي جائزة بلا خلاف(٢١٠٨).

٦- ويمتنع عند النحويين تقديم المفعول به على فعله، إن كان المفعول به أنّ المشددة نحو: أنّك منطلق عرفت، أو أنْ المخففة نحو: أنك منطلق عرفت، ولكنّ أبا حيان يذكر أن قياس ما أجازه الفراء من صحة الابتداء بـ (أنّ) المشددة، وما أجازه هشام من انّ أنّ زيداً قائم حق، جواز التقديم(٢١٠٩).

٧- وفي باب الاشتغال أجاز الكسائي النصب وإن فصل بين الاسم وعامله بأجنبي نحو: زيداً أنت تضربه، وهندا عمرو يضربها، قياساً على الفعل الدائم نحو: زيداً أنت ضارب، ومنع ذلك الجمهور، وتعيّن الرفع للفصل بأنت، لأن المفصول لا يعمل ولا يفسّر(٢١١٠).

٨- وفي هذا الباب منع الكوفيون: زيداً لأضربن، ولا بك لأمرّن، ولا أما زيداً فلأضربن، ولا أما بك فلأمرنّ، وأجاز هشام ذلك في المخفوض خاصة،

(٢١٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٧/٢.
(٢١٠٤) الرضي: شرح الكافية ١٢٩/١.
(٢١٠٥) السيوطي: الهمع ٢٢٩/١.
(٢١٠٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩٢.
(٢١٠٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢، السيوطي: الهمع ١٧/٣.
(٢١٠٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٧٣/٢.
(٢١٠٩) السيوطي: الهمع ١١/٣.
(٢١١٠) السيوطي: الهمع ١٥١/٥، الصبان، حاشية الصبان على شرح، الأشموني ٧٣/٢.

لأن (أما) يسوّغ ذلك[2111].

٩- وإذا كان المبتدأ غير لفظة كل، والعائد المفعول به نحو: زيد ضربته فمنع الكسائي والفراء حذف المفعول به، ونقل عن هشام[2112] وعن بعض الكوفيين[2113] جواز ذلك فيقال: زيد ضربت.

١٠- ومما يتعلق بالجملة ونظامها في باب المفعول به اختلاف الفراء مع هشام وأصحاب الكسائي في جواز الكناية باسم الإشارة، وصحة وقوع الكناية هذه موقع معمولي ظن وكان وإنّ.

فمذهب هشام وأصحاب الكسائي جواز ذلك إذا اتفق الفعل والاسم إعراباً، كقولك لـمن قال: أظن زيداً قائماً: أظن هذا، أو ذلك، أو ذاك، وأما إذا لم يتفقا إعراباً نحو قولك: كان زيد قائماً، أو إن زيداً قائم، فيمتنع عندهم: كان ذاك، أو إن ذلك ونحوه.

ومذهب الفراء جواز ذلك كله؛ لأن اسم الإشارة كناية عن الاسم والفعل معاً[2114] وهذا ما أكده في (معاني القرآن)[2115].

المصدر (المفعول المطلق)

تعريف المصادر وتنكيرها

ذكر ابن بري أن البتة عند سيبويه وأصحابه لا يستعمل إلا معرفة نحو: البتة، وأن الفراء وحده من الكوفيين أجاز تنكيره[2116] وقد وجدت ثعلباً يجيز تنكيره أيضاً، لأن أصل المصدر التنكير[2117].

وذهب جمهور النحويين إلى أن إدخال (ال) على المصادر السماعية ليس مطرداً في المصادر السماعية التي حذفت أفعالها وجوباً، وإنما يقتصر فيه على ما سمع نحو: الويل له، والخيبة له، لذلك لا يقال قياساً عليهما، السقي لك، والرعي لك. وقال الفراء من الكوفيين والجرمي من البصريين بقياسه[2118].

كما أن الفراء والأخفش والمبرد قاسوا وضع المصدر موضع فعل الطلب

(٢١١١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢.
(٢١١٢) السيوطي: الهمع ١٣/٣-١٤.
(٢١١٣) أبو حيان: البحر المحيط ٣٥٣٤/١.
(٢١١٤) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢١٢، الرضي: شرح الكافية ٢٧٨/٢، أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٥٣، السيوطي: الأشباه والنظائر ٧٧/٣.
(٢١١٥) الفراء: معاني القرآن ٤٥/١.
(٢١١٦) ابن بري: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٥٦/١، ابن منظور: اللسان ٧/٢.
(٢١١٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٩٧.
(٢١١٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٠٨/٢، السيوطي: الهمع ١٠٩/٣.

في الدعاء المستعمل بشرط إفراد المصدر وتنكيره لكثرة ما ورد منه نحو: سقياً لك، وجدعاً لعدوك، وقتلاً، وضرباً له ونحو ذلك ومذهب سيبويه[٢١١٩] أنه غير مقيس، لأن جعل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس[٢١٢٠].

ومما انفرد به ثعلب في هذا الباب أنه جعل المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو: أنت الرجل علماً، وهو زهير شعراً من باب المصدر المؤكد لا الحال كما هو مذهب جمهور النحويين[٢١٢١]، وأن أبا بكر بن الأنباري جعل (جميعاً) من باب المصدر[٢١٢٢] والمعروف أنها حال[٢١٢٣].

المفعول لأجله

ينقل بعض المتأخرين عن ثعلب أنه منع تقديم المفعول لأجله على عامله، وظاهر نقلهم أن غيره يجيز ذلك، وهو الصحيح لورود السماع بذلك؛ كقول الشاعر:

فما جزعـــاً وربّ الناس أبكي

وقول الآخر:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب[٢١٢٤]

المنادى

١- نداء النكرة غير المقصودة (حذف المنادى)

ذكر ابن عقيل أن الكسائي يمنع نداء النكرة غير المقصودة ، إلا إذا وصفت، وخلفت موصوفها[٢١٢٥]، ونقل جماعة هذا المذهب عن الكسائي والفراء معاً[٢١٢٦]، وتساهل آخرون ونقلوه عن الكوفيين[٢١٢٧]. وذكر ناقلو هذا المذهب أن نحو قوله:

فيــا راكبــاً إمــا عرضــت فــبلغن   نــداماي مــن نجــران ألا تلاقيــا

إنما يجوز عند من منع ذلك على أن يكون (راكباً) وصفاً لموصوف

(٢١١٩) سيبويه: الكتاب (هارون) ٣١٢/١.
(٢١٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٠٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٧١/١.
(٢١٢١) الرضي: شرح الكافية ٢١٠/١، ابن عقيل: المساعد ١٤/٢-١٥.
(٢١٢٢) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٩٩.
(٢١٢٣) أبو حيان: البحر المحيط ٦٢/١-٦٣.
(٢١٢٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٢٤/٢، السيوطي: الهمع ١٣٥/٣.
(٢١٢٥) ابن عقيل: المساعد ٤٩٠/٢.
(٢١٢٦) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/١، الرضي: شرح الكافية ١٣٥/١-١٣٦.
(٢١٢٧) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٦٩/١-٣٧٠، السيوطي: الهمع ٣٩/٣.

مقدر، أو معرفة بالقصد. ولم يرتض بعض المحدثين هذا التفسير، ورأى أن العلة وراء منع ذلك أنّ راكباً عندهم، فعل دائم ، والفعل الدائم لا ينادى، كما لا ينادى الماضي ولا المستقبل ، ثم قال: " وإن صح أن الكسائي والفراء قد منعا نداء النكرة فذلك لأنهما كان يحسان إحساسًا لغوياً صادقاً، لأنهما لم يسمعا نداء النكرة؛ لأن نداء النكرة أية نكرة مما لا فائدة فيه "[٢١٢٨].

ونقل بعض المحدثين منع نداء النكرة غير المقصودة عن الفراء وحده ، واستند إليه ليؤكد أن الفراء كان ينزع إلى مذهب البصريين في توغلهم في التقدير " حين قال بوجوب تقدير موصوف محذوف قبل المنادى في قول الشاعر:

فيا راكبا... البيت فرفض أن يكون (راكباً) هو المنادى، وتعسف فأوجب أن يكون التقدير فيا رجلا راكباً ، وذلك لأنه لا يجيز نداء النكرة المفردة "[٢١٢٩].

وقد تكلم الفراء في (معاني القرآن) عن نداء النكرة من دون أن يشير صراحة إلى أنه لا يجوز نداؤها إلا إذا وصفت، أو قصد تعريفها إلا أن كلامه عند تفسيره قوله تعالى: (يا حسرة على العباد)[٢١٣٠] يوحي بذلك يقول: " المعنى يا لها حسرة على العباد ، وقرأ بعضهم: حسرةَ العباد ، والمعنى في العربية واحد والله أعلم "[٢١٣١].

ومهما يكن من الأمر فليس ثمة ما يمنع نداء النكرة مطلقاً ، فالنداء دعاء، وليس بممتنع دعاء النكرة على سبيل العظة والتنبيه والإرشاد كما لو قلت: يا متعلماً هنيئاً لك.

٢- حذف أداة النداء

اختلف الكوفيون، واختلف النقل عنهم في حذف أداة النداء من اسم الإشارة محتجين بظاهر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[٢١٣٢] إذ ذهبوا إلى أن هؤلاء منادى محذوفة منه أداة النداء[٢١٣٣]، ونسب

(٢١٢٨) مهدي المخزومي: أبو زكريا الفراء تأليف أحمد مكي الأنصاري - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٤، مجلد ٤٧ ص٨٩٨.

(٢١٢٩) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٣٧٨.

(٢١٣٠) سورة يس الآية ٣.

(٢١٣١) الفراء: معاني القرآن ٣٧٥/٢.

(٢١٣٢) سورة البقرة الآية ٨٥.

(٢١٣٣) مكي: مشكل إعراب القرآن: ٦٣٠/٢، ابن هشام: أوضح المسالك ٧٤/٣، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٢٣٠، ابن يعيش: شرح المفصل ١٦/٢، أبو حيان: النكت الحسان ص٦٥، ابن عقيل: المساعد ٢٨٤/٢، الرضي: شرح الكافية ١٦٠/١.

هذا المذهب أيضاً إلى الفراء وحده[٢١٣٤]. والعلة عند من منع المسألة أن اسم الإشارة بمعنى اسم الجنس المعين و"حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ألا يحذف كما تحذف الأداة ، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه "[٢١٣٥].

وأجاز ذلك الكسائي - أي حذف أداة النداء - في سبحان، إذ رأى أنها في نحو ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[٢١٣٦] منادى على حذف أداة النداء[٢١٣٧]، ويرى الفراء أنها مصدر فيه معنى التعوذ والتنزيه لله ، عز وجل[٢١٣٨]، وهو مذهب أبي بكر ابن الأنباري[٢١٣٩].

٣- نداء ما فيه ال

مذهب البصريين أن المعرف بـ ال لا ينادى مباشرة بيا فلا يقال: يا الرجل إلا في الضرورة الشعرية.

وأما الكوفيون فقد اختلفوا واختلف النقل عنهم. فنقل عنهم جواز ذلك في سعة الكلام[٢١٤٠] ونقل عن بعضهم المنع[٢١٤١] والصحيح أن ذلك ليس جائزاً عند الكوفيين كلهم ، فقد منعه الفراء[٢١٤٢]وأبو بكر بن الأنباري[٢١٤٣] والعلة عند مَنْ منع عدمُ جواز الجمع بين تعريفين النداء وال.

ونقل عن ابن سعدان جواز اجتماع يا والمعرف بال في اسم الجنس المشبه به نحو: يا الخليفة هيبة، على معنى: يا مثل الخليفة هيبة، لذا حسن دخول يا لأنها في الأصل داخلة على غير (ال) وهو مِثْلُ ، ومنع ذلك الجمهور[٢١٤٤].

(٢١٣٤) أبو حيان: البحر المحيط ٢٩٠/١.
(٢١٣٥) الازهري: شرح التصريح ١٦٥/٢
(٢١٣٦) سورة الإسراء الآية ١.
(٢١٣٧) مكي: مشكل إعراب القرآن ٢/١-٤، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢١٠/١، أبو حيان: البحرالمحيط ١٤٧/١.
(٢١٣٨) الفراء: معاني القرآن ١٠٥/٢، ثعلب: مجالس ثعلب ص٢١٦-٢١٧.
(٢١٣٩) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٤٥/١.
(٢١٤٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة، رقم ٣٦ ص٣٣٥، السيوطي: الهمع ٤٧/٣، ابن عقيل: المساعد ٥٠٢/٢-٥٠٣.
(٢١٤١) العكبري: التبيين مسألة رقم ٨١ ص٤٤٤، الرضي: شرح الكافية ١٤٦/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٦٦.
(٢١٤٢) الفراء: معاني القرآن ١٢١/١.
(٢١٤٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٤/٢.
(٢١٤٤) ابن عقيل: المساعد ٥٠٢/٢-٥٠٣، الأزهري: شرح التصريح ١٧٣/٢، السيوطي: الهمع ٤٨/٣.

وأجاز الفراء[٢١٤٥] وقيل الكوفيون[٢١٤٦]دخول يا على (اللهم) والصحيح أنه مذهب الفراء وثعلب[٢١٤٧] وأبو بكر بن الأنباري[٢١٤٨] وهو ما استدلوا به على أن اللهم أصلها " يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت "[٢١٤٩] وجعلت الكلمات واحدة[٢١٥٠].

٤- إتباع المنادى

ذكر ابن عقيل أن الأصمعي وجماعة من الكوفيين منعوا نعت المنادى المبنى، وأن ما ورد منه فشاذّ مؤول على القطع على: أعني أو على الابتداء، وأن مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين الجواز، ومنهم الكسائي والفراء والطوال وأبو بكر ابن الأنباري[٢١٥١]، وظن المخزومي أن هذا مما تفرد به ابن الأنباري[٢١٥٢]. وهو الظاهر لبعده عن تكلف التأويل والتقدير.

وذكر بعضهم أن الفراء أجاز أن يكون تابع (أي) مصحوباً بـ أل التي للمح الصفة نحو: يا أيها الحرث، ومنع ذلك الجمهور لاشتراطهم أن تكون أل في تابع (أي) جنسية[٢١٥٣].

ومنع الفراء نعت المنادى المرخم إلا أن يريد نداءين ، وقبّحه ابن السراج من أجل "أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعنى به"[٢١٥٤] وأجازه الجمهور[٢١٥٥].

٥- توكيد المنادى توكيداً معنوياً

أجاز ذلك الفراء نحو: يا تميم كلكم بالرفع، ومنعه الجمهور، وأوّلوه على

(٢١٤٥) الأزهري: تهذيب اللغة ٤٢٥/٦، الزجاجي: اللامات ص٩٠-٩١، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٠٣/٢.

(٢١٤٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٧ص٣٤١، ابن عقيل: المساعد ٥١٠/٢-٥١١.

(٢١٤٧) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٤٦/١.

(٢١٤٨) المصدر نفسه ١٤٦/١.

(٢١٤٩) الفراء: معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٢١٥٠) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٣٨/١، الزجاجي: حروف المعاني ص٧٤، اشتقاق أسماء الله ص٢٢، أبو البركات الأنباري أسرار العربية ص٢٣٢، العكبري: التبيين مسألة رقم ٨٢ص٤٤٩.

(٢١٥١) ابن عقيل: المساعد ٥١٦/٢، الأزهري: شرح التصريح ٧٤/١.

(٢١٥٢) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٦٠.

(٢١٥٣) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٥١/٣، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٦٨.

(٢١٥٤) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٧٤/١.

(٢١٥٥) السيوطي: الهمع ٢٨٥/٥، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٨٣/٣.

القطع مبتدأ أي: كلكم مدعّو[٢١٥٦]، ونقل جوازه أيضاً عن الكسائي والطوال وأبي بكر بن الأنباري[٢١٥٧]، واستثنى بعضهم الطوال[٢١٥٨].

٦- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أجاز أكثر الكوفيين اختياراً اجتماع التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم مع الياء، وطائفة منهم خصت ذلك بالضرورة الشعرية كقوله:

أيـا أبـتي لا زلـت فينـا فإنمـا لنـا أمـل في العـيش مـا دمـت عائشـا

لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض[٢١٥٩].

الترخيم

١- ترخيم المنادى المركب تركيباً مزجياً

إذا كان مركباً عددياً نحو: خمسة عشر منع الفراء ترخيمه[٢١٦٠]؛ لأن في ترخيمه إجحافاً إذ حذف منه حرف النسق ، فلا يليق أن يضم إليه حذف آخر[٢١٦١] وأجاز ذلك غيره بحذف العجز. وإن كان آخره (ويه) منع أكثر الكوفيين ترخيمه، وأجازه الفراء، واقتصر على حذف الهاء خاصة وقلب الياء ألفاً فيقال في سيبويه: يا سيبوى[٢١٦٢].

٢- ترخيم النكرة

يرى ثعلب أن النكرة ذات التاء لا ترخم إلا إذا كانت نكرة مقصودة ، وغيره من الكوفيين يجيز ذلك مطلقاً[٢١٦٣].

٣- ترخيم المنادى الثلاثي

منعه البصريون مطلقاً. وأما الكوفيون فاختلفوا واختلف النقل عنهم.

(٢١٥٦) السيوطي: الفرائد الجديدة ٧٧١/٢، الهمع ٢٨٢/٥، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٦٨، ابن عقيل: المساعد ٥١٦/٢.
(٢١٥٧) الأزهري: شرح التصريح ١٧٤/٢.
(٢١٥٨) الأشموني: الأشموني مع الصبان ١٤٨/٣.
(٢١٥٩) الأزهري: شرح التصريح ١٧٨/٢وانظر: ابن عقيل: المساعد ٥٢١/٢، السيوطي: الهمع ٣٠٢/٤.
(٢١٦٠) ابن عقيل: المساعد ٥٤٨/٢، السيوطي: الفرائد الجديدة ٣٦٢/١.
(٢١٦١) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١٨٧/٢-١٨٨.
(٢١٦٢) ابن عقيل: المساعد ٥٤٨/٢، السيوطي: الهمع ٨٣/٣، الأزهري: شرح التصريح ١٨٧/٢.
(٢١٦٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٩٢.

فقيل: إن كان متحرك الوسط جاز، وإن كان ساكنه امتنع. واختلف النحويون في نسبة ذلك. فمنهم من نسبه إلى الكوفيين[٢١٦٤]، ومنهم من نسبه إلى الكوفيين[٢١٦٥]، وآخرون نسبوه إلى الفراء وحده[٢١٦٦]، ومنهم من نسبه إلى الكوفيين إلا الكسائي[٢١٦٧].

وقيل يجوز ترخيم العلم الثلاثي مطلقاً سواء أكان متحرك الوسط أم ساكنه. وهو منسوب تارة للكوفيين[٢١٦٨] وتارة أخرى لبعض الكوفيين[٢١٦٩].

وقد ذكر جماعة أن النحاة جميعاً متفقون على منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط[٢١٧٠] وقد تنبه إلى هذا الخلط والإضطراب في النسبة ابن عقيل[٢١٧١].

٤- ترخيم الاسم فوق الثلاثي

فإن كان قبل آخره حرف ساكن صحيح وليس قبله أكثر من حرفين نحو: قَمِطْر رخّم بحذف الساكن والذي بعده لئلا يشبه الحرف نحو: نعم وأجل. وهذا المذهب نسب تارة للكوفيين[٢١٧٢] وتارة أخرى للفراء[٢١٧٣]. وإن كان قبل آخره حرف علة ، وقبل حرف العلة حرفان نحو: عماد وسعيد وثمود فمذهب الجمهور حذف الأخير فقط. والفراء يجيز حذف الآخر وحرف العلة[٢١٧٤]، فيقول: يا عمَ ويا سعِ ويا ثمُ. وخصّ بعضهم خلاف الفراء بثمود ونحوه ، لأن ثموداً ليس له في الأسماء نظير ، وذكر أنه يوافق البصريين في عماد وسعيد فلا يحذف إلا الأخير[٢١٧٥].

(٢١٦٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٩ص ٣٥٦، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٨١/٢.

(٢١٦٥) العكبري: التبيين مسألة رقم ٨٤ ص٧٥٦.

(٢١٦٦) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٦٥/١، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص٢٧٤، الرضي: شرح الكافية ١٤٩/١.

(٢١٦٧) ابن مالك: التسهيل ص١٨٨، السلسيلي: شفاء العليل ٨٢٨/٢، السيوطي: الهمع ٨١/٣.

(٢١٦٨) العكبري: التبيين مسألة رقم ٨٤ص٤٥٦، الرضي: شرح الكافية ١٤٩/١.

(٢١٦٩) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ١٠٦٧/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٧٥/٣، الأزهري: شرح التصريح ١٨٥/٢.

(٢١٧٠) ابن الشجري الأمالي الشجرية، ٨١/٢، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٢٤٢، السيوطي: الهمع ٨١/٣.

(٢١٧١) ابن عقيل: المساعد ٥٥٢/٢.

(٢١٧٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٠ ص٣٦١.

(٢١٧٣) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٣٣٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٢١/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٥٢/٢، السيوطي: الهمع ٨٥/٣.

(٢١٧٤) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٦٥/٢، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١، الرضي: شرح الكافية ١٥٣/١.

(٢١٧٥) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٦٥/١، ابن مالك: التسهيل ص١٨٩، ابن عقيل:

وإن كان قبل آخره حرف علة، وقبل حرف العلة أكثر من حرفين؛ فإن كان حرف العلة مدّاً حذف الآخر وما قبله بإجماع نحو: منص في منصور، ومسك في مسكين، وبخلاف إن لم يكن حرف العلة حرف مدّ نحو: فرعون فمذهب الفراء أنه في الترخيم بمنزلة منصور، وغيره من النحويين لا يرى ذلك بل يقول: يا فرعو(٢١٧٦).

ولو سمي بحمراء جاز عند الفراء ترخيمه بحذف الهمزة فقط، والمشهور حذف الزيادتين معاً(٢١٧٧) وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم العلم المؤنث بالهمزة على لغة من لا ينتظر لئلا يلتبس بالمذكر(٢١٧٨).

الندبة

وفي نداء الندبة اختلف الكوفيون في ندب ما آخره تنوين(٢١٧٩) فقد اتفقوا جميعاً على جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحريك ما قبله بالفتح نحو: وا زيداه. وهو مذهب البصريين أيضاً. وأجازوا فيه أيضاً ثلاثة أوجه:

الأول فتح التنوين لأجل ألف الندبة نحو: وا غلام زيدناه.

والثاني حذف التنوين للساكنين مع إبقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء نحو: وا غلام زيديه.

والثالث كسر التنوين وإتباع ألف المد كسرته كما في مدة الإنكار نحو: وا غلام زيدينه.

وقد اختلف النحويون في نسبة هذه الأقوال.

فقد نسب الأول والثالث للكوفيين ، والثاني للفراء وحده(٢١٨٠) ونسبها الرضي

كلها للفراء(٢١٨١) ونسب ابن عقيل المذهب الأول للكوفيين وخصّ الفراء

المساعد ٥٥١/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٨٧/٢.

(٢١٧٦) ابن الناظم: شرح الفية ابن مالك ص٣٣٢، الأزهري: شرح التصريح ١٨٧/٢.

(٢١٧٧) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٧/٣، الرضي: شرح الكافية ١٥٢/١.

(٢١٧٨) الرضي: شرح الكافية ١٥٢/١.

(٢١٧٩) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٦٩/٣.

(٢١٨٠) المصدر نفسه ١٦٩/٣-١٧٠، الأزهري: شرح التصريح ١٨٣/٢، الكنغراوي: الموفي ص٧٠.

(٢١٨١) الرضي: شرح الكافية ١٥٧/١.

بالقول الثاني والثالث[٢١٨٢].

ولعل أيسر هذه الأوجه ما اتفق عليه البصريون والكوفيون لسهولته ويسر العمل به. فالمذهب الثاني يغير ألف الندبة التي تمتاز بالاستطالة إلى ياء مما يفقدها ذلك. والأول والثالث يترتب عليهما عند كتابة المندوب كتابة التنوين نوناً. ويمكن تجنب ذلك كله بحذف التنوين وتحريك ما قبله بالفتح.

ومما يتصل بهذه المسألة زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة توصلاً إلى زيادة المد. وفي جواز إثبات هذه الهاء وصلا اختلف الفراء وجمهور النحويين في ذلك. فقد أجازه الفراء في سعة الكلام مستدلاً بقول الشاعر:

ألا يـــــا عمـــــرو عمـــــراه وعمـــــرو بـــــن الزبيـــــراه

ومنع ذلك الجمهور إلا في ضرورة الشعر[٢١٨٣]؛ لأن هذه الهاء إنما تثبت للوقوف فقط، كما يقول ثعلب[٢١٨٤] ونسب عدد من النحويين جواز إثباتها وصلاً إلى الكوفيين في الشعر وفي غيره[٢١٨٥] وهو غير صحيح بدليل قول أبي جعفر النحاس: " وأجاز الفراء في الوصل: يا حسرتاه على كذا... وإثبات الهاء في الوصل خطأ عند جميع النحويين غيره"[٢١٨٦].

وحركة هذه الهاء عند الفراء تكون حينئذٍ مخفوضة ومضمومة، كما هو مذهب الجمهور إذا ثبتت للضرورة الشعرية[٢١٨٧] إلا أن الخفض " أكثر في كلام العرب إلا في قولهم: يا هناه، ويا هنتاه ، فالرفع في هذا أكثر من الخفض، لأنه كثر في الكلام، فكأنه حرف واحد "[٢١٨٨].

ومما يتعلق بالندبة أيضاً أن الفراء أوجب رد الياء في المعطوف عليه المندوب نحو: يا غلامي وا حبيباه ، وأجاز الجمهور الاستغناء بالكسرة عنها نحو: يا غلامي واحبيباه[٢١٨٩].

وأجاز بعض الكوفيين لحوق ألف الندبة صفة المندوب حملاً على لحوقها المضاف إليه نحو: وا زيدا الظريفاء محتجين بما حكوه عن العرب من قولهم: وا جمجمتي الشاميّتيناه[٢١٩٠]وهذا ونحوه شاذ لا يقاس عليه عند جمهور

(٢١٨٢) ابن عقيل: المساعد ٥٤١/٢.
(٢١٨٣) ابن عقيل: المساعد ٥٣٩/٢، السيوطي: الهمع ٧١/٣، الكنغراوي: الموفي ص٧٠.
(٢١٨٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢١١.
(٢١٨٥) الرضي: شرح الكافية ١٥٨/١.
(٢١٨٦) أبو حعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧/٤.
(٢١٨٧) ابن عقيل: المساعد ٥٣٩/٢.
(٢١٨٨) الفراء: معاني القرآن ٤٢٢/٢.
(٢١٨٩) السيوطي: الهمع ٣٠٣/٤.
(٢١٩٠) ذكروا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب.

النحاة[٢١٩١]ونسب أيضاً هذا للكوفيين[٢١٩٢]وللفراء وغيره من الكوفيين[٢١٩٣] وذكر السيوطي أن خلفاً من دون أن يعينه - أجاز لحوقها نعت أي نحو: يايّها الرجلاه[٢١٩٤].

الحال

١- اختلال التركيب

تتركب الجملة التي تقع فيها الحال من الحال، وصاحب الحال، والعامل في الحال. والأصل في هذا التركيب أن تقع الحال متأخرة عن عاملها وصاحبها نحو: جاء زيد راكباً. ولكنّ هذا الترتيب يختل أحياناً فتتقدم الحال تارة على صاحبها، وتارة أخرى عليه وعلى عاملها. وقد اختلف نحاة الكوفة في بعض صور هذا الترتيب.

أ- ينقل العديد من النحويين أن الكوفيين يجيزون تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها مضمراً نحو: راكباً جئت[٢١٩٥]، وأنهم يمنعون هذا التقديم إذا كان عاملها فعلاً أو معنى فعل؛ لئلا يلزم من ذلك الكناية قبل الذكر، فيمنعون: راكباً جاء زيد[٢١٩٦].

إلا أنّ بعضهم ينقل هذا المنع عن الكسائي والفراء وحدهما[٢١٩٧]، أو عن الفرءا وحده[٢١٩٨] أو عن بعض الكوفيين[٢١٩٩] وفي هذا دلالة على أن المسألة مسألة خلافية بين الكوفيين.

ب- واختلف النقل عن الكوفيين في جواز تقديم الحال على عاملها، إذا كانت الحال جملة داخلة عليها واو الحال نحو: جاء زيد والشمس طالعة، وجاء زيد ورأسه على يده.

فنقل بعضهم عن الكسائي وهشام والفراء جواز ذلك فيقال: والشمسُ

(٢١٩١) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٢٤٥.

(٢١٩٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٢ص٣٦٥.

(٢١٩٣) أبن عقيل: المساعد ٥٣٨/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٨٢١/٢.

(٢١٩٤) السيوطي: الهمع ٦٩/٣.

(٢١٩٥) انظر: الفراء: معاني القرآن ٢٤٤/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٤٢٧/٦.

(٢١٩٦) ابن السراج: الأصول في النحو ٢١٥/١،، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣١ص٢٥٠، والعكبري: التبيين مسألة رقم ٦٢ص٣٨٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٠/٢،، ابن عقيل: المساعد ٢٣/٢، الرضي: شرح الكافية ٢٠٦/١،، السيوطي: الهمع ٢٦/٤، الأزهري: شرح التصريح ٣٨٢/١، السلسيلي: شفاء العليل ٥٣٠/٢.

(٢١٩٧) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٤٠/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٠/٢.

(٢١٩٨) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص١٩٢، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٥٦٠/١، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٢٤.

(٢١٩٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٤٩/٢.

طالعة جاء زيد، ورأسه على يده جاء زيد[٢٢٠٠]، ونقل آخرون عن الفراء منع ذلك وعن الجمهور جوازه[٢٢٠١].

جـ- واختلف الكسائي والفراء في جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل مُفهم تشبيه نحو: زيد مثلك شجاعاً، وزيد الشمس طالعةً. فالكسائي أجاز: زيد شجاعاً مثلك، وزيد طالعةً الشمس[٢٢٠٢] وأبطل ذلك الفراء[٢٢٠٣].

د- وأجاز الفراء توسط الحال بين المخبر عنه المتقدم، والخبر المتأخر ظرفاً ومخفوضاً نحو: زيد عند عمرو في الدار، بجعل عند عمرو حالاً، وفي الدار خبر زيد[٢٢٠٤] وفي كتاب النقد لابن الحاج أن الأخفش والكسائي يجيزان ذلك، وأن الفراء يجيزه في الشعر فقط[٢٢٠٥].

هـ- واختلف هشام وثعلب في تقديم الحال على صلة الموصول نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فأجاز ذلك ثعلب ، ومنعه هشام[٢٢٠٦].

و- ونقل عن بعض الكوفيين جواز تقديم الحال على صاحبها المظهر إذا كانت الحال جملة فعلية نحو: ضربت وقد جُرّد زيداً، ولقيت تركب هنداً[٢٢٠٧].

ز- ونقل عن بعضهم أيضاً جواز تقديم الحال على صاحبها المخفوض بخافض غير زائد نحو: مررت جالسةً بهند، وأن الجمهور منعه. وقد صححه ابن مالك لورود ذلك في الكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[٢٢٠٨]، فقوله (كافة) حال من المخفوض وهو الناس، وقد تقدم على صاحبه الخفوض[٢٢٠٩]. ح- وأخيراً نقل عن الكسائي والفراء اختلافهما في جواز تقديم معمول الحال عليها نحو:

(٢٢٠٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٨/٢، السيوطي: همع الهوامع ٣٠/٤.
(٢٢٠١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٣/٢.
(٢٢٠٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٣/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٩/٢، السيوطي: الهمع ٣٠/٤.
(٢٢٠٣) أبو حيان: ارشاف الضرب ٣٥٣/٢
(٢٢٠٤) ابن عقيل: المساعد ٣١/٢-٣٢.
(٢٢٠٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٦/٢.
(٢٢٠٦) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٠١.
(٢٢٠٧) ابن عقيل: المساعد ٢٥/٢، والرضي: شرح الكافية ٢٠٦/١.
(٢٢٠٨) سورة سبأ الآية ٢٨.
(٢٢٠٩) الأزهري: شرح التصريح ٣٧٩/١.

جلس عبدالله طعامك آكلاً. فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء[٢٢١٠].

٢- وقوع الجملة حالاً

إذا وقعت الجملة الماضوية حالاً اختلف الكوفيون في وجوب اقترانها بقد ظاهرة أو مضمرة ، أو لا، واضطرب النحويون في نقل هذا الخلاف.

فقيل يجوز وقوع الماضي حالاً بغير (قد) مطلقاً وهو مذهب منسوب للكوفيين[٢٢١١] وللكوفيين سوى الفراء[٢٢١٢] وللكسائي وحده [٢٢١٣] وللفراء وحده[٢٢١٤].

وقيل لابد من (قد) ظاهرة وإلاّ فهي مقدرة مضمرة، وهو مذهب الفراء. يقول الرضي: " الكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة"[٢٢١٥] وهو ما ذكره الفراء قال: "والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو إظهارها "[٢٢١٦] وهو مذهب ثعلب[٢٢١٧] وأبي بكر بن الأنباري الذي قال: "... قد مضمرة ، لأن الماضي لا يكون حالاً إلا مع قد"[٢٢١٨] ولعل مذهب من يرى جواز وقوع الماضي حالاً بغير قد مطلقاً هو الأظهر ، لأنه يجنبا التأويل والتقدير ، ولكثرة ورود ذلك بدونها ، ولاسيما في لغة القرآن الكريم . ولا شك أنّ أحكام العربية-كما يقول أبو حيان-أنما تبنى على وجود الكثرة[٢٢١٩].

وإذا وقعت الجملة الاسمية حالاً كثر اقترانها بالواو والمكني معاً، وجاز الاقتصار على المكني وحده أو على الواو وحدها، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز انفراد المكني في الجملة الاسمية إلا ندوراً شاذاً، وأوجبه مع الواو، وأجاز ذلك الكسائي يقول المزني: "إذا قلت: ضربك زيداً وهو قائم، أجاز الكسائي خروج هذه الواو، وأباه الفراء إلا بالواو"[٢٢٢٠].ونقل آخرون عن

(٢٢١٠) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٢٠/١-٢٢١.

(٢٢١١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٢ص٢٥٧، العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٣ص٣٨٦،

(٢٢١٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٧/٢.

(٢٢١٣) ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه ٣٥٢/٢.

(٢٢١٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥٧/٤، مكي: مشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢.

(٢٢١٥) الرضي: شرح الكافية ٢١٣/١. وانظر: المرادي: الجنى الداني ص٢٥٦.

(٢٢١٦) الفراء: معاني القرآن ٢٤/١، وانظر ٢٨٢/١.

(٢٢١٧) ابن منظور: لسان العرب ١٩٣/٤ (حصر) .

(٢٢١٨) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٤/١.

(٢٢١٩) السيوطي: الهمع ٥٠/٤.

(٢٢٢٠) المزني: الحروف ص١٠٢.

الفراء هذا المذهب من دون أن يشيروا إلى مذهب المخالف[٢٢٢١] وتابع أبو بكر الأنباري الكسائي، ونقل في الوقت نفسه عن الفراء ما يفيد جواز الاقتصار على المكني[٢٢٢٢].

وقد رُد مذهب الفراء " لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره "[٢٢٢٣] وهو الصحيح كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[٢٢٢٤]، وكقول الشاعر:

ظَلِلْتُ ردائي فوق رأسي قاعدا   أعد الحصى ما تنقضي عبراتي

وفي الجملة الواقعة حالاً يشترط جمهور النحويين أن تكون خبرية ، ومنعوا وقوع الإنشائية إلا الفراء الذي صحح ذلك وأجاز أن تقع جملة الأمر حالاً نحو: تركت عبدالله قمْ إليه ، وتركته غفر الله له والمانعون أوّلوا هذا على أنّه معمول حال محذوفة تقديرها: مقولاً فيها أو نحو ذلك[٢٢٢٥].

٣- تعريف الحال

نسب بعض النحويين إلى الكوفيين جواز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل نحو: جاء زيد الراكب[٢٢٢٦] ونسب بعضهم الآخر إلى الكوفيين جواز ذلك شرط أن تتضمن الحال معنى الشرط، فتكون معرفة لفظاً نكرة معنى نحو: عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيء، والتقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. وإن لم تتضمن الحال معنى الشرط امتنع كونها بلفظ المعرفة فلا يجوز: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح جاء زيد إن ركب[٢٢٢٧] والصحيح أن الفراء من الكوفيين لم يشترط ذلك فأجاز وقوع الحال معرفة[٢٢٢٨] وقاس ذلك على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك كيونس وبعض البغداديين، وهو ما استظهره الشيخ يس حيث يقول: " ثم الحال تأتي معرفة وجامدة كثيراً، بل أجاز ذلك

(٢٢٢١) ابن هشام: المغني ص٧٢٤، أبو حيان: النكت الحسان ص١٠٠، ارتشاف الضرب ٣٦٦/٢.

(٢٢٢٢) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٤٦٧.

(٢٢٢٣) ابن عقيل: المساعد ٤٦/٢.

(٢٢٢٤) سورة الزمر الآية ٦٠.

(٢٢٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦٣/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٣/٢، السيوطي: الهمع ٤٣/٤.

(٢٢٢٦) أبو حيان: النكت الحسان ص٩٩.

(٢٢٢٧) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ١٣٩/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٣٧/٢.

(٢٢٢٨) الفراء: معاني القرآن ١٩٦/٢.

قياساً جماعة منهم البغداديون ويونس، فلعل الفراء وافقهم على ذلك "[٢٢٢٩].

ومما يتصل بهذه المسألة اختلاف الكوفيين في توجيه ما يلي:

أ- زيد وحده ونحوه: فقد نقلوا عن هشام في ذلك ثلاثة أقوال: الأول أنه منتصب على الظرفية بمنزلة عنده[٢٢٣٠] وهو منسوب أيضاً للكوفيين[٢٢٣١] والقول الثاني أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه وحده والتقدير: جاء زيد وَحَد وحده، تقول العرب: زيد إقبالاً وإدباراً، أي يقبل ويدبر[٢٢٣٢]. والقول الثالث أنه منصوب على المصدر[٢٢٣٣].

ب- كلمته فاه إلى فيّ: نقل عن الكوفيين أنه منصوب على أنه مفعول به، والأصل: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ[٢٢٣٤] ونسب هذا أيضاً إلى الفراء وحده[٢٢٣٥] وذكر عدد من النحويين أن هشاماً أجاز القياس على ذلك وأن يقال: ماشيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي ونحو ذلك، وأن غيره منع القياس عليه، وقصره على ما سمع، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومركب موقع مفرد، ومعرفة موقع نكرة[٢٢٣٦] والظاهر مما نقله ابن عقيل عن الفراء أنه يقاس عليه يقول: " وحكى الفراء أنهم قالوا: كلمته فاه إلى فيّ، وحاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه على قوسي، وصارعته جهته إلى جبهتي "[٢٢٣٧] بل إن الصبان قال: " وأجاز هشام أن يقاس عليه... وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه، لأنهم يرونه مفعولاً لمحذوف اعتماداً على فهم المعنى "[٢٢٣٨]، إلا أن أبا حيان ذكر أن افراء حكى أن يقتصر في هذا على مورد السماع[٢٢٣٩] فإن كان هذا صحيحاً بطل ما نسب إلى الكوفيين أو قل إلى الفراء أنهم يقيسون على الشاهد الواحد.

٤- مجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو: لقيت صاحب الناقة طليحين، على أن طليحين حال لصاحب والناقة إذ هما مُعْيِيا كلاهما.

(٢٢٢٩) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢٤٧/١.
(٢٢٣٠) السيوطي: الأشباه والنظائر ١١١/٤.
(٢٢٣١) الرضي: شرح الكافية ٢٠٣/١.
(٢٢٣٢) السيوطي: الأشباه والنظائر ١١١/٤.
(٢٢٣٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٣٣٣/١.
(٢٢٣٤) الأزهري: شرح التصريح ٣٧٠/١.
(٢٢٣٥) البغدادي: خزانة الأدب ٥٢٧/١.
(٢٢٣٦) ابن عقيل: المساعد ٢/ ١٠-١١.
(٢٢٣٧) المصدر نفسه ١٠/٢-١١.
(٢٢٣٨) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧١/٢-١٧٢.
(٢٢٣٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٣٦/٢.

أجاز ذلك الكسائي وهشام، ومنعه غيرهما[٢٢٤٠].

٥- نصب الاسم الصالح للخبرية على الحال إذا ذكر مع محل أو صفة (حرف خفض) وكلاهما صالح للخبرية إذا تكرر المحل أو الصفة واختلفا نحو: زيد في الدار جالس في صدرها، فمذهب الفراء وجوب نصب جالس، ومذهب غيره من الكوفيين جواز الرفع[٢٢٤١].

وإذا اجتمع محل تام وناقص وابتدىء بالتام نحو: عبدالله في الدار بك واثقاً، وإن في الدار زيد بك واثقاً، جاز الرفع والنصب، وذكر ابن سعدان أن هذا لا يجوز، لأن (بك) في صلة واثق، ومنع أن يقال: إن فيك زيداً راغب[٢٢٤٢].

وإذا اجتمع محل تام وناقص بعد المبتدأ وتوسط بينهما اسم صالح للخبرية، وقدم التام، وكان مع الناقص ذكر يعود على التام نحو: زيد في الدار مُفتتن بها، فالجمهور يختارون نصب الاسم المتوسط والفراء يوجب النصب[٢٢٤٣] وإن كان بدل المحل الناقص مفعول للخبر، فقدمت المتبدأ ثم المحل التام ثم المفعول نحو: زيد في الدار طعامك آكل، وجب الرفع عند البصريين، وحكي عن الكسائي جواز النصب[٢٢٤٤].

٦- مجيء الحال من اسم الباري عز وجل: أجاز ذلك الكسائي، ومنعه ثعلب وأصحابه[٢٢٤٥].

٧- مجيء الحال من المنادى نقل عن الفراء أنه منع وقوع الحال من المنادى وأجاز غيره[٢٢٤٦].

(٢٢٤٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٨/٢، السيوطي: الهمع ٣٧/٤.

(٢٢٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٦/٢-٣٥٧.

(٢٢٤٢) المصدر نفسه ٣٥٧/٢.

(٢٢٤٣) أبو حكيان: ارتشاف الضرب ٣٥٧/٢.

(٢٢٤٤) المصدر نفسه ٣٥٨/٢.

(٢٢٤٥) الفارقي: الإفصاح ص٢١٠.

(٢٢٤٦) أبو حيان: تذكرة النحاة ٦٦٤.

التفسير (التمييز)

١- تقديم التفسير على عامله

أجمع النحاة على أنه لا يجوز تقديم التفسير على عامله في حالتين:

الأولى: إذا كان عامله غير متصرف، فلا يجوز: ما رجلاً أحسن زيداً، ولا رجلا أحسن بزيد. والثانية: إذا كان عامله متصرفاً ، وهو غير منقول، فلا يجوز: كفى رجلاً بزيد[٢٢٤٧].

(أ) وأما إن كان عامله متصرفاً وهو منقول، فاختلف الكوفيون في جواز تقديمه على عامله ، على مذهبين:

١- جواز ذلك نحو: اشتعل شيباً الرأسُ، ونفساً طبت، نظراً لقوة عامله، وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولورود ذلك عن العرب[٢٢٤٨]، كقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقول الآخر :

أنفساً تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادى جهارا

وقول الاخر:

ضيّعت حزمي في إبعادي الأملا ... و ما أرعويت وشيباً راسيَ اشتعلا

واضطرب النحويون في نقل هذا المذهب. فنقل عن الكسائي تارة[٢٢٤٩]، وتارة ثانية عن بعض الكوفيين[٢٢٥٠]، وتارة ثالثة عن الكوفيين[٢٢٥١].

٢- مَنْعُ ذلك " نظراً إلى أنه في الأصل فاعل قد أوهن بزوال رفعه ، وإلحاقه لفظاً بالفضلات ، فلا يزاد وهنا بتقدمه على الفعل "[٢٢٥٢]، وقيل لأن

(٢٢٤٧) ابن مالك: التسهيل ص١١٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٥٦٠/٢، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٣٩.

(٢٢٤٨) انظر هذه الشواهد في ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٤٧٨.

(٢٢٤٩) المصدر نفسه ص٤٧٨، التسهيل ص١١٥، ابن عقيل: المساعد ٦٧/٢، ٧٦، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٣٩، والرضى: شرح الكافية ٢٢٣/١، والسلسيلي: شفاء العليل ٥٥٩/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٠١/٢-٢٠٢، والسيوطي: الهمع ٧١/٤، الفرائد الجديدة ٤٥٨/١، الأزهري: شرح التصريح ٤٠٠/١، والأهدل: الكواكب الدرية ٣٧/٢.

(٢٢٥٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٢٠ص٨٢٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٢.

(٢٢٥١) العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٥ ص٣٩٤، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٢٨/٢

(٢٢٥٢) السيوطي: الفرائد الجديدة ص٤٥٨-٤٥٩.

أصله فاعل الفعل المذكور، والفعل لا يتقدم على فعله وردّ الرضي هذه الحجة فربّما " يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله "(2253).

واختلف النحويون أيضاً في نقل هذا المذهب ، فقد نقل مرة عن الفراء وأكثر الكوفيين(2254)، ومرة ثانية عن الفراء(2255) ومرة ثالثة عن الكوفيين(2256).

(ب) واما إذا انتصب التفسير بعد اسم شُبّه به الأول بغير لفظ (مثل) نحو: زيد القمر حُسناً، وثوبك السّلَق خضرةً. فالفراء أجاز اختلال التركيب بتقديم التفسير على المشبه به نحو: زيد حسناً القمر، وثوبك خضرةً السلق، شرط أن يكون المشبه به خبراً، أما إذا جعل المشبه به في المثال مبتدأ فمنع الفراء تقديم التفسير على المشبه به. ومذهب غير الفراء منع المسألة مطلقاً.

(جـ) وأما نحو: سفه زيد رأيه ونحوه، فمذهب الكسائي جواز تقديم المنصوب على فعله لأنه يرى أن هذا المنصوب ليس تفسيراً ، وإنما نصب على نزع الخافض، فالمعنى عنده: إلا من سفه عن نفسه(2257) ومذهب الفراء منع ذلك، والمنصوب عنده تفسير: يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(2258): "العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾(2259) وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾(2260) فالفعل للذرع، لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: صقت جاء الذرع مفسراً؛ لأن الضيق فيه.. ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال: رأيه سفه زيد..

(2253) الرضي شرح الكافية ٢٢٣/١.

(2254) ابن هشام: أوضح المسالك ١١٦/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢، ابن عقيل: المساعد ٦٦/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٠٠/٢، السيوطي: الهمع ٧١/٤.

(2255) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٥١/٢، ابن منظور: لسان العرب ٤٩٧/١.٣، الرضي: هامش شرح الكافية ٢٢٣/١.

(2256) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٢٣/١-٢٢٤.

(2257) أبو حعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٣/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٥/٢، ابن منظور: لسان العرب ٣١٠/٣.

(2258) سورة البقرة الآية ١٣٠.

(2259) سورة القصص الآية ٥٨.

(2260) سورة النساء الآية ٤.

"[2261].

والغريب أن ينسب أبو بكر بن السراج إلى الفراء أنّه كان يجيز ذلك كالكسائي يقول: " وكان شيخنا[2262] رحمه الله لا يجيز، وجع عبدالله رأسه في تقديم ولا تأخير، لأن وجع لا يكون متعدية. وهي جائزة في قول الكسائي والفراء "[2263].

وقد ردّ بعض المحدثين مذهب من أجاز تقديم التفسير على فعله، وأخذ بقول المانعين وقال: " والحق أن الاستقراء يؤيد ما ذهب إليه الجمهور، فلم يجد النحاة شاهداً نثرياً يخالف هذا القانون. أما قول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

فلا تبنى عليه قاعدة لسببين: أولهما أنه شعر، وللشعر ضرائره، وقيوده، وثانيهما أنه نادر في ظاهرته والقواعد تبنى على الكثير "[2264].

وأرى أن ذلك ليس بنادر ولا ضرورة، فقد صح ورود ذلك - كما أسلفت - في الكلام الفصح، كما أنه من الفضلات، والفضلات ليست من ذوات الرتب المحفوظة، لذلك فغير ممتنع تقديم التفسير على عامله المتصرف، ما دام المعنى واضحاً.

٢- تعريف التفسير وتنكيره

اختلف النقل عن الكوفيين في هذه المسألة. ففي حين نقل عن الكسائي[2265] وثعلب[2266] أن التفسير لا يكون إلا نكرة نقل عن الكوفيين تارة[2267] وعن الفراء وحده تارة ثانية[2268] وعن بعض الكوفيين[2269] تارة ثالثة جواز مجيء التفسير معرفة كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفسَ يا قيسُ بن عمرو

(٢٢٦١) الفراء: معاني القرآن ٧٩/١، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٣/١.
(٢٢٦٢) هو المبرد .
(٢٢٦٣) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٣٠/٢.
(٢٢٦٤) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص١٥١.
(٢٢٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٩٤/٢، الرضي: هامش شرح الكافية ٢٢٣/١.
(٢٢٦٦) القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص٣٨٨.
(٢٢٦٧) البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل ص٢٤، ابن هشام: تخليص الشواهد ص١٧٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٨٤/٢، ابن عقيل، المساعد ٦٦/٢، السيوطي: الهمع ٧٢/٤.
(٢٢٦٨) أبو حيان: تحفةالآريب بما في القرآن من الغريب ص١٤٢.
(٢٢٦٩) أبو حيان: البحر المحيط ١٩٩/١، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٤/٣.

ورجعت إلى مصادر الكوفيين فوجدت الفراء[2270] يجيز أن يكون التفسير معرفة.

٣- وقوع بعض النكرات تفسيراً

كذلك اختلف النقل عن الكوفيين في جواز وقوع كلمة (مثل) تفسيرا. فبينما نقل بعضهم منع ذلك عن الفراء[2271] نقله آخرون عن الكوفيين، فلا يقال: لي عشرون مثله، لكونها مبهمة، والمبهم لا يُبيّن به[2272]. وانفرد الفراء ومنع وقوع لفظة (غير) أيضاً تفسيراً، لكونها أشد إبهاماً من (مثل)[2273].

٤- نسق المقدار المختلط

ومن المسائل التي تتصل بالتفسير أن الفراء وحده منع نسق المقدار المختلط من جنسين، فلا يقال: عندي رطل سمناً وعسلاً، وإنما يقال: عندي رطل سمنا عسلاً، إذا أردت أن عندك من هذين النوعين مقدار رطل، وذلك لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده، بل هو مجموعهما ، وهو يشبه قولهم: هذا حلو حامض. وذهب غير الفراء إلى جواز ذلك ، لأن الواو تكون جامعة، فتصّير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد[2274].

ويذكر أبو حيان أنك " إذا عطفت على التمييز فقلت: كم رجلاً رأيت ونساءه أو نساءهم ، فإن قلت وامرأته ، فأجازه الجمهور ومنعه الفراء.

ومما يتعلق بنظام الجملة في باب التفسير أن الكوفيين[2275] أجازوا الفصل بين كم الخبرية وبين مفسرها المخفوض، بجملة أو بشبه جملة ونسب الرضي هذا المذهب إلى الفراء وحده، وأن غيره منع هذا الفصل، وأوجب نصب مفسرها حملاً على كم الاستفهامية[2276].

الاستثناء

١- تقديم المستثنى مع أداته على عامله

(٢٢٧٠) الفراء: معاني القرآن ١/١٧٩، ١٨٨.

(٢٢٧١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٣٧٧، االرضي: شرح الكافية١/٢٧٥ .

(٢٢٧٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٣٨١، ابن عقيل: المساعد٢/٥٦ .

(٢٢٧٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٣، السيوطي: الهمع ٤/٦٣ .

(٢٢٧٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٣، السيوطي: الهمع /٦٦ .

(٢٢٧٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤١ص٣٠٣، ابن عقيل: المساعد ٢/١١٢-١١٣.

(٢٢٧٦) الرضي: شرح الكافية ٢/٩٦-٩٧.

أجمع النحويون[٢٢٧٧] على أنه يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كقول الكميت بن زيد:

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةُ ... وما لي إلا مذهبَ الحق مذهب

إلا أن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم المستثنى مع أداته على عامله سواء أكان موجباً نحو: إلا زيداً قام القوم، أم منفياً نحو: إلا زيداً ما أكل أحد طعامك، واضطرب النقل عنهم في هذه المسألة.

١- فقيل أجازه الأحمر (علي بن الحسين ت ١٩٤هـ) صاحب الكسائي[٢٢٧٨].
٢- وقيل أجازه الكسائي وحده من الكوفيين[٢٢٧٩].
٣- وقيل الكوفيون[٢٢٨٠]
٤- وقيل بعض الكوفيين[٢٢٨١].

ومن أجاز المسألة احتج بالسماع وبالقياس أما السماع فكقول رؤبة بن العجاج:

وبلدة ليس بها طوري ... ولا خلا الجن بها أنسي

وقول أبي زبيد لطائي:

خلا أنّ العتاق من المطايا ... حَسَيْن به فهن إليه شوسُ

وقول الآخر:

خلا اللّهِ لا أرجو سواك وإنما ... أَعُدّ عيالي شعبةً من عيالكا

وأما القياس فكما يصح تقديم المستثنى على المستثنى منه، كذلك يصح تقديمه على عامله الفعل، إذ تقديم المفعول على الفعل جائز صحيح[٢٢٨٢].

ومَنْ منع المسألة، وردها احتج بعدم سماع ذلك عن العرب، وبأن أداة الاستثناء (إلا) في المعنى بمثابة (لا) العاطفة و (واو المعية) وتقديم المعطوف والمفعول معه ممتنع، فكذلك ما أشبههما[٢٢٨٣]. وينقل بعضهم أن الكسائي أجاز تقديم المستثنى على حرف الجحد مطلقاً نحو: إلا زيد ما أكل أحد طعامك، وأن الفراء أجازه مع المرفوع فقط، وأن هشاماً منعه إلا مع

(٢٢٧٧) الأسنوي: الكوكب الدري ص٣٧٣

(٢٢٧٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٠٥/١-٣٠٦.

(٢٢٧٩) ابن مالك: التسهيل ص١٠٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٦٩/١، الأسنوي: الكوكب الدري ص٣٧٣، والصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٨/٢.

(٢٢٨٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٦ص٢٧٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٦٩/١، الرضي شرح الكافية ٢٨/١، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢٢٨.

(٢٢٨١) العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٨ص٤٠٦، ابن عقيل: المساعد ٥٦٩/١ .

(٢٢٨٢) العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٨ ص٤٠٦ .

(٢٢٨٣) ابن عقيل: المساعد ٥٦٩/١ .

الدائم[٢٢٨٤].

٢- حذف أداة الاستثناء والمستثنى

وفي تركيب الاستثناء أجاز الكسائي والفراء من الكوفيين حذف أداة الاستثناء (إلا) مع المستثنى في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢٢٨٥] والتقدير: إلا قائلاً إلا أن يشاء الله[٢٢٨٦].

وأجاز الكسائي حذف المستثنى منه ونصب المستثنى نحو: ما قام إلا زيداً[٢٢٨٧]. ونسب هذا أيضاً إلى الفراء[٢٢٨٨] وإلى الكوفيين[٢٢٨٩]. والصحيح أن الفراء منع ذلك[٢٢٩٠]. والفراء يجيز ذلك فقط إذا كان المستثنى منه جملة والكلام قبل إلا تاماً كقوله تعالى: (يا موسى لا تخف إنى لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم)[٢٢٩١] يقول: "والوجه الآخر أن تجعل الاستثناء من الذين تركوا في الكلمة، لأن المعنى: لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم ، ثم استثنى فقال: إلا من ظلم، فإن هذا لا يخـــاف"[٢٢٩٢]

٣- وقوع المستثنى جملة

أجاز ذلك الفراء وحمل عليه قراءة: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٢٢٩٣]، فأجاز أن يكون (قليل) مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي، إلا قليل منهم لم يشربوا، فتكون الجملة استثناء منقطعاً محلها النصب[٢٢٩٤].

٤- دخول إلا على حاشا

ومما يتصل بتركيب الجملة ونظامها في باب الاستثناء اختلاف الكوفيين في دخول إلا على حاشا نحو: جاءني القوم إلا حاشا زيد، فقد أجاز ذلك الكسائي لأن حاشا ضعفت عنده إذ كانت تقع في غير الاستثناء، ونظير ذلك دخول أم على هل في قول عنترة:

هـل غـادر الشـعراء مـن متـردم ... أم هـل عرفـت الـدار بعـد تـوهم

(٢٢٨٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٨/٢، السيوطي: الهمع ٢٦٠/٣- ٢٦١ .

(٢٢٨٥) سورة الكهف الآية ٢٣، ٢٤ .

(٢٢٨٦) عبد الفتاح الخموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٨٣٦/١ .

(٢٢٨٧) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٩/٢، ١٥٥.

(٢٢٨٨) أبو حيان: النكت الحسان ص١٠٥، الرضي: شرح الكافية ٣٦/١-٣٧.

(٢٢٨٩) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٣٣.

(٢٢٩٠) الفراء: معاني القرآن ١٦٧/١، ٢٨٣-٢٨٤، و١١١/٣.

(٢٢٩١) سورة النمل الآية ١١.

(٢٢٩٢) الفراء: معاني القرآن ٢٨٧/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٥٧/٧.

(٢٢٩٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

(٢٢٩٤) ابن هشام: المغني ص٥٥٨، الأسنوي: الكوكب الدري ٣٩/٢.

ومنع ذلك جمهور النحويين ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين أداتين بمعنى واحد ، وما حكاه الكسائي شاذ لا يقاس عليه[٢٢٩٥].

التوابع

من الرتب المحفوظة في التركيب العربي عند أغلب النحويين أن يتقدم المنعوت على نعته ، وعلى ما يتعلق به، وحرف النسق على المنسوق، ويتأخر المنسوق بالنسق على المنسوق عليه والتوكيد علن المؤكد ، والبدل عن المبدل[٢٢٩٦].

والنحويون الكوفيون لم يكونوا ملتزمين بذلك، فقد نقل عنهم النحويون اختلافهم في أشياء حول ترتيب جملة التوابع، وما يتصل بأركانها:

النعت

١- الفصل بين النعت ومنعوته

الكوفيون، وإن اتفقوا علىأنه يجوز أن يتقدم معمول النعت على المنعوت نحو: هذا طعامك رجل يأكل[٢٢٩٧]، فقد اختلف الفراء وهشام في جواز الفصل بين النعت ومنعوته بالصفة[٢٢٩٨] فمنع ذلك هشام مطلقاً، وفصل الفراء، فإن كان حرف الخفض تاماً، يتم به الكلام جاز ذلك ، وإن كان ناقصاً امتنع الفصل. جاء في مجالس ثعلب: " قام زيد في الدار الظريفُ ، قال: هشام لا يجيز أن يحول بين النعت والاسم بصلة[٢٢٩٩] والفراء يقول في التام ، ولا يقول في الناقص، أي إذا تم الكلام في الصفة أجازالنعت بعدُ، وإذا لم يتم لم يجز "[٢٣٠٠].

٢- مطابقة النعت منعوته

يوافق النعت منعوته تعريفاً وتنكيراً وشرط الجمهور ألا يكون النعت

(٢٢٩٥) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص٤٥٥، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٨٤، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١٤٢، وانظر: نهاد الموسى: النحو العربي بين النظرية والاستعمال مثل من باب الاستثناء ص٩١.

(٢٢٩٦) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٧.

(٢٢٩٧) انظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٢٢٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٦٠٠، البحر المحيط ٣/٢٨١-٢٨٢، ابن عقيل: المساعد ٢/٣٨٣، السيوطي: الهمع ٥/١٧٠، عصام الدين الاسفراييني: شرح الفريد ص٣٦٩.

(٢٢٩٨) أي حرف الجر.

(٢٢٩٩) كذا في المطبوع (من مجالس ثعلب) ولعلها (صفة) ؛ فالكوفيون يسمون حرف الجر صفة .

(٢٣٠٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٢٩.

أعرف من منعوته ، بل دونه أو مساوياً له، وأجاز الفراء أن ينعت الأعم بالأخص نحو: مررت بالرجل أخيك(٢٣٠١) وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم محتجين بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾(٢٣٠٢) بجعل (الذي جمع) نعتاً لهمزة ، ومنع ذلك الجمهور، وخرجوه على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً(٢٣٠٣). ونسب هذا المذهب للكوفيين(٢٣٠٤) وهو ليس صحيحاً. فالفراء(٢٣٠٥) وأبو بكر بن الأنباري(٢٣٠٦) ممن أوجبا مطابقة النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً.

٣- قطع النعت وإتباعه

إذا تعدد العامل وكان العاملان يرجعان إلى معنى واحد ، والعمل مختلف نحو: رأيت زيداً ومررت بعمرو الكريمين، لأن المرور في معنى الرؤية تعين عند الجمهور القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى النصب بإضمار فعل، ولا يجوز الإتباع، وأجاز الكسائي والفراء الإتباع، إلا أن الكسائي يتبع الثاني لكونه أقرب والفراء يتبع الأول(٢٣٠٧).

وإذا كان العامل واحداً واختلف عمله واتحدت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو: خاصم زيد عمراً أجاز الكسائي والفراء الإتباع إلا أن الكسائي يتبع الأول والفراء يتبع الأخير، وتابعهما ابن سعدان، إلا أنه يجيز إتباع أيهما شئت(٢٣٠٨) حكى بعضهم الخلاف عن الفراء وابن سعدان وحدهما(٢٣٠٩) حكاه بعضهم الآخر عن هشام وثعلب، وأن هشاماً يتبع الأول تغليباً لجانب الفاعل وثعلباً يسوى بين الرفع والنصب ويجيز إتباع أيهما شئت لتساويهما في

(٢٣٠١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، السيوطي: الهمع ١٧٢/٥، الكنغراوي: الموفي ص٥٥.

(٢٣٠٢) سورة الهمزة الآية ١، ٢.

(٢٣٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٨٠/٢، ابن: عقيل المساعد ٤٠٢/٢، الرضي: شرح الكافية ٣١٠/١.

(٢٣٠٤) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٨/١.

(٢٣٠٥) الفراء: معاني القرآن ٢٩٨/٣.

(٢٣٠٦) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٨٣.

(٢٣٠٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٤١٥/٢، السيوطي: الهمع ١٨٠/٥، الأزهري: شرح التصريح ٢/ ١١٥.

(٢٣٠٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩١/٢، ابن عقيل: المساعد ٤١٥/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٤/٢

(٢٣٠٩) السيوطي: الهمع ١٨١/٥-١٨٢ .

المعنى، لأن كلاً منهما مخاصِم ومخاصَم فهو فاعل ومفعول[٢٣١٠].
ورد مذهب من يجيز إتباع أيهما شئت بأنه لا يجوز نحو: قاتل عمرو هنداً العاقلةُ بالرفع إجماعاً من البصريين والكوفيين، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضم إلى غيره[٢٣١١].
وحكى عن الكسائي وجوب القطع ومنع الإتباع نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان فيما عمله واتفق معناه، واتحد جنس عاملة، واختلفا في اللفظ والمعنى، وأما إن اتفقا في المعنى، واختلفا في اللفظ نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، فوجوب القطع ليس غير عند سيبويه والكسائي وابن السراج[٢٣١٢]. وأما إذا تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه فمذهب الكسائي وسيبويه والمبرد جواز الإتباع والقطع[٢٣١٣].
ومما يتصل بهذه المسألة اختلاف الكسائي والفراء في قطع الصفة قبل تمام الخبر نحو قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[٢٣١٤]، بنصب (والمقيمين) على المدح فقد منعه الكسائي وأجازه الفراء٦). وقد أشار أبو حيان إلى هذا الخلاف بقوله: " ويجوز القطع قبل تمام الكلام نحو: إنّ زيداً العالم عاقل برفع العالم على القطع أو نصبه خلافاً لبعض الكوفيين فإنه لا يجيز ذلك "[٢٣١٥] وهذا (البعض) هو الكسائي كما جاء في (معاني القرآن) .

٤- نعت المكني

يذكر الفراء أن الكسائي يجيز نعت المكني، ثم يخالفه في ذلك؛ لأن الاسم الظاهر لا يكون نعتاً للمكني عادة لشهرة المكني وتعريفه[٢٣١٦]. ولم يبيّن الفراء إن كان شيخه قيد ذلك بكون المكني كناية غيبة ، وبكون النعت للمدح أو الذم أو الترحم، كما يذكر عدد من النحويين٢). ولأن الكسائي والفراء كانا يسميان التوكيد أحياناً نعتاً استشكل الأمر على أبي جعفر النحاس فنسب إليهما

(٢٣١٠) الرضي: شرح الكافية ٣١٥/١ .
(٢٣١١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢، السيوطي: الهمع ١٨٢/٥ .
(٢٣١٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩١/٢ .
(٢٣١٣) ابن عقيل: المساعد ٤١٤/٢ .
(٢٣١٤) سورة النساء ١٦٢ .
(٢٣١٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩٤/٢ .
(٢٣١٦) الفراء: معاني القرآن ٤٧١/١. وانظر أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٢٤، إيضاح الوقف والابتداء ٨٠٨/٢، ٨٩ أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٦٠/٢-٢٦١ .

معاً أنهما يجيزان نعت المكني. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (إنا كلّ فيها)[٢٣١٧]: " رفعت (كل) بـ (فيها) ، ولم تجعله نعتاً لـ (إنا) ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر (إنا) فيها. ومثله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٢٣١٨] ترفع (كله لله) وتنصبها على هذا التفسير "[٢٣١٩] ويقول أبو جعفر النحاس في الآية نفسها: " وأجاز الفراء والكسائي إنا كلاً فيها بالنصب على النعت. قال أبو جعفر وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت بالمضمر ، وأيضاً فإن كلا لا تنعت ولا ينعت بها "[٢٣٢٠].

والذي يؤكد أن المقصود بالنعت في قول الفراء هو التوكيد ما ذكره مكي بن أبي طالب حينما قال في الآية نفسها "... وأجاز الكسائي والفراء نصب كل على النعت للمضمر المنصوب بإن ، ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن المضمر لا ينعت، ولأن كلاً نكرة في اللفظ والمضمر معرفة، ووجه قولهما أنه تأكيد للمضمر والكوفيون يسمون التأكيد نعتا "[٢٣٢١] ويدل لذلك أيضاً ما ذكره أبو حيان نقلاً عن بعض النحويين حينما قال: " وقد ينعت المضمر، ويسميه الكوفيون نعتاً، ومعناه التوكيد كقولك: جئت أنا "[٢٣٢٢].

٥- نعت اسم الإشارة

نقل أبو حيان عن الكوفيين أن أسماء الاشارة لا تنعت ولا ينعت بها[٢٣٢٣] غير أن الفراء[٢٣٢٤] وثعلباً[٢٣٢٥] وأبا بكر بن الأنباري[٢٣٢٦] نعت أسماء الإشارة شرط أن يكون تابعها معرفاً بالألف واللام.

النسق

١- الفصل بين حرف النسق والمنسوق

يرى جمهور النحويين أنه لا يصح الفصل بالخافض والمخفوض بين

(٢٣١٧) سورة غافر ٤٨ .
(٢٣١٨) سورة آل عمران ١٥٤ .
(٢٣١٩) الفراء: معاني القرآن ١٠/٣، وانظر ٢٤٣/١، و٧٥/٢ .
(٢٣٢٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٦/٤، وانظر ١/ ٧٣ .
(٢٣٢١) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٦٣٧/٢ .
(٢٣٢٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٢٢، وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٥٧، ابن عقيل: المساعد ٣٨٨/٢.
(٢٣٢٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٨٦/٢، ٥٩٧ .
(٢٣٢٤) الفراء: معاني القرآن ١٢/١ .
(٢٣٢٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٤ .
(٢٣٢٦) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤٨٦/١ .

حرف النسق، وما نسق إلا بإعادة حرف الخفض، فلا يصح أن تقول: مررت بعبدالله اليوم وأمسِ زيد ، حتى تقول: وأمس بزيد(٢٣٢٧).

وينقل بعضهم عن الفراء أنه يحيز ذلك، وأنه حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾(٢٣٢٨) يقول أبو حيان: " وأجاز ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ فقال: ينوي به الخفض فيكون معطوفاً على (بإسحق) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ والعطف بالواو "(٢٣٢٩).

ولم أجد في (معاني القرآن) للفراء ما يؤيد ذهابه إلى هذا المذهب، ولا ما نقل عنه. لقد فسّر الآية في موضعين في (المعاني)، ورأى أن الوجه في (يعقوب) الرفع، وأنه من نصب نوى به النصب، وأنه لا يجوز الخفض إلا بإعادة الخافض يقول: " والوجه رفع يعقوب. ومن نصب نوى به النصب ، ولم يجز الخفض إلا بإعادة الخافض: ومن وراء اسحق بيعقوب "(٢٣٣٠) بل إنه بين رأيه صراحة ومنع الفصل بالخافض والمخفوض بين حرف النسق ومانسق يقول: " ولا يجوز مررت بزيدٍ وعمرو وفي الدار محمد ، حتى تقول: بمحمدٍ، وكذلك: أمرت لأخيك بالعبيد ولأبيك بالورِقِ. ولا يجوز لأبيك الورِق.. "(٢٣٣١).

وقد أشار بعضهم إلى مذهب الفراء هذا، وذكر أنّ الكسائي هو الذي يجيز أن يكون (يعقوب) في الآية في موضع خفض عطفاً على (بإسحق) لا الفراء(٢٣٣٢). ونقل الشيخ يسن عن الكسائي والفراء منع الفصل بالظرف أو غيره بين الناسق والمنسوق في السعة(٢٣٣٣).

٢- تقديم المنسوق على المنسوق عليه

أجاز الكوفيون أن يتقدم المنسوق على المنسوق عليه في سَعَة الكلام وذكر النحويون لذلك شروطاً خمسة(٢٣٣٤)، اختلف الكوفيون في وجوب

(٢٣٢٧) ابن السراج: الأصول في النحو ٢٢٦/٢ .

(٢٣٢٨) سورة هود الآية ٧١ .

(٢٣٢٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٦٦/٢، وانظر: ابن عقيل: المساعد ٤٧٨/٢ .

(٢٣٣٠) الفراء: معاني القرآن ١٩٧/١. وانظر ٢٢/٢ .

(٢٣٣١) المصدر نفسه ١٩٧/١ .

(٢٣٣٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٩٣/٢، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٣٧٠/١ .

(٢٣٣٣) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١٣٦/٢ .

(٢٣٣٤) راجع هذه الشروط في: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٦٢/٢، وابن عقيل: المساعد ٤٧٥/٢، السيوطي: الهمع ٢٧٥/٥-٢٧٦ .

تطبيق بعضها، والأخذ به، على النحو الآتي:

أ- أن يكون حرف النسق الواو كقوله:

أيـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرقٍ   عليـــك ورحمـــة الله الســـلام

وأجاز هشام وثعلب ذلك مع حروف: الفاء، وأو ، وثم، ولا(٢٣٣٥)، كقوله:

أأطـــلال دار باليفـــاع فَحُمّـــت   سـألتَ فلمـا استجمعت ثـم صـمت

أي: سألتَ فحمّت، وقوله:

فلســـــت بنـــــازل إلا ألّمـــتْ   برجلـــي أو خيالتهـــا الكـــذوب

أي: الكذوب أو خيالتها .

ب- أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد نحو: اختصم زيد وعمرو. فمنع هشام التقديم ، فلا يجوز أن تقول: اختصم وزيد عمرو ، وأجاز ذلك ثعلب ، وإن لم يستغن العامل بواحد(٢٣٣٦) .

٣- عطف الظاهر على مكني الرفع المتصل

ينسب عدد من النحويين إلى الكوفيين جواز عطف الظاهر على مكني الرفع المتصل من دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد في سعة الكلام نحو قوله:

فلمـــا لحقنـــا والجيـــادُ عشـــية   دَعَـوْا يـا لبكـر وانتمينـا لعـامر(٢٣٣٧)

ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الفراء وحده فقال: " ويقبح عند البصريين أنْ يُعطف على المضمر المرفوع إذا لم تؤكده ، لأنه كأحد حروف الفعل، إلا أنه جائز عندهم في الشعر، وهو عند الفراء جائز في كل موضع "(٢٣٣٨) .

وحاول بعض المحدثين(٢٣٣٩) إخراج الفراء من الكوفيين الذين جوزوا المسألة باقتباس نصّ من (معاني القرآن) بُتر أوله للوصول إلى ذلك. يقول أحدهم: " وجاء في معاني القرآن أن المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر

(٢٣٣٥) ابن عقيل: المساعد ٤٧٦/٢، وانظر: السيوطي: الهمع ٢٧٦/٥وفيه: وقيل، من دون نسبته إلى هشام أو ثعلب.

(٢٣٣٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٦٢/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٧٦/٢، السيوطي: الهمع ٥: ٢٧٦

(٢٣٣٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٦ص٤٧٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢، النكت الحسان ص١٣١، البحر المحيط ١٥٦/١، و ١٥٨/٨، ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٤٤٨، الرضي: شرح الكافية ٣٠٤/١، ٣١٩.

(٢٣٣٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٥/٢وانظر ٢٦٦/٢.

(٢٣٣٩) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص٥٧، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص١٦٧.

يكره، لأن المرفوع خفي في الفعل ، وليس كالمنصوب، لأن المنصوب يظهر. وهذا يعني أنه ليس مع سائر الكوفيين الذين جوزوا أن يعطف على الضمير المستتر للرفع اسم ظاهر كقولك: قمت وزيد "[٢٣٤٠].

وقد تكلم الفراء على هذه الظاهرة في أكثر من موضع في (معاني القرآن) وأكد على جوازها(٢٣٤١) ولكنه عاد فناقض ومنع المسألة(٢٣٤٢). وممن منع المسألة أيضاً من الكوفيين اللغويين أبو عمرو الشيباني(٢٣٤٣). وقد نقل الفراء عن الكسائي جواز المسألة(٢٣٤٤)، لكن ثعلباً قال في (مجالسه): " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده"(٢٣٤٥).

٤- عطف الظاهر على المكنى الخفوض

نسب عدد من النحويين إلى الكوفيين جواز عطف الظاهر على المكني المخفوض المتصل من دون إعادة الخافض في السعة[٢٣٤٦] وذكر الزجاجي[٢٣٤٧] وأبو حيان[٢٣٤٨] أن الكوفيين قبحوه ، وأجازوه مع قبحه ولكن أبا جعفر النحاس قال: "وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فميا علمته "[٢٣٤٩].

ونسب بعضهم جوازه للفراء وحده[٢٣٥٠] ونسبه آخرون للكسائي[٢٣٥١]. وذكر أبو حيان أن الفراء يجيز المسألة إذا أكد المكني المخفوض نحو: مررت به نفسه وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي[٢٣٥٢] ولكن أبا زرعة ينفي الخلاف في المسألة بين البصريين والكوفيين من جانب ، وبين الكوفيين أنفسهم من جانب آخر يقول: " قرأ حمزة (والأرحامِ)[٢٣٥٣] خفضاً... قال أهل

(٢٣٤٠) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص٥٧ .
(٢٣٤١) الفراء: معاني القرآن ٣٠٤/١، ٩٥/٣ .
(٢٣٤٢) المصدر نفسة ١٧٨/٣ .
(٢٣٤٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٠٥ .
(٢٣٤٤) الفراء: معاني القرآن ٣١٢/١. وانظر أبو حيان: البحر المحيط ٥٣١/٣ .
(٢٣٤٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٢٤ .
(٢٣٤٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٥ ص٤٦٣، الرضي: شرح الكافية ١٩٧/١، ٣٢٠، العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن ١٦٥/١، ١٩٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢، ابن ابي الربيع الأشبيلي: البسيط في شرح الجمل ٣٤٥/١ .
(٢٣٤٧) الزجاجي: مجالس العلماء ص٢٤٦ .
(٢٣٤٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٥٠ .
(٢٣٤٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٣١/١ .
(٢٣٥٠) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٢٠٩/١، ٤١١-٤١٢، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٢١٢، السيوطي: الفرائد الجديدة ٧٦٠/٢ .
(٢٣٥١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٨/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٤٢/١ .
(٢٣٥٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢
(٢٣٥٣) سورة النساء الآية ١ .

النحو يبطل الخفض من وجهين: أحدهما.. والثاني: ما ذكره الزجاج قال: أما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض ، يستقبح النحويون: مررت به وزيد، ومررت بك وزيد، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا: بك وبزيد"[٢٣٥٤].

وهذا ما أكده بعض المحدثين حينما قال: " وهذه من المسائل التي لا تعد مسألة خلافية بين المذهبين"[٢٣٥٥] غير أن بعضهم آثر إخراج الفراء وحده فقال: " ويخيل إليّ أن الفراء يميل لرأي البصريين "[٢٣٥٦] وعدت إلى المصادر الكوفية فوجدت " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده "[٢٣٥٧]. ووجدت ثعلباً ينص صراحة على جوازه يقول: " ما لي وزيدٍ وزيداً ولا رفع "[٢٣٥٨] وحذا حذوه أبو بكر ابن الأبناري يقول: " وكذلك من قرأها (والأرحام) خفضها على النسق على الهاء ، كأنه قال: به والأرحامِ كما تقول: اسألك بالله والرحم "[٢٣٥٩].

وأما الفراء فقد بحث المسألة في أكثر من موضع من (معاني القرآن) في بعضها استقبح ذلك وأجازه في ضرورة الشعر[٢٣٦٠] وفي بعضها الآخر نصّ أحياناً على ضعف القاعدة كأن يقول: " وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه. وقد قال الشاعر:

نُعلّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوط

وأحيانا أخرى سكت ، مما يوحي بإجازة المسألة في سعة الكلام ، قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ... ﴾[٢٣٦٢] " معناه: قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى، فموضع (ما) رفع كأنه قال: يفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن"[٢٣٦٣].

(٢٣٥٤) أبو زرعة: حجة القراءات ص١٨٨-١٨٩ .
(٢٣٥٥) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٢٥٧-٢٥٨ .
(٢٣٥٦) خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص١٠٣ .
(٢٣٥٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٢٤ .
(٢٣٥٨) المصدر نفسه ص١٦٢ .
(٢٣٥٩) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء: ٥٩٢/٢ .
(٢٣٦٠) الفراء: معاني القرآن ٢٥٢/١ .
(٢٣٦١) المصدر نفسه ٨٦/٢-٨٧ .
(٢٣٦٢) سورة النساء الآية ١٢٧ .
(٢٣٦٣) الفراء: معاني القرآن ٢٩٠/١ .

٥- العطف على معمولي عاملين

ويعني النحويون بذلك أن يتقدم مرفوع ومنصوب ، أو مرفوع ومخفوض ، أو منصوب ومخفوض ثم يعطف عليهما من دون إعادة العامل، بمعنى أن حرف النسق ينوب مناب عاملين، كقولك: كان آكلاً طعاماً زيد وتمراً عمرو، وإن في الدار زيداً والحجرة عمراً ، وما شاكل ذلك. فقد جعلوا نصب (تمراً) بالعطف على (طعاماً) والعامل فيه آكلاً، ورفع عمرو عطفاً على زيد اسم كان ، وجعلوا خفض (الحجرة) عطفاً على الدار والعامل فيه (في) ، ونصب عمراً عطفا على (زيداً) اسم إنّ.

وقد اختلف الكوفيون في جواز المسألة كما في المثال الثاني، أي إن كان أحد العاملين خافضا وتقدم المخفوض المعطوف، واختلف النقل عنهم. فقد نسب جوازها إلى الكوفيين(٢٣٦٤) وإلى الكسائي والفراء(٢٣٦٥) وإلى الفراء وحده(٢٣٦٦) وإلى بعض الكوفيين(٢٣٦٧) ومنعها هشام بن معاوية(٢٣٦٨).

٦- وفي النسق بالواو اختلف الفراء مع الكسائي وأصحابه في جواز نحو: اختصم زيد مع عمرو ، فأجازه الكسائي وأصحابه على اعتبار أن مع نابت مناب الواو، ومنعه الفراء ؛ لأنه لا يصح الاستغناء عن الواو في عطف ما لا يستغنى(٢٣٦٩).

واختلف الكسائي والفراء أيضاً في جواز مشاركة الفاء وثم وأو (الواوَ) بعطف ما لا يستغنى نحو: اختصم زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو عمرو ، فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الفراء إلا بالواو لأنه لا يصح مشاركة ثم والفاء وأو الواوَ بعطف ما لا يستغني ، فذلك حكم خاص بها(٢٣٧٠).

٧- وفي العطف بـ ثم اختلف الكوفيون هل يعطف بها مفرد على مفرد إذا اتصلت بها تاء التأنيث فالجمهور منعوا ذلك؛ لاختصاصها حينئذٍ بعطف قصة على قصة، وهو ما يوحي به تمثيل الفراء " قمت ثمت فعلت "(٢٣٧١) وأجازه أبو بكر بن الأبناري محتجاً بقول رؤبة:

(٢٣٦٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٧٣/١ .

(٢٣٦٥) ابن هشام: المغنى ص٦٣٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٩/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٧١/٢، السيوطي: الهمع ٢٧٠/٥ .

(٢٣٦٦) نور الدين الجامي: الفوائد الضيائية ٥٤/٢ .

(٢٣٦٧) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٦٥٩/٢ .

(٢٣٦٨) ابن هشام: المغنى ص٦٣٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٥٩/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٢٣/٣ .

(٢٣٦٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٣٤/٢ .

(٢٣٧٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٣٤/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٤٥/٢، السيوطي: همع الهوامع ٢٢٥/٥.

(٢٣٧١) الفراء: معاني القرآن، ٢٣٦/٢وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٥/٢ .

فـــإن يكـــن ســـوائق الحمـــام ســـــاقتهم للبلــــد الشــــآم

فبالسلام ثمت السلام

وقد صحح البغدادي مذهب أبي بكر بن الأنباري.

واختلف الكسائي والفراء مع الجمهور في جواز أن يعطف بها الجمل التي لا محل لها من الإعراب فأجازا ذلك ومنعه الجمهور ، وحينئذٍ جوزوا الابتداء بها[٢٣٧٢].

٨- وفي النسق بـ لا اختلف الكوفيون في المسائل الآتية

١- اتفق النحويون على أنه إذا نسق بلا أن تسبق بأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، أو إثبات نحو: جاء زيد لا عمرو، ولكنهم اختلفوا إذا سبقها نداء نحو: يا زيد لا عمرو، فأجازه جمهور النحويين، ومنعه ابن سعدان وحجته أن هذا ليس في كلام العرب شاهد على استعماله[٢٣٧٣].

٢- النسق بها بعد النفي: أجازه الكسائي والفراء ومنعه غيرهما وحملا على ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾[٢٣٧٤]**، فجعلا (لا تضار) منسوقاً على (لا تكلف) ٣).**

٣- النسق بها على اسم لعل نحو: لعل عمراً لا زيداً قائم، فأجازه الفراء ومنعه غيره قياساً علىجواز ذلك في اسم إنّ نحو: إن زيداً لا عمراً منطلق[٢٣٧٥].

٤- النسق بلا على اسم مخفوض بالباء نحو: مررت بزيد لا عمرو. فأجازه الفراء ومنعه غيره إلا بتكرير حرف الخفض[٢٣٧٦].

٥- ومما يتعلق بالنسق بـ (لا) أن هشاماً أجاز نحو: ضربت بكراً لا ضربت عمراً، إذا أردت معنى لم تضرب عمراً، ولم يكن دعاء. وهذا لا يجوز عند البصريين إلا على الدعاء[٢٣٧٧].

(٢٣٧٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤٦/٢.

(٢٣٧٣) ابن هشام: المغني ص٣١٨، أبو حيان: النكت الحسان ص١١٩، المرادي: الجنىالداني ص٢٩٤، السيوطي: الهمع ٥٦١/٥

(٢٣٧٤) سورة البقرة الآية ٢٣٣ .

(٢٣٧٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٥/٢، السيوطي: الهمع ٢٦١/٥ .

(٢٣٧٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٤٦وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٥/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٦٧/٢ .

(٢٣٧٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٥/٢ .

التوكيد

١- أجاز الكسائي والفراء أن يفصل بين الموكدّ والمؤكد (أجمعين) بـ (إماّ)[٢٣٧٨] ونسب ذلك أيضاً إلى الفراء وحده[٢٣٧٩].

٢- وفي ظاهرة الحذف في التوكيد أجاز ثعلب وحده من الكوفيين حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه نحو: الذي ضربت نفسه زيد، أي ضربته. ومنع ذلك الجمهور، لأن التوكيد مناف للحذف[٢٣٨٠] وأجاز الفراء حذف مكني المتبوع المتصل بألفاظ التوكيد المعنوي استغناء بنية الإضافة نحو: جاء الطلاب جميعاً، على أن المعنى جميعهم. ومنع ذلك الجمهور فأوجبوا اتصال المكنى بألفاظ التوكيد المعنوي ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه[٢٣٨١].

٣- ويذكر جماعة من النحويين اتفاق البصريين والكوفيين على منع توكيد النكرة غير المحدودة، فلا يقال: انتظرتك حيناً كله، إلا أنه نقل عن بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة مطلقاً[٢٣٨٢]، مما يقدح في دعوى الاتفاق مع البصريين

٤- وأجاز بعض الكوفيين توكيد المضاف إضافة غير محضة نحو: أعجبني يوم قام زيدُ كله ، بجعل (كله) توكيداً لـ يوم، ومنع ذلك جمهور النحويين[٢٣٨٣]

٥- واختلف الكوفيون في جواز تركيب: اختصم الزيدان كلاهما. فأجازه الجمهور ومنعه الفراء[٢٣٨٤] وهشام من الكوفيين، لعدم الفائدة، وامتناع ان يكون الأصل: اختصم زيد، ولعدم سماعه[٢٣٨٥].

(٢٣٧٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٦٢/٢، ابن عقيل: المساعد ٤٧٦/٢، السيوطي: الهمع ١٧٠/٥ .

(٢٣٧٩) ابن مالك: التسهيل ص١٦٥، السلسيلي: شفاء العليل ٧٣٩/٢، الأهدل: الكواكب الدرية ١٢١/٢ .

(٢٣٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦١٣/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٩٢/٢، السيوطي: الهمع ٢٠٥/٥، الأهدل: الكواكب الدرية ١٢٠/٢-١٢١.

(٢٣٨١) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٧٥/٣.

(٢٣٨٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦١٢/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٩٢/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٢٤/٢.

(٢٣٨٣) ابن السراج: الأصول في النحو ١٥/٢.

(٢٣٨٤) انظر: الفراء: معاني القرآن ١٤٣/٢.

(٢٣٨٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢-٦٠٩، ابن عقيل: المساعد٣٦٨/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٢٣/٢.

٦- توكيد المنسوق عليه: ومنع هشام توكيد المنسوق عليه، فلا يقال: ضرب زيد زيد وعمرو، ولعله نظر إلى أن النسق عليه دلالة على رفع توهم الغلط فيه. ورد الرضي ذلك فقال: " والأولى الجواز نحو: ضرب زيد زيد وعمرو؛ لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب أو ربما غلطت في ذكر زيد، وأردت: ضرب بكر، وعطفت بناء على أنّ المذكور بكر "[٢٣٨٦]

البدل

نقل عدد من النحويين عن الكوفيين أنهم لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا أن توصف[٢٣٨٧]، ونقل آخرون اشتراطهم إلى جانب الشرط الأول: أو اتحاد البدل والمبدل منه[٢٣٨٨].

وهذا النقل مخالف لكلام الكسائي[٢٣٨٩] والفراء[٢٣٩٠] في توجيه قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٢٣٩١] فالكسائي قال هو مخفوض على التكرير وهو معنى قول الفراء: فخفضه على نية عن مضمرة.

ونقل آخرون عن الكوفيين أيضاً أنهم لا يبدلون المعرفة من النكرة إلا بالشرط المذكور[٢٣٩٢] وهذا النقل أيضاً مخالف لكلام الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ [٢٣٩٣]: "... عن مسروق أنه قرأ (بزينةٍ الكواكب) يخفض (الكواكب) بالتكرير ، فيرد معرفة على نكرة كما قال: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[٢٣٩٤] فرد نكرة على معرفة "[٢٣٩٥].

(٢٣٨٦) الرضي: شرح الكافية ١/٣٣٦.
(٢٣٨٧) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٦، السيوطي: الهمع ٥/٢١٨.
(٢٣٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٦٢٠، ابن عقيل: المساعد ٢/٤٢٨، البغدادي: خزانةالأدب ٢/٣٦٦.
(٢٣٨٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١/٣٠٧، العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٤.
(٢٣٩٠) الفراء: معاني القرآن ١/١٤١، وانظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٤
(٢٣٩١) سورة البقرة الآية: ٢١٧
(٢٣٩٢) ابن عقيل: المساعد ٢/٤٢٩، البغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٦٦ .
(٢٣٩٣) سورة الصافات الآية ٦ .
(٢٣٩٤) سورة العلق الآية ١٥، ١٦ .
(٢٣٩٥) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٨٢ .

عطف البيان

وفي عطف البيان نقل جماعة من النحويين أنّ حكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فتتبع النكرة النكرة، والمعرفة المعرفة[٢٣٩٦]، ونقله آخرون عن بعض الكوفيين، وبعضهم عن الفراء وحده[٢٣٩٧] وذكر السلسيلي عن الفراء وغيره من الكوفيين جواز تخالفها تعريفاً وتنكيراً[٢٣٩٨] وهذا النقل مخالف للنقل السابق الذكر.

الخفض

١- الفصل بين حرف الخفص ومخفوضه

أجاز الكسائي الفصل بين حرف الخفض والمخفوض بالقسم، فقد حكى: اشتريته بوالله درهم[٢٣٩٩] وأجاز ذلك أيضاً بالفعل، حكى: أخذته بأدىّ ألف درهم، وذكر ابن يعيش أنه أفحش مما سبق[٢٤٠٠].

وأجاز علي بن المبارك الأحمر أن يفصل بين (ربّ) ومخفوضها بالقسم نحو: ربّ والله رجلٍ صالحٍ صحبته[٢٤٠١] ونسب ذلك ابن عصفور إلى خلف الأحمر البصري[٢٤٠٢]، وهو وهم منه كما يقول أبو حيان[٢٤٠٣].

ومنع هذا الفصل ابن عصفور؛ " لأن حرف الجر قد يتنزل من المجرور منزله الحرف من الكلمة "[٢٤٠٤]، ولم يستبعده أبو حيان " إلا أن الاحتياط ألاّ يُقدم عليه إلا بسماع"[٢٤٠٥].

٢- حذف حرف الخفض

يُحذف كثير من حروف الخفض قبل (أنْ) و (أنّ) من غير أن تتأثر حركة بنائهما الأخيرة، لأن إعرابهما لا يتبين. وقد جعل النحويون هذه الظاهرة

(٢٣٩٦) ابن هشام: أوضح المسالك ٣٣/٤، شرح عمدة الحافظ ص٥٩٥، أبو حيان: البحر المحيط ٩/٣، ٤١٣.

(٢٣٩٧) ابن عقيل: المساعد ٤٢٤/٢ .

(٢٣٩٨) السلسيلي: شفاء العليل ٦٢٤/٢ .

(٢٣٩٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٤/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٠١/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٦٨٢/٢.

(٢٤٠٠) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٣/٣

(٢٤٠١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٦/٢-٤٥٧، تذكرة النحاة ص٦، وابن عقيل: المساعد ٣٠١/٢، السيوطي: الهمع ٢٢٧/٤ .

(٢٤٠٢) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٠٦/١ .

(٢٤٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٧/٢، تذكرة النحاة ص٦ .

(٢٤٠٤) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: ٥٠٦/١ .

(٢٤٠٥) السيوطي: الهمع ٢٢٧/٤ .

قياساً فصيحاً، لكثرة استعمال حرف الخفض معهما[٢٤٠٦]، غير أنهم اشترطوا لهذا الحذف عدم اللبس، وتعيّن الجار[٢٤٠٧]، لئلا تتدافع المعاني ، وتتشابك تعديات الأفعال.

ويحذف حرف الخفض أيضاً مع غير (أنْ) و (أنّ) في بعض التراكيب الفصيحة، وقد جعل معظم النحويين الكوفيين هذه الظاهرة سماعاً لا يصح القياس عليها، إذ جاءت في نصوص فصيحة محدودة وليست بمطلقة، وجعلها بعضهم قياسية فأجاز: مررت زيداً[٢٤٠٨].

وقد اختلف الكوفيون في آثار هذا الحذف، وتباينت وجهات نظرهم في حركة الاسم وعامله، وموضعه الإعرابي بعد الحذف ولا سيما إذا كان الحذف مع أنْ وأنّ.

فذهب الكسائي إلى إعمال حرف الخفض مع الحذف، فيكون موضع المصدر المؤول خفضاً .

وذهب الفراء إلى أنّ المصدر المؤول نصب بالفعل الذي قبله على نزع الخافض يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (ﭖ ﭗ ﭘ) (٢٤٠٩): " يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نزعت الصفة، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها. قال: وكان الكسائي يقول: موضعه خفض. قال الفراء: ولا أعرف ذلك"(٢٤١٠).

ويقول في موضع آخر مفسراً قوله تعالى: ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ ﴾[٢٤١١]: " وجلة من أنهم. فإذا ألفيت (من) نصبت. وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله. وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض"[٢٤١٢].

(٢٤٠٦) انظر: عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١١٣٩/٢ وما بعدها.

(٢٤٠٧) الرضي: شرح الكافية ٢٧٣/٢، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٩٧.

(٢٤٠٨) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورت ص٣٤٦، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٨٢.

(٢٤٠٩) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

(٢٤١٠) الفراء: معاني القرآن ١٤٨/١ .

(٢٤١١) سورة المؤمنون الآية ٦٠ .

(٢٤١٢) الفراء: معاني القرآن ٢٣٨/٢، وانظر خلافهما في: ٢٩٦/١، و١٧٣/٢، ٢٣٨، أبو بكر بن الأنباري: الزاهر: ٢٩٨/١، شرح القصائد السبع الطوال ص٣٩٨، ٤٠٤، ٤٤٨، ٤٧٩، إيضاح الوقف والابتداء ٨١٨/٢، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٩/٣، أبو حيان: البحر المحيط ١١٢/١، ٢٧٢، و١٩٨/٢ ابن عقيل: المساعد ٤٢٩/١، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص٩٧، السيوطي: الهمع ١٢/٥، الكنغراوي: الموفي ص١٤٤. وانظر رأي الكسائي وحده في: مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩٥/١، مشكل إعراب القرآن١٣٠/١، الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦٩/٢، ابن هشام:

واستدل الكسائي لمذهبه بظهور الخفض في المعطوف عليه، كما في قول الفرزدق:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً   إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

إذ عطف (دين) على محل المصدر المؤول، وهو الخفض بالحرف المحذوف. وقاسه على وجود نظائر له نحو قول العرب: اللهِ لأفعلن، ونحو قول رؤبة: خيرٍ لمن قال له: كيف أصبحت[٢٤١٣]. ونحو قول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة   أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع[٢٤١٤]

وقد ردّ بعض النحويين مذهب الكسائي لأن حرف الجر لا يعمل مضمراً، ولهذا حكم بشذوذ: اللهِ لأفعلن وما شاكلها[٢٤١٥]، في حين قواه بعضهم الآخر، " لأن حروف الجر تحذف من أن وأنّ مخففة ومشددة، لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد، وقد طال فحسن الحذف ، كما يحسن حذف الضمير العائد إلى (الذي) فحرف الجر ، وإنْ لم يذكر، فكأنه موجود في الحكم كما أن الضمير وإن حذف فهو كالمثبت في التقدير "[٢٤١٦].

وأما مذهب الفراء فهو الأقيس عند الأشموني[٢٤١٧]، وهو الأصح عند ابن عقيل، " لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، والحمل عليه أولى"[٢٤١٨]، وما اشتهر على أنه مذهب الكسائي وحده نسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين[٢٤١٩] على عادته في تعميم النسبة، وخلط لآراء بعضها ببعض. كما أن مكي بن أبي طالب القيسي جعل مذهب الفراء مذهباً للكوفيين سوى الكسائي[٢٤٢٠] وقد وجدت ذلك عند أبي بكر بن الأنباري

تخليص الشواهد ص٥١١، ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٤٥٧/١، و١٥٢/٢، السيوطي: الفرائد الجديدة ٦٤٩/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٤٣٤/١، الرضي: شرح الكافية ٢٧٣/٢، وانظر رأي الفراء وحده في معاني القرآن ٥٨/١، ٥٩، ١٧٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٤٠٥و٣١٤/٢، ٣٢٢، و١٨٧/٣، أبو حيان: البحر المحيط ١٧٨/١ .

(٢٤١٣) الفراء: معاني القرآن ٤١٣/٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٧ ص٣٩٤-٤٩٣ .

(٢٤١٤) وانظر: الرضي: شرح الكافية ٢٧٣/٢ .

(٢٤١٥) المصدر نفسه ٢٧٣/٢ .

(٢٤١٦) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٦٠/٢ .

(٢٤١٧) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٩٢/٢ .

(٢٤١٨) ابن عقيل: المساعد ٤٢٩/١ .

(٢٤١٩) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٩٧/١، ١٦٥.

(٢٤٢٠) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩٥/١.

منهم[2421].

هذا هو بيان موقف الكوفيين من حذف حرف الخفض قبل أنْ وأنّ ، وآثار هذا الحذف.

وأما إلقاء حروف الخفض في غير باب (أنْ) و (أنّ) فتلك مسألة بحاجة إلى مزيد تمحيص وتحرير.

فإن ألقيت ونصب الاسم فنصبه عند الكوفيين بوقوع الفعل السابق بعد طرح الخافض، يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[2422]: " جاء التفسير: اختار منهم سبعين رجلاً. وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم، إذ طرحت (من)"[2423]) ولا يقتصر على نصب الاسم إذا ما حذف حرف الخفض فقط، بل يشمل الأسماء المخفوضة بالإضافة. فالفراء يجعل سقوط (بين) علة لنصب المخفوض بها يقول: " وأما الوجه الثالث، وهو أحبها إليّ، فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها. والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى) فيقولون: مطرنا ما زبالة فالثعلبية... "[2424] وقد جعل أبو حيان هذا مذهباً لبعض الكوفيين[2425].

وإن ألقيت حروف الخفض وبقي الاسم مخفوضاً فذلك جائز في مواضع منها:

١- القسم سواء أكان القسم بلفظ الله أو غيره من سائر ألفاظ القسم نحو: المصحفِ لأفعلنّ[2426] يقول الفراء: " والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلن، فيقول المجيب: اللهِ لأفعلن، لأن المعنى مستعمل، والمتسعمل يجوز فيه الحذف "[2427].

(٢٤٢١) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٣/١، شرح القصائد السبع الطوال ص١٩٣، ٤٢٠.

(٢٤٢٢) سورة الأعراف الآية ١٥٥ .

(٢٤٢٣) الفراء: معاني القرآن ٣٩٥/١، وانظر ١٩٨/١، ٢٢٨، ٢٩٥، و٣٨٣/٢، ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٣٩، ٥٥٠، ٥٨٨، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٣٠٤. وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة ٥٤٧/٧، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣١٢/٢، ٣٢٧، ٣٩٠، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٨٢.

(٢٤٢٤) الفراء: معاني القرآن ٢٢/١. وانظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص١٢٤، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٠٣/١ أبو حيان: البحر المحيط ١٢٢/١-١٢٣ .

(٢٤٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٨/١٢ .

(٢٤٢٦) الرضي: شرح الكافية ٣٣٣/٢-٣٣٥ .

(٢٤٢٧) الفراء: معاني القرآن ٤١٣/٢، وانظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم

٢- الاسم الواقع جواباً لكلام تضمن الحرف المحذوف نحو: زيدٍ، في جواب من قال: بمن مررت؟ وقد أجاز هذا جمهور النحويين وقاسوه سوى الفراء " لأن إضمار الخفض غير جائز، ألا ترى أنك تقول: من ضربت ؟ فتقول: زيداً، ومن أتاك؟ فتقول: زيدٌ. فيضمر الرافع والناصب. ولو قال: بمن مررت؟ لم تقل: زيدٍ، لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد "(٢٤٢٨) وقد ردّ ابن مالك قول الفراء وصحح مذهب الجمهور(٢٤٢٩).

غير أن الفراء ناقض نفسه في موضع آخر، وأجاز ما منعه من قبل قال: "... كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض، يريد: بخيرٍ "(٢٤٣٠) فكثرة استخدام حرف الخفض علة لإسقاطه وبقاء عمله، كما أنه أجاز حذف حرف الخفض وبقاء عمله إذا كان الاسم معطوفاً على اسم مجرور بها من دون أن يفصل بينهما بفاصل نحو: مررت بزيد لا بعمرو مخالفاً بذلك الكسائي الذي " لا يجيزه إلا مع الباء "(٢٤٣١).

ومما له صلة بحذف حرف الخفض مضمراً أن بعض النحويين جعل مذهب الكسائي مخالفاً مذهب الفراء في توجيه قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾(٢٤٣٢) فأبو جعفر النحاس ذكر أن (قتالٍ فيه) عند الكسائي مخفوض على التكرير (البدل) أي: عن قتال فيه، وعند الفراء مخفوض على نية (عن) مضمرة(٢٤٣٣) وقد أوقع هذا بعض الباحثين المحدثين في الوهم حينما ظن أن الفراء هنا ناقض نفسه حينما منع إضمار حرف الخفض، وإبقاء عمله في نحو قولك: زيد لمن قال لك: بمن مررت؟(٢٤٣٤) كما وهم أبو الحسن على من فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) حينما جعل مذهب الكسائي مذهب الفراء، ومذهب الفراء مذهب

٥٧ص٣٩٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٥/١، أبو حيان: البحر المحيط ٣٢٣/٧، السيوطي: الهمع ٢٣٣/٤.

(٢٤٢٨) الفراء: معاني القرآن ١٩٦/١. وانظر: ابن مالك: التسهيل ص١٤٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٢/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٦٨١/٢، السيوطي: الهمع ٢٢٥/٤ .

(٢٤٢٩) ابن عقيل: المساعد ٢٩٩/٢ .

(٢٤٣٠) الفراء: معاني القرآن ١٦٩/١. وانظر: ٤١٣/٢ .

(٢٤٣١) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٤٦. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١٩٦/١-١٩٧ .

(٢٤٣٢) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

(٢٤٣٣) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٠٧/١. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١٤١/١.

(٢٤٣٤) محمود صغير: الأدوات في كتب التفسير ص٥٧٣.

الكسائي[٢٤٣٥].

وأما أبو حيان فقال: "ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم؛ لأن قول البصريين إن البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي والفراء، لا فرق بين هذه الأقوال، هي كلها ترجع إلى معنى واحد "[٢٤٣٦]، وهو الصحيح، فمعنى قول الكسائي مخفوض على التكرير هو معنى قول الفراء مخفوض على نية عن مضمرة. وما يؤكد ذلك أن الفراء[٢٤٣٧] وأبا بكر بن الأنباري[٢٤٣٨] كثيراً ما يجيزان إضمار حرف الخفض مع بقاء عمله إذا كان مخفوضه تابعاً لما قبله.

ومما يتصل بحذف حرف الخفض حذفه مع بعض الأفعال نحو: ذهب، وانطلق، وخرج، وشكر ونصح ، فقد نسب إلى الفراء وحده أنه أجاز حذف إلى مع (ذهب) فقط ليصل بنفسه إلى أسماء الأماكن نحو عمان وخراسان والعراق وأمثال ذلك وأنه جعله قياساً[٢٤٣٩]، وذكر بعضهم أنه أضاف إلى (ذهب) خرج وانطلق وأن الكسائي حكى: انطلق به الغور بمعنى إلى الغور، وأن الكوفيين جعلوا" هذه الأفعال الثلاثة: انطلق وذهب وخرج يجوز معها حذف (إلى) ، وقاسوا على ما سمعوا من ذلك".

وذكر الكسائي في كتاب (ما تلحن فيه العامة) أن الفعلين شكر ونصح، من الأفعال غير الواقعة التي لا يجوز أن تقع على المفعول به إلا بواسطة اللام يقول: "وتقول: شكرت لك، ونصحت لك، ولا يقال: شكرتك ونصحتك، وقد نصح فلان لفلان، وشكر له. هذا كلام العرب ، قال الله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[٢٤٤٠] ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[٢٤٤١]، ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ "[٢٤٤٢][٢٤٤٣].

والغريب أن يفوت الكسائي - وهو أحد القراء السبعة - قوله تعالى:

(٢٤٣٥) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص٢٤٢.

(٢٤٣٦) أبو حيان: البحر المحيط ١٤٥/٢. وانظر: العكبري: املاء ما من به الرحمن ٩٣/١، خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص٤٠-٤١.

(٢٤٣٧) الفراء: معاني القرآن ٤٢٨/١، و٧٣/٢، ١٤٠، ١٧٢، و٣١/٣، ٢٧٠.

(٢٤٣٨) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٣٩٩.

(٢٤٣٩) إبن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٣٣١/١ .

(٢٤٤٠) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٦٥/٤وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٣/٢، السيوطي: الهمع ١٥٣/٣وانظر رأي الفراء في معاني القرآن ٢٤٣/٣.

(٢٤٤١) سورة لقمان الآية ١٤ .

(٢٤٤٢) سورة البقرة الآية ١٥٢ .

(٢٤٤٣) سورة هود الآية ٣٤ .

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ ﴾(٢٤٤٤).

وذكر الفراء في (معاني القرآن) أن الفعل شكر يكون تارة واقعاً وأخرى غير واقع وأن " العرب تقول: كفرتك وكفرت بك ، وشكرتك وشكرت بك وشكرت لك "(٢٤٤٥) إلا أنه عاد وذكر في موضع آخر من (معاني القرآن) أن الفعلين شكر ونصح غير واقعين فـ "العرب لا تكاد توقع شكرتك إنما يقولون: شكرت لك ونصحت لك ، ولا يقولون: نصحتك وربما قيلتا قال بعض الشعراء.. "(٢٤٤٦) ولا ريب أن في قوله " ولا يقولون نصحتك وربما قيلتا قال بعض الشعراء " ما يشير إلى أنه لا يمنع وقوع الفعلين مباشرة على المفعول به، ولكن ذلك مخصوص بالشعر.

وقد نقل بعضهم عن الفراء أن في شكر ونصح لغتين(٢٤٤٧) وليس بممتنع أن يستعمل الفعلان تارة باللام أو بالباء وأخرى بحذفها ما دام الوجهان مرويين عن العرب.

ومن هذا الباب أيضاً إضمار الكاف في مثل: زيد الأسدُ شدة، بمعنى: زيد كالأسد شدة، فإضمار الكاف هنا جائز عند الكوفيين، ولا يوجب نصب الاسم بل يوجب رفعه وهو ما أكده الفراء إلا إذا كان مخفوضها كلمة (مثل) فإن إلقاء الكاف(٢٤٤٨) يوجب نصبها عنده؛ لأن كلمة مثل تؤدي عن الكاف، ويكون معناها واحداً، والأسد لا يؤدي عنها وحمل على ذلك قوله تعالى(٢٤٤٩): ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(٢٤٥٠)**، ولكنه عاد فناقض وأجاز نصب مخفوض الكاف إذا حذفت وإن لم يكن كلمة مثل، وجعل من ذلك قوله تعالى:(٢٤٥١)** ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾(٢٤٥٢).

٣- دخول الصفات (حروف الخفض) بعضها على بعض

اختلف الكوفيون في دخول الصفات بعضها على بعض، واختلف النقل

(٢٤٤٤) الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص١٠٢-١٠٣ .
(٢٤٤٥) الفراء: معاني القرآن ٢٠/٢ .
(٢٤٤٦) المصدر نفسه ٩٢/١. وانظر أبو حيان: البحر المحيط ٣٢١/٤.
(٢٤٤٧) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٩٢/١، ابن خالويه: إعراب: ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٢٠.
(٢٤٤٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤١٨/٢ .
(٢٤٤٩) سورة الذاريات الآية ٢٣ .
(٢٤٥٠) الفراء: معاني القرآن ٨٥/٣ .
(٢٤٥١) سورة الإسراء: الآية ١١ .
(٢٤٥٢) الفراء: معاني القرآن، ١١٨/٢وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤١٨/٢

عنهم في تسمية هذه الصفات.

فقد ذكر الزجاجي أن الكسائي وحده أجاز دخول كل الصفات بعضها على بعض ما عدا الباء واللام، معللاً ذلك بأنه ليس في الأسماء اسم على حرف واحد، وأما الكاف فقد صح دخولها عليها لأنها في معنى مثل(٢٤٥٣)، وزاد ابن قتيبة في الصفات التي لا يصح أن تدخل عليها (من) عند الكسائي (في)(٢٤٥٤)، وآخرون أضافوا (مذ) إلى الباء واللام وفي، ونسبوه إلى الفراء ومن تابعه من الكوفيين(٢٤٥٥)، ولكن السيوطي أسقط (مذ) وجعل بدلاً منها (من) ونَسبَ ذلك للكوفيين(٢٤٥٦).

٤- دخول الكاف على المكني

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في دخول الكاف على المكني.

فقد نقل جماعة من النحويين أن الكوفيين جميعاً أنكروا دخول الكاف على المكني المخفوض نحو قول العرب: أنا كأنت وأنت كأنا، وأنا كهو، لأن حكم الكاف في سعة الكلام ألا تخفض إلا الظاهر(٢٤٥٧)، وفي نقل آخر عن ابن عصفور أنّ الكسائي أجاز ذلك إذا كان المكني منفصلاً لجريانه مجرى الظاهر، وأنه حكى عن بعض العرب أنه قيل له: مَنْ تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال هو الغداة كأنا، غير أنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو (مثل)، فجعلها تخفض المكني المنفصل كما يخفض مثل(٢٤٥٨).

وهو ما أجازه أيضاً الفراء. فقد نقل عنه أنه قال: " لم تقل العرب أنت كي، وآثروا أنت كأنا ولم يقولوا أنا كك، وآثروا أنا كأنت، وجعلوا أنا وأنت للخفض كما جعلوا هو للخفض ، فقالوا: أنا كهو ، والرفع أغلب على أنا وأنت وهو "(٢٤٥٩).

وأجازه كذلك ثعلب حينما قال: " أنا كهو ، كناية عن زيد، قال لأنهم أرادوا أن يأتوا بعد الكاف بثلاثة أحرف يعنى (مثل) فوضعوا هو موضعها "(٢٤٦٠).

ويتضح بما نقل عن الكسائي، والفراء، وثعلب أن نسبة إنكار ذلك

(٢٤٥٣) الزجاجي: حروف المعاني ص٧٧ .
(٢٤٥٤) ابن قتيبة: ادب الكاتب ص٣٩٢-٣٩٣ .
(٢٤٥٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢، المرادى: الجني الداني ص٢٤٣، ٤٧٢-٢٧٣، البغدادي: خزانة الأدب ٢٥٤/٤ .
(٢٤٥٦) السيوطي: الهمع ٢٩٤/٤ .
(٢٤٥٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٣٦/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٧٦/٢ .
(٢٤٥٨) البغدادي: خزانة الأدب ٢٧٦/٤ .
(٢٤٥٩) المصدر نفسه ٢٧٦/٤. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٣٦/٢ .
(٢٤٦٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٥٨، ٥٥٧ .

إلى الكوفيين جميعاً غير صحيحة، فقد أجازه بعضهم في سَعة الكلام كالكسائي، والفراء وثعلب، حتى إن البغدادي نقل عن الكوفيين جواز ذلك في سعة الكلام(٢٤٦١).

وأما إذا دخلت الكاف على مكني متصل كالباء والكاف نحو قول الحسن البصري: أنت كي وأنا كك، فقد ضعفه الكسائي والفراء وهشام(٢٤٦٢)، وقيل ضعفه الكسائي والفراء وحدهما(٢٤٦٣)، بل إن الفراء وصف استعمال هذا في حال السعة بأنه شاذ لا يلتفت إليه(٢٤٦٤).

وأما إذا دخلت الكاف على المكني المنصوب المنفصل كقوله:

فأجمل وأحسنْ في أسيرك إنه ضعيف، ولم يأسر كإياك آسرُ

فظاهر نقل البغدادي عن الفراء وهشام جوازه في السعة(٢٤٦٥)، ويستأنس لذلك بأن أبا حيان لم يحك فيه خلافاً(٢٤٦٦)، إلا أن ثعلباً منعه إلا في ضرورة الشعر قال: " وما رأيت كإياك لم يجيء إلا في الشعر "(٢٤٦٧).

٥- من المسائل المتعلقة بربّ التي اختلف فيها الكوفيون:

أ- مطابقة المكني لمخفوضها

إذا خفضت ربّ مكنياً وجب أن يكون مفرداً مذكراً على كل حال، سواء أكان التفسير مفرداً أم مثنىً مجموعاً مذكراً أم مؤنثاً. هذا مذهب البصريين، ولا تصح المطابقة عندهم ولا تجوز لاستغنائهم بتثنية التفسير وجمعه.

وأما مذهب الكوفيين القائم على جواز مطابقة المكني للتفسير نحو: ربّه رجلاً، وربها امرأة، وربهما امرأتين، وربهم رجالاً، وربهن نساء، فقد اختلف النحاة في نقله. ففي حين نقله جماعة عن الكوفيين(٢٤٦٨) انفرد - فيما علمت - المالقي وحكاه عن الفرا وحده(٢٤٦٩).

ب- نعت مخفوضها

(٢٤٦١) البغدادي: خزانة الأدب ٢٧٦/٤ .
(٢٤٦٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٣٦/٢.
(٢٤٦٣) الألوسي: الضرائر ص١٩٥.
(٢٤٦٤) البغدادي: خزانة الأدب ٢٧٦/٤.
(٢٤٦٥) االمصدر نفسه: ٢٧٤/٤ .
(٢٤٦٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٣٦/٢.
(٢٤٦٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص ١٣٣، وانظر: الألوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ١٨٧.
(٢٤٦٨) ابن السراج: الأصول ٤٤٢/١، أبو حيان: النكت الحسان ص١١٢، المرادي: الجنى الداني ص٤٤٩، السيوطي: الهمع ١٠٨/٤، الرضي: شرح الكافية ٣١٥/٢
(٢٤٦٩) المالقي: رصف المباني ص٢٦٨

نقل جماعة من النحويين عن الفراء أنه ذهب إلى أن مخفوض ربّ لا يجب نعته؛ لأن ما تضمنته ربّ من دلالة على القلة أو الكثرة يغني عن النعت، محتجاً بقول الشاعر:

يـــــا ربّ قائلــــــة غــــــداً   يــــا لهــــف أم معاويـــــة[٢٤٧٠]

جـ- وقوعها على المعارف

يذكر أبو بكر بن السراج أن الكسائي أجاز: ربّ مَنْ قائم، على أنه استفهام وبخفض قائم، وأن الفراء منع ذلك وردّه، لأن ربّ لا تقع على المعارف[٢٤٧١] وهو ما أشار إليه أبو بكر بن الأنباري حينما ذكر أن ربّ لا تقع على المعارف عند الفراء[٢٤٧٢].

د- دخولها على المستقبل

نقل جماعة من النحويين عن الكسائي قوله: إن العرب لا تكاد توقع ربّ على أمر مستقبل، وأن ذلك قليل في كلامهم ، وإنما يوقعونها على الماضي، وما جاء منه كقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[٢٤٧٣] فمؤول عنده. وينقلون عنه أيضاً أنه استحسن أن يقال في الكلام إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه: ربما تندم، وربما تتمنى أن لا يكون فعل ثم قال: وهذا عربي حسن[٢٤٧٤].

وينقلون أيضاً أن الفراء قال مثل قول الكسائي[٢٤٧٥]، وكلامه يؤكد ذلك. فقد بيّن أن الأصل في ربما أن يقع الفعل الماضي بعدها وأنه يجوز في كلام الله أن يكون بصيغة يفعل ومعناه الاستقبال، لأن وعد الله ووعيده كالمتحقق في الماضي، كما أجاز أن ينزل كلام البشر المستقبلي بعد ربّ منزلة الواقع المتحقق كقول القائل: أما واله لربّ ندامة لك تذكر قولي فيها لعلمه أنه سيندم[٢٤٧٦].

ونقل عن الكوفيين مذهباً آخر وهو أنهم يقدرون (كان). جاء في (تذكرة النحاه): " وإذا وقع بعدها المضارع أول الماضي، ولا يقدر قبله (كان) خلافا

(٢٤٧٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٨٦/٢، السيوطي: الهمع ١٧٨/٤

(٢٤٧١) ابن السراج: الأصول ٤٢٢/١ ٠

(٢٤٧٢) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٤ ٠

(٢٤٧٣) سورة الحجر الآية ٢ ٠

(٢٤٧٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٩/٢، تذكرة النحاة ص٣٥ ٠

(٢٤٧٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٩/٢، تذكرة النحاة ص٣٥ ٠

(٢٤٧٦) الفراء: معاني القرآن ٨٢/٢ ٠

للكوفين "[٢٤٧٧].

الإضافة

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها بعض النحويين بالخطأ، ونسبوا إلى الكوفيين ما لم يقولوه.

فقد نسب إليهم أبو البركات الأنباري أنهم يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والخافض والمخفوض في ضرورة الشعر[٢٤٧٨]، ويزيد عليه السيوطي جواز ذلك بغيرهما[٢٤٧٩]، وفعل مثلهما صدر الدين الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين[٢٤٨٠]. ويسوق أبو البركات الأنباري أن الكوفيين احتجوا بقول الشاعر:

فزججتها بمزجة ... زج القلوصَ أبي مزاده

وبقراءة ابن عامر التي ردها الفراء وأنكرها: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ﴾[٢٤٨١]**، وبما حكاه الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيدٍ.**

وتنبه إلى هذا الخطأ والتعميم في النسبة البغدادي في (خزانة الأدب)، ورد على أبي البركات الأنباري، الذي نقل ذلك عن الكوفيين، وبيّن أن الفراء لم يعترف بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بل أنكره[٢٤٨٢].

آراء نحاة الكوفة في المسألة

لقد نقل عن شيخ الكوفة الكسائي أنه روى عن العرب: هذا غلامُ والله زيدٍ[٢٤٨٣]، ونقل عنه الفراء في (المعاني) زعمه أن العرب " يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة[٢٤٨٤] فيقولون: هو ضاربُ في غير شيء

(٢٤٧٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٠٨
(٢٤٧٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٠ ص٤٢٧ ٠
(٢٤٧٩) السيوطي: الهمع ٢٩٥/٤ ٠
(٢٤٨٠) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٥٢-٥٣ ٠
(٢٤٨١) سورة الأنعام الآية ١٣٧ ٠
(٢٤٨٢) البغدادي: خزانة الأدب ٢٥٤/٢، و٤٧٤/٣ ٠
(٢٤٨٣) انظر: ابن عقيل: المساعد ٣٠١/٢، ٣٦٩، والسلسيلي: شفاء العليل ٦٨٢/٢
(٢٤٨٤) أي: بين اسم الفاعل والمضاف بالجا والمجرور ٠

أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نوّنوا"[٢٤٨٥].

ولم يخصّ أحد من النحويين الكسائي بالنسبة، فكلهم ينسب جواز المسألة للكوفيين، ويكتفي بما نقله الكسائي عن العرب من قولهم: هذا غلام والله زيد، والذي نقله أبو البركات عن الكسائي " لا ينهض دليلاً على أن شيخ الكوفة يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه مقبولاً بغير شبه الجملة والقسم، فنحاة المذهبين - كما يرى أبو البركات - مجمعون على جواز الفصل بالقسم، ونحاة البصريون الفصل بشبه الجملة مقبولاً في ضرورة الشعر، أما ما نقله الفراء عن شيخه الكسائي فلا يدل أيضاً على رأي مخالف للرأي البصري "[٢٤٨٦].

وأما مذهب الفراء في المسألة فكان واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، فقد أنكر من ناحية الفصل بالظرف والخافض والمخفوض إلا في ضرورة الشعر يقول: " ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته مثل: هذا ضارب في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر.. "[٢٤٨٧]، ومن ناحية أخرى أنكر البتة الفصل بغيرهما في الضرورة الشعرية وغيرها يقول: " وليس قول من قال: إنما أراد مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنا ... زجّ القلوصَ أبي مزاده

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية"[٢٤٨٨].

فالفراء، إذن، ينسب الرأي لنحويي أهل الحجاز، ولم ينسبه لشيخه، إذ لو كان له لما أخفاه. وعلى هذا النحو القاطع لا يعترف الفراء بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والخافض والمخفوض في ضرورة الشعر، فكيف في السّعَة؟

ولكنّ ثعلباً كان له رأي مختلف عما سبق. فقد ساق في (المجالس) عدداً من الشواهد الشعرية على فصل المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة، وفي جملتها بيتاً كان أنكره الفراء وهو قوله:

فزججتها متمكنا ... زج القلوصَ أبي مزاده

ثم علق على ذلك بقوله: " لا يجوز إلا في الشعر "[٢٤٨٩] وبهذا يكون ثعلب مخالفاً للكسائي والفراء ، لأنه أجاز الفصل بشبه الجملة، وبغيرهما في

(٢٤٨٥) الفراء: معاني القرآن ٨١/٢ .
(٢٤٨٦) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٢٤٤-٢٤٦
(٢٤٨٧) الفراء: معاني القرآن ٨١/٢
(٢٤٨٨) المصدر نفسه ٣٥٨/١. وانظر ٨١/٢-٨٢
(٢٤٨٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٢٥-١٢٦

الشعر.

٢- تقديم معمول المضاف إليه على المضاف

اختلف الكسائي والفراء في جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف نحو: أنت أخانا أول ضارب. فأجازه الكسائي وأباه الفراء. قال ثعلب: " أنت أخانا أول ضارب، يأباه الفراء ويجيزه الكسائي "(٢٤٩٠). وعلة المنع أن معمول المضاف إليه من تمامه ، فكما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فكذلك ههنا(٢٤٩١).

٣- حذف المضاف

وفي ظاهرة الحذف في باب الإضافة اختلاف أبي العباس ثعلب مع جمهور النحويين في جواز حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه في نحو: أطعمنا فلان ملة، يقول أبو جعفر النحاس: " قال أبو العباس ثعلب: لا يجوز أن يقال: أطعمنا فلان ملةً، لأن الملة الرماد، وغير أبي العباس يجيز هذا على حذف، ويكون التقدير: أطعمنا خبزَ ملةٍ، كما قال الله عز وجل(٢٤٩٢): ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ "(٢٤٩٣).

ومن هذه الظاهرة أن الفراء(٢٤٩٤) أجاز حذف تاء التأنيث للإضافة إنْ أمن اللبس، وجعله مقيساً وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(٢٤٩٥) و ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾(٢٤٩٦)، بناء منه على أنه لا يقال إلا إقامة، وغلبة. وهو ممتنـع عند غيره متأوّل(٢٤٩٧)

(٢٤٩٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٤١. وانظر: ابن مالك: التسهيل ص١٥٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١٠/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٧٠٦/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٣٨/٢، السيوطي: الهمع ٢٧٨/٤.
ويذكر ابن عقيل في المساعد أن غير الكسائي يمنع المسألة .

(٢٤٩١) يذكر ابن مالك وغيره أن ذلك جائز في (غير) كقول الشاعر ٠
إنّ امـــرأ خَصـــني عمـــداً مودتـــه ... علـــى التنـــائي لعنـــدي غيـــر مكفـــور
حيث قدم (عندي) وهو معمول (مكفور) مع إضافة (غير) إليه لأنها دالة على نفي.

(٢٤٩٢) سورة يوسف: الآية ٨٢ ٠

(٢٤٩٣) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص٢٩٠. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٦١/١

(٢٤٩٤) الفراء: معاني القرآن ٢٥٤/٢، ٣١٩ ٠

(٢٤٩٥) سورة النور الآية ٣٧ ٠

(٢٤٩٦) سورة الروم الآية ٢ ٠

(٢٤٩٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٧/١-١١٨و٥٠١/٢-٥٠٢، البحر المحيط ٣٤٠/٢،

٤- تعدد المضاف والمضاف إليه واحد

اختلف النحويون في نقل مذهب الكوفيين في ظاهرة تعدد المضاف والمضاف إليه واحد كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها. ففي حين يذكر بعضهم أن الفراء يجيز المسألة في المصطحبين فقط، دون اللجوء إلى التأويل والتقدير(٢٤٩٨) يذكر بعضهم الآخر أن الفراء يجيزها مطلقاً، وأنه لا يقدر محذوفاً في الكلام أيضاً(٢٤٩٩). ولكن أبا بكر بن الأبناري ينقل صحة المسألة وجوازها عن أبي جعفر الرؤاسي والكسائي والفراء وهشام، وأن الفراء يشترط لصحتها أن يكون المضاف إلى الثاني اسماً ظاهراً وليس مكنيا، فلا يجوز: قطع الله يد ورجله، لأن " المضاف إلى المكني لا يحسن السكوت عليه دونه، ولا ينفصل منه "(٢٥٠٠)، ثم يذكر أبو بكر بن الأبناري أن الكسائي والفراء يحملان الظاهرة على حذف المضاف إليه من الأول اكتفاء عنه بالثاني وأن الفراء يستقبحها إلا في الشعر قال: " وقال الفراء: سمعت أبا ثروان يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله، على معنى يد من قاله ورجل من قاله، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول. قال الفراء: وزعم الكسائي أنه سمع برئت إليك من خمسِ وعشري النخاسين ، على معنى خمس النخاسين وعشري النخاسين، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول. وقال الفراء: هذا قبيح إلا في الشعر "(٢٥٠١).

وكلام الفراء في (معاني القرآن) فيه بعض مما نُقل عنه، وليس فيه كل ما نقل. فيه أنه اشترط لصحة المسألة أن يكون الشيئان مصطحبين نحو: اليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، وأما إذا كان متباعدين نحو: الدار والغلام فلا تصح المسألة نحو: اشتريت دار أو غلام زيد. وليس فيه اشتراط كون المضاف إلى الثاني مكنياً، ولا حمل الظاهرة على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، ولا تقبيح ذلك لا في الشعر ولا في غيره(٢٥٠٢).

وباختصار فليس مذهب شيوخ الكوفيين، أو قل الفراء في المسألة، بأفضل من مذهب سيبويه الذي سلك الظاهرة في باب الفصل بين المضاف

الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٣٧/٢، الرضي: شرح الكافية ٢٧٣/١، السيوطي: االأشباه والنظائر ١٤١/٣، ١٥٠، الأزهري: شرح التصريح ٣٩٦/٢ .

(٢٤٩٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١٩/٢، السيوطي: الهمع ٢٩٣/٤ .

(٢٤٩٩) ابن عقيل: شرح ابن عقيل ٨١/٣، نهاد الموسى: اللغة العربية بين الثبوت والتحول مثل من ظاهرة الإضافة ص٤٦ .

(٢٥٠٠) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٥٩٧ .

(٢٥٠١) المصدر نفسه ص٥٩٨ . وانظر ص٥٩٧ .

(٢٥٠٢) الفراء: معاني القرآن ٣٢١/٢-٣٢٢ .

والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور وقبّحها وأجازها في الشعر[٢٥٠٣]. بل إن الفراء كما سبق وضع شروطاً لصحة المسألة وجوازها ، ولو أن النحويين كلّهم وقفوا من المسألة موقفاً وصفياً لبدا موقفهم أكثر سلامة، وأقرب إلى واقع اللغة.

٥- إضافة الشيء إلى نفسه

نسب عدد من النحويين إلى الكوفيين أن إضافة الشيء إلى نفسه جائزة اذا اختلف اللفظان من غير تأويل، وأن ذلك استعمال لغوي سليم نحو: حق اليقين، دار الآخرة الخ...[٢٥٠٤] في حين نسبه بعضهم إلى الكسائي واللحياني[٢٥٠٥] ونسبه آخرون إلىالفراء[٢٥٠٦] وحده[٢٥٠٧].

ومهما يكن من الأمر فقد رد المانعون ذلك وتأولوا الشواهد المحتج بها على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه[٢٥٠٨]" لأنك إنما تضيفه لتخصصه بالمضاف إليه غيرُه ، أو يكون هو بعضه "[٢٥٠٩].

٦- إضافة آل

اختلف النحويون في إضافة (آل) إلى المكني نحو: آلك، آله. فمنعه الكسائي وتبعه النحاس والزبيدي ، وأجازه غيرهم[٢٥١٠] وقد ردّ البطليوسي مذهب الكسائي ومن تبعه بقوله " وليس بصحيح، لأنه لا قياس له يعضده، ولا سماع يؤيده "[٢٥١١] وكلام الكسائي في كتابه (ما تلحن فيه العامة) على خلاف ما نقل عنه. فقد استعمل هو نفسه الكلمة مضافة إلى المكني يقول: "

(٢٥٠٣) سيبويه: الكتاب (هارون): ١/١٧٩-١٨٠ .

(٢٥٠٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٩٨/٣، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦١ص٤٣٦، التبريزي: شرح القصائد العشر ص٢٩٩، الأزهري: شرح التصريح ٣٤/٢، السيوطي: الهمع ٢٧٧/٤.

(٢٥٠٥) المرزوقي: الأزمنة والأمكنة ٢٨٤/١.

(٢٥٠٦) الفراء: معاني القرآن: ٣٣٠/١/٣٣١، ٣٤٧و١٥٦/٢، ١٥٩و٤١/٣، ٤٦، ٧٨...

(٢٥٠٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٧١/١، أبو زرعة: حجة القراءات ص٢٣٧،، ابن عقيل: المساعد ٣٣٣/٢، الأشموني: شرح الشموني مع الصبان ٢٥٠/٢، البغدادي: خزانةالأدب ٢٢٧/٢ .

(٢٥٠٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٣٢/٤.

(٢٥٠٩) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص٥١١-٥١٢.

(٢٥١٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١٥/٢، البحر المحيط ١٨٨/١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٣/١، السيوطي: الهمع ٢٨٦/٤.

(٢٥١١) البطليوسي: شرح أدب الكتاب ص٦.

ومن صفة النبي ﷺ وآله أنه كان دقيق المسربة "(٢٥١٢).

٧- إضافة صيغة فاعل إلى المعارف

مذهب جمهور النحويين أن فائدة الإضافة اللفظية تخفيف اللفظ، لذلك منعوا إضافة الوصف المحلي بـ (أل) إلى المعارف لعدم التخفيف، لأن تنوين المعرف بال إنما يسقط للألف واللام، وأوجبوا النصب، إلا إذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً أو معرباً بالحروف نحو: الضاربا والضاربو زيد أو كان معمول الوصف، أي المضاف إليه بالألف واللام نحو: الضارب الرجل(٢٥١٣) خلافاً للفراء في إجازة إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها نحو: الضارب زيدٍ، والضارب هذا يقول ابن السراج: " وتقول عبد الله الضاربُ زيداً جميع النحويين على أن هذا في تقدير الذي ضرب زيداً. ولم يجيزوا الإضافة، وزعم الفراء أنه جائز في القياس على أن يكون بتأويل الذي هو ضاربُ زيدٍ. فلا أعلم أحداً يجيز الخفض إلاّ الفراء، وحُكي لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرب إنما هو قياس "(٢٥١٤).

وكلام الفراء في (معاني القرآن) عند تفسير قوله تعالى: (والمقيمي الصلاةِ)(٢٥١٥) ينفي ما نقل عنه، بل إن مذهبه كمذهب جمهور النحويين يقول: "... وإنما جاز النصب مع حذف النون، لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب فيقولون: هو الآخذ حقَّه فينصبون الحق... ولو خفض في الواحد لجاز ذلك، ولم أسمعه إلا في قولهم: هو الضارب الرجلِ، فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه، فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم: مررت بالحسن الوجه"(٢٥١٦).

ومما يتصل بإضافة هذا الوزن اختلاف الكسائي مع جمهور النحويين في نوع الإضافة ، إذا كان بمعنى الماضي. فمذهب الجمهور أن الإضافة محضة ، لأنه لم يشبه الماضي فيعمل عمله ، ومذهب الكسائي أن الإضافة لفظية غير محضة لأنه يجيز إعماله وإن كان للماضي(٢٥١٧).

(٢٥١٢) الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص١١٤ وانظر ص٩٩.

(٢٥١٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص١٥٥-١٥٦.

(٢٥١٤) ابن السراج: الأصول في النحو ١٤/٢-١٥وانظر: ابن مالك: التسهيل ص١٣٧-١٣٨، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٤٩، ابن هشام: أوضح المسالك ١٧٧/٢، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٧٦-٤٧٧، الرضي: شرح الكافية ٢٨١/١ السلسيلي: شفاء العليل ٦٣٠/٢، السيوطي: الأشباه والنظائر ٣١٨/١، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٥٢.

(٢٥١٥) سورة الحج الآية ٣٥ .

(٢٥١٦) الفراء: معاني القرآن، ٢٢٦/٢ .

(٢٥١٧) الرضي: شرح الكافية ٢٧٩/١ .

وفي باب الصفة المشبهة أجاز الفراء: إضفة الصفة المشبهة المحلاة بأل إلىكل معرفة نحو: الحسن الوجه والجميله ، ومنع ذلك جمهور الكوفيين[٢٥١٨].

٨- إضافة ذو

واختلف النحويون كذلك في إضافة (ذو) إلى مكني اسم الجنس نحو قوله:

إنمـــا يصنع المعروف في النــاس ذووه

فمنعه الكسائي وتبعه أبو جعفر النحاس والزبيدي وأجازه غيرهم[٢٥١٩].

ويروي جمهور النحويين أن (ذو) يلزم الإضافة إلى اسم الجنس قياساً نحو: ذو علم، وإلى العلم سماعاً نحو: ذو يزن، ذو رعين، ذو الكلاع، ذو سلم، ذو عمرو، ذو تبوك، ونقل عن الفراء انه قاس ذلك[٢٥٢٠].

٩- إضافة حيث

واختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في جواز إضافة حيث إلى المفرد. فبينما نقل عدد من النحويين عن الكسائي وحده أنه يجيز إضافة حيث إلى المفرد ، ويقيس على ما سمع من ذلك كقوله:

أمـــا تـــرى حيـــث ســـهيلٍ طالعـــاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا[٢٥٢١]

نقله بعضهم عن الكوفيين[٢٥٢٢] والمانعون شذّذوا ما سمع من ذلك، ومنعوا القياس عليه. وينبني على مذهب الكسائي جواز فتح همزة إنّ بعد حيث[٢٥٢٣].

١٠- إضافة كلا وكلتا

مذهب النحويين أن تضاف كلا وكلتا إلى مثنى لفظاً ومعنى، أو معنى إلى مكني صالح للتثنية والجمع كقوله:

كلانــا غني عن أخيه حياتــه

أو إلى مثنى معنى دون لفظ كقوله:

(٢٥١٨) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٥-١٦، الكنغراوي: الموفي ص٨٢

(٢٥١٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥١٢، النكت الحسان ص٣٦-٣٧، ابن عقيل: المساعد ٢/٣٤٤، السيوطي: الهمع ٤/٢٨٥ .

(٢٥٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥١٣، السيوطي: الهمع ٤/٢٨٤.

(٢٥٢١) إبن هشام: المغني ص١٧٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٦٢، البغدادي: خزانة الأدب ٣/١٥٥، الكنغراوي: الموفي ص١٠٦.

(٢٥٢٢) الفارقي: الإفصاح ص٣٦٥.

(٢٥٢٣) السيوطي: الهمع ٢/١٦٦.

إن للخـــــير والشـــــر مـــــدى وكـــلا ذلـــك وجْـــهٌ وَقبَـــل[٢٥٢٤]

ولكنهم اختلفوا هل يشترط التعريف في المضاف إليه؟ فالبصريون شرطوا ذلك، وأجاز الكوفيون أن يكون نكرة مطلقاً[٢٥٢٥] نحو: كلا رجلين، وقيل بشرط أن تكون محدودة مختصة كقولهم: كلا رجلين عندك قائم، وكلتا جاريتين مقطوعة يدها[٢٥٢٦]. واختلفوا أيضاً في جواز إضافتهما إلى المفرد غير الصالح للتثنية والجمع نحو: كلاي وكلاك محسنات، فأجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري بشرط أن تتكرر (كلا) ومنعه غيره[٢٥٢٧]. والغريب أن ينقله أبو حيان في (البحر المحيط) عن الكوفيين، قال: " وحفظ الكوفيون كلاي وكلاك قاما "[٢٥٢٨].

١١- إضافة كل

وإذا وقعت " كل توكيداً فلا بدّ من إضافتها. هذا مذهب جمهور النحويين"[٢٥٢٩] ولهذا منعوا دخول (ال) عليها لأنها تخصص المضاف إليه[٢٥٣٠] ولكنّ الفراء[٢٥٣١] من الكوفيين أجاز قطعها عن الإضافة لفظاً ، والتأكيد بها، وحمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنَّا كُلٌّ[٢٥٣٢] فِيهَآ ﴾[٢٥٣٣] ونسبه بعضهم إلى الكوفيين[٢٥٣٤] تارة وتارة أخرى إلى الفراء والكوفيين[٢٥٣٥] والمانعون تأولوا الآية إما على الحال من المكني المستتر في (فيها)[٢٥٣٦] وإما على البدل[٢٥٣٧].

١٢- إضافة أسماء الإشارة

(٢٥٢٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١١/٢ .
(٢٥٢٥) ابن هشام: أوضح المسالك ٢٠٢/٢ .
(٢٥٢٦) ابن هشام: المغني ص٢٦٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١١/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٤٤/٢، السيوطي: الهمع ٢٨٣/٤ .
(٢٥٢٧) ابن هشام: المغني ص٢٦٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥١١/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٤٣/٢، الأزهري: شرح التصريح ٤٣/٢ .
(٢٥٢٨) أبو حيان: البحر المحيط ٢٢/٦ .
(٢٥٢٩) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٥٥٦ .
(٢٥٣٠) العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٠٨/١-١٠٩ .
(٢٥٣١) الفراء: معاني القرآن ٢٥٥/٢، و١٠/٣ .
(٢٥٣٢) سورة غافر الآية ٤٨ .
(٢٥٣٣) السلسيلي: شفاء العليل ٧٣٧/٢ .
(٢٥٣٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦١٠/٢، السيوطي: الهمع ١٩٩/٥ .
(٢٥٣٥) أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٩/٧ .
(٢٥٣٦) السيوطي: الهمع ٢٠٠/٥ .
(٢٥٣٧) ابن هشام: المغنى ص ٦٦٢ .

أجاز بعض الكوفيين إضافة أسماء الإشارة نحو: له عندي كذا درهمٍ بالخفض[٢٥٣٨]، ولعل هذا البعض هو الفراء الذي أجاز ذلك[٢٥٣٩].

القسم

١- تقديم جوابه عليه وتقديم معمول جوابه المقرون باللام

ينقل أبو حيان عن الفراء وثعلب أنهما أجازا أن يتقدم جواب القسم على القسم[٢٥٤٠]، وينقل أبو حيان أنّ الكوفيين يجيزون أن يتقدم معمول جواب القسم المقرون باللام عليها إن كان المعمول ظرفاً نحو: عليك لأنزلن، وفيك لأرغبنّ[٢٥٤١]، ونقل عن الفراء أنه يجيز ذلك مطلقاً، أي: سواء أكان المعمول ظرفاً أم كان مفعولاً نحو: والله زيداً لأضربن[٢٥٤٢] وقد جاء ذلك عنه. يقول مفسراً قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[٢٥٤٣]: " ومن نصب (الحق والحق) فعلى قولك: حقاً لآتينك، والألف واللام وطرحهما سواء، وهو بمنزلة قولك: حمداً لله، والحمدَ لله "[٢٥٤٤].

ومنع غير الفراء ذلك؛ لأن هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، سواء أكان ظرفاً أو مخفوضاً أم غيرهما، وخرجوا الآية على أن (الحق) منصوب بفعل القسم لا بجوابه[٢٥٤٥].

٢- دخول اللام على جواب القسم المصدر بالسين

من الحروف التي يتلقى بها القسم في الإثبات اللام فإذا كان جواب القسم فعلاً مضارعاً مصدراً بالسين امتنع عند الفراء دخول اللام في الجواب، لأنه لم يسمع، وأجازه جمهور النحويين قياساً على سوف[٢٥٤٦].

٣- حذف فعل القسم

(٢٥٣٨) أبو حيان: النكت الحسان ص٤٤ .

(٢٥٣٩) الفراء: معاني القرآن ١٨٨/٢-١٨٩. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥٣/٣ .

(٢٥٤٠) أبو حيان: البحر المحيط ٣٨٣/٧ .

(٢٥٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٩٣/٢ .

(٢٥٤٢) المصدر نفسه ٤٩٢/٢-٤٩٣ .

(٢٥٤٣) سورة ص الآية ٨٤ .

(٢٥٤٤) الفراء معاني القرآن، ٤١٣/٢ .

(٢٥٤٥) وانظر أبوحيان: البحر المحيط ٤٠٦/٦، ابن عقيل: المساعد ٣٢٧/٢، والسيوطي: الهمع ٢٥٥/٤ .

(٢٥٤٦) ابن عقيل: المساعد ٣١٦/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٦/٢، السيوطي: الهمع ٢٤١/٤-٢٤٢ .

وفي ظاهرة الحذف في باب القسم أن جمهور النحويين ذهبوا إلى أن فعل القسم يحذف وجوبا إن خفض المقسم به في غير الطلب بغير الباء كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[2547]، وكقوله ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2548]، ونحو: لله لا يؤخر الأجل، ومُن ربي إنك لأشقر ، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحدة من أدوات القسم هذه، وأجازه الكسائي مع الواو حسبُ نحو: حلفت والله لأقومن، ونحو ذلك، وأوله المانعون على تمام الكلام عند الفعل، ثم ابتديء بالقسم مُقدراً تعلّق الواو بمحذوف[2549].

جملة ما يسمى (باسم الفعل)

تركيب الجملة التي تحتوي اسم الفعل من التراكيب التي نصّ أغلب النحاة على وجوب التزام نمط خاص في ترتيب كلماتها، كما هو الشأن في ترتيب جملة الموصول وصلته، والمنعوت ونعته، والمتبوع وتابعه والخ...

ولكنّ النحويين الكوفيين نظروا إلى النظام الواجب اتباعه في ترتيب اسم الفعل مع معمولاته نظرتين مختلفتين. نظرة تجيز اختلال هذا النظام، وأنه لا بأسَ أن يتقدم أجزاؤها بعضها على بعض، فيجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه نحو: زيداً عليك، وزيداً ضَرَابِ، ونظرة أخرى توجب المحافظة على هذا النظام، وتسعى لصونه وإن ألجأها ذلك إلي التأويل والتقدير. إلاّ أن نقلة هذا الخلاف لم يكن نقلهم واحداً، بل كان نقلاً مختلطا مضطرابا. فتقديم معمول اسم الفعل عليه جائز:

١- عند الكسائي وحده أو جائز عند الكسائي ممنوع عند الفراء[2550].
٢- ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين[2551].

(٢٥٤٧) سورة الأنعام الآية ٢٣ .
(٢٥٤٨) سورة يوسف الآية ٩١ .
(٢٥٤٩) ابن عقيل: المساعد ٢/٣٠٥-٣٠٦ .
(٢٥٥٠) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص٣٧٩، أمالي الزجاجي ص١٣٧، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك٢٣٨، ابن يعيش: شرح المفصل ١/١١٧، أبو حيان: البحر المحيط ٣/٢١٤، النكت الحسان ص٩٣، ابن عصفور: المقرب ١/١٣٦، ابن هشام: أوضح المسالك ٣/١٢٠، شرح قطر الندى ص٢٥٨، ابن عقيل: المساعد ٢/٦٥٧، السلسيلي: شفاء العليل ٢/٨٧٦، السيوطي: الهمع ٥/١٢٠، الأشباه والنظائر: ١/٢٥٤، و٤/٣٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٣/٢٠٦، الأزهري: شرح الصريح ٢/٢٠٠، الأهدل: الكواكب الدرية ٢/١٤٠، محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص٢٠٧.
(٢٥٥١) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص١٦٥، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٩، العكبري: التبيين مسألة رقم ٥٩ص٣٧٣، الرضي: شرح الكافية ٢/٦٨، الأشموني: الأشموني مع الصبان ٣/٢٠٧، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢٥٠، ابن عقيل: المساعد ٢/٦٥٧، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/٢٣٠.

٣- واستثنى بعضهم من الكوفيين الفراء[٢٥٥٢].
٤- ونقل البغدادي عن الفراء جواز إعماله مؤخراً ومحذوفاً[٢٥٥٣].
٥- ونثله بعض المحدثين عن الرؤاسي والهراء ، وتشكك في نسبته للكسائي[٢٥٥٤].
٦- ونسبه إبراهيم السامرائي للرؤاسي والهراء وحدهما[٢٥٥٥].
٧- ونسبه نهاد الموسى إلى الكسائي والكوفيين[٢٥٥٦].

وعدت إلى ما بين يدي من مصادر كوفية ، فوجدت الفراء قد ناقش المسألة في ثلاثة مواضع من كتابه الكبير (معاني القرآن)، نصّ فيها كلها على منع تقديم معمول اسم الفعل عليه.

يقول الفراء: " وقوله: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ..﴾[٢٥٥٧] هذا أمر من الله، عز وجل؛ كقولك: عليكم أنفسكم، والعرب تأمر من الصفات بعليك، وعندك، ودونك، وإليك... ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها، لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله؛ تقول: ضرباً زيداً، ولا تقول: زيداً ضرباً، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله كذلك قال الشاعر:

يأيها المائح دلوي دونكـــا

إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله، وإن شئت جعلتها رفعاً، تريد هذه دلوي فدونكا"[٢٥٥٨].

ويقول: " وقوله ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[٢٥٥٩] كقولك: كتاباً من الله عليكم[٢٥٦٠] وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيداً عليك ، أو زيداً دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله... "[٢٥٦١].

(٢٥٥٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٧ ص٢٢٨، ابن عقيل: المساعد ٦٥٧/٢.
(٢٥٥٣) البغدادي: خزانة الأدب ١٥/٣-١٦
(٢٥٥٤) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٥٣ .
(٢٥٥٥) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية وأسطورة وواقع ص٥٥ .
(٢٥٥٦) نهاد الموسى: في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ص٢١٤ .
(٢٥٥٧) سورة المائدة الآية ١٠٥ .
(٢٥٥٨) الفراء: معاني القرآن ٣٢٢/١-٣٢٣ .
(٢٥٥٩) سورة النساء، الآية: ٢٤ .
(٢٥٦٠) يريد أنه منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله .
(٢٥٦١) الفراء: معاني القرآن ٢٦٠/١، وانظر ٤١٤/٢ .

وقد نقل البغدادي هذه النص في (خزانته) واتكأ عليه ليرد قول صاحب (الإنصاف): إن الفراء تبع البصريين في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه. يقول: " وقوله - أي صاحب الإنصاف - إن الفراء تبع البصريين مخالف لنص كلامه - أي الفراء - فإنه صرح بجواز عمله مؤخراً ومحذوفا "(٢٥٦٢) وهو وهم منه، ولعل قول الفراء (وهو جائز) هو الذي دفع البغدادي إلى ما قال. فالفراء يرى أنه إنْ تقدم معمول اسم الفعل عليه، فإنه يكون منصوباً بشيء مضمر قبله ، لا به نفسه.

وعرض ثعلب في (مجالسه) بعضاً من أمثلة إعمال اسم الفعل، توحي أنه يمنع تقديم معموله عليه يقول: " دونك زيداً ، وعليك زيداً، وعندك زيداً، يريد: قد دنا منك فخذه "(٢٥٦٣).

وكذلك عرض أبو بكر بن الأنباري هذه المسألة، حينما وجه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾، ونصّ على أن (كتاب) منصوب بفعل محذوف دل عليه (عليكم) "(٢٥٦٤).

وبذلك تكون نسبة جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه للكوفيين، أو للفراء غير صحيحة ، وتبقى نسبة ذلك للكسائي، أو للرؤاسي أو للهراء يحوطها الشك.

ولعل في قول الفراء: "وقد قال بعض أهل النحو معناه: عليكم كتاب الله"(٢٥٦٥) ما يرجح أن يكون الكسائي ممن منع المسألة أيضاً، إذ لو كان الكسائي هو المقصود بقوله: (بعض أهل النحو) لصرح باسمه كعادته حينما يخالفه في مسألة ما(٢٥٦٦). ومن أجاز المسألة احتج بورود ذلك في لغة ، كقول الشاعر:

يأيها المائح دلوي دونكا ... إني رأيت الناس يحمدونكا

وبقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾(٢٥٦٧)، وبأنّ أسماء الأفعال ألفاظ قامت مقام الفعل فكما يجوز تقديم معمول الفعل عليه يجوز ههنا تقديم معمول اسم الفعل عليه، إجراء لها مجرى الأصل.

(٢٥٦٢) البغدادي: خزانة الأدب ١٦/٣ .

(٢٥٦٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٤١ .

(٢٥٦٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والإبتداء ٥٩٦/٢ .

(٢٥٦٥) الفراء: معاني القرآن ٢٦٠/١ .

(٢٥٦٦) انظر مثلا: الفراء: معاني القرآن ١٤٨/١، ٢٩٦، ٣١٧، ٤٢٢-٤٢٣، و ١٧٣/٢، ٢٣٨، و٢٩٩/٣ .

(٢٥٦٧) سورة النساء الآية ٢٤ .

والمانع احتج بأن هذه الألفاظ " ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الأفعال، وفيها معناها فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول فإعمالها فيما تقدم عليها تسويه بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز"(٢٥٦٨).

وناقش نهاد الموسى هذه الظاهرة، وأبدى فيها رأياً جديراً بالتقدير، ونظر إليها من زاوية تاريخية شمولية، فرأى أن (دونك) في الاستعمال اللغوي تستعمل على وجهين: الظرفية وهي تمثل طوراً متقدماً لا يزال مستعملاً على سعة، والوجه الثاني: اسم الفعل، وهو طور لاحق حادث ، غلب استعماله، وشاع، وهو ما دفع النحويين إلى جعل (دونك) في سياق الشاهد الشعري اسم فعل، وهذا الازدواج في استعمال هذه اللفظة هو الذي جرّ النحويين إلى هذا الخلاف، وخلص إلى أن النحويين لو لحظوا أن (دونك) استعملت على الأصل ظرفاً لكان قول الراجز (دلوي دونكا) مبتدأ وخبراً، دون حاجة إلى تأويل ولا إلى تقدير عامل محذوف، ولجنبنا ذلك كثيراً من التشعيب والخلاف الذي ينبني على مثل هذه الظواهر المزدوجة الاستعمال في النحو العربي(٢٥٦٩).

ومما يتعلق بأسماء الأفعال مذهب الكسائي في القياس على أسماء الأفعال المنقولة عن صفات (ظرف أو جار ومجرور).

فقد ذكر الجمهور أن المسموع من هذه الصيغ هو: مكانك، عندك، لديك، دونك، وراءك، أمامك، إليك، إليّ، عليك، عليّ، عليه .

وقد استقر لديهم أن استخدام هذه الصيغ في سياق الأمر موقوف على السماع إلا الكسائي الذي قاس عليها؛ قيل: مطلقاً(٢٥٧٠)، وقيل: بشرط الخطاب نحو: عليك(٢٥٧١)، وقيل بشرط ألا تكون الصفة على حرف واحد نحو: بك، ولك(٢٥٧٢).

والشرط الأخير هو الصحيح كما نقل عنه تلميذه الفراء حيث قال: " والعرب تأمر من الصفات بعليك وعندك ودونك وإليك... فهذه الحروف كثيرة، وزعم الكسائي أنه سمع بينكما البعير فخذاه ، فأجاز ذلك في كل الصفات التي

(٢٥٦٨) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٤/١. وانظر: العكبري: التبيين مسألة رقم ٥٩ ص٣٧٤-٣٧٥ .

(٢٥٦٩) نهاد الموسى: في تاريخ العربية - أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ص٢١٣-٢١٥ .

(٢٥٧٠) ابن مالك: التسهيل ص٢١٣، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٤، الرضي: شرح الكافية ٧٥/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٨٧٥/٢ .

(٢٥٧١) الأزهري: شرح التصريح ١٩٨/٢ .

(٢٥٧٢) ابن عقيل: المساعد ٦٥٦/٢، السيوطي: الهمع ١٢٥/٥ .

قد تفرد، ولم يجزه في اللام، ولا في الباء ولا في الكاف "[2573].

ورد النحويون مذهب الكسائي لقلة ما جاء عن العرب[2574] و " بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله "[2575] وبانعدام " ما يعضده من الاستعمالات اللغوية التي حفظها النحاة واللغويون، وتتمثل في دواوين الشعراء ، وكتب الأدباء على مرّ القرون "[2576].

أسلوب المدح والذم

١- الفصل بين نعم وفاعلها بمعمول الفاعل

ينقل السيوطي أن مذهب الجمهور عدم جواز الفصل بين نعم وفاعلها، وأن الكسائي أجاز ذلك بمعمول الفاعل نحو: نعم فيك الراغب. وذكر أن أبا حيان استدل له بوروده في الشعر كقوله:

وبئس من المليحات البديـل[2577]

٢- فاعل نعم وبئس

أ- كونه نكرة أو نكرة مضافة إلى نكرة نحو: نعم امرؤ زيد، وقول الشاعر:

فـنعم صـاحب قـوم لا سـلاح لهـم وصاحب الركب عثمان بن عفانا

أجاز ذلك الفراء وحده[2578] ونسب أيضاً جوازه للكوفيين[2579] والمانعون حملوا ذلك على الضرورة الشعرية.

ب- كونه مكنياً بارزاً مطابقاً ما قبله نحو: الزيدان نعما رجلين. أجاز ذلك الكسائي[2580] ونسب أيضاً لقوم من الكوفيين[2581] منهم الفراء[2582].

(٢٥٧٣) الفراء: معاني القرآن ٣٢٢/١-٣٢٣ .

(٢٥٧٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٤ .

(٢٥٧٥) السيوطي: الهمع ١٢٥/٥ .

(٢٥٧٦) محمد عبد الله جبر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص١٢٧ .

(٢٥٧٧) السيوطي: الهمع ٣٣/٥ .

(٢٥٧٨) الفراء: معاني القرآن ٥٧/١. وانظر: الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٨/٣ ، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص ٨٧ .

(٢٥٧٩) ابن عقيل: المساعد ١٢٩/٢، السيوطي: الهمع ٣٦/٥، البغدادي: خزانة الأدب ١١٧/٤ .

(٢٥٨٠) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٧٧٩، الكنغراوي: الموفي ص٨٧ .

(٢٥٨١) أبو حيان: البحر المحيط ٤٢٥/٤، ابن عقيل: المساعد ١٣٢/٢، السيوطي: الهمع ٤٠/٥ .

(٢٥٨٢) الفراء: معاني القرآن ١٤١/٢ .

جـ- كونه مكنياً مفسراً بنكرة نحو: نعم رجلاً زيد: أجاز ذلك الفراء[٢٥٨٣] مخالفاً شيخه الكسائي الذي يرى أن المخصوص بالمدح أو الذم فاعل والنكرة حال[٢٥٨٤]. ونسب بعضهم إلى الكوفيين أن المخصوص بالمدح أو الذم فاعل، ولا مكني مستتراً في نعم وبئس[٢٥٨٥] وأن الخلاف بين الكوفيين إنما يقع في إعراب النكرة التي فصلت بين نعم وبئس وبين المرفوع بعدهما[٢٥٨٦].

د- كونه (ما): اختلف الكسائي والفراء في (ما) الداخلة على نعم وبئس. ونقل الفراء نفسه خلافه مع شيخه فبيّن أن شيخه يجيز أن تكون (ما) معرفة لأنه يجيز وقوع نعم وبئس على الأسماء المعينة المعروفة ، ويضمر (ما) مرة ثانية، ولكن الفراء ردّ ذلك ومنع وقوع نعم وبئس على المعارف إلا على ما كان نكرة، و(ما) و (من) و (الذي) لا تكون نكرة في حال، وهو يجوز عنده على إضمار المخصوص بالمدح والذم، يكتفى بهما وبصلتها عن المخصوص بالمدح أو الذم ، وأجاز أيضاً أن تكون (ما) مع الفعل بمنزلة شيء واحد كحبذا، وما بعدها مرفوع على أنه مخصوص بالمدح أو الذم[٢٥٨٧].

وقد ردّ ثعلب مذهب الكسائي ، وارتضى مذهب الفراء الأول بقوله معلقاً على قوله عز وجل: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾[٢٥٨٨]: "قال: قال الكسائي: بئس الذي قدمت لهم أنفسهم. وليس بشيء. وقال الفراء: بئس ما: يرفع (ما) ببئس، ولا يجوز بئس الذي قام "[٢٥٨٩]. وتابع أبو بكر بن الأنباري الفراءَ على رأيه دون أن يسميه، واكتفى بذكر رأي الكسائي[٢٥٩٠].

أسلوب التعجب

١- تقديم المتعجب منه على (ما) التعجبية

(٢٥٨٣) المصدر نفسه ١٥٣/٣ .
(٢٥٨٤) ابن عقيل: المساعد ١٢٩/٢، السيوطي: الهمع ٣٣/٥ .
(٢٥٨٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨٤/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٠٢/١ .
(٢٥٨٦) أبـو حيـان: البحـر المحـيط ٢٤٩/٣، الأشموني:الأشـموني مـع الصـبان ٣٣/٣، الكنغراوي:الموفي ص٨٧.
(٢٥٨٧) الفراء: معاني القرآن ٥٦/١-٨٠ .
(٢٥٨٨) سورة المائدة الآية ٨٠ .
(٢٥٨٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٦٢ .
(٢٥٩٠) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٣٧/١-٣٣٨. وانظر في هذا الخلاف البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٦٠، ابن عقيل: المساعد ١٢٦/٢-١٢٧، الرضي شرح الكافية ٣١٦/٢، السلسيلي، شفاء العليل ٥٨٧/٢، الجامي نور الدين: الفوائد الضيائية ٣١٣/٢-٣١٤ .

لأبي بكر بن الأنباري مسألة في التعجب نقلها السيوطي في (الأشباه والنظائر) بين فيها حكم تقديم المتعجب منه على (ما) التعجبية، أو على فعل التعجب، وخلاف الكسائي والفراء إن وقع ذلك.

فهو يقرر أولاً إحالة: أباك ما أحسن أو ما أباك أحسن؛ لأن ما نصب على التعجب، لا يتقدم على التعجب، لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه. ويذكر أن الكسائي كان يجيز: أبوك ما أحسن ، برفع المتعجب منه بعائد الذكر وهو الهاء: أي أبوك ما أحسنه، لاستحالة نصبه لما تقدم على فعل التعجب، والفراء يمنع ذلك، لأنه ليس ههنا دليل يدل على رفع الأب ، والموضع ليس من مواضع إضمار الهاء.

ويذكر أيضاً أن الكسائي أجاز: عبد الله ما أحسن جاريته، يرفع (عبدالله) بعائد الذكر، وهو هاء مضمرة، وأن الفراء يحيلها؛ لأنه لا دليل ههنا على الهاء[2591].

٢- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه

ينقل النحويون عن الكوفيين أنهم اختلفوا في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه، بالمحل (الظرف) وبالخافض والمخفوض، حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب نحو: ما أحسن يومَ الندى زيداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً. فيذكر بعضهم أن الفراء أجازه وحده من الكوفيين[2592] وينفرد صاحب (الموفي في النحو الكوفي) فينسبه للكوفيين[2593].

وقد صحح بعضهم هذا الفصل للتوسع في المحل (الظرف) والخافض والمخفوض، ولأن ذلك فصيح مسموع كقول أوس بن حجر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها ... وأحرِ إذا حالت بأنْ أتحولا

وقول على بن أبي طالب - رضي الله عنه -، حينما مرّ بعمار بن ياسر، رضي الله عنه - عندما قتل: أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعهاً مجدلاً. ومنه قول عمرو بن معديكرب: لله درّ بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاها، وأكثر في اللزبات عطاها، وأثبت في المكرمات مقامها[2594].

واختلف هشام مع أصحابه الكوفيين في جواز الفصل بين فعلي التعجب

(٢٥٩١) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦١/٤ .

(٢٥٩٢) ابن مالك: التسهيل ص١٣١، ابن هشام: شرح عمدة الحافظ٧٥١، ابن عقيل: المساعد ١٥٧/٢، الرضي: شرح الكافية ٣٠٩/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٦٠٣/٢، الأزهري: شرح التصريح ٩٠/٢

(٢٥٩٣) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص٨٦ .

(٢٥٩٤) انظر: ابن عقيل: المساعد ١٥٧/٢، الأزهري: شرح التصريح ٩٠/٢ .

والمتعجب منه بالحال، إن تعلق الحال بمعمولهما نحو: ما أحسن مجردةً هندا. فأجاز ذلك هو ومنعه المجمهور لضعف الفعلين بعدم التصرف ، فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف(٢٥٩٥) وادعى جماعة من النحويين الإجماع في منع الفصل بالحال ، وقد بيّن أبو حيان وغيره أن هذا غير صحيح(٢٥٩٦).

واختلف أيضاً هشام مع الكوفيين في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالمصدر نحو: ما أحسن إحساناً زيدا. فأجازه هشام ومنعه الجمهور(٢٥٩٧).

٣- التعجب مما خالف الشروط

أ- التعجب من المبني للمفعول: أجاز ذلك الفراء(٢٥٩٨) وثعلب(٢٥٩٩) نحو: زُهي الرجل وما أزهاه، وشُغل وما أشغله، وجُن الرجل وما أجنه.

ب- التعجب مما الصفة منه على وزن أفعل فعلاء عاهة، وكان فعله ثلاثياً نحو: ما أعوره وما أعماه أجاز ذلك بعض الكوفيين ومنهم الكسائي وهشام(٢٦٠٠).

وإذا كان لونا فأجازه الكسائي وهشام في جميع الألوان حكى الكسائي: ما أسود شعره ومنعه بعض الكوفيين(٢٦٠١)، وقيل الكوفيون(٢٦٠٢) إلا في السواد والبياض. ومنع ذلك كله الفراء(٢٦٠٣) إلا في الشعر(٢٦٠٤)، وقيل: بل أجازه وحكى: ما أعماه وما أعوره(٢٦٠٥). وهو ليس بصحيح. وممن منع ذلك أيضاً ثعلب(٢٦٠٦).

جـ- التعجب من الفعل الناقص نحو: ما أكونه قائماً، أجاز ذلك أبو بكر بن

(٢٥٩٥) أبو حيان: منهج السالك ص٣٨١، ابن عقيل: المساعد ١٥٧/٢، السيوطي: الهمع ٦١/٥، الأزهري: شرح التصريح ٩٠/٢، الأهدل: الكواكب الدرية ١٤٥/٢، الكنغراوي: الموفي ص٨٦ .

(٢٥٩٦) أبو حيان: منهج السالك ٣٨١، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٥/٣ .

(٢٥٩٧) الأزهري: شرح التصريح ٩٠/٢.

(٢٥٩٨) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص٢٢٠ .

(٢٥٩٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٧٢وانظر: المرصفي: من صيغ وأوزان العربية: أفعل ص١٤٧

(٢٦٠٠) ابن عقيل: المساعد ١٦٢/٢، السيوطي: الهمع٤٣/٦ .

(٢٦٠١) أبو حيان: البحر المحيط ١٣٦/٥، تذكرة النحاة ص٤٦٧، ابن عقيل: المساعد ١٦٢/٢

(٢٦٠٢) ابن السراج: الأصول في النحو ١٠٤/١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٦ ص ١٤٨.

(٢٦٠٣) الفراء: معاني القرآن ١٢٧/٢-١٢٨ .

(٢٦٠٤) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٧٤٦-٧٤٧ .

(٢٦٠٥) مكي: مشكل إعراب القرآن ٣٣٤/١ .

(٢٦٠٦) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص١٢٠ .

الأنباري[٢٦٠٧]، ونسب للفراء[٢٦٠٨]، وللكوفيين أيضا نقلاً عن ابن السراج[٢٦٠٩]. والذي في الأصول: " وقوم يجيزون ما أكون زيداً قائماً... ولا يجوز عندي أن يشتق فعل للتعجب من كان التي هي عبارة عن الزمان "[٢٦١٠]، ولا ذكر للكوفيين.

٤- ومما يتعلق بصيغة التعجب أنّ الكسائي[٢٦١١] وقيل أبو بكر بن الأنباري[٢٦١٢] قاس تصغيرها، وأن هشاماً جوّز المضارع منها فيقال: ما يحسن زيداً، ومنع ذلك غيره[٢٦١٣] وردّ بأنه لم يسمع وأن الكسائي أجاز الإدغام في (أفعل به) فيقال: أحبّ بزيد وأجاز أيضاً الإعلال فيقال: أطول بهذه النخلة وأطل[٢٦١٤].

باب العدد

للكوفيين في باب العدد قواعد وأحكام ليست مطردة ثابتة عندهم كلّهم ، فقد اختلفوا في بعضها ، تبعاً لاختلاف وجهات أنظارهم الخاصة منها:

١- تذكير العدد وتأنيثه

المعتبر في هذه المسألة عند جمهور النحويين، إن كان المعدود جمعاً، تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه، فيقال: ثلاثة حمّامات. وأجاز الكسائي مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكراً، وهو ما منعه الفراء[٢٦١٥].

وإذا حُذف المعدود، وأقيم العدد مقامه، فالفصيح أن يكون بالهاء لمذكر، وبعدمها لمؤنث نحو: صمت خمسة تريد خمسة أيام، وسرت خمساً تريد خمس ليالٍ، وأجاز الكسائي[٢٦١٦] والفراء[٢٦١٧] أيضاً حذف التاء، حكى الكسائي: صمنا من الشهر خمساً ، وحكى الفراء أفطرنا خمساً وصمنا خمساً،

(٢٦٠٧) أبو حيان: النكت الحسان ص١٣٩، السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦٠/٤ .
(٢٦٠٨) ابن عقيل: المساعد ١٦٠/٢ .
(٢٦٠٩) الأزهري: شرح التصريح ٩٢/٢، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣/٣ .
(٢٦١٠) ابن السراج: الأصول ١٠٨/١ .
(٢٦١١) الرضي: شرح الكافية ٣٠٩/٢ .
(٢٦١٢) ابن هشام: المغني ص٨٩٤ .
(٢٦١٣) ابن عقيل المساعد٥٦/٢، السيوطي: الهمع ٥٥/٥ .
(٢٦١٤) السيوطي: الهمع ٢٨٧/٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٦٥/١ .
(٢٦١٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦١/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٧١/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٦٢/٤ .
(٢٦١٦) السيوطي: الهمع ٣٠٦/٥ .
(٢٦١٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب٣٦٠/١، الأهدل: الكواكب الدرية ١٤٦/٢-١٤٧ .

وصمنا عشراً من رمضان[2618] ويؤيده قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[2619] وتضافرُ النقل في الحديث: " ثم أتبعه بست من شوال " على طرح الهاء ، يريد بستة أيامٍ.

٢- تعريف العدد المركب وتفسيره

مذهب جمهور النحويين أن الألف واللام تدخلان على العدد الأول إذا كان مركباً نحو: الأحدَ عشر درهماً، ومنعوا دخولهما على التمييز، ولا على ثاني جزئي المركب.

وقاس بعض الكوفيين دخولهما على الجزأين والتفسير نحو: الأحد العشر الدرهم[2620] ومنهم الكسائي[2621] والفراء[2622]. ونسب أيضاً إلى الكوفيين[2623].

٣- إضافة العدد المركب

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في إضافة العدد المركب. وتحرير ذلك أن العدد المركب قد يكون عقده مضافاً، أو غير مضاف. فإن لم يضاف عقده نحو: هذا أحدُ عشرِ جاز إضافة النيّف إلى العقد مطلقاً عند الكوفيين[2624]، ونسب أيضاً إلى الفراء ومن وافقه[2625]، وإلى بعض الكوفيين[2626].

وذكر ابن مالك منع هذا الوجه بإجماع إلا في الشعر[2627]. وهو ليس بصحيح إذ هو رأي الفراء[2628]، وأبي بكر بن الأنباري[2629].

وإذا أضيف العدد نحو: هذا احدُ عشرِك فقد نقل عن الكوفيين جواز

(٢٦١٨) الفراء: معاني القرآن ١٥١/١ .
(٢٦١٩) سورة البقرة: الآية ٢٣٤
(٢٦٢٠) الرضي: شرح الكافية ١٥٦/٢ .
(٢٦٢١) التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص٦٤٨ .
(٢٦٢٢) الفراء: معاني القرآن ٣٣/٢ وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦٧/١ .
(٢٦٢٣) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٣ ص٣١٢، ابن عقيل: المساعد ٩١/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٨٧/١ ٠
(٢٦٢٤) العكبري: التبيين مسألة رقم ٧٥ ص٤٣٢، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٢٢/٣، أبو حيان: النكت الحسان ص١٦٨ ٠
(٢٦٢٥) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٩١/١ .
(٢٦٢٦) الرضي: شرح االكافية ٨٧/٢، البغدادي: خزانة الأدب ١٠٥/٣ .
(٢٦٢٧) ابن عقيل: المساعد ٨١/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٧٦/٢ .
(٢٦٢٨) الفراء: معاني القرآن ٣٤/٢ .
(٢٦٢٩) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٣٣-٦٣٤ .

ذلك[٢٦٣٠]، ونقل بعضهم أن الفراء أجازه وقاسه[٢٦٣١]، وقال بعضهم بل أوجبه[٢٦٣٢]. وكلام الفراء يؤكد وجوب ذلك؛ لأنه " لا يصلح ، للمفسّر أن يصحبهما "[٢٦٣٣].

٤- مفسّر العدد

أجاز الفراء[٢٦٣٤] أن يأتي مفسر العدد المركب جمعاً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين نحو: أحد عشر رجالاً، وثلاثون رجالاً[٢٦٣٥]، ومنع ذلك الجمهور وحملوا ذلك على البدلية والتفسير محذوف. ويشهد للفراء السماع، كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[٢٦٣٦]،كما أنه أقل تكلفاً؛ لبعده عن تقدير تفسير محذوف.

وأجاز الفراء أيضاً أن يأتي مفسّر ما بين ثلاث وعشر مجموعاً منصوباً نحو: ثلاثة أثواباً[٢٦٣٧]، وأجاز كذلك في سعة الكلام أن يكون مفسر ألف ومائة جمعاً[٢٦٣٨]، ونسب أيضا للكسائي[٢٦٣٩]. وقد منع ذلك جمهور النحويين منهم ثعلب[٢٦٤٠] الذي أوجب إفراده[٢٦٤١].

وأجاز الفراء أيضا وقوع مائة تفسيراً لـ (عشر) نحو: عشر مائة، ومنع ذلك الجمهور وخصوه بالضرورة الشعرية[٢٦٤٢] ومنهم أبو بكر بن الأنباري[٢٦٤٣].

٥- العطف إذا وقع المختلط تفسيراً للعدد

إذا فسرت عددً مضافاً ، فقد منع الفراء أن تنسق على المؤنث بالمذكر أو

(٢٦٣٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦٥/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٧٥/٢ .
(٢٦٣١) الرضي: شرح الكافية ١٥٥/٢، ابن عقيل: المساعد ٨١/٢ .
(٢٦٣٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٩١/١ .
(٢٦٣٣) الفراء: معاني القرآن ٣٤/٢ .
(٢٦٣٤) المصدر نفسه ١٣٨/٢ .
(٢٦٣٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥٥/١، السيوطي: الهمع ٧٦/٤، الكنغراوي: الموفي ص٩٠ .
(٢٦٣٦) سورة الأعراف الآية ١٦٠ .
(٢٦٣٧) ابن عقيل: المساعد ٧٠/٢ .
(٢٦٣٨) الفراء: معاني القرآن ١٣٨/٢، وانظر: ارتشاف الضرب٣٥٧/١، السيوطي: الهمع ٧٦/٤، ابن عقيل: المساعد ٦٩/٢ .
(٢٦٣٩) أبو زرعة: حجة القراءات ص٤٤، الرضي شرح الكافية ١٥٥/٢ .
(٢٦٤٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٦٥ .
(٢٦٤١) المصدر نفسه ص٢٧٥ .
(٢٦٤٢) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٠/١، ابن عقيل: المساعد ٦٨/٢-٦٩ .
(٢٦٤٣) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٤٠

على المذكر بالمؤنث فيما دون الستة، ولا فيما فوقها، وأجاز ذلك الكسائي فيما دون الستة.

يقول أبو بكر بن الأنباري: "وكان الكسائي يقول إذا جمعت بين المذكر والمؤنث ذكرت العدد إذا كان المذكر هو السابق ، وأنثته إذا كان المؤنث هو السابق، وكان يشبهه بقولهم: قام زيد وهند، وقامت هند وزيد. سمعت أبا العباس يحكي ذلك عنه، ويقول: أجاز عندي ست نسوة ورجال وسبع نسوة ورجال إلى التسع والعشر، ولم يجز فيما دون الستّ، فكان يحيل: عندي خمس نسوة ورجال، وكذلك في الأربع والثلاث. وقال إذا قلت: عندي ست نسوة ورجال كان التقدير عندي ثلاث نسوة وثلاثة رجال، وإذا قلت: عندي سبع نسوة ورجال، كان التقدير: عندي ثلاث نسوة وأربعة رجال أو أربع نسوة وثلاثة رجال، فلما خلطت الرجال مع النساء قلت: سبعة وكذلك الثمانية والتسعة. ولا أقول: عندي خمس نسوة ورجال ، لأنه لا يمكنني أن أقدر فأقول: عندي ثلاث نسوة واثنا رجلين... وكان الفراء لا يجيز أن تنسق على المؤنث بالمذكر ، ولا على المذكر بالمؤنث فيما دون الستة ، ولا فيما فوقها. قال: وذلك أني إذا قلت: عندي ستة رجال ونساء ، فقد عقدت أن عندي ستة رجال فليس لي أن أجعل بعضهم مذكراً وبعضهم مؤنثاً، وقد عقدت أنهم مذكرون. وقال في قول الكسائي: شبهته بقامت هند وزيد وقام زيد وهند، ليس هو كذلك، لأني إذا قلت: عندي ست نسوة ورجال فقد أضفت العدد إلى النسوة والفعل غير مضاف إلى هند "[٢٦٤٤].

٦- الكناية عن الأعداد

اختلف الفراء وأصحاب الكسائي في جواز الكناية عن الأعداد نحو: عندي الخمسة الدراهم والستتها. فمنع ذلك الفراء ، وأجازه الآخرون قياساً على جواز: عندي الحسن الوجه والجميله[٢٦٤٥]. وقد وهم بعض المحدثين حينما ظن أن أصحاب الكسائي هم الكسائي نفسه ، فعزا الجواز إليه[٢٦٤٦].

٧- استعمال صيغة فاعل من ألفاظ العقود

منع الفراء كسيبويه بناء وزن فاعل من ألفاظ العقود أو القياس على ما سمع فقد حُكي: هو عاشر عشرين، وقالا لا يقال: هذا الجزء العشرون أو تمام العشرين، وأجاز ذلك الكسائي وقاس عليه نحو: هذا الجزء العاشر

(٢٦٤٤) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص٦٣٤-٦٣٥ وانظر: ابن سيده: المخصص ١١٨/١٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٦٩/١ .

(٢٦٤٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٧٤-٢٧٥ .

(٢٦٤٦) زين الدين مهيدات: قاعدة النحو الكوفي ص٩٩ .

عشرين، والثالث ثلاثين، والرابع أربعين إلى آخره[٢٦٤٧].

٨- استعمال أحد

ومما يتصل بالأعداد اختلاف الكوفيين في استعمال أحد.

فقد ذكر ابن عقيل أن (أحد) لا يستعمل إلا بعد نفي محض، أو نهي أو شبههما[٢٦٤٨] ويذكر أن النفي ينبغي أن يكون محضاً لئلا يدخل فيه نحو: أليس أحد يفعل؟ ونحو: ما زال ونحوه مثل: ما زال أحد يفعل، إذ يمتنع ذلك عند الجمهور ومنهم الفراء ، غير أن الكسائي أجازه إذا كان في المستقبل نحو: ما يزال أحد يفعل ذلك، وخالفهما هشام فأجازه في الماضي والمستقبل[٢٦٤٩].

وبعد، فلعل ما سبق من أنظار كوفية مختلفة في نظام الجملة في اللغة العربية وتركيبها، وفيما يتصل بكل عنصر من عناصر هذا النظام، سواء في ترتيب كلماتها داخل السياق وتقديم بعضها على بعض، وفي الفصل والوصل بين الأجزاء المترابطة من الجملة العربية، أم في غير ذلك من أحكام متفرقة تتصل بهذا النظام وبأجزائه، لعل في ذلك كله ما يدل على ترخص الكوفيين في هذا النظام على نحو واسع، وذلك في عدم حفظ رتب كثيرة، اعتماداً في فهم المعنى على قرائن أخرى في السياق، ويدل أيضاً على تساهل الكوفيين في وجوب إتباع نظام معين بين جزأين في الجملة ربطت بينهما قواعد اللغة وأعرافها، مما يفسح المجال واسعاً لدعاة إصلاح النحو أن يفيدوا من هذه الرخص الكوفية، وفي ذلك قوة، لاعتماد هذه الدعوات على أصول تراثية تهدف إلى ربط الحاضر بالماضي، ربطاً لا يفقده عناصر قوته وأسسها.

ويلحظ مما سبق بيانه أن النحويين الكوفيين، وإن اتفقوا على مبادىء عامة كبرى في نظام الجملة وترتيب عناصرها ، كانوا يترخصون، على خلاف بينهم، في هذا النظام مما يعطي اللغة مرونة وتوسعة في الأساليب، ويهيء لها قدراً كافياً من الإبلاغية لا يتأتى للمتكلّم الحصول عليها بالتلازم والتقيد.

(٢٦٤٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٥/١، السيوطي: الهمع ٣١٨/٥ .

(٢٦٤٨) ابن عقيل: المساعد ٨٥/٢ .

(٢٦٤٩) المصدر نفسه ٨٦/٢ .



الباب الثالث

الأدوات

الفصل الأول
عملها

الفصل الثاني
معانيها

الفصل الثالث
زيادتها

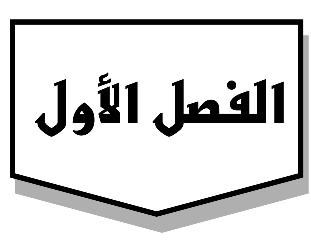
الفصل الرابع
خصائصها وطبيعتها

الأدوات

لقد أولى النحويون الكوفيون الأدوات عناية خاصة، وسعوا كما سعى النحاة البصريون لإدراك حقائقها اللغوية، واكتشاف أواصر القربى التي تؤلف بينها. فبحثوا في مختلف جوانبها في مباحثهم النحوية واللغوية، ووقفوا عندها وقفات تأمل وتبصر، فاهتموا بعملها، ومعانيها، وزيادتها، ونظروا في حقائقها، ومبانيها فعرضوا لمظاهرها من بساطة وتركيب، واستعانوا في ذلك كله بالعديد من شواهدهم وأدلتهم، وأقيستهم النحوية، واللغوية.

وليس من شأن هذا البحث أن يقف عند الأدوات في النحو الكوفي فيرصدها رصداً جامعاً شاملاً إلا ما كان فيه خلاف بين الكوفيين، أو ظُنّ فيه ذلك.

وقد رأيت أن أقسم الحديث عنها وفق ما يلي: عملها، معانيها، زيادتها، تأثيلها.



عمل الأدوات

عمل الأدوات

الأدوات من العوامل الأساسية في اللغة العربية. وليس كل الأدوات عاملاً في عرف النحويين، فمنها العامل، ومنها غير العامل. وقد جعل النحويون لهذه الظاهرة معياراً به ينماز هذا من ذاك. وتبين لهم في استقراء اللغة العربية، وضبطها أن الأدوات العاملة هي الأدوات التي تختص بالأفعال وتدل على معنى فيها، فلا تباشر الأسماء أو تختص بالأسماء وتدل على معنى فيها فلا تباشر الأفعال، وتبين لهم أن الأداة التي لا اختصاص لها بأحد القبيلين لا عمل لها(٢٦٥٠).

ذلك هو المعيار الأساسي في نظرية العامل فيما يختص بعمل الأدوات. ولكن هذا المعيار لا يطرد في لغة العرب. فهناك أدوات غير مختصة، ومع ذلك نراها عاملة، وهناك أدوات ذات اختصاص، ولكنها لا تعمل، كالسين وسوف(٢٦٥١).

ونحاة الكوفة لم يكونوا متفقين على الأخذ بهذا المعيار. فالكسائي، في الغالب، لم يأخذ بفكرة الاختصاص هذه، ولم يكن حريصاً على تطبيقها، مُلحاً على ذلك، بل عمد إلى مبدأ الاشتراك، وقال به، فأجاز أن يُنصب الفعل المستقبل بـ إذن، وأو، وحتى، والفاء، ولام الجحود، والواو، وأن يُرفع (بحيث) الاسمان، وأن يجزم بحروف النصب كلها(٢٦٥٢)، فاستغنى بذلك عن تقدير العوامل بعد هذه الأدوات(٢٦٥٣).

ومما لا شك فيه أنه منهج أصيل حق، قريب من الحقيقة اللغوية، لابتعاده عن التقدير والتأويل، وتمحّل عامل آخر لا وجود له في نصّ فصيح، وفيه هدم مبكر لمبدأ الاختصاص الذي طالما جهد النحويون، وأجهدونا معهم، في الأخذ به، لا لشيء إلا للمحافظة على ناموس نحوي بسط سلطانه، وامتد تأثيره في كثير من تراكيب اللغة وأساليبها فشوهها في كثير من الأحيان وأفسدها، وحالَ بين النحاة وبين التبصر في تراكيب العربية، ودراسة ما فيها من اتساع ومرونة.

على أن الكسائي لم يكن على منهجه هذا دائماً، ولا به متمسّكاً، فربما شده الحنين إلى منهج شيوخه من البصريين، فقال بفكرة الاختصاص، وطبقها، وبالغ في ذلك، فأوّل، وقدّر. والدليل على ذلك أمران: أما الأول

(٢٦٥٠) السهيلي: نتائج الفكر في النحو: ص٧٤ وما بعدها.

(٢٦٥١) انظر: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص١٥٣ وما بعدها، الواضح في النحو والصرف (قسم النحو) ص٢٤ وما بعدها.

(٢٦٥٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٨٣.

(٢٦٥٣) كمال إبراهيم: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية - مجلة الأستاذ - مجلد ٦٦/١٦ - ١٩٦٧ م، ص ٤.

فذهابه إلى أن الاسم المخفوض بعد حتى ليس مخفوضاً بها، وإنما خفضه بـ (إلى) ظاهرة أو مضمرة، لأن (حتى) عنده حرف مختص ينصب الفعل المستقبل أبداً[٢٦٥٤].

وأما الدليل الثاني فذهابه إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) ليس مرفوعاً بها نفسها، وإنما العامل فيه فعل مضمر بعدها، تقديره وجد أو نحوه[٢٦٥٥].

ولكن الفراء كان أكثر معيارية من أستاذه وأشد حرصاً على تطبيق هذه الفكرة والعمل بها. فقد كانت مختمرة في ذهنه، واضحة جلية. يقول: "فجعل مع (هل) العماد، وهل لا ترفع ولا تنصب، لأن هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً؛ قال: وكذلك (ما) و(أما) تقول: ما هو بذاهب أحد وأما هو فذاهب زيد، لقُبح: أما ذاهب فزيد"[٢٦٥٦]. ويلح على هذه الفكرة في موضع آخر، ويكشف عن ضرورة تقدير العوامل بعد الأدوات غير المختصة، وهو ما أباه شيخه من قبل، يقول: "للعرب في (لكن) لغتان: تشديد النون وإسكانها فمن شدد نصب بها الأسماء، ولم يليها فَعَل ولا يَفْعل، ومن خفف نونها وأسكنها لم يعملها في شيء اسم ولا فعل، وكان الذي يعمل في الاسم بعدها ما معه، ينصبه، أو يرفعه، أو يخفضه من. . . وأما قوله ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾[٢٦٥٧] فإنك أضمرت كان، بعد لكن فنصبت بها. . " (٢).

ولكي يحافظ الفراء على مبدأ الاختصاص، وفي الوقت نفسه يتجنب التأويل والتقدير، ما أمكنه ذلك، كان يلجأ إلى عوامل جديدة في تفسير كثير من ظواهر اللغة، كالخلاف والصرف. على أن الفراء لم يكن، أيضاً على هذا المنهاج دائماً، فربما جذبه منهج شيخه، فجوز أن يعمل الحرف بنفسه وإن كان غير مختص كقوله إنّ (إذن) و(حتى) تنصبان المستقبل بأنفسهما، على الرغم من أنهما حرفان غير مختصين يدخلان على الأسماء والأفعال.

وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فكثيراً ما حاول التوفيق بين منهجي الكسائي والفراء فوقف منهما موقفاً وسطاً، فلا هو أخذ بفكرة الاختصاص، ولا هو أهملها بتاتاً، وإنما لاذ إلى مبدأ النيابة، وتشبث به في غالب الأحيان. فالحرف عنده لا يعمل بنفسه أصالة، ولا يصح أن يقدر بعده عامل، ولكن يعمل لنيابته عن عامل آخر طال استعماله في التركيب وشهر

(٢٦٥٤) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٣٨٠/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٣/٢.

(٢٦٥٥) انظر: ابن مالك: التسهيل ص٤٧.

(٢٦٥٦) الفراء: معاني القرآن ٥٢/١.

(٢٦٥٧) سورة الأحزاب الآية٤٠.

فيه، كرأيه في ناصب الفعل المستقبل بعد الفاء، ولام كي، ولام الجحود، والواو، وحتى، ورأيه في رافع ما بعد لولا.

ومهما يكن من الأمر، فثمة اختلاف بين نحاة الكوفة في عمل كثير منالأدوات، سواء أكانت مختصة أم غير مختصة. وسأفصل الكلام فيما اختلفوا فيه من عمل هذه الأدوات وفق منهج ثابت هو ترتيبها ترتيباً هجائياً.

إذ

أضاف الفراء وحده إلى أدوات الجزم (إذ) وأجاز أن يجزم بها وإن تجردت من ما وهو ما منعه غيره، إذ أوجبوا اقترانها بـ (ما) لتكفها عن الإضافة وتهيئها للشرط[٢٦٥٨].

إذن

إذن حرف غير مختص؛ لأنها تدخل على الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، لذلك اختلف الكوفيون في ناصب الفعل المستقبل بعدها.

١- فالكسائي والفراء ومن تابعهما من الكوفيين يذهبون إلى أنها تعمل النصب بنفسها فيما بعدها من مستقبلات الأفعال. يقول الفراء: " إذاً، إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء، أو التاء، أو النون، أو الألف؛ فيقال: إذاً أضربَك، إذاً أجزيك"[٢٦٥٩].

٢- ومذهب بعض الكوفيين أن (إذن) ليست ناصبة المستقبل بنفسها، وإنما النصب بـ(أنْ) مقدرة بعدها. فإذا قيل: أنا آتيك، وقلت: إذن أجزيك، فإنما تريد: إذا أتيتني أجزيك، ثم حذفت الجملة بعد (إذا)، وعوضت التنوين منها، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، وقدرت (أنْ) قبل الفعل فنصب بها، ويكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير إذا أتيتني وقع إكرامك. هذا ما نقله الأشموني[٢٦٦٠].

ولكن المالقي في (رصيف المباني) نقل هذا المذهب بشكل مختلف، فذكر أن من الكوفيين من يزعم أنها مركبة من (إذ) الظرفية، و(أنْ) الناصبة، ثم سهلت همزة (أنْ) بنقلها إلى ما قبلها من الذال، وركبتا تركيباً واحداً، وبناء على ذلك فإن الفعل المستقبل منصوب بـ أن المنطوق بها، لا المقدرة بعد (إذن)[٢٦٦١].

ثم بيّن المالقي أن هذا الرأي فاسد، لأن الأصل في الحروف البساطة، لا

(٢٦٥٨) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٤/١٢-١٣، الكنغراوي: الموفي ص١١٩.
(٢٦٥٩) الفراء: معاني القرآن ١/٢٧٣. وانظر ٢/٣٣٨، الأزهري: تهذيب اللغة ١٥/٥٠.
(٢٦٦٠) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٣/٢٩٠. وانظر: فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٥٧. وأشير هنا إلى أن تقدير (أن) بعد إذن منسوب أيضاً للخليل بن أحمد. انظر: سيبويه: الكتاب (بولاق) ١/٤١٢.
(٢٦٦١) المالقي: رصف المباني ص١٥٧.

التركيب، ولأنها لو كانت مركبة، لانتصب الفعل المستقبل بعدها على كل حال، كيفما كان التركيب، سواء أوقعت في الجملة صدراً أم حشواً أم متأخرة، فلما كان عملها ممتنعا في بعض التراكيب كان القول بتقدير أن باطلاً حتماً.

وما دام الأمر كذلك، فإن المذهب الأول أولى من غيره، فهو الظاهر لبعده عن التمحل والتكلف اللذين جنح إليهما المذهب الثاني في تفسير ناصب المستقبل بعد إذن(٢٦٦٢).

ومما ينبغي التذكير به أن صاحب (الموفي) لم يذكر المذهب الثاني، وإنما أشار إلى المذهب الأول حينما عدّ (إذن) في جملة نواصب الفعل المستقبل عند الكوفيين، مما يعني إجماعهم على ذلك، ولا يخفى ما في ذلك من وهم(٢٦٦٣).

ونذكر أخيراً أن ثعلباً أجاز أن تحرم (إذن) من عملها في الفعل المستقبل بعدها، وإن توافرت فيها شروط العمل، يجعلها بمنزلة هل، وبل، فيكون بذلك مخالفاً للكسائي والفراء وسائر الكوفيين(٢٦٦٤)، وموافقاً البصريين الذين نقلوا عن بعض العرب أنهم يهملون (إذن) وإن استوفت شروط عملها. قال سيبويه: "وزعم عيسى ابن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك؛ في الجواب، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبعِدنّ ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوه بمنزلة: هل، وبل"(٢٦٦٥).

ويفرض أغلب النحويين قيوداً صارمة على عمل (إذن) النصب فيما بعدها؛ لعدم اختصاصها، إذ تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذه الشروط هي: أن تكون في صدر الجملة، وهذا يعني أنها تسبق بمبتدأ يطلب ما بعدها خبراً له، أو بأداة شرط أو بقسم يطلب ما بعدها جواباً له، وهكذا، وأن يكون الفعل بعدها للمستقبل، وألا يفصل بينها وبين معمولها الفعل المنصوب فاصل سوى: القسم، والنداء، و(لا)(٢٦٦٦).

ولكن الكوفيين اختلفوا في الأخذ بالشرط الأول والثالث واختلف، كذلك، النقل عنهم.

فإذا وقعت بين مبتدأ وخبر نحو: زيد إذن يكرمك، فالفراء يبطل عملها(٢٦٦٧)، وهشام يجيز الرفع والنصب(٢٦٦٨) ومذهب هشام نسب أيضاً

(٢٦٦٢) وانظر في تأييد المذهب الأول ودفع الثاني: محمد خير الحلواني: المختار من أبواب النحو ص٣٧٢.

(٢٦٦٣) الكنغراوي: الموفي ص١١٥.

(٢٦٦٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢، السيوطي: الهمع ١٠٧/٤.

(٢٦٦٥) سيبويه: الكتاب (بولاق) ٤١٢/١ وانظر: السيوطي: الهمع ١٠٧/٤.

(٢٦٦٦) انظر هذه الشروط: محمد خير الحلواني: الواضح في النحو والصرف (قسم النحو) ص ١١٠ -١١١.

(٢٦٦٧) الفراء: معاني القرآن ٢٧٤/١، و٣٣٨/٢.

(٢٦٦٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢-٣٩٧، تذكرة النحاة ص٥٥٨، السيوطي: الهمع

لبعض الكوفيين تارة[2669] وتارة أخرى للكوفيين عموماً[2670] وهو باطل، فالفراء أوجب الإبطال كما سبق.

وإذا وقعت بعد اسم إنّ، أو اسم كان، وافق الفراءُ الكسائيَّ في جواز الرفع والنصب بعد اسم إن نحو: إن عبد الله إذن يكرمك[2671]، وخالفه في اسم كان نحو: كان عبد الله إذن يكرمك؛ فالفراء أوجب الرفع إلا في ضرورة الشعر فيجيز النصب، والكسائي يجيز الرفع والنصب اختياراً[2672]. وإذا وقعت بعد ظن نحو: ظننت زيداً إذن يكرمك، أوجب الفراء الرفع وقياس قول الكسائي -كما يقول أبو حيان- جواز النصب[2673].

وإذا وقعت بعد اسم إن، والفاتح ظن وما أشبهه نحو: ظننت أن عبد الله إذاً يكرمك، فالرفع والنصب جائزان عند الشيخين، وأما إن كان الفاتح غير الظن وما أشبهه نحو: يعجبني أن عبد الله إذن يكرمك، فالفراء يبطل عملها، وقياس قول الكسائي كما يقول أبو حيان - جواز الوجهين[2674] وأطلق القول الشيخ خالد الأزهري ونسب إلى الفراء أنه يجيز الإعمال وإن لم تقع إذن صدراً[2675].

وأما إذا فصل بين إذن والفعل المنصوب بمعمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرم، فنقل أبو حيان عن الكسائي والفراء وهشام جواز رفع الفعل ونصبه، إلا أن الفراء وهشاماً يختاران الرفع، والكسائي يختار النصب[2676]، ونقل غيره أن الفراء يبطل عملها والكسائي وهشاما يجيزان الرفع والنصب، والأول يختار النصب والثاني يختار الرفع لضعف عملها بالفصل[2677].

وإذا فصل بينها وبين معمولها حرف نحو: فإذن لا أكرمك، فقد أجاز الكسائي الإعمال والإبطال " فمن رفع فيها لحائل، ومن نصب فعلى تقدير أن يكون مقدماً، كأنك قلت: فلا إذن أكرمك"[2678].

واختلف الكسائي والفراء في إعمالها إذا تقدم معمول معمولها عليها نحو: زيداً إذن أكرمك فالكسائي يجيز الإبطال والإعمال، والفراء يوجب

١٠٦/٤.

(٢٦٦٩) المرادي: الجنى الداني ص٣٦١، ٣٦٢.

(٢٦٧٠) أبو حيان: النكت الحسان ص١٤٤، السيوطي: الأشباه والنظائر ٨٨/١.

(٢٦٧١) الفراء: معاني القرآن ٢٧٤/١، و٣٣٨/٢. وانظر خلافه مع الكسائي: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢، السيوطي: الهمع ١٩٦/٤.

(٢٦٧٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٥٩، السيوطي: الهمع ١٠٧/٤.

(٢٦٧٣) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٥٩، السيوطي: الهمع ١٠٧/٤.

(٢٦٧٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢، تذكرة النحاة ص٥٥٩.

(٢٦٧٥) الأزهري: شرح التصريح ٢٣٥/٢.

(٢٦٧٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢، تذكرة النحاة ص٥٥٩.

(٢٦٧٧) ابن هشام: المغني ص٣٢، المرادي: الجنى الداني ص٣٦٣، الكنغراوي: الموفي ص١١٥، السيوطي: الهمع ١٠٥/٤.

(٢٦٧٨) الأزهري: تهذيب اللغة ٥٠/١٥.

الإبطال[٢٦٧٩].

ولعله من المناسب أن أشير في هذا السياق إلى مذهب الفراء في كتابتها، لصلة ذلك بإعمالها. فقد نسب إليه بعضهم أنه يرى أن تكتب بالألف إذا أعملت، وبالنون إذا ألغيت، لئلا تلتبس بإذا الزمانية، وأما إذا عملت، فالعمل يميّزها[٢٦٨٠]، وبعضهم الآخر نسب إليه العكس[٢٦٨١].

وحديث الفراء عنها في (معاني القرآن)؛ إعمالِها وإهمالِها، وكتابتُهُ لها بالألف في كل حال يشعر أنه ممن يذهبون إلى كتابتها بالألف دائماً[٢٦٨٢] وهو ما أشار إليه أبو جعفر النحاس حينما قال: " وزعم الفراء أن إذن تكتب بالألف وأنها منونة"[٢٦٨٣] وهو الأولى، فما دام الرأي الراجح في الوقف عليها بالألف[٢٦٨٤] لذا تكون

كتابتها بالألف أوفق، وقد قيل: إن مبنى الحظ على الابتداء والوقف.

إنْ الشرطية

يذكر الكوفيون أنّ (إنْ) حرف جزاء، وليست باسم، لذا فلا عمل لها في الاسم المرفوع بعدها. قال الفراء: ". .وذلك سهل في إن خاصة دون حروف الجزاء، لأنها شرط وليست باسم . .وتدور في الكلام فلا تعمل"[٢٦٨٥].

وما دام الأمر كذلك، فما العامل في الاسم المرفوع بعدها كقوله تعالى:

﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[٢٦٨٦]؟

لقد نقلت المصادر النحوية عن الكوفيين ثلاثة مذاهب في ذلك:

١- أن يكون فاعلاً، ورافعه الفعل المذكور، على التقديم والتأخير، قياساً على قول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

وهو منسوب إلى الكوفيين كافة[٢٦٨٧].

(٢٦٧٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢-٣٩٨، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣٨/٢، الهمع ١٠٦/٤.

(٢٦٨٠) المالقي: رصف المباني ص١٥٥، ابن هشام: شرح قطر الندى ص٣٢٩، المغني ص٣١، الرضي: شرح الكافية ١٣٨/٢.

(٢٦٨١) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص٢٠٢، البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص١٦٦، القلقشندي: صبح الأعشى ١٧١/٣.

(٢٦٨٢) الفراء: معاني القرآن ٢٧٣/١-٢٧٤، ٣٣٨.

(٢٦٨٣) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٦٣/١ وانظر: مكي: مشكل إعراب القرآن ٢٠٠/١.

(٢٦٨٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٨١/١.

(٢٦٨٥) الفراء: معاني القرآن ٤٢٢/١.

(٢٦٨٦) سورة البراءة الآية ٦.

(٢٦٨٧) ابن هشام: المغني ص٧٥٧-٧٥٨، شرح شذور الذهب ص٣٥، الأزهري: شرح

٢- أن يكون مبتدأ والعامل فيه، إما الخبر على حدّ قولهم (بالترافع)، وإما عامله المكني العائد، الذي عاد إليه، وهو مكني الفاعل الذي يستكن فيه الفعل التالي له. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً على النحو الآتي:

أ - إلى الكسائي[٢٦٨٨].

ب - إلى الفراء[٢٦٨٩].

جـ - إلى بعض الكوفيين[٢٦٩٠].

د - إلى الكوفيين[٢٦٩١].

والذي يبدو لي أن هذا مذهب الكسائي. فالفراء، وفي أثناء توجيهه قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[٢٦٩٢]، ناقش مسألة جواز الفصل بمرفوع أو منصوب بين حرف الجزاء، وما جزم، وأشار إلى أن الكسائي كان يجيز " تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجوز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول، وأجازه في النصب. . . وليس ذلك كما قال "[٢٦٩٣].

واحتجاج الكسائي هذا هو عينه احتجاج الكوفيين الذي ذكره صاحب (الإنصاف): " وقلنا إنه يرتفع بالعائد، لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به "[٢٦٩٤]. وهذا هو مذهب الأخفش أيضاً، ولكنّ العامل فيه عنده هو الابتداء[٢٦٩٥].

وقد أفسد هذا المذهب؛ لأنه إذا رفع بالعائد جُعل الفعل الذي بعده خبراً له، وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، وحرف الشرط لا معنى له في الجملة الاسمية[٢٦٩٦].

ولكنّ بعض الباحثين المحدثين أيد كون هذا الاسم المرفوع مبتدأ، وقواه، وجعله هو الظاهر لأنه يغنينا عن التكلف الذي يميله علينا سلطان الاشتغال[٢٦٩٧].

٣- أن يكون فاعلاً، ورافعه فعل محذوف يفسره المذكور، كما يقول

التصريح ٤٣/١.

(٢٦٨٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٥٢/٢.

(٢٦٨٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٨٢/٢، الرضي: شرح الكافية ١٧٧/١.

(٢٦٩٠) الرضي: شرح الكافية ٢٥٥/٢.

(٢٦٩١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٥ ص٦١٥، العكبري: إملاء ما من به الرحمن ١٩٦/١.

(٢٦٩٢) سورة براءة الآية ٦.

(٢٦٩٣) الفراء: معاني القرآن ٤٢٢/١.

(٢٦٩٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٥ ص٦١٦.

(٢٦٩٥) الرضي: شرح الكافية ١٧٧/١، و٢٥٥/٢.

(٢٦٩٦) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن ١٩٦/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٨٢/١.

(٢٦٩٧) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم ٥٣١/١.

جمهور النحويين. وهو قول الكوفيين[٢٦٩٨]، وقول الفراء نفسه كما في (معانيه) . يقول مفسراً قوله تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله)[٢٦٩٩]" ما في معنى الجزاء، ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر، كما قال الشاعر:

إنِ العقلُ في أموالنا نضِقْ به ذراعاً وإن صبراً فنعرِفُ للصبر

أراد: إن يكن، فأضمرها "[٢٧٠٠].

نخرج من هذا كله إلى أن مذهب الفراء في هذه المسألة هو أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل مضمر، وبذلك لم يعد لكلام ابن يعيش، قديما، قيمة، عندما ذكر أن الفراء يرى أن الاسم المرفوع في مثل هذا يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، ولا لكلام بعض الباحثين المحدثين الذي ظن أن الفراء " لم يكن ممن ذكروا رفع الاسم بفعل مضمر "[٢٧٠١].

إنْ النافية العاملة عمل ما الحجازية

من حروف الجحد إنْ. والمشهور في استعمالها نافية أن ينتقض نفيها بـ (إلا) حتى إن بعض الباحثين المحدثين زعم أنها لم ترد في القرآن نافية، إلا والنفي منتقض بـ(إلا)[٢٧٠٢]، غير أن الفراء أشار إلى ورودها نافية في القرآن دون أن ينتقض نفيها بـ(إلا)، وذلك حينما فسر قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[٢٧٠٣] **يقول: ((جاء في التفسير: ما كنا فاعلين. و(إن) قد تكون في معنى (ما) كقوله:** ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[٢٧٠٤][٢٧٠٥].

وما من شك في أنها جاءت في تراكيب قليلة، في غير القرآن، نافية من دون أن ينتقض نفيها بـ(إلا) داخلة على الجملة الاسمية، عندئذٍ اختلف الكوفيون في جواز إعمالها عمل (ما) الحجازية، على مذهبين:

(٢٦٩٨) ابن هشام: المغني ص٧٥٧، الرضي: شرح الكافية ٢/٢٥٥.
(٢٦٩٩) سورة النحل الآية ٥٣.
(٢٧٠٠) الفراء: معاني القرآن ٢/١٠٤-١٠٥ وانظر: ثعلب : مجالس ثعلب ص٢٣٠-٢٣١.
(٢٧٠١) إبراهيم الشمسان: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ص٣٢٢-٣٢٣.
(٢٧٠٢) انظر: سورة الأنعام الآية ٥٧، المؤمنون الآية ٣٧، الكهف الآية٥، فاطر الآية ٢٣، الملك الآية ٢٠. وانظر إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص٨٤.
(٢٧٠٣) سورة الأنبياء الآية ١٧.
(٢٧٠٤) سورة فاطر الآية٢٣.
(٢٧٠٥) الفراء : معاني القرآن ٢/٢٠٠.

١- منع إعمالها، لكونها حرفاً غير مختص، وقياس الحرف غير المختص ألا يعمل، فهي حرف جحد، يحدث معنى في الاسم، والفعل كألف الاستفهام، وهو مذهب الفراء، وأكثر البصريين(٢٧٠٦).

٢- جواز إعمالها عمل ما الحجازية، لأنه لا فرق بينهما في المعنى، فهما لنفي الحال، ولورود ذلك عن العرب، كقول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر:

إنْ المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكنْ بأنْ يبغي عليه فيخذلا

وقول أهل العالية: إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وسمع الكسائي - كما يدعي النحويون- أعرابياً يقول: إنا قائماً، يريد: إن أنا قائماً، وكقراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾(٢٧٠٧) بتخفيف إنْ وفتح الدال واللام.

وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى:

أ - الكسائي وحده(٢٧٠٨).

ب - وإلى الكسائي وأكثر الكوفيين(٢٧٠٩).

وحكى أبو جعفر النحاس عن الكسائي أنه" زعم أن (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾(٢٧١٠).

وهذا يعني أن الكسائي لا يجوز إعمالها. غير أن أبا حيان ردّ كلام النحاس وفنده بقوله: " وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه

(٢٧٠٦) ابن الشجري: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ص١٨٥، الهروي: الأزهية ص٤٦، ابن هشام: المغني ص٩٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، البحر المحيط ٤٤٤/٤، النكت الحسان ص٧٨،السيوطي: الهمع ١١٦/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٠١/١، الأهدل: الكواكب الدرية ١١٠/١.

(٢٧٠٧) سورة الأعراف الآية ١٩٤.

(٢٧٠٨) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٧٤، الهروي: الأزهية ص٤٦، أبو حيان: النكت الحسان ص٧٨، ابن هشام: المغني ص٣٦، السلسيلي: شفاء العليل ٣٣١/١، ابن الشجري: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ص١٨٥، البغدادي: خزانة الأدب ١٤٤/٢.

(٢٧٠٩) أبو حيان: البحر المحيط ٤٤٤/٤، ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، المرادي: الجنى الداني ص٢٠٩، السيوطي: الهمع ١١٦/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٥٥/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٠١/١.

(٢٧١٠) سورة الملك الآية٢٠. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٦٨/٢-١٦٩.

حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب"[٢٧١١]، ولكن فيما ينقله الفراء عن شيخه في (معاني القرآن) تأكيداً على أن الكسائي لا يجوز إعمال (إنْ)، وإن لم ينتقض نفيها بـ إلا، ونصرةً لما حكاه عنه النحاس ورداً لما ادعاه أبو حيان وغيره.

وما نقله النحويون عن الكسائي أنه سمع أعرابيا يقول: إنا قائماً، يريد: إن أنا قائماً، حكاه الفراء عنه برفع (قائم) لا بنصبها. يقول الفراء: "وقال الكسائي: سمعت بعض العرب بقول: إن قائم، يريد إنْ أنا قائم، فترك الهمز وأدغم"[٢٧١٢].

والغريب في الأمر أن يكون أبو بكر بن الأنباري روى المثال نفسه حاكياً عن الكسائي بنصب (قائماً)[٢٧١٣]، ولكن هذه الغرابة تتلاشى برواية الفراء، فهو الأقرب والمعاصر لأستاذه، لا غير وبذلك ينهار أصل المسألة، ونخرج من هذا كله إلى أنه لا خلاف بين شيخي الكوفة فيها، اللهم إلا أن يكون غيرهما جوّز ذلك.

ولعله من المفيد أن نذكر أن المبرد، وابن السراج، وأبا علي الفارسي، وابن جني، وأبا حيان، قد جوزوا جميعاً إعمال (إنْ) عمل ما الحجازية. وأنْ نذكر أن (إنْ) النافية قد هجرت من لغتنا العربية المعاصرة، ولم تعد مستعملة.

أن المخففة:

وتوقف الكوفيون عند عمل أنْ مخففة، فاختلفوا في ذلك، واختلف النقل عنهم فقد نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين أنّ (أنْ) المخففة لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر، ولا في مكني، وأنها تكون حينئذٍ حرفاً، مصدرياً، مهملاً كغيرها من حروف المصدر[٢٧١٤].

ونقل البغدادي عنهم إعمالها مطلقاً[٢٧١٥]، ونقل عن ابن المستوفي أنه نقل عن الفراء أنه لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكني، لخفاء الإعراب فيه، وأما مع الظاهر فلا تعمل[٢٧١٦]. وهذا ما كان ذكره الأزهري من قبل[٢٧١٧]، وأبو حيان من بعد[٢٧١٨] وهو الظاهر من كلام الفراء في (المعاني). قال: "وقد خففت العرب النون من (أنّ) الناصبة، ثم أنفذوا لها

(٢٧١١) أبو حيان: البحر المحيط ٤٤٤/٤.
(٢٧١٢) الفراء: معاني القرآن ١٤٥/٢.
(٢٧١٣) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص١٨٩.
(٢٧١٤) ابن هشام: المغني ص٤٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥١/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٤/٨، السيوطي: الهمع ١٨٤/٢.
(٢٧١٥) البغدادي: خزانة الأدب ٤٦٦/٢.
(٢٧١٦) المصدر نفسه ٤٦٦/٢.
(٢٧١٧) الأزهري: تهذيب اللغة ٥٦٥/١٥.
(٢٧١٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥١/٢.

نصبها. . . قال الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... فراقك لم أبجل وأنت صديق

وقال آخر:

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبرّ أفق وهبت شمالا

بأنك الربيع وغيث مريع ... وقدما هناك تكون الثمالا"[٢٧١٩].

وأما أبو العباس ثعلب، فقد نصّ صراحة على أنّ (أنْ) المخففة لا تعمل شيئاً، وأن ما بعدها استئناف مثل: ظننت أنْ زيد قائم[٢٧٢٠].

أنْ الجازمة

ولم يكتف الكوفيون، على خلاف بينهم، بما ذكره الشيوخ من البصريين في الأدوات التي تجزم فعلين، بل ألحقوا بها أدوات أخرى جديدة، رأوها تعمل فيما بعدها الجزم، منها الأداة (أنْ) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون.

ويفاد من نقل بعض النحويين أنّ مجيء (أنْ) جازمة، مثلها مثل (إنْ) المكسورة الهمزة مذهب كوفي[٢٧٢١] ويفاد من نقل آخرين أن ذلك مذهب بعضهم[٢٧٢٢] مع النص صراحة على ذكر اسم أبي جعفر الرؤاسي واللحياني تارة أخرى، الذي جعل ذلك لغة لبعض بني صباح من ضبة[٢٧٢٤]. فإن صحّ ذلك كان أبو جعفر الرؤاسي أول من استنّ قاعدة جواز الجزم بـ (أنْ)، ثم توبع في ذلك.

وثم نقلان آخران في هذه المسألة، أما أحدهما فيجعل ذلك مذهباً للكسائي ليس خاصاً في (أنْ) وحدها، وإنما يعم جميع حروف النصب. يقول أبو حيان: " حكى الكسائي أن من العرب من يرفع بحروف النصب، ومنهم من يجزم بها كلها، وكلها مقولة "[٢٧٢٥]، وأما النقل الآخر فيقصر ذلك على الفراء وحده. يقول الفارقي: " أما عند الفراء فإنه جزم يأتينا بـ(أن) المفتوحة الهمزة، وأجاز أنْ تقم أقمْ. . . "[٢٧٢٦].

(٢٧١٩) الفراء: معاني القرآن ٩٠/٢.

(٢٧٢٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٠.

(٢٧٢١) عبد اللطيف الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٤١.

(٢٧٢٢) ابن مالك: التسهيل ص٢٩، ابن هشام : المغني ص٤٥، السلسيلي: شفاء العليل ٢٩١/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٨٤/٣.

(٢٧٢٣) المرادي: الجنى الداني ص٢٢٦-٢٢٧، السيوطي: الهمع ٩١/٤.

(٢٧٢٤) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٨٤/٣.

(٢٧٢٥) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٨٣.

(٢٧٢٦) الفارقي: الإفصاح ص١٠٧. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤٥/١ و١٧٤/٣.

وعدت إلى (معاني القرآن) فوجدت الفراء يذهب كثيراً إلى أنّ هذه الأداة قد يكون معناها الجزاء في الماضي، وأنها تفيد ما تفيده (إنْ) المكسورة الهمزة من جهة المعنى ليس غير، أما من جهة العمل الإعرابي، والتأثير اللفظي، فلا أثر لها فيما بعدها جزماً. يقول: " إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله، وكان ينوي بها الاستقبال كسرت (إن) وجزمت بها، فقلت: أكرمك إن تأتني، فإذا كانت ماضية قلت: أكرمك أنْ تأتيني، وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتني، كذلك قال الشاعر:

أتجزع أن بان الخليط المودع وحبل الصفا من عزّة المتقطع

يريد: أتجزع بأن، أو لأن كان ذلك. ولو أراد الاستقبال، ومحض الجزاء لكسر إنْ وجزم بها، كقول الله، جل ثناؤه، : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ ﴾[2727]، فقرأ القراء بالكسر، ولو قرئت بفتح (أن) على معنى إذا لم يؤمنوا، ولأن لم يؤمنوا، ومن أن لم يؤمنوا لكان صواباً، وتأويل أنْ في موضع نصب، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة إذ، فهي في موضع نصب إذا ألقيت الخافض، وتم ما قبلها، فإذا جعلت لها الفعل، أو أوقعته عليها، أو أحدثت لها خفضاً، فهي في موضع ما يصيبها من الرفع، والنصب، والخفض "[2728].

فهو يصوغ قاعدة فتح همزة (إنْ) وتحويلها إلى (أن)، مع محافظتها على معنى الشرط الذي كان ماثلاً في إنْ، من دون أن تؤثر جزماً فيما بعدها، ويشترط لذلك أن تكون (إنْ) للماضي بمعنى (إذ)، وأن يكون الفعل الذي قبلها لها، أو واقعاً عليها، أو أحدث لها خفض[2729].

ومهما يكن من الأمر فالفراء لم يقل إنّ (أنْ) تعمل الجزم فيما بعدها كـ (إن) كما ذكر الفارقي وإن الذي قاله أنها تشبهها من حيث المعنى لا الإعراب.

ولعل ما يؤكد ذلك أن تذكر بعض المصادر النحوية أن الكوفيين كانوا يرون أنّ (أنْ) تفيد المجازاة من دون أن ينصوا على أنها تحدث جزماً فيما بعدها[2730].

وقد صحح ابن هشام في (المغني) مجيء أنْ بمعنى إنْ الشرطية، واستدل على ذلك بأمور منها : مجيء الفاء بعدها كثيراً، وتوارد أنْ

(٢٧٢٧) سورة الكهف الآية٦.

(٢٧٢٨) الفراء: معاني القرآن ٥٨/١-٥٩.

(٢٧٢٩) انظر: الفراء: معاني القرآن ١٧٨/١، ١٨٤، و٢٧٥/٢-٢٧٦، ٢٨٠ و٢٧/٣.

(٢٧٣٠) انظر: ابن مالك: التسهيل ص٢٣٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٢٤/٢، البحر المحيط ١١٨، ابن هشام: مغني اللبيب ص٥٣-٥٤، الرضي: شرح الكافية ٢٥٣/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٩٩/٢، السيوطي: همع الهوامع ١٤٨/٤، الإتقان في علوم القرآن ٢٠٣/١، البغدادي: خزانة الأدب ٨٠/٢، ٨٢.

المفتوحة وإن المكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، وأنّ (أنْ) المفتوحة وردت معطوفة على إن المكسورة[٢٧٣١].

ورد ذلك أبو جعفر النحاس، لأن الجزاء غير معروف في (أنْ)، بل المتعارف أن يكون في (إنْ)[٢٧٣٢].

وأما أن يجزم بها، فذلك ما لا يرضي أبا علي الفارسي من القدماء، لأن الجزم بها ليس من لغة العرب[٢٧٣٣]، والدكتور إبراهيم أنيس من المحدثين، الذي رأى أن الأفعال المضارعة فيما استشهد به على إثبات الجزم بها، لم تكن مجزومة بـ (أن) أصلاً، وإنما هي أفعال مضارعة غير محركة الآخر إما لعدم الحاجة إلى تحريكها، وإما لأن موسيقى الشعر ونظام المقاطع لم يطلبا مثل هذه الحركة، وركن ـ أي الدكتور إبراهيم أنيس ـ إلى جعل مثل ذلك تحت باب ما أسماه النحويون بـ(إجراء الوصل مجرى الوقف)[٢٧٣٤].

وارتضى ذلك نهاد الموسى، وعلل جزم المضارع بـ أنْ إلى جانب ارتفاعه بعدها وانتصابه بها، بأنه من قبيل تعاصر الحركات الإعرابية، التي تتعاور الموضع الواحد من دون أن يكون لأي حركة معنى مغاير لما تدل عليه الحركة الأخرى، وأيد ذلك وقواه بقوله: "ونجد إلى جانب هذه الرواية المجملة الجامعة المأثورة عن الرؤاسي روايات جزئية تفصيلية تزيدها تأيداً وتوضيحاً "[٢٧٣٥].

أو

واختلف الكوفيون في (أو) هل هي حرف ناصب ينصب الفعل المستقبل بنفسه أو أنه حرف مهمل لا عمل له، لأنه حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال؟

يرى الكوفيون[٢٧٣٦]، وقيل بعضهم[٢٧٣٧]، وقيل الكسائي[٢٧٣٨] أن (أو) حرف عامل ينصب الفعل المستقبل بعده بنفسه، وليس حرفاً مهملاً لا عمل له، وهو الظاهر.

ولكنّ الفراء، وتابعه بعض الكوفيين، وبوحي من المعنى الذي يفيده التركيب نفذ إلى رأي آخر خالف فيه رأي شيخه الكسائي ومن تابعه، ورأى

(٢٧٣١) ابن هشام: المغني ص٥٣-٥٤، وانظر: البغدادي: خزانة الأدب (تحقيق هارون) ١٩/٤ وما بعدها.

(٢٧٣٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٧٤/٣.

(٢٧٣٣) الفارقي: الإفصاح ص١٠٧.

(٢٧٣٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص٢٦٣.

(٢٧٣٥) نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص٧٧.

(٢٧٣٦) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٤٩، المالقي: رصف المباني ص٢١٣.

(٢٧٣٧) المرادي: الجنى الجاني ص٢٣١

(٢٧٣٨) المصدر نفسه ص٩٢، ٢٣١، السليلي: شفاء العليل ٩٢٨/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٩٦/٣.

أن ناصب الفعل المستقبل ليس أو لأنها حرف غير مختص، مهمل، وإنما ناصبه إما الخلاف كما تنقل عنه كتب النحو[٢٧٣٩]، وإما الصرف، كما يسميه هو نفسه[٢٧٤٠].

بل

يذكر أبو حيان نقلاً عن (مقدمة في النحو) لأبي محمد أحمد بن طاهر القزويني، أن الكوفيين يعملون بل فيما بعدها، وأنها ترفع الاسم والخبر، وأن ذلك لا يجوز عند أهل البصرة البتة، وإنما يقع بعدها مبتدأ وخبر. ويذكر أيضاً أنه حكى عن أبي بكر بن الأنباري- وقد شك في ذلك- أنه أجاز أن يعمل ما بعد (بل) فيما قبلها، فأجاز أن يكون (يقيناً) في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾[٢٧٤١] معمولاً لرفعه، ويذكر أيضاً أن ذلك خطأ من قول الخليل بن أحمد " لأنه لا يعمل ما بعد بل فيما قبلها"[٢٧٤٢].

ولكنّ أبا بكر بن الأنباري نصّ صراحة على أن ما بعد بل لا يعمل فيما قبلها، يقول: "لأن بل أداة لا ينصب ما بعدها ما قبلها" (٣). وبذلك يكون شك أبي حيان يقيناً.

بله

وفي أدوات الخفض ألحق الفراء (بله) "جعلها بمنزلة على وما أشبهها من حروف الخفض"[٢٧٤٣]، وجعل منه قول الشاعر:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

ونقل عن بعض الكوفيين أن بله لا تعمل فيما بعدها خفضاً، وإنما تكون اسماً بمعنى غير، وما بعدها مخفوض بالإضافة، ويكون المعنى: غير الأكف[٢٧٤٤].

(٢٧٣٩) المرادي: الجنى الداني ص٩٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٢١/٧، السلسيلي: شفاء العليل ٩٢٨/٢، المرضي: شرح الكافية، ٢٤١/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٩٦/٣.

(٢٧٤٠) الفراء: معاني القرآن ٢٣٥/١.

(٢٧٤١) سورة النساء الآية ١٥٧-١٥٨.

(٢٧٤٢) أبو حيان: البحر المحيط ٣٩١/٣.

(٢٧٤٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٩١/١-١٩٢ وانظر ٣٦١/١، الأزهري: تهذيب اللغة ٣١٣/٦ ابن منظور: لسان العرب ٤٧٨/١٣.

(٢٧٤٤)أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٣١/٢، المرادي: الجنى الداني ص٤٢٦، السيوطي:

حاشا

واختلف الكوفيون في حاشا، هل ترفع فاعلاً أو لا؟ وما ناصب ما بعدها إن جاء منصوباً، وخافضه إن جاء مخفوضاً؟.

أ- هل ترفع فاعلاً أو لا ؟ للكوفيين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

١- أن حاشا فعل لا فاعل له. وهو مذهب الفراء.
٢- أن حاشا فعل في الأصل استعملت استعمال الحروف، فحذف فاعلها. وهو مذهب بعض الكوفيين.
٣- أنها فعل يرفع فاعلاً، وفاعلها مكني واجب الاستتار لا يظهر. وهو مذهب غير الفراء من الكوفيين(٢٧٤٥).

ب- ناصب الاسم بعدها:

وإن انتصب الاسم بعدها، فقد نقل أبو حيان عن الفراء مذهبين:
١- أن النصب بعدها إنما هو بالحمل على أداة الاستثناء (إلا)، ثم التزم فيها النصب(٢٧٤٦).
٢- أنها فعل ناصب للاسم بمنزلة عدا، وخلا. ونسبه كذلك أبو حيان إلى بعض الكوفيين(٢٧٤٧). ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الكوفيين(٢٧٤٨)، وإلى الكسائي(٢٧٤٩). ولكن أبا بكر بن الأنباري ينقل هذا المذهب عن الفراء وحده. يقول: " يقال: حاشا عبد الله، بالنصب. . . قال الفراء: من نصب عبد الله، نصبه بحاشا، لأنه مأخوذ من حاشيت أحاشي"(٢٧٥٠).

جـ- خافض الاسم بعدها:

الهمع ٢٩٧/٣، البغدادي: خزانة الأدب ٢٨/٣.

(٢٧٤٥) انظر هذه الآراء: المرادي: الجنى الداني ص٥٦٠، المالقي: رصف المباني ص٢٥٦، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٦٠٩/١-٦١٢، الرضي: شرح الكافية، ٢٤٤/٢، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١١٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١٩/١٢، السيوطي: الهمع ٢٨٦/٣.
وأشار الكنغراوي في الموفي ص٧٤-٧٥ إلى تقديرات ثلاث لهذا الفاعل وفق المذهب الثالث هي: أن فاعله مستتر راجع إلى (البعض) المدلول (بالكل) والتقدير في : قاموا حاشا زيداً: أي حاشا بعضهم زيداً. وقيل التقدير راجع إلى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل، فتقديره: حاشا القائم زيداً. وقيل: الفاعل راجع إلى الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: حاشا فعل زيد.

(٢٧٤٦) أبو حيان ارتشاف الضرب ٣١٩/١.

(٢٧٤٧) المصدر نفسه ٣١٧/٢.

(٢٧٤٨) الكنغراوي: الموفي ص٧٤.

(٢٧٤٩) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٦١٠/١-٦١١.

(٢٧٥٠) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٦٢٦/١.

وأما إن انخفض ما بعدها، فثمة ثلاثة مذاهب:

١- خفضه بلام مضمرة، وحذفت لكثرة استعمالها مع حاشا. وهو مذهب الفراء[٢٧٥١].

٢- خفضه بإضافة حاشا إليه. وهو مذهب ثانٍ للفراء. يقول أبو بكر بن الأنباري: "وقال الفراء: . . . ومن خفضٍ عبد الله كان له مذهبان: أحدهما أن يقول خفضه بإضمار اللام لكثرة صحبتها حاشا كأنها ظاهرة. والوجه الآخر: أن تقول: أضفت حاشا إلى عبد الله، لأنه أشبه الاسم لما لم يأت معه فاعل"[٢٧٥٢].

٣- خفضه بحاشا نفسها. وهو مذهب الكوفيين غير الفراء[٢٧٥٣]. وهو الظاهر والأقل تكلفاً؛ لبعده عن التقدير والتأويل.

ويجري هذا الخلاف في عدا، وخلا.

ومما يتصل بخفض ما بعد عدا وخلا أن الكسائي أجاز أن يخفض بها الاسم وإن دخلت عليهما (ما)، باعتبار (ما) زائدة، لا مصدرية. ويتعين عند جمهور النحويين الكوفيين النصب، فتكونان فعلين، و(ما) مصدرية، لا زائدة. يقول صاحب(شرح عيون الإعراب): " وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي فإنه أجاز فيما بعد ما خلا، وما عدا الجر على تقدير زيادة (ما)،، وهو قبيح لأنها أول، ولا يحسن الزيادة في الأول ومع ذلك فإن النصب بِـ خلا، وعدا إذا حذفت منهن (ما) الوجه، لأنهما فعلان"[٢٧٥٤].

وأفسده ابن هشام، وعلق على ذلك بأن القياس يمنع زيادة ما قبل الخافض والمخفوض، وإنما تزاد بعد حرف الخفض مثل قوله تعالى (عما قليل)[٢٧٥٥] ونحوه ثم قال إن احتج بالسماع "فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه "(٢).

حتى

حتى عامل يتردد بين الأسماء، والأفعال، وهو غير مختص بأحدهما. ويستعمل فترى بعده الفعل الماضي، والمستقبل المرفوع والمنصوب، وتأتي بعده الأسماء وتتعاورها الحركات الإعرابية: الرفع، والنصب، والجر، وفق

(٢٧٥١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١٧/٢، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١١٧.

(٢٧٥٢) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٦٢٦/١ وانظر: المالقي: رصف المباني ٢٥٦، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١١٧.

(٢٧٥٣) الكنغراوي: الموفي ص٧٤.

(٢٧٥٤) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٧٩ وانظر: ابن هشام: المغني ص١٧٩، المرادي: الجنى الداني ص٤٣٦، ابن عقيل: المساعد ٥٨٤/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١٨/٢.

(٢٧٥٥) سورة المؤمنون الآية٤٠.

الحالة التركيبية، وما يترتب على ذلك من معان.

أ- فإذا جاء بعدها اسم مخفوض اختلف الكوفيون في خافضه، على أربعة مذاهب:

١- أن خافضه (حتى) من دون تقدير خافض. وهو مذهب الكوفيين[٢٧٥٦]، وهو الظاهر لبعده عن التقدير والتأويل الذي يفسد المعنى.

٢- أن خافضه (إلى) مظهرة، أو مضمرة. وهو مذهب الكسائي؛ لأن (حتى) عنده حرف ينصب الفعل المستقبل أبداً، فإذا وقع بعدها الاسم مخفوضاً كان خفضه بـ (إلى) مظهرة أو مضمرة، فالعامل ينبغي أن يكون لازماً بأحد القبيلين[٢٧٥٧].

وضعف هذا المذهب وردّ، لأن حرف الخفض لا يحذف ويبقى عمله إلا في الضرورة، فكيف اطرد حذفه بعد (حتى)، وأيضاً كيف أطرد إسقاط الفعل المستقبل المنصوب بعدها مع انخفاض الاسم؟

٣- أن ما بعدها ليس مخفوضاً بها نفسها أصالة، وإنما لنيابتها، وقيامها مقام (إلى) كواو القسم وواو رب. وهو مذهب الفراء. يقول: " تخفض لنيابتها عن (إلى) كواو القسم، وواو ربّ، وربما أظهروا (إلى) بعدها في بعض المواضع. قالوا: حتى الخبر حتى إلينا، فجمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما "[٢٧٥٨].

وعدت إلى (معاني القرآن) لاستطلاع الحقيقة فوجدت الفراء يولي (حتى) عناية خاصة، حيث أفرد لها مساحة عريضة، كشف فيها عن حالات الخفض بها، وما يترتب على ذلك من معان. فهو لم يصرح بأنها تعمل الخفض بنفسها، وإنما ذكر أنها بمعنى (إلى)، ولعل في ذلك إيماءة إلى أنه كان يرى أنها تنوب عنها في عمل الخفض[٢٧٥٩] وهو ما أكده وألح عليه في موضع آخر حيث قال: "وحتى وإلى في الغايات مع الأسماء سواء "[٢٧٦٠].

٤- وذُكِر عن بعض الكوفيين أنها جارة بنفسها لشبهها بـ (إلى)[٢٧٦١].

(٢٧٥٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٣ ص٥٩٧، الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص١٥٤.

(٢٧٥٧) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي: ٣٨٠/١، الرضي: شرح الكافية ٢٤١/٢، ٣٢٤، ابن يعيش: شرح المفصل ١٧/٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٣/٢، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٥٤، السيوطي: الأشباه والنظائر: ١٨٣/١.

(٢٧٥٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٦/٢ وانظر: ٤٠٣/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١١٧/٨، أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص٢٦١، المرادي: الجنى الداني ص٥٤٢، السيوطي: همع الهوامع ص٥٤٢.

(٢٧٥٩) الفراء: معاني القرآن ١٣٧/١.

(٢٧٦٠) المصدر نفسه ٢٩٣/٢.

(٢٧٦١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٣/٢، السيوطي: الهمع ١١٢/٤.

وأشير في هذا المقام إلى أن صاحب (الإنصاف) خلط بين المذهب الأول، ومذهب الفراء وجعلهما مذهباً واحداً عند احتجاجه للكوفيين "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها تخفض الاسم بنفسها؛ لأنها قامت مقام إلى، وإلى تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها"(٢٧٦٢).

ومما لا خفاء فيه أن مذهب الفراء ليس المذهب الأول. وأشير أيضاً إلى أن النحويين وهّوا مذهب الفراء، وأبطلوه؛ لأنه يؤدي إلى إفساد معنى حتى وإبطاله.

ب- وكما عرض الكوفيون مسألة خافض الاسم بعدها، واختلفوا في ذلك، عرضوا مسألة ناصب المستقبل بعدها، واختلفوا في ذلك أيضاً، واختلف النقل عنهم كذلك.

١- أن (حتى) تنصب المضارع بنفسها أصالة من غير إضمار (أنْ)، وأنه يجوز إظهارها بعدها توكيداً لحتى . ونقل هذا المذهب:

أ- عن الكوفيين(٢٧٦٣).

ب- وعن الكسائي وحده(٢٧٦٤).

جـ- ولكن أبا حيان في (ارتشاف الضرب)، وتابعه السيوطي في (همع الهوامع)، ذكر أن الكوفيين اختلفوا في ناصب المستقبل بعد (حتى) تبعاً لاختلافهم في خافض الاسم بعدها، فذكر أن مذهب الكسائي أنها ناصبة بنفسها، والخفض بعدها بإضمار (إلى) وأن مذهب الفراء أنها ناصبة بنفسها كذلك، وليست الخافضة، وأن الخفض بعدها إنما هو لنيابتها مناب (إلى) وأن مذهب بعض الكوفيين أنها ناصبة بنفسها كـ أنْ، جارة بنفسها لشبهها بـ إلى(٢٧٦٥).

وحينما عدت إلى مصادر الكوفيين، وجدت الفراء وأبا بكر بن الأنباري ينصان على أن (حتى) تنصب الفعل المستقبل بنفسها. يقول الفراء موجهاً قراءة من نصب الفعل (يقول) في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ . . .﴾(٢٧٦٦): " فأما النصب، فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد . فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ(حتى) وهو في المعنى ماض "(٢٧٦٧).

(٢٧٦٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٨٣ ص٥٩٧.

(٢٧٦٣) نفسه مسألة رقم ٨٣ ص٥٩٧، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٣٨، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٥٣.

(٢٧٦٤) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧.

(٢٧٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٣/٢، السيوطي: الهمع ١١٢/٤.

(٢٧٦٦) سورة البقرة آيه ٢١٤.

(٢٧٦٧) الفراء: معاني القرآن ١٣٢/١-١٣٣. وانظر أبو بكر: شرح القصائد السبع ص٣٧٣.

٢- ولكن أبا العباس ثعلباً لم يكشف عن مذهبه في ناصب المستقبل بعد (حتى) في (مجالسه)، وإنما نقل عنه النحويون مذهباً خالف فيه أصحابه. فهو يرى أن المستقبل بعد (حتى) ليس منصوباً بها أصالة وإنما لنيابتها عن الناصب أنْ . يقول ابن يعيش: " وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في جئت لأكرمك، وسرت حتى أدخل المدينة إن المستقبل منصوب باللام، وحتى لقيامهما مقام (أنْ) فخالف أصحابه، لأنهم يقولون إن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين لأنه يقول إن النصب بهما لا بمضمر بعدهما"[٢٧٦٨].

ومما يجدر ذكره أن المحقق الرضي نسب هذا المذهب للكوفيين، وفصّل فإن كانت حتى بمعنى إلى فالمستقبل منصوب بها لقيامها مقام الناصب (أن)، وإن كانت تعليلية فلقيامها مقام كي، ثم ردّه ووصفه بالبعد "لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى"[٢٧٦٩].

ومهما يكن من الأمر فعدم التقدير أولى منه، وأن تكون (حتى) جارة بنفسها، أو ناصبة بنفسها أصالة، أولى من تشويه النص بإدخال عنصر غريب عليه من أجل تبرير الحركة الإعرابية ليتوافق ذلك وقواعد النحويين.

ويكشف لنا ما سبق من اختلاف الكوفيين في العامل فيما بعد حتى، سواء أكان اسماً مخفوضاً أم فعلاً مستقبلاً منصوباً عن اهتمام الكوفيين بالعامل والمعمول، ولعلهم بذلك كالبصريين، كما يكشف لنا من جهة أخرى عن طبيعة هذه (الأداة) الغامضة، والتي تتلون وفقاً للمعنى المقصود منها، مما اضطر الكسائي والفراء-وهما الضليعان في العربية- أن يقول عنها الأول، حينما سأله يونس: لم صارت حتى تنصب الأفعال المستقبلة؟ "حتى هكذا خلقت"[٢٧٧٠] وأن يقول عنها الثاني: " أموت

وفي نفسي شيء من حتى، لأنها تخفض، وتنصب وترفع"[٢٧٧١] وقد فسرنا الخفض والنصب، وأما الرفع فيعني به الفراء أنها ترفع الاسم والخبر وهو ما ذكره أبو حيان في (تذكرة النحاة) عن الكوفيين[٢٧٧٢].

حيث

وفي (حيث) اختلف الكوفيون من جهتين: الجهة الأولى: هل ترفع الاسمين بعدها؟ والجهة الأخرى هل تعمل الجزم من دون (ما)؟ أما رفعها الاسمين، فقد نقل أبو حيان في (تذكرته) عن كتاب (مقدمة في النحو) لأبي

(٢٧٦٨) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٠/٧، وانظر أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٣٨.
(٢٧٦٩) الرضي: شرح الكافية ٢٤٠/٢.
(٢٧٧٠) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧.
(٢٧٧١) القفطي: إنباه الرواة ١٥٠/٤.
(٢٧٧٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣١٨.

محمد طاهر بن أحمد القزويني أن الكوفيين يرفعون الاسمين بعدها بها نحو: حيث زيد عمرو (٣) . وهو ما أكده غير مرة[٢٧٧٣] كما أكده ثعلب في مجالسه حيث قال: "حيث رفعوا بها شيئين، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا: حيث زيد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو"[٢٧٧٤].

ولكن أبا حيان عاد ونقل هذا المذهب في موضع آخر من (التذكرة) عن الكسائي وهشام وحدهما، ولم يشر إلى ثعلب، ولا إلى غيره، ثم رده " لأن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب"[٢٧٧٥].

وأما أن تعمل الجزم من دون أن تتصل بها (ما) فشيء انفرد به الفراء من دون الكوفيين. فما نجده عند غيره من تشدد فيما يتعلق بتلازم (حيث) و(ما) في الشرط، لا نجده عنده. فحيث جازمة إذا اتصلت بها (ما)، وأما إذا كانت عاطلة منها، فتكون في الغالب استفهاماً، ويجوز فيها الجزاء. يقول الفراء: " إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما) مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأي ما، وحيث ما، وكيف ما، و(أيّما تدعوا)[٢٧٧٦]، كانت جزاء، ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء"[٢٧٧٧]، ولعله من أجل ذلك سمى (ما) صلة في قوله: "العرب تجعل ما صلة فيما ينوي به مذهب الجزاء "[٢٧٧٨].

عسى

اختلف الكوفيون في إعمال (عسى) فيما بعدها، وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في طبيعتها: حرف هي أو فعل؟

فمذهب الكسائي[٢٧٧٩]، والفراء[٢٧٨٠]، والجمهور من النحويين[٢٧٨١]، والكوفيين[٢٧٨٢] أنها فعل في نحو: عسى زيد أن يخرج، وما بعدها فاعل لها، والمصدر المؤول بدل اشتمال، أي: عسى زيد الخروج، أو عسى زيد صاحب

(٢٧٧٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢١/٢، البحر المحيط ١٥٥/١.
(٢٧٧٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٥٨.
(٢٧٧٥) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٤٥.
(٢٧٧٦) سورة الإسراء الآية ١١٠.
(٢٧٧٧) الفراء: معاني القرآن ٨٥/١.
(٢٧٧٨) المصدر نفسه ١٨٩/٣. وانظر رأيه في: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٥٤٢، السيوطي: الهمع٣٢١/٤، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٠٩، ١١٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٦٣/٢.
(٢٧٧٩) أبو جعفر اللبلي: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ص٣٠.
(٢٧٨٠) الفراء: معاني القرآن ٢٤/١-٢٥ و١٤١/٢-١٤٢، و٦٢/٣، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٤٤، التبريزي: شرح القصائد العشر ص١١٧.
(٢٧٨١) المرادي: الجنى الداني ص٤٦٢.
(٢٧٨٢) الاسفراييني: شرح الفريد ص٣٢٨.

الخروج[٢٧٨٣]. وهو ما يوحي به كلام الفراء في (المعاني). يقول: "فإن قال قائل: أليس من كلام العرب عسيت أذهب، وأريد أقوم معك، و(أن) فيهما مضمرة، فكيف لا يجوز أن نقول: أظن أقوم، وأظن قمت؟ قلت: لو فعل ذلك في ظننت إذا كان الفعل للمذكور أجزته، وإن كان اسماً؛ مثل قولهم: عسى الغوير أبؤسا، والخِلْقةُ لـ(أنْ) فإذا قلت ذلك قلته في أظن، فقلت: أظن أقوم، وأظن قمت؛ لأن الفعل لك، ولا يجوز أظن يقوم زيد، ولا عسيت يقوم زيد؛ ولا أردت يقوم زيد، وجاز والفعل له لأنك إذا حوّلت يفعل إلى فاعل اتصلت به وهو منصوبة بصاحبها فيقول: أريد قائماً؛ والقيامَ لك، ولا تقول: أريد قائماً زيد. . . "[٢٧٨٤].

وقد قوى بعضهم هذا المذهب لموافقته لقولهم: عسى أن يخرج زيد، والاستغناء عن الحذف، ولحوق الفعل بالأفعال التامة التي هي الأصل والأكثر.

ومذهب ثعلب أنها حرف مطلقاً[٢٧٨٥] مهمل لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ وخبر: فقد حكى عنه غلامه أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد في شرحه لـِ (فصيحه) أنه قال: "كلام العرب كله: عسى زيد قائم، فتجعل (زيداً) مبتدأ، و(قائماً) خبره. وعسى حرف جاء لمعنى"[٢٧٨٦]. وخرج المانعون ذلك على أن (عسى) ناقصة، وأن اسمها مكني المجهول محذوف، والجملة الاسمية الخبر[٢٧٨٧].

وإما إذا انتصب الخبر فيشبهها ثعلب بكان، ويجعل ذلك لغة لبعض العرب" قال : ومن العرب من يجعلها في معنى كان فيقول: عسى زيد قائما "[٢٧٨٨]، وما نقله أبو حيان، هنا، عن ثعلب نقله في موضع آخر عن الكوفيين عموماً، وفي جملتهم ثعلب[٢٧٨٩].

وإذا كان ثعلب، أو الكوفيون قد شبهوا عسى بـ(كان)، فقد شبهها لغوي منهم، هو ابن الأعرابي بـ(صار)، والمعنى عنده في قول الزباء: عسى الغوير

(٢٧٨٣) المصدر نفسه: ص٣٢٧-٣٢٨ وانظر: ابن هشام: المغني ص٢٠٢، الرضي: شرح الكافية ٣٠٣/٢، المرادي: الجنى الداني ص٤٦٤.

(٢٧٨٤) الفراء: معاني القرآن ٤١٥/١.

(٢٧٨٥) انظر: ابن هشام: المغني ص٢٠١، أبو حيان : ارتشاف الضرب ١١٨/٢، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٧/١، الأزهري: شرح التصريح ٢١٤/١. وأشير هنا إلى أن أبا حيان وابن هشام نصا في بعض كتبهما على أن القول بأن (عسى) حرف هو قول الكوفيين انظر: أبو حيان: النكت الحسان ص٧٢، ابن هشام: شرح قطر الندى ص٢٨، شرح اللمحة البدرية ١٤/٢.

(٢٧٨٦) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٢٤. وانظر: ابن هشام: المغني ص٢٠٤، ابن عقيل: المساعد ٢٩٨/١.

(٢٧٨٧) ابن هشام: المغني ص٢٠٤، البغدادي: خزانة الأدب ٧٩/٤.

(٢٧٨٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٢٤، وانظر: ارتشاف الضرب ١٢١/٢.

(٢٧٨٩) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٦٠٩ وانظر: النكت الحسان ١٣٢، البغدادي: خزانة الأدب ٧٩/٤.

أبؤسا: صار الغوير أبوساً[2790].

وقد حمّل بعض المحدثين ثعلباً ما لم يقله، وجعل قوله شيئاً لا يعتد به، حينما ذكر أن ثعلباً جعل (عسى) في نحو: عسى زيد قائم ناقصة، وأن اسمها مكني المجهول، والجملة الاسمية هي الخبر[2791].

وبالرجوع إلى كلام ثعلب نفسه نجد أنه يذهب إلى أن (عسى) الجامدة فعل، لا حرف، من أفعال المقاربة، ويشبهها بـ(كاد) إذا كان خبرها جملة فعلية وبـ(كان) إذا جاء مفرداً ويعد ذلك شاذاً. وهذا كلامه:

أ - "عسى زيد قائم، قال: لم يجيء إلا في قوله: عسى الغوير أبؤسا"[2792].

ب- "﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[2793] أي ما أقربه، قال: هذه تسمى المقاربة. عسى عبد الله يقو، مثل: كاد عبد الله يقوم، وإذا أدخل (أن) فإنه يقول: قارب أن يقوم، وأنشد: عسى الغوير أبؤسا، أي: عسى أن يكون، مثل: كان عبد الله قائماً قال وهو شاذ: عسى زيد قائماً: شاذ"[2794].

جـ-" ولا تجيء عسى مع ماضٍ، ولا دائم، ولا صفة"[2795].

د -" وعسيت أن أفعل ذاك، ولا يقال منه: يفعل ولا فاعل"[2796].

وبناء على ذلك فثعلب يرى رأي أصحابه في أن (عسى) فعل جامد لا يتصرف، لا حرف مهمل لا عمل له، كما نُقِل عنه.

الفاء

ناصب الفعل المستقبل بعدها:

لقد اضطربت آراء الكوفيين في ناصب الفعل المستقبل بعد فاء العطف التي تفيد السبب في الأجوبة الستة، وافترقت مذاهبهم في إيجاد مبرر لحركة النصب في آخر الفعل، وتعيين محدثها. وكان شعورهم بإشكالية ذلك واضحاً، واختلافهم بادياً على مذهبين:

أحدهما: أن الفاء حرف مهمل لا عمل له كما تفيد عبارة ابن هشام في (المغني): " الفاء المفردة حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم إنها

(٢٧٩٠) البغدادي: خزانة الأدب ٧٩/٤.

(٢٧٩١) أحمد سليمان ياقوت: الأفعال غير المتصرفة وشبه المصرفة ص٨٠-٨١.

(٢٧٩٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٠٩.

(٢٧٩٣) سورة الإسراء الآية٨.

(٢٧٩٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٠٧.

(٢٧٩٥) المصدر نفسه ص٣٩٥.

(٢٧٩٦) ثعلب: الفصيح (تحقيق عاطف مدكور) ص٢٦١. وانظر: ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص٩٩.

ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثنا "[2797].

وإن اتفق أصحاب هذا المذهب على تجريد الفاء من عمل النصب فيما بعدها، فقد اختلفوا في تعيين ناصبه. فالمشكلة ما تزال قائمة، فلا بد من الكشف عما أحدث حركة النصب.

لقد ذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

١- أن الفعل المستقبل منصوب على الصرف أو الخلاف. وهو مذهب الكوفيين[2798]، وقيل هو مذهب الفراء، أو الفراء وبعض الكوفيين (٤) .

٢- أن الفاء دلت على شرط، فمعنى: هل تزورني فأحدثك: إن تزرني أحدثك، فلما قامت الفاء مقام الشرط، ونابت عنه، شابهت (كي) فلزمت الفعل المستقبل فعملت عمل كي، ونصبت المستقبل. وهو مذهب ثعلب[2799].

٣- أن الفعل المستقبل بعدها لما لم ينسق على ما قبله لم يرفع ولم يجزم، وما قبله لا ينفك من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطل الرفع فيه أيضاً، فلما لم يستقم رفعه ولا جزمه، لانتفاء موجبهما لم يكن له سوى النصب، وهو مذهب هشام[2800].

وثانيهما: أن الفاء ليست حرفاً مهملاً، وإنما هي حرف عامل ينصب الفعل المستقبل بعده أصالة، فلا مبرر لإسناد عمل النصب إلى عامل آخر غير موجود أصلاً في التركيب. وإن أجمعت الكتب النحوية على أن هذا مذهب كوفي، إلا أنها اضطربت في نقله عنهم، واختلفت في تعيين أصحابه. فنقل في بعضها عن الكوفيين[2801]، ونقل في بعضها الآخر عن بعض الكوفيين[2802]. وتفرد ابن السراج في (الأصول) فعزاه إلى الفراء، وهو غريب، يقول: "والفراء يقول إنما نصبوا الجواب بالفاء"[2803].

كم

يفصل النحويون بين نوعين لكم: كم الاستفهامية، وكم الخبرية.

(٢٧٩٧) ابن هشام: المغني ص٢١٣.

(٢٧٩٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٦ ص٥٥٧، ابن يعيش: شرح المفصل ٣٧٨/٦، و٢٧/٧، أبو حيان: البحر المحيط ٤٧٤/١.

(٢٧٩٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢-٤٠٨، السيوطي: الهمع ١٣٠/٤.

(٢٨٠٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢-٤٠٨، السيوطي: الهمع ١٣٠/٤.

(٢٨٠١) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٤٩، المالقي: رصف المباني ص٤٤٣.

(٢٨٠٢) ابن هشام: المغني ص٢١٣، المرادي: الجنى الداني ص٧٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧/٢، السيوطي: الهمع ١١٧/٤.

(٢٨٠٣) ابن السراج: الأصول في النحو ١٧٩/٢.

ويتحدثون عن إعراب تمييز كل واحدة، وعن العامل فيه. ويحصل الاختلاف بين الكوفيين إذا كـان مفسرها مجروراً، ويختلف النقل عنهم، ويضطرب النقلة في نسبة الآراء. أ- عامل الخفض في تفسيز كم الخبرية:وإن نُقِل عن الكوفيين في هذه السبيل مذهب واحد وهو أن مفسر كم الخبرية مخفوض بـ(من) مضمرة، حذفت وأبقي عملها هاهنا، فإنّ نسبته ليست واحدة. فقد نسب حيناً إلى الفراء وحده[٢٨٠٤]، وحيناً آخر للكوفيين[٢٨٠٥].

وإنما جوز أصحاب هذا المذهب خفضه بـ(من) هاهنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً، اطرادُ دخول من عليه كثيراً نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾[٢٨٠٦] ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾[٢٨٠٧]، والشيء إذا عرف في موضع جاز حذفه لقوة الدلالة عليه. والدليل على ذلك حذف (من) وذكرها في قول الأعشى:

يا عَجَبَ الدهر متى سُوِّيا ... كم ضاحكٍ من ذا وكم من ساخر

فأنت تراه قد حذفها مع التفسير (ضاحكٍ) وأثبتها مع ما عطف عليه، وهو قوله: ومن ساخر، والتقدير: كم من ضاحك من ذا، ومن ساخر(٥).

ب - عامل الخفض في تفسير كم الاستفهامية:

ينقل أبو حيان عن الفراء أن تفسير كم الاستفهامية إذا جاء مخفوضاً، فخفضه بالإضافة. يقول أبو حيان: " وجره بإضمار (من) لا بإضافته خلافاً للفراء "[٢٨٠٨].

ويُحكى عن هشام وأبي عبد الله الطوال أنهما كان يختاران هذا المذهب، ويمنعان أن يكون مخفوضاً بـ إضمار (من)، و(على) عوض منها، وقد حكي عن أبي إسحق الزجاج أنه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لأن حروف الخفض لا تضمر، إلا أنه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو أن يخفض بكم في الاستفهام، كما يخفض بها في الخبر. . . فهذا أبو إسحق يختار ألا يضمر (من) وهو شيخ أبي القاسم الزجاجي وإمامه، وهو أيضاً اختيار أبي علي الفارسي، وحكي مثله عن هشام الكوفي، وأبي عبد الله الطوال، وله مع ذلك وجه من القياس"[٢٨٠٩].

وإن كان ذكر أبو حيان هذا المذهب عن الفراء، فإن المشهور من مذهبه

(٢٨٠٤) ابن عقيل: المساعد١/١١٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٩/١.
(٢٨٠٥) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣٧ ص٤٢٦، ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٤/٤.
(٢٨٠٦) سورة النجم الآية ٢٦.
(٢٨٠٧) سورة الأعراف الآية٤.
(٢٨٠٨) أبو حيان: النكت الحسان ص١٧٤.
(٢٨٠٩) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٢٢٩.

هاهنا أنه مخفوض بـ(من) مضمرة حذفت تخفيفاً، لا بالإضافة؛ وهو مذهب انفرد به دون غيره من الكوفيين كما أفاده صاحب (الموفي في النحو الكوفي)[2810].

وإذا ما عدت إلى (معاني القرآن) للفراء لاستكشاف مذهبه في خافض تفسير (كم) بنوعيها وجدته عرض لـ كمْ في بضعة مواضع[2811]، وناقش في موضع واحد منها نصب النكرة بعد كم الخبرية، كما ناقش خفضها، فذهب إلى أن (من) تصحب النكرة هنا كثيراً، وأنها إذا ما حذفت، وبقي ما بعدها على خفضه، فإنه يكون مخفوضاً بـ(من) وإن حذفت، لأنها مرادة في التركيب. ولم يعرض الفراء لخفض النكرة بعد كم الاستفهامية، بل نصّ على نصبها، وأنها منصوبة كما ينصب مميز العدد. ولا أدري علام استند من نقل عنه أن تفسير كم الاستفهامية مخفوض بإضافتها إليه أو بإضمار من. وكلامه في (معاني القرآن) لا يشي بذلك اللهم إلا أنه ذهب إلى أن كم الاستفهامية هي الأصل في الاستفهام، وأن الخبرية فرع عليها، ولعل هذا ما أوقع النقلة عنه في السهو (٤).

ويتعلق بـ كم هنا أن الفراء أجاز أن يعمل ما قبلها فيها سواء أكانت استفهامية أم خبرية[2812] وهو عند الجمهور" محال لأن كم لا يعمل فيها ما قبلها الاستفهام، ومحال أن يدخل الاستفهام في خبر ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبراً[2813].

كأين

ظاهر كلام بعض النحويين أن مفسِّر كأين إذا جاء مخفوضاً انفراد الكسائي من الكوفيين بجعل عامله (من) مضمرة (٢) . غير أن ما في (معاني القرآن) ينفي تفرد الكسائي بذلك. فالفراء يرى أن كأين لغة في كم، إذا ألقيت (من) من مفسّرها جاز نصبه وجاز خفضه بإعمال إرادة من[2814].

لام الأمر

الأصل في هذه الأداة أن تدخل على الفعل المضارع المسند إلى ضمير الغائب نحو: ليدرس محمد، غير أن النحويين الكوفيين اختلفوا في حذف هذه الأداة، وإبقاء عملها:

فمذهب الكسائي جواز إضمار لام الأمر في الشعر وفي الكلام واشترط

(٢٨١٠) الكنغراوي: الموفي ص١٠٢. وانظر السيوطي: الفرائد الجديدة ٤٦٨/١، السيوطي: الهمع ٧٩/٤.

(٢٨١١) الفراء: معاني القرآن ١٦٨/١-١٦٩ و٣٣٣/٢، ٣٧٦.

(٢٨١٢) الفراء: معاني القرآن: ٣٧٦/٢. وانظر: عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص٩١.

(٢٨١٣) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٩٢/٣-٣٩٣.

(٢٨١٤) الفراء: معاني القرآن ١٦٨/١-١٦٩ وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة ٤٦٥/٩.

لذلك أن تسبق بفعل أمر من القول يدل عليها، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٢٨١٥]، **أي : ليقيموا**[٢٨١٦].

ومذهب الفراء أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر؛ "لأن الشعر، كما يقول الفراء نفسه، يضطر فيه الشاعر فيحذف"[٢٨١٧]، كقول الشاعر[٢٨١٨]:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي	ولكن يكن للخير منك نصيب

وقول الآخر[٢٨١٩]:

من كان لا يزعم أني شاعرُ	فيَدْنُ مني تَنْهَهُ المزاجرُ

وقول الآخر[٢٨٢٠]:

محمد تفد نفسك كل نفس	إذا ما خفت من أمرٍ تبالا

وأما في الكلام فمنع ذلك، وحمل قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ **وشبهه على أنه مبني لوقوعه موقع أقيموا، وهو معمول القول. يقول: "جزمت يقيموا بتأويل الجزاء ومعناه- والله أعلم- معنى أمر؛ كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد اذهب عنا، فجزم بنيته الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم على الحكاية؛ ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول: قلت لك تذهب يا هذا، وإنما جزم كما جزم قوله: : دعه ينمْ"[٢٨٢١].**

وظاهر كلام ثعلب في (المجالس) أن جواز ذلك خاص بلغة الشعر(٤). والغريب أن يُنسب جواز إضمار هذه اللام مع إبقاء عملها إلى الكوفيين عموماً[٢٨٢٢].

(٢٨١٥) سورة إبراهيم الآية ٣١. وانظر سورة البقرة الآية ٦١، الأنعام الآية٥١، الإسراء الآية٥٣.
(٢٨١٦) أبو علي الفارسي: إيضاح الشعر ص٦٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤٢/٢، الاسفراييني: شرح الفريد ص٢١٧.
(٢٨١٧) ابن جني: الخصائص ٣٠٣/٣.
(٢٨١٨) ثعلب: مجالس ثعلب ص٤٥٦.
(٢٨١٩) ابن جني: الخصائص ٣٠٣/٣.
(٢٨٢٠) العبكري: مسال خلافية في النحو مسألة رقم١٥ ص١١٦.
(٢٨٢١) الفراء: معاني القرآن ٧٧/٢، وانظر ٤٥/٣، ابن هشام: مغني اللبيب ص٢٩٨، السيوطي: الهمع ١٣٥/٤.
(٢٨٢٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤٤/١، ٤٣٨، السيوطي: الأشباه والنظائر ١٤١/٢.

ومما يتصل بلام الأمر أن الكسائي يرى أن جازم الفعل بعد لا الناهية هو لام الأمر مضمرة قبل لا، و(لا) نافية وليست ناهية، كان أصل الكلام في لا تقم، للا تقم، فحذفت لام الأمر كراهية اجتماع لامين[٢٨٢٣].

ولا يخفى ضعف هذا القول وتكلفه، فضلاً عن أن المقصود من النهي طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الانتفاء.

لام الجحود

وفي ناصب المستقبل بعد لام الجحود خلاف بين الكوفيين. فمذهب أكثرهم أنها ناصبة بنفسها[٢٨٢٤].

ومذهب أبي العباس ثعلب أنها ناصبة، ولكن لقيامها مقام أن[٢٨٢٥] ولما كانت اللام هي الناصبة عند أكثرهم كان خبر كان هو نفس الفعل المسبوق بجحد، فالجحد متسلّط عليه، واللام الزائدة لتقوية المعنى وتوكيده.

لام كي

لعل أبا بكر بن الأنباري أول من عرض -وبإيجاز- رأي الكوفيين والبصريين في ناصب الفعل المستقبل بعد لام كي، من غير أن يرجح رأياً على آخر. فينسب إلى الكوفيين أن المستقبل بعدها منصوب بها نفسها أصالة، وإلى البصريين بإضمار أنْ[٢٨٢٦] ولكن بعض النحويين ينقل عن ثعلب رأياً مخالفاً رأي أصحابه مخالفة يسيرة، إذ يذهب إلى أن لام كي تنصب المستقبل لأنها نابت مناب أنْ(٤) .

ويبدو لي أن ثعلباً لم يكن سباقاً إلى هذا الرأي، وأرى أنه نفذ إليه من خلال إشارة إلى هذا في (معاني القرآن) للفراء. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢٨٢٧] "فردّ أن على لام كي، لأن أنْ تصلح في موقع اللام، فردّ أنْ على أنْ مثلها يصلح في موقع اللام"[٢٨٢٨] وقد

(٢٨٢٣) الأزهري: شرح التصريح ٢٤٦/٢، عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص١٨٤.

(٢٨٢٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٩/٢، النكت الحسان ص١٤٦، البحر المحيط ٤٢٦/١-٤٢٧ و١٢٦/٣، ٣٧٣، السيوطي: الهمع ١٠٩/٤، الأشباه والنظائر ١٥٨/٢، الأزهري: شرح التصريح٢٣٥/٢.

(٢٨٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٩/٢، الأشموني: الأشموني مع الصبان ٢٩٢/٣، السيوطي: الهمع ١٠٩/٤، الكنغراوي: الموفي ص١١٧.

(٢٨٢٦) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص٢٩٧، وانظر أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٧٩ ص٥٧٥، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٥٠-٥١، أبو حيان: البحر المحيط ٢٧٣/١.

(٢٨٢٧) سورة الأنعام الآية٧١، ٧٢.

(٢٨٢٨) الفراء: معاني القرآن ٢٢٠/١-٢٢١.

ألح الفراء على هذه الفكرة كثيراً، وكان يشير دائماً إلى أن العرب تجعل لام كي في موضع أنْ المصدرية الدالة على المستقبل في الفعلين أراد وأمر، وما في معناهما(٣) .

وقد غلّط أبو إسحاق الزجاج هذا المذهب مبيناً أنه لو كانت كي بمعنى أنْ لجاز أن تدخل عليها لام أخرى، كما تدخل على (كي)، فأنت تقول: جئت كي أعمل كذا، ثم تقول: جئت لكي أعمل كذا"[٢٨٢٩].

وإذا ما ظهرت كي وأن بعد هذه اللام، وهذا صحيح جائز عند الكوفيين[٢٨٣٠] فمذهب الكوفيين أن العامل في الفعل المستقبل هي كي، وأنّ (أن) ملغاة لا عمل لها، زائدة على سبيل التوكيد لكي. ومذهب بعضهم أن العامل هو اللام، وأن (كي) و(أن) توكيدان لا عمل لهما(٦) . وعلى الرغم من ظهور مذهب من جعل اللام أصيلة في نصب المستقبل بعدها أقل تكلفاً من غيره لابتعاده عن التأويل والتقدير، إلا أنه رُدّ بحجة أن اللام حرف مختص بالأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء، وبأن الأصل " عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل "[٢٨٣١].

ومما يتعلق بلام كي أن الكسائي أجاز أن يجزم بها الفعل المستقبل، وأن تهمل البتة، ويرفع بها. قال أبو حيان: "حكى الكسائي أن من العرب من يرفع بحروف النصب، ومنهم من يجزم بها، وكلها مقولة، إلا أن الأفصح النصب بها، كقوله:

وأغض عن أشياء منه لنرضه

فجزم بلام كي، وحذف للجازم الياء"[٢٨٣٢].

لا التبرئة

وفيما يتعلق بـ لا التبرئة وعملها اختلاف الكوفيين في المسائل الآتية:

عملها في الخبر:

تعمل لا التبرئة عمل إن، لذا فمن باب أولى أن يكون العامل في خبرها هو العامل في خبر إنّ، وفق ما دللت عليه من قبلُ[٢٨٣٣]، وهو ما أشار إليه الرضي حينما قال: "مذهب الكوفيين أنه مرتفع بما ارتفع به حين كان خبر

(٢٨٢٩) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤٢/٢-٤٣.
(٢٨٣٠) الفراء: معاني القرآن ٢٦٢/١.
(٢٨٣١) الرضي: شرح الكافية ٢٤٠/٢.
(٢٨٣٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٤٨٣.
(٢٨٣٣) راجع العوامل.

المبتدأ، لا بـ(لا)لضعفها عن عملين"[2834].

غير أن بعض النحويين نقل ألا خلاف بين النحويين في أنّ (لا) التبرئة هي الرافعة لخبرها، حينما يكون اسمها معرباً غير مبنيّ[2835] فإن صحّ ذلك فلعله يكون مذهباً لبعض النحويين الكوفيين، لا مذهباً لهم جميعاً.

عملها في العلم:

يشترط في مدخول (لا) التبرئة أن يكون نكرة عند البصريين، ولا يصح عندهم أن تعمل لا في معرفة؛ لأن عموم الجحد لا يتصور في المعرفة(٤).

واختلف الكسائي والفراء في هذا القيد فأجازا معاً أن تعمل في العلم إذا كان مفرداً نحو: لا زيد، أو مضافاً لكنية نحو: لا أبا محمد. واختلفا إذا كان العلم مضافاً للفظ : الله، أو العزيز، أو الرحمن نحو لا عبد الله، ولا عبد العزيز، ولا عبد الرحمن، فأجاز ذلك الكسائي، وجعله قياساً وأنكره الفراء إلا في العلم المضاف للفظ الله، لكثرة استعماله، إذ يقال لكل أحد: عبد الله[2836].

عملها في المكني واسم الإشارة:

أجاز الفراء إعمالها في كناية الغائب نحو: لا هو، ولا هي[2837] ونسبه أبو حيان للكوفيين[2838]. وأجاز الفراء أيضاً إعمالها في اسم الإشارة نحو: لا هذين لك، ولا هاتين لك[2839] قال أبو حيان: " على أن يكون اسم لا محكوماً عليه بتنكيره. وهو منقول عن العرب، لكنه شاذ قليل، لا يقاس عليه"[2840].

ومما يتعلق بـ لا التبرئة الخلاف بين هشام وجمهور النحويين في توجيه نحو: لا أبالك، ولا أخالك، ولا يدي لك، ولا غلامي لك، ولا بني لك، ولا بنات لك.

فمذهب هشام أن هذه الأسماء أسماء مفردة معربة وليست مضافة، واللام حرف خفض، والمخفوض بها في موضع نعت متعلق بمحذوف، وحذف التنوين ونون المثنى والمجموع على حده تشبيهاً للموصوف بالمضاف، وخبر

(٢٨٣٤) الرضي: شرح الكافية ١١٠/١ وانظر: ٣٤٦/٢، ٣٤٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٦٦/٢، ابن الحاجب: الإضاح في شرح المفصل ٢٠٨/١.

(٢٨٣٥) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٦/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٣٦/١-٢٣٧.

(٢٨٣٦) ابن السراج: الأصول ٤٠٦/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٧٠/٢، السيوطي: الهمع ١٩٤/٢-١٩٥، البغدادي: خزانة الأدب ٩٦/٢-٩٧.

(٢٨٣٧) ابن مالك: التسهيل ص٦٨، ابن عقيل: المساعد٣٤٧/١، السيوطي: الهمع٩٥/٢، الكنغراوي: الموفي ص٤٨.

(٢٨٣٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٧١/٢.

(٢٨٣٩) ابن مالك: التسهيل ص٦٨، ابن عقيل: المساعد ٣٤٧/١.

(٢٨٤٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٧١/٢.

لا التبرئة محذوف أيضاً. ومذهب الجمهور أن هذه الأسماء مضافة إلى ما بعد اللام، وأن اللام صلة بين المضاف والمضاف إليه، ولا تتعلق بشيء والمخبر محذوف[٢٨٤١].

لا العاملة عمل ليس

من ضروب (لا) عند الكوفيين استعمالها حرف جحد بمعنى (ليس)[٢٨٤٢]. أما أن تعمل عملها، فتلك مسألة مختلطة مضطربة لدى من نقل مذهب نحاة الكوفة. وتحقيقها أن المحقق الرضي ذكر أن جميع النحويين يجيزون إعمال (لا) عمل (ليس) على الشذوذ[٢٨٤٣].

وما لا شك فيه أن نحاة الكوفة من هؤلاء النحويين، وهو ما أكده الاسفراييني (ت ٦٨٤هـ) حينما ذكر أن الكوفيين يعملون (لا) عمل (ليس)، وإن كان القياس فيها ألا تعمل، لأنها حرف غير مختص، يدخل على الأسماء، والأفعال، ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم، عاملة عند الحجازيين لشبهها بـ(ليس) من جهة المعنى، وإن كان شبهاً ضعيفاً، مما أوجب أن يكون خبرها منصوباً بحذف الخافض كخبر (ما) العاملة عمل ليس(٣) .

ولكنّ الأشموني نقل عن الفراء، ومن وافقه، أنه منع أن تعمل (لا) عمل (ليس). يقول: "عملها عمل ليس قليل، حتى منعه الفراء ومن وافقه"[٢٨٤٤].

إذاً، فجميع النحويين - عند الرضي- يجيزون إعمال (لا) عمل (ليس)، وعند الأشموني إلا الفراء ومن وافقه .

وعدت إلى (معاني القرآن) لاستظهار الأمر، ولم أجد فيه نصاً صريحاً في ذلك، إلا حمله إياها على (ليس)، وجعلها أشبه بها من (ما) يقول: " إن (لا) أشبه بـ(ليس) من (ما) ألا ترى أنك تقول: عبد الله لا قائم ولا قاعد، كما تقول: عبد الله ليس قاعداً ولا قائماً، ولا يجوز عبد الله ما قائم، ولا قاعد"[٢٨٤٥].

ولكنّ أبا بكر بن الأنباري كشف ما غمض من مذهب الكوفيين في هذه المسألة، ولا سيما مذهب الفراء، فنقل عنه أنه يجيز إعمالها عمل ليس، وأن ذلك لغة للعرب يقول أبو بكر: ". . . ولم يقرأ أحد من القراء: لا ريبٌ فيه بالرفع. قال أبو بكر: وزعم الفراء أنها لغة للعرب، وحكى عن بعضهم: لا إلهٌ إلا اللهُ، ومن ذلك قول جرير:

(٢٨٤١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٦٨/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٤٣/١، السيوطي: الهمع ١٩٦/٢-١٩٧.

(٢٨٤٢) الفراء: معاني القرآن ٤٤٨/١، أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١٧٤/٢.

(٢٨٤٣) الرضي: شرح الكافية ٢٧٠/١.

(٢٨٤٤) الأشموني: شرح الأشموني ٢٥٤/١.

(٢٨٤٥) الفراء : معاني القرآن ٤٣/٢ .

نبئـــت جوّابـــاً وســـكْنا يســـبني وعمرو بن عمرو لا سلامٌ على عمرو

وأنشدنا أبو العباس عن ابن الأعرابي:

مـــــن صـــــد عــــن نيرانهـــــا فأنـا ابـــن قيـــس لا بـــراح"[(٢٨٤٦)].

وبهذا لم تعد المسألة مسألة خلافية بين الفراء والكوفيين، كما توحي عبارة الأشموني.

لات

من الأدوات المشكلة في النحو الكوفي "لات". وإشكاليتها تتمثل في اختلاف الكوفيين في حقيقة عملها، وأصلها، والوقف عليها. وما يعنيني في هذه السبيل هنا الإشكالية الأولى، وهي اختلافهم في عملها. وهذا بيان ذلك:

١- أنها تعمل عمل (لا) التبرئة، وهو عمل إنّ فتنصب الاسم، وترفع الخبر. وهو مذهب الكوفيين جميعاً كما أفاده بعضهم[(٢٨٤٧)].

ولم أجد فيما بين يدي من مصادر كوفية إشارة إلى هذا المذهب، إلا شيئاً قاله الفراء في (المعاني) وهو أن "الكلام أن ينصب بها، لأنها في معنى ليس"[(٢٨٤٨)].

وهو كلام يوحي شطره الأول بإعمالها عمل (لا) التبرئة، وشطره الثاني بإعمالها عمل (ليس)، وعمل (ليس) غير عمل (لا) التبرئة؛ إلا إذا حملنا هذا الكلام محملاً آخر، وهو أن (لات) تشبه (ليس) معنى وعملاً، كما أشبهت، عند ثعلب، (ليس) (لا) التبرئة معنى وعملاً عندما قال: " وحكى أبو العباس قال ابن الأعرابي: قد جعل الناس ما ليس بأسَ به، جعل ليس بمعنى التبرئة"[(٢٨٤٩)].

فإذا كان الأمر على ما فسرنا، فما من شك أن من الكوفيين من يرى أنها تعمل عمل (لا) التبرئة، وإلا فلا إجماع على ذلك عندهم، كما ذكرنا قبلُ.

٢- أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر. وهو مذهب أكثر الكوفيين [(٢٨٥٠)].

٣- أنها يجوز أن تكون حرفاً خافضاً، يخفض ما بعده. وقد اضطرب نقلةُ هذا المذهب، واختلفوا في نقله.

(٢٨٤٦) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١/١٠٥-١٠٦.

(٢٨٤٧) الإسفراييني: شرح الفريد ص٢٥٧، البغدادي: خزانة الأدب ٢/١٤٦.

(٢٨٤٨) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٢٨٤٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص١١٢.

(٢٨٥٠) الفراء: معاني القرآن ٢/٣٩٧-٣٩٨، أبو بكر بن الأنباري: شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها ص٤٢٥، قصيدة في مشكل اللغة وشرحها ص٦٥٧ وانظر: ابن هشام: المغني ص٣٥٥.

أ- فالرضي ينقله عن الكوفيين نقلاً عن السيرافي كما يقول[٢٨٥١] وهو وهم منه. فالسيرافي لم ينقله عن الكوفيين، وإنما نقله عن بعضهم. وهذه عبارته: " وقد زعم بعضهم في (لات أوانٍ) أن (لات) جارة للأوان، بمنزلة حرف من حروف الخفض، وهو قول بعض الكوفيين "[٢٨٥٢].

ب- ونقله غيرهما عن الفراء [٢٨٥٣] وحده[٢٨٥٤].

وقد ردّ مذهب الفراء هذا بأنه لو كان حرفاً خافضاً لخفض غير أسماء الزمان، واختصاص الخافض ببعض المخفوضات شيء نادر، وبأنه لو كان خافضاً لكان لا بدّ له من متعلق يتعلق به، ولات هاهنا لا تتعلق بشيء، وإن كان يمكن حمل ذلك على أن من حروف الخفض ما لا يتعلق أبداً، كقولنا: لولاي، ولولاه على مذهب سيبويه[٢٨٥٥].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الفراء لا يجوز ردّه، ما دام السماع يعضده، ويؤيده، كما أنه يغنينا عن تمحلات النحاة، وتقديراتهم، لتخريج هذا المسموع كقراءة عيسى بن عمر الشاذة (ولات حين مناص)[٢٨٥٦] وقول الشاعر:

فلتعرفــن خلائقــاً مشمــولةً ولتنــدمن ولات ســاعة منــدم

وقول الآخر:

طلبــوا صــلحنا ولات أوانٍ فأجبنــا أن لــيس حــين بقــاء

وقديماً قال أبو حيان: "ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا "[٢٨٥٧].

ولم يختلف نقلة مذهب الكوفيين في نقل عمل (لات) فحسب، بل اختلفوا كذلك في نقلهم مذهب الفراء في صفة معمولها إذا كانت عاملة عمل (ليس)، أيكون مختصاً بلفظ الحين أم يتعدى إلى ما يرادفه من الأوقات؟ فبعضهم نقل عنه أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين (٤) . وأما إذا كانت (لات) خافضة فنقل عنه النحويون جميعاً أنها تختص بأسماء الزمان.

وفي الواقع أن الفراء لم يقيد معمول (لات) بشيء، سواء أكانت عاملة عمل ليس، أم كانت خافضة، ولم يتعرض لهذا، ولا لغيره في (معانيه)، ولعله ذكره في غير (المعاني)(٥) .

(٢٨٥١) الرضي: شرح الكافية ٢٧١/١.
(٢٨٥٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٧٦/١.
(٢٨٥٣) الفراء: معاني القرآن ٣٩٧/٢-٣٩٨.
(٢٨٥٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠/١، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٤، ارتشاف الضرب ١١١/٢، ابن هشام: المغني ص٣٣٦، تخليص الشواهد ص٣٠٢، السيوطي: الهمع ١٢٤/٢.
(٢٨٥٥) سيبويه: الكتاب (هارون) ٣٧٣/٢-٣٧٤.
(٢٨٥٦) سورة ص الآية٣. وابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات ص١٣٩.
(٢٨٥٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٦٥/٢.

لم

المشهور في (لم) أنها تعمل الجزم فيما بعدها من الأفعال المضارعة. ولكن أبا العباس ثعلباً انفرد من بين الكوفيين، فذكر جواز إهمالها، ورفع الفعل المضارع بعدها، حملاً على (لا)، وأنشد لذلك قول الشاعر:

لولا فوارس كانوا غيرهم صُبْرا يوم الصليفاءِ لم يوفون بالجار

ثم قال: "شبه (لم) بـ (لا) والله أعلم"[٢٨٥٨].

ولعل المعروف لدى الكوفيين هو تشبيه (لا) بـ(لم) من جهة المعنى، لا تشبيه (لم) بـ(لا) من جهة التأثير اللفظي والعمل الإعرابي[٢٨٥٩].

وإن كان ثعلب قد حرم (لم) من عملها الأصيل في جزم الفعل المضارع، فقد عَاضَها اللحياني فمنحها عملاً إضافياً، وهو نصب الفعل المضارع، وحكى أن ذلك لغة، وحمل عليه قراءة : (ألم نشرح لك صدرك)[٢٨٦٠] بنصب نشرح[٢٨٦١]. وقد ردّ أبو حيان ما حكاه اللحياني بقوله: "وليس ذلك مما يلتفت إليه"[٢٨٦٢].

لن

وحكى أبو حيان مرة عن الكسائي[٢٨٦٣] أخرى عن اللحياني[٢٨٦٤] ن من العرب من يجزم بـ(لن)، إلا أن أبا حيان رده، وجعله شيئاً لا يلتفت إليه، وهو عكس المعروف عند الناس. وما ينبغي ألا يلتفت إليه هو كلام أبي حيان في (لم)، و(لن) معاً، إذ لا يمنع أن يكون ذلك من قبيل تعاصر الحركات الإعرابية، وتعاورها على الموضع الواحد من دون أن يكون لأي حركة معنى مغاير لما تدل عليه الحركة الإعرابية الأخرى[٢٨٦٥].

لولا

اتفق الكوفيون مخالفين البصريين على أن الاسم المرفوع بعد لولا ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا في رافعه على ثلاثة أقوال:

١- أن العامل فيه (لولا) نفسها، لاستغنائه بها، مثلما يرتفع الفاعل

(٢٨٥٨) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص٣٧٥-٣٧٦.
(٢٨٥٩) أبو بكر بن الأنباري: إضاح الوقف والابتداء ٩٧٧/٢-٩٧٨.
(٢٨٦٠) أول سورة الانشراح.
(٢٨٦١) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٨١، البحر المحيط ٤٨٨/٨
(٢٨٦٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٨١.
(٢٨٦٣) لمصدر نفسه ص٤٨٣.
(٢٨٦٤) لمصدر نفسه ص١٨١، البحر المحيط ٤٨٨/٨.
(٢٨٦٥) وانظر: نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص٧٧.

بالفعل. فهي، إذاً، حرف مختص بالأسماء يرفع ما بعده، وإنما عمل الرفع ولم يعمل غيره، لكونه يستقل بالاسم، وتنعقد بهما الفائدة، فأشبه الفعل والفاعل. وقد اضطرب النحويون في نسبة هذا المذهب. فهو منسوب إلى الفراء وحده[٢٨٦٦] وإلى الفراء وجماعة من أهل الكوفة[٢٨٦٧] وإلى الفراء والكوفيين[٢٨٦٨] وإلى بعض الكوفيين[٢٨٦٩] وإلى الكوفيين كافة[٢٨٧٠].

ومما لا شك أنه مذهب الفراء وأبي بكر بن الأنباري. يقول الفراء في قوله تعالى: (ولولا رجال مؤمنون ونساء)[٢٨٧١] "ترفع بـ(لولا)، ثم قال: (أن تطئوهم) فأن في موضع رفع بـ(لولا)"[٢٨٧٢] ويقول أبو بكر بن الأنباري في إعراب قول طرفة:

فلولا ثلاث هن من عيشة الفتى وجدّك لم أحفل متى قام عودي

"والثلاث يرتفع بـ(لولا)"[٢٨٧٣].

وبينما أيد أبو البركات الأنباري -على غير عادته في أغلب مسائل إنصافه- وجهة النظر الكوفية في هذه المسألة، دفعها غيره وردها بأن (لولا) لو كانت من الحروف العاملة لكان الخفض أولى بها من الرفع؛ "لأن القاعدة أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر"[٢٨٧٤]، وبأن لولا ربما دخلت على الفعل كما في قول الشاعر:

لا درّ درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود

فلو كانت (لولا) عاملة لذكر بعدها مرفوعها، فدل ذلك على انتفاء عملها لعدم المرفوع[٢٨٧٥].

وإذا كانت لولا عند الفراء، أو من ذهب هذا المذهب حرفاً يعمل الرفع في الاسم بعده فقط، فقد نقل بعضهم عن الكوفيين أنها ترفع الاسم والخبر

(٢٨٦٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢١/٢، و٥٧٦/٢، البحر المحيط ٢٤٠/١، المرادي: الجنى الداني ص٢٧، ٦٠٢، ابن عقيل: المساعد ٢١٢/١، الرضي: شرح الكافية ١٠٤/١، السلسيلي: شفاء العليل ٢٧٧/١، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤١/١، الهمع ٤٣/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٦٣/٢.

(٢٨٦٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢١/٢.

(٢٨٦٨) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢١١/٢.

(٢٨٦٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٦٦/٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٥١/٢.

(٢٨٧٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم١٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٩٠/١، العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن ٤١/١، التبيين مسألة رقم ٣١ ص٢٣٩.

(٢٨٧١) سورة الفتح الآية٢٥.

(٢٨٧٢) الفراء: معاني القرآن ٤٠٤/١، وانظر: ٨٤/٢-٨٥.

(٢٨٧٣) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص١٩٤.

(٢٨٧٤) ابن عقيل: المساعد ٢١٢/١.

(٢٨٧٥) البغدادي: خزانة الأدب ٢٢٢/١.

معاً[٢٨٧٦].

٢- أن العامل فيه فعل مضمر بعد لولا تقديره: وجد أو نحوه، لظهوره كما في قول الشاعر:

فقلت: **بلى لولا ينازعني شغلي**

وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى الكسائي وحده تارة[٢٨٧٧] وإلى الكوفيين جميعاً تارةً أخرى[٢٨٧٨].

ورد ابن عقيل هذا المذهب؛ لأن فيه حذف الفعل من دون الفاعل، ولأن إضمار الخبر، كما هو مذهب البصريين، أكثر من إضمار الفعل فارغاً، والحمل على الأكثر أولى[٢٨٧٩]، ولكنّ الرضي رجّحه وقواه بقوله: "وهو قريب من وجه. . .[٢٨٨٠].

٣- أن العامل فيه فعل نابت (لا) منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك كان المعنى: لو انعدم زيد بناء على أن (لولا) أصلها لو والفعل[٢٨٨١]. وهو منسوب للكوفيين كافة[٢٨٨٢] وحكاه الفراء عن بعضهم وردّه بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأكرمتك، ولا يعطف بـ(لا) بعد النفي[٢٨٨٣]، على الرغم من ذهابه إلى أصل (لولا) "لو ضمت إليها لا فصارتا حرفاً واحداً"[٢٨٨٤].

وقوى المالقي هذا المذهب وصححه؛ "لأنه إذا زالت (لا) وفي (لو) الفعل ظاهراً، أو مقدراً، وإذا أدخلت (لا) كان بعده الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة مناب الفعل"[٢٨٨٥] واختاره السهيلي (٨).

ولعل ثعلباً من أصحاب هذا المذهب. ففي أثناء حديثه عن أصل (لولا) ذكر أنها مكونة من (لو) للتمني و(لا) للجحد، فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة ثم ذكر لذلك مثالين، أحدهما بـ(لو) من دون (لا) والفعل بعدها ظاهر، وثانيهما

(٢٨٧٦) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣١٨.

(٢٨٧٧) ابن مالك: التسهيل ص٤٧، ابن عقيل: المساعد ٢١٢/١، المرادي: الجنى الداني ص٦٠١، الرضي: شرح الكافية ١٠٤/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٧٦/٢، السيوطي: الهمع ٤٣/٢.

(٢٨٧٨) العكبري: التبيين مسألة رقم ٣١، السلسيلي: شفاء العليل ١٧٧/١، الأزهري: شرح التصريح ١٧٩/١.

(٢٨٧٩) ابن عقيل: المساعد ٢١٣/١. وانظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ١٨٣/١.

(٢٨٨٠) الرضي: شرح الكاية ١٠٤/١.

(٢٨٨١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٥/١.

(٢٨٨٢) المالقي: رصف المباني ص٣٦٢-٣٦٣، ابن يعيش: شرح المفصل ٩٦/١، و١٤٦/٨، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٠١، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٦٤.

(٢٨٨٣) المرادي: الجنى الداني ص٦٠٢، ابن عقيل: المساعد ٢١٢/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٦٣/٢.

(٢٨٨٤) الفراء: معاني القرآن ٣٧٧/٢.

(٢٨٨٥) المالقي: رصف المباني ص٣٦٢-٣٦٣ وانظر المرادي : الجنى الداني ص٦٠٢.

مُدْخِلاً فيه (لا) على (لو) بعدها اسم، كما مثله المالقي حينما صححه، وهذه عبارته في (المجالس): "قال أبو العباس: أصل لولا أن (لو) للتمني و(لا) للجحد، فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة. لو كان كذا لكان كذا، لولا أنه كان كذا لكان كذا"[٢٨٨٦].

ومما يتصل بعمل (لولا) اختلاف الكوفيين واختلاف النقل عنهم في عملها رفعاً في المكنى المتصل بعدها نحو: لولاك، ولولاي، ولولاه. فبينما نقل المالقي عن بعض الكوفيين أن لولا باقية على بابها من رفع ما بعدها، واستعير مكني الخفض المكني الرفع، كما قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت أنا، فاستعير مكني الرفع للخفض[٢٨٨٧] نقله آخرون عن الفراء[٢٨٨٨] وحده[٢٨٨٩] وآخرون عن الكوفيين[٢٨٩٠].

ما العاملة عمل ليس

المشهور السائد أن ما يعمل عمل ليس من الأدوات هو (ما) الحجازية، وأما عند أهل نجد وتهامة فلا عمل لها البتة، كما يحكي الكسائي والفراء[٢٨٩١] إلا أن صاحب (الكواكب الدرية) نقل عن الكسائي جواز إعمال ما التهامية[٢٨٩٢].

والمشهور أيضاً من مذهب الكوفيين في ما الحجازية إجماعهم على أنها لا تعمل شيئاً في الاسم والخبر. فالاسم باق على رفعه قبل دخولها عليه، والخبر منتصب من أثر سقوط الخافض منه[٢٨٩٣] ولم يذكر أحد ممن طالعت كلامه غير هذا، إلا الشاطبي الذي نقل عن الكوفيين أن (ما) الحجازية تعمل

(٢٨٨٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٥٩.

(٢٨٨٧) المالقي: رصف المباني ص٣٦٤.

(٢٨٨٨) الفراء: معاني القرآن ٨٥/٢.

(٢٨٨٩) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢١٢/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٢/٣، الرضي: شرح الكافية ٢٠/٢، الهروي: الأزهية ص١٧٢.

(٢٨٩٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٩٧ ص٦٨٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٠/٢، المرادي: الجنى الداني ص٦٠٤، السلسيلي: شفاء العليل ٦٧٨/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٩٤/٢، السيوطي: الهمع ٢١٠/٤.

(٢٨٩١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٢٨/٢ وانظر: الفراء: معاني القرآن ٤٢/١، و١٣٩/٣، ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩٦-٥٩٧.

(٢٨٩٢) الأهدل: الكواكب الدرية ١٠٧/١.

(٢٨٩٣) الفراء: معاني القرآن ١٦٥/١، و٤٢/٢، و١٣٩/٣، ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٩٦-٥٩٧، ابن عقيل: المساعد ٢٨٠/١ أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٩ ص١٦٥، أسرار العربية ص١٤٤، العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٨، أبو حيان ارتشاف الضرب ٢١/٢، ٢٢، ١٠٦، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٧٠/١ و٣٢٧/٢، و٣٧٢/٤، الرضي: شرح الكافية ٢٦٨/١، السيوطي: الهمع ١١٠/٢، الصبان: حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٧/١.

في الاسم فقط[٢٨٩٤] فإن صحّ ذلك فلعله يكون مذهباً لنحويين كوفيين لم آراؤهم، ولا مصنفاتهم، خالفوا فيه مذهب من يرى أنها لا تعمل شيئاً في الاسم، وإلا صاحبَ (الكواكب الدرية) الذي نقل عن الكسائي أنه حكى أن (ما) عند التهاميين تعمل عمل ليس أيضاً[٢٨٩٥].

ويتعلق بعمل (ما) في هذا السياق اختلاف الكوفيين في نصب خبرها إذا تقدم على اسمها نحو: ما قائماً زيد. فجمهور النحويين منع الإعمال حينئذ، وجوزه الفراء في نقل[٢٨٩٦]، ومنعه في نقل آخر[٢٨٩٧]. والذي في (معاني القرآن) منع النصب ووجوب الرفع، قال: " وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك"[٢٨٩٨].

واختلف الكوفيون كذلك في إعمالها إذا دخلت على الخبر(إلا)، واختلف النقل عنهم أيضاً. فقد نقل عن الفراء أنه أجازه وقيده بكون الخبر وصفاً نحو: ما زيد إلا قائماً، ونقل عن بقية الكوفيين أنهم أجازوه أيضاً بشرط كون الخبر مشبهاً به نحو: ما زيد إلا زهيراً شعراً[٢٨٩٩] وفي نقل آخر عن الفراء منع ذلك إذا دخلت على الخبر، وجوازه إذا كانت بدلها غير أو سوى[٢٩٠٠] ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء منع الإعمال إذا دخلت إلا على الخبر[٢٩٠١]

وهو ما يفيده كلام الفراء في (معاني القرآن)معلقاً على قراءة ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾[٢٩٠٢] حينما قال: " ولا أشتهي نصبها في القراءة "[٢٩٠٣]. ثم إن الفراء وجه قراءة النصب ليس على كون المنصوب خبراً لـ(ما) وإنما على إضمار فعل[٢٩٠٤] وهو ما نقله عنه ابن خالويه[٢٩٠٥] وفي هذا كله ما يدل على أن الفراء منع إعمال (ما) إذا دخلت (إلا) على الخبر.

(٢٨٩٤) الأزهري: شرح التصريح ١/١٩٦.
(٢٨٩٥) الأهدل: الكواكب الدرية ١/١٠٧.
(٢٨٩٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/١٠٣، النكت الحسان ص٧٤، المرادي: الجنى الداني ص٣٢٤، السلسيلي: شفاء العليل ١/٣٣٠، السيوطي: الهمع ٢/١١٣.
(٢٨٩٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/١٠٣، المرادي: الجنى الداني ص٣٢٤.
(٢٨٩٨) الفراء: معاني القرآن ٢/٤٣.
(٢٨٩٩) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٩٣، ارتشاف الضرب ٢/١٠٤، النكت الحسان ص٧٤، الأزهري: شرح التصريح ١/١٩٧.
(٢٩٠٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/١٠٤، السيوطي: الهمع٢/١١١، الأهدل: الكواكب الدرية ١/١٠٨.
(٢٩٠١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/١٠٥.
(٢٩٠٢) سورة القمر الآية٥٠.
(٢٩٠٣) الفراء: معاني القرآن ٣/١١١.
(٢٩٠٤) المصدر نفسه ٣/١١١.
(٢٩٠٥) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٥٢.

وأشير في هذه السبيل إلى أن ابن إصبع نقل عن الكسائي والفراء جواز إعمال ما إذا دخلت (إلا) على الخبر وكان خبرها وصفاً، وتقدم عليه مفعوله كقولك: ما زيد إلا عمراً ضارباً، وأما أبو جعفر النحاس فنقل عن الفراء منع ذلك، وعن الكسائي جوازه[٢٩٠٦].

وإذا عطف على خبر (ما) بحرف لا يوجب، أي معه (لا) نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً جاز عند النحويين النصب عطفاً على الخبر، والرفع على إضمار هو، واختلفوا في خفضه على التوهم، فمنعه عامة النحويين، وأجازه الشيخان الكسائي والفراء[٢٩٠٧].

وإذا كان خبر ما وصفاً مخفوضاً بالباء وعطفت عليه وصفاً متلواً بأجنبي نحو: ما زيد بقائم ولا خارج عمرو، منع خفضه الفراء وأجازه هشام، وإن تأخر الوصف في العطف وكان خبر (ما) منصوباً نحو: ما زيد قائماً ولا عمرو خارج، جاز مع الرفع النصب عند الكسائي وهشام (٧) .

وأما إذا وليت إن (ما) كقول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ... ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

فقد نقل جماعة من النحويين إجماع الكوفيين على جواز نصب خبر (ما)[٢٩٠٨] وأن ابن السكيت حكى ذلك[٢٩٠٩] ولكنّ ابن عصفور نقل عن الكسائي والفراء منع الإعمال[٢٩١٠].

وإذا كررت (ما) منع الجمهور إعمالها، وأجازه جماعة من الكوفيين، وحملوا عليه قول الشاعر:

لا ينسك الأسى تأسيا فما ... من حمام أحدٌ مستعصما

والمانعون أوجبوا الرفع، وأولوا ما ورد منه منصوباً، أو حملوه على الضرورة الشعرية[٢٩١١].

مذ ومنذ

من أحوال مذ ومنذ أن يليهما اسم مخفوض أو اسم مرفوع. فإذا وليهما اسم مرفوع ففي رافعه خلاف بين نحاة الكوفة، على ثلاثة أقوال:

١- أن رافعه فعل محذوف، فإذا قلت: ما رأيته مذ أو منذ يومان، كان

(٢٩٠٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٥/٢، وانظر: تذكرة النحاة ص٧٤.
(٢٩٠٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٦/٢.
(٢٩٠٨) أبو حيان: النكت الحسان ص٧٤، السيوطي: الهمع ١١٢/٢، الأشباه والنظائر ١٤٨/٢-١٤٩، المرادي: الجنى الداني ص٣٢٧-٣٢٨، البغدادي: خزانة الأدب ١٢٤/٢.
(٢٩٠٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٠٥/٢.
(٢٩١٠) المصدر نفسه ١٠٥/٢.
(٢٩١١) المصدر نفسه ١٠٥/٢، النكت الحسان ص٧٥، السيوطي: الهمع ١١٢/٢.

تقدير الكلام: ما رأيته مذ أو منذ (مضى) أو (كان) يومان. وبناء على هذا يكون الكلام مركباً من الوقتين مذ أو منذ، وبعدهما جملة فعلية ماضوية، حذف فعلها، وبقي فاعلها، وهي في محل خفض بإضافتها إلى مذ أو منذ.

وقد لاحقت هذا المذهب في مصادر نحوية كثيرة، فلم أجد اتفاقاً على نسبته، وإنما وجدت خلطاً واضطراباً كبيرين فقد وجدته منسوباً إلى: الكوفيين[٢٩١٢]، جمهور الكوفيين،[٢٩١٣] الكوفيين غير الفراء،[٢٩١٤] المحققين من الكوفيين[٢٩١٥]، قوم من الكوفيين[٢٩١٦]، بعض الكوفيين[٢٩١٧]، الكسائي وجماعة[٢٩١٨]، الكسائي وابن مضاء (٧) .

وناقش القدماء هذا المذهب فرجحه ابن مالك؛لأن فيه إجراء للوقتين مذ ومنذ على طريقة واحدة، وذلك أولى من اختلاف الاستعمال[٢٩١٩]، ورده غيره بحجة أن التكلف ظاهر لا يخفى عليه[٢٩٢٠]، وأنه فاسد لانبنائه على أصل فاسد، وهو القول بالتركيب[٢٩٢١].

٢- أن رافعه مبتدأ محذوف، تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. وبناء على ذلك يكون الكلام مركباً من: الوقتين مذ أو منذ، وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والجملة اسمية صلة لـ ذو، بناء على أن منذ مركبة من (مِن) و(ذو) التي بمعنى الذي. ووجدت هذا الرأي منسوباً تارة للفراء وحده[٢٩٢٢] وتارة أخرى لبعض الكوفيين[٢٩٢٣]. وردّ هذا المذهب كما ردّ سابقه.

٣- أن مذ ومنذ مبتدآن، وما بعدهما خبران مرتفعان بهما، واجبا التأخير، وتقدير الكلام: آمد ذلك يومان. وهو مذهب طائفة من

(٢٩١٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٦ ص٣٨٢، ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص٣١٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٣/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٠٢، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٤٦.

(٢٩١٣) الأزهري: شرح التصريح ٢٠/٢.

(٢٩١٤) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٣٨٣/١.

(٢٩١٥) ابن عقيل: المساعد ٥١٣/١، السلسيلي: شفاء العليل ٤٧٤/١.

(٢٩١٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٨.

(٢٩١٧) الرضي: شرح الكافية ١١٨/٢، السيوطي: الأشباه والنظائر ١٥٥/٢.

(٢٩١٨) ابن هشام: المغني ص٤٩٤.

(٢٩١٩) السيوطي: الهمع ٢٢٤/٣.

(٢٩٢٠) الرضي: شرح الكافية ١١٨/٢.

(٢٩٢١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٨.

(٢٩٢٢) الأزهري: تهذيب اللغة ٤٤٣/١٤، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٦ ص٣٨٢، الرضي: شرح الكافية ١١٨/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ٤٦/٨، ابن منظور: لسان العرب ٥١١/٣، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٣٨٣/١، السيوطي: الأشباه والنظائر١٥٥/٢، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٤٦.

(٢٩٢٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، النكت الحسان ص١١٤، ابن هشام: المغني ص٤٤٢، السيوطي: الهمع ٢٢/٣، الأزهري: شرح التصريح ٢٠/٢.

الكوفيين[٢٩٢٤]، ونسبه آخرون إلى المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي[٢٩٢٥] من دون أية إشارة إلى الكوفيين. ورد هذا المذهب أيضاً وضعّف؛ لأن فيه الابتداء بالنكرة بلا مسوّغ[٢٩٢٦].

وهذا الخلاف بين نحاة الكوفة مبنيّ على اختلافهم في تركيب مذ ومنذ، وقد دللت على ذلك في موضع آخر من البحث[٢٩٢٧] فلا حاجة بنا لإعادته هنا. وأشير أيضاً إلى أن أبا حيان جعل مذهب الفراء ومذهب غيره من الكوفيين مذهباً واحداً، يتمثل في أنّ الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ مرتفع بفعل محذوف تقديره: مذ مضى، أو منذ مضى يومان(٥) .

هل

هل من الحروف غير المختصة، تدخل على الأسماء والأفعال، لذلك فلا عمل لها البتة وفق مقياس جمهور النحويين السائد[٢٩٢٨] غير أن أبا حيان ينقل في (تذكرة النحاة) من كتاب (مقدمة في النحو) لأبي محمد طاهر بن أحمد القزويني أن هل ترفع الاسم والخبر بعدها عند الكوفيين (٧) .

ويبدو لي، إن صحّ ذلك، أن هذا ليس مذهباً عاماً للكوفيين، وإنما هو مذهب بعضهم. فهذا الفراء ينفي أن يكون (هل) من الحروف العاملة، بصرف النظر عن نوع العمل. يقول: "فجعل مع هل العماد، وهي لا ترفع ولا تنصب"[٢٩٢٩].

ومما يتصل بهل أن الكسائي أجاز في سعة الكلام أن يلي (هل) اسم وإن كان في حيّزها فعل نحو: هل زيد قام، فزيد عنده مرتفع بالفعل المذكور على حدّ ارتفاعه في نحو: إن زيد جاء فأكرمه(٢) . ومنع ذلك غيره، وخصّ جوازه في الشعر، وذهبوا إلى أن الاسم بعدها معمول لفعل محذوف يفسره المذكور، لأن هل عندهم لا يجوز أن تدخل على الاسم إذا كان في حيزها فعل، وأما إذا لم يكن في حيزها الفعل نحو: هل زيد أخوك، فجائز.

الواو

وفي الواو نبحث إشكالية ناصب الفعل المستقبل بعدها، وفيما اصطلح على تسميته بواو ربّ .

(٢٩٢٤) الأزهري: شرح التصريح ١٩/٢-٢٠.
(٢٩٢٥) المصدر نفسه ١٩/٢-٢٠ وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٤٧٤/١.
(٢٩٢٦) السلسيلي: شفاء العليل ٤٧٤/١.
(٢٩٢٧) انظر خصائص الأدوات وطبيعتها..
(٢٩٢٨) الأزهري: شرح التصريح ٤٣/١.
(٢٩٢٩) الفراء: معاني القرآن ٥٢/١.

١- ناصب الاسم بعدها:

كما اضطربت آراء الكوفيين في عامل النصب في الفعل المستقبل بعد الفاء، افترقت مذاهبهم كذلك في عامله بعد الواو وتجدد شعورهم بإشكالية إيجاد مبرر لحركة النصب على آخره، فأعادونا معهم مرة أخرى إلى ما قالوه في الفاء مع إضافة عامل جديد، على النحو الآتي:

أ- ناصبه الواو نفسها وهو منسوب إلى: الكوفيين[٢٩٣٠] بعض الكوفيين،[٢٩٣١] الكسائي ومن وافقه من أصحابه[٢٩٣٢].

جـ- ناصبه الخلاف. وهو منسوب إلى الكوفيين[٢٩٣٣]، بعض الكوفيين[٢٩٣٤]، الفراء وبعض الكوفيين[٢٩٣٥]، الفراء وحده[٢٩٣٦].

ورجعت إلى (معاني القرآن) للفراء فلم أجد عنده عامل الخلاف، وإنما وجدته يستعمل مصطلحاً آخر هو الصرف[٢٩٣٧] وقد سبق في غير هذا الموضع أن ذكرنا أن الصرف والخلاف بمعنى واحد[٢٩٣٨]، كما وجدت أبا بكر بن الأنباري يستعمل مصطلح الصرف ويجعله، كالفراء، ناصباً الفعل بعد الواو(٧) .

ومما ينبغي التذكير به أن بعضهم نسب عامل الصرف إلى الكوفيين (٨)
.

جـ- مذهبا هشام وثعلب: مذهبهما في هذا السياق هو عين مذهبهما في ناصبه بعد الفاء(٩) .

د- ناصبه الظرف: وهو عامل جديد أضافه الكوفيون إلى ما سبق في عوامل نصب الفعل المستقبل بعد الواو. فقد حكى ابن عطية أن معنى الظرف هو ناصب الفعل بعد الواو في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم

(٢٩٣٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٤٤، أبو حيان: البحر المحيط ٥٢١/٧، المرادي: الجنى الداني ص١٥٤.
(٢٩٣١) المرادي: الجنى الداني ص١٥٧.
(٢٩٣٢) أبو حيان ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢، ٤١٦.
(٢٩٣٣) أبو حيان: البحر المحيط ١٥٨/١-١٥٩، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١١٧.
(٢٩٣٤) المرادي: الجنى الداني ص١٥٧.
(٢٩٣٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢، ٤١٦.
(٢٩٣٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٢١/٧، الرضي: شرح الكافية ١٤١/٢، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٦١.
(٢٩٣٧) الفراء: معاني القرآن ٣٤/١، ١١٥، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٩٢، ٣٩١، و٢٤/٣، ٦٤.
(٢٩٣٨) انظر العوامل.

﴿بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ﴾[٢٩٣٩]، ووسم ذلك بأنه مذهب كوفي[٢٩٤٠].

ومما يجدر ذكره في هذه السبيل أن من ذهب من الكوفيين إلى أن ناصب المستقبل بعد الواو هو الصرف فإنه يسمي هذه الواو واو الصرف، إما لأنها تصرف إعراب الفعل الداخلة عليه عن إعراب الفعل الأول وإما لأنها تصرف معناه، وحكمه عن معنى الفعل الأول وحكمه[٢٩٤١].

٢-خافض الاسم بعد واو ربّ:

اختلف الكوفيون في خافض ما بعد واو رب على ثلاثة أقوال:

١- أن خافضه الواو نفسها أصالة، لا بربّ مضمرة كما هو مذهب البصريين. ونسب هذا المذهب تارة للكوفيين عموماً[٢٩٤٢] وتارة أخرى لبعض الكوفيين[٢٩٤٣].

٢- أن خافضه الواو لنيابتها عن ربّ . وهو مذهب الفراء، قال حينما عرض لخافض الاسم بعد حتى "تخفض لنيابتها عن إلى، كواو القسم، وواو ربّ للنيابة عن الباء وربّ"[٢٩٤٤].

٣- خافضه ربّ مضمرة، كمذهب البصريين. وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري . يقول معرباً قول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

"فمثلك مخفوضة بإضمار ربّ، كأنه قال: فربّ مثلك . قال الشاعر:

ومنهلٍ فيه الغرابُ ميْت سقيتُ منه القومَ واستقيت

أراد: ورب منهل، فحذف ربّ وأقام الواو مقامها"[٢٩٤٥]. ويقول في موضع آخر معرباً قول امرئ القيس:

وليلٍ كموجِ البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم

(٢٩٣٩) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٢٩٤٠) أبو حيان: البحر المحيط ٥٦/٢.

(٢٩٤١) انظر في هذه الواو: ابن الخشاب: المرتجل ص٢٠٧، السكاكي: مفتاح العلوم ص٥٢، ابن هشام: الإعراب في قواعد الإعراب ص٩٣، أبو حيان: البحر المحيط ١٤٢/١، و٥٢١/٧، السيوطي: الإتقان ٢٣٣/١، حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص١٢٦.

(٢٩٤٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٥٥ ص٣٧٦، المرادي: الجنى الداني ص١٥٤، الرضي: شرح الكافية ٣٣٣/٢-٣٣٤، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٧٦، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٨، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٣٣/٢، السيوطي: الهمع ٢٢٣/٤، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص١٤٥، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠/٤.

(٢٩٤٣) ابن عقيل: المساعد ٢٩٧/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٦٨٠/٢.

(٢٩٤٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٦/٢ وانظر: ٤٠٣/٢.

(٢٩٤٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٩.

ليبتلي "الليل خفض بإضمار ربّ"[2946].
ولعل في هذين الرأيين الأخيرين ما يعزز أن يكون الرأي الأول مذهب بعض الكوفيين، لا مذهبهم جميعاً.
وقد شك بعض الباحثين المحدثين أن يكون ثمة خلاف، أصلاً، بين النحويين القدماء في هذه المسألة، ورأى أنها مسألة اصطنعها صاحب (الإنصاف) مما كان ينشب من خلاف نحوي بين ابن خالويه وبين أبي علي الفارسي، وأن الأول منهما قال إن الواو تخفض ما بعدها أصالة، مستنداً - أي بعض الباحثين المحدثين - إلى ما قاله أبو علي في (نقض الهاذور): "هذا شيء لم نعلم أحداً ممن حكينا قوله في ذلك ذهب إليه ولا قال به"[2947].
وأيا ما يكن الشأن فحجة من جعل الواو خافضة بنفسها أصالة أنها كانت حرف نسق، ثم صارت بمعنى ربّ، فخفضت ما بعدها بنفسها كما تخفضه ربّ، وأنها لو كانت من حروف النسق وأن الخفض برب مضمرة بعدها، لما صح أن تقع ابتداء، وتفتتح بها القصائد، فحروف النسق لا تقع في ابتداء الكلام.
والذي يبدو لي أن تكون الواو خافضة بنفسها أصالة أولى وأقرب إلى الحقيقة اللغوية من أن نلجأ إلى تأويل النص، وتقدير خافض واغل عليه لنحافظ على ناموس نحوي بسط سلطانه على كثير من تراكيب اللغة وأساليبها، فشوهها وأفسدها وهو: الحرف المختص يعمل، وغير المختص لا يعمل.
وأشير أخيراً إلى أنهم ردوا هذا المذهب وضعّفوه من وجوه[2948]:
١- أن الواو حرف غير مختص، والحرف غير المختص لا يعمل.
٢- اتفاق النحويين على أن هذه الواو مع ذكر (رب) حرف نسق فكذلك مع حذفها.
٣- أنها لو كانت نائبة عن ربّ، لجامعها واو النسق، كما تجامع واو القسم.
٤- أنها لو كانت عوضاً عن رب لما صح ظهورها معها، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.
٥- أن ربّ تضمر بعد حروف أخرى غير الواو كالفاء، وبل، ولم يدع أحد من النحويين أنهما حرفا خفض، فكذلك ينبغي أن يكون حكم الواو.

(٢٩٤٦) المصدر نفسه ص٧٥ وانظر ص٨٠، ٢١٨، ٢٣٠، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٩، . . .
(٢٩٤٧) البغدادي: خزانة الأدب ٣٩/١. وانظر محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص١٩٦.
(٢٩٤٨) انظر : البغدادي : خزانة الأدب ٣١/١.

الفصل الثاني

معاني الأدوات

معاني الأدوات

تستعمل الأدوات في الكلام عناصر أو وسائل نحوية مجردة، وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، وتوضيحها. وتكتسب الأدوات معانيها من خلال منزلتها في التأليف وتتعدد وتتنوع تبعاً لهذه المنزلة؛ لذلك تجد النحويين الكوفيين يختلفون في بعض معاني هذه الأدوات فيضيف إليها فريق، أو بعضهم معاني جديدة ينكرها فريق أخر.

وفيما يلي بيان لهذه المعاني المختلف فيها مرتبة الأدوات ترتيباً معجمياً ألفبائياً.

إلاّ

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في مجيء إلا عاطفة بمنزلة الواو لفظاً ومعنى. فقد نسب هذا المذهب تارة للكوفيين(٢٩٤٩) وتارة أخرى للفراء وحده(٢٩٥٠). واحتج أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾(٢٩٥١) وقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾(٢٩٥٢) وقوله تعالى: ﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا﴾(٢٩٥٣).

ومنعه الجمهور ومنهم الكسائي وثعلب ، وتأولوا ما سبق على الاستثناء المنقطع. يقول ثعلب معلقاً على قوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾(٢٩٥٤) : "قال الكسائي: هذا استثناء يعرض.

(٢٩٤٩) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٠٣/١، التبريزي: شرح المفضليات ص٤٠١-٤٠٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٥ ص٢٦٦، العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٧ ص٤٠٣، ابن هشام: أوضح المسالك ٦٢/٢، السيوطي: الهمع ٢٧٤/٣، الرضي: شرح الكافية ٢٣٢/١.

(٢٩٥٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢، ابن هشام: المغني ص١٠١، ابن عقيل: المساعد ٤٤٢/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥١٠، ٥١٨.

(٢٩٥١) سورة البقرة الآية ١٥٠.

(٢٩٥٢) سورة النساء الآية ١٤٨.

(٢٩٥٣) سورة النمل الآية ١٠-١١.

(٢٩٥٤) سورة النساء الآية ١٤٨.

قال ومعنى يعرض استثناء منقطع"(٢٩٥٥).
وذكر أبو بكر بن الأنباري أن الفراء "أنكر أن يكون إلا بمعنى الواو"(٢٩٥٦) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ ﴾(٢٩٥٧).

وقد خطأ الفراء قول بعض النحويين- وهو أبو عبيدة(٢٩٥٨)- أن تكون (إلاّ) في قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ (٢٩٥٩) في هذا الموضع بمنزلة الواو، ولكنه أجاز أن تكون إلا بمنزلة الواو إذا كانت بمعنى سوى "إذا استثنيت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى إلا ومعنى الواو سواء. . . ومثله في الكلام أن تقول: لي عليك ألف إلا الألفين اللذين من قبلِ فلان، أفلا ترى أن المعنى: لي عليك سوى الألفين"(٢٩٦٠) وذكر أيضاً أن (إلا) تكون بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، فالمعنى له على ألف ومائة(٢٩٦١).
نخلص من هذا إلى أن الكوفيين جميعاً لم يكونوا يجيزون مجيء إلا بمعنى الواو. فالكسائي وثعلب منعا ذلك، والفراء أجازه وفق شروط محددة، لا مطلقاً، كما نسب إليه.
ومما يتصل بهذه المسألة أن عددا من النحويين ينسبون إلى الكوفيين تارة(٢٩٦٢)

وتارة ثانية لبعض الكوفيين(٢٩٦٣) وتارة ثالثة للكسائي والفراء(٢٩٦٤) وتارة أخيرة للكسائي وحده(٢٩٦٥) أن (إلا) تكون عاطفة لا

(٢٩٥٥) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٠١ وانظر ص١٣، شرح التصريح ٣٥٠/١.
(٢٩٥٦) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٤٠٥/٢.
(٢٩٥٧) سورة النجم الآية ٣٢.
(٢٩٥٨) أبو عبيدة: مجاز القرآن ٦٠/١-٦١، ٢٨٢-٢٨٤.
(٢٩٥٩) سورة البقرة الآية ١٥٠.
(٢٩٦٠) الفراء: معاني القرآن ٢٨/٢.
(٢٩٦١) المصدر نفسه ٨٩/١-٩٠ وانظر ٢٨٧/٢، و٤٤/٣.
(٢٩٦٢) المرادي: الجنى الداني ص٥١٩-٥٢٠، ابن هشام: المغني ص٨٨-٨٩، أبو حيان: النكت الحسان: ص١٠٦، ابن عقيل: المساعد ٥٦٠/١.
(٢٩٦٣) ابن أبي الربيع الإشبيلي: البسيط في شرح الجمل ٣٤٣/١، أبو حيان: البحر المحيط ٤١٣/٣.
(٢٩٦٤) الرضي: شرح الكافية ٢٣٢/٢.
(٢٩٦٥) ابن مالك: التسهيل ص١٧٤.

بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم مما وقع بعد النفي أو شبهه، قياساً على (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها نحو: ما قام أحد إلا زيد.

وقد أكد ذلك الفراء(٢٩٦٦) إلا أن بعضهم ذكر أن ثعلباً رده بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد(٢٩٦٧) ولكن أبا حيان نقل عن ثعلب عكس ذلك حينما قال: "وفي محفوظي أن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنها حرف عطف في مثل: ما قام القوم إلا زيد، وما ضربت القوم إلا زيداً وما مررت بالقوم إلا زيدٍ"(٢٩٦٨).

ووصف أبو حيان هذا المذهب- أعني كونها عاطفة لفظاً لا معنى - بأنه مذهب حسن سهل إذ أكثر حروف العطف لا تشرك في الحكم فهذه منها(٢٩٦٩).

أم

اختلف الكوفيون في كون أم بمعنى بل. فقد ذهب الكسائي وهشام إلى أنها تكون بمعنى بل، وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا قلت: قام زيد أم عمرو كان معناها: بل قام عمرو، وإذا قلت: هل قام زيد أم عمرو، كان معناها : بل هل قام عمرو(٢٩٧٠). وقيد ذلك الفراء، وذهب إلى أنها تكون بمعنى بل إذا كان في أول الكلمة استفهام كقول الشاعر:

وما أدري أسلمى تغولت أم النوم أم كلّ إلي حبيب(٢٩٧١)

وكان يذهب إلى أنها تكون بمعنى ألف الاستفهام(٢٩٧٢).

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى بل وقعت بعد استفهام أو بعد خبر(٢٩٧٣).

ونسب ابن الشجري مذهب الفراء الأول إلى الكوفيين كافة(٢٩٧٤)

(٢٩٦٦) الفراء: معاني القرآن ١٦٧/١.
(٢٩٦٧) المرادي: الجنى الداني ص٥١٩-٥٢٠.
(٢٩٦٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٣٠/٢
(٢٩٦٩) أبو حيان: النكت الحسان ص١٠٧.
(٢٩٧٠) أبو حيان/: ارتشاف الضرب ٦٥٤/٢، ابن عقيل المساعد ٤٥٦/٢، السيوطي: الهمع ٢٤٢/٥.
(٢٩٧١) الفراء: معاني القرآن ٧٢/١ و٢٩٩/٢، وانظر : ابن فارس: الصاحبي ص١٦٨، الزركشي: البرهان في علوم القرآن ١٨٠/٤.
(٢٩٧٢) الفراء: معاني القرآن ١٣٢/١، ٤٢٦، و٤١٧/٢.
(٢٩٧٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٥٤/٢.
(٢٩٧٤) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٣٥/٢.

وتابعه على ذلك ابن هشام(٢٩٧٥).

إمّا

أضاف الفراء(٢٩٧٦) وقيل: الفراء وثعلب(٢٩٧٧) إلى معاني إمّا أن تكون بمعنى الواو، وألا تكرر حينئذٍ نحو: عبد الله يقوم وإما يقعد، وحمل عليه الفراء(٢٩٧٨) قول الشاعر:

بدار قد تقادم عهدها ... وإما بأموات ألم خيالها

ومنع ذلك الجمهور وأوجب تكرارها(٢٩٧٩).

وأضاف الكسائي إلى معانيها أن تكون جحداً نحو: إما زيد قائم، بمعنى: إن زيد قائم، وما صلة (٢٩٨٠).

إنْ الشرطية

أضاف الفراء إلى معنى إنْ وهو الشرط معنى الدعاء وحمل عليه قوله تعالى:

﴿وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾(٢٩٨١) ولذلك قيل بعده (فاستجاب). ومعنى الأمر في نحو قولك للعبد: إلا تطع تعاقب فيقول: إذاً أطيعك، وكأنك قلت له: أطع فأجابك(٢٩٨٢).

وكان يذهب إلى أنها تكون بمعنى (لو) وتجاب بما تجاب به (لو) إذا كان الشرط فيها ماضياً، وحمل عليه قوله تعالى: (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك)(٢٩٨٣) بالفاء(٢٩٨٤) والمعنى عنده: ولو أتيت الذين أتوا الكتاب بكل آيه ما تبعوا قبلتك ولهذا لم يقترن جوابها وهو (ما تبعوا قبلتك) بالفاء(٢٩٨٥).

(٢٩٧٥) ابن هشام: المغني ص٦٦.
(٢٩٧٦) الهروي: الأزهية ص١٤٢، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٤٥/٢، ابن هشام: المغني ص٨٧،المرادي: الجنى الداني ص٥٣٢.
(٢٩٧٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤١/١، ابن عقيل: المساعد ٤٦١/٢.
(٢٩٧٨) الفراء: معاني القرآن ٣٩٠/١.
(٢٩٧٩) الكنغراوي: الموفي ص١٥٥.
(٢٩٨٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٣/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٣٥.
(٢٩٨١) سورة يوسف الآية٣٣.
(٢٩٨٢) الفراء: معاني القرآن ٤٤/٢.
(٢٩٨٣) سورة البقرة الآية ١٤٥.
(٢٩٨٤) الفراء: معاني القرآن ٨٤/١، ١٤٣ وانظر : أبو حيان: البحر المحيط ٤٣١/١.
(٢٩٨٥) الفراء معاني القرآن ٣٩٠/١.

إنْ المخففة

اختلف الكوفيون، واختلف النقل عنهم في معنى (إنْ) المخففة، ومعنى اللام التي معها.

فقد نقل عدد من النحويين إجماع الكوفيين على أنها تكون نافية، واللام بمعنى إلا[٢٩٨٦]، واستثنى آخرون الكسائي، الذي يرى أنها تكون كذلك إذا وليها فعل[٢٩٨٧]، واستثنى آخرون الكسائي والفراء[٢٩٨٨]، ونقله بعضهم عن بعض الكوفيين[٢٩٨٩]

وعدد آخر من النحويين نقل عن الفراء أن (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى إلا[٢٩٩٠]، ونُقل عنه أيضاً أن اللام بمعنى قد إلا أن قد تختص بالأفعال ، وإن تدخل على الأسماء والأفعال[٢٩٩١].

ونقل عن الكسائي أنها إن وليها الفعل فهي النافية واللام بمعنى إلا، وإن وليها الاسم أو الصفة (الظرف) فهي المخففة من الثقيلة؛ لأن المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن معنى النفي راجع إلى الفعل[٢٩٩٢] ونقل عنه أبو جعفر النحاس كونها بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) وإن جاء بعدها اسم كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٢٩٩٣].

ورد كون إن بمعنى ما واللام بمعنى إلاّ، لأن اللام يكون للإيجاب والتحقيق، وما تكون للنفي، فلا يجوز اجتماعهما فيكون الكلام محققا منفياً[٢٩٩٤] وبأن السماع جاء بإعمالها مما يؤكد أنها ليست نافية كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٢٩٩٥]، وقوله: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٢٩٩٦] إذ قرئ بالنصب[٢٩٩٧].

[٢٩٨٦] ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢، ابن هشام: المغني ص٥٦، ٣٠٦.

[٢٩٨٧] الرضي: شرح الكافية ٣٥٩/٢، البغدادي: خزانة الأدب ٣٤٨/٤.

[٢٩٨٨] ابن السراج: الأصول ٦١/٢، السيوطي: الهمع ١٨٣/٢.

[٢٩٨٩] أبو حيان: النكت الحسان ص٨٨.

[٢٩٩٠] أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٠.

[٢٩٩١] ابن السراج: الأصول ٦١/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥١/٢، السيوطي: الهمع ١٨٤/٢.

[٢٩٩٢] ابن السراج: الأصول ٦١/٢، السيوطي: الهمع ١٥١/٢.

[٢٩٩٣] سورة الملك الآية٢٠.

[٢٩٩٤] الزجاجي: اللامات ص١١٥.

[٢٩٩٥] سورة هود الآية١١١.

[٢٩٩٦] سورة الطارق الآية٤.

والذي يبدو لي أنّ (إنّ) حينما خفف فيها صوت النون، ارتد ما بعدها إلى هيئته الأولى قبل دخولها عليه مشددة، وعوض عن الصوت المحذوف لام مؤكدة لازمة في الخبر لا تنفك عنه. وكان الكسائي يذهب إلى أن (إنْ) تأتي بمعنى قد، ويحتج بقوله تعالى ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾[2998] وبقول العرب: إن قام زيد، بمعنى: قد قام زيد. يقول الكسائي: " سمعتهم يقولونه، فظننته شرطاً، فسألتهم فقالوا: قد قام زيد، ولا نريد ما قام زيد"[2999]. ونسب أبو بكر هذا المذهب أيضاً إلى خلف بن هشام[3000].

وقد ردّه الفراء، ومنع كون إنْ بمعنى قد، حتى تدخل معها اللام أو ألا، قال أبو بكر بن الأنباري:" وقال الفراء: لا تكون إن بمعنى قد حتى تدخل معها اللام أو ألا، فإذا قالت العرب: إن قام لعبد لله وألا إن قام عبد الله، فمعناه: قد قام عبد الله"[3001].

أنْ

وأضاف الفراء إلى معاني أنْ أن تكون نافية بمعنى (لا)، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٌ﴾[3002] أي: لا يؤتي[3003] وهذا ما نقله المرادي عن الفراء[3004] ولكن السلسيلي نقله عن بعض الكوفيين من دون أن يسمي هذا (البعض)[3005] ورُدّ ذلك؛ لأنه لم يقم دليل على ذلك من كلام العرب[3006].

إنّ

المشهور عند النحويين أن إنّ للتوكيد، ولذلك أجيب بها القسم كما يجاب باللام في نحو : لزيد قائم . وقال الفراء إنّ مقدرة لقسم محذوف واستغني بها عنه ، والتقدير: والله إنّ زيداً قائم[3007] وكان ثعلب يقول: إن زيداً

(2997) السيوطي: الهمع ١٨٤/٢.
(2998) سورة الأعلى الآية٩.
(2999) الأزهري: تهذيب اللغة ٥٦٨/١٥، وانظر: المرادي: الجنى الداني ص٢١٤-٢١٥.
(3000) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٢٤/١.
(3001) أبو بكر بن الأنباري : الأضداد ص١٨٩-١٩٠ .
(3002) سورة أل عمران الآية ٧٣.
(3003) الفراء: معاني القرآن ٢٢٢/١-٢٢٣.
(3004) المرادي: الجنى الداني ص٢٢٤.
(3005) السلسيلي: شفاء العليل ٩٤٠/٢.
(3006) أبو حيان: البحر المحيط ١١٨/١، و٤٩٥/٢.
(3007) ابن فارس: الصاحبي ص١٧٥. أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، السيوطي: الهمع

لقائم هو جواب: ما زيد بقائم، فإن جواب ما، واللام جواب الباء(٣٠٠٨).
وذهب الكسائي إلى أنها تكون بمعنى نعم فترادفها، واستدل لذلك بقول بعض طيء:

قالوا: أخفتَ؟ فقلت: إنّ، وخيفتي ما إنْ تزال منوطة برجائي

وبقول ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير : لعن ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها(٣٠٠٩).

أو

على اختلاف بينهم أضاف الكوفيون إلى معاني أو ما يلي:

١- أن تكون بمعنى بل. وحُمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٣٠١٠).

وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى: الفراء وحده(٣٠١١)، وإلى الكسائي وحده(٣٠١٢)، وإلى بعض الكوفيين(٣٠١٣)، وإلى الكوفيين(٣٠١٤)، ولم يكن الكسائي ولا الفراء سباقين إلى القول بمجيء أو بمعنى بل، بل سبقهما ابن عباس إلى ذلك (٣٠١٥).
وهو ما أشار إليه ابن فارس حينما قال:" والذي قاله الفراء فقول قد تقدمه فيه ناس"(٣٠١٦).
٢- أو بمعنى الواو: وهو من المعاني التي لم يتفق عليها الكوفيون، ولا

١٤٩/٢.
(٣٠٠٨) ابن فارس: الصاحبي ص١٧٥.
(٣٠٠٩) ابن عقيل: المساعد ٣٢٦/١.
(٣٠١٠) سورة الصافات الآية ١٤٧.
(٣٠١١) ثعلب: مجالس ثعلب ص١١٢، وأبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤٤/١-٤٤١ ، ابن جني: المحتسب في شواذ القراءات ٩٩/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٠/٢، ابن هشام: المغني ص٩١، ابن عقيل: المساعد ٤٥٧/٢. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٧٢/١، ٢٠٥، و٣٩٣/٢.
(٣٠١٢) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٢٨.
(٣٠١٣) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣١٨/٢، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ٦٦٨/١.
(٣٠١٤) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٧ ص٤٧٨، ابن هشام: أوضح المسالك ٥٣/٣، أبو حيان: البحر المحيط ٨٣/١.
(٣٠١٥) الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن ٣٦٣/١ .
(٣٠١٦) ابن فارس: الصاحبي ص١٧٣.

ناقلو مذهبهم في ذلك. فقد نسب هذا المذهب إلى جماعة من الكوفيين(٣٠١٧) وإلى الفراء وحده(٣٠١٨) وإلى الكوفيين كلهم(٣٠١٩).

والذي في (معاني القرآن) فيما يتعلق بمجيء أو بمعنى الواو مضطرب مختلط. فتارة لا يطلق ذلك، وتارة أخرى يطلقه. فقد وافق المفسرين على جعل (أو) في قوله تعالى ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾(٣٠٢٠). ولكنه منع أن تكون أو بمعنى الواو في العربية دائماً، لأن لـ(أو) معنى تتميّز به، وأجاز أن تكون قريبة من الواو كقولك للرجل: لأعطينك سألت أو سكتت، أي لأعطينك على كل حال، وحمل على ذلك قول الله عز وجل ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾(٣٠٢١) قال: " وقد يكون في العربية لا تطعين منهم من أثم أو كفر فيكون المعنى في أو قريبا من معنى الواو"(٣٠٢٢).

ولكنه عاد فأجاز أن تكون أو بمعنى الواو مطلقا قال: "وأنشدني الكسائي:

سواء عليك النفْرُ أم بتّ ليلةً بأهل القباب من نمير بن عامر

وأنشده بعضهم (أو أنت بائت) وجاز فيها (أو) لقوله : النفر ؛لأنك تقول: سواء عليك الخير والشر ، ويجوز مكان الواو أو، لأن المعنى جزاء، كما تقول: اضربه قام أو قعد، فـ(أو) تذهب إلى معنى العموم كذهاب الواو"(٣٠٢٣).

٣- التبعيض: وفي معاني الواو أثبت بعض الكوفيين التبعيض(٣٠٢٤)،

(٣٠١٧) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣١٨/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤١/٢، ابن هشام: المغني ص٩١.

(٣٠١٨) أبو حيان: تذكرة النحاة ص١٢٨.

(٣٠١٩) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة ٦٧ ص٤٧٨، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي٢٣٥/١، السلسيلي: شفاء العليل ٧٧٦/٢، ابن هشام: المغني ص٨٨، السيوطي: الهمع ٢٤٩/٥، أبو حيان: البحر المحيط ٢٤٧/٥.

(٣٠٢٠) سورة سبأ الآية ٢٤.

(٣٠٢١) سورة الإنسان الآية ٢٤.

(٣٠٢٢) الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن ٣٦٣/١، ٢٦/٢٣ .

(٣٠٢٣) الفراء: معاني القرآن ٤٠١/١.

(٣٠٢٤) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٢٠/٢، ابن هشام: المغني ص٩٥، السيوطي: الهمع ٢٥٠/٥.

وحمل على ذلك قوله تعالى: (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى)[3025].

أين

من معانيها: الأمر. أثبت ذلك الفراء، وجعل منه قولهم للرجل: أين أين؟ وهم يريدون: أقم ولا تبرح[3026]. وأثبت أيضاً في معانيها التوبيخ والتعجب، وجعل منه قوله تعالى: (فأين تذهبون)[3027]، وأضاف أيضاً النفي، وحمل عليه قول الشاعر:

فهدي سيوف يا صدي بن مالك ولكن أين بالسيف ضارب

والمعنى: ليس بالسيف ضارب. ونقل عن الكسائي أنه سمع العرب تقول: أين كنت لتنجو مني، أي: ما كنت لتنجو منّي[3028].

أيّ الموصولة

يثبت جمهور النحويين، ومنهم الفراء[3029] وأبو بكر بن الأنباري في معاني أيّ أن تكون موصولة كقول الشاعر:

إذا ما رأيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضل

غير أن البصريين، وجمهور الكوفيين يختلفون في إعرابها وبنائها. فمذهب البصريين أنها مبنية إذا كانت بمعنى الذي وحذف صدر صلتها، ومذهب جمهور الكوفيين أنها معربة دائما[3030]. ولكن ثعلباً أنكر هذا الوجه البتة لأيّ وقال: إنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً، محتجاً بأنه لم يسمع أيُّهم هو فاضل جاءني[3031].

وقد اتكأ ثعلب في رأيه هذا على رأي الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب في توجيه نحو: لأكرمنّ أيُّهم أفضل[3032] وقد يستأنس لرأي ثعلب بقول

(3025) سورة البقرة الآية 135.

(3026) الفراء: معاني القرآن 1/401.

(3027) سورة التكوير الآية 26.

(3028) الفراء: معاني القرآن 1/146، 424. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص76. .

(3029) الفراء: معاني القرآن 1/47، 180، وأبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص465 .

(3030) انظر: سيبويه : الكتاب (هارون) 2/399، الفراء: معاني القرآن 1/47، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 102 ص709، ابن هشام: المغني ص107، أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/534.

(3031) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب ص82، أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/530.

(3032) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص710-711.

ابن هشام:" ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ "[٣٠٣٣].

أيّ الاستفهامية

أضاف الفراء إلى معاني (أي) الاستفهامية أن تكون نافية، وجعل من ذلك قول المتنخل الهذلي:

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه   من يومه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جبل

يقول: " كأن معنى أي فتى في الناس أحرزه: معناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جَبَل "[٣٠٣٤]. وأضاف إلى معانيها الفراء أيضاً أن تكون تعجبية نحو: أي رجل زيد، وأي جارية زينب[٣٠٣٥].

بل

ذكر الفراء أن (بل) تأتي بمعنى (لعل) وجعل منه قوله تعالى: (بل ادارك علمهم في الآخرة)[٣٠٣٦]. قال: "معناه : لعلهم تدارك علمهم"[٣٠٣٧] وذكر الفراء أن (بل) تكون بمعنى (هل) وحمل عليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (بل أدرك علمهم) بمعنى: هل أدرك علمهم علم الآخرة[٣٠٣٨].

بين

وأضاف أبو بكر بن الأنباري إلى أدوات الجزاء بين إذا أضيفت إلى الجملة الفعلية، ورأى أنها تكون بمعنى إنْ، وحمل عليه قوله:

فبينما نُبغّي الصيد جاء غلامنا   يدب ويخفي شخصه ويضائله

وهو من الآراء التي تفرد بها[٣٠٣٩].

ثم

ذهب الفراء إلى أن ثم كالفاء، تفيد الترتيب، غير أنها قد تكون للترتيب في الذكر فقط، فلا يكون ما بعدها تالياً لما قبلها، بل متقدماً عليها، ولكن تأخيره جرى في الذكر، وتكون حينئذٍ مستأنفة، وأجاز أن يحمل على ذلك قوله

(٣٠٣٣) ابن هشام: المغني ص١٠٨.
(٣٠٣٤) الفراء: معاني القرآن ١/١٦٤.
(٣٠٣٥) الأزهري: تهذيب اللغة ١٥/٦٥٤.
(٣٠٣٦) سورة النمل الآية٦٦.
(٣٠٣٧) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٩٩.
(٣٠٣٨) المصدر نفسه ٢/٢٩٩. وانظر: أبو زرعة : حجة القراءات ص٥٣٥.
(٣٠٣٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٣٦، السيوطي: الهمع ٣/٢٠٢، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص١٦٠.

تعـالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾(٣٠٤٠)؛ لأن جعـل الـزوج كـان قبل الولد(٣٠٤١).

ونسب هذا الوجه مرة إلى الفراء(٣٠٤٢) ومرة أخرى للكوفيين(٣٠٤٣).

حتى

اختلف الكوفيون في معنى حتى هل يدخل المخفوض بها فيما قبلها أو لا؟ نحو: ضربت القوم حتى زيد.

أما الفراء فقد اضطرب النحويون في نقل مذهبه في هذه المسألة. فنقل بعضهم عنه أن ما بعد حتى داخل فيما قبلها ما لم يكن غير جزء، أي إن كان من جنس ما قبلها دخل، وإن لم يكن لم يدخل كقولك: إنه ينام الليل حتى الصباح(٣٠٤٤).

ونقل آخرون(٣٠٤٥) أنه قال: يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلهما أو غير داخل وأنه يشبهه كالمخفوض بإلى(٣٠٤٦)، إلا أن كلامه يشعر بأن الغالب فيها هو عدم الدخول(٣٠٤٧).

والمشهور أن هذا هو مذهب ثعلب. قال معلقاً على قوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)(٣٠٤٨). " قال: هي مثل حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضربت القوم حتى زيداً، ويكون (زيد) مضروبا وغير مضروب"(٣٠٤٩).

الفاء

في إفادة الفاء الترتيب خلاف بين الكوفيين وخلاف في النقل عنهم.

فقد نقل أن الفاء لا ترتب مطلقاً، تارة عن الكوفيين(٣٠٥٠) وتارة أخرى

(٣٠٤٠) سورة الزمر الآية٦.
(٣٠٤١) الفراء: معاني القرآن ٣٩٦/١، و٤١٤/٢، ٤١٥.
(٣٠٤٢) المرادي: الجنىالداني ص٤٢٧، ابن هشام: المغني ص١٦٠.
(٣٠٤٣) المالقي: رصف المباني ص٢٥٠.
(٣٠٤٤) ابن عقيل: المساعد ٢٧٣/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٧/٢-٤٦٨.
(٣٠٤٥) ابن عقيل: المساعد ٢٧٣/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٧/٢-٤٦٨.
(٣٠٤٦) ابن عقيل: المساعد ٢٧٣/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٤٥.
(٣٠٤٧) الفراء: معاني القرآن ١٣٧/١، ٢٩٣/٢.
(٣٠٤٨) سورة المائدة الآية ٦.
(٣٠٤٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٢٦ وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٧/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٤٥، ابن عقيل : المساعد ٢٧١/٢.
(٣٠٥٠) المالقي: رصف المباني ص٤٤٠.

عن طائفة منهم[٣٠٥١] وتارة ثالثة عن الفراء وحده[٣٠٥٢].

ونقل آخرون عن الفراء أنه يوافق البصريين في أنّ الفاء للترتيب مطلقاً إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب الآخر، وكان وقوعهما في وقت واحد، ويؤولان إلى معنى واحد، فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مرتبة، وأنه يجيز عطف أيهما شئت على الآخر بالفاء، كقولك: أحسنت إليّ فأعطيتني وأعطيتني فأحسنت إليّ[٣٠٥٣].

وزاد جماعة عن الفراء أنه أجاز ألا ترتب الفاء وأن يكون ما بعدها سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٣٠٥٤] ومعلوم أن مجيء البأس سابق للهلاك[٣٠٥٥].

وتتبع الفراء معاني الفاء في (معاني القرآن) فقرر أن الأصل فيها الترتيب (فَخِلْقَةُ ثم أن يكون آخر وكذلك الفاء"[٣٠٥٦] وذكر أنها قد تكون لترتيب الخبر كقولك: زرت عبد الله فزيداً "تريد بالآخر أن يكون مردوداً على خبر المخبر فتجعله أولا"[٣٠٥٧]. وقرر الفراء أن الفعلين إذا وقعا معاً ، جاز تقديم أيهما شئت كقولك: أعطيت فأحسنت، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٣٠٥٨] قال: " يقال إنما أتاها البأس من قبْل الإهلاك فكيف تقدم الهلاك؟ قلت : لأن الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول: أعطيتني فأحسنت فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء، ولا قبله ، إنما وقعا معاً ، فاستجيز ذلك"[٣٠٥٩].

ويمضي الفراء في تتبع معاني الفاء فيرى أيضاً أنه يجوز تقديم أي

(٣٠٥١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١.

(٣٠٥٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٣٩/٥، ابن هشام: المغني ص٢١٤، السيوطي: الهمع ٢٣٢/٥، الإتقان ٢١٦/١، الأزهري: شرح التصريح ١٣٨/٢.

(٣٠٥٣) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٥١٤/١.

(٣٠٥٤) سورة الأعراف الآية٤.

(٣٠٥٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢، ابن عقيل: ٤٤٩/٢، المرادي: الجنى الداني ص٦٢.

(٣٠٥٦) الفراء: معاني القرآن ٣٩٦/١.

(٣٠٥٧) المصدر نفسه ٣٩٦/١. وهو ما يسمى بالتعقيب.

(٣٠٥٨) سورة الأعراف الآية٤.

(٣٠٥٩) الفراء : معاني القرآن ٣٧١/١، وأنظر ٢٦٩/٣ .

الفعلين إذا كان معناهما واحداً أو كالواحد وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾(٣٠٦٠) "كأن المعنى : ثم تدلى فدنا، ولكنه جائز إذا كان معنى الفعلين واحداً، أو كالواحد قدمت أيهما شئت، فقلت: قد دنا فقرب، وقرب فدنا، وشتمني فأساء وأساء فشتمني، وقال الباطل، لأن الشتم، والإساءة شيء واحد"(٣٠٦١).

وكان ثعلب في (مجالسه) قد وقف عند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾(٣٠٦٢)ورأى أنه يقال: تدلى فدنا، مقدم ومؤخر، وهو واحد(٣٠٦٣).

ونقل عن الكوفيين أن الفاء تكون بمعنى إلى نحو قول العرب: مطرنا ما زبالة فالثعلبية، وله عشرون ما ناقة فجملاً، وهي أحسن الناس ما قرناً فقدم(٣٠٦٤) ونسب أيضاً مرة للكسائي والفراء(٣٠٦٥) ومرة أخرى لبعض الكوفيين من دون تحديد(٣٠٦٦).

كلا

أضاف الكوفيون، على اختلاف بينهم، واختلاف في النقل عنهم، إلى معنى الردع والزجر الذي تفيده كلا المعاني الآتية:

١- أن تكون بمعنى حقاً. وهو منسوب إلى الكسائي(٣٠٦٧)، وإليه وإلى تلميذه نصير بن يوسف(٣٠٦٨)، وإليهما وإلى أبي بكر بن الأنباري(٣٠٦٩)، وإلى الكسائي ومتابعيه(٣٠٧٠). ورد هذا المذهب بنحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾(٣٠٧١)؛ لأن كسر إنّ لا يتأتى بعد حقاً، ولا بعدما كان بمعناها(٣٠٧٢).

(٣٠٦٠) سورة النجم الآية٨.
(٣٠٦١) الفراء: معاني القرآن٣/٩٥. وانظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤/٢٦٥-٢٦٦.
(٣٠٦٢) سورة النجم الآية٨.
(٣٠٦٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٧٣.
(٣٠٦٤) أبو حيان: البحر المحيط ١/١٢٣.
(٣٠٦٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١/٢٠٣. وانظر الفراء: معاني القرآن ١/٢٢-٢٣.
(٣٠٦٦) المرادي: الجنى الداني ص٧٧.
(٣٠٦٧) السلسيلي: شفاء العليل ٣/٩٨٢، السيوطي: الهمع ٤/٣٨٤، الإتقان ١/٢٢١.
(٣٠٦٨) المرادي: الجنى الداني ص٥٧٧.
(٣٠٦٩) أبو حيان: النكت الحسان ص٢٨٧، البحر المحيط ٦/١٩٧.
(٣٠٧٠) ابن هشام: المغني ص٢٥٠، السيوطي: الهمع ٤/٣٨٥.
(٣٠٧١) سورة المطففين الآية١٨.
(٣٠٧٢) ابن هشام: المغني ص٢٥٠، السيوطي: الهمع ٤/٣٨٥.

٢- أن تكون بمعنى سوف وهو مذهب الفراء وابن سعدان[٣٠٧٣] ووصف السيوطي هذا المذهب بالغرابة[٣٠٧٤].
٣- أن تكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم[٣٠٧٥] أو حرف ردّ كنعم وبلى وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلا وربّ الكعبة[٣٠٧٦] أو حرف ردّ بمنزلة نعم أو لا أو إي[٣٠٧٧] كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[٣٠٧٨]. وهو منسوب للفراء.

وقد دمج المعنيين الثاني والثالث أبو بكر بن الأنباري ونسبهما إلى الفراء وابن سعدان . قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾[٣٠٧٩]:" قال الفراء: كلا بمنزلة سوف، لأنها صلة، وهي حرف ردّ، فكأنها نعم ولا في الاكتفاء...

وكان أبو جعفر محمد بن سعدان يقول في كلا مثل قول الفراء "[٣٠٨٠].

وصحح أبو بكر أن تكون كلا بمعنى حقاً، وأن تكون حرف رد بمعنى لا[٣٠٨١].

وأما أبو العباس ثعلب فكان يرى أنها تكون في القرآن كله حرف رد بمعنى ليس قال: "وكلا في القرآن كلّه: أي ليس الأمر كما يقولون؛ الأمر كما أقول أنا"[٣٠٨٢].

ويترتب على اختلاف الكوفيين في معنى كلا اختلافهم في الوقف عليها. فكان الكسائي يقف على ما قبلها ويبتدأ بها؛ لأنها عنده بمعنى حقاً[٣٠٨٣] والفراء يقف على ما قبلها إن كانت بمعنى حقاً[٣٠٨٤] ويمنع الوقف عليها

(٣٠٧٣) أبو حيان: النكت الحسان ص٢٨٧-٢٨٨، السيوطي: الأشباه والنظائر ٦٤/٣، همع الهوامع ٣٨٥/٤-٣٨٦.
(٣٠٧٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ٦٤/٣.
(٣٠٧٥) ابن هشام: المغني ص٢٥٠، السيوطي: الفرائد الجديدة ٦٣٢/٢، ٦٣٤.
(٣٠٧٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١٦/٩.
(٣٠٧٧) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٤٨/١١.
(٣٠٧٨) سورة المدثر الآية٣٢.
(٣٠٧٩) سورة الفجر الآية١٧.
(٣٠٨٠) أبو بكر بن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١-٤٢٣ .
(٣٠٨١) المصدر نفسه ٤٢٥/١-٤٢٦.
(٣٠٨٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٦٨.
(٣٠٨٣) ابن هشام: المغني ص٢٥٠.
(٣٠٨٤) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٤٧/١١.

ويستقبحه إن كانت صلة لما بعدها(٣٠٨٥). وأما ثعلب فكان يقول: "لا يوقف على كلا في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعده"(٣٠٨٦).

كيف

اختلف الكسائي والفراء في معنى كيف. فمذهب الكسائي أنها مضارعة للوقت، ومذهب الفراء أنها بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن(٣٠٨٧).

لا جرم

اختلف الكسائي والفراء في معنى لا جرم، وفي موضع المصدر المؤول بعدها في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾(٣٠٨٨).

فمذهب الكسائي أن معناها لا صدّ ولا منع، وجرم اسم لا التبرئة، وموضع المصدر المؤول نصب على حذف حرف الخفض (عن) والمعنى: لا جرم عن أنهم في الآخرة هم الأخسرون(٣٠٨٩).

ومذهب الفراء أنها " كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بدّ أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً. . . وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب وجرّمته"(٣٠٩٠).

ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الفراء وأصحابه(٣٠٩١). وذكر البغدادي أن (جرم) عند الفراء منصوب بلا التبرئة كمذهب الكسائي(٣٠٩٢) وهو ما أكده ثعلب حينما قال: "الفراء والكسائي يقولان لا جرم تبرئة"(٣٠٩٣).

وذكر بعضهم أن المصدر المؤول على تقدير (من) والمعنى: لا بدّ من

(٣٠٨٥) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢١/١-٤٢٢، أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص٤٥٩.

(٣٠٨٦) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٥/١، أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص٤٥٨.

(٣٠٨٧) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص٤٩-٥٠.

(٣٠٨٨) سورة هود الآية٢٢.

(٣٠٨٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٧٨/٢، مكي : مشكل إعراب القرآن ٥٨/١، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ١١/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٢١٣/٥.

(٣٠٩٠) الفراء: معاني القرآن ٨/٢ وانظر: أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٣٧٥/١، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص٤١٨، ابن الشجري : الأمالي الشجرية ٢٢٤/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٢/٢.

(٣٠٩١) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٧٩/٢.

(٣٠٩٢) البغدادي: خزانة الأدب ٣١٢/٤.

(٣٠٩٣) ابن منظور: لسان العرب ٩٤/١٢.

كذا، ولا محالة من كذا[٣٠٩٤] وسكتوا عن تبيان موضعه الإعرابي إلا أن أبا جعفر النحاس ذكر أنه في موضع رفع فقط[٣٠٩٥].

والصحيح أن لا جرم عند الفراء لا تحتاج إلى إسقاط حرف الخفض، لأن تقديره عنده بمعنى كسب، وأن موضعه رفع كما ذكر أبو جعفر النحاس.

والذي يدل على ذلك أن الفراء بين أن موضع المصدر المؤول في قول الشاعر:

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جَرَمت فزارة بعدها أن تغضبا

رفع قال: "وموضع أن مرفوع كقوله:

أحقاً عباد الله جُرأةُ مُحْلِقٍ عليّ وقد أعييت عادَ وتبّعا"[٣٠٩٦]

لعل

المشهور في لعل أن تكون للترجي في المحبوب، وللإشفاق في المحذور. وأضاف إلى ذلك الكوفيون المعاني الآتية:

١- التعليل كقوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[٣٠٩٧] وهو منسوب للكسائي[٣٠٩٨] ولأبي بكر بن الأنباري[٣٠٩٩] وهو مذهب الفراء في (معاني القرآن)[٣١٠٠]. ورد الزمخشري هذا المعنى "بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه، ألا تراك تقول: دخلت على المريض كي أعوده، ولا يصلح لعل"[٣١٠١] والمانعون حملوا ذلك على الرجاء.

٢- الاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[٣١٠٢] وهو منسوب تارة للكوفيين[٣١٠٣] وتارة أخرى للفراء[٣١٠٤]. واستدل أصحاب هذا

(٣٠٩٤) ابن هشام: المغني ص٣١٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٢/٢-١٤٣.
(٣٠٩٥) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٧٧/٢.
(٣٠٩٦) الفراء: معاني القرآن ٩/٢. وانظر ابن منظور: لسان العرب ٩٤/١٢.
(٣٠٩٧) سورة طه الآية٤٤.
(٣٠٩٨) ابن هشام: المغني ص٣٧٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٠/٢، ابن عقيل: المساعد ٣٠٦/١، الأزهري: شرح التصريح ٢١٣/١.
(٣٠٩٩) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧١/١. وانظر: أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٦١٢/١.
(٣١٠٠) الفراء: معاني القرآن ٢٨١/٢.
(٣١٠١) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧١/١.
(٣١٠٢) سورة عبس الآية٣.
(٣١٠٣) ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) ١٩٣/٢، المرادي : الجنى الداني ص٥٨٠.

المذهب بتعليق الفعل قبلها بها، لكونها أداة استفهام، وأدوات الاستفهام كما هو معروف لها الصدارة، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

٣- الشك كقولهم: لعلك تشتمنا فأقوم إليك، أي ظننت أنك تشتمنا فسأقوم إليك. وهو منسوب تارة للفراء وأبي عبد الله الطوال[٣١٠٥] وتارة أخرى للطوال وأكثر الكوفيين[٣١٠٦].

٤- كأنما وإنما: ذهب الكسائي إلى أن لعلما تكون بمعنى كأنّما وإنما، وأنكر ذلك الفراء. يقول ابن فارس: "وحكي عن الكسائي أن لعلما تأتي بمعنى كأنما، وإنما، وأنكر الفراء هذا قال: لأن أنما مغيّرة عن أنّ ولا يجوز أن تسقط (ما) أبداً"[٣١٠٧].

لمّا

اختلف الكسائي والفراء، واختلف النقل عنهما في مجيء لمّا بمعنى إلاّ في نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٍ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾[٣١٠٨] وقوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾[٣١٠٩]، في قراءة من شدد الميم.

فقد نقل بعضهم عن الكسائي أنه قال بمجيء لمّا بمعنى إلاّ. قال أبو حيان: "ولمّا بمعنى إلا حكاها الخليل وسيبويه والكسائي وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيه على التركيب الذي وقعت فيه"[٣١١٠]. ونقل آخرون عنه أنه أنكر ذلك في كلام العرب، وعلى رأسهم أبو حيان صاحب النقل السابق قال: "ولمّا المشددة بمعنى (إلا) ثابت في لسان العرب بنقل الثقات فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذاك "[٣١١١].

والنقل الأخير هو الصحيح. فتلميذه الفراء نقل عنه إنكار أن تكون لما بمعنى إلاّ. قال: "وكان الكسائي ينفي هذا القول ويقول: لا أعرف جهة لمّا في

(٣١٠٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٠/٢.
(٣١٠٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٣٠/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٨٠.
(٣١٠٦) السيوطي : الهمع ١٥٣/٢.
(٣١٠٧) ابن فارس: الصاحبي ص٢٦٧. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٧٠.
(٣١٠٨) سورة الطارق الآية٤.
(٣١٠٩) سورة يس الآية٣٢.
(٣١١٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢. وانظر: البحر المحيط ٢٦٧/٥-٢٦٨، تذكرة النحاة ص٥٣٤، المرادي: الجنى الداني ص٥٩٤، السيوطي: الهمع ٢٩٨/٣.
(٣١١١) أبو حيان: البحر المحيط ٣٣٤/٧ وانظر: أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٣٨٢، أبو زرعة: حجة القراءات ص٣٥١، ٣٥٢، مكي: مشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٠٥/٢-٣٠٦، ٣٧٧، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩/٢.

التشديد في القراءة"[3112].

وأما الفراء فقد أثبت مجيء لمّا بمعنى إلاّ، ولكنه قيد استعماله في القسم الاستعطافي، ومع إنْ النافية في لغة بعض العرب، وأنكر ذلك ومنعه في الاستثناء عموماً. إذ قال إن العرب تقول: بالله لمّا قمت عنا، وإلا قمت عنا، وأن هذيلاً تجعل مكان إلاّ لمّا في نحو قوله تعالى ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾[3113] ليس غير، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ، ثم قال:" فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره"[3114].

والغريب أن يزعم أبو حيان أن الفراء منع وقوع لمّا بمعنى إلا في القسم الاستعطافي[3115] مع أن الفراء- كما سبق- قال ذلك وأجازه .

لو

أضاف الفراء إلى معاني لو معنى آخر وهو أن تكون بمعنى أنْ المصدرية[3116] غير أنها لا تعمل النصب مثلما تعمل أنْ، ولا تحتاج إلى جواب، وينسبك منها مصدر، وأكثر ما يقع عليها الفعل ودّ كقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾[3117].

وذكر النحويون أن الجمهور ينكرون كون لو بمعنى أن وأن الذين يثبتونه هم الفراء وأبو علي الفارسي والتبريزي والعكبري[3118].

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى بعض الكوفيين[3119] ثم رده بعدم صحة دخول حرف الخفض عليها وأنه ليس من كلام العرب: عجبت من لو قام زيد، بخلاف أن فإنها تدخل عليها حروف الخفض[3120].

(٣١١٢) الفراء: معاني القرآن ٣٧٧/٢ وانظر: ٢٥٤/٣.
(٣١١٣) سورة الطارق الآية٤.
(٣١١٤) الفراء : معاني القرآن ٢٩/٢ وانظر ٣٧٧/٢، و٢٥٤/٣ وانظر: أبو زرعة : حجة القراءات ص٣٥٢.
(٣١١٥) أبو حيان: البحر المحيط ٢٦٨/٥.
(٣١١٦) الفراء: معاني القرآن ١٧٥/١.
(٣١١٧) سورة القلم الآية٩.
(٣١١٨) أبوحيان: ارتشاف الضرب ٥١٨/١-٥١٩، ابن هشام: المغني ص٣٥٠، المرادي: الجنى الداني ص٢٨٨، ابن عقيل: المساعد ١٧٣/١، السليلي: شفاء العليل ١٤٧/١، السيوطي: الهمع ٢٨٠/١، البغدادي: خزانة الأدب ٤٩٦/٤.
(٣١١٩) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٣٥.
(٣١٢٠) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٣٨.

وأضاف ثعلب إلى معاني (لو) أن تكون جحداً في بعض اللغات وحكى: لو كان عندنا شيء لأعطيناك، أي: ما عندنا شيء فنعطيك[٣١٢١].

(٣١٢١) المصدر نفسه ص٥٣٥.

مع

اختلف الكوفيون في معنى معا في نحو قولك: قام زيد وعمرو معا.

فمذهب ثعلب أنها تقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعاً الذي لا تقتضيه. جاء في (المجالس): " وقال أبو العباس: قلت لابن قادم: قام عبد الله وزيد معاً، وقام عبد الله وزيد جميعاً، ما بينهما من الفرق؟ فبقي يركض فيها إلى الليل، فلما أصبح قلت له: إنما هاهنا ابن يحيى أحمد. وفسّر ذلك فقال: قام زيد وعمرو معاً، لا يكون القيام وقع لهما إلا في حالة، وإذا قلت: قاما جميعاً فيكون في وقتين وفي واحد؛ لأنك تقول: مات زيد ومحمد جميعاً، فيكون الوقت مختلفاً. وإذا قلت: قام ذا مع ذا، لم يكن القيام إلا في وقت واحد"[(٣١٢٢)].

وتابع ثعلباً على ذلك ابنُ خالويه[(٣١٢٣)]. ويبدو أن الفراء لا يرى فرقاً بينهما فقد قال عن كافة: "وهي في مذهب قولك: قاموا معاً وقاموا جميعاً"[(٣١٢٤)].

وكذلك كان أبو بكر بن الأنباري لا يرى فرقاً بينهما. يقول معلقاً على قول امرئ القيس:

تقول وقد مال الغبيط بنا معاً   عقرت بعيري يا امرأ القيس

"فانزل ومعاً منصوب على الحال من النون والألف، والعامل فيه (ما)، كأنه قال: وقد مال بنا الغبيط جميعاً، كما تقول: قام الزيدان معاً أي قاما جميعاً"[(٣١٢٥)].

وفي هذا السياق أضاف الفراء إلى معاني (مع) أن تكون بمعنى (من). قال معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[(٣١٢٦)]:" جاء في التفسير: من المؤمنين"[(٣١٢٧)].

(٣١٢٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٨٦. وانظر: ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٤٥/١-٢٤٦، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٣٦/١، ابن هشام: المغني ص٤٣٩، الأسنوي: الكوكب الدري ص٢٥٧، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٢/١.

(٣١٢٣) السيوطي: الهمع ٢٢٩/٣.

(٣١٢٤) الفراء: معاني القرآن ٤٣٦/١.

(٣١٢٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص٣٨.

(٣١٢٦) سورة النساء الآية١٤٦.

(٣١٢٧) الفراء: معاني القرآن ٢٩٣/١.

مهما

ذكر الكسائي في معاني مهما أن تكون بمعنى كلما، وحمل عليه قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ[٣١٢٨]﴾[٣١٢٩].

هل

ذكر الكوفيون في معاني هل إضافة إلى الاستفهام والجحد والتقرير أن تكون للجزاء والأمر والتوبيخ وبمعنى قد، إلاّ أن نسبة هذه المعاني لم تكن واحدة لدى النحويين.

فقد نسبت كلها للكسائي وحده[٣١٣٠] وأن تكون بمعنى قد للكسائي والفراء معاً[٣١٣١]، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾[٣١٣٢]، ولكنّ ثعلباً ردّ ذلك ورأى أنها في الآية بمعنى (ما)[٣١٣٣].

وأن تكون بمعنى الأمر أثبته الفراء وحده[٣١٣٤] وحمل عليه قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[٣١٣٥] والمعنى: انتهوا. قال ثعلب: "وقد قال الفراء تكون أمراً. قال: سمعت أعرابياً يقول: هل أنت ساكت، أي اسكت"[٣١٣٦]. وتابع الكسائيّ ثعلب وجعل من معانيها الجزاء[٣١٣٧].

(٣١٢٨) سورة الأعراف الآية ١٣٢.
(٣١٢٩) عصام الدين الاسفراييني: شرح الفريد ص٣٦١.
(٣١٣٠) ابن منظور: لسان العرب ٧٠٧/١١، الأزهري: شرح التصريح ٢٠٢/١.
(٣١٣١) ابن هشام: المغني ص٤٦٠، المرادي: الجنى الداني ص٣٤٤.
(٣١٣٢) سورة الإنسان الآية١.
(٣١٣٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨٨.
(٣١٣٤) الفراء: معاني القرآن ٢٠٢/١ و١٥٤/٣.
(٣١٣٥) سورة المائدة الآية٩١.
(٣١٣٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨٨، وانظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٦٥.
(٣١٣٧) ثعلب: مجالس ثعلب ص٥٨٨.

الواو

ذكر الإمام المزني في كتاب (الحروف) أن الواو لا تدل على الترتيب؛ وعزا ذلك للنحويين كافة من البصريين والكوفيين[٣١٣٨] وهذا أيضاً ما قاله السيرافي[٣١٣٩] وأكده الرضي[٣١٤٠]، ولكن كثيراً من النحويين ردوا ذلك ونقلوا الخلاف في هذه المسألة وأن جماعة من النحويين أفادوا أنها تفيد الترتيب ، بيد أن نقلهم جاء مشوّشاً مضطرباً.

فقد نُقل عن أكثر الكوفيين أنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب[٣١٤١]. ونقل أنها تفيد الترتيب عن: الكوفيين[٣١٤٢] وعن بعض الكوفيين وثعلب[٣١٤٣] وعن بعض الكوفيين[٣١٤٤] وعن الكسائي والفراء وثعلب وأبي عمر الزاهد[٣١٤٥] وعن الكسائي والفراء وأبي عمر الزاهد[٣١٤٦] وعن الكسائي والفراء وثعلب[٣١٤٧] وعن هشام وثعلب وأبي عمر الزاهد[٣١٤٨] وعن الكسائي وحده[٣١٤٩] وعن الفراء وحده[٣١٥٠] وعن ثعلب وحده[٣١٥١].

ونقل نحويون آخرون هذا الخلاف على نحو مختلف . فقد نقل ابن عقيل عن هشام وثعلب وأبي عمر الزاهد أنها ترتب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظاً هو المتقدم في الزمان، وممتنع عندهم تقديم المؤخر[٣١٥٢]. ونقل المرادي عن الفراء أنها تفيد الترتيب حيث يستحيل الجمع[٣١٥٣] ونقل عن

(٣١٣٨) المزني: الحروف ص٩٩.
(٣١٣٩) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ص٢٤٨، المغني ص٤٦٤.
(٣١٤٠) الرضي: شرح الكافية ٣٦٣/٢-٣٦٤.
(٣١٤١) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطى ٧٧٦/١، الكنغراوي: الموفي ص١٥٢ .
(٣١٤٢) المالقي: رصف المباني ص٤٧٤.
(٣١٤٣) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٩١/٣.
(٣١٤٤) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢٢٧/١، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ص٢٤٨.
(٣١٤٥) الأهدل: الكواكب الدرية ١٠٧/٢.
(٣١٤٦) ابن هشام: المغني ص٤٦٤.
(٣١٤٧) الرضي: شرح الكافية ٣٦٤/٢، الأزهري: شرح التصريح ١٣٥/٢، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١٥٢.
(٣١٤٨) السيوطي: الهمع ٢٢٤/٥.
(٣١٤٩) المصدر نفسه ٢٢٤/٥، الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩١/٣-٩٢.
(٣١٥٠) السيوطي: الهمع ٢٢٤/٥، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩١/٣-٩٢.
(٣١٥١) السيوطي: الفرائد الجديدة ٧٣٩/٢.
(٣١٥٢) ابن عقيل: المساعد ٤٤٤/٢.
(٣١٥٣) المرادي: الجنى الداني ص١٥٩.

هشام وثعلب وأبي عمر الزاهد أنها للترتيب، لكنه نقل عن هشام وحده "أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع فلا تبالي بأيهما بدأت نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر"[٣١٥٤].

وعدت إلى مصادر الكوفيين أنفسهم الموجودة بين يدي فألفيت الفراء وثعلباً ينصان صراحة على أن الواو لا تفيد الترتيب، وإنما هي لمطلق الجمع. وهذا كلامهما بنصه لتقف معي على اضطراب النحويين في نقل مذاهب النحويين الكوفيين، وبعدهم عن مصادر نحوهم وجهلهم بها في كثير من الأحيان.

يقول الفراء: **" وخلقه ثم أن يكون آخر ، وكذلك الفاء. فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة "[٣١٥٥].**

ويقول ثعلب: **"إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معا، فإذا قلت: قام معاً، كانا فيه سواء لا غير"[٣١٥٦].**

ويكأن

اختلف الكوفيون في تفسير ويكأن ومعناها. فقال الكسائي المراد منها التنبيه وهو منقول عن يونس وسيبويه[٣١٥٧] وقد استحسنه أبو جعفر النحاس؛ لأن "المتندم من العرب يقول في حالة تندمه: وي"[٣١٥٨]. ونقل عن الكسائي أيضاً أنها بمعنى ألم تر[٣١٥٩]. ونقل أيضاً عنه أنها كلمة تندم وتعجب[٣١٦٠].

وقال الفراء: **معناها في كلام العرب التقرير، كقولك لمن تقرره: أما تر إلى صنع الله، فكأنه قيل: أما ترى أن الله يبسط الرزق[٣١٦١]، مستدلاً بأن**

(٣١٥٤) المصدر نفسه ص١٥٩، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٣٣/٢.
(٣١٥٥) الفراء: معاني القرآن ٣٩٦/١.
(٣١٥٦) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٨٦.
(٣١٥٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٤٤/٣، مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٧٦/٢. ولتظر: الجنى الداني ص٥٠٤ .
(٣١٥٨) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٤٤/٣.
(٣١٥٩) الزجاجي: حروف المعاني ص٦٧، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص٤٠١.
(٣١٦٠) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٤٤٣/٤، السيوطي: الإتقان ٢٣٤/١.
(٣١٦١) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٦٠، ابن فارس: الصاحبي ص٢٨٣،

أعرابية سألت زوجها: أين ابنك؟ فقال: ويكـأن وراء البـيت، بمعنى: ألم تر أنه وراء البيت، ثم صار معنى ويكأن ألم تر[٣١٦٢]. يقول الرضي: "والذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى"[٣١٦٣].

نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض

من مظاهر سعة العربية ظاهرة النيابة، أي نيابة الأداة عن غيرها في المعنى، واستعمالها في موضع ليس من مواضعها المعهودة سعياً إلى التعدد في الأسلوب، وطمعاً في التلوين في التعبير، أو قل عملاً لتحقيق داع من دواعي البلاغة والتأثير.

ولم يكن النحويون جميعاً مقرين بهذه الظاهرة، ولا آخذين بها. فقد كان لهم في ذلك آراء متباينة، ومذاهب شتى متفرقة. كما أن ناقلي مذاهب النحويين لم يكن نقلهم واحداً، ولا متوافقاً دائماً، ولا سيما في نقل مذاهب الكوفيين، وهو ما يعنيني هنا .

فالكوفيون[٣١٦٤] أو أكثرهم[٣١٦٥] قبلوا هذه الظاهرة وأقروا بها، وأجازوا قيام بعض الأدوات مقام بعض. وقد رجح ابن هشام هذا المذهب بقوله: " ومذهبهم أقل تعسفاً"[٣١٦٦].

والذي يبدو أن الكسائي لم يقبل بمبدأ النيابة، بل كان يأخذ بمبدأ آخر، وهو حمل الشيء على ضده[٣١٦٧]، فقد كان يقول في قوله:

إذا رضيت علـى بنـو قشـير ... لعمـر الله أعجـبني رضـاها

إنه لما كان رضي ضد سخط عدى رضي بعلى حملاً للشيء على نقيضه[٣١٦٨]. وقد أثنى ابن عصفور على هذا المذهب وجعله أولى من مبدأ النيابة، وأن يكون الحرف بمعنى حرف آخر" لأن التصرف في الأفعال أولى

ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٦/٢، مكي:الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٧٦/٢، الرضي:شرح الكافية ٨٢/٢.

(٣١٦٢) الفراء: معاني القرآن ٣١٢/٢.

(٣١٦٣) الرضي: شرح الكافية ٨٣/٢.

(٣١٦٤) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص٢٣٩، الأزهري: شرح التصريح ٥/٢-٦، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٠/٢، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٨٤، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص٢١٣، محمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص٥ .

(٣١٦٥) ابن هشام: المغني ص١٥١، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٤٩-١٥٠، البغدادي: خزانة الأدب ٢٤٩/٤.

(٣١٦٦) ابن هشام: المغني ص١٥١.

(٣١٦٧) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص٢٤١.

(٣١٦٨) ابن جني: المحتسب ٥٢/١-٥٣، الخصائص ٣٨٩/٢، ابن هشام : المغني ص١٩١، ٨٨٧، السيوطي: الأشباه والنظائر ١٩١/١، ١٩٢.

من التصرف في الحروف"[٣١٦٩].

وأما الفراء فقبل مبدأ النيابة واستحسنه في لغة التنزيل وكلام العرب كقوله: "وربما جعلت العرب إلى في موضع اللام"[٣١٧٠] وقوله: "وهما تعتقبان على ومن"[٣١٧١]. ولكنه قيد ذلك إذا تقاربت المعاني كقوله: وعلى تصلح في موضع اللام؛ لأن معناها يرجع إلى شيء واحد"[٣١٧٢]. ويربط الفراء هذا التقارب أحيانا بحسب طبيعة العامل والتركيب اللغوي كقوله: "على وعن والباء في هذا الموضع بمعنى واحد، لأن العرب تقول: رميت عن القول، وعلى القوس يراد به معنى واحد"[٣١٧٣]. وإذا لم يتحقق تقارب المعاني وانسجامها منع ذلك وعبّر بقوله: "وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه؛ كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير"[٣١٧٤].

ولعل هذا الإصرار ينبع من إيمانه العميق بأن العربية جعلت لكل أداة معنى خاصاً بها لا تتجاوزه " قال المفسرون: ... معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون أو بمنزلة الواو، ولكنها تكون في الأمر المفوّض "[٣١٧٥].

وهذا القيد الذي يصر عليه الفراء أصر عليه من بعده ابن السراج في (أصوله) متابعاً الفراء، حينما قال: " واعلم أن العرب تتسع فيها -أي حروف الخفض- فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني. . . فمتى لم تتقارب المعاني لم يجز"[٣١٧٦] وهذا يعني أن الفراء، ومن أخذ بمبدئه هذا لم يكن يجيز الظاهرة مطلقاً، بل يشرط تقارب معاني الأدوات، وإلاّ اختلطت المعاني وفسدت التراكيب يقول البغدادي: ". . . لأن من أجازه دون شرطه لزمه أن يجيز: سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد"[٣١٧٧].

وإذا كان الفراء قد توسع بمبدأ النيابة، فقد التجأ إلى مبدأ آخر وهو

(٣١٦٩) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥١٠/١.
(٣١٧٠) الفراء: معاني القرآن ٩/٢.
(٣١٧١) المصدر نفسه: ٢٤٦/٣.
(٣١٧٢) المصدر نفسه ٣٩٥/٢.
(٣١٧٣) المصدر نفسه ٢٦٧/٢.
(٣١٧٤) المصدر نفسه ٢١٨/١.
(٣١٧٥) المصدر نفسه ٣٦٢/٢.
(٣١٧٦) ابن السراج: الأصول في النحو ٤١٤/١-٤١٥.
(٣١٧٧) البغدادي: خزانة الأدب ٢٤٩/٤.

التضمين[٣١٧٨]، وهو " أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدي واللزوم"[٣١٧٩]، وطبقه على عدد من النصوص القرآنية التي وردت عليه. من ذلك مثلاً قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾[٣١٨٠] "فإن شئت أنزلت بوّأنا بمنزلة جعلنا، وكذلك سمعت في التفسير"[٣١٨١].

وقد قبل ثعلب مبدأ التناوب بقوله: "والعرب تشبه الحرف بالحرف وإن خرجوا عن بابه "[٣١٨٢] وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري حينما قال: "والصفات يقوم بعضها مقام بعض"[٣١٨٣] وفي هذا الباب اختلف الكوفيون في الآتي :

إلى

أضاف الكوفيون إلى ما عرفه البصريون في إلى وهو انتهاء الغاية زماناً ومكاناً أن تكون للمعية بمعنى مع، كقولهم: الذود إلى الذود إبل[٣١٨٤]، وأن تكون بمعنى مِنْ

كقول الشاعر:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ... أيُسقى فلا يروى إليّ ابنُ أحمرا

والمعنى فلا يروى مني[٣١٨٥]. وانفرد الفراء فزاد في معانيها أن تكون بمعنى اللام، وحمل عليه قوله تعالى ﴿وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِمْ﴾[٣١٨٦]، قال: "معناه تخشعوا إلى ربهم، وربما جعلت العرب إلى في موضع اللام"[٣١٨٧].

(٣١٧٨) نبه الشيخ يس في حاشيته على شرح التصريح ٧/٢ الى ان حمل التقيض على النقيض ليس من التضمين ، ولا قريباً منه ، ولا يصح ان يقابل به ، فمثلاً رضي نقيضها سخط ، في حين اذا أردنا التضمين كانت مضمنة معنى (عطف) .

(٣١٧٩) أحمد الاسكندري: الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج١، سنة ١٩٣٥ ص١٨٠.

(٣١٨٠) سورة الحج الآية ٢٦.

(٣١٨١) الفراء: معاني القرآن ٢٣/٢، وانظر ١٤٠/٢، ٢١٨، ٢٤٤، ٢٩٩، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٤٧/١.

(٣١٨٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٤٩، ٤٦٩.

(٣١٨٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٣٦/٢.

(٣١٨٤) ابن هشام: المغني ص١٠٤، البغدادي: شرح أبيات المغني ٢٩/٤. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٢١٨/١.

(٣١٨٥) المرادي: الجنى الداني ص٣٧٦.

(٣١٨٦) سورة هود الآية٢٣.

(٣١٨٧) الفراء: معاني القرآن ٩/٢، ١٠، وانظر: ٢٢/٣، ٢٩٣.

وزاد أيضاً في معانيها التعجب، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾[3188] قال: " وإدخال العرب إلى في هذا الموضع على جهة التعجب"[3189].

وإذا كانت إلى تفيد انتهاء الغاية المكانية كقوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[3190] وانتهاء الغاية الزمانية ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[3191] فقد أجاز ثعلب أن تكون بمعنى حتى، فتفيد الدخول والخروج قال: "هي مثل حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضرب القوم حتى زيداً يكون زيد مضروباً، وغير مضروب"[3192].

ونسب هذا المذهب إلى الفراء أيضاً[3193] وقد ذكر ذلك الفراء في معرض مقارنته لها بـ (حتى) إلا أن كلامه يشعر بأن الغالب فيها هو عدم الدخول[3194].

الباء

أضاف الكوفيون إلا الفراء إلى ما عرفه البصريون في الباء وهو الإلصاق معنى التبعيض مستدلين بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[3195] والمعنى: يشرب منها، وبقول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لِجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ

معناه: شربن من ماء البحر[3196].

(3188) سورة البقرة الآية 258.
(3189) الفراء: معاني القرآن 1/170.
(3190) سورة المائدة الآية6.
(3191) سورة البقرة الآية 187.
(3192) ثعلب: مجالس ثعلب ص226. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/467، المرادي: الجنى الداني ص545.
(3193) ابن عقيل: المساعد 2/271.
(3194) الفراء: معاني القرآن 1/137 وانظر 2/293.
(3195) سورة الإنسان الآية6.
(3196) ابن هشام: المغني ص142، الأزهري: شرح التصريح 2/13، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2/34.

أما الفراء فيرى أن الباء هنا ليست للتبعيض، وإنما هي زائدة للتأكيد، أو باقية على أصلها، والمعنى في الآية: يشربها، وفي قول الشاعر: شربن ماء البحر[3197].

وانفرد الفراء وزاد في معانيها المدح، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[3198]. قال: " دخلت الباء في قوله ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ للمبالغة في المدح، والدلالة على قصد سبيله، كما قالوا: أظرف بعبد الله، وأنبل بعبد الرحمن ، فأدخلوا الباء على صاحب الظُرف والنُبْل للمبالغة في المدح "[3199].

على

أثبت الكوفيون إلا الكسائي في معاني على المجاوزة بمعنى عن، وحملوا على ذلك قول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

والمعنى: إذا رضيت عني بنو قشير، وأما الكسائي فكان يقول: إنه لما كان رضي ضد سخط عدي رضي بعلي حملاً للشيء على نقيضه[3200].

من

تكون بمعنى الباء وهو مذهب بعض الكوفيين، وحُمل عليه قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[3201] ، والمعنى بطرف خفي[3202].

ومهما يكن من الأمر فإنه يفاد مما تقدم أن الكوفيين -رغم اختلافهم- توسعوا في معاني الأدوات، وأضافوا إلى ما شهر من معانٍ لها معاني جديدة،

(٣١٩٧) الفراء: معاني القرآن ٢١٥/٣. وانظر: البغدادي: شرح أبيات المغني ٣٠٩/٢.
(٣١٩٨) سورة النساء الآية ١٦٦، وسورة ص الآية ٤١.
(٣١٩٩) ابن منظور: لسان العرب ٢٤٢/١٥. وانظر الفراء : معاني القرآن: ١١٩/٢.
(٣٢٠٠) انظر: ابن جني: المحتسب ٥٢/١-٥٣، الخصائص ٣٨٩/٢، ابن هشام: المغني ص١٩١، ٨٨٧، البغدادي: شرح أبيات المغني ٢٣١/٣. وانظر: الفراء : معاني القرآن ٢٦٧/٢ و٢٤٢/٣.
(٣٢٠١) سورة الشورى الآية٤٥.
(٣٢٠٢) الأزهري: شرح التصريح ١٠/٢ وانظر: محمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص٤٠ .

فأغنت بذلك النحو الكوفي. وإن دل هذا على شيء فإنّما يدل على أن مذهبهم في هذا أوسع مجالاً، وأكثر شمولاً وإحاطة بما نطقت به العرب واستعملته.

فالمعاني التي أثبتها المثبتون للعديد من الأدوات لا شك أنهم تصيدوها من منزلة الأداة ووظيفتها في التأليف والتركيب، فهم في هذا المجال يعتمدون في تحديد المعنى للأداة على السياق، في حين لا أرى مبرّراً لمنع أن يكون للأداة أكثر من معنى، أو غير المعاني التي يثبتها جمهور النحويين.

الفصل الثالث

زيادة الأدوات

زيادة الأدوات

اختلف النحويون الكوفيون في وقوع الزائد في القرآن الكريم، وفي جواز الجمع بين حرفين أو ثلاثة أحرف على جهة التوكيد، كما اختلفوا في زيادة عدد من الأدوات، إذ وجدوها عاطلة عن وظائفها النحوية.

فالكسائي أجاز الزيادة في القرآن الكريم، وكان يذهب إلى أن (مثل) في قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ . . .﴾(٣٢٠٣) ملغاة، وأن المعنى: الذين كفروا أعمالهم كرماد(٣٢٠٤).

والفراء أيضاً أجاز وقوع الزيادة في القرآن الكريم، وإن كان يؤثر على عبارة الزيادة استعمال عبارة الصلة للتأدب(٣٢٠٥) من دون أن يشير في كثير من الأحيان إلى معنى التوكيد فيها، كما كان يجيز اجتماع حرفين أو ثلاثة أحرف إذا اختلف لفظ هذه الحروف على جهة التأكيد اللفظي كقولك: ما إن لا أقوم(٣٢٠٦)؛ لأنه كان يذهب -كما يقول السيوطي- إلى أن المعتبر في هذه الحروف هو معانيها التي وضعت لها، غير أنها كررت على جهة التأكيد اللفظي(٣٢٠٧).

ونقل عن ثعلب ألاّ صلة في القرآن الكريم(٣٢٠٨) وأنه أنكر كون اللفظين المختلفين لمعنى واحد، يقول أبو علي الفارسي: "وأما كون اللفظين المختلفين لمعنى واحد، فقد كان محمد ابن السري -أي ابن السراج- حكى عن أحمد بن يحيى أن ذلك لا يجوز عنده(٣٢٠٩).

وتابع أبو بكر بن الأنباري ثعلباً، فمنع الزيادة في القرآن الكريم، وكان يقول:" ولا أستحب أن أقول في القرآن صلة، لأنه ليس في القرآن حرف إلا له معنى"(٣٢١٠) ولكنه آثر مذهب الفراء في جواز اجتماع حرفين أو ثلاثة

(٣٢٠٣) سورة إبراهيم الآية ١٨.
(٣٢٠٤) أبو حيان: البحر المحيط ٤١٤/٥. وانظر: الهروي: الأزهية ص١٥٣.
(٣٢٠٥) الفراء: معاني القرآن ٢١/١، ٤٦، ٩٥، ١٢٠، ١٧٢. . . وانظر: أبو حيان: البحر المحيط ٤١٤/٥.
(٣٢٠٦) الفراء: معاني القرآن ١٧٦/١-١٧٧، ٢٦٢، ٣٧٤، ٤٨٠، و١٣٣/٢، و٨٤/٣-٨٥، ١٣٠.
(٣٢٠٧) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٠٥/١. وانظر: الرضي: شرح الكافية ٢٦٧/١، البغدادي: خزانة الأدب ١٢٥/٢.
(٣٢٠٨) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٧٢/٣.
(٣٢٠٩) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٥٣٦.
(٣٢١٠) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٣١/١.

أحرف إذا اختلفت ألفاظها على جهة التبعية[3211].

والمشهور في أدوات الصلة والحشو عند جمهور النحويين هي: إنْ، أنْ، ما، مِن، لا، الباء. وقد أضاف الكوفيون إلى هذه الأدوات أدوات جديدة رأوها تأتي صلة وحشواً في تأليف الكلام وتركيبه. من هذه الأدوات ما نقل اتفاقهم فيه، ومنها ما نقل اختلافهم فيه، أو تفرد بعضهم في ذلك.

وما يعنيني في هذه السبيل الكشف عما اختلفوا فيه في هذا السياق وفق ترتيب معجمي.

إلى

أثبت الفراء[3212] في أدوات الصلة (إلى) وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىَ إِلَيْهِمْ﴾[3213] بفتح الواو. والجمهور منعوا ذلك، وخرجوا ذلك على تضمين تهوى معنى تميل. قال المرادي في مبحث إلى "أن تكون زائدة، وهذا لا يقول به الجمهور، إنما يقول به الفراء"[3214].

الباء

اختلف الكوفيون في زيادة الباء وفي مواضع هذه الزيادة.

١- زيادتها قبل مفعول ما لم يسم فاعله نقل القرطبي عن الكسائي أنه ذهب إلى أن الباء تزاد قبل مفعول ما لم يسم فاعله من غير أن تسبق بجحد، كقوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾[3215] والتقدير: ضرب بينهم سور[3216].

٢- زيادتها في خبر المبتدأ: ذهب الكسائي إلى أن الباء زائدة لا تتعلق بشيء، ولا موضع لها من الإعراب في قوله تعالى ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والتقدير عنده: أول ما أبدأ به اسم الله. وذكر الاسفراييني أن "زيادة

(٣٢١١) المصدر نفسه ٣٣٢/١.
(٣٢١٢) الفراء: معاني القرآن ٧٨/٢، ٢٢٣.
(٣٢١٣) سورة إبراهيم الآية ٣٧.
(٣٢١٤) المرادي: الجنى الداني ص٣٨٩. وانظر: ابن مالك: التسهيل ص١٤٥، ابن هشام: المغني ص١٠٥، ابن عقيل: المساعد ٢٥٦/٢، السيوطي: الهمع ١٥٦/٤. الاتقان ١٩٩/١، السلسيلي: شفاء العليل ٦٦٠/٢.
(٣٢١٥) سورة الحديد الآية١٣.
(٣٢١٦) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤٦/١٧.

الباء في خبر المبتدأ عزيزة جداً، لا تكاد توجد إلا ما حكى عن الأخفش أن الباء في قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثۡلِهَا﴾[٣٢١٧] والتقدير: مثلها. . . ولا وجه للزيادة ما وجد عنه مندوحة، ولهذا ضعف قول الكسائي عند المحققين"[٣٢١٨].

وذهب الفراء[٣٢١٩] وثعلب[٣٢٢٠] إلى أنها موضع نصب على تقدير: أقول، أو أبدأ.

٣- زيادتها في خبر أن: **أجاز ذلك الفراء إذا كانت (أن) مسبوقة بفعل (ظن) المنفي بـ(ما) نحو: ما أظن أنك بقائم[٣٢٢١].**

٤- زيادتها في خبر كان: **أجاز ذلك الفراء إذا كانت كان مسبوقة بما النافية نحو: ما كنت بقائم[٣٢٢٢].**

٥- زيادتها في خبر ليس: **إذا كان خبر ليس كاف التشبيه أجاز الكسائي دخول الباء على خبرها نحو: ليس بكذلك، ومنعه هشام، واضطرب الفراء فأجازه مرة ومنعه مرة أخرى[٣٢٢٣].**

٦- زيادتها في خبر (ما) العاملة عمل ليس:

يُنسب إلى الكوفيين اتفاقهم أن الباء تزاد في خبر (ما) لتأكيد النفي[٣٢٢٤] غير أنهم اختلفوا في مواضع دخولها:

فإذا زيدت (كان) بين (ما) وخبرها منع الفراء دخول الباء وأجازه الكسائي نحو: ما زيد كان بقائم[٣٢٢٥].

وإذا كان خبرها كلمة (مثل) أجاز الكسائي دخول الباء نحو: ما زيد

(٣٢١٧) سورة يونس الآية ٢٧.

(٣٢١٨) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٧٠.

(٣٢١٩) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٩.

(٣٢٢٠) ثعلب: مجالس ثعلب: ص٨٦.

(٣٢٢١) الفراء: معاني القرآن ٥٦/٣ وانظر: محمود صغير: الأدوات في كتب التفسير ص٢٠٤.

(٣٢٢٢) الفراء: معاني القرآن ٥٦/٣.

(٣٢٢٣) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١١٣/٢، السيوطي : الهمع : ١٢٦/٢ .

(٣٢٢٤) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٨٧/١، ابن يعيش: شرح المفصل ١١٦/٢، الرضي: شرح الكافية ٢٦٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٧/٢، الأزهري: شرح التصريح ٢٠١/١

(٣٢٢٥) السيوطي: الهمع ١٢٦/٢.

بمثلك، ومنعه هشام[3226].

وإذا كان الخبر محلاً، فإن جاز استعماله اسماً جاز دخول الباء، وإن لم يجز استعماله اسماً كـ حيث أجاز دخول الباء هشام نحو: ما زيد بحيث يحبّ، ومنعه البصريون[3227].

وإذا تقدم خبرها أو معموله على اسمها فقد منع الجمهور دخول الباء، وأجازه الفراء نحو: ما بقائم زيد، وما طعامك بآكل زيد[3228].

وأجاز الفراء دخول الباء في نحو: ما هو بذاهب زيد، ومنعه البصريون[3229].

٧- زيادتها في الخبر: أجاز ذلك الفراء، وجعل منه قول الشاعر:

من شارب مربح بالكأس نادمني لا بالحصور ولا فيها بسوار[3230]

٨- زيادتها في الحال المنفية: أجاز ذلك الفراء، وجعل منه قول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها[3231]

ونقل السيوطي ذلك عن ابن مالك نقلاً يوهم أنه متفرد به[3232].

الفاء

تدخل الفاء في خبر المبتدأ جوازاً في مواضع مشهورة[3233] إلا أنّ النحويين الكوفيين اختلفوا في شيء من ذلك واختلف النقل عنهم.

ففي حين اتفق النقل عنهم في جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ المعرف بـ أل الموصولة الدالة على الجزاء والعموم كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ[3234] فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾[3235] اختلف هذا النقل في جواز زيادتها

(٣٢٢٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٣/٢، السيوطي: الهمع ١٢٦/٢.
(٣٢٢٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٣/٢، السيوطي: الهمع ١٢٦/٢.
(٣٢٢٨) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص١٠٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٧/٢.
(٣٢٢٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٧/٢.
(٣٢٣٠) الفراء: معاني القرآن ٤٣/٢.
(٣٢٣١) المصدر نفسه ٥٦/٣-٥٧.
(٣٢٣٢) السيوطي: الهمع ١٢٨/٢.
(٣٢٣٣) انظر: المصدر نفسه ٥٥/٢ وما بعدها.
(٣٢٣٤) سورة المائدة الآية ٣٨.
(٣٢٣٥) ابن عقيل : المساعد ٢٤٤/١، السيوطي : الهمع ٥٦/٢، وانظر : الفراء : معاني القرآن ١٠٥/٢.

في خبر إنّ إذا وصف اسمها بأحد الأسماء الموصولة كقـوله تعالـى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾(٣٢٣٦) فبينمـا نسبـه بعضـهم إلـى الكوفيين(٣٢٣٧) نسبه آخرون إلى الفراء وحده(٣٢٣٨).

وذكر جماعة من النحويين أن الفراء وحده أجاز زيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه الجزاء شرط أن يكون الخبر أمراً أو نهياً كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ﴾(٣٢٣٩) وكقولك: زيد فلا تضربه(٣٢٤٠).

ولكنّي وجدت الفراء زاد في هذه المواضع ثلاثة مواضع أخرى:

الأول: في خبر النكرة الموصوفة كقولك: رجل يقول الحق فهو أحبّ إليّ من قائل الباطل،(٣٢٤١).

والثاني في خبر إن إذا كان اسمها مفرداً غير موصوف لكن فيه معنى الجزاء كقولك: إنّ ضاربك فظالم؛ لأن معنى إنّ ضاربك كقولك: إن من يضربك، ولذلك امتنع عنده دخولها على نحو: إنّ أخاك فقائم، لامتناع التأويل بالجزاء(٣٢٤٢).

والموضع الثالث في خبر كل اسم موصول نحو: من، وما، والذي، لأنه يضارع الجزاء والجزاء يجاب بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ(٣٢٤٣) فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٣٢٤٤).

وإذا كان المبتدأ اسماً موصولاً كـ من، وما، والذي ووصل بمحل أو

(٣٢٣٦) سورة الجمعة: الآية٨.
(٣٢٣٧) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٤٢٧/٤.
(٣٢٣٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٧٠/٢. وانظر: الفراء: معاني القرآن ١٠٥/٢ و١٥٥/٣-١٥٦.
(٣٢٣٩) سورة ص الآية٥٧.
(٣٢٤٠) ابن هشام: المغني ص٢١٩-٢٢٠، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٩/٢، المرادي: الجنى الداني ص٧٢، السيوطي: الهمع ٥٩/٢، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ٨٨/١، الأزهري: شرح التصريح ١٩٩/١. وانظر الفراء: معاني القرآن ٤١٠/٢.
(٣٢٤١) الفراء: معاني القرآن١٠٥/٢.
(٣٢٤٢) المصدر نفسه ١٥٦/٣. وانظر: أبو حيان: البحر المحيط ٢٦٧/٨.
(٣٢٤٣) سورة النحل الآية ٥٣.
(٣٢٤٤) الفراء: معاني القرآن ٢٠٥/٢.

حرف خفض أو جملة تصلح للشرط جاز دخول الفاء على الخبر، إلا أن هشاماً منع دخولها عندئذٍ إذا أكد المبتدأ أو وصف محتجاً بأن وصفه يذهب معنى الجزاء(٣٢٤٥).

ومهما يكن من الأمر فقد قرر الفراء أخيراً أن "إلقاء الفاء أجود في هذا كله من دخولها"(٣٢٤٦) وأن "من ألقى الفاء فهو القياس"(٣٢٤٧).

في

أثبت زيادة (في) الفراء، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾(٣٢٤٨) ومعناه: تركناه آية، ومثله عنده قوله تعالى:(٣٢٤٩) ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾(٣٢٥٠). ورد ذلك أبو جعفر النحاس ووصف هذا التوجيه بأنه متناول بعيد مستغنى عنه(٣٢٥١) ومنع زيادتها أبو حيان(٣٢٥٢).

الكاف

إذا دلت الكاف على معنى التشبيه كانت زائدة عند الفراء(٣٢٥٣) وثعلب(٣٢٥٤) إلاّ أن الفراء أثبت زيادتها في مواضع أخرى.

فقد أجاز زيادتها فيما خلا من معنى التشبيه. فقد حكى أنهم يقولون: كيف أصبحت فيقال: كالخير، وكخير وأنه قيل لبعضهم كيف تصنعون الأَقِط؟ فقال: كهين(٣٢٥٥).

وأجاز زيادتها أيضاً في (مذ) كقول بعض العرب"في كلامه، وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك"(٣٢٥٦) وقاس زيادتها في (كم)

(٣٢٤٥) السيوطي: الهمع ٥٧/٢.
(٣٢٤٦) الفراء: معاني القرآن ١٠٥/٢.
(٣٢٤٧) المصدر نفسه ١٥٦/٣.
(٣٢٤٨) سورة الذاريات ص٣٧.
(٣٢٤٩) سورة يوسف الآية٧.
(٣٢٥٠) الفراء: معاني القرآن ٨٧/٣.
(٣٢٥١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٤٥/٤.
(٣٢٥٢) أبو حيان: البحر المحيط ٢٢٤/٥ و٣٩/٦.
(٣٢٥٣) الفراء: معاني القرآن ٨٥/٣.
(٣٢٥٤) الزجاجي: مجالس العلماء ص٩١.
(٣٢٥٥) الفراء : معاني القرآن ٤٦٦/١ وانظر: ابن عقيل: المساعد ٢٧٦/٢-٢٧٧، السليلي: شفاء العليل ٦٧٠/٢-٦٧١، الألوسي: الضرائر ص٣٢٣.
(٣٢٥٦) الفراء: معاني القرآن ٤٦٦/١.

على ذلك[٣٢٥٧].

وأجاز أيضاً أن تكون زيادة في نحو: أرأيتك[٣٢٥٨].

زيادة كان – كاد

لا يزاد من أفعال هذا الباب عند البصريين سوى (كان) وبلفظ الماضي، وأجاز الكوفيون أيضاً زيادة أمسى، وأصبح بعد (ما) التعجبية وحكوا عن العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها[٣٢٥٩] وأما الفراء فقد قاس زيادة أفعال هذا كلها، إذا لم تكن لازمة للمعنى غير منقصة له نحو: ما أضحى أحسن زيداً، محتجاً بأن العرب قد زادت الأفعال كقوله:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

إذ لم يرد الشاعر أن يأمره بالذهاب[٣٢٦٠]، لذا فقد أجاز زيادتها بين اسم الشرط وفعله ملاحظاً أنها من الأفعال التي تعد من القرائن الزمنية في العربية، لا يتأتى لها دور داخل السياق الشرطي[٣٢٦١].

وأجاز الفراء أيضاً زيادة كان ابتداء وآخراً[٣٢٦٢] وأجاز كذلك زيادتها وإن لم تكن بلفظ الماضي بعد ما التعجبية في نقل[٣٢٦٣] نحو: ما يكون أطول هذا الكلام، وبعد غير (ما) التعجبية في نقل آخر[٣٢٦٤] كقوله:

أنت تكون ماجد نبيل   إذا تهبّ شمأل بَلِيلُ

غير أنه منع زيادتها بين اسم ما العاملة عمل ليس، وخبرها المقرون بالباء الزائدة نحو: ما زيد كان بقائم مخالفاً أستاذه الكسائي الذي صحح التركيب وأجازه[٣٢٦٥].

واختلف الكوفيون أيضاً في زيادة (كاد) فأكثرهم أجازوا ذلك وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[٣٢٦٦] ونسبه أبو حيان مرة

(٣٢٥٧) المصدر نفسه ٤٦٦/١.
(٣٢٥٨) المصدر نفسه ٢٩٤/٣ .
(٣٢٥٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٩٦/٢، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢١٥/١.
(٣٢٦٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٩٦/٢، السيوطي: الهمع: ٩٩/٢-١٠١، وانظر: الفراء: معاني القرآن ٢٦٣/٣.
(٣٢٦١) الفراء: معاني القرآن ٥/٢-٦، وانظر: أبو حيان: البحر المحيط ٢٠٩/٥.
(٣٢٦٢) الفراء: معاني القرآن ٢٦٣/٣.
(٣٢٦٣) ابن هشام: تخليص الشواهد. ص٢٥٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٩٦/٢.
(٣٢٦٤) السيوطي: الهمع ٩٩/٢.
(٣٢٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٣/٢.
(٣٢٦٦) سورة النور الآية٤٠.

للكوفيين[3267] وأخرى لأبي بكر بن الأنباري[3268] وحده[3269] ولعله غريب أن ينقل النحويون القول بزيادتها عن الكوفيين وعن أكثرهم أو عن أبي بكر، ولم ينقلوه عن الأخفش وقطرب والسجستاني وهم الذين ائتم بهم أبو بكر بن الأنباري حينما قال بجواز زيادة كاد[3270].

وظاهر كلام ثعلب أنّه يجيز زيادة كاد في الآية والمعنى عنده: لم يرها ولم يكد[3271]. وضعف ابن يعيش ذلك لكونه متناقضاً "وذلك أن قوله: لم يرها يتضمن نفي الرؤية وقوله: (لم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان[3272].

وأما الفراء فلم يمنع زيادة (كاد) والمعنى: لا يراها[3273] ولكنه يرى فيها وجهين آخرين: الأول أن يكون المعنى أنه يراها بطيئاً بعد اجتهاد ويأس كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت[3274] وقد نقل ابن يعيش هذا الرأي وجعله خالصة لـه[3275] والوجه الآخر أن تكون يكاد بمعنى اليقين، بمنزلة الظن الذي أصله الشك، ثم يجعل يقيناً[3276].

لا

اختلف الكوفيون في زيادة (لا) وفي بعض مواضع تلك الزيادة. فالكسائي[3277] وقيل الكسائي وابن سعدان[3278] أجازا أن تكون (لا) صلة في أول الكلام، وإن لم تكن مسبوقة بجحد، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[3279] وقول العجاج:

(٣٢٦٧) أبو حيان: البحر المحيط ١٠٩/٥.
(٣٢٦٨) انظر: أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٩١/٢.
(٣٢٦٩) أبو حيان: البحر المحيط ٤٦٢/٦.
(٣٢٧٠) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٩١/٢.
(٣٢٧١) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٤٢.
(٣٢٧٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٤/٧.
(٣٢٧٣) الفراء: معاني القرآن ٧٢/٢، ٢٥٥.
(٣٢٧٤) المصدر نفسه ٢٥٥/٢.
(٣٢٧٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢٥/٧.
(٣٢٧٦) الفراء: معاني القرآن ٢٥٥/٢ وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة ٣٢٨/١٠.
(٣٢٧٧) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص٢١٥، أبو زرعة: حجة القراءات ص٧٣٥، الهروي: الأزهية ص١٥٣.
(٣٢٧٨) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ص١٤٢-١٤٤.
(٣٢٧٩) سورة القيامة الآية١.

في بئرٍ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

وأنكر ذلك الفراء، ومنع زيادتها في الكلام[٣٢٨٠]، لأنه شرط لوقوعها صلة أن تسبق بجحد ظاهر أو مقدر[٣٢٨١] وجعل (لا) التي في البيت جحداً محضاً[٣٢٨٢] والتي في الآية ردّ لكلام سابق[٣٢٨٣].

ما

إن أجمع النحويون على أن (ما) من حروف الصلة فقد اختلف الكوفيون في (ما) إذا دخلت على الحرف المشبه بالفعل نحو: إنما، أنما، كأنما إلخ. . . فمذهب الجمهور أنها زائدة كافة عن العمل مهيأة لدخول هذه الأحرف على الجمل الفعلية. وأنكر ذلك بعض الكوفيين ومنعوا أن تكون زائدة هنا وذهبوا إلى أنها اسم نكرة مبهم بمنزلة مكني المجهول، لما فيها من التفخيم، وأن الجملة التي بعدها في محل رفع خبر لها، ومفسرة لها في الوقت نفسه، كالجملة التي بعد مكني المجهول. ورد هذا المذهب بأن(ما)لا تصلح للابتدائية، وبأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ ككناية المجهول[٣٢٨٤].

مِنْ

اختلف الكوفيون، واختلف النقل عنهم في زيادة (من) وشروط هذه الزيادة. فمن الشروط التي اشترطها جمهور النحويين أن تسبق بجحد أو نهي أو استفهام بهل، وأن يكون معمولها نكرة. وقد خولف في هذه الشروط، وجوز زيادتها في الجحد والإيجاب، والمعرفة والنكرة وحمل على ذلك آيات عديدة كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٣٢٨٥] وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[٣٢٨٦] وقوله: (يغفر لكم من ذنوبكم)[٣٢٨٧] وقول العرب: قد

(٣٢٨٠) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص٢١٥-٢١٦، إيضاح الوقف والابتداء ص١٤٢-١٤٤، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٨٧، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٧٧/٥، ابن الشجري: الأمالي: الشجرية ٢٢٤/٢، ابن هشام: المغني ص١٥٣. أبو زرعة: حجة القراءات ص٧٣٦، ابن منظور: لسان العرب ٤٦٤/١٥.

(٣٢٨١) الفراء: معاني القرآن ١٣٧/٣.

(٣٢٨٢) المصدر نفسه ٨/١.

(٣٢٨٣) المصدر نفسه ٢٠٧/٣. وانظر: ٩٥/١، ٣٥٠، ٣٧٤، ٤٢٣ و١٣٨/٣.

(٣٢٨٤) ابن هشام: المغني ص٤٠٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، السيوطي: الهمع ١٩١/٢.

(٣٢٨٥) سورة الأنعام الآية٣٤.

(٣٢٨٦) سورة محمد الآية١٥.

كان من مطر. ولكن النحويين ناقلي هذا المذهب اضطربوا في نقله وتدافعت أقوالهم. فقد وجدته منسوباً إلى: الكوفيين[٣٢٨٨] وبعض الكوفيين[٣٢٨٩] والكسائي وهشام[٣٢٩٠] والكسائي[٣٢٩١] والفراء[٣٢٩٢].

ولكنّ ابن عصفور[٣٢٩٣] وتبعه آخرون[٣٢٩٤] نقلوا عن الكوفيين جواز زيادتها في الواجب، إلاّ أنهم شرطوا دخولها على نكرة نحو: قد كانٍ من مطر. وذكر بعضهم أن هذا مذهب لبعض الكوفيين، وليس مذهباً للكوفيين جميعاً[٣٢٩٥].

والغريب في الأمر أن أبا حيان نفى أن يكون الكوفيون قد قالوا بزيادة (من) في الواجب، وذكر أن أحداً من البصريين والكوفيين لا يجيزه إلا الأخفش[٣٢٩٦].

وعدت إلى كلام الكوفيين أنفسهم، فيما توافر لدي من مصادرهم فوجدت الفراء ينقل عن شيخه الكسائي جواز زيادتها في الإيجاب، ويرد ذلك بقوله: "وليس ذلك بشيء"[٣٢٩٧] ويشترط لزيادتها تقدم الجحد نحو قولك: ما أخذت من شيء، وما عندي من شيء[٣٢٩٨] وتنكير مخفوضها قال: ". . . وهذا جائز؛ لأن الباء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة، فيقول: ما أنت بقائم، والقائم نكرة، وما أنت بأخينا، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك، كما تقول: ما قام من رجلٍ"[٣٢٩٩].

(٣٢٨٧) سورة الأحقاف الآية٣١، وسورة نوح الآية٤.

(٣٢٨٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤٢٤/١، و٥٦/٢، الرضي: شرح الكافية: ٢٣٨/١، ٣٢٢/٢،

(٣٢٨٩) البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ص٤٥٨، : حاشية الصبان٣/١، أبو حيان: البحر المحيط

(٣٢٩٠) الأنباري: الزاهر١٠٩/١، الهروي: الأزهية ص٢٢٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب٤٤٤/٢، ابن عقيل:المساعد ٢٥١/٢، المرادي: الجنى الداني ص٣١٨، السيوطي: الهمع ٢١٥/٤.

(٣٢٩١) الفراء: معاني القرآن ٣١٧/١، مكي: مشكل إعراب القرآن ٢٣٥/١، ابن مالك: التسهيل ص٦٢.

(٣٢٩٢) أبو حيان: البحر المحيط ١٥١/٧.

(٣٢٩٣) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/١.

(٣٢٩٤) المالقي: رصف المباني ص٣٩١، ابن هشام: المغني ص٤٢٨، أبو حيان: البحر المحيط ٣٤٠/١ و ٣١٤/٢، ابن عقيل: المساعد ٢٥١/٢، المرادي: الجنى الداني ص٣١٨، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢١٢/٢.

(٣٢٩٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢، السيوطي: الهمع ٢١٦/٤، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٢/٢.

(٣٢٩٦) أبو حيان: البحر المحيط ٩٨/١. وانظر ١٠٥/١.

(٣٢٩٧) الفراء: معاني القرآن ٣١٧/١.

(٣٢٩٨) المصدر نفسه ٢٦٤/٢.

(٣٢٩٩) المصدر نفسه ٣١٨/١. وانظر: ١٩٧/٢، و١٨٧/٣.

وقد أكد مذهب الفراء هذا أبو بكر بن الأنباري[3300] وأبو جعفر النحاس الذي ذكر أن زيادة من في الواجب صحيح عند الكسائي خطأ عند الفراء والبصريين[3301].
وذكر ثعلب زيادة (من) وشرط ما شرطه الفراء من وجوب تقدم الجحد وتنكير الاسم بعدها قال: "من تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف"[3302].
ومهما يكن من الأمر، فالكسائي كما نقل عنه تلميذه الفراء أجاز زيادة (من) في الواجب موافقاً الأخفش[3303] ومنع ذلك الفراء وثعلب. وبهذا يتبين لنا مدى التعميم في النسبة الذي وقع فيه ناقلو آراء الكوفيين مما يؤكد بعدهم في غالب الأحيان عن مصادر الكوفيين، معتمدين في تحرير أقوال الكوفيين على مصادر غير كوفية، وعلى بعضهم بعضاً.

مَنْ

اختلف الكسائي والفراء في جواز زيادة (مَنْ) . فأجازه الكسائي ومنعه الفراء[3304]. وأول من ذكر هذا الخلاف، فيما علمت، أبو بكر بن الأنباري. قال معلقاً على قول عنترة:

يا شاة ما قنصٍ لمن حلت له   حُرمَتْ عليّ وليتها لم تحرمِ

"وقال الفراء: أنشدني الكسائي في بيت عنترة: يا شاة مَنْ قنص لمن حلت له. قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاة قنص، وجعل (مَنْ) حشواً في الكلام كما تكون (ما)، وأنكر ذلك الفراء هذا وقال: إنما أراد يا شاة مِنْ مقتنص، لأن (مَنْ) لا تكون حشواً، ولا تلغى"[3305].
ويعمم ابن هشام، ويذكر أن ذلك سهل عند الكسائي وفقاً لقاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد[3306] ولعل هذا ما دفع بعضهم لنسبة زيادة (مَنْ) إلى الكوفيين [3307].

(٣٣٠٠) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ١١٠/١.
(٣٣٠١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٣٤/٢.
(٣٣٠٢) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٠١، وانظر ص٤٣٦، ٤٤٦.
(٣٣٠٣) الأخفش: معاني القرآن ص٩٨، ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧، ٤٥٨، ٤٦٠.
(٣٣٠٤) الفراء: معاني القرآن ٢٤٥/١.
(٣٣٠٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٥٣. وانظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ١٣٦/١-١٣٧، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣١٢/٢، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٣٦١-٣٦٢، ابن مالك: التسهيل ص٣٦، الهروي: الأزهية ص١٠٢-١٠٣، ابن هشام: المغني ص٤٣٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٤٥/١، ٤٤٦، البحر المحيط: ٥٢/١، و٩٠/٦، ابن عقيل: المساعد ١٦٤/١، السيوطي: الهمع ٣١٨/١، البغدادي: شرح أبيات المغني ٣٤١/٥.
(٣٣٠٦) ابن هشام: المغني ص٤٣٤.
(٣٣٠٧) الرضي: شرح الكافية ٥٥/٢، البغدادي: خزانة الأدب ٥٤٩/٢.

الفصل الرابع

خصائص الأدوات و طبيعتها

خصائص الأدوات وطبيعتها

إذا كان هذا البحث يتصل في مجمله بالدراسة اللغوية، فإن له صلة حميمة بالجانب النحوي، وارتباطاً وثيقاً بكثير من مسائله. ويتضمن هذا البحث الكشف عن الخلاف الكوفي في مباني طائفة من الألفاظ من حيث البساطة والتركيب، والوقوف على آراء الكوفيين وأنظارهم في خصائص جملة منها أسماء هي أم أفعال أم أدوات؟

وقد رأيت أن أكشف عن هذا الخلاف مرتباً هذه الألفاظ ترتيباً معجمياً ألفبائياً.

الآنَ(٣٣٠٨)

إذ

يذهب الفراء إلى أن (إذ) أصلها (إذا) حذفت الألف منها(٣٣٠٩).

إذاً (**إذن**)

من المواد اللغوية التي اختلف النحاة الكوفيون في حقيقتها وأصلها على أربعة مذاهب:

المذهب الأول أنها اسم منون، الأصل فيه إذا الدالة على الوقت التي تلازم الإضافة إلى الجملة في قولك: إذا جئتني أكرمتك، فحذف الجملة المضافة إليها، وعوض عنها بتنوين العوض، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ سكون ألف إذا، وسكون التنوين، فاستحالت الكلمة إذاً. ونسب هذا المذهب لبعض الكوفيين دون تعيين(٣٣١٠).

والمذهب الثاني أنها حرف مركب من (إذ) الدالة على الوقت، و(أنْ) وغلب

عليها حكم الحرفية، فنصبت باعتبار (أنْ) المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقل حركتها إلى الذال، وركبتا تركيباً واحداً. ونسب هذا المذهب أيضاً لبعض الكوفيين(٣٣١١) وهو محكي عن الخليل بن أحمد(٣٣١٢).

(٣٣٠٨)انظر العلة .

(٣٣٠٩) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص٧٦١، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٨٨.

(٣٣١٠) الرضي: شرح الكافية ٢٣٨/٢، السكاكي: مفتاح العلوم ص١٠٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٩٥/٢، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص١١٥.

(٣٣١١) المالقي: رصف المباني ص١٥٧.

والمذهب الثالث أن أصلها إذا، نونت ألفها للفرق بين إذا وإذن. وهو منسوب إلى الفراء[٣٣١٣].

غير أن ظاهر كلام الفراء أنها حرف بسيط قد تكون جواباً للو أو للقسم وذلك إذا وقعت بعدها اللام، فإذا لم يكن أحدهما مذكوراً قدّر[٣٣١٤] وهو المذهب الرابع.

واعتبار إذاً حرفاً بسيطاً أولى من القول بتركيبها وادعاء اسميتها لإيغال هذه اللفظة في الحرفية لاستعمالها كثيراً أداة موضحة لأجزاء الجملة.

أفعل في التعجب

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أفعل في التعجب أفعل هي أم اسم؟ على مذهبين:

الأول: أفعل في التعجب اسم. وهو منسوب إلى الكوفيين[٣٣١٥] والكوفيين سوى الكسائي وهشام[٣٣١٦] والكوفيين إلا الكسائي[٣٣١٧] وبعض الكوفيين[٣٣١٨] والفراء وطائفة من الكوفيين[٣٣١٩] والفراء وحده[٣٣٢٠]. واستدل أصحاب هذا المذهب بجمود الصيغة وعدم تصرفها، وتجردها من الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، وبتصغيرها، وتصحيح عينها في نحو: ما أقومه وأبيعه على حدّ تصحيح عين الاسم في نحو: هذا أقوم منك.

الثاني: أفعل في التعجب فعل وهو منسوب إلى الكسائي[٣٣٢١] وانفرد

(٣٣١٢) الرضي: شرح الكافية ٢٣٨/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٥/٢.

(٣٣١٣) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص٧٦١، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٨٨.

(٣٣١٤) الفراء: معاني القرآن ٣٣٨/٢، وانظر ٢٧٤/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٨/٢.

(٣٣١٥) العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٢ ص٢٨٩، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٦٥/٢.

(٣٣١٦) الأزهري: شرح التصريح ٨٨/٢.

(٣٣١٧) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٨٣/١، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٥ص١٢٦، ابن عقيل: المساعد ١٤٧/٢.

(٣٣١٨) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٧٧، الأهدل: الكواكب الدرية ١٤٤/٢.

(٣٣١٩) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٢٩/٢.

(٣٣٢٠) السيوطي: الهمع ٥٤/٥.

(٣٣٢١) ابن مالك: التسهيل ص١٣٠، الرضي: شرح الكافية ٣٠٨/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٥٩٩/٢، الكنغراوي: الموفي ص٨٥.

صاحب (شرح التصريح) وضم إليه هشام بن معاوية الضرير[٣٣٢٢]. واستدل أصحاب هذا المذهب ببنائها على الفتح، كالفعل الماضي، وبدخول نون الوقاية عليها.

وإن لم أجد في كلام الفراء في (معاني القرآن)، في حدود علمي، نصاً في حقيقة هذه الصيغة، فقد وجدت في كلام ثعلب ما ينفي أن يكون قد ذهب - أي ثعلب- إلى اسمية هذه المادة، بل لقد نصّ صراحة على فعليتها. يقول في أثناء حديثه عن دخول الباء على الفاعل ما نصّه ". . . والمعنى أنهم يقولون: أحسن بزيد، فيدخلون الباء في الممدوح، كما يقولون: ما أحسن زيداً، ليعلموا أن الفعل لا يتصرف عليه، ويوحدون الفعل لأن المفسّر يدل عليه، ويثنون ويجمعون على الأصل"[٣٣٢٣].

وأما أبو بكر بن الأنباري فكان يذهب أيضاً إلى أن (أفعل) فعل جامد غير متصرف قال:" فإن قلت: أباك ما أحسن، أو ما أباك أحسن، كان محالاً؛ لأن ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب، لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه"[٣٣٢٤] لكنه عاد فناقض ونص صراحة على اسمية هذه الصيغة: ". . . وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم، وأحسنْ ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى أحسن به: ما أحسنه"[٣٣٢٥].

ومهما يكن من الأمر فيخيل إليّ أن هذه الصيغة ليست باسم خالص ولا فعلٍ خالص، وإنما هي من المواد اللغوية التي أصابها التغيّر والتطور حتى جمدت على هذه الصيغة، وابتعدت عن قبول عن جميع سمات الفعل أو الاسم، واستقرت على هذه الصورة المخصوصة التي نراها مستعملة فيما بين أيدينا من النصوص الفصيحة لتؤدي معنى التعجب والاستعظام الذي يجده الإنسان عند خروج الشيء من عادته، في أسلوب تأثري تعجبيّ ثابت لا يتحول ولا يتغيّر.

أفعلْ به

وكما اختلف النحويون في نقل مذهب الكوفيين في حقيقة صيغة (ما أفعله) اختلفوا أيضاً في نقل مذهبهم في حقيقة صيغة (أفعلْ به) . فبينما ذكر بعضهم الإجماع على فعلية هذه الصيغة[٣٣٢٦] ذكر بعضهم الآخر أنها اسم عند

(٣٣٢٢) الأزهري: شرح التصريح ٨٧/٢.
(٣٣٢٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص٢٧٣.
(٣٣٢٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦١/٤.
(٣٣٢٥) المصدر نفسه ١٦١.
(٣٣٢٦) ابن هشام: أوضح المسالك ٢٧٣/٢، ابن عقيل: المساعد ١٤٩/٢، الأزهري: شرح التصريح ٨٨/٢.

أبي بكر بن الأنباري لأنها لا تلحقها الكنايات ولأنها على وزن لم يأت في الأسماء إلا قليلاً[3327] وهو ما أكده أبو بكر نفسه[3328].

وذكر النحويون أيضاً خلافاً آخر في هذه الصيغة، هل هي فعل أمر لفظاً ومعنى أم هي فعل أمر لفظاً فقط؟ فقيل:هذه الصيغة صيغة أمر حقيقة والهمزة همزة التعدية، والفاعل مضمر، والباء زائدة في المفعول، وهو منسوب إلى:الكوفيين[3329] والفراء وحده[3330].

والذي يبدو أن نسبة هذا القول للكوفيين كافة ليست صحيحة. فهذا أبو بكر ابن الأنباري يرى أنها ليست بأمر للمخاطب حقيقة إنما هي بمعنى ما أحسنه[3331] وهو ما كان أشار إليه قبله الفراء حينما قال معلقاً على قوله تعالى ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[3332] "يريد الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أكرم بعبد الله، ومعناه ما أكرم عبد الله"[3333] وفي هذا ما يدل على أن الفراء أيضاً لم يقل إن هذه الصيغة أمر حقيقة، إذ قارنها بصيغة ما أفعله.

وما يعزز ذلك أيضاً أن الفراء يرى كجمهور النحويين أن الباء زائدة، وأن موضع المخفوض بها هو رفع على الفاعلية، لا نصب على المفعولية كما نسب إليه[3334] ويشبهه بمخفوض الباء بعد كفى. يقول: "كل ما في القرآن من قوله ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾ ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ و(كفى بنفسك) فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعاً كما قال الشاعر:

ويُخبِرني عن غائب المرء هديه كفى الهدْيُ عمّا غيّب المرءُ مُخْبِرا

وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرمْ به رجلاً"[3335] وهذا ما أكده أبو بكر بن الأنباري قال: "وأحسن بعبد الله رجلاً . قال الفراء: لما لم أصرح برفع الاسم أدخلت الباء لتدل على المطلوب. وتأويله : عبد الله حَسُن، فلما لم يصل

(3327) أبو حيان: النكت الحسان ص138.
(3328) السيوطي: الأشباه والنظائر 161/4.
(3329) المصدر نفسه 155/4-156، أبو حيان: النكت الحسان ص138.
(3330) ابن هشام: أوضح المسالك 274/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 19/3، الرضي: شرح الكافية، 310/2، الأزهري: شرح التصريح 88/2.
(3331) السيوطي: الأشباه والنظائر 161/4.
(3332) سورة الكهف الآية26.
(3333) الفراء: معاني القرآن 139/2.
(3334) الرضي: شرح الكافية 311/2، ابن عقيل: المساعد 150/2، المرادي: الجنى الداني ص47، السلسيلي: شفاء العليل 600/2، الأزهري: شرح التصريح 90/2.
(3335) الفراء: معاني القرآن 119/2 وانظر 139/2.

إلى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو"[٣٣٣٦].

إلى

حكى أبو بكر بن الأنباري أن (إلى) تستعمل اسماً كقولك: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك[٣٣٣٧]. وذكر ابن هشام أن هذا في غاية الشذوذ إن كان ثابتاً في لغة العرب[٣٣٣٨].

إلاّ[٣٣٣٩]

أمّا

يرى ثعلب أن أمّا جزاء، أصلها إنْ الشرطية و(ما) حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف فعل الشرط، وكسرت مع ذكره[٣٣٤٠].

أنت

واختلف الكوفيون في أصل (أنت) وفروعه، واختلف النقل عنهم.
ففي حين نسب للكوفيين قولان في أصل أنت، الأول أن التاء هي المكني، و(أنْ) عماد[٣٣٤١] والقول الثاني أن الكلمة بتمامها اسم[٣٣٤٢] نسب القول الأول لابن كيسان[٣٣٤٣]
والصحيح أنه لثعلب نقله عنه ابن كيسان[٣٣٤٤]. ونسب القول الثاني مرة للكسائي[٣٣٤٥]
ومرة أخرى للفراء[٣٣٤٦]

(٣٣٣٦) السيوطي: الأشباه والنظائر ١٦١/٤-١٦٢.
(٣٣٣٧) انظر: المرادي: الجنى الداني ص٢٤٤-٢٤٥، السيوطي: الاتقان ١٩٩/١، البغدادي: خزانة الأدب ٢٥٤/٤.
(٣٣٣٨) ابن هشام: المغني ص١٩٥.
(٣٣٣٩) انظر العوامل.
(٣٣٤٠) المرادي: الجنى الداني ص٥٢٣، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢.
(٣٣٤١) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف ص٣٩٤.
(٣٣٤٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٣، الأزهري: شرح التصريح ٩٦/١.
(٣٣٤٣) المرادي: الجنى الداني ص٥٨، ابن عقيل: المساعد ٩٩/١، السيوطي: الهمع ٢٠٨/١.
(٣٣٤٤) الزجاجي: مجالس العلماء ص١٠٥.
(٣٣٤٥) ابن منظور: لسان العرب ٤٧٦/١٥. وانظر: غالب المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص١٦٥.
(٣٣٤٦) المرادي: الجنى الداني ص٥٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٣/١، الأسنوي:

وقد رجح الرضي القول الأول[٣٣٤٧]، كما أيده البحث اللغوي الحديث أيضاً. فقد رجح برجشتراسر أن يكون أنت وفروعها مركبات من شيئين: التاء التي تتصل بالفعل الماضي من نحو: خرجت وقمت، ومن المقطع (أن) الذي ربما يكون من أدوات الإشارة،[٣٣٤٨].

غير أن المستشرق (ولفنسون) وضع جدولاً للمكنيات في لغات: الحبشية، والآرامية، والمعينية، والسبئية، والعبرية يبدو من خلاله أن القول الثاني أقرب إلى الحقيقة اللغوية من القول الأول ومن قول البصريين إنّ أنت مركب من اسم هو (أن) وحرف هو (التاء)، لأن أصول (أنت) العربية ماثلة في المكنيات في هذه اللغات[٣٣٤٩].

إياك وفروعه

واختلف الكوفيون، واضطرب النقل عنهم، في أصل إياك وإياه وإياي وفروعهن، وكان لهم قولان الأول : أن أيا عماد، وما بعدها المكنيات. وقد وجدت هذا القول منسوباً إلى الكوفيين[٣٣٥٠] ولجمع من الكوفيين[٣٣٥١] ولبعضهم[٣٣٥٢] وللفراء وحده[٣٣٥٣]. وقد استبعد العكبري هذا القول[٣٣٥٤] ورده ابن بابشاذ[٣٣٥٥] واستصوبه الرضي[٣٣٥٦] والثاني أن هذه الكلمات هي أسماء بجملتها. ونسب إلى الكوفيين[٣٣٥٧] ولقوم منهم[٣٣٥٨]، ولهم سوى الفراء[٣٣٥٩] وقد ضعف الرضي هذا القول "إذ ليس في الأسماء الظاهرة، ولا

الكوكب الدري ص٢٠٣، ابن عقيل: المساعد ٩٩/١، الرضي: شرح الكافية ١٠/٢.

(٣٣٤٧) الرضي: شرح الكافية ١٠/٢.

(٣٣٤٨) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص٧٨.

(٣٣٤٩) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية ص١٩.

(٣٣٥٠) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٩٥ ص٦٩٥، أسرار العربية ص٣٤٢، السلسيلي: شفاء العليل ١٩٠/١.

(٣٣٥١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ١٣٥/١، الأزهري: شرح التصريح ١٠٣/١.

(٣٣٥٢) الرضي: شرح الكافية ١٠/٢، ١٣.

(٣٣٥٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، المرادي: الجنى الداني ص٥٣٧، السيوطي: الفرائد الجديدة ١٣٢/١، الهمع ٢١٢/١.

(٣٣٥٤) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن ٦/١.

(٣٣٥٥) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١.

(٣٣٥٦) الرضي : شرح الكافية ١٠/٢، ١٣.

(٣٣٥٧) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١.

(٣٣٥٨) الرضي : شرح الكافية ١٣/٢.

(٣٣٥٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٤/١، المرادي: الجنى الداني ص٥٣٧، السيوطي: الهمع ٢١٢/١.

المضمرة ما يختلف آخره كافاً، وهاء وياء"[٣٣٦٠].

والذي يبدو لي أن هذا الاختلاف ليس فيه كبير فائدة، ولا يترتب عليه حكم. وإن كان لا بدّ من اختيار فإني أميل إلى جعل الكلمة بتمامها هي الاسم، لتعذر فصل جزء منها عن الآخر ليقوم وحده في أداء المعنى النحوي المطلوب.

أيمن

اختلف النحويون الكوفيون في أيمن واختلف النقل عنهم. فنقل بعضهم عن الكوفيين جميعاً أنها جميع يمين، وأن همزتها همزة قطع[٣٣٦١] ونقله آخرون عن الفراء وحده[٣٣٦٢]. وقد تصرفت العرب في أيمن كثيراً فقالوا فيها: مِنْ، ومُنْ، ويرى بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مأخوذة من : أيمن، والمكسورتها مأخوذة من (يمين)[٣٣٦٣].

ونسب هذا أيضاً إلى الكوفيين جميعهم[٣٣٦٤] وحكى الكسائي فيها:مُ الله، ومِ الله[٣٣٦٥].

بلى

ينقل بعض النحويين عن الكوفيين أن أصل (بلى) هو (بل) التي هي للإضراب المحض في مثل: ما قام عبد الله بل زيد، زيدت عليها الألف ليصلح الوقوف عليها، وللدلالة على أنها لا تنسق ما بعدها على ما قبلها كما تنسقه بل، ولكنهم اختلفوا في نسبته. فبعضهم نسبه للكوفيين[٣٣٦٦] ونسبه أبو بكر بن الأنباري للفراء[٣٣٦٧] وتابعه على ذلك[٣٣٦٨]. وكذلك نسبه الرضي للفراء وحده[٣٣٦٩] وهو في (معاني القرآن)[٣٣٧٠].

(٣٣٦٠) الرضي : شرح الكافية ١٣/٢.

(٣٣٦١) ابن هشام: المغني ص١٣٦، المرادي: الجنى الداني ص٥٣٨، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢، السيوطي: الهمع ٢٤٠/٤.

(٣٣٦٢) الزجاجي: الجمل ص٧٤، ابن عقيل: المساعد ٣١٢/٢، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/٢، المالقي: رصف المباني ص١٣٣، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٩٣-١٩٤.

(٣٣٦٣) الرضي: شرح الكافية ٣٣٤/٢.

(٣٣٦٤) عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص١٦٤.

(٣٣٦٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٨١/٢، السيوطي : الهمع ٢٣٨/٤.

(٣٣٦٦) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٤١/١، العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن ٤٦/١.

(٣٣٦٧) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٥٦/٢.

(٣٣٦٨) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢/١-٤١٣.

(٣٣٦٩) الرضي: شرح الكافية ٣٨٢/٢.

حاشا

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في حقيقة حاشا، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول أن حاشا فعل ماضٍ أصالة وهو منسوب إلى الكوفيين(٣٣٧١) وجمهور الكوفيين(٣٣٧٢) والكسائي(٣٣٧٣) والفراء(٣٣٧٤) الكوفيين والفراء(٣٣٧٥).

والقائلون بفعلية هذه المادة اللغوية اختلفوا في فاعلها. فذهب الفراء إلى أنها فعل لا فاعل له، وقال بقية الكوفيين إن فاعلها مكني مستتر فيها لازم الإضمار، عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير: حاشا قيامهم زيداً(٣٣٧٦).

والمذهب الثاني أن حاشا كلمة تتردد بين الفعلية والاسمية، إلا أن استعمالها حرفاً خافضاً أكثر من استعمالها فعلاً واقعاً جامداً لتضمنه معنى (إلا) وهو منسوب إلى الفراء وأبي عمرو الشيباني(٣٣٧٧) والفراء(٣٣٧٨).

والمذهب الثالث أن حاشا فعل استعمل استعمال الأدوات فحذف فاعله. وهو منسوب إلى بعض الكوفيين(٣٣٧٩) ونسب أيضاً إلى الفراء وحده(٣٣٨٠).

ولم يبين الفراء رأيه في حاشا في (معاني القرآن) سوى أن قال: "وفي قراءة عبد الله (حاشا لله)(٣٣٨١) بالألف، وهو في معنى: معاذ الله"(٣٣٨٢).

ولكن أبا بكر بن الأنباري نقل رأي الفراء فيها في كتاب (الزاهر)

(٣٣٧٠) الفراء: معاني القرآن ٥٣/١.

(٣٣٧١) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٧ص٢٧٨، العكبري: التبيين مسألة رقم ٦٩ص٤١٠، المرادي: الجنى الداني ص٥١١، المالقي: رصف المباني ص١٧٩، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢١٨، البغدادي: خزانة الأدب ٤٠٤/٣.

(٣٣٧٢) الأزهري: شرح التصريح ٣٤٧/١، الأهدل: الكواكب الدرية ٣٨/٢.

(٣٣٧٣) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٦١٠/١.

(٣٣٧٤) السيوطي: الهمع ٢٨٦/٣.

(٣٣٧٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١٧/٢.

(٣٣٧٦) السيوطي: الهمع ٢٨٦/٣، الكنغراوي: الموفي ص٧٥.

(٣٣٧٧) ابن هشام: المغني ص١٦٥، الأزهري: شرح التصريح ٣٦٥/١.

(٣٣٧٨) الأهدل: الكواكب الدرية ٣٨/٢.

(٣٣٧٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣١٧/٢، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٧ص٢٧٨، الشنقيطي: الدرر اللوامع ١٩٨/١.

(٣٣٨٠) المرادي: الجنى الداني ص٥١٤، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١١٧، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٦١٢/١.

(٣٣٨١) سورة يوسف الآية ٣١.

(٣٣٨٢) الفراء: معاني القرآن ٤٢/٢.

بقوله: "وقال الفراء من نصب عبد الله بحاشا، لأنه مأخوذ من حاشيت أحاشي. ومن خفض عبد الله كان له مذهبان: أحدهما: أن يقول خفضه بإضمار اللام لكثرة صحبتها حاشا كأنها ظاهرة، والوجه الآخر أن تقول: أضفت حاشا إلى عبد الله لأنه أشبه الاسم لما لم يأت معه فاعل"(٣٣٨٣). ويعني هذا أن الفراء كان يرى أنها فعل أصالة إذا نصبت ما بعدها، وأما إذا خفض فأجاز أن تكون فعلا ذا فاعل أو فعلاً أشبه الاسم ولا فاعل له(٣٣٨٤).

ويبدو لي أن المذهب الثاني أقربها، لأنه يعتمد في تحقيق هوية حاشا على استعمالها، ومنزلتها في التأليف والتركيب. فقد ترد في تركيب وتكون فعلاً، وترد في تركيب آخر وتكون حرفاً، أي أنها من المواد اللغوية التي لا تخلص للحرفية فتقبل جميع خواص الحروف، ولا تخلص للفعلية فتقبل جميع خواص الفعل، وهذا هو الرأي الذي يجمع بين أدلة القائلين بفعليتها والقائلين بحرفيتها ويؤيده السماع عن العرب.

ذان

واختلف الفراء مع جمهور النحويين في أصل ألف التثنية في اسم الإشارة ذان. فمذهب الجمهور أنها ألف التثنية بدليل انقلابها في الخفض والنصب، وأن الاسم جاز أن يبقى على حرف واحد، لأنه كثر بألف التثنية ونونها. وذهب الفراء إلى أنها هي ألف (ذا) محتجاً بأن الاسم غير المكني لا يجوز أن يبقى على حرف واحد(٣٣٨٥).

ربّ

لم يكن نقل مذهب الكوفيين في أن رب في نحو قولك: ربّ رجل ظريف اسم، نقلاً موحداً بل كان نقلاً مضطرباً مختلفاً مما يوهم أن بينهم خلافاً في اسميتها أو حرفيتها. فقد نقل عن الكوفيين(٣٣٨٦) وعن الكسائي ومن وافقه من الكوفيين(٣٣٨٧) وعن الكسائي وابن الطراوة ومن وافقهما(٣٣٨٨) وعن

(٣٣٨٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٦٢٦/١.

(٣٣٨٤) انظر: ابن عقيل: المساعد ٢٤٥/٢.

(٣٣٨٥) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٣٣٨٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢١ ص٨٣٢، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٤٧٧/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٥/٢، المرادي: الجنى الداني ص٤٣٩، ابن عقيل: المساعد ٢٨٤/٢، الرضي: شرح الكافية ٣٣١/٢، السيوطي: الهمع ١٧٣/٤، الأهدل: الكواكب الدرية ٥٦/٢.

(٣٣٨٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٧/٨.

(٣٣٨٨) أبو حيان: النكت الحسان ص١١٠، ٢٩٤، تذكرة النحاة ص٥.

الكسائي أو غيره من العلماء[٣٣٨٩].

غير أن ابن السراج نقل عن الفراء أن رب في نحو: رب رجل ظريف اسم مثلها مثل كم في قولك:كم رجلاً قائم[٣٣٩٠] وهو ما نقله أبو حيان عن (الإفصاح)لابن هشام الخضراوي عن الفراء وجماعة من الكوفيين[٣٣٩١] وقد نسب البغدادي هذا إلى الكوفيين[٣٣٩٢].

وكلام الفراء في (معاني القرآن) يخالف ما نقل عنه، ويخالف رأي شيخه ومن وافقه من الكوفيين. فقد نص صراحة على أن ربّ أداة . يقول عند تفسيره قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون)[٣٣٩٣]". . . فنصْبُ هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في رُبّت؛ لأنها دخلت على ربّ وعلى ثمَّ، وكانا أداتين، فلم يُغيّرهما عن أداتهما فنُصبا"[٣٣٩٤].

وإزاء اختلاف الكوفيين في حقيقة ربّ بله اختلافهم مع البصريين، وحيرتهم في تحديد طبيعتها فإني أميل إلى الاعتقاد بأن ربّ من الألفاظ اللغوية التي وردت مستعملة في أسلوب خاص، وبخصائص متميزة من غيرها، وأما القول باسميتها أو حرفيتها فذلك أمر راجع إلى وظيفتها في التركيب. فإن كانت تقوم مقام اسم فهي اسم وإلا فهي حرف، أما أن ننظر إليها هكذا بعيدة عن السياق، فإن ذلك لن يسعفنا في التعرف على حقيقتها.

رويد

مذهب البصريين أن (رويد) أصله المصدر إرواد، الذي صغر تصغير ترخيم. ومذهب الفراء أنه تصغير (رُوْد) بمعنى المهل[٣٣٩٥] وهو الظاهر.

سوى

واختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في لزوم سوى الظرفية.

فقد نقل عنهم أنها محل متمكن أي يستعمل محلاً كثيراً وغير محل قليلاً[٣٣٩٦] وهو منقول أيضاً عن أكثر الكوفيين[٣٣٩٧] ونقل عن الكوفيين أنها

(٣٣٨٩) ابن السراج: الأصول في النحو ٤١٨/١.

(٣٣٩٠) المصدر نفسه ٤١٨/١.

(٣٣٩١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٥٥/٢.

(٣٣٩٢) البغدادي: خزانة الأدب ١٧٨/٤.

(٣٣٩٣) سورة المؤمنون الآية ٣٦.

(٣٣٩٤) الفراء: معاني القرآن ٢٣٦/٢.

(٣٣٩٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٢٩/٤، ابن عقيل: المساعد ٦٤٦/٢، الأزهري: شرح المفصل ١٩٨/٢.

(٣٣٩٦) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٣٩ص٢٩٤، السيوطي: الهمع ١٦٠/٣-١٦١، الفرائد الجديدة ٣٨٩/١.

قد تكون اسماً مرادفاً لغير[3398]. ونقل عن الفراء أن سوى محل لا يتصرف[3399] ونقل عنه السيوطي أنه يتصرف قليلاً، وأنه حكى: ذكرك الله عند ذكر سواه باستعماله مضافاً إليها[3400].

والذي في (معاني القرآن) أن سواء قد تكون "في مذهب غير، كقولك للرجل : أتيت سواءك"[3401] وفي هذا ما يؤكد نقل من نقل عن الكوفيين إن سوى قد يكون اسماً بمعنى غير.

عسى[3402]

على عن

إذا دخل على (على) و(عن) حرف الخفض (مِن) كانا اسمين عند البصريين، الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق. ونقل عن الكوفيين أنهما حينئذ حرفان باقيان على حرفيتهما، إلا أن نسبة هذا القول مضطربة. فمرة نسب للكوفيين[3403] ومرة أخرى نسب للفراء ومن وافقه من الكوفيين[3404].

فعالِ

نقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء أن الأصل في هذه الصيغة المصدر، ثم صرفت عن المصدر إلى الأمر[3405].

فل – فلة

مما يستعمل في النداء فل، وفلة. ويرى البصريون أن لام (فل) ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ي، على حين يرى الكوفيون أن لامه نون، وأصله فلان، ثم رخم بحذف الألف والنون، ومادته ف ل ن[3406]. ونسب هذا المذهب

(٣٣٩٧) الأهدل: الكواكب الدرية ٤٣/٢.

(٣٣٩٨) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٢٤/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢.

(٣٣٩٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢، ابن عقيل: المساعد ٥٩٤/١.

(٣٤٠٠) السيوطي : الفرائد الجديدة ٣٨٧/١.

(٣٤٠١) الفراء: معاني القرآن ٧٣/١.

(٣٤٠٢) انظرعمل الأدوات.

(٣٤٠٣) السيوطي: الهمع ٢١٩/٤.

(٣٤٠٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤٤/٢، المرادي: الجنى الداني ص٢٤٣، ٤٧٢-٤٧٣، ابن عقيل: المساعد ٢٥٢/٢.

(٣٤٠٥) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص١١، وانظر: محمد عبد الله جبر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص١٧١.

(٣٤٠٦) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٥٩/٣، ابن عقيل: المساعد ٢٤٢/٢، السيوطي: الهمع ٦٠/٣، الأزهري: شرح التصريح ١٨٠/٢.

أيضاً إلى الفراء وحده[٣٤٠٧].

كأنّ

مذهب الفراء كمذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين أن كأن مركبة من الكاف ومن أن، وأن الأصل: إن زيداً كالأسد، لكنهم قدموا حرف التشبيه عناية به، فلما دخل على إنّ فتحت همزتها لأن (إنّ) المكسورة لا تقع بعد حرف الخفض[٣٤٠٨] وسكت ناقلو هذا المذهب عن نقل مذهب غير الفراء من الكوفيين، إلا أن ابن هشام نقل إجماع النحويين على أنها مركبة[٣٤٠٩].

والقول ببساطتها أولى من حملها على هذا المحمل البعيد في التأويل.

كلا

نقل عدد من النحويين عن ثعلب أنه خالف النحويين وقال بتركيب (كلا) من كاف التشبيه، و(لا) التي للرد، شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين[٣٤١٠].

إلا أن أبا حيان نقل في (تذكرة النحاة) ما يفيد أن الرأي للفراء وليس لثعلب. قال الفراء "و(لا) تكون جحداً حسبُ مجرداً، كقول القائل: كلمت زيداً، فتقول أنت: لا، لم أكلمه، فإذا أدخلت عليها الكاف كانت رداً للكلام، وإيجاباً لغيره كقول رجل لآخر: أكلت تمراً؟ فيقول له: كلا، يريد لم آكل تمراً ولكن أكلت عسلاً. قال ثعلب: من استنباطه تكون كلا في القرآن في موضع (لا) كما قال الفراء تجحد شيئاً وتوجب غيره، وتكون في مكان آخر بمعنى

وكلام الفراء في (معاني القرآن) أقوى شاهد على أنه هو صاحب الرأي الأول، وأنه ليس من الآراء التي تفرد بها ثعلب، وخالف فيها جميع النحويين. قال الفراء معلقاً على قول الشاعر:

كما ما امرؤ في معشرٍ غير رهطه ضعيف الكلام شخصه متضائل

"فإنما استجازوا الجمع بين (ما) وبين (ما) لأن الأولى وصلت بالكاف - كأنها كانت هي والكاف اسماً واحداً- ولم توصل الثانية واستحسن الجمع

(٣٤٠٧) أبو حيان: البحر المحيط ٤٩٦/٦، الرضي: شرح الكافية ١٦١/١.

(٣٤٠٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، المرادي: الجنى الداني ص٥٦٨، السيوطي: الهمع ١٥٢/٢.

(٣٤٠٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٩/٢، المرادي : الجنى الداني ص٥٧٠.

(٣٤١٠) ابن هشام: المغني ص٢٤٩، أبو حيان: النكت الحسان ص٢٨٧، المرادي: الجنى الداني ص٥٧٨، السيوطي: الفرائد الجديدة ٦٣٣/٢، الهمع ٣٨٤/٤.

(٣٤١١) أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٣٠.

بينهمـا. وهو فـي قـول الله ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾[3412] كانـت (لا) موصولـة وجـاءت الأخرى مفردة فحسن اقترانهما "[3413].

والغريب في الأمر أن يذكر بعضهم أنّ كلا بسيطة عند جميع النحويين إلا عند ابن العريف الذي جعلها مركبة من (كلّ) و (لا).[3414] وقد ردّ القول بتركيب كلا، وقيل إن ضعفه ظاهر لا دليل عليه[3415] ووصفه أبو حيان بقوله:"وهذه دعوى لا دليل عليها "[3416].

كم

نقل عن البصريين أن (كم) بسيطة وليست مركبة، وعن الكوفيين أنها مركبة من كاف التشبيه، وما الاستفهامية، ثم حذفت ألف ما كما تحذف مع سائر حروف الخفض، ثم سكنت الميم لكثرة الاستعمال وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها. ولكنّ النحويين اختلفوا في نقل هذا المذهب، وهذا ما دفعني إلى حشره في مسائل الخلاف بينهم. فقد نقل عن الكوفيين[3417] وعن الكسائي وحده[3418] وعن الفراء وحده[3419] وعنهما معاً[3420]، ونقله أيضاً بعض المحدثين عن الفراء، وجعله صاحبه الأول وأن الكوفيين تابعوه في ذلك[3421] وهذا ليس صحيحاً فقد سبق أن نسب إلى الكسائي .

وقد عاب هذا المذهب الزجاج فقال: "لو كانت في الأصل كما، وأسقطت للاستفهام لتركت على فتحها، كما تقول: بم، ولم" وأفسده ابن كيسان[3422]

(٣٤١٢) سورة القيامة الآية١١.
(٣٤١٣) الفراء: معاني القرآن ١٧٦/١.
(٣٤١٤) المرادي: الجنى الداني ص٥٧٨-٥٧٩.
(٣٤١٥) غلام الدين الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص٢٤٢.
(٣٤١٦) أبو حيان: النكت الحسان ص٢٨٧.
(٣٤١٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٤٠ ص٢٩٨، العكبري: التبيين مسألة رقم٢٢ ص٤٢٣، الرضي: شرح الكافية ٩٥/٢، ٣٦٠.
(٣٤١٨) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٤/١-٤٣٥، أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٢٥٩/٣، و١٢٩/٤، السيوطي: الاتقان ٢٢١/١.
(٣٤١٩) ابن فارس: الصاحبي ص٢٤٢، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٥٦٨، البغدادي: خزانة الأدب ١٩٧/٣، وانظر: الفراء: معاني القرآن ٤٦٦/١.
(٣٤٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٧٧/١، المرادي: الجنى الداني ص٢٦١، الأسنوي: الكوكب الدري ص٢٩٦، السيوطي: الهمع ٢٨٦/٤.
(٣٤٢١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٣٢، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤٧٨-٤٧٩.
(٣٤٢٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٢٩/٤-١٣٠.

وقبله ابن عقيل بقوله: "ولا بعد فيه"[٣٤٢٣] وبعض المحدثين الذين دافعوا عنه واستندوا في دفاعهم إلى ما استنتجه المستشرق برجشتراسر الذي وافق الفراء في رأيه حين انتهى إلى أن كم أصلها كما[٣٤٢٤].

لام الاستغاثة

هي عند البصريين لام الخفض. ونسب إلى الكوفيين أنها بعض آل، وأن أصل: يا لفلان يا آل فلان، فحذفت الفاء والعين لكثرة الاستعمال، كما قالوا: مُ الله في أيمن الله[٣٤٢٥] غير أن السيوطي ذكر أن الفراء، وهو من رؤوس الكوفيين، لم يقل بهذا المذهب، مما يعني أن المسألة خلافية بين الفراء وغيره من الكوفيين[٣٤٢٦].

لا

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في (لا) هل تكون اسماً أو لا؟ وذلك إذا دخل خافض كقولهم: حبُت بلا زاد، أو استعملت بمعنى غير وصفاً للنكرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ﴾[٣٤٢٧] وقوله ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝٤٣ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾[٣٤٢٨].

فقد نقل جماعة من النحويين أن (لا) حينئذٍ اسم عند بعض الكوفيين[٣٤٢٩] ونقله آخرون عن الكوفيين[٣٤٣٠] ونقله أبو جعفر النحاس عن الفراء[٣٤٣١] وحده[٣٤٣٢] وهو ما أخذ به ثعلب حينما قال وقد أنشد قول الشاعر:

فكيف بليلة لا نوم فيها ولا قمرٍ لساريها منير

"ولا قمر، قال: جعل (لا) التبرئة تقوم مقام غير"[٣٤٣٣] إلا أن السيوطي

(٣٤٢٣) ابن عقيل: المساعد ١٠٦/٢.
(٣٤٢٤) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٣٢، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص٤٧٨-٤٧٩، برجشتراسر: التطور النحوي ص٦٦.
(٣٤٢٥) المرادي: الجنى الداني ص١٠٤، السلسيلي: شفاء العليل ٨١٧/٢.
(٣٤٢٦) السيوطي: الهمع ٧٤/٣-٧٥.
(٣٤٢٧) سورة البقرة الآية٦٨.
(٣٤٢٨) سورة الواقعة الآية، ٤٣، ٤٤.
(٣٤٢٩) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٢٣٠/٢، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢٤٠.
(٣٤٣٠) العكبري: إملاء ما من به الرحمن ٨/١، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١١٣/٢، البحر المحيط ٢٨/١، الأزهري: شرح التصريح ٢٣٧/١.
(٣٤٣١) الفراء: معاني القرآن ٨/١.
(٣٤٣٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن (طبعة النجف) ١٢٨/١-١٢٩.
(٣٤٣٣) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٣١. وانظر: أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١٤٠/١.

نقل عن ثعلب أن لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره، لأنها أداة، وما تقع أداة على أداة[٣٤٣٤].

لات

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أصل التاء في لات.

فقد ذكر الرضي أن بعض الكوفيين يرى أن التاء ليست تاء التأنيث الساكنة، وإنما هي التاء التي تزاد في أول حين والآن كقول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم[٣٤٣٥]

ونقل أبو بكر بن الأنباري أن الكسائي والفراء كانا يذهبان إلى أن التاء في (لات) منقطعة من تاء حين[٣٤٣٦]. وجعل المحدثون لات مشتقة من (لا)[٣٤٣٧].

الذي

اختلف الكوفيون في أصل الذي على قولين:

الأول: أن أصله الذال وحدها، وهي ساكنة استدلالاً بسقوط الياء في التثنية، إذ لو كانت أصلاً لما سقطت. وينسب هذا القول تارة للكوفيين[٣٤٣٨] وأخرى إليهم سوى الفراء الذي يرى أن أصله اسم الإشارة (ذا) وهو القول الثاني[٣٤٣٩].

وللفراء والكوفيين تمحلات بعيدة حتى صار الذي.

لكنّ

اختلف الكوفيون في أصل لكنّ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول أن أصلها لكنْ ساكنة النون، وأن المفتوحة المشددة النون، فحذف الهمزة للتخفيف، ونون لكن لالتقاء الساكنين، وهو منسوب تارة

(٣٤٣٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٣٩/٣.

(٣٤٣٥) الرضي: شرح الكافية ٣١٢/٢.

(٣٤٣٦) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٧٠.

(٣٤٣٧) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص١٦٩.

(٣٤٣٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٩٥ ص٦٦٩، ابن يعيش: شرح المفصل ١٣٩/٣، الرضي: شرح الكافية ٤٠/٢، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص١٩٦.

(٣٤٣٩) الزجاجي: اللامات ص٤٨، الهروي: الأزهية ص٢٩١، ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٣٠٤/٢، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٢٥/١.

للكوفيين[٣٤٤٠] وأخرى للفراء وحده[٣٤٤١]. وكلام الفراء في (معاني القرآن) ينفي ما نسب إليه، إذ يرى أن "أصلها إنّ عبد الله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً"[٣٤٤٢].

والمذهب الثاني أنها مركبة من (لا) و(إن)، والكاف زائدة للخطاب، و(لا) للتشبيه، وطرحت الهمزة للتخفيف. وهو منسوب إلى الكوفيين سوىالفراء[٣٤٤٣] وإلى الكوفيين جميعاً[٣٤٤٤] وإلى قوم من الكوفيين[٣٤٤٥].
والمذهب الثالث أنها مركبة من (لا) وكأنّ، فإذا قلت: قام زيد لكن عمراً لم يقم، كان التقدير: لا، كأن عمراً لم يقم[٣٤٤٦]، واختار هذا المذهب السهيلي[٣٤٤٧].

ونقل الرضي هذا المذهب عن الكوفيين بوجه مختلف. قال: " وقال الكوفيون هي مركبة من (لا) و(إن) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله لا كأن، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة ولا تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً وإثباتاً، وإن تحقق مضمون ما بعدها"[٣٤٤٨] ثم وصف هذا المذهب بأنّ أثر التكلف فيه غير خاف وأنه "نوع من الغيب، وفيه نقل الحركة إلى متحرك"[٣٤٤٩] ونقل أبو حيان هذا المذهب دون عزو إلا أنه قال: "وإلى هذا ذهب السهيلي[٣٤٥٠].

وقد أيد المحدثون[٣٤٥١] أن تكون لكنّ مركبة من (لا) و(أن) والكاف الزائدة، للمحهم النفي الذي فيها حينما جعلوا (لا) أصلاً من أصولها بصرف النظر عما وقعوا فيه من خلط حينما قالوا اعتباطاً بزيادة الكاف مستندين إلى ما قرره المستشرق الألماني برجشتراسر من أنها مكونة من (لا) و(كِنْ) التي

(٣٤٤٠) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٦٦.
(٣٤٤١) ابن هشام: المغني ص٣٨٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ٢٧٠/١.
(٣٤٤٢) الفراء: معاني القرآن ٤٦٥/١.
(٣٤٤٣) السكاكي: مفتاح العلوم ص١٠٩، ابن هشام: المغني ص٣٨٤، أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، المرادي: الجنى الداني ص٦١٧.
(٣٤٤٤) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٢٥٥، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم٥ ص٢٠٩، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٦٤٦/٢.
(٣٤٤٥) السيوطي: الهمع ١٥٠/٢.
(٣٤٤٦) المصدر نفسه ١٥٠/٢.
(٣٤٤٧) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص٢٥٥ وانظر: السيوطي: الهمع ١٥٠/٢.
(٣٤٤٨) الرضي: شرح الكافية ٣٦٠/٢.
(٣٤٤٩) المصدر نفسه ٣٦٠/٢.
(٣٤٥٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٢٨/٢.
(٣٤٥١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢٢٠، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص٦٦-٦٧.

تعني في العبرية هكذا[٣٤٥٢].

وإذا كان أصل لكنّ المشددة إنّ، فكان الفراء يذهب أيضاً إلى أن (لكنْ) الخفيفة النون أداة أخرى لا علاقة لها بلكنّ المشددة، وأما لدى جمهور النحويين، فالمشددة أصل للخفيفة وهذا التخفيف هو السبب في إهمالها، لفقدانها شرط المشابهة بالفعل[٣٤٥٣].

لم

ذهب الفراء إلى أن أصل لم هو لا النافية أبدلت الألف ميماً[٣٤٥٤] وقد رده ابن يعيش بقوله:" ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع"[٣٤٥٥]. وذكر المستشرق برجشتراسر أن أصلها ربما يكون: (لا) و(ما) الزائدة فحذفت الفتحة في لا وما وقصرت الحركة للساكن بعدها[٣٤٥٦] وهو قريب من قول الفراء.

لن

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أصل (لن) على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها بسيطة لا تركيب فيها ولا إبدال. وهو قول جمهور النحويين سوى الكسائي والفراء[٣٤٥٧].

المذهب الثاني: أنها مركبة من (لا) النافية نظراً لمعناها، وأن المصدرية نظراً لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، والألف لالتقاء الساكنين، وحدث بالتركيب معنى جديد لم يكن قبل التركيب وأصل هذا القول للخليل[٣٤٥٨] إلا أنه نسب أيضاً تارة للكوفيين[٣٤٥٩] وتارة أخرى للكسائي وحده[٣٤٦٠]. والمذهب الثالث:أن أصلها لا النافية أبدلت ألفها نوناً

(٣٤٥٢) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص١٧٩.

(٣٤٥٣) الطبرسي: مجمع البيان ٣٨٣/١، وانظر : محمود صغير: الأدوات في كتب التفسير ص٢٧٣.

(٣٤٥٤) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٨٣/١، ابن هشام: المغني ص٣٧٣، الرضي: شرح الكافية، ٢٣٥/٢، ابن منظور: لسان العرب ٢٣٠/١٣.

(٣٤٥٥) ابن يعيش: شرح المفصل ١٦/٧.

(٣٤٥٦) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ١٦٩، ١٧٩.

(٣٤٥٧) المرادي: الجنى الداني ص٢٧٠-٢٧١، الأزهري: شرح التصريح ٢٣٠/٢.

(٣٤٥٨) الخليل : العين ٣٥٠/٨ وانظر: المبرد: المقتضب ٨/٢.

(٣٤٥٩) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٥ص٢١٣.

(٣٤٦٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٩٠/٢، السيوطي: الهمع ٩٣/٤، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/١-١٣٥، أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٢٤٠/١، ابن هشام: المغني

وهو مذهب الفراء[3461]. والمذهب الرابع نقله بعضهم عن الفراء وهو أن "أصلها (لا) فألحقت بها نوناً خفيفة فسقط الألف لالتقاء الساكنين فعاد إلى لن"[3462].

وإن ذكر النحويون للفراء قولين في (لن) فقد نقلوا عنه حججاً مختلفة في أن أصلها لا النافية أبدلت ألفها نوناً. فقيل إن الذي حمله على ذلك اتفاق لا ولن في النفي، والذي حمله على جعل لا هي الأصل "لأنها أقعد في النفي من (لن) لأن لن لا تنفي إلا المضارع"[3463] وقيل إنه احتج بأن لا ولن حرفان نافيان، وأن لا أكثر استعمالاً[3464]، وقيل "لأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو. (لنسفعا)[3465] كذلك تبدل النون ألفاً في نحو: زيدا"[3466].

ورد المرادي مذهب الخليل والكسائي من وجوه[3467] ورد أبو بكر بن الأنباري مذهب الفراء و خطأه "لأن لن فرع للا، إذ كانت لا تجحد الماضي و المستقبل

والدائم والأسماء، ولن لا تجحد إلاّ المستقبل وحده"[3468].

وأيد ابن جني رأى الكسائي والخليل وأخذ بمبدأ التركيب وطبقه على أدوات كثيرة منها لن، وكأن[3469]كما أيده أيضاً الدرس المقارن الحديث فقد زعم المستشرق الألماني برجشتراسر أن أصل النفي في العربية أن يكون بـ(لا) و(ما) وأن العربية اشتقت من (لا) أدوات منها: ليس، ولن، ولم وقال: "ولن مركبة من (لا) و(أن)"[3470] وأيده كذلك عدد من المحدثين العرب[3471].

ص٣٧٤، المرادي: الجنى الداني ص٢٧١، البغدادي: خزانة الأدب ٥٦٧/٣.

(٣٤٦١) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢/١، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ٢٧١/٢، السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٨٣/١، المرادي: الجنى الداني ص٢٧٢، المالقي: رصف المباني ص٣٥٥.

(٣٤٦٢) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢٣.

(٣٤٦٣) السيوطي: الهمع ٩٤/٤.

(٣٤٦٤) الأزهري: شرح التصريح ٢٣٠/٢.

(٣٤٦٥) سورة العلق الآية ١٥.

(٣٤٦٦) المالقي: رصف المباني ص٣٥٥.

(٣٤٦٧) المرادي: الجنى الداني ص٢٧١.

(٣٤٦٨) ابن منظور: لسان العرب ٣٩٢/١٣.

(٣٤٦٩) ابن جني: سر صناعة الإعراب ص٣٠٤/١.

(٣٤٧٠) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص١٦٩.

(٣٤٧١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢١٦، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص٦٤-٦٥.

والذي يبدو لي أن القول ببساطة هذه الأداة أقل تكلفاً من ادعاء تركيبها.

لهنك

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أصل هذه اللفظة في قول الشاعر:

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

على أربعة أقوال:

١- أن أصلها لإنك فأبدلت الهمزة هاء كما تبدل في هراق وأراق، وألحقت اللام التي في إنّ لليمين، ولذلك أجابها باللام. وقد نسب هذا القول تارة للكوفيين(٣٤٧٢) وتارة أخرى للفراء وحده(٣٤٧٣).

٢- أن أصلها كلمتان كانتا تجتمعان، فيقولون: والله إنك لعاقل، ثم خلطتا فصار فيها اللام والهاء من الله والنون من إنّ المشددة، وحذفت ألف إنّ كما حذفت الواو من بداية والله. وهو منسوب أيضاً للفراء(٣٤٧٤).

٣- أن أصلها لله إنك، ثم حذفت وغيّر كما حذف وغير في مذهب الفراء، حكاه المفضل بن سلمة(٣٤٧٥) ونسب للكسائي أيضاً(٣٤٧٦).

٤- أن أصلها له إنك، وأن معنى له: والله، وإنّ جواب القسم، فحذفت همزة إنّ تخفيفاً فصار لهنك. وهو منسوب للفراء والمفضل بن سلمة(٣٤٧٧).

وكلام الفراء في (معاني القرآن) يوافق المذهب الأول، وينفي ما سواه يقول في أثناء حديثه عن (لكن) وأن أصلها إنّ وصلت من أولها باللام والكاف: ". . . وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

وصل إنّ هاهنا بلام وهاء، كما وصلها ثمّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره"(٣٤٧٨) وهو أقل الآراء تكلفاً وخلواً من التأويلات البعيدة،

(٣٤٧٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٢٥ ص٢٠٩.

(٣٤٧٣) ابن منظور: لسان العرب ٤٦٨/٣، البغدادي: خزانة الأدب ٣٣٣/٤، المخزومي: مدرسة الكوفة ص٣٥٧.

(٣٤٧٤) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٨/٢، الرضي: شرح الكافية ٣٥٧/٢.

(٣٤٧٥) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٨٥/٢، الرضي: شرح الكافية ٣٥٧/٢، البغدادي: خزانة الأدب ٣٣٣/٤.

(٣٤٧٦) البغدادي: خزانة الأدب ٣٣٦/٤.

(٣٤٧٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٧/٢، السيوطي: الهمع ١٧٩/٢.

(٣٤٧٨) الفراء: معاني القرآن ٤٦٦/١.

والتقديرات المخالفة للظاهر.

لولا ولوما

ذكر الفراء أن أصل (لولا) لو ثم ضمت إليها (لا) فصارا حرفاً واحداً[٣٤٧٩] وأن لوما أصلها لولا، وأن الميم في لوما بدل من اللام في (لولا)، ومثله : استولى على الشيء واستومى عليه[٣٤٨٠]. وأومأ إلى ذلك الفراء فذكر أن لولا ولوما لغتان في الخبر والاستفهام[٣٤٨١].

ليس

انفرد الفراء من الكوفيين وذهب إلى أن أصل ليس: لا أيس، فطرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء، واستدل على ذلك بقول العرب: ائتني به من حيث أيس وليس، وجيء به من أيس وليس، أي من حيث هو وليس هو[٣٤٨٢]. وهو رأي الخليل أيضاً[٣٤٨٣] ونسب الزمخشري هذا القول للكوفيين[٣٤٨٤] وقد أيد المحدثون هذا الوجه في ليس فذهب برجشتراسر إلى مثل ما ذهب إليه الخليل والفراء[٣٤٨٥].

وينسب الزجاج إلى الفراء وجميع الكوفيين القول إن ليس حرف قال:" فأما ليس ففيها خلاف فالفراء وجميع الكوفيين يقولون هي: حرف والبصريون يقولون هي فعل، ودليل الكوفيين على أنه حرف أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه وأنه لم يجئ منهما اسم فاعل، ولا مفعول ولا لفظ المستقبل"[٣٤٨٦].

وكلام الفراء ينفي ما نسبه إليه الزجاجي، فقد نصّ صراحة على أن ليس فعل لا يتصرف قال:". . . وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لَسْتُم، يريدون لستُم، ثم يقولون: لَيْس وليسوا سواء، لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل"[٣٤٨٧] وهو ما أكده غيره

(٣٤٧٩) الفراء معاني القرآن ٣٧٧/٢.
(٣٤٨٠) الطبري: الجامع لأحكام القرآن ٤/١٠.
(٣٤٨١) الفراء: معاني القرآن ٨٤/٢.
(٣٤٨٢) ابن منظور: لسان العرب (ليس)، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص٢١٧، إبراهيم السامرائي: الفعل زمانة وأبنيته ص٦٥.
(٣٤٨٣) الزبيدي: تاج العروس (ليس).
(٣٤٨٤) الزمخشري: أساس البلاغة ٣٦٢/٢.
(٣٤٨٥) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ١٦٩، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص٦٨-٦٩.
(٣٤٨٦) الزجاجي: اللامات ص٣٤.
(٣٤٨٧) الفراء: معاني القرآن ٦٢/٣.

عنه[3488].

ولعل ما دعا الزجاجي إلى ما قال أن الفراء[3489] وثعلباً[3490] كانا أحياناً يشبهان ليس بـ(لا) من حيث المعنى.

ولعل ما يعزز أن القول بحرفية (ليس) ليس من مذاهب الكوفيين أن تعزو بعض مصادر النحو القول بحرفية ليس إلى نحاة غير كوفيين فقد نسب الرضي[3491] والمالقي[3492] ذلك إلى أبي علي الفارسي، ونسبه ابن هشام[3493] وتابعه السيوطي[3494] إلى ابن السراج ثم زادا أن أبا علي الفارسي وابن شقير تابعاه على ذلك.

ما

اختلف الكوفيون في (ما) المصدرية هل هي اسم أو حرف؟

فالجمهور قالوا إنها حرف غير مفتقر إلى مكني يعود عليه من صلته. وقال الأخفش وجماعة من الكوفيين وابن السراج إنها اسم مفتقر إلى عائد. فإذا قلت: أعجبني ما قمت كان التقدير: أعجبني القيام الذي قمته، وحذف المكني الذي في الصلة[3495] وممن ذهب هذا المذهب من الكوفيين الفراء[3496] وثعلب[3497] ومنعهم منهم أبو بكر بن الأنباري[3498]. واختلفوا كذلك في (ما) الداخلة على إنّ وأخواتها. فمذهب الجمهور أنها زائدة، ومذهب بعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة اسم بمنزلة كناية المجهول (ضمير الشأن) وما بعد الجملة خبر عنها[3499].

مِن

اختلف النحويون في أصل مِنْ فمذهب جمهور النحويين[3500] أنها ثنائية

(٣٤٨٨) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٢٤٤، التبريزي: شرح القصائد العشر ص١٦٧، أبو حيان: تذكرة النحاة ص٧٣٠.

(٣٤٨٩) الفراء: معاني القرآن ٤٤٨/١ و٨٤/٢.

(٣٤٩٠) ثعلب: مجالس ثعلب ص١٣٢، ٤٤٧.

(٣٤٩١) الرضي: شرح الكافية ٢٩٦/٢.

(٣٤٩٢) المالقي: رصف المباني ص٣٠٠-٣٠١.

(٣٤٩٣) ابن هشام: المغني ص٣٣٦.

(٣٤٩٤) السيوطي: الهمع (بيروت) ١٠/١.

(٣٤٩٥) المالقي: رصف المباني ص٣٨١-٣٨٢، المرادي: الجنى الداني ص٣٣٢.

(٣٤٩٦) الفراء: معاني القرآن ٢٣٤/٢، ٣٩٠ و٢٦٤/٣.

(٣٤٩٧) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٢٢.

(٣٤٩٨) المصدر نفسه ص١٣٩.

(٣٤٩٩) ابن هشام: المغني ص٤٠٤.

(٣٥٠٠) السيوطي : الهمع ٢١٢/٤ .

الوضع. وقيل إنها ثلاثية الوضع والأصل هو : مِنا، فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. ولكن في نسبة هذا القول اضطراباً. فمنهم من نسبه إلى الكسائي وحده[٣٥٠١] ومنهم من نسبه إلى الفراء وحده[٣٥٠٢] وآخرون نسبوه إلى الاثنين معاً[٣٥٠٣].

مَنْ

انفرد الفراء من الكوفيين وذهب إلى أن أصل (مَنْ) ما[٣٥٠٤].

منذ

اتفق الكوفيون على أن (منذ) مركبة، ثم اختلفوا على مذهبين:
الأول أنها مركبة من : من وذو التي بمعنى الذي، وهي لغة طيء، ثم حذفت الواو تخفيفاً وبقيت الضمة تدل عليها، وهو منسوب إلى الفراء. والمذهب الثاني أنها مركبة من: من وإذ، فحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، سكون النون والذال، فحركت الذال. وهو منسوب إلى غير الفراء من الكوفيين. ورد المذهب الأول بأن منذ يستعملها كل العرب، فكيف يركبون كلمة يستعملها كلهم من كلمة لا تستعملها إلا طيء ؟ ورد المذهب الثاني بأن (من) لا تدخل على الوقت إذ[٣٥٠٥].

مهما

ذهب الكوفيون إلى أن مهما مركبة، على قولين:

الأول أن أصلها مه بمعنى اكفف، ثم زيدت عليها (ما) الشرطية، فحدث بالتركيب معنى جديد لم يكن. ونقل هذا المذهب عن الكسائي تارة[٣٥٠٦] وعن الكوفيين تارة أخرى[٣٥٠٧]، إلا أن أبا بكر بن الأنباري نقل هذا المذهب عن

(٣٥٠١) ابن السراج: الأصول في النحو ٣٦٢/٢، السيرافي: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٧٧/١، الرضي: شرح الكافية ٤٤٦/٢.
(٣٥٠٢) السلسيلي: شفاء العليل ٦٥٥/٢، عصام الدين الاسفراييني: شرح الفريد ص٢٤٠.
(٣٥٠٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٤١/٢، السيوطي: الهمع ٢١١/٤.
(٣٥٠٤) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢/١.
(٣٥٠٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم٥٦ ص٣٨٢، ابن عقيل: المساعد ٥١٢/١، ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٤، و٤٥/٨، المرادي: الجنى الداني ص٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٤١/٢، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي ٣٨٢/١.
(٣٥٠٦) الرازي: مفاتيح الغيب ٢١٧/١٤.
(٣٥٠٧) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ١٢/٤.

بعض النحويين[٣٥٠٨] وذكر أن أصلها عند الفراء "(ما) فحذفت العرب الألف منها وجعلت الهاء خلفاً منها، ثم وصلت بـ(ما) فدلت على المعنى، وصارت كأنها صلة لـ(ما) وهي في الأصل اسم، وكذلك مهمن"[٣٥٠٩].

وفي موضع آخر من (الزاهر) نقل أبو بكر هذا المذهب عن نحويين آخرين دون أن يسميهم[٣٥١٠] وذكر في موضع آخر من (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) و(إيضاح الوقف والابتداء) هذا المذهب بما يوهم أنه له[٣٥١١]، ولعل هذا ما دفع مكّياً إلى نسبة هذا المذهب إلى أبي بكر دون الفراء[٣٥١٢].

وأما مهمن فأصله عند الفراء وأبي بكر هو (من من) " فاستثقلوا الجمع بين لفظتين متفقتين فأزالوا النون الأولى، وجعلوا الهاء في موضعها، وبدلاً منها"[٣٥١٣].

نون التوكيد

نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين القول إنّ نون التوكيد الخفيفة فرع الثقيلة[٣٥١٤]. غير أن الرضي نقل ذلك عن أكثر الكوفيين[٣٥١٥]. وعليه تكون المسألة خلافية.

نعم وبئس

اختلفت المصادر النحوية واضطربت في نقل مذهب الكوفيين في نعم وبئس:

فبينما يجمع الكثير منها على أن الكوفيين اختلفوا فيهما اسمان هما أم فعلان؟ نفى عدد آخر أن يكون ثمة خلاف بينهم في ذلك، وإنما الخلاف في

(٣٥٠٨) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٢٧٧/٢-٢٧٨، شرح القصائد السبع ص٤٥، إيضاح الوقف والابتداء ٣٤١/١.

(٣٥٠٩) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٤٥، وانظر: التبريزي: شرح القصائد العشر ص٤٨.

(٣٥١٠) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٢٧٨/٢.

(٣٥١١) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٢٨٩، إيضاح الوقف والابتداء ٣٤١/١.

(٣٥١٢) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١.

(٣٥١٣) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٢٧٨/٢، مكي: مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١.

(٣٥١٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٣٠٣/١، ابن عقيل: المساعد ٦٦٤/٢، المرادي: الجنى الداني ص١٤١.

(٣٥١٥) الرضي: شرح الكافية ٤٠٦/٢.

أصل المجموع.

فالمصادر التي أثبتت خلاف الكوفيين فيهما اضطربت أيضاً في نقل هذا الخلاف.

فنعم وبئس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما، وندائهما، وعدم تصرفهما، وتجردهما من الزمان ونسب هذا القول إلى: الكوفيين(٣٥١٦) والكوفيين سوى الكسائي(٣٥١٧) وجماعة من الكوفيين ووافقهم الفراء وتابعه ثعلب وأصحابه(٣٥١٨) والفراء وتابعه ثعلب وأصحابه(٣٥١٩) والفراء وأكثر الكوفيين(٣٥٢٠) والفراء ومن وافقه(٣٥٢١) والفراء وحده(٣٥٢٢).

وخالف الكسائي وذهب إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان بدليل اتصال المكنيات وتاء التأنيث الساكنة بهما على حدّ اتصالهما بالأفعال، وبدليل بنائهما على الفتح كالأفعال الماضية.

وأما المصادر التي نفت أن يكون ثمة خلاف في فعلية نعم وبئس في قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو، أو في كون الاسم الذي بعدهما فاعل مرفوع بهما، فقد ذكرت هذه المصادر أن الخلاف بين الكسائي والفراء يكمن في تأويل جملة نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو.

فمذهب الكسائي أنهما جملتان اسميتان محكيتان نقلتا عن أصل وضعهما وسمي بهما المدح والذم كتأبط شراً ونحوه، فنعم الرجل للممدوح وبئس الرجل للمذموم. ومذهب الفراء أن الأصل: رجل نعم الرجل، أو رجل بئس الرجل، فحذف الموصوف، وأقيمت الجملة التي هي صفة مقامه كأنك قلت: ممدوح زيد، أو مذموم زيد(٣٥٢٣).

ورد هذا المذهب بعدم دخول النواسخ ونحوها فلا يقال: كان نعم الرجل قائماً كما يقال: كان تأبط شراً.

وكلام الفراء في (معاني القرآن) لا يؤيد ما نسب إليه بل يرده وينفيه،

(٣٥١٦) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص٩٦، العكبري: التبيين مسألة رقم ٤٠ ص٢٧٤.

(٣٥١٧) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١٤ ص٩٧، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٥٩٨/١.

(٣٥١٨) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص٢٥٧.

(٣٥١٩) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ١٤٧/٢.

(٣٥٢٠) ابن عقيل: المساعد ١٢٠/٢، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص١٨، السلسيلي: شفاء العليل ٥٨٥/٢.

(٣٥٢١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص٢١، شرح قطر الندى ص٢٧ .

(٣٥٢٢) الزجاجي: مجالس العلماء ص٤٨، اشتقاق أسماء الله ص١٤١، ابن مالك: التسهيل ص١٢٦، الرضي: شرح الكافية ٣١٥/٢.

(٣٥٢٣) ابن عصفور: المقرب ٦٥/١، ابن عقيل: المساعد ١٢١/٢، الأزهري: شرح التصريح ٩٣/٢-٩٤.

ويثبت أن الفراء يرى أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان، يقول: "ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم نعم قوماً ونعموا قوماً، وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم. . . " [(٣٥٢٤)].

ويبدو لي من استعمال نعم وبئس فيما ورد من نصوص عربية فصيحة، أن فيهما من سمات الأسماء والأفعال ما يكفي للنظر إليهما على أنهما من قبيل الكلمات اللغوية القديمة التي تحنطت وجمدت على ما كانت عليه ولم تلحق بالأسماء أو الأفعال، لذلك تراهما تتميزان في الاستعمال بصفات معينة أهمها الدلالة على المدح والذم، وهو ما أشار إليه الفراء في أسلوب ثابت لا يتغير.

هذه

اختلف الفراء وهشام في (هذه). فذهب هشام إلى أن كسرة الذال علامة التأنيث، والاسم الذال وحدها، وها دخلت للتنبيه، والهاء التي بعد الذال دخلت لتكثير الاسم. وذهب الفراء إلى أن الهاء الأخيرة بدل من الياء التي في هذي[(٣٥٢٥)] أي أنه يرى أن الياء أصل، والهاء بدل منها. وقد ارتضى ابن يعيش مذهب الفراء دون أن يعزوه إليه[(٣٥٢٦)].

هلم

ونسب النحويون إلى الفراء تارة[(٣٥٢٧)] وإلى الكوفيين تارة أخرى[(٣٥٢٨)] وإلى الخليل تارة ثالثة[(٣٥٢٩)] أن أصل (هلم): أُمّ بمعنى أقصد، فضموا (هل) التي للزجر إلى (أم) وجعلوها حرفاً واحداً، وأزالوا أمّ عن التصرف إذ حذفت همزة (أم) بإلقاء حركتها على (لا م) هل، الساكنة، وأسقطوا همزة أم، فاتصلت الميم باللام.

(٣٥٢٤) الفراء: معاني القرآن ٢٦٨/١ وانظر ٥٦/١-٥٧ و٩٩/٢، ١٤١-١٤٢، و١٥٣/٣، ثعلب:مجالس ثعلب ص٢٧٣، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص٢٢٦ وما بعدها.

(٣٥٢٥) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص١٨٢.

(٣٥٢٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٣٣١/٣.

(٣٥٢٧) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر ٢٦٦/٢، ابن جني: الخصائص ٣٥/٣-٣٦، ابن فارس: الصاحبي ص٢٧٩، العكبري: إملاء ما من به الرحمن ٢٦٤/١، ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ص٤٢١، أبو حيان: البحر المحيط ٢٣٥/٤، ابن عقيل: المساعد ٦٤٥/٢، السيوطي: الهمع ١٢٦/٥، البغدادي: خزانة الأدب ٣٩/٣.

(٣٥٢٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ص٣٤١، الرضي: شرح الكافية ٧٣/٢، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص٢٥٠، الأزهري: شرح التصريح ٤٠٢/٢.

(٣٥٢٩) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١٠٦/٢.

وعرض الفراء لهذه الصيغة في (معاني القرآن) مرتين، ناقض فيهما، مرة قال بتركيبها من هل وأم قال: " ونرى أن قول العرب هلم إلينا إنما كانت هل فضم إليها أم"[٣٥٣٠] ومرة أخرى قال ببساطتها، وأنها ليست مأخوذة من فعل قال: " ومن أدخل اللام قال هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب فأدخلت لها اللام كما يقال:هلم لك، إذ لم تكن مأخوذة من فعل "[٣٥٣١] وهو الظاهر لبعده عن التمحل والتكلف.

هو – هي

نسب للكوفيين أن أصل هو وهي الهاء فقط، وأن الواو والياء زائدتان لتكثير الكلمة، بدليل حذفهما في المثنى والجمع[٣٥٣٢] ونسب الزجاجي هذا الرأي للفراء وحده[٣٥٣٣].

ولعل للفراء رأيا غير هذا وافق فيه رأي البصريين الذين يذهبون إلى أن هو وهي أصلان. يقول: "ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة، مثل: الفم، وابنم، وهم"[٣٥٣٤].

فهو يرى أن (هم) أصلها الواو وزيدت الميم الجمعية. وهو رأي البصريين نفسه كما في (شرح الكافية):"وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما

وهيما وهين، فخفف بحذف الواو والياء"[٣٥٣٥].

وسط

ذكر عن الكوفيين غير الفراء أنهم لا يفرقون بين وسط بسكون السين وتحريكها، ويجعلونهما محلين وذكر أن الفراء يرى أنه إذا حسنت في وسط بين كان محلاً نحو: قعدت وسْط القوم، وإن لم تحسن كان اسماً، وأنه يجوز عنده أن يكون المسكن والمحرك اسماً ومحلاً، ولكن السكون أحسن في المحل والتحرك أحسن في الاسم . ونقل عن ثعلب[٣٥٣٦] قوله: ما كان أجزاء تنفصل وتتفرق قلت فيه: وسْط بسكون السين نحو: اجعل هذه الياقوتة وسطْ العقد،

(٣٥٣٠) الفراء: معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٣٥٣١) المصدر نفسه ٢٣٥/٢.

(٣٥٣٢) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٩٦ ص٦٧٧، أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤٧٣/١، ابن عقيل: المساعد ٩٩/١.

(٣٥٣٣) الزجاجي: مجالس العلماء ص١٠٥-١٠٦.

(٣٥٣٤) الفراء: معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٣٥٣٥) الرضي: شرح الكافية ١٠/٢.

(٣٥٣٦) ثعلب: الفصيح (تحقيق مذكور) ص٣٠٣

وإذا كان مصمتاً بلا أجزاء ولا ينفصل ويتفرق قلت: وسط نحو: احتجم وسَط رأسه(٣٥٣٧).

ياء النسب

إن كان البصريون يرون أن ياء النسب المشددة حرف لا موضع له من الإعراب، فقد اختلف النقل عن الكوفيين في كونها اسماً ذا موضع إعرابي. فقد نقل عن بعض الكوفيين(٣٥٣٨) ونقله آخرون عن الكوفيين(٣٥٣٩).

والذي يبدو لي أن العرب في استعمالها ياء النسب لم يكن يدر في خلدها أن تكون الياء في الاسم كلمتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى، وإنما الذي أرادته من هذا التركيب لفظة واحدة، تتكون من كتلة واحدة لا من كتلتين، لتؤدي المعنى الذي صيغت من أجله على هذه الصورة، لذلك فإني أرجح أن ياء النسب جزء لا يتجزأ من الاسم ووحدة صرفية مكملة له، ألزقت به على هيئة مخصوصة لذلك من الصعب بل من المستحيل أن تستعمل هذه الياء منفصلة عن الاسم المنسوب.

ويكأن

اختلف الكوفيون في أصل (ويكأن) واختلف النقل عنهم.

فقد نقل عن الكسائي أنها (وي) مفصولة من (كأن) وهو مذهب يونس وسيبويه(٣٥٤٠) ونقل عنه أنها (ويك) دخلت على أنّ، وأن ويك بمعنى ويلك، حذفت من ويلك اللام لكثرة الاستعمال، محتجاً بقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها   قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

وعلى قوله تكون الكاف مكنياً موضعه الخفض(٣٥٤١) ونسب ابن الحاجب هذا المذهب للكوفيين(٣٥٤٢).

والصحيح أن الكسائي لم يقل إنها (وي) مفصولة من (كأن) كما ذكر ابن الشجري، وإنما كان يقف على (وي) ويبتدئ (كأنه)(٣٥٤٣) وهو عكس

(٣٥٣٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٥٩/٢، تذكرة النحاة ص٣٥٢-٣٥٣، السلسيلي: شفاء العليل ٤٨١/١، الأسنوي: الكوكب الدري ص٢٧٤، السيوطي: الهمع ١٥٧/٣-١٥٨

(٣٥٣٨) إبن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٢٧٤/١ .

(٣٥٣٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٥٣٢/٢، ابن يعيش: شرح المفصل ١٤٢/٥.

(٣٥٤٠) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٦/٢، البغدادي: خزانة الأدب ١٠٢/٣

(٣٥٤١) ابن جني: الخصائص ١٧٠/٣، ابن هشام: المغني ص٤٨٣، ابن يعيش: شرح المفصل ٧٨/٤، الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٤٤٤/٤ .

(٣٥٤٢) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٧.

(٣٥٤٣) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٧٦/٢.

المألوف، إذ ينبغي أن تكون قراءته وفق مذهبه النحوي، إلا أن قراءته هنا جاءت على خلاف مذهبه النحوي كما يقول ابن الحاجب[3544] ولكن ابن خالويه نقل عن الكوفيين أنهم يقفون على (ويك)[3545] وهذا مناقض لما نقله ابن الحاجب عن الكسائي.

ونقل عن الفراء أنها كلمة بسيطة غير مفصولة[3546] وهو المختار عندي لظهوره وبعده عن التكلف. ونقل عنه أيضاً أنها (وي) متصلة بالكاف وأصلها: ويلك أن الله ثم حذفت اللام، واتصلت الكاف بـ(أن)[3547] وهذا النقل ليس صحيحاً، لأن الفراء في (معاني القرآن) نقل هذا الرأي ونسبه لبعض النحويين، ورد شطره الأكبر، وقبل مبدأ حذف اللام من (ويلك) "لكثرتها في الكلام"[3548].

واكتفى ثعلب في (مجالسه) بأن قال: " بعضهم يقول: ويلك، وبعضهم يقول: اعلم أن"[3549] من دون أن يبين رأيه.

وأما أبو بكر بن الأنباري: فذهب إلى أن (وي كأنه) يحتمل ثلاثة أوجه: أن يكون ويك حرفاً، و(أنه) حرف والمعنى ألم تروا، وأن يكون كذلك والمعنى ويلك، وأن تكون (وي) حرفاً للتعجب، وكأنه حرف ووصلا خطاً لكثرة الاستعمال كما وصل (يبنئوم)[3550].

وبعد، فإن اختلاف الكوفيين في طبيعة العديد من الكلمات وفي أصلها، أو انفراد بعضهم في ذلك إن دل على شيء فإنه يدل على إيمانهم العميق بأن الكلمات المفردة ليست كلها بسيطة مفردة في الأصل، فبعضها مركب تركيباً كاملاً من كلمتين، كان لكل منهما معنى وحكم، أصبح لها بالتركيب حكم ومعنى جديدان[3551]. وقد قال الفراء: "ولا تنكرن أن يُجعل الكلمتان كالواحدة

(٣٥٤٤) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٧/١. وانظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن ٤٤٤/٤.

(٣٥٤٥) ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات ص١١٤.

(٣٥٤٦) ابن الشجري: الأمالي الشجرية ٦/٢، مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٧٦/٢. وانظر: الفراء: معاني القرآن ٣١٢/١-٣١٣، البغدادي: خزانة الأدب ٦٦/٣.

(٣٥٤٧) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص٣٥٩-٣٦٠، مكي: مشكل إعراب القرآن ٥٤٨/٢، الرضي: شرح الكافية ٨٣/٢.

(٣٥٤٨) الفراء: معاني القرآن ٣١٢/٢. وانظر: ابن منظور: لسان العرب ٤١٨/١٥، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢٤٤/٣، أبو حيان: البحر المحيط ١٣٥/٧.

(٣٥٤٩) ثعلب: مجالس ثعلب ص٣٢٢.

(٣٥٥٠) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٣٩٤/١-٣٩٧، السيوطي: الإتقان ٢٣٤/١.

(٣٥٥١) انظر: الفراء: معاني القرآن ٣٧٧/٢.

إذا كثر بهما الكلام"[3552]. وفي هذا ردّ على من علل من المستشرقين ظاهرة الإعراب في العربية، وغيرها من الساميات بخلو هذه اللغات من إدغام الكلمات، أي وصل كلمة بكلمة، ليتكون من الكلمتين كلمة واحدة لها معنى خاص مركب منهما كما في اللغات الآرية. فآراء الكوفيين في هذه السبيل تثبت أن في العربية تراكيب كثيرة وأن العربية أفادت من هذه الظاهرة - أي التركيب- لتكثير المعاني والمباني، ومن أجل ذلك كله "فليس التركيب علة في الإعراب، وذلك لوجود التركيب والإعراب في العربية في الوقت نفسه"[3553].

ومن ناحية أخرى يؤكد لنا هذا الخلاف أن الخليل بن أحمد -وإن كان سباقاً إلى هذا الميدان، وأنه أول من ذهب إلى أن الكلمتين إذا ركبتا، ولكل منهما معنى وحكم، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد- لم يكن متفرداً بهذا شاذاً عن جمهرة النحاة كما يرى بعض الباحثين المحدثين[3554].

وسواء أصحت أقوال الكوفيين ومذاهبهم في ذلك "أم لم تصح فإن هذا يدل على ميلهم إلى تفسير اللغة تفسيراً فقهياً، يماشي الدراسات اللغوية الحديثة في هذه الأيام"[3555].

وأخيراً يظهر لنا بشكل واضح جلي عناية الفراء خاصة من بين الكوفيين بهذا الجانب عناية ملحوظة، مما يؤكد تأثره بالفلسفة اللغوية التي كانت سائدة عند البصريين، تأثراً كان يفوق في بعض الأحايين تفلسف البصريين، وإن خالفهم في بعض مناهجه.

(٣٥٥٢) المصدر نفسه ٤/١، وانظر: ٤٦٥/١، ٤٦٦، و٣١٢/٢، و٢٧٤/٣.

(٣٥٥٣) إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي ص٥٣.

(٣٥٥٤) طه الراوي: تاريخ علوم اللغة العربية ص٢٨.

(٣٥٥٥) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص٣٥٠.

نتائج البحث

موضوع هذا البحث الخلاف النحوي الكوفي. وقد كانت النتائج التي خرج بها غير قليلة أوجزها في الآتي.

١- المؤسس الأول للمذهب الكوفي لم يكن الكسائي كما ذهب إلى ذلك غير واحد من الباحثين المحدثين، وإنما بدأ المذهب الكوفي بأبي جعفر الرؤاسي، وأن تلميذيه الكسائي والفراء هما اللذان نهضا به، وميزاه من المذهب البصري منهجاً وأسلوباً.

٢- منهج الكوفيين وموقفهم من النقل والقياس لم يكن على الصورة التي وسم بها، ودرج الكثير من القدماء والمحدثين على التسليم المطلق بها، فتبيّن أن كثيراً من هذه الأحكام والآراء في بيان منهج الكوفيين في هذين الأصلين إنما هي أحكام عامة متسرعة، تفتقر إلى الدقة. فالمذهب في كتب الكسائي وآرائه يختلف عن المذهب الذي يظهر في كتب الفراء، وكذلك الشأن في اختلاف المذهب الكوفي في نحو غيرهما.

٣- الخلاف النحوي الكوفي يكاد يشمل جميع الأبواب النحوية. ومثل هذه الخلافات العريضة تسيء إلى وَحدة منهج الكوفيين في تناول قضايا اللغة ومسائل العربية، وتضّر به.

٤- كثير من هذه الخلافات إنّما كانت بين الشيوخ من الكوفيين، وأنها تمثل اتجاهات فردية، ولا سيما لدى كل من الكسائي والفراء، ولا تُشكِّل، على نحو مضبوط، مذهباً متميّزاً يجمعها. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالآراء النحوية الكثيرة التي تفرد بها نحاة كوفيون خالفوا فيها الجمهور، مما يجعل لكل واحد منهم منهجاً نحوياً له خصائصه وسماته.

٥ - محّص البحث وصحح كثيراً من الآراء المنسوبة للكوفيين أو لبعضهم اعتماداً على مؤلفات الكوفيين أنفسهم ما أمكن. فكثيراً ما وقع محرّرو المذاهب وناقلو الأقوال في التعميم في النسبة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية بيّن البحث عن جملة من الآراء الخلافية الواردة في كتب النحو منسوبة للكوفيين أو لبعضهم، وبالرجوع إلى كتب الكوفيين أنفسهم تبيّن أنها ليست بخلافية، مما يعزز جهل الناقلين بمصادر نحو الكوفيين، وأن الاختلاف والتعدد ليس في النحاة الكوفيين، وإنما في النقل عنهم، وهذا عند المتأخرين كثير بدءاً بأبي البركات الأنباري وانتهاء بصدر الدين الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين. فكثيراً ما ينسبون أقوالاً إلى عامة الكوفيين مع أن الرأي لنحوي واحد أو اثنين على الأكثر من أعلام المذهب. وكان ينبغي على نقلة المذاهب ومحرريها أن يكونوا أكثر دقة، وأشدّ حرصاً في نسبة الآراء وعزوها إلى أهليها.

٦- التناقض والأوهام في آراء العالم الواحد سمة من سمات الاضطراب في نقول النحويين. ولعل بعد الشقة بين العلماء والاعتماد على الآراء المروية، دون الرجوع إلى كتب المؤلف، وتعدد الآراء للعالم الواحد، أو رجوعه عن بعض أقواله، وعدم وصول مصنفات المؤلف واختلاف التلاميذ، وتعدد النساخ، لعل ذلك كله أو بعضاً منه وراء هذا التدافع في بعض أقوالهم، وهو أمر حَرَصْت، ما أمكنني، على متابعته وبيانه.

٧- هذه الخلافات في مجملها كان الفراء طرفاً رئيسياً فيها، مما يرجح أن يكون ما نسب للكوفيين من آراء إنما يرجع إلى أقواله، ومن ناحية أخرى يؤكد أن الفراء من الأئمة الذين انبنى المذهب الكوفي على آرائهم.

٨- الخلافات بين الكوفيين يمكن أن تكون ذات دلالتين متناقضتين فاستقصاؤها من جهة يفتح عيون المهتمين على دقائق في اللغة والنحو لم تكن لتبرز إلا عن طريق التنافس بين العلماء، ويضع بين يدي الباحثين والكتّاب ودعاة التيسير ملامح يترسمونها، ويهتدون بها، ومن جهة أخرى كانت وبالاً على الإعراب وسبباً في هذا الحشد الذي لا أول له ولا آخر من تقدير وتأويل وإضمار. . . إلى آخر هذه العوارض الإعرابية.

وأخيراً لا أدعي أنني أحطت بالمسائل الخلافية الكوفية، ولكنني حاولت جُهْدي استقصاء ما استطعت من هذه المسائل. وأرجو بعد هذا كله أن أكون وفيت البحث حقه عليّ في الصبر الذي طلب، والجلد الذي احتاج، والتنقيب الذي فرض. والله ولي التوفيق، عليه توكلت وإليه المصير.

المصادر والمراجع

المخطوطات

- ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، أفعل وفعلت، مكتبة الاسكوريال، مدريد، رقم ٤٤٢.

الرسائل الجامعية

- حمدي الجبالي، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واستعمالا واختلافا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٨٢م.
- زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٨٤م.
- فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م.
- محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، موارد البصائر لفرائد الضرائر، تحقيق حازم سعيد يونس، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٦م.
- محمد السيد أحمد عزوز، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة مع تحقيق كتاب إعراب القراءات الشواذ الكبرى للعكبري، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م.
- محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٧٣م.
- محمود صغير، الأدوات في كتب التفسير حتى منتصف القرن الثامن، رسالة دكتوراة، جامعة حلب، حلب، سوريا، ١٩٩٠م.

الكتب المطبوعة

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ط٣، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣م.
- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨م.
- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.
- إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨م.
- إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند نحاة العرب، ط١، القاهرة، ١٩٨١م.

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ابن الأثير المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهرأحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة (د.ت).
- أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، ١٩٣٨م.
- أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦م.
- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القواعد القرآنية، ط١، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، ١٩٨١م.
- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤م.
- أحمد محمد فارس، النداء في اللغة والقرآن الكريم، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٨٩م.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- الأحمر خلف الأحمر البصري ، مقدمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٣٨١هـ.
- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط٢ ، ١٩٨١م.
- الأربلي غلام الدين، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ط٢، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، ١٩٧٠م.
- الأزهري خالد بن عبد الله الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
- الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، القاهرة، ١٩٢٩م.
- الإسفراييني تاج الدين محمد بن أحمد، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨١م.
- الإسفراييني عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه، شرح الفريد، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري ياسين حسين، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ١٩٨٥م.
- الأسنوي جمال الدين، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من

الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسن عواد، ط١ ، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٥م.
- الإشبلي، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، تحقيق ودراسة عياد بن عيد البشيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٥م.
- الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني مع الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- الأصبهاني أبو بكر أحمد بن الحسن، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكي، ط٢، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٩٨٨م.
- الأصفهاني الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- الأصفهاني أبو الفرج، الأغاني، ساسي.
- الألوسي محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار صعب، بيروت، (د.ت).
- أمين علي السيد، في علم النحو، ط٦، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.
- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).
- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.
- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، ١٩٦٣م.
- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م.
- ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٩٨٧م.
- ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩١هـ.
- ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٢، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٩م.
- ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي،

مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٨٧م.
- الأهدل محمد بن أحمد، الكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق طاهر عبد الكريم، ج١، ط١، ١٩٧٦م، و ج٢، ط١، الكويت، ١٩٧٧م.
- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، علق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومطبعة المجد بالرياض، ١٩٨٢م.
- ابن بري، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق مصطفى حجازي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- البطليوسي عبد الله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩م.
- البطليوسي عبد الله بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- البطليوسي عبد الله بن السيد، الحلل في شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، ط٢، توزيع مكتبة المتنبي، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.
- البغدادي أحمد بن قاسم، رسالة في اسم الفاعل، تحقيق محمد حسن عواد، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣م.
- البغدادي الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- البغدادي ابن شقير، المحلى وجوه النصب، تحقيق فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، ١٩٨٧م.
- البغدادي عبد القادر، حاشية على شرح بانت سعاد، تحقيق نظيف محرم خواجة، فرانتس شتاينر بيفيسبادن، ١٩٨٠م.
- البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- البغدادي عبد القادر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، دمشق ١٣٩٣هـ.
- التبريزي أبو عبد الله محمد بن الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.
- التبريزي أبو عبد الله محمد بن الخطيب، شرح القصائد العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٤، منشروات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.
- التبريزي أبو عبد الله محمد بن الخطيب، شرح المفضليات، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ت).
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء، ليبيا، ١٩٧٤م.

- ثعلب أحمد بن يحيى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٤م.
- ثعلب أحمد بن يحيى، الفصيح، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ثعلب أحمد بن يحيى، الفصيح، جمع وتحقيق محمد بن عبد المنعم الخفاجي، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٣٦٨هـ.
- ثعلب أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، ط٢، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨-١٩٤٩م.
- الجاحظ عمرو بن بحر، البرصان والعرجان والعميان والحولان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٠م.
- الجامي نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ابن الجبان منصور محمد بن علي، شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩١م.
- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق وشرح عبد المنعم خفاجي، ١٩٧٧م.
- ابن الجزري محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره ج برجشتراسر، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ج١، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط١، القاهرة، ١٣٧٤هـ.
- ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعبد الحليم النجار، ط١، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد، تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، تحقيق عزالدين التنوخي، مطبوعات المجمع العملي العربي بدمشق، ١٩٣٦م.
- ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناني العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بنان علوان، مطبعة الآداب، بغداد، ١٤٠٠هـ.
- حسن عون، اللغة والنحو، الإسكندرية، ١٩٥٢م.
- حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي الشريف، ط١، مطابع دار

الشعب، عمان، ١٩٨٠م.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- الحموي ياقوت، معجم الأدباء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.
- الحموي ياقوت، معجم البلدان، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٧٩م.
- الحنبلي ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج١، ط١، مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م، و ج٢، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د.ت).
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، ١٣٦٧هـ.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، النهر الماد من البحر المحيط (بهامش البحر المحيط).
- ابن خالويه الحسن بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
- ابن خالويه الحسن بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دارالعلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.
- ابن خالويه الحسن بن أحمد، مختصر في شواذ القراءات، عني بنشره ج برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
- خديجة أحمد مفتي، نحو القراء الكوفيين، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، توزيع دار الندوة، بيروت، ١٩٨٥م.
- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.
- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
- ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- الخضري محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار

إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٠م،
- ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.
- خليفة حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة الأستانة، ١٩٤٧م.
- خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ط١، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م.
- خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.
- الخوارزمي أبو عبد الله محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، ط١، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١م.
- الدارمي أبو محمد بن عبد الله السمرقندي، سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال، دمشق، ١٩٣٠م.
- أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، (د.ت).
- الداودي محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٢م.
- الدلائي محمد بن محمد أبي بكر المرابط، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثروة للطباعة والنشر، (د.ت).
- الدمياطي البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تعليق علي محمد الصباغ، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، ١٣٥٩هـ.
- ابن الدهان سعيد بن المبارك، باب الهجاء، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٦٦م.
- ابن الدهان سعيد بن المبارك، الفصول العربية، تحقيق فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، ١٩٨٨م.
- ذو الرمة غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٣م.
- الرازي زين الدين محمد بن أبي بكرة، مختار الصحاح، دار الكتب العليمة، بيروت، (د.ت).
- الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣م.
- الزاهد أبو عمر، فائت الفصيح، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، ط٢، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣م.
- الزبيدي عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.
- الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، إعراب القرآن (المنسوب إليه)، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، ١٩٨٣م.
- الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١م.
- الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبد ه جلبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٧٣م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٢هـ.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٣هـ.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، ١٩٨٤م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، حروف المعاني، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، ١٩٨٤م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٥م.
- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.
- أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ط٢، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.
- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت).
- الزركلي خير الدين، الأعلام، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٨٩هـ.
- الزمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.
- الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف، حقق الرواية محمد صادق القمحاوي، الطبعة الأخيرة، البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٢م.
- الزمخشري محمود بن عمر، المفصل في النحو، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

- ابن السراج أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف، العراق، ١٣٩٣هـ.
- ابن السراج أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دمشق، ١٩٥٧م.
- السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، الإبدال، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، المقصور والممدود، تحقيق محمد سعيد، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٥م.
- السلسيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
- ابن سلام أبو عبيد بن القاسم، غريب الحديث، حيد آباد الدكن، الهند، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
- السمعاني عبد الكريم بن محمد المروزي، الأنساب، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ط١، نشر أمين دمج، بيروت، ١٩٨١م.
- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت).
- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٩٨٤م.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ابن سيده أبو الحسن بن علي بن إسماعيل، المخصص، بولاق، مصر، ١٣١٦هـ.
- السيد المرتضى، الفرائد الغوالي على شرح شواهد الأمالي، ط١، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٦٦-١٩٦٧م.
- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، الجزائر، ١٣٥٦هـ.
- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ج١، حققه وقدم له رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

١٩٨٦م.
- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز، ط٢، القدس، (د.ت).
- ابن السيرافي أبو محمد يوسف بن حسن، شرح أبيات سيبويه، حققه وقدم له محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ١٩٧٩م.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ط٤، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة ١٣٩٥هـ.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة ١٣٩٦هـ.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر ، ١٩٧٩م.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، وزارة الأوقاف بغداد، ١٩٧٧م.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم العربية وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- ابن الشجري هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٩هـ.
- الشلوبيني أبو علي، التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٣م.
- الشنتمري الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ج٢، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٧م.
- الشنقيطي أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٣م.
- الشنواني أبو بكر بن إسماعيل، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، تحقيق محمد شمام، ط٢، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، ١٣٧٣هـ.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- الصبان أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
- الصفدي صلاح الدين خليل بن آيبك، الغيث المسجم في شرح لامية العجم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- الصفدي صلاح الدين خليل بن آيبك، الوافي بالوفيات، باعتناء محمد يوسف

نجم، نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، دار صادر، بيروت، ١٩٨٢م.
- صلاح الدين الزعبلاوي، مسالك القول في النقد اللغوي، ط١، دمشق، ١٩٨٤م.
- الطبرسي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م.
- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، ط٢، البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.
- طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية، بغداد، ١٩٤٩م.
- أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر للطباعة، القاهرة، (المقدمة ١٩٥٥م).
- عبد الجبار علوان النايلة، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب نحوي من الكوفة، ضمن كتاب (دور الكوفة في التراث العربي الإسلامي وقائع المؤتمر العلمي الثالث)، ١٩٨٨م.
- عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦م.
- عبد الجبار القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
- عبد الحكيم المرصفي، من صيغ وأوزان العربية (أفعل)، ط١، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥م.
- عبد الحميد طلب، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، (د.ت).
- عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، القاهرة، ١٣٦٦هـ.
- عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط٣، ١٩٨٥م.
- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ١٩٥٨م.
- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٤م.
- عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٥م.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤-١٩٦٢م.
- العسكري أبو أحمد الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق السيد محمد يوسف، مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
- العسكري أبو هلال، الفروق اللغوية، ط٤، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٠هـ.

- ابن عصفور علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٠هـ.
- ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، ط٢، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ.
- ابن عقيل عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ج١، ١٩٨٠، ج٢، ١٩٨٢م.
- العكبري ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ط١، الكويت، ١٩٨٤م.
- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إعراب الحديث النبوي الشريف، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٧هـ.
- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط٢، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، حققه وقدم له محمد خيرالحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٨١هـ.
- عوض جهادي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.
- العيني، شرح شواهد العيني (على حواشي كتاب حاشية الصبان)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

- غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م.
- ابن فارس أبو الحسن أحمد، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).
- الفارسي أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.
- الفارسي أبو علي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، حققه حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، ١٩٧٨م.
- الفارسي أبو علي، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن الهنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ١٩٧٨م.
- الفارسي أبوعلي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).
- الفارقي أبو نصر الحسن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،

تحقيق سعيد الأفغاني، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- فتحي الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.
- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٤، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ.
- الفراء يحيى بن زياد، الأيام والليالي والشهور، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودارالكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٠م.
- الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
- الفراء يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق مصطفى الزرقا، حلب، ١٣٤٥هـ.
- الفراء يحيى بن زياد، المقصور والممدود، حققه وشرحه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
- الفراء يحيى بن زياد، المنقوص والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط٢، دار ومكتبة الهلال، بغداد، ١٩٨٦م.
- الفيروزآبادي أبو طاهر محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق، ١٩٧٢م.
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.
- القرافي شهاب الدين، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢م.
- القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ط٣، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧م.
- القرطبي ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ١٣٦٧هـ.
- القفطي جمال الدين أبو الحسن بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠-١٩٥٥م.
- القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.
- القيسي تاج الدين، الدر اللقيط من البحر الميحط (بهامش البحر المحيط).
- القيسي مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

- القيسي مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٣، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٧م.
- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرون، ط٥، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- الكسائي علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، حققها وقدم لها رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م.
- الكفوي أبو البقاء، الكليات، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٣٩٥هـ.
- ابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ١٩٨٠م.
- الكنغراوي عبد القادر صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (د.ت).
- اللبلي أبو جعفر، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.
- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العربية، ١٩٥٢-١٩٥٣م.
- المالقي أبو جعفر محمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- مالك بن أنس، الموطأ، صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥١م.
- ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- المجاشعي أبو الحسن علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له جميل حنا حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م.
- محمد إبراهيم البنا، ابن كيسان النحوي، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٥م.
- محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٢م.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٣٩٩هـ.
- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧١م.
- محمد خير الحلواني، المختار من أبواب النحو، ط١، مكتبة دار الشرق، بيروت، (المقدمة ١٩٧٥م).
- محمد خير الحلواني، الواضح في النحو والصرف (قسم النحو)، دارالمأمون

للتراث، دمشق، (د.ت).
- محمد سمير نجيب اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٨م.
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق عبد العظيم شناوي ومحمد الكردي، ط١، مصر، ١٩٦٩م.
- محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط١، الدار الجماهيرية والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ١٩٨٦م.
- محمد عبد العزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، الفجالة، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
- محمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- محمد عيد، أصول النحو، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- محمود حسني مغالسة، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٩٨٦م.
- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- محي الدين رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (د.ت).
- المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط٢، منشورات دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.
- المرزوقي أبوعلي أحمد بن الحسن، الأزمنة والأمكنة، طبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٣٢هـ.
- المزني أبو الحسن، الحروف، تحقيق محمود حسني ومحمد حسن عواد، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣م.
- مصطفى جمال، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.
- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد أعماله ومناهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م.
- مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط١، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ط٢، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.
- مهدي المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق، ط٢، البابي الحلبي، مصر،

١٩٨٦م.
- الموصلي عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.
- النابغة الذبياني زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.
- ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، منشورات ناصر خسرو، بيروت، (د.ت).
- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد خطاب، مطبوعات الحكومة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٣٩٣هـ.
- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، القطع والائتناف، تحقيق أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.
- ابن النديم محمد بن إسحق، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- نهاد الموسى، في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، ١٩٧٦م.
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، الإعراب في قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم علي فودة نيل، ط١، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وتحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

- الهروي علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢م.
- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت).
- ياسين الشيخ، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح (بهامش شرح التصريح على التوضيح).

الدوريات

- إبراهيم مدكور، المصطلح النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٣٢، ١٩٧٣م.
- أحمد الإسنكدري، الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج١، اكتوبر ١٩٣٤م، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٣٥م.
- أحمد علم الدين الجندي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في دراسة النحو واللغة تأليف أحمد مكي الأنصاري، مجلة الأزهر، مجلد٤٦، ج٢، ١٩٧٤م، ومجلد٤٦، ج٨، ١٩٧٤م.
- ابن الأنباري أبو بكر، شرح الألفات، تحقيق أبو محفوظ الكريم معصومي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٣٤، ج١، ١٩٥٩م.
- ابن الأنباري أبو بكر، شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها، تحقيق صلاح الدين المنجد، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٣٧، ج٣، ١٩٦٢م.
- ابن الأنباري أبو بكر، قصيدة في مشكل اللغة وشرحها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد٦٤، ج٤، ١٩٨٩م.
- خليل عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد٢، عدد٨.
- سمير نجيب اللبدي، الكسائي القارئ الشهير والنحوي الكبير، مجلة البيان، الكويت، العدد١٣٤، السنة الثانية عشرة، شباط ١٩٧٨م.
- شاكر الجودي، مقترحات في تيسير النحو، مجلة المعلم الجديدة، بغداد، ج٢، ١٩٧٣م.
- ابن الشجري هبة الله بن علي، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، العراق، مجلد٣، عدد١، ١٩٧٤م.
- صلاح الدين الزعبلاوي، النحو والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد٥٤، ج٣، ١٩٧٩م.
- عبد الجبار علوان النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد٣٧، ج١، ١٩٨٦م.
- عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، الكسائي ومنهجه في كتابه ما تلحن فيه العامة، مجلة الثقافة العربية، ليبيا، عدد١٠، السنة ١٥، ١٩٨٨م.
- علي الجارم، الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة

العربية بالقاهرة، ج٧، ١٩٥٣م.
- كمال إبراهيم، الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، مجلد١٣، ١٩٦٥-١٩٦٦م، ومجلد١٤، ١٩٦٦-١٩٦٧م، ومجلد١٦، ١٩٦٨-١٩٦٩م.
- محمد بهجة الأثري، الموفي في النحو الكوفي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد٣، ١٩٥٥م.
- محمد حسين آل ياسين، في المدارس النحوية، مجلة المورد، العراق، مجلد٣، عدد٤، ١٩٧٤م.
- محمود حسني مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، النسة الثانية، العدد المزدوج ٣، ٤، ١٩٧٩م.
- محي الدين توفيق إبراهيم، المصطلح الكوفي، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، عدد١، ١٩٧٩م.
- مهدي المخزومي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في دراسة النحو واللغة، تأليف أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد٤٧، ج٤، ١٩٧٢م.
- نهاد الموسى، الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، عدد خاص اللغة والحضارة العربيتان، السنة ٣١، ١٩٨٣م.
- نهاد الموسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٧١م.
- نهاد الموسى، فيها قولان أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية، مجلة أفكار، عمان، عدد٢٨، تموز ١٩٧٥م.
- نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول مثل من ظاهرة الإضافة، مجلة حوليات الجامعة التونسية، عدد١٣، ١٩٧٦م،
- نهاد الموسى، النحو العربي بين النظرية والاستعمال مثل من باب الاستثناء، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد٦، عدد٢، ١٩٧٩م.

قائمة المحتويات

المقدمه	٥
الباب الأول:	١٠
الفصل الأول: منزلة النحو الكوفي من نظرية النحو العربي	١١
نشأة النحو	١٢
بدايات تشكل النحو الكوفي	١٤
نحو الكوفيين واعلامه	١٩
الفصل الثاني: الخلاف النحوي	٢٦
كتبه	٢٧
نشأته	٣٣
بواكيره بين الكوفيين	٣٦
اسباب الخلاف النحوي	٤٠
الفصل الثالث: الأصول التي دار عليها الخلاف النحوي: النقل والقياس	٤٤
النقل (السماع)	٤٥
القياس	٤٥
الفصل الرابع: المصطلح النحوي	٧٣
الباب الثاني: الأبواب النحوية	١٠٠
الفصل الأول: الإعراب والبناء	١٠٢
علامات الإعراب والبناء	١٠٣
هل الإعراب اصل في الافعال ؟	١٠٥
فعل الامر معرب او مبني	١٠٥
حذف الحركه الاعرابيه وإثباتها	١٠٦
اعراب الاسم المنقوص الذي على صيغه منتهى الجموع	١٠٩
إعراب الاسم المقصور	١١٠
إعراب الاسماء السته	١١١
إعراب المثنى وجمع المذكر السالم	١١٥
إعراب جمع المؤنث السالم	١٢٠
ما يجري وما لا يجري	١٢١
بناء الاوقات المبهمه وإعرابها	١٢٩
بناء الغايات وإعرابها	١٣٠
حركه الحروف التهجي	١٣١
إعراب العماد (ضمير الفصل)	١٣١
إعراب ارايتك	١٣٣
إعراب المفعول به	١٣٣
إعراب المنادى	١٣٥
إعراب المستثنى	١٣٩
الخفض بالمجاورة	١٤٠
إعراب عبارة التعجب	١٤٠
إعراب المكني المتصل باسم الفعل المنقول عن ظرف	١٤٢
الفصل الثاني: العوامل	١٤٣

عوامل إعراب الفعل - رافع الفعل المستقبل	١٤٨
ناصب الفعل المستقبل	١٥١
عمل المصدر	١٥٤
عمل الفعل الدائم (اسم الفعل)	١٥٧
عمل صيغ المبالغه	١٦٣
عوامل المرفوعات- رافع الفاعل	١٦٥
عوامل المبتدا والخبر	١٧٠
عمل كان واخواتها	١٧٩
عمل إن واخواتها	١٨١
عوامل المنصوبات :	١٩٠
عامل المفعول به	١٩٠
الإعمال في باب التنازع	١٩٩
عامل مصدر (المفعول المطلق)	٢٠١
عامل المفعول لاجله	٢٠٢
عامل المفعول معه	٢٠٣
عامل المنادى	٢٠٥
عامل التفسير (التمييز)	٢٠٧
عامل المستثنى	٢٠٨
عامل الاسم في باب الحكايه	٢١٦
الفصل الثالث: العلة	٢١٩
عله ثقل الفعل وخفه الاسم	٢٢٥
عله امتناع الاسماء من الجزم	٢٢٥
عله دخول التنون على الاسم	٢٢٦
عله عدم دخول التنوين والخفض على ما لا يجري	٢٢٨
عله زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم	٢٣٠
عله كسر نون المثنى وفتح نون الجمع	٢٣١
عله بناء نحن وعله كونه للاثنين والجميع بلفظ واحد	٢٣٢
عله زيادة الف وجدوا واو الجماعه	٢٣٣
عله الاتيان بمكني العماد (الفصل)	٢٣٤
عله تذكير مكني المجهول	٢٣٥
عله بناء المنادى المفرد العلم على الضم ونصب المنادى المضاف	٢٣٥
عله بناء الغايات على الضم	٢٣٧
عله بناء حيث	٢٣٨
عله بناء الفعل الماضي على الفتح	٢٣٩
عله عدم تنوين الاسم لا التبرئه	٢٣٩
عله دخول التنوين في بعض اسماء الاعال	٢٤٠
عله بناء الان على الفتح	٢٤٠
عله بناء وزن (فعال على الكسر)	٢٤١
عله بناء امس على الكسر	٢٤٢
عله سكون تاء التانيث	٢٤٣
عله كون عشرين الى التسعين بلفظ واحد للمذكر والمؤنث	٢٤٣
عله دخول اللام على اخبار إن واخواتها	٢٤٤
عله دخول اللام على ذلك	٢٤٥
الفصل الرابع: الجملة العربية نظامها وأجزاؤها	٢٤٦
العماد (ضمير الفصل)	٣٥٨
المجهول (ضمير الشان)	٣٦٣

نون العماد (نون الوفايه)	٢٤٨
نون التوكيد	٢٥٥
الاسم الموصول وصتله	٢٥٦
نواصب الفعل المستقبل	٢٦٣
الجمله الشرطيه	٢٦٦
المرفوعات - الفاعل ونائبه	٢٧٣
المبتدا والخبر	٢٨٩
نواسخ المبتدا والخبر - كان واخواتها	٢٩٨
إن واخواتها	٣٠٤
- المنصوبات - المفعول به	٣١٥
المصدر (المفعول المطلق)	٣١٧
المفعول لاجله، المنادى	٣١٨
الحال	٣٢٦
التفسير (التمييز)	٣٣٢
الاستثناء	٣٣٥
التوابع	٣٣٨
النعت	٣٣٨
النسق	٣٤١
التوكيد	٣٤٨
البدل	٣٤٩
عطف البيان، الخفض	٣٥٠
الإضافه	٣٦٠
القسم	٣٦٨
اسم الفعل	٣٦٩
اسلوب المدح والدم	٣٧٣
اسلوب التعجب	٣٧٤
باب العدد	٣٧٧
الباب الثالث: الأدوات	٣٨٣
الفصل الأول: عمل الأدوات	٣٨٧
إد، إدن	٣٩٠
إن الشرطيه	٣٩٣
إن النافيه	٣٩٥
ان المخففه	٣٩٧
ان الجازمه	٣٩٨
او	٤٠٠
بل	٤٠١
بله، حاشا	٤٠١
حتي	٤٠٣
حيث	٤٠٦
عسى	٤٠٧
الفاء	٤٠٩
كم	٤١٠
كاين، لام الامر	٤١٢
لام الجحود	٤١٤
لام كي	٤١٤

لا التبرئه	٤١٥
لا العامله عمل ليس	٤١٧
لات	٤١٨
لم	٤٢٠
لن، لولا	٤٢٠
ما العامله عمل ليس	٤٢٣
مذ ومنذ	٤٢٥
هل	٤٢٧
الواو	٤٢٧
الفصل الثاني: معاني الأدوات	٤٣٢
إلا	٤٣٣
أم	٤٣٥
إمّا، إن الشرطيه	٤٣٦
إن المخففه	٤٣٧
أن	٤٣٨
أن، أو	٤٣٩
أين، أيّ الموصوله	٤٤١
أيّ الاستفهاميه	٤٤٢
بين، ثم، بل	٤٤٢
حتى	٤٤٣
الفاء	٤٤٣
كلا	٤٤٥
كيف	٤٤٧
لا جرم	٤٤٧
لعل	٤٤٨
لمّا	٤٤٩
لو	٤٥٠
مع	٤٥٣
مهما، هل	٤٥٣
الواو	٤٥٤
ويكأن	٤٥٥
نيابه حروف الخفض بعضها عن بعض	٤٥٦
إلى	٤٥٨
الباء	٤٥٩
على	٤٦٠
من	٤٦٠
الفصل الثالث: زيادة الأدوات	٤٦٢
إلى	٤٦٤
الباء	٤٦٤
الفاء	٤٦٦
في، الكاف	٤٦٨
كأن، كاد	٤٦٩
لا	٤٧٠
ما	٤٧١
مِن	٤٧١
مَن	٤٧٣

الفصل الرابع: خصائص الأدوات وطبيعتها	٤٧٥
الآن، إذ، إذن	٤٧٦
افعلَ في التعجب	٤٧٧
افعلْ به	٤٧٨
إلى ، إلا، اما، انت	٤٨٠
إياك وفروعه	٤٨١
إيمن، بلى	٤٨٢
حاشا	٤٨٣
دان، ربّ	٤٨٤
رويد، سوى	٤٨٥
عسى، على، عن، فعالِ، فل، فله	٤٨٦
كان، كلا	٤٨٧
كم	٤٨٨
لام الاستغاثه، لا	٤٨٩
لات ، الذي	٤٩٠
لكن	٤٩٠
لم، لن	٤٩٢
لهنك	٤٩٤
لولا، لوما، ليس	٤٩٥
ما، من	٤٩٦
مَن، منذ، مهما،	٤٩٧
نعم وبئس، نون التوكيد	٤٩٨
هذه	٥٠٠
هلمّ هو، هي	٥٠٠
وسط	٥٠١
ياء النسب ويكان	٥٠٢
نتائج البحث	٥٠٥
فهرست المصادر والمراجع	٥٠٧
فهرست الموضوعات	٥٢٥